تحليل الخطاب

في ضوء نظرية أحداث اللغة
دراسة تطبيقية لأساليب التأثير والإقناع الحجاجي
في الخطاب النسوي في القرآن الكريم



الدكتور
محمود عكاشة

دار النشر للجامعات



تحليل الخطاب

في ضوء نظرية أحداث اللغة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

عكاشة، محمود

تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: دراسة تطبيقية لأساليب التأثير والإقناع الحجاجي في الخطاب النسوي في القرآن الكريم/ محمود عكاشة

ط١- القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠١٣.

٤١٦ص، ٢٤سم.

تدمك ٦ ٤٧٠ ٣١٦ ٩٧٧ ٩٧٨

١- اللغة، علم

٢- الخطاب - تاريخ ونقد

أ- العنوان ٤٠١

تاريخ الإصدار: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٢٢٦٦٥م

الترقيم الدولي: ISBN: 978 – 977 – 316– 470 – 6

الكود: ٢/٣٨٥

دار النشر للجامعات



ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨

ت: ٢٣٩٢٩٨٧٨ – ٠١١٤٤٤٤٢٩٩٠ ف: ٢٣٩٢٩٨٧٨

E-mail: darannshr@hotmail.com

تحليل الخِطاب

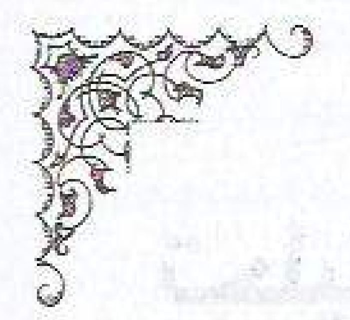
في ضوء نظرية أحداث اللغة

دراسة تطبيقية لأساليب التأثير والإقناع الحِجاجي

في الخطاب النَّسْوِيِّ في القرآن الكريم

الدكتور

محمود عكاشة




• •• • • •••••••

إلى بنات النبي ﷺ وأزواجه رضي الله عنهن

إلى كل المؤمنات الصالحات

إلى أمي رحمها الله ﷻ

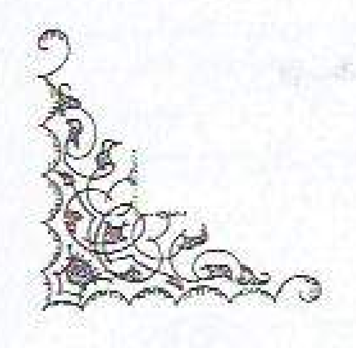
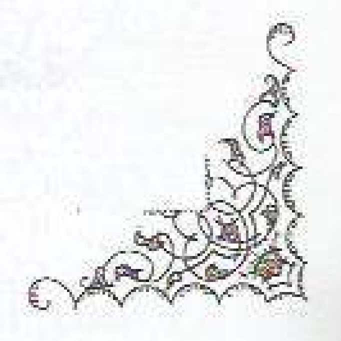
إلى أختي حفظها الله ﷻ

إلى زوجي حفظها الله ﷻ

إلى بنتيَّ جُوْدِي وجَنَى حفظهما الله ﷻ

أبو إياد

محمود عكاشة

المقدمة

الحمد لله الكريم الوهّاب، الذي منّ على أهل الإسلام بخير كتاب، مُحكَم اللفظ والمعنى في كل باب، وقوي الحُجّة في الحِجاج، والمُوَشّى بالبلاغة وفصل الخطاب، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسل، اللّين، المِعْراب، محمد ﷺ، وعلى آله وأزواجه وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، وبعد:

فقد تناول المؤلف في هذا الكتاب تحليل الخطاب وأنواعه وعناصره وأساليبه في الإقناع الحجاجي، في ضوء "نظرية أحداث اللغة"، وهي نظرية تعرّف عليها في علوم الأصول والتفسير واللغة والبلاغة والمنطق، وهي اجتهاد من المؤلف في تدشين أسس نظرية تحليلية عربية خالصة، مرجعيتها التراث الأثير، العبق، الفياض على المعارف الإنسانية، المربى في كنف الثقافة الإسلامية، التي ساهمت فيها بعض الأعراق البشرية، وانصهرت فيها الحضارات، وقد ظهرت في الغرب نظرية قريبة منها، تبناها "جون أوستين"، عرفت بـ "أفعال الكلام"، (أو كيف ننجز الأشياء؟)، وقد بيّن وجوه الاختلاف بينهما، وقد تناول بعضًا من هذا الموضوع من قبل في كتابه "النظرية البراجماتية اللسانية"، وقد تناول المؤلف أساليب التأثير اللغوية وغير اللغوية، التي يستميل بها المتكلم المتلقي، ويوظفها في إقناعه بمقصده، وتناول كذلك عناصر الحجاج اللغوية وغير اللغوية، والحجج والبراهين، وتوظيف هذه العناصر في المُحاجّة.

وقد اختار المؤلف نماذج خطابية نِسوية[1] تطبيقية من القرآن الكريم؛ لتميزها عن أشكال الخطابات الأخرى، في أساليب التعبير والتأثير والإقناع والمحاجة والاتصال، وقد أثبت من خلالها أن بعض النسوة قد وُهِبْن أساليب حجاجية إقناعية، تفوقن فيها على بعض الرجال في بعض المقامات، وأنهن في خطابهن العفوي يؤثرن في المتلقي أكثر من تأثير الرجل، ولسوف نكتشف أنها استطاعت أن تسلب بأسلوبها عقولًا، وجهتها إلى قصدها، دون سلطان سُلْطي،

---

(1) نسبة إلى: نِسْوَة عدد القلة، فمن لهن خطاب في القرآن الكريم لا يتجاوزن عشر، ولفظ نساء للكثيرات.

غير سلطان الأسلوب والحجة والدليل، ولسوف يتبين لك بالدليل أن المرأة، قد تكون أكثر حنكة وفصاحة من الرجل، الذي أخفق في الاحتجاج لنفسه، وإقامة الحجة على خصمه في المقام السياسي، وأحيلك إلى المواضع التي استوقفت المؤلف في هذا الموضوع؛ للتزود بالدليل، والاقتناع بالتعليل وفق منهجه في الدراسة.

وفي هذه النماذج كفاية للرد على من وضعوا من قدرة المرأة وعقلها، وشككوا في قدرة إفصاحها، متأولين نصوصًا دينية في غير موضعها، وقد اتخذوا هذه النصوص مطعنًا فيها، ولم يتورعوا عن تشويه منزلة المرأة في الإسلام، وهي منزلة لا تتطاول إليها معطيات الفلسفات والمؤسسات النسائية العالمية، فقد حظيت بحقوق لم تمنحها إياها الحضارات والأعراف من قبل.

وقد اختار المؤلف لدراستها منهجًا تحليليًا، يتجانس مع أساليب التعبير في العربية وعلوم اللغة والنحو والبلاغة، ويتناسب مع الخطاب القرآني، وأسلوبه في التعبير والتأثير والإقناع وإقامة الحجة، وقد التزم بضوابط التفسير التي اعتمدها العلماء، وقد تبنى منهجًا يقوم على التفسير الواقعي للخطاب، في ضوء أسباب نزوله وقدسيته ومقاصده الشرعية؛ للاستفادة من هذا الخطاب في تشييد رؤية منهجية إسلامية عربية، تعبر عن ثقافتنا، وتعالج قضايانا، ولعله - حسب اجتهاد المؤلف - يستوعب خطابنا الحضاري الجديد في كنف البحث الإسلامي والعربي، ويتواكب مع الحضارة العالمية، ويساعدنا على التواصل الناجع والعمل المنجز.

وهذه النماذج النسوية من منازل ومشارب وأزمنة مختلفة، وهي بهذا تغطي حاجة المؤلف، وتستوفي جوانب التحليل، وتصلح نموذجًا تعليميًا؛ للتدريب على تحليل أشكال الخطابات الأخرى.

وقد قسمتُ الكتاب إلى ثلاثة فصول؛ أولها: تناولت فيه تحليل الخطاب، وما تعلق به من الفروع والقضايا. والثاني: تناولت فيه نظرية أحداث اللغة، التي اجتهدتُ في جمع دُررها من كتب الأصول واللغة والبلاغة، وهو اجتهاد متواضع في تأسيس منهج تحليلي، يقوم على

معطيات التراث والمناهج الحديثة، ولن تجد في هذه النظرية نقولًا كثيرة - على عادة كثير من الباحثين - عن أوستين أو غيره؛ لأنني استشرفت في جهود المتقدمين أفضل مما جاء في نظرية "أفعال الكلام" الغربية، ونظرية "أحداث اللغة" لا أنسبها إلى نفسي، بل هي نظرية أصيلة في تراثنا، ولا أزعم أن ما ذكرته فيها أفضل مما قاله سابقي ومما سيقوله لاحقي، وأراني فتحت الباب لمن يأتي بخير مما جئت به؛ رجاء أن نأتي بجديد، وأن نتجافى عن النقول والتقليد.
والفصل الثالث: دراسة تطبيقية خالصة، طبقت فيها النظرية، وتناولت عناصر الحجاج والإقناع، ولم أتوسع في الحديث النظري عن الخطاب والإقناع والحجاج والحوار وغيرها؛ لأنني تناولتها تفصيلًا في كتب أخرى.

وقد عزمت بفضل الله ﷻ على تخصيص هذا الكتاب للتطبيق فقط؛ توطئةً للتحليل التطبيقي في الدرس العربي، وتلبية لطلب الباحث، وسدًّا لحاجته إلى مناهج تطبيقية نافعة، بعد أن ضاق بكثرة الكتب النظرية، التي تدعي التحليل في العنوان - وهي خُلْوٌ منه إلا من الحديث عن النظرات الغربية، والعبث في تحليل الخطاب القرآني - وسأحاول ألا أكون مكرًا أو مسهبًا في الفروع إلا لحاجة التبيين، وأعتذر عن التطويل؛ لكثرة التفاصيل واستيفاء الوجوه التحليلية.

والله المستعان في الاستفادة مما فاض به الجنان، ومما جال في الخاطر وتعثر فيه اللسان، وأسأله العافية من كبوة الأقلام، وخطَل الأذهان، وخُبسة المخاصمة في الكلام، وعِيّ أهل الطرق في البيان! وأسأله السلامة والعافية والعفو عما اكتنفته من الخطأ سهوًا، أو ما تخطّاه البيان، وما جرى فيه النسيان!

﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان:٧٤] آمين، و"أن الحمد لله رب العالمين".

....

رمضان ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

الفصل الأول
تحليل الخطاب

تحليل الخطاب (Discourse Analysis)[1]:

أولاً: مصطلح التحليل (Analysis)، مصدر حلّل تحليلًا، بمعنى الحِلّ والإباحة والحَلّ، يقال: حلّ العُقدة: حَلها، أي: فكَّ عَقدها، والتفعيل منه للمبالغة والتكثير والجهد، وانتقل

---

(١) كلمة الخطاب (Discourse) (بالإنجليزية) و(Discours) (بالفرنسية) ترجع إلى الكلمة اللاتينية (Discursifs)، وترجع البداية الأولى لتحليل الخطاب في الغرب إلى أعمال زليج هارس (Zellig Harris) في أول الخمسينيات من القرن العشرين، وهو الذي وضع اسم هذا الحقل .. تحليل الخطاب، في مقال نشره في مجلة "Language"، بعنوان "تحليل الخطاب"، وبدأ العمل التطبيقي في منتصف الستينيات، فقد أفردت مجلة الاتصال (Communication) الفرنسية عام ١٩٦٤م عددًا خاصًا، أسهم فيه عدد من الباحثين، الذين وضعوا الأسس الأولية لتحليل الخطاب، وهم: بارت، وميتز، وتودوروف، وبريموند، ومن الموضوعات التي ظهرت في ذلك العدد: تحليل نقدي جديد لبروب، وتطبيق اللسانيات الحديثة والسيميوطيقا على الأدب، وتحليل الفيلم، ومقدمة في السيميولوجي. وصدر بعد عامين عدد آخر من المجلة نفسها أسهم فيه رولان بارت، وميتز، وتودوروف، وبريموند، وجريماس، وأمبرتو أكو، وجينيت. صدر كتاب هايمز (Hymes) "اللغة في الثقافة والمجتمع" عام ١٩٦٤م، وقد ظهر فيه توجه إلى دراسة موضوع الخطابة والاتصال، الذي تطور فيما بعد إلى تحليل خطاب إثنوجرافيا الكلام، وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التفاعل بين اللسانيات البنيوية والأنثروبولوجيا، وكان له أثره في الاهتمام بدراسة استعمال اللغة والخطاب وأشكال الاتصال، وشارك في هذه الدراسات عدد من الباحثين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين واللغويين، أمثال مالينوسكي، وبواز، وجريبرج، وليفي شتراوس، وسابير، وبيرث وغيرهم.

ونشأت مدرسة علم اجتماع اللغة في شكلها الجديد، الذي يركز على السياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي، إضافة إلى اهتمامها بالخطاب والفنون اللغوية الأخرى، وهي الجوانب التي تدرسها البراجماتية (التداولية). ارجع إلى تحليل الخطاب، براون ويول، ترجمة: الزليطني والتريكي، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض ١٩٩٧م، ص: ي، ولغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية في ضوء نظرية الاتصال، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص٣٤، وخطاب السلطة الإعلامي، د. محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص٥ وما بعدها، والنص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ط١ / ٢٠٠٠م، ص١٧، وما بعدها.

إلى الدلالة على استباحة النظر في الكلام وتفسيره(1)، وجاءت كلمة التحليل في كلام العرب بمعنى التفتيت والتفكيك والاستخراج، قال عَبْدة بن الطبيب يصف ثورًا:

يُخْفي الترابَ بأظلافٍ ثمانيةٍ ... في أربعٍ مسُّهنَّ الأرضَ تحليلُ

أراد أنه يظهر التراب، ويستخرجه بأظلافه. وقال كعب بن زهير بن أبي سُلمى رضي الله عنه:

تَخْدي على يَسَراتٍ وهي لاحِقةٌ ... ذوابلٌ مسُّهُنَّ الأرضَ تحليلُ

---

(1) جاء في لسان العرب [ط، صادر بيروت، ج4/205] في مادة "حلل": "وحَلَّهُ وَاحْتَلَّ بِهِ وَاحْتَلَّهُ: نَزَلَ بِهِ ... وَأَحَلَّهُ الْمَكَانَ وَأَحَلَّهُ بِهِ وَحَلَّلَهُ بِهِ وَحَلَّ بِهِ: جَعَلَهُ يَحُلُّ ... وَحَلَّ الْمُحْرِمُ مِنْ إِحْرَامِهِ يَحِلُّ حِلًّا وَحَلالًا إِذَا خَرَجَ مِنْ حُرْمِهِ. وَأَحَلَّ: خَرَجَ، وَهُوَ حَلالٌ، وَلا يُقَالُ حَالٌّ عَلَى أَنَّهُ الْقِيَاسُ. قَالَ ابْنُ الأَثِيرِ: وَأَحَلَّ يُحِلُّ إِحْلالًا: إِذَا حَلَّ لَهُ مَا حَرُمَ عَلَيْهِ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْحَجِّ ... وَحَلَّلَ الْيَمِينَ تَحْلِيلًا وَتَحِلَّةً وَتَحِلًّا، وَالأَخِيرَةُ شَاذَّةٌ: كَفَّرَهَا، وَالتَّحِلَّةُ: مَا كُفِّرَ بِهِ ... وَالاسْمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ الْحِلُّ ... وَحَكَى اللِّحْيَانِيُّ: أَعْطِ الْحَالِفَ حُلانَ يَمِينِهِ، أَيْ: مَا يُحَلِّلُ يَمِينَهُ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ: لأَفْعَلَنَّ كَذَا إِلا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا، أَيْ: وَلَكِنْ حِلُّ ذَلِكَ، فَحِلُّ مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهَا مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: مَعْنَاهُ تَحِلَّةُ قَسَمِي أَوْ تَحْلِيلُهُ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا. وَقَوْلُهُمْ: فَعَلْتُهُ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ، أَيْ: لَمْ أَفْعَلْ إِلا بِمِقْدَارِ مَا حَلَّلْتُ بِهِ قَسَمِي وَلَمْ أُبَالِغْ... وَحَلَّ الْعُقْدَةَ يَحُلُّهَا حَلًّا: فَتَحَهَا وَنَقَضَهَا فَانْحَلَّتْ. وَالْحَلُّ: حَلُّ الْعُقْدَةِ. وَفِي الْمَثَلِ السَّائِرِ: يَا عَاقِدُ اذْكُرْ حَلًّا، هَذَا الْمَثَلُ ذَكَرَهُ الأَزْهَرِيُّ وَالْجَوْهَرِيُّ، قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: هَذَا قَوْلُ الأَصْمَعِيِّ، وَأَمَّا ابْنُ الأَعْرَابِيِّ فَخَالَفَهُ، وَقَالَ: يَا حَابِلُ اذْكُرْ حَلًّا، وَقَالَ: كَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ أَعْرَابِيٍّ، فَمَا رَوَاهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَا عَاقِدُ، قَالَ: وَمَعْنَاهُ إِذَا تَحَمَّلْتَ فَلا تُؤَرِّبْ مَا عَقَدْتَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ سِيدَهْ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ فِي تَرْجَمَةِ حَبَلَ: يَا حَابِلُ اذْكُرْ حَلًّا. وَكُلُّ جَامِدٍ أُذِيبَ فَقَدْ حُلَّ. وَالْمُحَلَّلُ: الشَّيْءُ الْيَسِيرُ ... وَمَكَانٌ مُحَلَّلٌ إِذَا أَكْثَرَ النَّاسُ بِهِ الْحُلُولَ، وَفَسَّرَهُ بِأَنَّهُ إِذَا أَكْثَرُوا بِهِ الْحُلُولَ كَدَّرُوهُ، وَكُلُّ مَاءٍ حَلَّتْهُ الإِبِلُ فَكَدَّرَتْهُ مُحَلَّلٌ ... وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ۝٨١﴾ [طه: 81]، قُرِئَ وَمَنْ يَحْلُلْ وَيَحْلِلْ، بِضَمِّ اللامِ وَكَسْرِهَا، وَكَذَلِكَ قُرِئَ: فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي بِكَسْرِ الْحَاءِ وَضَمِّهَا؛ قَالَ الْفَرَّاءُ: وَالْكَسْرُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الضَّمِّ؛ لأَنَّ الْحُلُولَ مَا وَقَعَ مِنْ يَحُلُّ، وَيَحِلُّ يَجِبُ، وَجَاءَ بِالتَّفْسِيرِ بِالْوُجُوبِ لا بِالْوُقُوعِ، قَالَ: وَكُلٌّ صَوَابٌ، قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ – تَعَالَى: ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ فَهَذِهِ مَكْسُورَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ حَلَّ بِهِمُ الْعَذَابُ كَانَتْ تَحُلُّ لا غَيْرُ، وَإِذَا قُلْتَ عَلَيَّ أَوْ قُلْتَ يَحِلُّ لَكَ كَذَا وَكَذَا، فَهُوَ بِالْكَسْرِ؛ وَقَالَ الزَّجَّاجُ: وَمَنْ قَالَ يَحِلُّ لَكَ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ بِالْكَسْرِ، قَالَ: وَمَنْ قَرَأَ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ فَمَعْنَاهُ فَيَجِبُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿فَيَحُلَّ﴾ فَمَعْنَاهُ: فَيَنْزِلُ، قَالَ: وَالْقِرَاءَةُ وَمَنْ يَحْلِلْ بِكَسْرِ اللامِ أَكْثَرُ. وَحَلَّ الْمَهْرُ يَحِلُّ أَيْ: وَجَبَ. وَحَلَّ الْعَذَابُ يَحِلُّ، بِالْكَسْرِ، أَيْ: وَجَبَ، وَيَحُلُّ، بِالضَّمِّ، أَيْ: نَزَلَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾، فَبِالضَّمِّ، أَيْ: تَنْزِلُ ... وَالإِحْلِيلُ وَالتِّحْلِيلُ: مَخْرَجُ الْبَوْلِ مِنَ الإِنْسَانِ وَمَخْرَجُ اللَّبَنِ مِنَ الثَّدْيِ وَالضَّرْعِ. والتحليل مصدر حلّل.

رد أن مسَّ خِفافها الأرض يفتتها؛ لقوتها، وحمله بعضهم على معنى الحِل، وهو بعيد، وقيل بمعنى قليل[1] أي: على قدر تَحِلَّة اليمين على معنى المجاز، كناية عن السرعة، وأرى أن تحليل خفافهن الأرض: ما تحدثه من أثر، وما تثيره من غبار، ودليل هذا سياق البيت فيما تقدم عليه وتأخر.

ومعناه اصطلاحًا: تفكيك الخطاب (أو النص)، وحَلُّه إلى وحداته التي ساهمت في بنائه الشكلي ودلالته؛ للتعرف على وظيفة كل عنصر منها في الخطاب، وأثرها فيه؛ لاستنباط أسراره ومقاصده، و"التحليل" عند مفسري الخطاب والنصوص المكتوبة يعبر به عن توضيح مضامين النصوص، والكشف عن المراد منها، وهو في أصل دلالته اللغوية يعني الحِل والحَل، والحِل: رفع المانع عن الشيء الممنوع (شرعًا)، وقد اتسع استخدامه في حقول مختلفة[2].

---

(1) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب بن زهير، لابن هشام، تحقيق: د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات (شرح البيت المذكور)، وقيل: تحليل، أي: قليل. يقال ما أقام عندنا إلا كتحليل الألية، وكتحلة المقسم، والراجح أن تحليل التراب إثارته؛ لشدة العدو: يخفي التراب [في بيت عبدة]: يستخرجها لشدة عدوه، ويقال خفيت الشيء إذا استخرجته، وقرأ بعضهم: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ﴾ أي: أظهرها ومن قرأ أخفيها أراد أسرها، كما قال الراعي:

حدث السراب وألحقت أعجازها روح يكون وقوعها تحليلا

ارجع إلى: روح المعاني للألوسي، تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم]، ﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾ التفات إلى خطاب الإنسان، سواء أريد منه العموم أو خصوص الكفرة؛ لإظهار مزيد الاعتناء بمضمون الكلام. وقيل: هو خطاب للناس، وابتداء كلام منه عز وجل، بعدما أتم الغرض من الأول فلا التفات أصلًا. ولعله الأسبق إلى الذهن لكن قيل يؤيد الأول قراءة ابن عباس وعكرمة وجماعة: ﴿وَإِن مِّنكُمْ﴾، أي: وما منكم أحد ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾، أي: داخلها، كما ذهب إلى ذلك جمع كثير من سلف المفسرين وأهل السنة، ونقل عن ابن هشام: "فإن المعنى مسهن الأرض قليل، كما يحلف الإنسان على شيء ليفعله، فيفعل منه اليسير ليتحلل به من قسمه...".

(2) الحقول التي استخدم فيها مصطلح "التحليل": اللغة والأدب والنقد والإعلام والسياسة، ومن المصطلحات الشائعة: التحليل الأدبي واللغوي والإعلامي والسياسي والنفسي والاجتماعي، ولم يستخدم مصطلح التفسير؛ لاختصاصه بتفسير القرآن الكريم وشهرته فيه. وقد تجاوز الباحثون تعريف مصطلح التحليل إلى الحديث عن =

والثابت من تراث علماء العربية المتقدمين أنهم مارسوا التحليل المنهجي في تفسير الخطاب والنصوص، ولهم فيه مذاهب، أشهرها تفسير القرآن بالقرآن، والحديث والأثر المروي عن الصحابة ﷺ[1]، وهو منهج أصيل أرساه النبي ﷺ، فقد أحال أصحابه ﷺ في تفسير بعض الخطاب القرآني، إلى ما يبينه في موضع مفصل منه[2]، وهو أكثر مذاهب التفسير دقة وقطعًا في الدلالة، وقد طبقه شآبيب المفسرين، فقد فسروا المُجمل من القرآن بالمُفصّل في موضع آخر، والمضمر بالظاهر، والمحذوف بالمثبت، والمبهم بالصريح الواضح، ووضعوا قانون السياق بنوعيه: اللغوي والمقامي الحالي (السياق الخارجي، ومنه الإحاطة بأسباب النزول)، وهم رواد هذا المذهب في العالم.

وهنالك مذاهب أخرى في التفسير، وضع العلماء المتقدمون ضوابط تطبيقها، وقد ظهرت مذاهب حديثة؛ تأثرًا بالدراسات الغربية، بعضها يصلح في تحليل الخطاب، والآخر يتجافى عن الضوابط التفسيرية.

ويرجع الفضل في تأصيل تحليل الخطاب إلى القرآن الكريم نفسه، الذي أغرى العلماء يبحث أحكامه وأسراره وبنيته المحكمة المحبوكة، ومعانيه الفياضة المسبوكة، وبلاغة أسلوبه الساحر، الذي يعلو ولا يُعلى عليه، ونفاسة حجاجه وقوة حُجته وإقناعه، ولهم فيه مناهج، منها: **التحليل الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والسياقي والبلاغي والإقناعي**

- المناهج الغربية وجدلها وتطبيقها، والكتابة في تأصيل مناهج التحليل عربيًا وإسلاميًا شحيحة؛ لانشغالهم بالمناهج الغربية.

(١) الأثر على المشهور: الأثر الخبر المرويّ والسنّة الباقية، ويحمل على معنى الحديث، وما يروى عن الصحابة ﷺ، والجمع: آثار وأثور.

(٢) فسر النبي ﷺ بعض الألفاظ والآيات وبين الأحكام، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] الآية - شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينا لا يظلم نفسه؟! فقال ﷺ: "ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ⑬﴾ [لقمان: ١٣]" متفق عليه، وقد جمع علماء علوم القرآن المواضع التي فسرها النبي ﷺ، وأشهر كتب علوم القرآن: البرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي.

والاتصالي والموضوعي والفني والتاريخي والجغرافي والاصطلاحي والنفسي والاجتماعي والحضاري والسياسي، وأخيرًا الإثنوجرافي (الجُغْرافيا الإثنيَّة أو العِرقية: Ethnography) والإنساني (الأنثروبولوجي: Anthropology)[1]، وغيرها من وجوه تفسير الخطاب، والخطاب القرآني حمّال أوجه، ويتسع لمذاهب البحث والتحليل التي تكشف أسراره المتجددة الخلاقة، دون إسقاط أو تعسف أو انحراف عن مقاصده الربانية.

يهدف تحليل الخطاب[2] إلى إعطاء وصف صريح ومنظم للوحدة اللغوية المدروسة، وهذا من خلال دراسة النص (text) والسياق (context)[3]، وتهدف دراسة النص إلى وصف بنية الخطاب في ضوء مستويات الخطاب اللغوية: الصوت والبنية والتركيب والدلالة. وتهدف دراسة السياق إلى ربط تفسير البنية التركيبية بالنص الكلي، وبالمقام الخارجي وخصائصه

---

(1) ارجع إلى: لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية في ضوء نظرية الاتصال، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص٣٤، وخطاب السلطة الإعلامي، د. محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص٥ وما بعدها، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ص١٠ وما بعدها.

(2) تناولت مصطلح الخطاب مفصلًا في كتابيَّ لغة الخطاب السياسي (ط دار النشر للجامعات)، وخطاب السلطة الإعلامي (ط المكتبة الأكاديمية).

(3) وقد أشار دي بيجراند (Debeaugrande) إلى وجود اتجاهين: الأول: الأعمال التي قام بها كينيث بايك (Pike) وزملاؤه، فقد وجدوا أن تحليل الخطاب عنصر أساسي في تطور حقل الأنثروبولوجيا في مجال اللغات غير المعروفة (أو قليلة المعرفة)، ويواجه الباحث الميداني صعوبة عندما يحاول تحليل اللغة، دون مساعدة من قواعد أو قواميس تلك اللغة، وقد لا يجد مترجمًا، فيعتمد في تحليل تلك اللغة على استنتاج طبيعة الكلمات والجمل ومعانيها من سياق استعمالها الاجتماعي، ومن ثم، فإن هذا الاتجاه يؤلف بين العوامل اللغوية والعوامل غير اللغوية. الاتجاه الثاني: نشأ من أعمال زيلج هارس (Zellig Harris) في أوائل الخمسينيات، فقد اقترح هارس أن يكون هناك توجه في اللسانيات لدراسة توزيع تدفق الكلام، وترتيبه، والربط بين أجزائه، وعرف بالتحليل التوزيعي (Distributive Analysis)، واقترح أيضًا البحث عن أنماط خطابية، باكتشاف وحدات وبنيات شكلية متساوية بين الجمل التي يتكون منها الخطاب. لغة الخطاب السياسي، د. محمود عكاشة، ص٧، وارجع إلى: لسانيات النص، محمد الخطابي، المركز الثقافي العربي، البيضاء، بيروت ١٩٩١م، ص ٢٩.

الإدراكية والاجتماعية والثقافية، وهذا البعد الأخير موضوع بحث البراجماتية اللسانية (التداولية) وهدفها، فتحليل الخطاب عبارة عن تحليل استعمالات اللغة، فالهدف من التحليل ليس البنية اللغوية، بل المعنى المرتبط بظروف الإنتاج، وقد تناولت هذا مفصلًا في كتابي "النظرية البراجماتية اللسانية"[(١)].

والخطاب: الشكل التفاعلي، وليس النص اللغوي الثابت، ويتطلب تحليل الخطاب استرجاع الظروف التي أدت إلى إنتاج النص (تحليل المقام الخارجي)، ومن ثم فإن المقام جزء أساس من عمل تحليل الخطاب.

وتحليل الخطاب متصل بعلم الاتصال، ويدرس قيمة الخطاب الحوارية (valeur dialogique du discour)، التي تكتسب العلامة شرعيتها منها، من خلال تواصل المتكلم مع المتلقي، ومن ثم تتحقق قيمة العلامة ضمن الفضاء الحواري [(٢)]، وقد رفضت نظريات

---

(١) طبعة مكتبة الآداب بالقاهرة.

(٢) يرى الفيلسوف هـ.ب. جرايس (١٩٧٥م) أن للكلام دلالات غير ملفوظة، يدركها المتحدث والسامع، دون علامة معلنة أو واضحة، وفسر هذا بمثال: "ألا تزورني؟" فلا يفهم السامع من ظاهر الجملة أنها سؤال، بل يفهم أنها دعوة للزيارة، وقد اتجه البحث فيما يعرف بتحليل الخطاب إلى استنباط القواعد التي تحكم مثل هذه الاستدلالات أو التوقعات الدلالية، وهو مما يصل هذا الحقل بحقل آخر يعرف بـ "نظرية القول الفعل" (Speech Act Theory) وبالسيمياء أو علم العلامات، من حيث هو بحث في القواعد أو الأعراف التي تحكم إنتاج الدلالة، وتحولت اللغة من النص إلى الخطاب في شكله التفاعلي، واستطاع فوكو أن ينقل الخطاب من الإطار التقليدي إلى مجالات أوسع، فرأى أن الخطاب عبارة عن شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تبرز فيها الكيفية، التي ينتج فيها الكلام، كخطاب ينطوي أيضًا على الهيمنة والمخاطرة، وإنتاج الخطاب في مجتمع ما إنتاج مراقب أو منتقى ومنظم ومعاد توزيعه، من خلال بعض الإجراءات التي يكون دورها الحد من سلطاته ومخاطره، والتحكم في حدوثه المحتمل، وإخفاء ماديته، ويرى جاكبسون أن عملية التخاطب (التواصل) وظيفة، فالمخاطِب تتولد عنه الوظيفة التعبيرية (Fonction Expressive)، والمخاطَب تنتج عنه الوظيفة الإفهامية (F.Conative)، والمقام يولد الوظيفة المرجعية (F.Rèfèrentielle)، وينتج عن الخطاب الوظيفة الشعرية أو الإنشائية (F.poetique)، وعن الصلة أو قناة التخاطب، تتولد الوظيفة الانتباهية (F.phatique)، وتتولد عن وضع الخطاب الوظيفة المعجمية (F.mètalinguistique). الشعرية، تودوروف، ترجمة: شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، الدار البيضاء، المغرب، ص١٦. واللغة والتواصل (اقترابات لسانية للتواصلين: الشفهي والكتابي)، عبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص٤١، ٤٢.

تحليل الخطاب الحديثة التقيد بقواعد الجملة عند تشومسكي، وأظهر تحليل المحادثات اللغوية أهمية البعد الاجتماعي في دراسة اللغة[1]، وقد أثبت تحليل متقدمي المفسرين المسلمين أنهم كانوا على وعي ببنية الخطاب والعناصر المشاركة فيه، ومن ثم لم يفتهم شيء مما فات الغربيين في التحليل، ولم يتعصبوا لهوى أو لمذهب، ضللهم عن معرفة مقاصد الخطاب؛ لأنهم احتكموا إلى الدليل الشرعي واللغوي والعلمي، واعتمدوا على قرائن في تعيين مقاصد الخطاب (القرائن: اللفظية والعقلية والعرفية والعوائدية - من العادة - والبيئية والزمنية والعرفية...)، وتاريخ المسلمين في البحث اللغوي لا يبارى في الكم والكيف والنضج والنتائج والعلمية، وهو علم مستقل ممتد في التاريخ ومتجذر في الثقافات، يدرسه اللغويون ومن يستخدمونه أداة في علومهم، التي تقوم على معرفته؛ كعلوم الأصول والتفسير والتاريخ والمنطق والفلسفة والاجتماع والقانون والإعلام والسياسة، فهو مدخل في دراسة هذه العلوم، والبحث اللغوي الغربي الحديث تتنازعه العلوم النظرية (الفلسفة والمنطق والمذاهب الحديثة)، فليس مستقلًا عنها، وقد تأثر بالعلوم التجريبية، ولا يمثل البحث فيه مراحل متصلة، بل مذاهب متنازعة، تقوم على أنقاض مذاهب أخرى، وكل يثبت فساد غيره، أو نقصه، أو عجزه عن الوفاء بحاجة البحث، وهو مازال في مرحلة البناء، ولم تتحدد معالمه المستقلة بعد؛ بسبب غلبة المذهبية عليه، ومن ثم مناهج التحليل الغربية لا تستوفي مكونات الخطاب وعناصره ومقاصده، ولا تمثل نسقًا عامًّا يصلح للتطبيق على كل اللغات والخطابات، ولكن يمكن الاستفادة منها في تحليل بعض العناصر التي تقع في حقل

---

(1) لقد تبنيت اتجاهًا تحليليًّا، يجمع بين منهج المتقدمين والمحدثين في تحليل الخطاب المعاصر، ولكن نشر هذا التحليل في الصحف التابعة للسلطة بتر كثيرًا من جوانبه، وعدّل فيه، وحذف منه، وقوض أركانه، وسيّسه، وقد لامني بعض من أثق بهم على تورطي في توجيهات الصحيفة السلطية، وعدوا كتابتي التي عدل فيها رئيس التحرير مساهمة في هذا النظام، فاستعذت بالله تعالى أن أكون عونًا للظالمين، فتوقفت عن الكتابة بعد أن عزمت أن أقدم منهجًا صحفيًّا جديدًا في التحليل، يقوم على الواقع السياسي الحقيقي، فحال المتسلطون دون هذا، وأرجو أن يكشف الله تعالى ما نحن فيه، والطريف أن بعض المعلقين من الصحفيين والمعلوماتيين كانوا يعرفونني بأنني عضو الحزب الحاكم، ولست من المتحزبين للأحزاب، ولم يفهموا ما وراء تحليلي على ما تعرض له من بتر وتغيير وعنونة، وأسلوب التعريض الذي أستخدمه في الصحيفة التي تخضع لنفوذ السلطة!

بحثها الدقيق، ويستفاد حتمًا من مناهج البحث العامة: المنهج الوصفي والتاريخي والمقارن، فهي تمثل النسق العام الذي ينظم البحث ويحدد معالمه، وأحسبها أهم معطيات البحث الغربي.

والخطاب القرآني متميز في المضمون والأسلوب والحجاج والإقناع، والخطاب النِّسْوِي[1] من أنواعه الفريدة التي عبرت عن قائليها وقائلاتها، وقد تضمن هذا الخطاب التفاعلي الأسس الرئيسة في أنواع الخطاب المشهورة (الحوار والمجادلة والمناقشة والمناظرة)، ويعد الحوار أكثر أنواع الخطاب تفاعلًا، وقد استخدم الخطاب البنية اللغوية المناسبة لكل حوار وخصائصه وأسلوبه وعناصره البلاغية، وقد تناولت الخطاب في كل المستويات في ضوء أنماط العلاقات البشرية.

ثانيًا: مصطلح الخطاب:

مصطلح الخطاب أصيل لفظًا في العربية (مادة: خطب)، وأصيل اصطلاحًا في علوم التفسير والأصول واللغة والبلاغة والأدب والمناظرة والخطابة، وهو فرع في علم الأداء الصوتي والتعبير في معاهد الدعوة والخطابة والفنون والصوتيات والتشخيص، وقد اشتهر في العلوم الإنسانية الحديثة في مجالات السياسة والإعلام واللسان والنقد والبلاغة والأدب، ويعد من المصطلحات الأكثر شيوعًا، ويرجع هذا إلى شيوعه في الخطاب الإعلامي الغربي والسياسي وحقول اللغة[2].

---

(١) النسويّ من النسوة: جمع القلة (على وزن: فِعْلة)، وهو هنا صحيح; لقلة عدد صواحبه، بيد أنه غير دقيق عند من استعمله عامًّا، فالصواب النسب في الكثرة للفظ النساء: النسائي، قال تعالى: ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ [النساء:١]، أي: وبث نساء كثيرات، وعليه يقال: الأدب النسائي، والسرد النسائي; لما تتميز به النساء من أساليب.

(٢) ارجع إلى: لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية في ضوء نظرية الاتصال، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص٣٤، وما بعدها، وخطاب السلطة الإعلامي، د. محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص٥ وما بعدها.

إن الأصل في معنى الخطاب عند علماء العربية: الكلام الموجه، فقد جاء في "لسان العرب" أن الخطاب مراجعة الكلام بين طرفين أو أكثر في مقام التواصل[1]، وعرفه التهانوي بأنه: توجيه الكلام نحو الغير للإفهام، والخطاب: اللفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه[2]، وقال أبو البقاء الكفوي في "الكليات": "الخِطاب هو الكلام الذي يقصد به الإفهام، وإفهام من هو أهل للفهم، والكلام الذي لا يقصد به إفهام المستمع، فإنه لا يسمى خطابًا"[3]، ويراد بمصطلح الكلام: اللفظ المفيد الذي يحسن الوقوف عليه، نحو: الجملة في مقام التواصل، أو الكلام الكثير[4].

وقال محمود عكاشة: الخطاب: "القول الموجه المقصود من المتكلم (أنا، نحن) إلى المتلقي المخاطَب (أنت، أنتما، أنتم، أنتن)؛ لإفهامه قصده من الخطاب صريحًا مباشرًا، أو كناية، أو تعريضًا في سياق التخاطب التواصلي". وسوف أُبيِّن وجوه الخطاب غير المباشر لاحقًا في حديثي عن أنواع الخطاب، وعناصره وأدواته وأساليبه.

وترجع أصالته في التراث الإسلامي إلى إطلاقه على لفظ القرآن الكريم، فقد استخدم العلماء مصطلح "الخطاب" في سياق التفسير والشواهد القرآنية والأدلة، ويرجع هذا الاختيار الدقيق إلى أن مصطلح الخطاب القرآني (Qur'anic Discourse) (خطاب الشارع الحكيم وخطاب الوحي والخطاب النبوي - الحديث - في قول علماء أصول الدين)، يشير إلى أن هذا القول موجه إلى المتهيئين لفهمه والمكلفين به، وأنه قول تفاعلي في حدث فعَّال، وليس نصًا مدونًا وثابتًا فقط، وقد أطلقوا على الأدلة الشرعية المعتمدة من الكتاب والسنة "الخطاب

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ط، دار صادر، ١٩٩٤م، مادة: (خطب).

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تحقيق: لطفي عبد البديع، ط. الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٢م، ج ١٧٥/٢.

(٣) الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ط.١، الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، مادة: خطب. وشرح الكوكب المنير، ج ٣٣٩/١.

(٤) ارجع إلى: التعريفات، الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت١٩٩٢م، ط/٢، ص٤١٩، مادة (كلام). قال الجرجاني في الكلام: "المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام، أو ما تضمن كلمتين بالإسناد".

الشرعي"(١)، فالخطاب في لفظه شكل لغوي في سياق تفاعلي أو تواصلي، فإن اجتُزئ من سياقه التواصلي، صار نصًّا كنص الكتاب والأثر المدون، فالفرق بين الخطاب والنص أن الأول يزيد على الثاني بالتواصل والتفاعل بين طرفين، وأن يكون موجهًا من المتكلم "أنا" إلى المخاطب "أنت" مباشرًا أو التفاتًا أو تعريضًا، والنص اللفظ المحفوظ في شكل ثابت، ويراد به الموجه إلى متلقٍ وغيره، فإن كان موجهًا جاز أن يسمى خطابًا، وإن كان مدونًا للحفظ، فهو نص فقط، ومن ثم صارت الرسالة خطابًا، والنص الأدبي خطابًا، والمقال خطابًا؛ لأنها نصوص موجهة إلى متلقٍ، والقرآن الكريم خطاب موجه من الله تعالى إلى عباده المقصودين بالمخاطبة به: أنت، أنتما، أنتم، أنتن، أو تعريضًا: التفاتًا أو غيبة أو حكيًا أو قصصًا أو خبرًا أو إنشاءً، والاعتبار باللفظ والقصد معًا، ويتبين من هذا أن النص أعم من الخطاب، فكل خطاب نص، وليس العكس، فلا يُسمَّى الكلام خطابًا إلا تواصلًا وتوجيهًا.

وله أشكال متنوعة في ممارسة الأداء: الخُطبة والخِطبة والحوار والمناقشة والمحاورة (المناظرة) والمداولة والمجادلة والمُحَاجَّة، وما يلحق بهذه الأنواع من فنون القول الموجهة، ويعد الحوار القرآني أكثر هذه الأنواع تفاعلًا وأثرًا واستجابة وفائدة، وقد اخترت الخطاب القرآني؛ لتميزه، ولتبيين خصائصه، ولتصحيح أغاليط المتوهمين في التطبيق، واختيار العينة التي تصلح نموذجًا تعليميًّا للدراسة.

أنواع الخطاب:

الخطاب نوعان باعتبار التوجيه والمخاطبة: مباشر وغير مباشر في التواصل.

أولهما: الخطاب المباشر من المتكلم إلى المتلقي (أنا←أنت) مشافهة، أو عبر وسيط أو قناة الاتصال.

والآخر: الخطاب غير المباشر: الكِنائي الذي وَرَّى فيه المتكلمُ عن نفسه، أو التفت عنها بضمير غيره، أو خاطب فيه المتلقي بغير خطابه الصريح (أنت، أنتما، أنتم، وأنتن: هو، هي،

(١) ارجع إلى: الكليات، ص٥٢٤، والتعريفات، ص١١١، والحدود الأنيقة، ص١٤.

هم، هن)[1] ملتفتًا عن الأصل في الخطاب إلى غيره؛ تعريضًا بالمعنى الذي يقصده به؛ تأدبًا أو تواضعًا أو مدحًا أو ذمًّا أو خوفًا أو جهلًا به[2]، فالتأدب، نحو: قول المتعلم لمعلمه:

---

(1) أطلق البلاغيون على إخراج الخطاب عن غير وجهه وتحويله عنه، مصطلح "الالتفات"، يراد به التحول من وجه إلى آخر، والانصراف إلى آخر من وجوه الخطاب، و"إخراج الكلام من أحد طرق التعبير الثلاثة: التكلم، والخطاب، والغيبة، إلى طريق آخر من هذه الطرق الثلاثة"، وهو أنواع: انصراف المتكلم من الإخبار إلى المخاطبة، ومن المخاطبة إلى الإخبار، ومن أسلوب إلى آخر لمعنى أو لزيادة فيه.

(2) للتحول عن الخطاب إلى غيره فوائد عامة وخاصة، فالعامة: التفنن والانتقال من أسلوب إلى آخر؛ لما في ذلك من تنشيط السامع، واستجلاب صفائه وحضوره وإثارته، واتساع مجاري الكلام. ونقل عن البيانيين قولهم: "إن الكلام إذا جاء على أسلوب واحد وطال، حَسُنَ تغيير الطريقة". **وفائدة أسلوب (الالتفات) على وجه الخصوص، ما يأتي:**

أ- التنبيه على ما حق الكلام أن يكون واردًا عليه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [يس]، أصل الكلام: ﴿أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ﴾، ولكنه أبرز الكلام في معرض النصح لنفسه، وهو يريد نصحهم؛ ليتلطف بهم، ويريهم أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، ثم لما انقضى غرضه من ذلك، قال: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ ليدل على ما كان من أصل الكلام ومقتضيًا له.

ب- أن يكون الغرض به تتميم معنى مقصود للمتكلم، فيأتي به محافظة على تتميم ما قصد إليه من المعنى المطلوب له، كقوله سبحانه: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦﴾﴾ [الدخان] أصل الكلام: إنا كنا مرسلين، رحمة منا، ولكنه وضع الظاهر (من ربك)، موضع المضمر (منا)؛ للإنذار بأن الربوبية تقتضي الرحمة للمربوبين.

ج- المبالغة، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:٢٢]، كأنه يذكر لغيرهم حالهم؛ ليتعجب منها، ويستدعي منهم الإنكار والتقبيح لها، إشارة منه على سبيل المبالغة إلى أن ما يفعلونه بعد النجاة من البغي في الأرض بغير الحق مما يُنكر ويُقبَح.

د- الدلالة على الاختصاص، كقوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر:٩]، فإنه لما كان سَوْق السحاب إلى البلد الميت وإحياء الأرض بعد موتها بالمطر دالًّا على القدرة الإلهية، التي لا يقدر عليها غيره، انتقل من لفظ الغيبة إلى التكلم؛ لأنه أدخل في الاختصاص، وأدل عليه.

هـ- الاهتمام والتنبيه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا﴾ [فصلت]، فعدل عن الغيبة في (قضاهن) و(أوحى) إلى التكلم في (وزينا السماء الدنيا)؛ للاهتمام بالإخبار عن نفسه، فإنه تعالى جعل الكواكب في سماء الدنيا للزينة والحفظ؛ وذلك لأن طائفة اعتقدت في =

جزى اللهُ تعالى الأستاذَ عن تلميذه خيرًا! هلَّا زاده في هذه المسألة! يريد تعظيم شيخه بالالتفات عنه، والوضع من نفسه أمامه بلفظ التلميذ، دون الضمير ياء المتكلم، والأصل: جزاك الله خيرًا عني! هلَّا زدتني! ومثل قول القائل ملتفتًا عن المخاطب: الظلم ظلمات يوم القيامة، ورحم الله عمر ﷺ، يريد التعريض بظلم المخاطَب، وهو في سياق حدث الظلم ذم وتوبيخ. وقد يجهل القائلُ المخاطَب، فيقول مثلًا: اللّهم أهلكْ من أثار الفتنة، وزدْه عذابًا في النار! والمخاطب به الفاعل، وفيه وجوه كثيرة ذكرها أهل البلاغة، وهذا خطاب؛ لأن العبرة بقصد القول، فاللفظ أداة تحقيق القصد، وقد يعدل المتكلم عن الخطاب المباشر (أنت) إلى الغيبة (هو) أو العكس؛ لمعنى خاص، أو للزيادة فيه[1].

أساليب العدول عن الخطاب المباشر:

يسميها بعض الباحثين التلوين في الخطاب والتحول، وهي عند المتقدمين العدول والالتفات، فهنالك أساليب مختلفة في الالتفات عن أصل الخطاب تقع في الضمير والنوع والعدد، والحمل على اللفظ أو المعنى، والتحول في الزمن أو العدول عنه، فالمتكلم يعدل عن الأصل إلى واحد منها؛ لمعنى أو لضرورة أو للبلاغة. وقد تجاهل هذا العدول البحث الغربي.

ويُقسم أسلوب (الالتفات) باعتبار الضمير، إلى ما يأتي:

أ. الالتفات من المتكلم (أنا) إلى خطاب الغائب (هو)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح]، فانتقل من المتكلم ﴿فَتَحْنَا﴾، إلى المخاطب ﴿لِّيَغْفِرَ﴾، ولم يقل:

= النجوم أنها ليست في سماء الدنيا، وأنها ليست حفظًا ولا رجومًا، فعدل إلى ضمير المتكلم والإخبار عن ذلك؛ لكونه مهمًّا من مهمات الاعتقاد، ولتكذيب الفرقة المعتقدة بطلانه.

و- التوبيخ: كقوله سبحانه: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝٨٨ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۝٨٩﴾ [مريم]، فانتقل من ضمير الغائب إلى المخاطب؛ للدلالة على أن القائل مثل قولهم، ينبغي أن يكون موبخًا ومنكرًا عليه، ولما أراد توبيخهم على هذا أخبر عنه بالحضور، فقال: ﴿جِئْتُمْ﴾؛ لأن توبيخ الحاضر أبلغ في الإهانة له.

(١) قال حازم القرطاجني في المنهاج: "يسأمون الاستمرار على ضمير متكلم، أو ضمير مخاطب، فينتقلون من الخطاب إلى الغيبة، وكذلك أيضًا يغاير المتكلم بضميره، فتارة يجعله تاء على جهة الإخبار عن نفسه، وتارة يجعله كافًا، فيجعل نفسه مخاطبًا، وتارة يجعله هاء، فيقيم نفسه مقام الغائب؛ فلذلك كان الكلام المتوالي فيه ضمير المتكلم والمخاطب لا يستطاب، وإنما يحسن الانتقال من بعضها إلى بعض".

﴿يغفر لك﴾، وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ... فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الأعراف:١٥٨]، فانتقل من المتكلم: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ إلى الغائب ﴿وَرَسُولِهِ﴾، ولم يقل: "فآمنوا بالله وبي".

ب. الالتفات من المخاطب إلى الغائب، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [يونس:٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الروم]. و﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [يونس:٢٢]، انتقل الخطاب من المخاطب (كنتم) إلى الغائب (بهم)، ولم يقل: (بكم). وقد يخاطب الواحد، والمراد من في عهدته من الغائبين، أو من ينقل إليهم الخطاب، ويسمى خطاب الغير، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ ﴾ [يونس:٤٩]، والمراد المكلف بتبليغهم، وهذا كثير في التشريع والتبليغ.

ج. الالتفات من الغائب إلى المتكلم، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَـٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾، انتقل من الغائب: ﴿أَرْسَلَ﴾، إلى المتكلم ﴿فَسُقْنَـٰهُ﴾، ﴿فَأَحْيَيْنَا﴾، ولم يقل: (فساقه)، (فأحياه).

د. الالتفات من الغائب إلى المخاطب، كقوله تعالى: ﴿ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ﴾ [الفاتحة]، فقد انتقل الكلام من أسلوب الغيبة: ﴿مَـٰلِكِ﴾ إلى أسلوب الخطاب (نعبد)، ولم يقل: (عبدنا)، وهذا شائع في باب المدح، وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، و﴿ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ إِنَّ هَـٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً ﴿٢٢﴾ ﴾ [الإنسان].

وهنالك أقسام أُخر في الالتفات باعتبار العدد (الإفراد والتثنية والجمع)؛ فالخطاب باعتبار العدد خطاب موجه إلى مفرد ومثنى وجمع، وخطاب معدول به عن ظاهر لفظه إلى غير عدده لمعنى، وهو المحمول على اللفظ والمعنى في العدد[1]، ومنه:

---

(1) يرجع إلى: الحمل على اللفظ والمعنى، الدكتور محمود عكاشة، ط. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص١٣٦.

أ. خطاب الجمع بلفظ الواحد، والمراد خطاب الجمع، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ ﴾ [الانفطار:٦]، المراد الجنس، وقد يتحول من الواحد إلى الجمع، كقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق:١]، انتقل من خطاب الواحد ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ إلى خطاب الجمع ﴿طَلَّقۡتُمُ ﴾، ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾.

ب. خطاب الواحد بلفظ الاثنين، وهذا شائع في الأقوال المتكررة والقوالب اللفظية كمقدمات القصائد التي استهلت بخطاب الاثنين، نحو قول امرئ القيس: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل"، و"خليلي مُرَّا بي على أُمِّ جُنْدَب"، وهذا لا يعني وجود رفيقين، وقوله تعالى: ﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق:٢٤]، قيل: المراد الواحد، أي: مالك عليه السلام خازن النار، وقيل: المراد الملائكة خزنة النار، فالمثنى محمول على الجمع، والراجح أن الخطاب موجه إلى اثنين كما في ظاهر الخطاب، فالمراد الملكين على الظاهر، وقيل: المراد السائق والحافظ[1]، وقد يذكر الاثنين والمراد الواحد، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجۡمَعَ بَيۡنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ [الكهف:٦١]، الناسي فتى موسى عليه السلام بدليل قوله: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ ﴾ [الكهف:٦٣]، فأسند إليهما؛ لكون موسى عليه السلام قائد الثاني الناسي، وهما رفيقان في الرحلة[2].

ج. خطاب الاثنين بلفظ الواحد، أو الانتقال من خطاب الواحد إلى خطاب الاثنين، كقوله تعالى: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ ﴾ [طه]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [يونس:٧٨]، وانتقل من خطاب الواحد ﴿ أَجِئۡتَنَا ﴾ إلى خطاب الاثنين ﴿لَكُمَا﴾، يريد موسى وهارون عليهما السلام، وقد بدأ بالأول؛ لأنه المكلف بالخطاب والمُحاجة، ولأنه الأكبر.

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، دار الحديث، ج ٣٨/٥، والحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم، الدكتور محمود عكاشة، ص١٤٥.

(٢) ارجع إلى: الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم، الدكتور محمود عكاشة، ص١٤٥، وقد توسع المؤلف في بحث هذا الموضوع.

ج. **خطاب الجنس العام أو نوع الخلق:** كقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [ورد في ٤ آيات]، وقد يقع للجنسين: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [الرحمن:٣٣].

وقد يأتي الخطاب لأفراد الجنس فقط بلفظ الناس، ويستخدم فيه ما يدل على الجنس البشري باللفظ والضمير، وما يدل على العناصر المشتركة والجوامع الإنسانية واللغة الشائعة والآداب العامة والقواسم المشتركة، واستخدام ما يقتسمون فيه الحياة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]، جاء في الخطاب التسمية العامة في الجنس "الناس"، وأصل الجنس ورب العالمين، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا﴾ [البقرة: ١٦٨]، الحلال الطيب هو الأصل في الإباحة، وهو الأصل في الأشياء، فاستخدم الإطلاق في المباح، والتخصيص في التحريم لقلة المحرم، وهذا من فضل الله على الناس.

د. **خطاب النوع**، وهو على النحو الآتي: خطاب النوع في الجنس العام: يا أيها الرجالُ، ويا قومي (الرجال دون النساء)، ويا أيتها النساء، وقد يراد به فئة مخصوصة من النوع، كقوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٣٢]، وقد يراد به الجمع بينهما، أو حمل أحدهما على الآخر، وذلك في التكاليف والأحكام والشؤون العامة الشركة؛ لدخولهما في جنس واحد أو تكليف واحد، أو لدخول النساء في كفالة الرجال.

هـ. **خطاب الخاصة:** صفوة الناس ونخبتهم وخاصتهم، الذين يخصهم المتكلم بالخطابات الخاصة، التي يحسنون فهمها وتوجيهها، والتجاوب معها، ويراعى فيها مقام المخاطبين الاجتماعي ومنازلهم ووظائفهم.

و. **مخاطبة أهل خاصة الإيمان:** هم أبناء الدين والعقيدة، وهذا من خصائص الخطاب القرآني، وقد خصهم الخطاب بما يخصهم من معتقد وتكليف وأحكام وآداب وصفات وتراث، كقوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٥٣﴾ [البقرة]، جاء في الخطاب نعت المخاطبين بصفتهم "المؤمنون"، وذكر ما يخصهم من ركن الدين وحسن الصبر، وقوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا

﴿ٱلۡحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] خصهم الخطاب بما يعين حالهم من العقيدة، فنعتهم بأنهم أهل معتقد سماوي.

ز. خطاب العين: أن يأتي الخطاب لعين المخاطب به، كقوله ﷻ: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾[البقرة:٣٣]، و﴿يَٰنُوحُ﴾ [هود:٣٢]، و﴿يَٰزَكَرِيَّآ﴾ [مريم:٧]، و﴿يَٰيَحۡيَىٰ﴾ [مريم:١٢]، و﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [هود:٧٦]، وقد يتحول الخطاب من مخاطبة العين إلى من يتبعه من المخاطبين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝٨ لِّتُؤۡمِنُواْ﴾ [الفتح].

ح. خطاب العامة: جمهور الناس وأخلاطهم وجلابيبهم وأوشابهم وسوقتهم، وقد وضع العلماء أدب مخاطبتهم، فلا يحدثهم القائل بما يحدث به الخاصة، أو أن يرتفع عليهم بالقول الذي لا يفهمونه، وأن يخاطبهم على أقدارهم ومنازلهم ومستوى عقولهم. وقد أقرت السنة أركان التواصل مع الجمهور، وأهم ما سنته مخاطبة الناس على قدر عقولهم، وأنه لكل مقام مقال، وقد نصح عبد الرحمن بن عوف عمر (رضي الله عنهما) بألا يعرض أمرًا من أمور الخاصة (الصفوة والنخبة) على العامة، عندما أراد أن يفسر أمر مبايعة أبي بكر ﷺ، وأنها ليست فلتة، فرجع وناقش فيها أصحاب رسول الله ﷺ.

وهنالك أقسام أُخر باعتبار النوع؛ كحمل المذكر على المؤنث والعكس[1]، وقد يعدل عن الزمن إلى غيره لمعنى؛ كالالتفات من الفعل الماضي إلى الأمر، ومن المضارع إلى الأمر، ومن الماضي إلى المضارع.

وهذه الوجوه كلها خطاب؛ لأن القصد إبلاغ المتلقي بما تضمنته من معانٍ، وقد وظفت هذه الوجوه في عملية التبليغ، فهي جزء من دلالة الخطاب.

أنواع أداء الخطاب:

الخطاب باعتبار الأداء أنواع: الشفهي المنطوق والمكتوب والمسجل والمنقول عبر وسيلة نقل أو قناة، (وهذا يختلف عن الاتصال، فقنوات الاتصال: اللغة والإشارة والحركة، والهيئة والشكل، والخطاب فرع من الاتصال)[1].

---

(١) ارجع إلى: الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم، الدكتور محمود عكاشة، ص١٥٣، وما بعدها.

أولهما: الخطاب المنطوق أو الشفهي، وهو الأصل في الخطاب، وهو الذي ينجزه قائله شفاهة إلى متلقٍ، وتدخل فيه عناصر تعبيرية صوتية وغير لغوية، ويشارك فيه السياق الخارجي، وهو الذي يعرف بمقام الخطاب أو المقال، ويتميز هذا النوع بالسهولة والاختصار وقصر الجمل، وتكثيفها في وحدات بسيطة مباشرة، والاتصال المباشر الموجه، والإحالات الخارجية، والفواصل الاعتراضية، ومحفِّزات التلقي، والتنبيهات والعناصر الصوتية التعبيرية، والتعبيرات الجسدية، والتكييف مع التلقي، وتعديل توجيه الخطاب حسب درجة التلقي، وتنوع الأساليب؛ استجابة لأقدار المتلقين، والتفاعل المباشر مع المقام أو الحال - وقناة الاتصال فيه المشافهة اللسانية المباشرة - وهو أنجع في التأثير والإقناع ونجاح التواصل، أو البث المباشر عبر وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة(٢).

والثاني: الخطاب المكتوب أو المدون لفظًا في نص ثابت، فيتحول من أفكار وأصوات إلى شكل ثابت، ويتضمن هذا النوع تفاصيل المعنى والاستطراد فيه لتبيينه، ويضمن فيه الكاتب عناصر مقام الحال التي شاركت فيه، ويدون دلالات الحركات والأصوات لعدم دلالة الحروف عليها، وبعض جمله طويلة ومركبة، وبعضها متشابك معقد، ويحتوي على مكملات كثيرة وتفاصيل، وقناة التواصل فيه الكتابة.

والثالث: الخطاب المُسجَّل:

الخطاب المُسجل صوتيًّا أو تلفزيونيًّا، ارتجالًا ومقروءًا، وهو يجمع بين النوعين السابقين، فالمرتجل الشفهي منهما أقرب إلى الخطاب المنطوق، ويحتفظ بالتعبيرات الصوتية والإشارات المقامية، والمقروء أقرب إلى الخطاب المكتوب، غير أن القارئ وظف بعض التعبيرات الصوتية في الأداء، والمُشَاهد أنجع من المسموع في التأثير والإقناع؛ لما فيه من أثر الحدث الحي المرئي، الذي يصاحب الصوت في التعبير، وسياق الحال الذي تعلق به الخطاب،

---

(١) ارجع إلى: لغة الخطاب السياسي، الدكتور محمود عكاشة، ص٨،١٥، وقد تناول المؤلف نظرية الاتصال وعناصرها، وأنواع الاتصال.

(٢) ارجع إلى: لغة الخطاب السياسي، الدكتور محمود عكاشة، م.س.ذ، ص١١٩، وقد تناول المؤلف خصائص الخطاب المنطوق وتحليله.

فالصورة المتحركة أكثر دلالة من اللفظ المكتوب - ولم يستوفه الباحثون بحثًا - والخطاب القرآني شَخَّص بعض الأحداث التاريخية على ما كانت عليه في مقامها، وهذا أبلغ تأثيرًا وأقوى إقناعًا (1).

ويتبين من هذا أن مفهوم الخطاب عند علماء العربية المتقدمين أوسع دلالة، وأغزر معنى، وأدق على دلالة قصده وممارسته، من المفهوم الغربي الضيق، فقد تجاوز معناه الضيق عند البنيويين الذين حيَّزوه في الشكل والتركيب، دون المعنى والسياق والوظيفة والقصد والممارسة والأداء والتواصل والتأثير والإقناع والأثر الواقعي والمتلقي والمقام، وهي العناصر التي استوفاها المسلمون المتقدمون.

* **الخطاب باعتبار الدلالة:** الخطاب في المخاطبة له دلالات منها:

- خطاب المدح، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [وردت ٩٨ مرة].

- خطاب الذم، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ ﴾ [التحريم:٧].

- خطاب الكرامة، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [وردت ١٣ مرة]، خلاف نداء الأنبياء (عليهم السلام) بأسمائهم.

- خطاب الإهانة: كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر:٣٤]، [ص:٧٧]، بضمير المخاطب دون كنية أو لقب، وهذه المعاني قيد السياق والمقام، وعلاقة المتكلم بالمخاطب.

الخطاب والنص:

يستخدم بعض الباحثين مصطلح "النص القرآني"، الذي شاع بين المتأخرين ممن يدرسون الخطاب القرآني دراسة لغوية أو بلاغية، ومن تأثروا بالبنيوية الشكلية، والشائع في كلام الأصوليين المتقدمين مصطلح "الخطاب"، في حديثهم عن القرآن الكريم، فالخطاب

---

(1) تناول الدكتور محمود عكاشة الخطابين; المنطوق والمكتوب، والفروق بينهما مفصلة في كتابه: لغة الخطاب السياسي، ط. دار النشر للجامعات، ص١١٩ وما بعدها. و٣٢٧. وارجع إلى: كتابه: خطاب السلطة الإعلامي، ص٥، وما بعدها.

اللفظ الموجه إلى المتلقي، فمفهوم المصطلح يرجع معناه إلى قصد المتكلم، أو المستخدم لهذا المصطلح.

والظاهر من كلام الأصوليين أنهم يستخدمون المصطلحين بمعنى سواء، بيد أن الخطاب المشهور في كلامهم، وجاء النص في الدليل الثابت، قال الآمدي بعد تعريف الحكم الشرعي ومناقشته: "وإذا عُرف معنى الخطاب، فالأقرب أن يقال في حد الحكم الشرعي أنه خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية. فقولنا خطاب الشارع احتراز عن خطاب غيره، والقيد الثاني احتراز عن خطابه بما لا يفيد فائدة شرعية؛ كالإخبار عن المعقولات والمحسوسات ونحوها، وهو مطرد منعكس لا غبار عليه"[1]. فالخطاب الشرعي النص الشرعي من القرآن الكريم والسنة النبوية، هذا من حيث العموم، أما من حيث التفصيل، فإن الخطاب الشرعي يُقسّم إلى لفظي ووضعي[2]، والمراد باللفظي، أي: الثابت باللفظ، نحو: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، أو عند الأسباب، نحو: "إذا زالت الشمس وجب الظهر"، فاللفظ أثبت وجوب الصلاة، والوضع عيّنَ وقتَ وجوبها.

ويتبين من هذا أن المراد بالخطاب القرآني الدلالات التي دل عليها القرآن الكريم، من حيث المفهوم والفحوى والظاهر والإشارة، فهو أعم من النص وأوسع، وإن كان المراد بالخطاب القرآني اللفظ نفسه، فهو النص القرآني.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، ج١/ ٨٩.

(٢) ارجع إلى: البحر المحيط، الزركشي، دار الكتبي، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ج١/ ١٧٠، جاء فيه: "خطاب الشرع قسمان: أحدهما: خطاب التكليف بالأمر والنهي والإباحة، ومتعلقه الأحكام الخمسة: الوجوب، والتحريم والندب، والكراهة والإباحة؛ لأن لفظ التكليف يدل عليه، وإطلاق التكليف على الكل مجاز، من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء؛ لأن التكليف في الحقيقة إنما هو للوجوب، والتحريم، والنسيان يؤثر في هذا القسم، ولهذا لا يأثم الناسي بترك المأمور، ولا بفعل المنهي. والآخر: خطاب الوضع، الذي أخبرنا أن الله وضعه، ويسمى خطاب الإخبار، وهو خمسة أيضًا؛ لأن الوصف الظاهر المنضبط المتضمن حكمة، الذي ربط به الحكم إن ناسب الحكم، فهو السبب والعلة والمقتضى. وإن نافاه فالمانع، وتاليه الشرط، ثم الصحة، ثم العزيمة، وتقابلها الرخصة، فالأول: أوقات الصلاة ونصاب الزكاة. والثاني: كالدين في الزكاة، والقتل في الميراث، والنجاسة في الصلاة. والثالث: كالحول في الزكاة والطهارة في الصلاة. والرابع: الحكم على الشيء بالصحة والفساد والبطلان. والخامس: أكل الميتة للمضطر"، وقد تم شرحها في فصل خطاب الوضع.

وأرى أن شيوع كلمة "النص" في الدراسات المعاصرة من تأثير البنيوية الغربية، والبحوث العربية التي تبنتها في الدراسة والترجمة.

عناصر الاتصال في التخاطب:

الاتصال: ممارسة الخطاب بين طرفيه (المتكلم والمتلقي)، ويستحب في الاتصال: حسن المناسبة وملاءمة المقام، والخلو من التشويش والإعاقة في الاستماع، وتوظيف أدوات التأثير والإقناع الصوتية واللفظية والحركية.

وعناصر الاتصال التي تشارك في إنتاج الخطاب: المتكلم والمتلقي والخطاب والسياق (اللغوي والمقامي).

أولًا: المتكلم: وبعض الباحثين يسميه المُرسِل، وهو ترجمة عن الغربيين، والأدق لغويًا: المتكلم، أو القائل، أو الكاتب، وهو المتلفظ بالخطاب.

ويندب في قائل الخطاب: أن يكون أهلًا لما يقول، وألا يدعي خطاب غيره، مما ليس مسندًا إليه واقعًا ونعتًا، فلا يتلبّس بخطاب غيره زورًا، وأن يكون طلقًا مفوهًا ومتمكنًا من لغة الخطاب وموضوعه وما يحيط به، والخلو من عيوب النطق (الفأفأة والتأتأة والتردد والحُبسة ... في الخطاب المنطوق)، وسرعة البديهة وفيض الخاطر، والموضوعية والصدق، وحسن الخُلق، والترفع عن الخنا، والتعفف عن القبيح، والكناية في غير المستباح وما يستحيا منه، وحسن التواصل واللين والصبر، ومراعاة أحوال متلقيه وأقدارهم وحال المقام، وحسن توظيف اللغة والعناصر المؤثرة، واختيار القول والظرف، وتجديد الاتصال، واستمراره بوسائل التنبيه والتنويع والإثارة وطبقات الصوت، وحسن الاستهلال والخاتمة. وحسن الخط والصياغة والديباجة والصحيفة (في المكتوب)، وتهيئة المخاطب وتشريكه في الخطاب، ومحاورته ومساورته ومطاولته، ومعرفة غوره، واختبار رد فعله، والتجاوب معه، وتعديل الخطاب وتوجيهه وفق أحواله وما يستجد منها، والزيادة مما يستجيده، وهجر ما ينفره، وتنشيط التلقي وتكييفه حسب أحوال المتلقين، وتنويع الأداء والأسلوب.

وقد أقرت السنة أركان التواصل مع الجمهور، وأهم ما سنته أن الكلام الذي قل ودل وكفى خير مما زاد وألهى، وإن من البيان لسحرًا وحكمة، وأن تخلل الناس بالقول النافع الموجز، أنجع من التكلف والتفيهق والإسهاب، وأن من أدب الكلام مخاطبة الناس على قدر عقولهم، وأنه لكل مقام مقال، وألا تعرض قضايا أهل العلم والفهم على العامة.

ثانيًا: المتلقي: المستمع في المنطوق والقارئ في المكتوب، ويندب في المتلقي السامع: الاستعداد والتهيؤ لقبول التواصل والاستمرار فيه، وحضور الذهن، والإقبال على المتكلم، والإنصات، وتقبل الخطاب، والتجاوب مع قائله، والتأدب، وتعزيز القائل، وتحفيزه بتعبير الوجه والحركة والإشارة.

ثالثًا: الخطاب: القول المنطوق أو المكتوب، ويتمثل في الكلام والحوار والمناقشة، والخُطبة والرسالة، وكافة أشكال الكلام المفيد، ويستحب في لفظ الخطاب: الفصاحة، والسبك والحبك، وملاءمة متلقيه وقدره، وفهمه، والمجانسة معه، وحسن المناسبة مع مقام القول، والخلو من الأخطاء والغرابة والتعقيد والاستغراق والتناقض والتفكك والتكلف[1].

رابعًا: قناة الاتصال: اللغة والإشارة والرمز، والاتصال اللغوي أكثرها استعمالًا، وهو ثلاثة أنواع: المنطوق والمكتوب والمسكوت عنه، المفهوم من المنطوق والمكتوب، كالنهي عن ضرب الوالدين؛ فهمًا من النهي في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾، فما علا التضجر بـ"أفٍّ" والسب، أولى بالنهي منها، فالمفهوم من الخطاب المذكور جزء من دلالته، وقد ذكر منها المحدثون المنطوق والمكتوب فقط دون الثالث "المعنى المسكوت عنه لفظًا والمفهوم من لفظ غيره"، الذي تناوله الأصوليون المتقدمون.

خامسًا: سياق الخطاب: وهو نوعان: اللغوي والحالي (المقامي).

الأول: سياق الكلمة والجملة في نص الخطاب، وهو العلاقة بين عناصر الجملة وعلاقتها بسياق الخطاب، والمعاني السياقية التي تتحقق من علاقة الكلمة بما جاورها في الخطاب

---

(١) ارجع إلى: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، دار المعرفة، ١٤١٠هـ، النوع الثاني والأربعون. وقد تناولها المؤلف مفصلة، وتناولها السيوطي في الإتقان.

اللفظي، نحو: عُقد مؤتمرُ السلام بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة"، و"السلام تحية الإسلام"، و"دار السلام عاصمة تنزانيا"، لقد وردت كلمة السلام في سياقات لغوية مختلفة، اختلف بسببها معنى الكلمة، ومنه معرفة دلالة الكلمة في سياقها اللغوي: الدلالة العامة والخاصة والمطلقة والمقيدة.

والآخر: سياق المقام أو الحال، أو السياق غير اللغوي أو الخارجي، وهو ما يتعلق بالخطاب في العالم الخارجي: المتكلم والمتلقي والزمان والمكان والمحيط الخارجي والمجتمع، ويسمى هذا ظروف إنتاج الخطاب، والمسلمون الأوائل أول من اعتدوا به في التحليل والتفسير واستنباط القصد، وهم أكثر دقة في تصنيفه وتطبيقه من الغربيين، وقد عملوا به في تفسير الخطاب القرآني منذ عصر النبوة، وسموه أسباب التنزيل أو النزول، وأفرد له علماء علوم القرآن بابًا في كتبهم.

والسياق باعتبار الإنتاج نوعان؛ أولهما: سياق إنتاج الخطاب. والآخر: سياق تلقيه. ولكل منهما أثره في فهم الخطاب، والأول الأصل؛ لما فيه من القرائن الدلالية على القصد، والثاني قد يختلف عن الأول؛ لاختلاف المتلقي وعصر التلقي، فالصحابة ﭫ الذين واكبوا التنزيل وأحداثه أعلم بقصده من المتأخرين، الذين تلقوه مشافهة ودراسة دون معاصرة تنزيله.

وطرفا الخطاب (المخاطِب والمخاطَب)، وسياقاه (الإنتاج والتلقي)، ووسيلة التواصل (القناة)، تؤلف ما يسمى عناصر "الاتصال" الآنفة، وهي مجموعة العناصر التي تعد من لوازم فهم الخطاب (قرائن فهم الخطاب)، وهي في القرآن الكريم: القائل أو المخاطِب (الله تعالى)، والمخاطَب (المخلوقات العاقلة ذات الإرادة المستقلة)، والخِطاب (موضوع الخطاب ومحتوى الخطاب)، ووسيلة الخطاب (القرآن الكريم مسموعًا ومقروءًا)، وسياق نزول الخطاب (في عصر الرسول ﷺ)، وسياق تلقي الخطاب (عصر متلقي الخطاب)[1]، وقد توسع المتقدمون في بحث قرائن المعنى: اللغوية والحسية والعقلية والحالية والواقعية والعوائدية (من العادة الفعلية أو القولية).

---

(1) ارجع إلى: تأسيس أصول التفسير وصلته بالبحث الأصولي، عبد الرحمن الحاج، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد ٣٧، ٢٠٠٥.

دلالة الخطاب: لقد قسم العلماء دلالة الخطاب إلى قسمين:

القسم الأول: دلالة المنظوم: دلالة صريحِ اللفظ على تمام معناه الوضعي أو على جزء منه، ويُسمَّى: دلالة المنطوق، أو الدلالة الصريحة. ولها ضوابط تعينها:

ضوابط تعيين المعنى في الخطاب:

يُعيَّن المعنى بضوابط، بعضها لغوي، وبعضها مقامي خارجي، وبعضها عقلي يفهم بمقتضى العقل؛ كالمعنى المجازي والمنطقي والمسلمات العقلية.

أولًا: معرفة الوضع اللغوي:

وهو المعنى الذي وضع له اللفظ حقيقة (كدلالة الحجر على ما دل عليه، ودلالة السلام على السلامة والأمن والانقياد)، ومجازًا (كدلالة العين على الجاسوس والمس على الجماع)، والتزامًا (كدلالة لفظ البيت على حجره وجدرانه ونوافذه وشُرَفه)، وهو يختلف عن المعنى التركيبي المستفاد من معنى الجملة (كدلالة قولنا: "السلام عليكم" على التحية والوداع)، وهو يختلف عن دلالة اللفظ المعجمية (كدلالة لفظ سلم في المعجم، وهي تجمع بين أصل الوضع والمعاني السياقية)، والمقام المعين لدلالة التركيب (أو الجملة)، وليس اللفظ، فمعاني اللفظ المتعددة من تعدد السياق اللغوي، وليس من الوضع، فاختلاف الوضع يختلف فيه اللفظ (كالسكين والمُدْيَة) أو اختلاف في الصفة (كالجبل والعلم وصفوان، أو كالسيف والبتار والصارم والصمصام، وكالأسد والليث والغضنفر)، أو اختلاف اللغتين (كالقناة أو الشق والترعة، وكالبحر واليم، والكتاب والسفر)، أو اختلاف الحجم (كالسمكة والحوت)، أو العمر (كالطفل والصبي والشاب والرجل والكهل والشيخ)، أو النوع (كالرجل والمرأة)، فالعربية تميز بين الأشياء بالمخالفة في الوضع.

ثانيًا: معرفة العلاقة التركيبية:

وهي التي تقوم على العلاقة بين ألفاظ التركيب، ويترتب على ترتيبها وإعرابها اختلاف المعنى، والاختلاف لا يقع في دلالة التركيب، بل في القصد وفق المقام، وليس في أصل الوضع أو في الجملة، فقولنا: "السلام عليكم" معناه التحية، وهو لا يتغير في أصل التركيب،

ولكنه يدل في المقام على معانٍ مختلفة، فقوله عند الدخول يعني الاستئذان، وعند الخروج يعني التوديع، وعند المغاضبة يعني الهجر، مع بقاء معناه التركيبي فيه. والمتغير هنا القصد التحية، وليس معنى التركيب المتعلق بمجموع لفظه وترتيبه وإعرابه، وهو الذي غفل عنه بعض الباحثين العرب والغربيين، الذين زعموا أن معنى التركيب يتغير، فمعناه ثابت كمعنى التركيب الاصطلاحي المخصوص بالمعاني الخاصة، وكمفهوم المصطلح القائم على الاصطلاح العام بين وُضّاعه، فالمتغير القصد من خطاب الجملة.

ثالثًا: معرفة القرينة:

القرينة ما يصحب الخطاب من دلائل تشهد له أن هذا المعنى المراد به، والقرينة في الخطاب الشرعي ثلاث؛ أولها: قرينة شرعية، تقوم على دلائل الشرع الثابتة والصريحة والمعتمدة من الكتاب والسنة، ويفسد المعنى بمخالفتها (والكتاب والسنة الأصل، وما زاده العلماء عليهما؛ كالقياس والعرف والمصالح المرسلة اجتهاد يُتَوَسَّلُ به في الفهم). الثانية: القرينة اللغوية، ويستعان في فهمها بالقرينة المقامية والعرفية. الثالثة: العقلية، التي تحصل بالتفهيم والاستنباط، وقد جمعت القرائن فيما يأتي.

أنواع القرائن المعينة للمعنى:

اللفظية، والمعنوية، والسياقية، والعقلية، والواقعية، والمعرفية، والعُرفية والعوائدية (من [illegible]).

القرينة الأولى: القرينة اللفظية[1]: أن يأتي في الكلام ما يعين الدلالة، ويدفع عنها الاحتمال أو ما يصاحب اللفظ من معنى أو إشارة تعين مراده، أو العلامة الدالة على تعين المراد في اللفظ أو خارجه، نحو قولنا: طار إياد فرحًا، فالقرينة اللفظية "فرحًا" منعت اعتبار الحقيقة في طيران إياد، ودلت القرينة العقلية على إرادة المجاز؛ لعدم قبول العقل طيرانه.

---

(1) القرينة اللفظية: كقول القائل: "أمات المرضُ الإمام، فسبحان الواحد القهار"؛ فالجملة الثانية بينت لنا أن المتكلم لا يريد الإسناد في الجملة الأولى الإسناد الحقيقي. والعقلية كقول الأب لابنه: طرْ، وائتني بكذا سريعًا، المراد الاستحالة، والقرينة هنا امتناع الطيران عقلًا.

والقرينة اللفظية نوعان:

أولها: القرينة المتصلة في سياق لفظ الكلام، ومنه قرينة التكرار لتأكيد المعنى، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل]، أريد بالأمر هنا التكوين، فوكد اللفظ بالتكرار، فالقول الثاني المؤول تأكيد لمعنى الأول، فهو قرينة على الحقيقة، فلا يحتمل المجاز، ووكد المعنى بـ"إنما"، الذي يعني حصر الأمر في القول، ومثله قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [هود]. لقد عبر سبحانه وتعالى عن إرادته في الكينونة المطلقة بأمره الحقيقي إلى الأشياء وطاعتها، وصرف الفعل إلى المجهول دليل هوان الأمر، وإسناد الفعل "قيل" إلى "قول"؛ ليكون قرينة على أنه قول لا فعل، وقد حمله بعض البلاغيين على معنى المجاز، وجعلوا قرينة هذا المجاز خطاب من لا يعقل، وهو الجماد الذي لا يخاطب "يا أرض"، و"يا سماء"؛ إذ هو ليس مما يعي الخطاب، أو يدرك الامتثال، فكان ذلك قرينة لفظية في دلالة هذا المجاز العقلي.

وهذا الوجه بعيد عن فعل رب العالمين الذي حكى الأفعال والكلام عما نراه غير عاقل؛ لأنه القادر على الإنطاق والتحريك بقدرته المتمثلة في الأمر، ودلت عليه قرائن أخرى، منها: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ ۖ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴿٧٦﴾﴾ [هود]، الأمر المذكور آنفًا، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت]، أي: وجه إليهما الأمر، وهي قرينة على لزوم الأمر في الطوع والكره، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴿٥٠﴾﴾ [القمر]، أي: كلمة واحدة "كنْ"، والجملة الثانية جاءت في ترتيبها من الأولى، فالأمر مقدر[1]، وهي قرينة حقيقة الأفعال في التكوين، وهي -

---

(١) والأمر في قوله: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ﴾ يجوز أن يكون بمعنى الشأن، فيكون المراد به الشأن المناسب لسياق الكلام، وهو شأن الخلق والتكوين، أي: وما شأن خلقنا الأشياء، ويجوز أن يكون بمعنى الإذن، فيراد به أمر التكوين، وهو المعبر عنه بكلمة كن، والمآل واحد، وعلى الاحتمالين فالصفة "واحدة": وصف لموصوف محذوف، دل عليه الكلام، وهو خبر عن أمرنا. والتقدير: إلا كلمة واحدة، وهي كلمة (كن). التحرير والتنوير، لابن عاشور، =

فالفعل قرينة قطعية في المعنى، والدلالة دون قرينة في غير الصريح احتمالية، ونظيره استدلال الحنفية بحديث: "لا يَبولن أحدُكم في الماءِ الدائم، ولا يغتسل فيه من الجَنابة"[1]، قال الأحناف: فاقتضى أن الغسل فيه كالبول فيه، فحملوا النهي على الوجوب؛ قياسًا على النهي عن التبول فيه.

وهذا ليس مطردًا، فقد لا يصح القياس في القرينة، قال تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٤١]، فالأكل مباح، وإيتاء الزكاة واجب، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيْمَـٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور:٣٣]، الإيتاء واجب في معاونتهم ماليًا، وثبت أن النبي ﷺ لم يكاتب في البيع والشراء، فهو على الجواز، فالثاني ليس قرينة على وجوب الأول. ونحو قوله: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ [النساء:٣٦]، فليس (بالوالدين) قرينة على (ولا تشركوا به شيئًا)؛ لأنه ليس في معناه، والمعنى: وأحسنوا إلى الوالدين، أو أوصيكم بالوالدين، وقد جاء وجوب برهما في موضع آخر، كما جاء وجوب الإيمان في موضع آخر، قرينة على وجوب النهي عن الكفر.

والنوع الآخر: القرينة المنفصلة، وهي تعرف من نص آخر غير متصل بالأمر، مثل: قول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الأنفال:١]، والقرينة على وجوب الأمر بطاعته ﷺ قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾[النور]، وهي قرينة منفصلة؛ لأنها أتت في موضع آخر. وقد تكون القرينة من خارج الخطاب اللغوي، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقد دلت السنة على أن الأمر هنا للندب، فقد باع النبي ﷺ واشترى ولم يُشهد، فدل ذلك على أن الأمر بالإشهاد دون الإيجاب، وهو الندب والاستحباب.

الثانية: القرينة الحالية: وهي التي تقوم على المقام الخارجي، كأن يُخاطِب الآمر المأمور بصيغة شديدة، أو بعبارة حاسمة حازمة، لطلب الأمر على الوجوب اللازم، لا الاستئذان،

---

(١) رواه أبو داود، وحسنه الألباني.

أو الرجاء. ومنه قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾[الدخان] دلت في مقامها على التوبيخ والتبكيت والذم، ولا يراد منه الاستطعام أو التلذذ أو الإتحاف.

الثالثة: القرينة الفعلية: هي التي يعينها الفعل الإنجازي في الواقع، كقول القائل: سَلِّمْ. فيضع المخاطب سلاحه، فيعين المعنى للاستسلام، أو أن يمد يده، فيتعين الأمر للمصافحة.

الرابعة: القرينة العقلية: وهي التي يحتكم فيها إلى العقل، مثل قول الابن لأبيه: أعطني مالًا، يحمل على الرجاء، لا التهديد. وقول اللص: أعطني مالًا، على التهديد. وهي التي يفرق بها بين الحقيقة والمجاز، كقول الآمر: طِرِ إلى فلان، وائتني به، بمعنى أسرع؛ لعدم قبول غيره عقلًا[1]، ومثله: أكل التفاحة جودي، الأكل يقتضي آكل حي يتغذى على التفاح، والتفاحة ليست الفاعل بمقتضى العقل، وجودي يقتضي العقل فيه أنه اسم الفاعل الحي (اسم مؤنث، وليس اسم الجبل المعروف).

الخامسة: القرينة السببية: وهي التي تقوم على سبب من غيرها، كأمطرت السماء، المراد السحاب؛ بسبب من العوامل الطبيعية، واهتز الشجر؛ بسبب هز الريح، وتحركت السيارة؛ بسبب من قائدها، وفتح المفتاح الباب؛ على اعتبار فهم العقل أن المفتاح لا إرادة له في إحداث الفعل، بل هو بسبب من فعل غيره، وقد قامت نظرية غربية بحثت عن تعيين الفاعل في الجمل المجازية وغيرها (ومن روادها فيلمور في نظرية الحالة)، وخلاصتها ما ذكرته هنا.

السادسة: القرينة المعنوية: التي تستفاد من المعنى دون التصريح بها، وهي التي يحكم بدلالتها على المعنى وصحته، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾[الكهف] أي: سفينة صالحة، فالمعنى يقتضي هذا؛ ولهذا خرقها العبد الصالح، ومنه قولنا: وقِّرْ أخاك، وارحمْ أخاك، فالأول أمر للأخ الأصغر، والثاني للأكبر؛ فالتوقير للكبير، والرحمة للصغير. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء:٣] "ما": تأتي لغير العاقلين على المشهور، خلاف "مَن" العاقلين، وليس المراد بها هنا إخراج النساء من

---

(1) القرينة العقلية: أن يوجد ما يستحيل معه قيام الفعل بالفاعل عقلًا، مثل: "بيتُ زيدٍ سعيدٌ"؛ لأنه يستحيل عقلًا تعلق السعادة بالجمادات - في الدنيا، أو يوجد ما يمنع منه بحسب العادة، كقولك "بنى الأميرُ القصر"، فالعادة أن يأمر غيره.

العاقلين، فمن معانيها هنا: أنها تعني العموم، أي: اختر ما شئت من النساء على الإباحة، وقيل: هي نكرة موصوفة؛ تقديره: فانكحوا جنسًا طيبًا يطيب لكم، أو عددًا يطيب لكم، وقيل: هي مصدرية، والمصدر المقدر بها، وبالفعل مقدر باسم الفاعل؛ أي: انكحوا الطيب. ويقاس على تقدير المعنى: تقدير المحذوف اللازم قبل النائب عن المصدر: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [النساء]، أي: أكلًا هنيئًا، والمنصوبات نحو: سلامًا وحقًّا[1].

السادسة: القرينة العوائدية: التي تفهم من عادة الناس في الممارسة والسلوك، أو ما يجري من العادات في الواقع، كقولك: "بنى الأميرُ القصر"، فالعادة أن يأمر غيره. وقولك: حرث الفلاح الحقل، والمعنى وفق العادة وتغيرها، فالمعنى قديمًا: حرّثت الدواب الحقل، أي: شقها الزارع بالمحراث الذي تجره الدواب، وحديثًا: حرّث الجرار الحقل، وفق العادة الحديثة، وكقولك الآن: سافر فلان إلى بيت الله الحرام، فالعادة أنه سافر جوًّا، أو بحرًا، أو أرضًا، وهذا لمن كان من خارج بلد الحرمين، وإن قيل هذا في زمن سابق، فالمراد البر والبحر فقط وفق عادة سفر الغرباء دون الجو؛ لعدم وجود آلته، ولو قلته فيمن قدم من العراق أو الشام قديمًا، فالمراد سافر برًّا فقط، وفق عادة المسافرين منهما إلى الحرم، ومثله قولنا: عبر الجنود قناة السويس في حرب رمضان، أي: عبروا ماء القناة بأداة، أو سباحة، أو جوًّا وفق العادة، وليس مشيًا.

السابعة: القرينة الطبيعية: التي تعرف بالطبيعة، وما يتعلق بها كالبيئة والجغرافيا والسكان؛ كتسمية الأب بالوالد، وهو مولود له، فالمرأة التي تلد، ومنه تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦]، المراد الاختلاف في طبيعة خلق الجسم، ويترتب عليه الاختلاف في الوظيفة الجسمية. وهذه القرائن تلزم في تعيين معنى الخطاب وقصده في زمن إنتاجه، ومكانه، ومن تعلق به، وتعتمد على فهم العقل واستنتاجه، ومن ثم عُد بعضها من القرينة العقلية، ولم يتناولها البحث الغربي، بل تناولها العلماء المسلمون المتقدمون، وقد جمعتها من كتبهم.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، دار الفكر، ج ١/ ٢٥٥.

والقسم الآخر: دلالة غير المنظوم: دلالة الكلام بغير صريح اللَّفظ على المعنى[1]، وهو المعروف بدلالة المفهوم.

والأصل في التفسير، العمل بظاهر لفظ الخطاب؛ لدلالته الوضعية والتركيبية على المعنى الصريح المفهوم من ظاهر لفظه، والأخذ بالظاهر ليس مطردًا في كل أنواع الخطاب، فقد تستوجب القرينة والمقام الأخذ بغير ظاهر اللفظ، فقد يحمل المفسر الخطاب على ظاهر معناه، فيخالف ما جاء له، كعدم صحته الأخذ بظاهر بعض التعبيرات المجازية، كقولنا: زيد أسد، وطار محمود فرحًا، ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾، لا تحمل على معناها الظاهر الصريح، بل تحمل على القصد المفهوم من مخالفة الوضع، وهو الشجاعة في الأسد، وشدة الفرح في خفة الروح بسبب الفرح، وسرعة انتشار الشيب في كامل الرأس، وهذه المعاني العرضية الخاصة لا تتحقق من القول الصريح، ويرجع هذا إلى معرفة عادة الناس في استخدام اللفظ وفهمه؛ كالكناية عن قضاء الحاجة بالخلاء والغائط والساحة، فهي مواضعها في بيئتهم، ثم انتقلت إلى المستحدث: الحمام والكنيف والمرحاض ودورة المياه.

وقطع الخطاب عن مقامه يخرجه عن أصل قصده، مثال هذا قوله ﷻ: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥﴾[البقرة][2]. فسروا التهلكة بعموم الهلاك في دفع المعتدين، ورد الخارجين على سلطان الدولة وغيره، المراد به: البخل والإقامة على

---

(١) صاحب هذا التقسيم الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

(٢) روي عن ابن عمران التجيبي، قال: كنا بمدينة الروم، فأخرجوا إلينا صفًّا عظيمًا من الروم، فخرج إليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر ... فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم، فصاح الناس، وقالوا: سبحان الله يلقي بيده إلى التهلكة! فقام أبو أيوب [الأنصاري ﷺ]، فقال: يا أيها الناس، إنكم لتتأولون هذه الآية هذا التأويل! وإنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض سرًّا دون رسول الله ﷺ: إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا فأصلحنا ما ضاع منها ... فأنزل الله تعالى على نبيه يرد علينا ما قلنا: وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ... الآية. وكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركنا الغزو ... فما زال أبو أيوب شاخصًا في سبيل الله حتى دفن بأرض الروم. وقال ابن عباس: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾، قال: ليس التهلكة أن يقتل الرجل في سبيل الله، ولكن الإمساك عن النفقة في سبيل الله. ارجع إلى: تفسير الآية في تفسير الطبري، والحديث رواه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢)، والنسائي (السنن الكبرى: ١١٠٢٨).

المعاصي، والميل إلى الدنيا، والتقاعس عن الجهاد، وخشية الشهادة، فيهلكون أنفسهم بعذاب الله ﷻ، مثل تفسير الظلم في قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام]، بمعنى الشرك في: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان]؛ لأنه يُورد صاحبه النار[1].

وقد يختلف معنى اللفظ الظاهر الصريح عن معنى السياق المقامي (معنى المعنى عند عبد القاهر)، وقد يأخذ المفسر بالمعنى الظاهر وجوبًا، أو اختيارًا بينه وبين المعنى الثاني، وقد يأخذ بالمعنى الثاني وجوبًا، فالمعنى الظاهر الواجب القطعي، الذي يقضي السياق به موافقًا المعنى الظاهر من اللفظ، ومنه خطاب الأحكام القطعية في القرآن الكريم والسنة، والمعنى الثاني: الواجب، الذي تستوجبه علاقة المتكلم بالمخاطب في الخطاب المجازي أو الكنائي أو التعبيري، كقول الأب لابنه: سأقتلك إن لم تصلِ، لا يحمل على الشروع في القتل، بل يحمل على التخويف، في ضوء علاقة الأب بابنه، وقد تقضي به القرينة، نحو قول المتكلم لغريمه: أقتلك غيظًا وكيدًا، فالنائب عن المفعول المطلق المبين لنوعه (غيظًا وكيدًا، أي: قتل غيظ وكيد) قرينة المعنى المجازي، واحتمال الوجهين الجائزين.

والمعنى المستفاد من ظاهر اللفظ ليس حتمًا في الأخذ، فللمتلقي أن يتأوله بالقرينة التي تجيز خلاف الظاهر، وإلا وجب الأخذ بالظاهر؛ لعدم ثبوت قرينة تجيز خلافه، ومثال هذا أن النبي ﷺ أعطى عليًا ﷺ الراية يوم خيبر، وأمره أن يتوجه بمن معه لفتح أحد حصونها، الذي استعصى على بعض فرق الجيش، فقال ﷺ: "امشِ، ولا تلتفتْ، حتى يفتح الله عليك". فانطلق ثم وقف يستفهمه، دون أن يلتفت، عملًا بصريح أمره، فقال: "على ماذا أقاتل الناس؟"، ولو أنه التفت – تأدبًا في الخطاب – لجاز له؛ تأولًا على معنى عدم الانصراف

---

(١) روى مسلم في كتاب الإيمان عن عبد الله بن مسعود ﷺ: "لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾، شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينا لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان] وجاء في صحيح البخاري: "لما نزلت الآية قال أصحاب رسول الله ﷺ أينا لم يظلم نفسه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

عن هدفه العسكري، أي: لا تنصرف عن الأمر إلى شأن آخر، وقد دلت الروايات الأخرى أنه ﷺ أراد ألا ينثني عن هذا الهدف [1].

وهو الذي عمل به بعض الصحابة ﷺ عقب الخندق في قول النبي ﷺ: "لا يُصليَنَّ أحد منكم الظهر إلا في بني قُرَيظة"[2]، فهمه بعضهم تأولًا أنه ﷺ يريد منهم الإسراع والمباغتة قبل تجهز بني قريظة الغادرة للحرب؛ فصلوا في الطريق؛ خشية فوات وقت الصلاة، والآخرون أخذوا بالظاهر؛ فصلوا في محل بني قُرَيظة[3].

وقد يأخذ المفسر من وجوه التفسير بالقصد دون صريح لفظ الخطاب، ومن هذا، حديث الأعرابي الذي بال في مسجد رسول الله ﷺ: "... لا تزرموه، وهريقوا على بوله سجلًا من ماء"، اعتمد الفقهاء فيه على القصد، وهو تطهير الأرض من النجاسة (البول في الخطاب)، وهو المعتبر في كل أحواله، فلا يصلح نضح الماء في تطهير كل أنواع الأرض، ويعتد في هذا بعلم الأرض (الجيولوجيا)، فالأرض الرملية تنضح في تطهيرها؛ لغور الماء فيها، والأرض الترابية يقتطع طينها الذي أصابته النجاسة، والأرض الصخرية الصُّلبة (وما ماثلها: المُبلطة والمزفَّتة والمسفلتة) تُغسل، وكل وجوه مجرى القصد، وهذا الشاهد دليل اعتماد القصد، دون الظاهر في مقام يطلبه، وقد زعم بعض الضحول أن بعض الصحابة أبطلوا العمل بالخطاب

---

(١) روى مسلم عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ، قال يوم خيبر: "لأعطين هذه الراية رجلًا يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه، قال عمر بن الخطاب ﷺ: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها، رجاء أن أدعى لها، قال: فدعا رسول الله ﷺ، علي بن أبي طالب ﷺ فأعطاه إياها، وقال: امش، ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك، قال: فسار علي شيئًا، ثم وقف، ولم يلتفت فصرخ: يا رسول الله: على ماذا أقاتل الناس؟ قال: قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله: فإذا فعلوا ذلك، فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله"، وفي رواية: "قاتل، ولا تلتفت حتى يفتح عليك، فسار قريبًا، ثم نادى: يا رسول الله علام أقاتل ؟"، وفي رواية: "فقال علي: يا رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: أنفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام...."، وذكره البخاري وأحمد في فضائل علي ﷺ بلفظ مختلف.

(٢) رواه البخاري ومسلم بلفظ الظهر، وروي بلفظ العصر في رواية أخرى.

(٣) هذا الخطاب يجوز فيه الوجهان مع ترجيح الأخذ بالظاهر وعدم تخطئة المتأول، فقد عمل الصحابة بالوجهين: فصلى فريق في بني قريظة، عاملين بصريح الخطاب، وصلى الآخرون عندما وصلوا محل بني قريظة، متأولين الخطاب على قصد الإسراع في حصارهم قبل تجهزهم لقتال المسلمين بعد منصرفهم من الخندق، وقد أجازهما ﷺ.

الشرعي، وهذا تخرص، والصواب أنهم عملوا بقصد الخطاب، لا مؤدى ظاهر لفظه، ومنه: التجاوز عن حد المضطرين الآكلي مال غيرهم في المجاعة؛ فمن مقاصد الشريعة حفظ النفس والمال، والنفس مقدمة على المال؛ لأنها الأصل، والمال أداة حفظها، وهذا لا يمنع الوفاء بالمال المسلوب حال تيسره، وهذا من آثار رحمة الله تعالى.

وقد تعيِّنُ المعنى القرينة المقامية، مثال حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قدم رجلان من المشرق فخطبا، فعجب الناس لبيانهما، فقال رسول الله ﷺ: "إن من البيان لسحرًا، أو إن بعض البيان لسحرًا "(١)، وروي: "إن من البيان لسحرًا، وإن من الشعر حكمًا". لقد اختلف أهل العلم في تأويل هذا الحديث، فقد احتمل وجهين من مناسبته: وجه الذم ووجه المدح أيضًا، فقد قاله ﷺ في سياق مدح رجل آخر بكلام بليغ، فانتقصه الرجل، فذمه بمثله، قال أبو حاتم البستي: "قد شبَّه النبي ﷺ في هذا الخبر البيان بالسحر، إذ الساحر يستميل قلب الناظر إليه بسحره وشعوذته، والفصيح الذرب اللسان يستميل قلوب الناس إليه بحسن فصاحته ونظم كلامه، فالأنفس تكون إليه تائقة، والأعين إليه رامقة. وقال الخطابي: "البيان اثنان؛ أحدهما: ما تقع به الإبانة عن المراد بأي وجه كان. والآخر: ما دخلته الصنعة يروق للسامعين ويستميل قلوبهم، وهو الذي يشبه بالسحر"، وللعلماء حول معنى هذا الحديث توجهان أو قولان، مبنيان على ما فهموه من لفظ الحديث؛ **أولهما**: ذم البلاغة في غير وجهها الصحيح المبين للمعنى، والمؤكد له، كأن يتوسل بها المتكلم في تقبيح الحسن وتحسين القبيح. **والآخر**: مدح الكلام الحسن البليغ، الذي يستميل القلوب ويحسن الذوق.

وقد جاء هذا الحديث عند بعض العلماء في معرض ذم البلاغة في غير موضعها؛ كالتضليل ومدح الممدوح بما ليس فيه، فقد شبهها النبي ﷺ بالسحر، والسحر محرم مذموم؛ وذلك لما فيها من تصوير الباطل في صورة الحق والتفيهق والتشدق، وقد جاء في الثرثارين المتفيهقين ما جاء من الذم؛ لما فيه من التصنع والتكلف، واستمالة قلوب المستمعين، حتى يحول الشيء عن حقيقته، فيَلُوحُ للناظِرِ في معرض غيره خداعًا وتضليلًا، وقد ذهب إلى هذا المعنى طائفة من أصحاب مالك، رحمه الله تعالى، واستدلوا على ذلك بإدخال مالك له في موطئه في باب ما يكره من الكلام. قال الباجي المالكي: "الذي ذهب إليه مالك - رحمه الله

(١) رواه البخاري في كتاب الطب، ومسلم في صحيحه، ومالك في الموطأ، ج ٩٨٦/٢، وارجع إلى فتح الباري، ج ٤٠٣/١١، والنهاية لابن الأثير، ج ٣١٢/٢، والتمهيد لابن عبد البر، ج ٢٩٥/٥.

تعالى – له وجه إن كان البيان بمعنى الإلباس والتمويه عن حقٍّ إلى باطل، فليس يكون البيان حينئذٍ في المعاني من بابه، فيكون في مثل هذا قد سحره وفتنه، فيكون ذلك ذمًّا ...، وأما البيان في المعاني وإظهار الحقائق، فممدوح على كل حال، وإن وصف بالسحر.

والذين ذموا البيان أكدوا قولهم بما رواه الترمذي من حديث أبي أمامة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "الحياء والعيّ شعبتان من الإيمان، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق"، قال ابن الأثير: "وأما البيان فإنما أراد منه بالذم التعمق في النطق، والتفاصح، وإظهار التقدم فيه على الناس، وكأنه نوع من العجب والكبر، ولذلك قال في رواية أخرى: "البذاء وبعض البيان"؛ لأنه ليس كل البيان مذمومًا، وقد فسر الترمذي معنى البيان الذي في الحديث، بما هو أوضح من كلام ابن الأثير؛ حيث إنه هو من خرَّج الحديث السابق ذكره، فقد أعقبه بقوله: "والبيان: هو كثرة الكلام، مثل هؤلاء الخطباء الذين يخطبون فيتوسعون في الكلام، ويتفصحون فيه من مدح الناس، فيما لا يرضي الله". فكلام الترمذي هذا يدل على أن البيان لا يذم، إلا إذا كان فيما لا يرضي الله، والله أعلم. وقد تحدث ابن القيم – رحمه الله – واصفًا بعض الخطباء بما يذمون به، فقال: "وأخلوا بالمقاصد التي لا ينبغي الإخلال بها، فرصعوا الخطب بالتسجيع والفِقر وعلم البديع، فنقص بل عدم حظ القلوب منها، وفات المقصود بها". ونقل الباجي: عن عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى: أن الطلق اللسان لا يزال صاحبه يكلمه حتى يأخذ بسمعه وقلبه وبصره كما يأخذ الساحر، ألا ترى إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "ما أعطي العبد شرًّا من طلاقة اللسان"[1].

وقد خلط بعض من درس السياق بين معنى الجملة والقصد منها، فقد رأى بعضهم أن معنى الجملة يختلف باختلاف السياق، والصواب أن القصد من وراء الجملة موضع الاختلاف، فقولنا: السلام عليكم، معناها المستفاد من لفظها لا يتغير (السكينة والأمن على المخاطبين)، وهي في ضوء العلاقة بين الأخلاء: الدعاء بحلول السكينة والأمن على المخاطبين، بيد أن قولها عند الدخول يعني الاستئذان، وعند الخروج يعني الوداع، ومعناها التركيبي واحد في الموقفين.

(١) ارجع إلى: فتح الباري، ج ١١/٤٠٣، والنهاية لابن الأثير، ج ٢/٣١٢، والموطأ، ج ٢/٩٨٦، والتمهيد لابن عبد البر، ج ٥/٢٩٥.

وقد خلط بعض الباحثين بين دلالة الفعل في الخطاب المقاصدي عند علماء الأصول
دلالة الفعل في البراجماتية اللسانية، فالأفعال المذكورة، فيما يعرف بباب أفعال الوعد وأفعال
لإنجاز، هي من باب الحقل الدلالي، ولا تمثل الدلالة الفعلية المطلقة، ومثلها عند علماء
عربية أفعال الشك واليقين والتصيير، وقد كان علماء الأصول أكثر دقة علمية، عندما ربطوا
لحكم في الجملة بالمقام، فعينوا الدلالة بالمقام، وحددوا دلالة الفعل على الأمر بالمقام أيضًا،
جعلوها: وجوبًا وندبًا وتخييرًا، ولم يقصروا الأمر على الصيغة الصرفية، بل أدخلوا فيه دلالة
لجملة الخلو من صيغة الأمر.

الحِجَاج الإقناعي:

الحِجَاج[1]: مصطلح عربي إسلامي أصيل، من حاجّ مُحاجَّةً وحِجاجًا: نازعه الحُجَّةَ،
يقال: حاججته حِجاجًا ومحاجة، فأنا مُحاج وحجيج، فعيل بمعنى مفاعل، وحاجَّه وحجّه
معنى واحد، يقال: حَجَّه يَحُجُّه حَجًّا: غلبه على حُجَّتِه، وجاء في الحديث قال ﷺ: "فَحَجَّ
دمُ موسى"[2] أي: غَلَبَه بالحُجَّة، وجاء في حديث الدجال:"إن يخرج وأنا فيكم فأنا

---

(١) الحجاج الإقناعي: (Pilgrims persuasive): الإقناع: (Persuasion)، والحجاج: (Argumentation)، في اللغة الفرنسية تقابل معنى الحجاج، وهو لا يختلف من حيث الجوهر عن معناه في العربية، وكلمة (Argument) تعني الاعتراض، أو طرح رؤية مدعمة بالحجج (Le grand Robert. Dictionnaire de la langue française. P ٥٢٥. T. ١. Paris ١٩٨٩.)، وقد أصبح للحجاج نظرية في البلاغة الحديثة، عرفت بـ"نظرية الحِجَاج"، وهي تقوم على بعض روافد البلاغة العربية والدراسات الغربية، وهي أكثر تأثرًا بالغربيين من البلاغيين العرب في الدراسات الحديثة.

(٢) روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: "احتجَّ آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيَّبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخطَّ لك بيده، أتلومني على أمر قدَّره الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحجَّ آدم موسى، فحجَ آدم موسى، فحجَّ آدم موسى". وجاء هذا الحديث بروايات أخرى، وروي عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعًا: قال رسول الله ﷺ: "تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلامُ. فَقَالَ مُوسَى لآدَمَ: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، فَأَهْلَكْتَنَا، وَأَغْوَيْتَنَا، وَذَكَرَ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ هَذَا، فَقَالَ لَهُ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلامُ: أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلِمَاتِهِ وَرِسَالَتِهِ، وَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ؟" فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى".

حجيجه"[1]، أي: مُحاججه ومغالبه بإظهار الحجة عليه، والحجة الدليل والبرهان، ومنه حديث معاوية: "فَجَعَلْتُ أَحُجُّ خَصْمِي" [2]، أي: أَغْلِبُه بالحُجَّة، واحْتَجَّ بالشيء: اتخذه حُجَّة، والتَّحاجُّ: التَّخاصُم؛ من تحاجّ الرجلان: تخاصما بالحجة، والفاعل من حاج: مُحاج، يقال: حاجَجْتُه، فأنا مُحَاجٌّ (وزن: مفاعِل)، وحَجِيجٌ، وزن فَعِيل، بمعنى فاعل. واسم المفعول من حاجّ وزن فاعَل: مُحاج (وزن مفاعَل)، وهو شبيه باسم الفاعل، مثل: مُختار للفاعل والمفعول، ومن حجّ: محجوج من الفعل المتعدي: حجّ، يقال: حَجَّه يَحُجُّه حَجًّا، فهو مَحْجوجٌ وحَجِيج، وزن فعيل: بمعنى مفعول، والمبالغة من حاج: مِحْجاج وزن مِفعال، يقال: رجل مِحْجاجٌ أَي: جَدِلٌ. وأداة الحجاج: الحُجَّة، وهي الدليل والبرهان، وقيل: الحُجَّة ما دُوفِعَ به الخصم؛ وقال الأزهري: الحُجَّة: الوجه الذي يكون به الظَّفَرُ عند الخصومة، جاء في حديث الدَّجال: "إن يَخْرُجْ وأَنا فيكم فأَنا حَجِيجُه"، أَي: مُحاجّهُ ومُغالِبُه بإِظهار الحُجَّة عليه، وجاء في حديث الدعاءِ: "اللَّهم ثَبِّت حُجَّتي في الدنيا والآخرة"[3]، أَي: قَوْلي وإِيماني في الدنيا وعند جواب الملكين في القبر، وقال الأزهري: "إِنما سميت حُجَّة؛ لأَنها تُحَجُّ أَي: تُقْتَصد؛ لأَن القصد لها وإِليها، وكذلك مَحَجَّة الطريق هي المَقْصِدُ والمَسْلَكُ، وجمع الحُجَّة: حُجَجٌ وحِجاجٌ"[4].

والمُحَاجة: المجادلة بالحجة، ومنها مُحاجة إبراهيم عليه السلام أباه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنعام]، وقد جادله قومه في ربه، فانبرى لدحض قولهم: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ

---

(١) رواه مسلم، وأحمد، وابن ماجه، والترمذي، والنسائي.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، دار الكتب العلمية، ج ١/ ٣٤٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١/ ٨٩٥، وجاء: "... وأجب دعوتي، وثبّت حُجتي، واهد قلبي، وسدّد لساني، واسلل سخيمة قلبي"، رواه أبو داود، ٢/ ٨٣، والترمذي، ج ٥/ ٥٥٤، وابن ماجه، ج ٢/ ١٢٥٩، ومسند أحمد، ج ١/ ١٢٧، ورواه الحاكم، وصححه ووافقه الذهبي، ج ١/ ٥١٩.

(٤) ملخص ما جاء في معجم في الصحاح للأزهري، ومقاييس اللغة لابن فارس، ولسان العرب لابن منظور في مادة: حجج.

أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ [الأنعام][(١)].

ويقوم الحجاج على ثلاثة عناصر: المحتجين والموضوع والحجج الصحيحة، ويبدأ بالمقدمة، فالموضوع أو القضية، فالنتيجة، وينتهي بالقبول المفضي إلى التسليم بالأدلة والاقتناع دون إكراه، أو الرفض؛ لعدم الاقتناع بالأدلة، أو لسوء عرض الموضوع وسوء وضع الأدلة موضعها من الاستشهاد، أو للطعن في سلامة الأدلة، ودرجة حجيتها في الموضوع، أو لجهل المُحاج بأصول المُحاجة، وتقصيره في عرض حججه، أمام مهارة خصمه، في عرضه وتمكنه من موضوعه، ولُسْنه، وحسن استدلاله بحججه.

والحِجاج القرآني يقوم على الأسلوب السهل، الذي يستوعبه المتلقي دون إغراب أو تعقيد أو تنطع، قال الزركشي: "اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة، وتقسيم، وتحديد شيء من كليات المعلومات العقلية والسمعية، إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به، لكن أورده تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام المتكلمين لأمرين؛ أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم:٤]، واعلم أنه قد يظهر منه بدقيق الفكر استنباط البراهين العقلية على طرق المتكلمين ... ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحد، بدلالة التمانع المشار إليه في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢٢]؛ لأنه لو كان للعالم صانعان، لكان لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يتسق على إحكام .. "[(٢)].

وقد اقتبس الإمام السيوطي قول الزركشي، فقال: "قال العلماء قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحذير ... إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادة العرب، دون دقائق طرق المتكلمين من مناطقة وغيرهم، وذلك لأمرين؛ أحدهما: بسبب ما قاله تعالى في سورة إبراهيم ﷺ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا

---

(١) ارجع إلى: تفسير ابن كثير، ج ٢/ ١٤٠-١٤١، ومن دقائق التعبير "ما" في الإحالة إلى آلهتهم، وهي للعموم وغير العاقلين، وهي دليل تعدد آلهتهم، وأنها أوثان، وقد جاء في موضع آخر أنها أوثان.

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ط الحلبي، ط ٢، مصر، ج ٢ / ٣٤.

بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾[إبراهيم]. الثاني: أن المائل إلى دقائق المحاجة، هو العاجز عن إقامة الحجّة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون، لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلّون. ولم يكن ملغزًا، فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه في أجلى صورة؛ ليفهم العامة من جليلها ما يقنعهم، وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أنبائها ما يربي على ما أدركه فهم الخطباء"(١).

وقد تناول ابن رشد وسائل الإقناع، ودعا إلى مراعاة أحوال الناس في الاقتناع، فقال: "طباع الناس متفاضلة في التصديق، فمنهم من يصدق بالبرهان، ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان، إذا ليس في طباعهم أكثر من ذلك، ومنهم من يصدق الأقاويل الخطابية، كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية" (٢).

ويقترب مفهوم الحِجاج من مفهوم البيان عند الجاحظ، قال: "البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته؛ لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع..." (٣). والغرض من البيان الفهم والإفهام، يقول الجاحظ: "وكان عبد الرحمن بن إسحاق القاضي، يروي عن جَدِّه إبراهيم بن سَلَمة، قال: سمعت أبا مسلم، يقول: سمعت الإمام إبراهيم بن محمد، يقول: يكفي من حَظّ البلاغة أن لا يُؤتَى السامعُ من سُوء إفهامِ الناطقِ، ولا يُؤتَى الناطقُ من سوءِ فهمِ السامعِ، قال أبو عثمان [الجاحظ]: أما أنا فأستحسن هذا القول جدًّا.." (٤)، وهو يشير إلى ضرورة مراعاة عناصر الإفهام الصحيح في التوصيل والإقناع.

---

(١) الإتقان، السيوطي، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ج ٢/٢٨٢.
(٢) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ابن رشد، ط مصر العام، ١٩٨٧م، ص ٣٤.
(٣) البيان والتبيين، الجاحظ أبو عمرو عثمان بن بحر، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ٧٦/١.
(٤) البيان والتبيين، ج ٨٦/١.

ويعد الحِجاج طريقة في استعراض الحجج وتنظيمها في منظومة تحليلية، تبحث عن فاعلية اللغة، وأثرها في التواصل، وتقنية التأثير والإقناع، وتبلور المنهج الإقناعي في هذا الزخم البحثي، وأصبح له نظرية، وقد استخدمته في معالجة الخطاب القرآني، بمعنى القول القائم على برهان ودليل في خطاب تفاعلي؛ كالحوار والمناظرة والمدافعة والمخاصمة، والأخير أقرب إلى معنى الحجاج، فالمدافعة تستند إلى البرهان والدليل، يقال: دافع عنه: حامى عنه وانتصر له[1].

ويتبين من هذا أن الحجاج مصطلح عربي خالص، ويحمل مفهومًا عربيًّا، وقد تأثر في تكوينه العلمي بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، ورؤية العلماء المسلمين، وقد واقعه مصطلح غربي (The argument, L'argumentation)، بيد أن الأخير تأثر بالفلسفة والمنطق، وسوف أفرد للحجاج الغربي موضعًا في مؤلف آخر، أعددت مسودته، وأرجو من الله تعالى أن يعينني على تمامه.

والإقناع: أقنع إقناعًا، واقتنع اقتناعًا، وقد عبر عنه القرآن الكريم، باطمئنان القلب: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة]، ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الأنفال]، ورأى بعض العلماء أن التأثير أعم من الإقناع؛ لأنه: "إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء: ترك فيه أثرًا". وقال الفيومي: "أثرت فيه تأثيرًا: جعلت فيه أثرًا وعلامة، فتأثر أي: قبل وانفعل". وأرى أن عملية الاقتناع تلي التأثير، فالمتلقي لا يقنع إلا بعد التأثر، وأرى أن الإقناع عملية عقلية، بينما التأثير شعوري أو وجداني[2].

وللإقناع طريقان: لغوية وعقلية، **فالأولى**: الإقناع اللغوي، تستخدم فيه الوسائل اللغوية؛ كالتراكيب الدالة على الثوابت والحقائق والتأكيد، والأساليب الإقناعية المنطقية؛ كالشرط،

---

(١) لسان العرب: دفع.

(٢) لسان العرب، ج ٤ / ٥، مادة: (أثر)، وانظر المصباح المنير، ج ١ / ٤، مادة (أثر)، ومختار الصحاح، ج ١ / ٢، مادة (أثر)، والمعجم الوسيط، ج ١/ ٥، مادة (أثر).

والاستثناء، والترقي في الحجاج حسب درجاته اللغوية، وبناء الجمل على هيئة القضايا، التي تبدأ بمقدمات، وتنتهي بالمسلمات والنتائج، وسوف أبين هذا في التطبيق.

والأخرى: الإقناع العقلي، الذي يخاطب فيه المتكلم العقل بالحجة والدليل والمنطق، والتسلسل الذي يرتقي إلى النتيجة، وهو يبدأ بالمقدمة، التي تحدد الموضوع أو القضية، ثم العرض، ثم أصل المشكلة، ثم الدليل والحجة، ثم النتيجة أو الحكم، وله آداب، منها: التهيئة وحسن العرض بالترتيب والتسلسل، والتجانس مع مقتضى العقل والموضوع، والتلطف في القول، ومراعاة مقام المتلقي وحاله ومستواه العقلي ووجدانه، وتدعيم القول بالأدلة والأمثلة الواقعية، فهي مدخل العقل، وهذا أنجع في الإقناع، مثال هذا: روي عن أَبِي أُمَامَة ﷺ قال: إنَّ فتى شابًا أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسولَ الله: ائذنْ لي بالزنى! فأقبل القومُ عليه فزَجَرُوه، وقالوا: مَهْ مَهْ! فقال ﷺ: "ادْنُهْ"، فدنا منه قريبًا، قال: فجلسَ، قال: "أتحبه لأمك؟" قال: لا، والله جعلني الله فداءك! قال: "ولا الناس يحبونَه لأمهاتِهم". قال: "أفتحبه لابنتِك؟" قال: لا، والله يا رسول الله، جعلني الله فداءك! قال: "ولا الناسُ يحبونه لبناتِهم"، قال: "أفتحبه لأختِك؟"، قال: لا والله، جعلني الله فداءك! قال: "ولا الناس يحبونه لأخواتهم". قال: "أفتحبه لعمّتِك؟"، قال: لا والله، جعلني الله فداءك! قال: "ولا الناس يحبونه لعماتهم". قال: "أفتحبه لخالتك؟" قال: لا والله، جعلني الله فداءك! قال: "ولا الناس يحبونه لخالاتهم". قال: فوضع يده عليه، وقال: "اللّهم اغفر ذنبه، وطهر قلبه، وحصّن فرجه". قال [أبو أُمَامة]: فلم يكنْ بعد ذلك الفتى يلتفتُ إلى شيء"[1]، والإقناع قصد الحجاج وغايته.

الحِجَاج البلاغي:

لقد قامت البلاغة العربية على معايير حجاجية إقناعية وجمالية، فمفهوم البلاغة عند العلماء، يتضمن مبادئ الحجاج الإقناعي، قال "العَتابي" فيمن اتّصف بالبلاغة: "كل من

---

(١) مسند الإمام أحمد، ج ٥ / ٢٥٦، والطبراني، والهيثمي في مجمع الزوائد: "رجاله رجال الصحيح"، ج ١ / ١٢٩، ومعنى مهْ: كلمة زجر، بمعنى: اكفُف!

أفهمك حاجته فهو بليغ"، أي: أن الأصل في ذلك هو القدرة على الإبلاغ وإيصال الدلالة، وفسر الجاحظ هذا، فقال: "... وإنما عنى العتابي إفهامك العرب حاجتك على مجاري كلام العرب الفصحاء"(1)، أي: أن أمر تبليغ الدلالة ليس مطلقًا أو ممكنًا كيفما اتفق، ولكن له طرائق، يجب أن تتفق مع سُنن العرب الفصحاء ومجاري كلامهم.

وقال أبو هلال العسكري في تعليقه على ما تقدم: "... وقال العتابي: كل من أفهمك حاجته فهو بليغ، وإنما عني: إن أفهمك حاجته بالألفاظ الحسنة، والعبارة النيّرة فهو بليغ"(2)، بيد أنه زاد الجانب الجمالي، وأنه لا يمكن فصله عن جانب الدلالة في البلاغة العربية، وعرّف البلاغة بأنها: "كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن"(3)، فجمع بين الجانب الدلالي والجانب الجمالي في العرض والاستدلال؛ ذلك أن الكلام إذا كانت عبارته رثّة ومعرضه خلقًا، لم يسم بليغًا، وإن كان مفهوم المعنى مكشوف المغزى.

والبلاغة لا تنحصر في المعنى فقط عند العرب، بل تتناول قضايا الأصوات والبنية الصرفية والنحوية والأساليب والسياقات، قال الجاحظ: "من زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل، جعل الفصاحة واللكنة والخطأ والصواب والإغلاق والإبانة والملحون والمعرب، كله سواء"(4). ولم ينشغل البلاغيون العرب بالقضايا الصورية المنطقية التي شغلت الفلاسفة الإغريق، واهتموا بدراسة المستويات اللغوية (الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي)، وربطوا بينها وبين المعنى، وعالجوا الأداء الصوتي والتعبير الجسدي والإشاري، واهتموا بعناصر التأثير والإقناع، وربطوا بين التأثير، وشخصية المتكلم، وهيئته وحركاته، وأدائه، ولُسنه، وطلاقته وحُبسته، كما درسوا الخطابة وقواعدها، وعناصر التأثير والإقناع فيها، ودرسوا الأسلوب الذي يميز الكاتب والخطيب عن غيرهما، وبلغت البلاغة

---

(1) البيان والتبيين، الجاحظ، ج 1/148.

(2) كتاب الصناعتين، العسكري أبو هلال، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، 1406هـ – 1986م، ص10، 11.

(3) كتاب الصناعتين، ص11.

(4) البيان والتبيين، الجاحظ، ج 1/148.

العربية مرحلة النضج، التي تطمح إليها الدراسات الحجاجية الغربية الحديثة، التي غلب عليها قضايا الفلسفة والمنطق، واستغرقت مساحة واسعة فيها، وصار الحجاج من عمل الفلاسفة والمناطقة.

وللبلاغة أثر مباشر في الحجاج الإقناعي، قال الجاحظ: "ومع ما أعطى الله تبارك وتعالى موسى عليه السلام من الحجة البالغة، ومن العلامات الظاهرة والبرهانات الواضحة، إلى أن حلَّ الله تلك العقدة، وأطلق تلك الحُبسة، وأسقط تلك المحنة..." ، "... ومن أجل الحاجة إلى حسن البيان وإعطاء الحروف حقوقها من الفصاحة، رام أبو حذيفة [واصل بن عطاء] إسقاط الراء من كلامه، وإخراجها من حروف منطقه، فلم يزل يكايد ذلك ويغالبه ... حتى انتظم له ما حاول، واتسق له ما أمل، ولولا استفاضة هذا الخبر، وظهور هذه الحال، حتى صار لغرابته مثلًا – لما استجزنا الإقرار به، والتأكيد له، ولست أعني خطبه المحفوظة، ورسائله المخلدة؛ لأن ذلك يحتمل الصنعة، وإنما عنيت مُحاجة الخصوم، ومناقلة الأكفاء، ومفاوضة الإخوان..." [(١)]، وقال ابن الأثير: "مدار البلاغة كلها على استدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم؛ لأنه لا انتفاع بإيراد الأفكار المليحة الرائقة، ولا المعاني اللطيفة الدقيقة، دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطب بها" [(٢)].

أنواع الحِجَاج:

الحجاج باعتبار المضمون؛ صحيح وفاسد:

أولا: الحجاج الصحيح:

الذي اكتملت فيه عناصر الحجاج وشروطه، والحجاج الصحيح يقوم على المعايير الحجاجية الصحيحة، المقبولة عقلًا ونقلًا وعرفًا وواقعًا، أي: لا يخالف مقتضى المنطق والعرف والدين والقانون والواقع وقيم المجتمع، ويقوم على ثلاثة عناصر: المحتجين والموضوع والحجج الصحيحة.

شروط الحجاج الصحيح: من المعايير الحجاجية التي يقوم عليها الحجاج:

---

(١) البيان والتبيين، ج ١/ ١٥.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، ج ٢/ ٦٤.

أ ـ العلم بفن الحجاج وأدواته وحسن توظيفها، والتمكن من ناصية اللغة، والعلم لأساليب؛ فتحليل الحجاج القرآني يقتضي الإحاطة بأساليب القرآن الكريم في التعبير مقاصدها وسياقاتها.

ب . الإحاطة بموضوع الحجاج، وبأبعاده العلمية والحوارية، وأن يكون الموضوع جديرًا البحث، ويعد تعيين الموضوع أهم عنصر في المُحَاجَّة، وأن تكون المشاركة فيه عن علم، وقد بّخ القرآن الكريم من يحاجّون فيما ليس لهم به علم، قال ﷻ: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا كُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [آل عمران]؛ ذلك أنهم حاجوا نبيهم ﷺ عن جهل بربهم، والعبرة بعموم المعنى لا بخصوص التنزيل، وقوله ﷻ: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء:٨٣]، وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله: "من جادل في خصومة بغير علم، لم يزل في سخط، حتى ينزع"(١)، ومن أسباب استغلاق الفهم الكبر والعناد، قال تعالى على ألسنة قوم شعيب: ﴿ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ﴾ [هود:٩١]، قالوه بعد أن بين لهم، فزعموا أنهم لا يعون ما يقول، متجاهلين دعوته؛ بدليل قولهم: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴿٩١﴾ ﴾، فانصرف عن تهديدهم، وتجاوز عن إساءتهم إليه إلى غايته من الخطاب، فسألهم سؤالًا؛ هدفه إيقاظ عقولهم: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَهْطِىٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [هود:٩٢]، وهو منتهى العقل والحكمة في الجواب على سوء أدبهم، فحاجّهم، فلم يسلموا بإقامة الحجة عليهم، فاستحقوا العقاب (٢).

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة عن أبي هريرة، والأصفهاني في الترغيب والترهيب، وفيه رجاء أبو يحيى .. ضعفه الجمهور، وضعفه الألباني، ضعيف الجامع، رقم: ٥٥٤١، ومنه حديث عائشة: "إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم"، أخرجه البخاري. وجاء في الحديث: "من ترك الكذب، وهو باطل، بني له قصر في ربض الجنة، ومن ترك المراء، وهو محق، بني له في وسطها، ومن حسن خلقه بني له في أعلاها"، تخريج السيوطي عن أنس، تحقيق الألباني، (ضعيف)، انظر حديث رقم: ٥٥٢٢ في ضعيف الجامع.

(٢) لقد عاقبهم الله تعالى بكفرهم وسوء أدبهم، فأوحى الله إليه ﷺ أن يخرج بالمؤمنين من القرية، وجاءهم أمر الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٩٤﴾ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴿٩٥﴾ ﴾ [هود].

ج. تقديم الأدلة والبراهين المؤكدة لصحة المطروح، ووضعها موضعها من الاستدلال، قال ﷻ: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾، والأدلة عينية وعرفية ولغوية وعوائدية (من العادة) ونصية وتاريخية ومنطقية وبرهانية وإجماعية.

د. أن تكون الغاية الحقيقة عند من يبتغيها دون الجدال، قال تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة:٢١٣]، فطلاب الحق من أهل المُحاجة ينقادون إليه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾﴾[الزمر]، ولا يجادلون بالباطل بعد أن تبين لهم الحق، بخلاف طلاب الضلال: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ ﴾ [الأنفال: ٦][1].

هـ. أن يسلم طرفا الحوار بأن الرأي يحتمل الصواب والخطأ والمراجعة والنظر، فليس لغير الوحي حقيقة مطلقة، وأنه لا توجد سلطة مطلقة للرأي، وأنه لا مكابرة في الباطل، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾، أي: لو كان نص القرآن لبشر، لاحتمل المراجعة والنقد، لما هو معهود في قول البشر من الهَنات والضعف والتناقض والحشو والتقصير والإسراف والخطأ، والقرآن الكريم خُلُو من هذا، قال تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ

(١) معالم في طريق طلب العلم، تأليف: عبد العزيز بن محمد السدحان، ص ٢٣٩ و٢٤٠، قال الإمام الغزَّالي – رحمه الله تعالى – في شروط المناظرة: أن يكون كل طرف من طرفي المناظرة في طلب الحق كناشد ضالة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده، أو على يد من يعاونه، فهو يرى في رفيقه معينًا وساعدًا في الوصول للحق، لا خصمًا، فلذلك يشكره إذا نبهه لموضع الخطأ، وأظهر له الحق، كما لو سلك طريقًا خطأ في طلب ضالته، فنبهه صاحبه إلى أن ضالته سلكت الطريق الآخر، فإنه يُسر به، ويشكره.."، ثم قال: ".. واعلم أن المناظرة لقصد الغلبة والتظاهر بالعلم والفضل والتشدق عند الناس وقصد المباهاة، هي منشأ جميع الأخلاق المذمومة عند الله، المحمودة عند عدو الله إبليس، ونسبتها للفواحش من الكبر والعجب والحسد وحب الجاه، وغير ذلك، كنسب شرب الخمر للفواحش الظاهرة من الزنى والقتل والسرقة".

وقال الإمام ابن الجوزي – رحمه الله تعالى: ".. ومن ذلك: أن المجادلة إنما وضعت ليَستبين الصواب، وقد كان مقصود السلف المناصحة بإظهار الحق، وقد كانوا ينتقلون من دليل إلى دليل، وإذا خفي على أحدهم شيء نبهه الآخر؛ لأن المقصود كان إظهار الحق".

أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًاۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾ [الأنعام](1).

و . أن ينصف المُحاج خصمه صاحب الحجة، وأن يكون وقافًا عند الحق، وملازمًا له، ومعترفًا به، وإن كان لمناظره، وألا يجادل فيه، قال الله تعالى: ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴾، وهذا لا يكون إلا عن دين وورع، ولم يعرف إلا في الإسلام خلاف أهل الملل الأخرى، قال تعالى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾

---

(1) ارجع إلى: تفسير ابن سعدي، ج ٣ / ٩٣. لقد أصّل الأصوليون لمبدأ الإذعان للحق والدليل الصحيح في الاجتهاد بالرأي، قال الإمام أبو حنيفة النعمان – رحمه الله، وهو إمام أهل الرأي في الفقه –: "هذا رأيي، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا قبلناه منه". وقال مزاحم بن زُفر: قلت لأبي حنيفة: يا أبا حنيفة هذا الذي تفتي، والذي وضعت في كتبك، هو الحق الذي لا شك فيه؟ فقال: والله ما أدري لعله الباطل الذي لا شك فيه". وقال زفر: كنا نختلف إلى أبي حنيفة، ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن، فكنا نكتب عنه، قال: زفر: فقال يومًا أبو حنيفة لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب، لا تكتب كل ما نسمعه مني، فإني قد أرى الرأي اليوم، فأتركه غدًا، وأرى الرأي غدًا وأتركه بعد غد". وقال الإمام مالك – رحمه الله –: "ما من أحد إلا يؤخذ من قوله ويرد، إلا صاحب هذا القبر، وأشار بيده إلى قبر النبي ﷺ". وقال مَعْنُ بن عيسى القَزّاز: سمعت مالكًا يقول: "إنّما أنا بَشَرٌ أُخطِئُ وأُصيبُ، فانظُروا في قَوْلِي فكُلُّ ما وَافَقَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ، فَخُذُوا بِهِ، وما لم يُوَافِقْ الكِتَابَ والسُّنَّةَ فَاتْرُكُوه"، وهذا يفض النزاع بين المختلفين.

وقال الشافعي – رحمه الله: "ما ناظرت أحدًا فأحببت أن يخطئ"، و"ما ناظرت أحدًا إلا وددت أن يظهر الله الحق على يديه"، و" ما كلمت أحدًا قطّ إلا أحببت أن يُوفّق ويُسدّد ويُعان، وتكون عليه رعاية الله وحفظه، وما ناظرني، فباليتُ! أظهرَتِ الحجّةُ على لسانه أو لساني"، و"ما ناظرت أحدًا، فقبل مني الحجّة إلا عظم في عيني، ولا ردّها إلا سقط في عيني"، و"رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب".

وقال الشيخ ابن سعدي رحمه الله في تفسيره: "... فإنْ كان المدعو يرى أنّ ما هو عليه الحق أو كان داعية إلى الباطل، فيجادل بالتي هي أحسن، وهي الطرق التي تكون أدعى لاستجابته عقلًا ونقلًا، ومن ذلك الاحتجاج عليه بالأدلة التي كان يعتقدها – فإنّه أقرب إلى حصول المقصود، وأن لا تؤدي المجادلة إلى خصام أو مشاتمة، تذهب بمقصودها، ولا تحصل الفائدة منها، بل يكون القصد منها هداية الخلق إلى الحق، لا المغالبة ونحوها".

[البقرة]، فهم ينكرون الحق على علمهم به؛ استنكافًا وجحودًا، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾﴾ [البقرة][1].

وقد ابتُلِي مصرنا ببعض المجدفين من أدعياء التنوير والتعالم، الذين يشككون في ثوابتهم[2].

ز. الحكم على القول لا صاحب القول، قال علي ﷺ: "لا تَنْظُرْ إِلَى مَنْ قَالَ، وَانْظُرْ إِلَى مَا قَالَ" [3]، وهو الخطأ الذي سقط فيه قوم شعيب، فقد ادعوا عدم فهم ما يريد منهم، واستنكروا دعوته، وكان أحرى بهم أن يستفهموه؛ فيبين لهم، بيد أنهم عدلوا عن مناقشته في عقيدته أو دعوته، إلى استضعافه والاستخفاف به [4].

---

(١) إنصاف المخالف من المبادئ التي عمل بها الفقهاء، قال الشافعي - رحمه الله: "قولي صحيح يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب"، فلا سلطة مطلقة لكل الأطروحات؛ لأنها اجتهاد يحتمل المراجعة. وقال الإمام الكرجي القصاب: "من لم يُنْصِفْ خُصُوْمَه فِي الاحْتِجَاج عَلَيْهم، لم يُقْبَلْ بَيَانُه، وأَظْلَمَ بُرْهَانُه". وهذا المبدأ في الإنصاف مآله التلاقي والاتفاق والتراحم والمحبة، وكان أهل الفضل يتحاشون في مناظرتهم التضييق على المناظر، فلا يلجئونه إلى المجادلة بالباطل حمية لنفسه، فيتمادى المناظر في الخطأ، وهذا زيغ عن القصد الذي هو العلم بالصواب، والعمل به عن قناعة، وآفة أهل عصرنا أنهم يحرصون على إسقاط الخصم وتوريطه في الخطأ؛ ليشعروا بنشوة النصر والزهو، وهذا مآل الجدال المنهي عنه، وقد ذم الله تعالى الاختلاف المفضي إلى التفرق والتدابر، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟﴾، وهذا من معالم خراب الذمم وفساد الأمم ومآله الشقاق والفتن.

(٢) التجديف: نوع من التشكيك في القول بالباطل على المشهور، والأصل فيه: الكفر بنعمة الله، جاء في اللسان: "والتَّجديفُ: هو الكُفْرُ بالنِّعم. يقال منه: جَدَّفَ يُجَدِّفُ تَجْدِيفًا. وجَدَّفَ الرجلُ بنعمة الله: كفَرها ولم يَقْنَعْ بها. وفي الحديث: "شَرُّ الحديثِ التَّجْدِيفُ"، قال أبو عبيد: يعني كفر النِّعْمة واستقلال ما أنعم الله عليك، وأنشد: "ولكِنِّي صَبَرْتُ، ولم أُجَدِّفْ، وكان الصَّبْرُ غايةَ أَوَّلِينا"، وقيل: لَا تُجَدِّفُوا بِنِعَمِ اللَّهِ، أَيْ تَكْفُرُوهَا وَتَسْتَقِلُّوهَا. يُقَالُ مِنْهُ: جَدَّفَ يُجَدِّفُ تَجْدِيفًا، وفي الحديث: لا تُجَدِّفوا بنِعْمة الله، أي لا تَكْفُروها وتَسْتَقِلُّوها. والتجديف في المسيحية: التشكيك والإنكار. جاء في إنجيل لوقا: "وَكُلُّ مَنْ قَالَ كَلِمَةً عَلَى ابْنِ الإِنْسَانِ يُغْفَرُ لَهُ، وَأَمَّا مَنْ جَدَّفَ عَلَى الرُّوحِ الْقُدُسِ فَلاَ يُغْفَرُ لَهُ" [لوقا:١٢: ١٠].

(٣) أثر: "لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال" ذكره ابن السمعاني في تاريخه عن علي ﷺ، وارجع إلى: الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، مرعي بن يوسف الحنبلي، ص٩٣.

(٤) قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ...﴾ [هود:٩١]، الضعف هنا بمعنى قلة الأنصار بمقياسهم، فالفقراء والمساكين هم فقط من اتبعوه، ومن ثم استكبروا وأصروا على طغيانهم، =

ح . العلم بأدب المحاورة، ومقامات المخاطبين، وأحوال المناسبات، وأن يتلطف المُحاج في القول؛ لتؤتي المُحاجة ثمارها، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾؛ ليكون أنجع فيه[1].

ط . الاعتدال والتلطف في المُحاجة، ومنه أن يتجنب الإسراف في الحجاج، وألا يغالي في المُلاجة إلى درجة المخاصمة، قوله تعالى: ﴿ فَمَنۡ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾ ﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٢٤﴾ ﴾، قال الإمام الطبري: "وقد علم أنه على هدى، وأنهم على ضلال مبين، ولكنه رفق بهم في الخطاب، فلم يقل أنا على هدى، وأنتم على ضلال" [2]. وقال الإمام القرطبي: "هذا على وجه

= إنه المقباس البشري الفاسد، ونسوا أن القوة بيد الله، وأن الله مع أنبيائه، وقد سخروا منه، واتهموه في عقله: ﴿ قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾ ﴾ [هود] .. حاجوه بما توارثوه عن آبائهم، وعنوا بكفرهم وتهديدهم، قائلين: ﴿ .. وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ﴿٩١﴾ ﴾ [هود]. لقد تحولوا من السخرية إلى التهديد، فقالوا له: لولا أهلك وقومك لرجمناك، فأنت هين علينا وأدنى من أن نبقي عليك، وانصرفوا عن محاجته، وقد تكرر هذا من بعض من عصوا أنبياءهم.

(١) قال تعالى: ﴿ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾، و ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ ﴾، وقال تعالى لموسى وهارون في بعثهما إلى فرعون: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴿٤٤﴾ ﴾، وهذا القول اختاره ابن جرير، قال ابن كثير: "أي: من احتاج منهم إلى مناظرة وجدال، فليكن بالوجه الحسن، برفق ولين، وحسن خطاب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ .. ﴾، فأمره تعالى بلين الجانب، كما أمر به موسى وهارون – عليهما السلام – حين بعثهما إلى فرعون في قوله: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴿٤٤﴾ ﴾.

(٢) ارجع إلى: جامع البيان، الطبري، ج ٢ / ١٤. تعرف هذه الآية بآية المباهلة التي نزلت بسبب ما كان بين النبي ﷺ ووفد من نصارى نجران من جدال في أمر عيسى ؈، وقوله: ﴿ فَإِنۡ حَآجُّوكَ فَقُلۡ أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ ﴿٢٠﴾ ﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ [النحل:١٢٥]، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٢٤﴾ ﴾، قال الإمام الطبري: "وقد علم أنه على هدى، وأنهم على ضلال مبين، ولكنه رفق بهم في الخطاب، فلم يقل أنا على هدى، وأنتم على ضلال".

الإنصاف في الحجة"[1]، قال رسول الله ﷺ: "يا عائشة، إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على ما سواه"[2].

ي . أن يطرح القول للتقييم العلمي المحايد، وألا يصدر الحكم أو التقييم قبل الحِجاج، وألا يعكس عليه خلفية سابقة، أو ينحاز تعاطفًا مع أحد طرفي المحاجة، فالصحيح طرح القضية أو المسألة للمُحاجة، ثم الفصل فيها، وقد نص القرآن على أن موضوع الحجاج - وإن كان أحد الطرفين على يقين من بطلانه - يطرح أولًا للمناقشة، دون إدانة أو إبطال، حتى تطرح الحجج، ويقضى فيه، وهذا مستفاد من قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[سبأ][3]، هذا على وجه الإنصاف في الحجة، كما يقول القائل: أحدنا كاذب، وهو يعلم أنه صادق، وأن صاحبه كاذب، والمعنى الفصل: ما نحن وأنتم على أمر واحد، بل على أمرين متضادين، والنتيجة على ما تقدم: أنتم الضالون، فعرض بهم على أدب؛ توددًا وطمعًا في إيمانهم[4].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، ج ١٤ / ٢٩٨، قال عبد الله بن عباس يحاجج الخوارج: إن رسول الله يوم الحديبية صالح المشركين، فقال: يا علي، اكتب، هذا ما صالح عليه محمد رسول الله، فقالوا: لا نعلم أنك رسول الله، لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، فقال رسول الله: امح يا علي، واكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله، والله لرسول الله خير من علي، وقد محا نفسه، ولم يكن محوه ذاك ممحاة من النبوة، أخرجت من هذه، قالوا: نعم.

(٢) رواه مسلم، ٢٥٩٤، وقال رسول الله ﷺ: "إن الله يحب الرفق في الأمر كله" [رواه البخاري، رقم: ٦٣٩٥]، قال رسول الله ﷺ: "من يحرم الرفق يحرم الخير كله" [صحيح الجامع، رقم: ٦٦٠٦]. قال ابن حجر في شرحه: "و المعنى: أنه يتأتى معه من الأمور، ما لا يتأتى مع ضده، وقيل: المراد يثيب عليه ما لا يثيب على غيره، والأول أوجه. وله في حديث شريح بن هانئ عن عَائِشَةَ - رضي الله عنها، قال: "إِنَّ الرِّفْقَ لا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إلا زَانَهُ، ولا يُنْزَعُ من شَيْءٍ إلا شَانَهُ" [رواه مسلم، رقم: ٢٥٩٤].

(٣) المعنى: قل يا محمد للمشركين: من يرزقكم من السماوات والأرض، فيحتمل جوابهم التصديق بمثل ما قال، أو فقد عرضهم بما لا يستطيعون مخالفته، فلا يمكنهم أن يقولوا هذا فعل آلهتنا، فيقولون لا ندري، بل يعترفون بالله تعالى، فقد ألزمهم قولهم الحجة التي نطقوا بها (الله)، ثم قال تأدبًا وتألفًا بعد أن حاجهم في فساد معتقدهم: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، وهم بمقتضى العقل على ضلال، بيد أنه ساق النتيجة على وجه الإنصاف في الحجة.

(٤) ارجع إلى: تفسير القرطبي، دار الفكر، ج ١٤/ ٢٢٩، وفيه: "(أو إياكم): معطوف على اسم (إن)، ولو عطف على الموضع لكان (أو أنتم)، ويكون لعلى هدى للأول لا غير، وإذا قلت: (أو إياكم) كان للثاني أولى، وحذفت من الأول، ويجوز أن يكون للأول، وهو اختيار المبرد، قال: ومعناه معنى قول المستبصر لصاحبه على صحة الوعيد=

ك ـ التدرج من المقدمة إلى الحجة إلى النتيجة، ومنها دعوة شعيب ﷺ إلى التوحيد، ثم ساق البيّنة، ثم النتيجة، وهي عقبى الكفر: ﴿ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾، وعقبى الإيمان: ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، فما عند الله خير لكم: الجنة .. ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾.

ل . عرض الأدلة والبراهين للمناقشة، ومناقشة خطاب الخصم وبحث حجته، ورد ما ليس له دليل، ودفع الملبس.

م . التجاوب في الحجاج والمرونة، والمطاولة على قدر مساحة القول، قال تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٧﴾﴾ [يس][1]. حُكيت هذه المحاورة على سنن حكاية المحاورات، بحكاية أقوال المتحاورين دون عطف، واضطر المرسلون إلى شدة التوكيد بالقسم؛ لما رأوا من تصميم كثير من أهل القرية على تكذيبهم، ويسمى هذا المقدار من التأكيد ضربًا إنكاريًا، وقد تطور حسب ارتفاع درجة الإنكار، فالمؤكدات تضاعفت في مقابلة مغالاتهم في التكذيب، فقد ترفقوا بهم بعد أن عززهم ثالثٌ، فقالوا: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾، دون تأكيد اكتفاء بالثالث معززًا لهما ومصدقًا، فازدادوا تكذيبًا: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾، والحصر تأكيد كذبهم، فأجابوا بتأكيد إخبارهم عن أنفسهم ونفي قولهم: ﴿إِنْ أَنتُمْ

= والاستظهار بالحجة الواضحة: أحدنا كاذب، قد عرف المعنى، كما نقول: أنا أفعل كذا وتفعل أنت كذا وأحدنا مخطئ، وقد عرف أنه هو: المخطئ، فهكذا: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾، و"أو" – عند البصريين – على بابها وليست للشك، ولكنها على ما تستعمل العرب في مثل هذا، إذا لم يرد المخبر أن يبين، وهو عالم بالمعنى. وقال أبو عبيدة والفراء: هي بمعنى الواو، وتقديره: وإنا على هدى وإياكم لفي ضلال مبين".

(١) المثل: الشبيه، فقوله: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا ﴾، معناه: وانظر مثلًا، أي: شبه حالهم في تكذيبهم بك بشبيه من السابقين، ولما غلب المثل في المشابه في الحال، وكان الضرب أعم، جعل مثلًا مفعولًا لـ "اضرب"، أي: نظر حالهم بمشابه فيها، فحصل الاختلاف بين اضرب ومثلًا بالاعتبار، وانتصب مثلًا على الحال، والتعزيز: التقوية، وفي هذه المادة معنى جعل المقوى عزيزًا، فالأحسن أن التعزيز هو النصر.

إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴾، و﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾، ولم يتوجهوا إلى تكذيبهم مباشرة تأدبًا، فلم يقولوا: بل أنتم الكاذبون، فيما تجيبون به عن رب العالمين.

ن. الرغبة في المشاركة، وتعيين القصد أو الهدف الحجاجي.

س. التسليم بما ثبت، والإذعان، والحياد، والموضوعية.

ثانيًا: الحجاج الفاسد (الحجاج الخطأ)[1]:

الذي يقوم على الأقيسة غير الصحيحة، التي تناقض مقتضى العقل والنقل والعرف والعادة، والقائم على المغالطة في تقديم الحجة؛ للمغالطة، أو للجهل بإقامة الدليل، ويكون عن قصد وعن غير قصد.

أنواع المغالطة في الحجاج الفاسد:

أ. المغالطة المنطقية[2]: التي تناقض مقتضى العقل، مثل ادعاء الوثنيين ألوهية الأوثان: اتّباعًا للظن والهوى، وقد صنعوها بأيديهم، وسموها آلهة، وهي لا تنفع ولا تضر[3].

---

(١) ارجع إلى: تهافت الاستدلال في الحجاج المغالط: الدكتور حسان الباهي، والحجاج .. مفهومه ومجالاته: ج ٣/ ٢٥٤، والحجاج الفاسد (Paralogisme)، وهو من جزأين: (para): خطأ، و(logisme): الحجة، وقد يوصف بعدم القصد والنية الحسنة؛ ليتميز في الفلسفة عن مصطلح (sophisme): السفسطائية، وقد ترجم المصطلح الفرنسي (Paralogisme) بمعنى الحجاج الخاطئ، وهي ترجمة غير دقيقة في العربية، والمراد الوصف، فالخاطئ وصف الإنسان صاحب الخطيئة، والصواب فاسد، فيقال: قياس فاسد.

(٢) هنالك المغالطة البديهية، والبديهيات المألوفة مما يقطع بصحته، مثل: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وماء البحر مالح، وماء النهر عذب، والأخبار المقطوع بكذبها، ولا تحتمل الصدق، مثل: الأخبار المناقضة للبديهيات نحو: الجزء أكبر من الكل، والأسبوع خمسة أيام، وكذلك الأخبار التي تتضمن حقائق معكوسة، نحو: الأمانة رذيلة، والخيانة فضيلة [ارجع إلى: علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، ص٤٨. بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٦٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ٨٠ وما بعدها. والأساليب المغلطة مدخلًا في نقد الحجاج: محمد النويري، ص ٤٠٦. وبحث "نظرية الحجاج"، د. نعمان بوقرة (الجزائر)، مجلة اتحاد الكتاب العرب، العدد ٤٠٧ السنة الخامسة والثلاثون، آذار ٢٠٠٩م، وانظر بحث "نظريات المحاجة"، محمد يحياتن، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، عدد ١١، ١٩٩٧، ص ٢٨٠].

(٣) دحض القرآن الكريم هذه المغالطة، قال تعالى - على لسان إبراهيم عليه السلام على قومه -: ﴿ قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ﴿٦٦﴾ ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّآ =

ب. **المغالطة العلمية**: التي تخالف المسلمات العلمية، مثل: الذكر والأنثى سواء في الخلق، والصواب: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ في الخلق، وحملها بعض المفسرين على التكليف والقدرة، وحملها الجهال على تفضيل الرجال، وفسرها آخرون في سياق الموقف على أن المراد: ليس عمل الذكر في خدمة المعبد كالأنثى.

ج. **المغالطة السياقية**: هي التي تقوم على تفسير مخالف للسياق جدلًا، مثل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾[البقرة]، قول الذي حاج إبراهيم عليه السلام في ربه: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾، بمعنى يأمر بالقتل ثم يعفو، وهذا ليس المراد من سياق قول إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾: يخلق وينفخ الروح ويقبضها، أو يبعث الروح في الجسد الميت، فجعل الملك القتل قبضًا للروح، وجعل عفوه إحياءً، فحاجه إبراهيم عليه السلام بما لا يغالط فيه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ﴾، فأعجزه عن الإتيان بالدحض: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾[1].

د. **المغالطة المعرفية**: التي تستند إلى دليل يخالف معرفة الناس، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾[النحل]، ومثل: نفي أهل الكتاب هجرة إبراهيم عليه السلام إلى الموضع الذي أقام فيه البيت الحرام؛ لعدم ذكر الحدث في العهد القديم، والعرب يحجّونه قبل الإسلام اقتداء به عليه السلام، وتسمية عرب فلسطين في الأرض المحتلة بعرب إسرائيل.

هـ. **المغالطة الواقعية**: التي تناقض الواقع، وشرط صحة الخبر مطابقة الواقع، فالخبر الصحيح: فلسطين عربية إسلامية، والكذب مثل: ادعاء الصهيونية أن فلسطين أرض

=أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم]، أي: لم يجعل لها حجة ولا برهانًا.

(١) تفسير البيضاوي، ج ١/ ١٣٦، وتفسير الطاهر بن عاشور، ج ٣/ ٣٣.

إسرائيل، وأرض دون شعب، وتسمية حائط البراق بحائط المبكى، وهو في الواقع جزء من المسجد الأقصى، ولا دليل مادي يثبت يهوديته.

و. المغالطة المرجعية: التي تخالف المراجع الثابتة والمصادر المعتمدة.

ز. المغالطة بالدليل الفاسد: قد تكون المغالطة بالقول الكاذب مثل: الاستدلال بيهودية الدولة الصهيونية بتأويلات نصوص دينية، ومنه التدليس في الحديث، والوضع في الحديث تحزبًا لطائفة أو لرأي أو لاستلاب حق.

ح ـ المغالطة التناقضية: التي تقوم على تناقض الفعل والقول والحجة، مثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة:٤٤]، أمروا الناس بما لا يفعلونه ويأتون نقيضه، فلم يجبهم الناس لما دعوهم، وذهب بعض الباحثين إلى أن السيدة مريم ناقضت فعلها بحديثها في قوله تعالى: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم][1]، وهذا القول عن ضعف في العربية، فالقائل يجهل دلالة "لن" في زمن الحال، والصواب أن "لن" تصرف زمن الفعل الدال على الحال إلى المستقبل، فالصيام يبدأ بعد الإخبار، وليس في قولها تناقض، والخطأ ممن خطّأها، وليس هذا قولها، بل قول المسيح الذي ناداها من تحتها بوحي، وهو مولود، وقيل القائل جبريل عليه السلام، والأرجح الأول، وقيل: استخدمت الإشارة، ودليلهم قول الله تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾﴾ [مريم] (فَأَوْحَى إِلَيهِم): أي: أشار إليهم، والأول أرجح، فقولي: لن أعصى الله، يقع فيما يستقبل من الفعل، فقولها: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾، تريد: بعد قولها، وهذا مستفاد من دلالة "لن"، ومنه: لن يدخل الجنة مشرك، ليس في حال كفره في الدنيا، بل بعد بعثه.

---

(١) ارجع إلى: نظرية الحِجاج، الدكتور نعمان بوقرة، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب السوري، العدد ٤٠٧، السنة الخامسة والثلاثون، آذار ٢٠٠٥م.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ [آل عمران]، إلا رمزًا: أي: إشارة [1]، والرمز يدخل في دلالة التعبير، وقيل إن صمته كان عقاب تعجبه من مجيء الولد على الكبر، وقد فسرها بعض المفسرين بأنها لم تنذر في الحال بل صبرت حتّى أتاها القوم، فذكرت لهم كونها نذرت، فيكون هذا منها تناقضًا، فقد تكلمت من حيث نذرت عدم الكلام، بينما ذهب آخرون إلى إمساكها واكتفائها بالإشارة باليد أو بالرأس.

ط ـ المغالطة العُرفية والعوائدية: التي تخالف عرف الناس في المكان وعاداتهم.

علم المقاصد:

علم أصيل، وضعه الأصوليون والمفسرون؛ لمعرفة مقاصد الخطاب الشرعي، المستنبطة من معناه الحقيقي والمجازي والسياقي بالقرائن التي تثبته، والمقاصد جمع مقصد، والقصد

---

(١) قولـه تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ۝ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ۝ ﴾ [مريم]، و﴿ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً ﴾، "جعل": بمعنى صير، لتعديه إلى مفعولين، و"لي": في موضع المفعول الثاني، وقد طلب "آية": علامة يعرف بها صحة هذا الأمر = وكونه من عند الله تعالى، فعاقبه الله تعالى بأن أصابه السكوت عن كلام الناس، لسؤاله الآية بعد مشافهة الملائكة إياه، قالوا: وكذلك إن لم يكن من مرض خرس أو نحوه، ففيه على كل حال عقاب ما، وقيل: طلب تلك الآية زيادة طمأنينة، وهو الأرجح. المعنى: تمم النعمة بأن تجعل لي آية، وتكون تلك الآية زيادة نعمة وكرامة. وقوله تعالى: ﴿ إِلَّا رَمْزًا ﴾ الرمز في اللغة الإيماء بالشفتين، وقد يستعمل في الإيماء بالحاجبين والعينين واليدين، وأصله الحركة، و﴿ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾، أي: تمنع عن الكلام ثلاث ليال، دليل هذا القول قوله تعالى بعد بشرى الملائكة له: ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾، أي: أوجدتك بقدرتي، فكذلك أوجد لك الولد. واختار هذا القول النحاس [إعراب القرآن، النحاس، دار الضياء، ج ٣/٩]. وقال عطاء: أراد بقوله: ﴿ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾ صوم ثلاثة أيام، وكانوا إذا صاموا لا يتكلمون إلا رمزًا. وهذا فيه بعد، والله أعلم، و"رمزًا": نصب على الاستثناء المنقطع، قاله الأخفش. وقال الكسائي: رمز يرمز ويرمز. وقرئ (إلا رمزًا) بفتح الميم، ورمزًا بضمها وضم الراء، الواحدة: رمزة. وهذه الآية دليل على أن الإشارة تنزل منزلة الكلام، وقد جاء التعبير بها في بعض الحديث، وآكد الإشارات ما حكم به النبي ﷺ من أمر الجارية حين سألها: "أين الله؟"، فأشارت إلى السماء، فقال: "أعتقها فإنها مؤمنة" [رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان، والحاكم]. وجاء في رواية: "في السماء"، وحكم بإيمانها كما يحكم بنطق من يقول ذلك [ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، دار الحديث، ج ٣/٢٦٧، والطبري، ج ١٨/٢٨٢، والقرطبي، ج ١١/٨٣، والتحرير والتنوير، م٧ج ١٦/٩٣].

هنا الذي يستنتجه المفسر من الخطاب، في ضوء سياقه اللغوي والمقامي، فهدفه: الغرض التواصلي من الخطاب، وهو مصطلح شاع في أعمال المتأخرين من عصرنا، وبعضهم استخدمه خطأ في ترجمة (Pragmatism)، وترجمته الدقيقة: المنفعة والذريعة، وأصله الفلسفي: "الموقف الذي يصرف النظر عن الأشياء الأولى، والمبادئ، والمقولات، والضرورات المفترضة، ويتجه إلى الأشياء الأخيرة، والآثار والنتائج والوقائع. وقد استخدمه بعض الغربيين في علم اللسان بمصطلح (Pragmatics) بأبعاده الفلسفية، وهو مذهب يجافي منهج الأصوليين في بحث مقاصد الخطاب، ولا يصلح للتطبيق على الخطاب القرآني. والمقاصد في صيغة الجمع خِصيصي الخطاب الشرعي; لما يحمله من وجوه المعنى ووجوه المنافع والمصالح الدينية والدنيوية، فالخطاب الشرعي من لدن عزيز حكيم، ومحكم، وحمّال مقاصد نافعة، وأرى أنه من الصواب أن يظل جمعًا قيْد الخطاب الشرعي، وألا يُستخدم في قصد الخطاب البشري المحدود، ولا يجوز أن نستخدم ترجمة "البراجماتية اللسانية"، التي تقوم على فلسفة تحصيل القصد من كل وجوه الفهم، دون ضوابط تفسير الخطاب الشرعية واللغوية، ولك أن تستخدم مصطلح "القصد"، مفردًا في تحليل الخطاب البشري بالمعايير الغربية [1].

والهدف من هذا المنهج معرفة مقاصد الشريعة وأسرار المعاني، وقد اعتمده الإمام الشاطبي في أسس الفقه; حيث يلزم الناظر في القرآن الكريم، والمفسر له، والمتكلم عليه بالبحث عن قصد الخطاب، و"أن يكون على بال من الناظر والمفسر والمتكلم عليه أن ما يقوله تقصيد منه للمتكلم، والقرآن كلام الله; فهو يقول بلسان بيانه: هذا مراد الله من هذا

(١) ارجع إلى: النظرية البراجماتية اللسانية، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٢هـ، ص٧ وما بعدها.

الكلام" [1]. وقد طبق العلامة الطاهر بن عاشور هذا المنهج في تفسيره "التحرير والتنوير"، وقد كان القصد هدفه وضالته في الخطاب القرآني، ودعم قوله ببعض الأحاديث والضوابط اللغوية، التي انطلق منها في تعيين القصد، وأنا معجب برؤية هذا الرجل التحليلية، فقد انطلق من اللغة والنحو والبلاغة والسياق إلى تعيين القصد، وهذا يتوزاى مع المعطيات المقاصدية، التي تهتم بالبنية النصية، وبالبعد السياقي، وقصد المتكلم. وبعض ضعاف الرأي ممن كتبوا عن مذاهب المفسرين، زعموا أنه غلّب اللغة على التفسير المقاصدي.

وسوف ألتمس القصد استنباطًا من الخطاب بالضوابط اللغوية والمقامية والشرعية، وليس من البنية السطحية وحدها، أو من تأويل المتلقي.

* * *

(١) الموافقات، الشاطبي، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٣م، ج ٤/٢٨٥.

الفصل الثاني
نظرية أحداث اللغة

الحدث اللغوي:

الحدث والفعل بمعنى واحد – على المشهور في بعض كلام المعاصرين، بيد أن الحدث مشهور في الوقائع غير اللغوية (المقام الخارجي)، وفي الحدوث في اللغة، والفعل مشهور في اللغة، والحدث مشترك بين الفعل والاسم؛ كقامَ والقيام، بيد أن الحدث في الفعل قيد أحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، الحاضر، المستقبل)، وهو في الاسم مطلق، والخطاب دال على الحدث بنوعي الجملة: الاسمي والفعلي، نحو: محمد قائم، أي: مثبت له القيام، فالخبر وصف يتضمن ضمير المبتدأ كالفعل (قائم هو: يقوم)، وهذا حدث منجز؛ لأنه مؤول بالمصدر الدال على الحدث، والأخبار الجامدة تؤول بمعنى الوصف، الذي يتضمن معنى الحدث، نحو: زيد حجر، بمعنى: صلب، وزيد أسد، بمعنى: شجاع، والحدث أصل في الفعل، وفرع في الاسم، فكل الأفعال أحداث، وليس كل الأسماء أحداث، والزمن أصل في الفعل، نحو: قام محمد: حدث منجز، ويقوم: دخول في الحدث، وسيقوم: حدث مسوَّف (غير منجز في المقام)، وهو فرع في الاسم؛ لخروج بعض الأسماء الجامدة عن دلالة الزمن. وهذا لا ينفي دلالة الجملة الاسمية على الحدث باعتبار الإخبار، فبعض النحاة يقدرون الكينونة، أو معنى الحدث بين طرفي الإسناد حسب المعنى، بدليل تقديره في الخبر شبه الجملة اسمًا أو فعلًا (كائن، مستقر، يكون، يستقر)، ويقدر حسب المعنى في الخبر الجامد، نحو: زيد أسد: مشبهٌ الأسد، أو يشبه الأسد، ويقدر في: الليلة الهلال، أي: رؤية الهلال، أو طلوع الهلال، ومثله: اليوم سيفٌ، أي: حسمٌ، أو ضرب السيف، أو حربٌ، وقول المتأخرين في الإعلام: مصر اليوم، على تقدير مضاف: مصر خبر اليوم، ومصر العرب، أي: العُروبة.

أنواع أحداث اللغة باعتبار الإنجاز: أحداث اللغة وأفعال الكلام بمعنى واحد عند بعض الباحثين، بيد أن الحدث مشهور في دلالة الجملة، والحدث نوعان:

أولها: الحدث الحسي: ومنه العيني والصوتي (السمعي) والشمي واللمسي - باعتبار الحواس التي تدركه - وهذا الحدث الحسي الأصل.

والآخر: الحدث القلبي (الباطني): المعنوي التجريدي، وهو منتقل عن الحسي، ومتجرد؛ للدلالة على الحدث الذي يدرك بالعقل، ويقع في الشعور، ومنه المنجز في النفس والقائم والمسوف، قال تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [النمل]، وقع الحدث في نفسها، وظلم النفس بتعريضها لعذاب الله تعالى، والحدث المعنوي ثلاثة أنواع؛ **أولها:** يعقد بالنية (كأعمال الإيمان والعبادة وكعقد الزواج)، والمعقود في النية حكمه إلى الله تعالى، كمن نوى التوبة في نفسه. وثانيها: المعقود في النية واللسان، الحكم فيه على الملفوظ في الإنجاز، نحو: تبتُ إلى الله مخلصًا. وثالثها: المعقود باللفظ دون النية: سأتوب إلى الله ﷻ بعد كذا، قال ﷻ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾﴾ [الحجرات][1]، فالإيمان فعل قلبي، والشهادتان (إعلان الدخول في الإسلام) فعل لفظي، والفعل "يدخل" صُرف بلمّا عن الحال إلى الماضي المتصل بالحال[1].

---

(١) قال الزمخشري في تفسير الآية: "... فإن قلت: ما وجه قوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾، والذي يقتضيه نظم الكلام أن يقال: قل لا تقولوا آمنّا، ولكن قولوا أسلمنا، أو قل لم تؤمنوا، ولكن أسلمتم؟ قلت: أفاد هذا النظم تكذيب دعواهم أوّلًا، ودفع ما انتحلوه، فقيل: قل لم تؤمنوا، وروعي في هذا النوع من التكذيب أدب حسن، حين لم يصرّح بلفظه، فلم يقل: كذبتم، ووضع: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ الذي هو نفي ما ادعوا إثباته، ثم نبه على ما فعل من وضعه موضع كذبتم في قوله في صفة المخلصين: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾، تعريضًا بأن هؤلاء هم الكاذبون، ورب تعريض لا يقاومه التصريح، واستغنى بالجملة التي هي: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾، عن أن يقال: لا تقولوا آمنا؛ لاستهجان أن يخاطبوا بلفظ مؤدّاه النهي عن القول بالإيمان، ثم وصلت بها الجملة المصدّرة بكلمة الاستدراك محمولة على المعنى، ولم يقل: ولكن أسلمتم؛ ليكون خارجًا مخرج الزعم والدعوى، كما كان قولهم: ﴿آمَنَّا﴾ كذلك، ولو قيل: ولكن أسلمتم، لكان خروجه في معرض التسليم لهم والاعتداد بقولهم، وهو غير معتدّ به. فإن قلت: قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾، يشبه التكرير من غير استقلال بفائدة متجددة. قلت: ليس كذلك، فإن فائدة قوله: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ هو تكذيب دعواهم، وقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ توقيت لما أمروا به أن يقولوه، كأنه قيل لهم: ﴿وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾، حين لم تثبت مواطأة قلوبكم لألسنتكم؛ لأنه كلام واقع موقع الحال من الضمير في: ﴿قُولُوا﴾، وما في: (لما) من معنى التوقع: دال=

وأنواع الحدث الحسي المنجز: ثلاثة أنواع:

أولها: الحدث المنجز في التلفظ (الأداء)، دون الزمن والعيان، ويعرف بالإنجاز الأدائي، ومنه:

أ. الحدث المسوَّف في فعل الاستقبال بالسين أو سوف: سأفعل وسوف أفعل، أو بأداة تعينه، مثل: لن أفعل، وأفعل غدًا ومستقبلًا، والأمر وما دل عليه في اللفظ، والمنجز الأدائي بالشرط، نحو: إن تأتني أكرمك، فهو مُنجز في التلفظ، دون الواقع في فعلي الشرط وجزائه، فهو بمعنى: الوعد المقيد، والحكم عليه، باعتبار الإنجاز الواقعي محتمل حدوثه، وخلافه في الخطاب البشري، فكل الأزمنة المسوفة المسندة إلى البشر، باعتبار الحدوث محتملة، إلا في خطاب رب العالمين؛ لأن الأحداث في خطابه ﷻ موصوفة بالزمن باعتبار تحققها فقط؛ لأن إنجازه ﷻ أو فعله ليس ممارسة بالقوة أو الطاقة، فهذا شأن فعل القول، بل فعله ﷻ كلام منجز في الوجود على نحو ما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[يس][(٢)]، وقد أجمع العلماء على أن ما وصف الله تعالى به ذاته يختص به نفسه دون خلقه،

=على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد". الكشاف، ط مكتبة مصر، ج ١٧/٤. وقال ابن عاشور: "و (لما) هذه أخت (لم)، وتدل على أن النفي بها متصل بزمان التكلم، وذلك الفارق بينها وبين (لم) أختها. وهذه الدلالة على استمرار النفي إلى زمن المتكلم تؤذن غالبًا، بأن المنفي بها متوقع الوقوع. قال في الكشاف: وما في (لما) من معنى التوقع، دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد". التحرير والتنوير، ابن عاشور، دار سحنون، ج ٢٤٦/٢٧، ويقال: لم يأت فيما علم، ويقال: لما يأت فيما يتوقع خلافه.

(١) لمَّا: تفيد تأخير النفي بها، وتوقع ثبوته لاحقًا، نحو: لما يأت أبي، معناها: لم يأت، ويتوقع مجيئه، وهذا يستحسن في قولنا: لما يأت النصر، ولما يعد الغائب، وقد تأتي لمعنى الظرف قبل الفعل الماضي، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦].

(٢) لقد وردت صيغة (كُنْ فيكون)، في ثماني آيات من القرآن الكريم، في سياقات مختلفة تصنف سياقيًا إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: آيات سبق الصيغة فيها فعل مضارع مرفوع (يقولُ)، وهي قوله تعالى: ﴿يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، وقد وردت في خمس آيات [البقرة: ١١٧، وآل عمران: ٧٤، والأنعام: ٧٣، ومريم: ٣٥، وغافر:٦٨].

المجموعة الثانية: آيتان سبق الصيغة فيها فعل مضارع منصوب بـ "أنْ"، وهما قوله تعالى: ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل]، وقوله تعالى: ﴿يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. =

= المجموعة الثالثة: وهي آية واحدة سبق الصيغة فيها، فعل ماض (قالَ)، وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٥٩﴾ [آل عمران].

والمصاحف المعروفة في المشرق، يقع الوقف فيها على (فيكونُ)؛ إما باعتبارها رأس آية، أو وقفًا تامًّا. والمصحف المنتشر في الغرب الإسلامي، والذي يعتمد رواية ورش عن نافع، ويترسَّمُ الوقوف التي وضعها الإمام أبو عبد الله الهبطي (ت ٩٣٠هـ)، الوقف فيه في كل الآيات يتم عند (كنْ)، ثم (فيكونُ) بعدها. وكل هذه المصاحف برواياتها المختلفة تجعل (فيكونُ) مرفوعًا، إلا «ابن عامر» فإنه ينصبها.

و"كان" في هذه الآيات التامة لا الناقصة، فيكون معناها "حدث" مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]، تعرب "فتنة" فاعلًا؛ لأنّ "تكن" مضارع من "كان" التامة. فهي بمعنى "تحدث فتنة". قال الزمخشري: «﴿كُن فَيَكُونُ﴾، من كان التامة أي: احْدُث فيحْدُث» [تفسير الكشاف، الزمخشري، ج ١ / ٣١٥]، وقال درويش في إعرابها: «(كن): فعل أمر من كان التامة، بمعنى حدث. (فيكون): الفاء استئنافية، يكونُ: فعل مضارع تام مرفوع، أي: فهو يحدث» [إعراب القرآن الكريم وبيانه، الأستاذ محيي الدين درويش، ج ١ / ١٦٣].

واختلف الوقف باختلاف علاقة (فيكونُ) بالجملة قبلها؛ وهي علاقة سياقية وظيفية، فمن عطفها على (يقولُ)، لم تكتمل عنده الجملة إلا بالمعطوف، فلم يقف إلا على (فيكونُ)، ومن قطعها وجعل الفاء استئنافية، وقف على (كنْ)، ثم ابتدأ (فيكونُ). قال الطبري: «واختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿يَكُونُ﴾، فقرأه أكثر قراء الحجاز والعراق على الابتداء، وعلى أن قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ كلام تام، مكتف بنفسه عما بعده. ثم يُبتدأ فيقال: (فيكونُ)» [تفسير الطبري، ج ١٤ / ٢٢٢]. وقال النحاس في: «إن جعلت (فيكونُ) معطوفًا على (يقولُ)، فالوقف (فيكونُ)، وإن جعلته مستأنفًا وقفت على (كنْ)» [القطع والاستئناف، ج ١، ص٧٧]. وقال أبو عمرو الداني: «﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ كافٍ إذا رُفع (فيكونُ) على الاستئناف بتقدير فهو يكون، ولم يُنسق على (يقولُ)» [المكتفى في الوقف والابتدا، ص ١٧٢]. وصرح الطبري بترجيح الرفع على العطف، قال: "فبيّنٌ بذلك أن الذي هو أولى بقوله (فيكونُ) أن يكون رفعًا على العطف على قوله: (يقولُ)؛ لأن القول والكون حالها واحدة. وهو نظير قول القائل: تاب فلان فاهتدى، واهتدى فلان فتاب؛ لأنه لا يكون تائبًا إلا وهو مهتد، ولا مهتديًا إلا وهو تائب، فكذلك لا يكون أن يكون الله آمرًا شيئًا بالوجود، إلا وهو موجود، ولا موجودًا، إلا وهو آمره بالوجود" [تفسير الطبري، ج ٢ / ٤٧٢]. قال الباقولي (ت ٥٤٣): «الوجه الرفع في (يكونُ)؛ لأنه معطوف على قوله: (يقولُ)» [كشف المشكلات، الباقولي، ص ٩٢]. ورأى ابن عطية (ت ٥٤٦) الوجه الآخر؛ وقرر الرفع على الاستئناف، وخطأ الطبري فيما ذهب إليه: «ويكون الرفع على الاستئناف. قال سيبويه: معناه فهو يكون. قال غيره: عطف على يقول، فعلى الأول كائنًا بعد الأمر، وإن كان معدومًا، فإنه بمنزلة الموجود؛ إذ هو عنده معلوم، ... وعلى الثاني كائنًا مع الأمر، واختاره الطبري وقرره، وهو خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود» [المحرر الوجيز، ابن عطية، ج ٢ / ٢٠٢].

والراجح أن السياق في الآيات، له أثره في ترجيح العطف أو الابتداء؛ وذلك لأن هذه الآيات وردت فيها (فيكونُ) في ثلاثة سياقات مختلفة، فوقف منها الطبري موقفين مختلفين، فرجح العطف، كما سبق، في الآيات التي ورد فيها الكلام بالفعل المضارع المرفوع (يقولُ) – وهي خمس آيات – أما في باقي الآيات، حيث نصب الفعل المضارع (يقولَ، نقولَ) بأنْ، أو حيث جاء الفعل بصيغة الماضي (قال) – فليس من مُسَوِّغ ههنا للعطف؛ لذلك ذهب =

وأنه يقع على ما أراد، ومنه أنه أسند لنفسه القول والفعل أو الحدث، فهو على نحو ما أراد، دون إيراد المقارنة أو المشابهة، وأن ما أراده في المستقبل يقع على ما يقع به في الماضي منجزًا في العيان على صفته (1).

ب. **دلالة الجمل الطلبية أو الإنشائية**: طلب الشروع في الفعل مستقبلًا، كالأمر والنهي والتمني والرجاء والاستفهام (طلب العلم بالمستفهم عنه)، فهذه الجمل ملفوظة، بيد أن حدثها لم يقع في الزمن والواقع، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ﴾ [آل عمران:٣٥] قول ملفوظ، بيد أنه لم ينقض في الزمن كالماضي، ولم يدخل في حيز الزمن كالحال، ولم يتعيَّن منه شيء في الواقع، فهو عرض، وقد فطن العلماء لهذا في تعريف الإنشاء، أنه ما لا يحتمل الصدق أو الكذب، وهو دليل تذوقهم اللغة، وبحث علاقتها بما تعبر عنه، فالأمر مثلًا منجز في اللفظ دون الواقع، وهو طلب وقوع الفعل على وجه الوجوب، بيد أن إنجازه في العيان قيد الاستقبال.

= الطبري إلى الابتداء والقطع، فقال: «وأما من رفع ذلك، فإنه رأى أن الخبر قد تم عند قوله: ﴿إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾، إذ كان معلومًا أن الله إذا ختم قضاءه على شيء، كان المختوم عليه موجودًا. ثم ابتدأ بقوله (فيكونُ)" [تفسير الطبري، ج ٢ / ٤٧٢]، وقال أيضًا: «فقال جل ثناؤه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾؛ لأنه بمعنى الإعلام من الله لنبيه أن تكوينه الأشياء بقوله: (كن)، ثم قال: (فيكونُ) خبر مبتدأ، وقد تناهى الخبر عن آدم عند قوله: (كن)» [تفسير القرطبي، ج ٥ ص ٤٦٣]. وقال العكبري (ت ٦١٦هـ): "قوله تعالى (فيكونُ): الجمهور على الرفع عطفًا على (يقولُ)، أو على الاستئناف، أي: فهو يكون" [التبيان في إعراب القرآن، ج ١/ ١٠٩].

(1) قال ابن تيمية – رحمه الله: "كون الشيء واجب الوقوع؛ لكونه قد سبق به القضاء، وعلم أنه لابد من كونه لا يمتنع أن يكون واقعًا بمشيئته وقدرته وإرادته، وإن كانت من لوازم ذاته كحياته وعلمه، فإن إرادته للمستقبلات هي مسبوقة بإرادته للماضي: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس]، وهو إنما أراد هذا الثاني بعد أن أراد قبله ما يقتضي إرادته، فكان حصول الإرادة اللاحقة بالإرادة السابقة"، وقال: "ما دل القرآن وصريح السنة والمعقول وكلام السلف على أن الله يتكلم بمشيئته، كما دل على أن كلامه صفة قائمة بذاته، وهي صفة ذات وفعل، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، فـ(إذا): تخلص الفعل للاستقبال، و(أن) كذلك، و(نقول): فعل دال على الحال والاستقبال، و(كن) حرفان يسبق أحدهما الآخر، فالذي اقتضته هذه الآية، هو الذي في صريح العقول والفطر...". ارجع إلى: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج ٤/٣٧٦– ٣٧٧.

والثاني: الحدث القائم في الإنجاز، ويمثله فعل الحال وما أفاد معناه، وهو في دلالة زمن الحال، باعتبار الإنجاز قيد التوقع، فهو شروع في الإنجاز، ودخول فيه دون تمامه، والوفاء به قيد تمامه، نحو: أقوم الآن. والحال غير المضارع، فالثاني أعم منه (يشمل الحال والاستقبال)، وقد يراد بالحال الاستقبال، ويدل عليه السياق والمقام، وفعل الحال شركة في زمن القيل القائم (الآن)، وزمن المستقبل، قال ﷺ: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾، أي: أعوّذها بك الآن، ومستقبلًا في ممارسة السلوك والأفعال، وما يعترضها.

الثالث: الحدث المنجز في القول وفي الواقع (الخارج الحقيقي أو حيز المقام)، ويعبر عنه بالجمل المقطوعة في الماضي بالزمن، أو ما يدل عليه، ومثاله: قول الشاري للبائع: بعني سلعتك! فيجيبه البائع: بعتك. ومثله قول ولي المرأة في العقد: زوَّجتكَ. فالجواب تم به العقد منجزًا.

ويعد النوع الأول وعدًا، والنذر وعد بالإنجاز على وجه الرضى، ومنه قول امرأة عمران: ﴿نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي﴾ [آل عمران:٣٥] منجز قولي فقط؛ لأنها لم تعينه في المحل الذي يكون فيه، بل قالت: ﴿مَا فِي بَطۡنِي﴾، قول يحتمل المخالفة في خطاب الناس؛ لعوارض تمنعه، منها الإخلاف والسقْط والزوج الشريك في الإنجاز، وقد وثقت وعدها، وأشهدته ﷺ، وانفرادها بالنذر يحتمل أن الزوج قد توفاه الله، فلم تذكره في خطابها، فهو أنوط بالنذر منها، وليس لها النذر في الولد دون استئذانه. والثاني: المنجز قولًا وواقعًا، نحو قولها: ﴿قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦]، ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ [آل عمران:٣٦]، وقع الإنجاز في القول والواقع على وجه ما نص قولها، فقد أُنجز في عالم الشهود، وهذا بخلاف الإنجاز في نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء؟)، لجون أوستين [1]، فهو يقوم على أساس تصنيف معاني الأفعال فقط، وقد تأثر في تصنيفه بالفلسفة المادية، التي تهتم باستعمال اللغة في المقام، واطراد الدلالة بالتصنيف الذي وضعه أوستين غير دقيق؛ فالدلالة تتغير في السياق والمقام، والفعل لا يتقيد بمعنى واحد في حقله الدلالي، بل يقيده السياق، والإنجاز يتحقق في معنى الجملة بنوعيها الاسمي والفعلي، لا معنى الفعل وحده، فقوله بعضه نظري، وهو من قبيل تصنيف

(١) ارجع إلى: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء؟، جون أوستين، ترجمة قنيني، أفريقيا الشرق.

الحقل الدلالي، مثل تصنيف النحاة دلالة الأفعال في الوظيفتين النحوية والدلالية (أفعال القلوب والتحويل والتصيير وأفعال المقاربة)، والصواب أن تسمى "نظرية أحداث اللغة"؛ لأن الجملة تعبير عن الحدث، وأن تقوم على تحليل مفاد الجملة، باعتبار معناها وحدوثها في العيان، أو علاقتها بالواقع.

وسوف أثبت صواب ما قلت، من خلال وقائع الخطاب في الحدث اللغوي، وفي الخارج (مقام الخطاب).

الدلالة الفعلية:

هي دلالة الأفعال على الحدث في أزمنته الثلاثة (الماضي والحال والمستقبل)[1]، والحدث والزمن أصلان في دلالة الفعل، فـ "الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[2]، فالفعل حقل الزمن والحركة، فالفعل دال على الحدوث في الزمن، ودلالة الاسم دلالة ثبوت، وليس قيد زمن الحدث، بل التسمية، فـ "الآن" ظرف زمني مجرد من الحدث، وكذلك "الساعة" و"الوقت"، والفعل له دلالتان: دلالة على الحدث، ودلالة على الزمن، والأخيرة هي التي تضع الأحداث في موضعها من الوقوع، والدلالة الزمنية تتجدد بتجدد زمنها في الحال والاستقبال، فليست ثابتة على ما يتوهمه بعض من قيَّد الزمن بحدث الفعل، فالزمن يتحرك في الماضي، ويستدعى في الحاضر،

---

(١) بعض الباحثين زعموا أن العربية ليس فيها الزمن المستقبل، والصحيح أنه أصل في الأزمنة الثلاثة، بيد أن بعض العلماء أطلق عليه المضارع؛ لدخوله فيه متصلًا بالحال، والمضارع نوعان: نوع يدل على الحال، وآخر يدل على الاستقبال، فالحال مخصوص بزمن التكلم المباشر، والمستقبل مخصوص بما يستقبل من الحدث، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى]، وقد أعطاه الله - تعالى - وقد رضي ﷺ في الابتلاء والفرج، والمضارع جامع لهما، وهو ما يدل على حدث يقع في زمان التكلم أو بعده (يأكل)، وسمي مضارعًا؛ لمشابهته "الاسم" في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وصلاحيته للحال والاستقبال، كيعمل وعامل.

(٢) قاله سيبويه في حديثه عن أنواع اللفظ في العربية: اسم وفعل وحرف. الكتاب، ج ١/ ٨٣، والحدث والزمن أصل الفعل، فهو كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة، وبعض العلماء قسموا الفعل حسب صيغته إلى: ماض، مضارع، أمر، فتوهم بعض المتأخرين أن المستقبل ليس موجودًا في العربية، وهو خطل؛ فالفعل حسب الدلالة الزمنية: الماضي والحال والمستقبل، ولفظ المضارع لاستواء الإعراب في الحال والاستقبال، ولمشابهته بالاسم.

ويستبق التكلم إلى المستقبل، والقيد يفرض عليه من السياق والقرينة اللفظية والمعنوية، وإسقاطه على الواقع الثابت أو المتغير، وبعض الباحثين جعل للفعل دلالة صرفية، قيد بنيته في الماضي والحال والاستقبال، ودلالة سياقية، وأزيد عليها الدلالة التركيبية، التي تتقيد بتركيب الجملة والقرائن الزمنية فيها، وتأتي الدلالة السياقية بعدها، وتبقى دلالة البنية (دلالة البنية على الماضي، الحال، المستقبل)، المرجع الذي تدور في فلكه الدلالة التركيبية والسياقية، فالدلالة الزمنية قد تنصرف عن قيد زمنها البنيوي إلى غيره، بقرينة تدل على هذا العدول.

وقد استوفى الأصوليون والنحاة والبلاغيون والمتكلمون باب البحث في هذا، ولم يبق لنا منه إلا أن نجدده ونطوره، ولا يكفي اجترار قول المتقدمين، دون إعادة طرحه وتطبيقه في ضوء معطيات عصرنا للاستفادة منه.

وهنالك دلالة تتعلق بمعنى الفعل الحقيقي والمجازي والقولي والإنجازي، وسوف نجد تباينًا بين دلالة الفعل عند علماء العربية، ونظرية الأفعال عند أوستين وجرايس، فقد فاتها بعض البحث.

واعترى النظرية بعض الخطأ في التعميم، وغلب عليها القصد النفعي، دون العام المستفاد من دلالة اللغة، والمعالجة العربية أوفى وأشمل، ولاشك أن العربية هي التي منحت باحثيها هذا الزخم البحثي.

وللفعل دلالتان؛ الأولى: دلالته على الزمن، والأخرى: دلالته على الحدث.

الدلالة الأولى: دلالة الفعل على الزمن[1]:

---

(١) عرف سيبويه (١٨٣هـ) الفعل، فقال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضت، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لا ينقطع"، والاسم الدال على الحدث المصدر، والفعل لا يقع إلا خبرًا؛ لأنه حدث وزمن، ويقع مسندًا إليه، وقد قسم زمن الفعل إلى زمنين، باعتبار التعيين في الحدث؛ أولهما: الزمن المعلوم المقيد: الماضي والحاضر والمستقبل. والآخر: الزمن المطلق المبهم غير المعين، وهو زمن الأمر والنهي والإخبار عن الأحكام، كقولنا: المارق يُنفى والفاسد يُعذَّر. ومنه: الثيب تستشار أو تعرب، والبكر تستأذن [روى مسلم في صحيحه، كتاب النكاح: "لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تُستأذن. قالوا يا رسول الله: وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت". وفي رواية: "الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها". وفي رواية: "الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوتها". وفي رواية: "والبكر يستأذنها أبوها في نفسها، وإذنها صماتها"]، هذا إخبار غير معين في الزمن؛ لأنه من الأحكام الجارية في كل حين. =

الزمن نوعان؛ **أولهما**: زمن المقام، وهو زمن يطلق على جزء من المقام، كالدقيقة والساعة واليوم والشهر والسنة، والظروف كأمس واليوم وغدًا، وهذا النوع في العين أو العالم؛ لأنه إشارة إلى أجزاء منه، وليس له وجود في النفس، فالكامن في النفس تصور.

والآخر: زمن الحدث، وهو زمن يتعلق بالفعل الذي يقع في النفس أو الباطن والعين، كقولنا: نام وقام، وظن وعلم فيما وقع من الحدث، وقولنا: يشرب ويظن في الحال، وقولنا: سوف ينام وسوف يصدق في المستقبل. وهذه الأفعال منفردة دون جملة أحداث مبهمة في الماضي والحال والاستقبال، وقيدها الجملة، فدلالة الجملة تناظر دلالة مفهوم المصطلح المعين لمفهوم يعين معناه، بينما دلالة الكلمة في المعجم دون سياق لغوي دلالة مطلقة، والجملة السياق المعين لدلالة الألفاظ، ودلالة لفظ تركيب الجملة ثابتة، والتغير يقع في القصد لا دلالة ظاهر الجملة، فقول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]

= **أولًا: الزمن الأول**: هو المقترن بالفعل الماضي، الذي يدل على فعل وقع قبل زمن الإخبار به، كقولك: "ذهب الرجل"، ولكن يخرج منه الفعل الذي هو على مثال الماضي أيضًا، ولكنه لا يدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي، نحو قولك في الدعاء: "غفر الله لك"؛ فإنه يدخل في الزمن الثاني.

ثانيًا: الزمن الثاني: الزمن المطلق المبهم المعلق، وهو الذي عبر عنه سيبويه بقوله: "وما يكون ولم يقع"، وذلك حين تقول آمرًا: "اخرج"، فهو مقترن بزمن مبهم مطلق معلق، لا يدل على حاضر ولا مستقبل؛ لأنه لم يقع بعد خروج، ولكنه كائن عند نفاذ الخروج، ومثله في النهي: لا تخرج، زمن مطلق مبهم معلق، ومثله أيضًا في مثال الفعل المضارع في قولنا: "قاتل النفس يقتل"، فهو مثال مضارع، ولا يدل على حاضر ولا مستقبل، وإنما هو خبر عن حكم، ولم يقع عند الإخبار به، فهو في زمن مبهم مطلق معلق، وهو كائن لحدوث القتل من القاتل، ومثله: الزاني المحصن يُرجم، ويدخل في هذا الزمن أيضًا على مثال الماضي قولك: "غفر الله لك"، فهو ليس إخبارًا عن غفران مضى من الله سبحانه، ولكنه غفران من الله يكون، ولكنه لم يقع بعد. ولكن النحاة اصطلحوا بعد سيبويه أن فعل الطلب: الأمر والنهي والدعاء والنداء والاستفهام، يقع في المستقبل. وقولهم: الزاني المحصن يرجم، قيد وقوع الحدث، وهذا خبر يراد به الإنشاء، أي: ارجموا الزاني المحصن، ومعنى حديث النكاح: استشيروا الثيب، واستأذنوا البكر!، فالقصد من الأحكام الفرض والوجوب.

ثالثًا: الزمن الثالث: الحال أو الحاضر، وهو الذي عبر عنه سيبويه بقوله: "وما هو كائن ولم ينقطع"، فإنه خبر عن حدث كائن حين تخبر به، كقولك: "أحمد يضرب ولده"، فإنه خبر عن ضرب كائن، حين أخبرت في الحال، ولم ينقطع بعد مضي الحال إلى الاستقبال، ويلحق به أيضًا، مثال الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، فهو خبر عن مغفرة كانت، ولا أول لها، وهي كائنة أبدًا لا انقطاع لها؛ لأنها من صفات الله سبحانه، هو الأول والآخر. ارجع إلى: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، ج ١ / ٣، وقد تناول الفعل مفصلًا في الجزء الثالث، وارجع إلى: مقدمة "رسالة في الطريق إلى ثقافتنا" لمحمود شاكر.

ظاهرها: إخبار عن تمام الوضع والنوع، وهذا المعنى لا يحتمل اختبار، فهو مقيد بالتركيب، والاختلاف يقع في القصد، فهي – لا شك – لا تريد إخبار الله تعالى بما سبق علمه وفعله فيه علمها وفعلها، بل تقصد شيئًا يُحَصَّل من قصد القائلة والمقام، فقولها – باعتبار رغبتها في الذكر لبلوغها الشيب وموت الزوج وباعتبار تعيين النذر للمعبد الذي يقوم عليه الرجال – التحزن والشكوى أو الاعتذار؛ لكونها أنثى قد يرفضها رجال المعبد، أو قد كانت تطلبه ولدًا ليتولى الخدمة في المعبد، وليصبح من العلماء مثل أبيه عمران، فالمعنى المستفاد هنا استنباط من القصد والسياق والمقام.

الفعل في العربية قيد الزمن، فقد رأى معظم النحويين أن الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان، فهو جزء من دلالته، والزمن ليس وظيفة الصيغة منفردة، بل هو أمر تحدده القرائن المتصلة بالأفعال، وهي تتعلق بالسياق اللفظي والمقامي، فقد يذكر التركيب محققًا في جملة اسمية أو فعلية كـ "قد فعل كذا"، ويراد به ما سيقع، وكقولهم في قول المؤذن: قد قامت الصلاة: ستقوم الصلاة؛ لأن الجماعة منتظروها، أرى خلافه، فالمراد: دخول وقت الصلاة بإذن المؤذن بها، وقد يكون المراد: طلب القيام، نحو قولنا: قد وجب عليك أداء الدين: أدِ دينك، وقالوا في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١] على الاستقبال؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله – عز وجل – لدعائها، والثابت أنها للتحقيق في السمع، بدليل الحديث الذي روته عائشة – رضي الله عنها، قالت: "الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت المجادلة إلى النبي ﷺ تكلمه، وأنا في ناحية البيت، ما أسمع ما تقول، فأنزل الله – عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ إلى آخر الآية[1]، والاستجابة وقعت في تشريع كفارة الظهار.

ورأى بعض الباحثين أن الزمن لا يفهم من الصيغة، وإنما يدرك من خارجها، وهو السياق مع القرائن، فالحدوث مدلول النسبة وليس الصيغة؛ لأنها قد لا تفيد الحدوث، كما في الأمثال وما دل على الغرائز والعادات والعبارات العلمية والتشريعية نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

(١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد تعليقًا، فقال: وقال الأعمش، عن تميم بن سلمة، عن عروة: عن عائشة، فذكره، و أخرجه أحمد، والنسائي، وابن ماجه، وابن أبي حاتم، وابن جرير من غير وجه، عن الأعمش به.

قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٧٤]، و﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[البقرة: ٢٣١]، و﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، كما أن المضارع نسبة ليست قائمة على الزمن، والآية الأولى لتبيين إبهام المبتدأ، أي: إن ما يتفجر منه الأنهار لمن الحجارة، والمراد: تبكيت قُساة القلوب(١)، والمراد في الآية الثانية الأمر بالرضاعة، والثالثة كذلك الأمر بالعدة، وهي أحكام يعمل بها في موضعها، وقد عبرت عنها الجملة الاسمية، للدلالة على ثبوت الحكم وجريانه في الزمن.

وقد رأى بعض الباحثين أن فعل الأمر للإنشاء، وأنه مطلق الزمن، فلا يقترن بالحدث إلا بعد وقوعه، وهو لم يقع، وقال سيبويه: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب"(٢)، وأرى أن فعل الأمر منقطع للاستقبال، والأصل فيه أنه طلب الحدوث في الحال عقب الأمر، فالقرينة الحالية توجبه في الحال، قال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الأنفال:١]، وقوله: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ [القصص:٧٧]، وقد يتجه الأمر لما هو معلوم من الزمن، نحو: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة:٤٣]، فالزمن متعين بمواقيت الصلاة، ومثله: صل الفجر، أي: في وقته، وينصرف عن التعجيل به بقرينة تعينه لزمن آخر

---

(١) قوله تعالى: "أو أشد" أشد مرفوع بالعطف على موضع الكاف في قوله كالحجارة؛ لأن المعنى فهي مثل الحجارة أو أشد. ويجوز أو أشد عطف على الحجارة، و"قسوة" نصب على التمييز. وقرأ أبو حيوة قساوة والمعنى واحد. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ﴾ قد تقدم معنى الانفجار. ويشقق أصله يتشقق، أدغمت التاء في الشين، وهذه عبارة عن العيون التي لم تعظم حتى تكون أنهارًا، أو عن الحجارة التي تتشقق، وإن لم يجر ماء منفسخ. وقرأ ابن مصرف ينشقق بالنون، وقرأ لما يتفجر لما يتشقق بتشديد لما في الموضعين. وهي قراءة غير متجهة. وقرأ مالك بن دينار ينفجر بالنون وكسر الجيم. قال قتادة: عذر الحجارة، ولم يعذر شقي بني آدم. قال أبو حاتم: يجوز لما تتفجر بالتاء، ولا يجوز لما تتشقق بالتاء، لأنه إذا قال تتفجر أنثه بتأنيث الأنهار، وهذا لا يكون في تشقق. قال النحاس يجوز ما أنكره على المعنى؛ لأن المعنى وإن منها لحجارة تتشقق، وأما يشقق فمحمول على لفظ ما. والشق واحد الشقوق، فهو في الأصل مصدر، تقول: بيد فلان ورجليه شقوق، ولا تقل: شقاق، إنما الشقاق داء يكون بالدواب، وهو تشقق يصيب أرساغها وربما ارتفع إلى وظيفها، عن يعقوب. والشق: الصبح. وما في قوله: (لما يتفجر) في موضع نصب، لأنها اسم إن واللام للتأكيد. منه على لفظ ما، ويجوز منها على المعنى، ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ﴾. وقرأ قتادة (وإن) في الموضعين، مخففة من الثقيلة.

(٢) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط الخانجي، ج ١/ ٢.

كقولنا: سافر غدًا أو العام المقبل، فصيغة الأمر إذا أُطلقت وتجردت عن القرينة دَلَّت على الوجوب المستعجل، إلا إذا دَلَّ الدليل على غير ذلك، أو أن يُصرف هذا الأمر إلى غيره.

وحديثنا عن دلالة الفعل يعني دلالته في الجملة لا دلالته العامة، فالفعل كالاسم في الدلالة العامة، فاللفظ "غدًا" دال على المستقبل، لكننا لا نعلم أي غدٍ، وكذلك، "سيسافر" لا ندري متى سيقع في المستقبل حتى نقيده بالقرينة التركيبية، يقال: سيسافر غدًا أو السنة المقبلة، فالصيغة الصرفية صرفت الفعل للمستقبل، بيد أنه مستقبل مطلق أو ممتد في الزمن، ويتعين بالقرينة، وهذا ما قصده الأوائل من ربط المعنى بالتركيب في النحو.

الفعل في العربية يدل في المعنى على ثلاثة أزمنة: الماضي والحاضر أو الحال والمستقبل، وله من الصيغ الصرفية ثلاث: الماضي، والمضارع، والأمر.

وقد التبس هذين على بعض المتأخرين، فزعموا أن العربية لا تعبر عن المستقبل، واستدلوا بما تقدم وبتعريف "المضارع"، الذي يدل على الحال أو الحاضر والاستقبال دون أن يعرفوا دلالة المضارعة، فالمضارع يشمل الحال والاستقبال في الإعراب، فهما يشبهان الاسم خلاف الماضي المبني[1]، والحال له علامات حرفية تدل عليه في أوله (أ، ت، ن، ي) تختلف

---

(١) المُضارع صيغة مُفاعِل: اسم فاعل ومعناه مُشابِه، وهو في اصطلاح النحاة يعنون به مشابهة الفعل للاسم فيما يأتي:

أ. أنه يشبهه في الإعراب، فالأصل في المضارع (الحال والاستقبال) الإعراب.

ب. ما يعتوره من اختلاف الدلالة باختلاف العوامل الداخلة عليه كالأسماء في اختلاف مواقعها في الجملة، فمرة يكون الاسم فاعلًا ومرة مفعولًا ومرة مجرورًا، ويشتق من الفعل بعض الأسماء العاملة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمبالغة والمصدر.

ج. عدد الحروف إجمالًا (مجموع الحروف الأصلية والزائدة).

د. الترتيب في الحركة والسكون.

هـ. عدد الحروف الأصلية في المضارع يساوي عدد الحروف الأصلية في اسم الفاعل، وعدد الزوائد يساوي عدد الزوائد في كل منهما.

و. المضارع واسم الفاعل يستعملان في الأصل للدلالة على الحال أو الاستقبال، فقولنا: زيد القائمُ أبوه، يعني: زيد يقوم أبوه. ويعمل معرفًا ونكرة والمشهور فيه التعريف، قال الشنقيطي: "... فإن قيل: ما وجه عمل اسم الفاعل الذي هو "باسط" في مفعوله الذي هو "ذراعيه"، والمقرر في النحو أن اسم الفاعل إذا لم يكن صلة "ال" لا يعمل إلا إذا كان واقعًا في الحال أو المستقبل؟ فالجواب أن الآية هنا حكاية حال ماضية، ونظير ذلك من القرآن قوله =

عن علامتي المستقبل (س، سوف)، بيد أنهما تزادان قبيل أحرف الحال لاتصاله به في الزمن، فالاستقبال إثر الحال ولصيقه، نحو: (س) أذهب، (سوف) أذهب.

أولها: دلالة الفعل الماضي: يدل على الحدوث التام المنقطع في الماضي، ويتعين معناه للمضي من خلال صيغته، وهو الغالب، وتتحقق عنه في التركيب والسياق وجوه منها:

أولًا: الدلالة على الماضي، وهو أصل زمنه، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس]، ويفيد التحقيق والتأكيد مسبوقًا بـ "القسم" و "لقد" نحو: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ۝٩١﴾ [يوسف]، وفيه نوعان: القريب والبعيد.

أولها: القريب: إن سبق الماضي بـ "قد" قرب زمنه من الحاضر، ودل على الماضي القريب، نحو: قد قام فلان، والقول لاحق على القيام، و "قد" أفادت تحقق القيام، وقد يراد به الدخول في الشيء، فقول القائل: "قدْ قامتِ الصلاة"، يريد به حلول وقت الصلاة عن قريب، ولا يراد قيام المصلي بعد الإقامة، ووصف المصلي نفسه لما تكرر منه من الصلوات السابقة وما سيقوم به منها، وذهب بعض الباحثين إلى أن "قد" للماضي البعيد فقط، وهذا غير ثابت، فقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١] نزل في مجلس المجادلة على ما ثبت[1].

وقيل تدل على الماضي البعيد، إن سبقت الفعل الماضي "كان" أو إشارة زمنية تدل على الماضي في حدثين وقعا في زمنين مختلفين، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا ۝١٥﴾ [الأحزاب]، الفعل "عاهدوا" حصل قبل الفعل "لا يولون"

= تعالى: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]. [أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن المختار الجنكي الشنقيطي، دار الفكر، ج٣/ ٢٢٦]، فباسط بمعنى: يبسط في حال زمنه، وجاعل: سأجعل.

(١) ارجع إلى: صحيح البخاري، كتاب التوحيد، وكتاب تفسير القرآن من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: "الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت المجادلة تشتكي إلى رسول الله ﷺ وأنا في ناحية البيت ما أسمع ما تقول؛ فأنزل الله عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]. رواه البيهقي في السنن الكبرى، وارجع إلى أسباب النزول للواحدي، ص٤٣٣.

لوجود الإشارةَ الزمنية "من قبل"، وقيل تأتي "قد" قبل الفعل "كان"؛ لتقريب الحدث، نحو: قد كان هم بكذا، ثم عدل عنه. والثاني: البعيد، ومنه قوله: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [البقرة:٢١٣]، أي: في الزمن الأول، وهو بعيد عن زمن التنزيل، وهذا يرجع إلى السياق والمعرفة بهذا الزمن[1].

ثانيًا: الدلالة على الحاضر أو الحال: قد يدل الفعل الماضي على الزمن الحاضر إذا استعمل في العقود، مثل: بعتك الدار، زوجتك ابنتي، أي: الآن، وليس قبل.

ثالثًا: الدلالةَ على الاستمرار الزمني: قد تخرج صيغة الماضي عن أصل دلالتها في إفادة الماضي إلى دلالات أخرى سياقية، ومنها:

أ. الأوصاف اللازمة: إن دل الماضي على صفة ثابتة كان مستمرًّا، أو يدل على عموم الأزمنة، نحو: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾، كان، ويكون، وسيظل، وهذا مخصوص برب العزة سبحانه، والسمع صفة لا تنقطع فيه سبحانه، والدليل: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾، فالفعل

---

(١) للماضي دلالات كثيرة أشهرها:

أ. أنه يدل غالبًا على حدثٍ تمَّ في زمن ماض، نحو: سافر زيد.

ب. أنه يشير إلى أن الحدث جرى في اللحظة التي وقع فيها الكلام، كما يجري في العقود، نحو: بِعْتُك، وزوَّجتُك.

ب. أنه يستعمل للإعراب عن وقوع أحداث في زمان يقرب من الحال (زمن التكلم)، نحو قول مقيم الصلاة: قد قامت الصلاة، ونحو: قد وَعَيْتُ مقالك، وها أنا مُجيبُك عن سؤالك.

ج. أنه يأتي مع الظرف الشرطي (إذا) للإشارة إلى الزمان المستقبل، نحو: إذا جئتني أكرمتُك.

د. أنه يستعمل في أسلوب الدعاء الذي يقع مستقبلًا، نحو قولنا في الخبر: رضي الله عنه، رحمه الله، غفر الله له، أحسن الله إليك (أخرج الكلام في صورة الخبر ثقة بالاستجابة!). ونحو قولهم في الشر نفيًا بـ(لا)، نحو: لا ردَّه الله، لا رحِمَه الله.

هـ. أنه يستعمل مع الظرف (لمّا) في جملةٍ فيها حدَثان وقعا في الماضي، حيث تم الأول في اللحظة التي بدأ فيها الثاني، نحو: لمّا جاءني أكرمتُه.

و. أنه قد يقع موقع المضارع – الذي هو غالبًا للحال والاستقبال – كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ ﴾ [الأعراف:٤٤]. وقيل هذا النداء يكون يوم القيامة، وقوله: ﴿ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [إبراهيم:٢١]. والمراد: يبرزون يوم القيامة. ومثله: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل:١]. والمراد: سيأتي. ومثله: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء:٥٦].

"كان" يعني الدوام، والثبوت والاستمرار يعم الأزمنة الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل)، فالصفات ثابتة.

ب . **الأفعال المتجددة**: هذا في الشرائع الصحيحة والثوابت العلمية، التي لا تنقطع فيها دلالة الفعل، ولا تتوقف بل تجري مجرى الزمن مثل: نهي الإسلام عن كل منكر -أجمع الفقهاء على هذا الرأي، ومثل: نِعْمَ الخُلُقُ الصدقُ.

ج . **الأحداث المتكررة**: التي وقعت وانتهت بيد أنه يتكرر حدوثها على الاستمرار الزمني، ومنها الأقوال السيارة التي يتمثل بها كالحكم والأمثال، مثل: من صبر ظفَرَ، الفعل هنا ماض، ولكنه يجري على كل حال.

رابعًا: الدلالة على الاستقبال: قد ينصرف الماضي إلى ما يغاير وضعه، وهو المستقبل، وليس ضده، فالمستقبل ليس ضد الماضي بل امتداده، وقد دل عليه في بعض المواضع، منها:

أ . أن يأتي الماضي في زمن الحكاية في المستقبل لتأكيد حدوثه، ويرجع هذا إلى المعرفة بتاريخ الحدث، ومنها قوله عز وجل: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف:٤٤]، وقوله أيضًا: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الزمر:٧١]، ولم يلتفت بعض العلماء إلى سياق الحكي، فذهب بعضهم إلى أن حمله على الاستقبال يفرغه من دلالته في بعض الأفعال الإلهية التي تقتضي الإنجاز والتحقيق، قالوا: يحتفظ الفعلان بدلالتهما على المضي، ويكون الغرض هو الدلالة على حتمية الوقوع، خلافًا لما ذهب إليه بعض الباحثين من دلالتهما على الاستقبال[1]؛ لأن معنى الاستقبال يفرغهما من الدلالة على حتمية الوقوع، وهو المعنى المقصود من وراء استعمال الصيغة في الماضي، لكن الدلالة فيهما على المضي دلالة أولية صرفية مسوقة للغرض المذكور، وليست مسوقة لبيان الزمن النحوي، سواء أكان ماضيًا أم مستقبلًا، وهذا الكلام مردود من وجهين؛ **أولهما**: أن الآيتين حكايتان عن حال يوم القيامة، فحكيتا على ما حدث، والحكي يواكب زمن حدوثه في الأزمنة. **والآخر**: أن هذا الرأي يجافي عرف التعبير اللغوي الذي عمل به العرب في تواصلهم، ومنه توظيف الأفعال الدالة في بنيتها على الماضي فيما

---

(١) ارجع إلى: التتمة في التصريف، للفيصي، ط نادي مكة، ص٢٨، ومعاني الأبنية في العربية، السامرائي، ص٩ وما بعدها، ودراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٨٨٢م، ص ٥٤، ٥٥.

يستقبل من الحدث، ومنها: قول البائع: بعت، بنية العقد، وقول المشتري: اشتريت، وهو ينصرف في الحدوث إلى الاستقبال، وتعين المراد من الزمن يرجع إلى السياق وقصد المتكلم، وقد ينصرف في حدوثه إلى المستقبل، ومنه الجمل الخبرية التي تدل على وعد أو طلب، ومنه الوعد المؤكد: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾ [الكوثر]، وليس التأكيد عن شك من المتلقي، فقد نال هذا الفضل، وهو في محنة المواجهة؛ تطمينًا وتحفيزًا على الصبر والجهاد، ومنه الدعاء: غفرَ اللهُ لك، وقد سيق الدعاء في الماضي؛ تيمنًا بحدوثه ورجاءً، وليس تأكيدًا على ما تقدم في الإخبار.

ب. إذا وقع الماضي بعد "إذا" أو "إن" الشرطيتين دل على المستقبل، مثل: إذا ذاكرت نجحت، وإن زرتني أكرمتك، الفعلان "ذاكرت" و"زرت" يدلان في السياق الشرطي على المستقبل؛ لأن الجملة الشرطية تقع في المستقبل، سواء أكان فعلها مضارعًا أم ماضيًا، بيد أن الثاني تلو المتقدم. ومثلها "إن" نحو: "إن قلت الحق صدقتك"، فالجواب يقع بعد زمن الحدث الأول، وكذلك ما يقرب الماضي من المضارع، كنون التوكيد التي تقتضي الاستقبال في سياق الشرط، جاء في الحديث: "فإما أدركنَّ أحدٌ منكم الدجال"[1] دل الفعل على الاستقبال، فمجيء الماضي في أسلوب الشرط مع نون التوكيد يثير شبهة الاستقبال، في حين أن الصيغة الصرفية للفعل دالة على الماضي.

ج. إذا جاء في سياق الدعاء[2]: إن الدعاء لا يتحقق إلا في المستقبل مثل: رَحِمك اللهُ، غفَرَ اللهُ لك، حفظك الله، صحبتك السلامةُ، ومنه: المدح والذم: أتعسه اللهُ، وتَعْسًا له، وبِئْسَ هذا.

د. إذا جاء في القسم، مثال: أقسمت لأذاكِرَن.

---

(1) الحديث تامًّا: قال رسول الله ﷺ: "لأنا أعلم بما مع الدجال منه، معه نهران يَجريان، أحدهما: رأي العين، ماءٌ أبيضُ، والآخر: رأي العين، نارٌ تأجج، فإما أدركَنّ أحد فليأت النهر الذي يراه نارًا وليغمض، ثم ليطأطئ رأسه، فيشرب منه، فإنه ماء بارد"، رواه مسلم، كتاب الفتن باب ذكر الدجال، ج ٤/٢٢٤٩، رقم: ٢٩٣٤، ومسند الإمام أحمد، ج ٢/٦٧.

(2) فعل الدعاء فعل طلبي يشبه الأمر، وليس بأمر؛ لأنه طلب العبد من ربه توسلًا، ويقال في إعراب: ربي اغفر لي: اغفر: فعل دعائي طلبي مبني على السكون.

هـ . إذا جاء في الوعد للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر]، الإعطاء سيكون في المستقبل؛ لأن الكوثر في الجنة، ولم يأت وقت دخولها.

و . إذا أريد به التأكيد على أن ما سيقع في المستقبل واقع لا محالة كقوله سبحانه عن يوم القيامة: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ [القمر] وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون] فلاحهم يوم القيامة.

ز . إذا جاء في الرجاء: عسى وأخواتها مثل: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ۝٥٢﴾ [المائدة].

ح . إذا جاء بعد (ما) المصدرية الزمانية، مثل: ﴿وَأَوْصَـٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم]، أي: مدة دوامي حيًّا، ومثله: سأظل وفيًّا ما بقيت، أي: مدة بقائي حيًّا (في المستقبل).

ط . إذا جاء الماضي مثبتًا بعد القسم واللام، والماضي المجاب به إذا كان مثبتًا، متصرفًا قد يقرن باللام وحدها كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ۝٥١﴾ [الروم]، و﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران]، فالموت والقتل مستقبلًا.

وقد يأتي جواب القسم منفيًّا بـ "ما" أو "إن" أو "لا"، ولا فرق في ذلك بين الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، مثل: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة:١٤٥]، ومثل: واللهِ، لا كلمتُك حتى تستقيمَ. وربِّي، ما خالفتك ما حييت. وإذا وقع الفعل الماضي منفيًّا بـ "لا" في نحو: "لا واللهِ لا فعلتُ[1]، يحتمل أن يكون بمعنى: "واللهِ، لم

(١) جملة الجواب إن صدرت بفعل مضارع مثبت مستقبل صحب اللام وإحدى نوني التوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ۝٣٢﴾ [يوسف]، واللام تنفرد مع ما قرن بحرف التنفيس نحو: "فوربي لسوف يجزى الذي أسلفه المرء سيئًا أو جميلًا"، ومع ما أريد الحال نحو: "واللهِ، لأظنُّك صادقًا"، أي: الآن، والجواب المنفي بلا وما وإنْ مثل: "لعمري لا أنا هاجرُك ولا مهينُك"، وقولهم: "تاللهِ، لا زرتُك"، و"واللهِ، إنْ كلمتُك"، بمعنى: لا أزورك وما أكلمك. ارجع إلى: التصريح، ج ٢/ ٢٠٤، وشرح العيني، ج ٣/ ٣٤١، وهمع الهوامع، ج ١/ ٩، وشرح الكافية، باب القسم.

أفعلْ"، و"واللهِ، ما فعلتُ"، و"واللهِ، لا أفعلُ"، و"واللهِ، لن أفعلَ"، كقول العرب: "لا واللهِ، لا فعلتُ كذا، ولا والله، ما كان كذا، ولا والله، لأفعلن كذا"، ويعين المراد قصد المتكلم. وإن كان الجواب في المضارع، فهو للاستقبال، جاء في الحديث: "فَقَالَ أَمَا واللَّهِ، لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا"[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال:٢٢]، فالأمر للاستقبال، والفعل تصيبنَّ المؤكد بالنون للاستقبال، وهو لإفادة التأكيد المغلظ[2].

ي. إذا جاء الماضي بعد "لو" و"لعل" و"هلّا"، في سياق التحضيض، مثل: هلّا ساعدتَ المحتاجَ، في الحضّ على المساعدة في المستقبل، ونحو: هلّا فعلتَ، وفي سياق التمني: تمنيتُ أن لو قد حدثَ كذا، وفي سياق الترجي: لعلك أسعفتَ الجريحَ، وهذه الدلالة قيد الدلالة التركيبية والسياق والقصد.

ك. إذا جاء بعد "كُلَّمَا": كقوله تعالى عن أهل النار: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ [النساء]، الفعل الماضي (نضجتْ) يعني المستقبل "ستنضج"؛ لوجود قرينة خارجية تدل على ذلك، وهي أن يوم القيامة لم يأت.

ل. قد يحتمل الماضي زمنه أو الاستقبال في معنى يدل على الزمنين، بشرط ألا توجد قرينة تخصصه وتعينه لأحدهما، وذلك إذا جاء الفعل الماضي بعد همزة التسوية أو المعادلة مقرونًا

---

(١) الحديث رواه مسلم، وتمامه: حدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن سعيد، حدَّثَنا جَرِيرٌ عن عبد العَزِيز - يَعْنِي ابنَ رُفَيْعٍ - عن تَمِيمِ بنِ طَرَفَةَ قال: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَدِيِّ بن حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِمٍ، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَا دِرْعِي ومِغْفَرِي، فَأَكْتُبُ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطُوكَهَا. قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَدِيٍّ، فَقَالَ: أَمَا واللَّه، لاَ أُعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ أَمَا واللهِ، لَوْلاَ أَنِّي سَمِعْتُ رسول اللهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَي أَتْقَى لِلَّهِ مِنْهَا فَلْيَأْتِ التَّقْوَى- " مَا حَنَّثْتُ يَمِينِي".

(٢) ارجع إلى التبيان في إعراب القرآن، العكبري، دار الفكر، ج ١/ ٤٦٠، قوله تعالى: ﴿لَاتُصِيبَنَّ﴾ فيها ثلاثة أوجه: أحدها: أنه مستأنف، وهو جواب قسم محذوف؛ أي: والله لا نصيبن الذين ظلموا خاصة؛ بل تعم. والثاني: أنه نهي، والكلام محمول على المعنى، كما تقول لا أرينك هاهنا؛ أي: لا تكن هاهنا فإن من يكون هاهنا أراه، وكذلك المعنى هنا؛ إذ المعنى: لا تدخلوا في الفتنة، فإن من يدخل فيها تنزل به عقوبة عامة. والثالث: أنه جواب الأمر، وأكد بالنون مبالغة، وهو ضعيف؛ لأن جواب الشرط متردد، فلا يليق به التوكيد.

بـ "لم"، فيتعين الزمن للماضي بسببها؛ لأن الثاني ماض معنى، فوجب أن يكون الأول ماضي الزمن كذلك؛ لأنه معادل له، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦﴾ [البقرة]، بمعنى: استوى إنذارك أو عدمه الآن أو غدًا، فهم لن يؤمنوا.

م. أن يعيِّن الماضي للمستقبل بما يدل عليه، مثل: ألقاكَ غدًا، أو مستقبلًا، أو لاحقًا، أو آجلًا، أو بعد أسبوع.

وقد يعين للحال فقط دون المستقبل، وذلك بأن يأتي في الجملة ما يدل على الحال، ومنه: ﴿ ٱلۡـَٔانَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ ﴾ [الأنفال]، ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ ﴾ [المائدة]، ومثل: سهرت الليلة طويلًا.

وبعض أسماء الأفعال تدل على الماضي إيجازًا وتأكيدًا، نحو: هيهات في قوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۝٣٦ ﴾ [المؤمنون] أي: بَعُدَ ما توعدون به أنفسكم، واسم الفعل وتكراره للتأكيد، واللام زائدة في الفاعل للبيان[1]، ومثل: بَطآن بمعنى: أبطأ، وسَرعان بمعنى: أسرع، وشَتان بمعنى: تفرق وتباعد[2]، وهي للاختصار والتأكيد، وتستخدم في سياق التقييم، فهي أفعال معنوية.

---

(١) ارجع إلى: تفسير الطبري، دار المعارف، مصر، ج ٩/ ٣٠، ".. والعرب تدخل اللام مع هيهات في الاسم الذي يصحبها وتنزعها منه، تقول: هيهات لك هيهات، وهيهات ما تبتغي هيهات، وإذا أسقطت اللام رفعت الاسم بمعنى هيهات، كأنه قال: بعيد ما ينبغي لك،... وإنما أدخلت اللام مع هيهات في الاسم، لأنهم قالوا: هيهات أداة غير مأخوذة من فعل، فأدخلوا معها في الاسم اللام، كما أدخلوها مع هلم: لك، إذ لم تكن مأخوذة من فعل، فإذا قالوا: أقبل، لم يقولوا لك، لاحتمال الفعل ضمير الاسم. واختلف أهل العربية في كيفية الوقف على هيهات، فكان الكسائي يختار الوقوف فيها بالهاء؛ لأنها منصوبة، وكان الفراء يختار الوقوف عليها بالتاء، ويقول: من العرب من يخفض التاء، فدل على أنها ليست بهاء التأنيث، فصارت بمنزلة دراك ونظار، وأما نصب التاء فيها فلأنها أداتان، فصارتا بمنزلة خمسة عشر، وكان الفراء يقول: إن قيل: إن كل واحدة مستغنية بنفسها، يجوز الوقوف عليها، وإن نصبها كنصب قوله: ثمت جلست، فنصب هيهات بمنزلة هذه الهاء التي في "ربت"؛ لأنها دخلت على حرف، على رب وعلى ثم، وكانا أداتين، فلم تغيرهما عن أداتها فنصبا، واختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته قراء الأمصار غير أبي جعفر: (هيهات هيهات) بفتح التاء فيها. وقرأ ذلك أبو جعفر: (هيهات هيهات) بكسر التاء فيها، والفتح فيها هو القراءة عندنا؛ لإجماع الحجة من القراء عليه...".

(٢) اسم الفعل الماضي: كل اسم فعل يدل على الفعل الماضي، ولا يقبل علامة من علاماته (كتاء الفاعل وتاء التأنيث)، نحو: هيهات، وشتان، وقد تزاد "ما" بعد شتان، نحو: شتان ما خالد ومحمد. وقد تزاد "ما بين"،=

ثانيها: دلالة الفعل على الحاضر أو الحال: هو من حيث الحدوث قد يكون للحال المنقطع: يقوم، يجلس، أو للاستمرار نحو: يتنفس الإنسان في الحال والاستقبال، ويعيّن للحال فقط بالظرف "الآن"، وهذا يرجع إلى دلالة الفعل والقرائن. والحال أصل في المضارع، ويتجدد في الاستقبال، وهو ما غفل عنه بعض من انشغل بمعنى "أو" في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [الصافات]، فبعض العلماء تعصب لرأيه في قوله هي بمعنى "بل"، وبعضهم ذهب إلى أنها بمعنى الواو، وخالفهم آخرون؛ لأن الواو تقتضي أنهم في زيادة، واستبعدوا الزيادة في معنى العدد هنا، مخالفين دلالة الفعل المضارع على التجدد، والذي أميل إليه أن العدد فيما يقبل الزيادة يكون تقديرًا دون تعيين، فالإحصاء في عدد السكان تقريبي، وليس تعيينًا؛ لاستمرار الزيادة فيهم، وليس المراد من العدد في الآية تعيين عدد بدء الوحي بل مدة البعثة، ومائة ألف نسمة يزيدون، فجاء القرآن الكريم على الأحوط جامعًا بين أصل العدد وما يزيد عليه بالتوالد، أو من لحق بهم من الدخلاء عليهم، فهم يدخلون فيهم، ومكلفون بالاستجابة وربط النص بواقع الحدث يدفع الخلاف، ويؤيد هذا من ذهب إلى أن "أو" بمعنى "الواو"، بمعنى: ويزيدون، وهي لمعنى الزيادة في العدد، والمضارع للتجديد في حدث الزيادة، وهذا أقرب إلى طبيعة إحصاء العدد المتزايد، ومنه عدد السكان، والذي أستبعده هنا أن تكون "أو" للشك، وجاء المضارع معطوفًا على الماضي للدلالة على الحكي في الماضي، فحُمل عليه[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا

= نحو: شتان ما بين المجد والكسول، قال ابن يعيش: "وكان الأصمعي ينكر هذا الوجه، ويأباه، وحجته أن شتان ناب عن فعل تقديره: تفرق وتباعد، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين؛ لأن التفرق لا يحصل من واحد، والقياس لا يأباه من جهة المعنى، لأنه إذا تباعد ما بينهما، فقد تباعد كل واحد منهما من الآخر". شرح المفصل، ج ٤ / ٣٨.

(١) "أو" لها معان: التخيير، وهو الأصل: تزوج هذه أو هذه، والإباحة: افعل هذا أو هذا لا حرج، والتفريق أو التقسيم: الحق مقطعه ثلاث: دليل أو يمين أو عفو، وبمعنى الشك: جاء زيد أو عمرو، والإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ:٢٤]، والشك من المتكلم والإبهام على المتلقي، فهو منه، وبمعنى بل، نحو: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة:٧٤]، واستدلوا أيضا بـ ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ وبمعنى الواو – وأرجحه هنا مع ترجيح معنى بل – وهو أقرب إلى التفسير الواقعي، وهو مذهب الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين، أي: مائة ألف ويزيدون، ومنه قول جرير: =

تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [البقرة]، جاء (تقتلون) بالمضارع عوضًا عن الماضي لاستحضار شناعة فعلهم بقتلهم رسلهم، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ ﴾ [فاطر]، مع ما في صيغة (تقتلون) من مراعاة الفواصل، فاكتمل بذلك بلاغة المعنى وحسن النظم(١).

= "جاء الخلافة أو كانت له قدرًا" أراد: وكانت فأوقع "أو" مكان الواو، لأمن اللبس، وذكر ابن مالك أن "أو" توافق "و لا" بعد النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤]، وبعد النفي، كقوله تعالى: ﴿أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور:٦١]، والمضارع، للتجديد في الحدث، فالزيادة دائمة، وهنالك من رأى خلاف هذا، قال الفراء: "أو هَا هنا في مَعنى بل. كذلك في التفسير مع صحّته في العربيّة" [معاني القرآن للفراء، ج ٤/٩١]، وقال: "من زعم أن (أو) في هذه الآية على غير معنى بل فقد افترى على الله؛ لأن الله تبارك وتعالى لا يَشُكّ، ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [معاني القرآن، ج ١/٢٢٩]، وقيل: "أو" تفيد معنى بل، و المراد بهذه الجماعة أهل نينوى". واختلف البصريون والكوفيون في مجيء "أو" بمعنى الواو وبمعنى "بل"، فالكوفيون يرون جواز ذلك، بينما لا يراه البصريون جائزًا. وقال ابن هشام في مغني اللبيب: إن بعض الكوفيين قال إنها بمعنى الواو [مغني اللبيب، ج ١/٦٢]، وجاء في اللباب: ولا تكون "أو" بمعنى "الواو" ولا بمعنى "بل" عند البصرّيين، وأجازه الكوفيون، وحجّة البصريين أنَّ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له؛ لئلا يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع، واحتجّ الكوفيون بأنَّ هذا قد جاء في القرآن والشعر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أي: ويزيدون، وقال تعالى: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ [الأنعام:١٤٦]، وهي بمعنى الواو، و(الحوايا) عطفت على الشحوم أو الظهور، وقال الشاعر:

بَدتْ مثل قَرْنِ الشمس في رونق الضُّحى وصورتها أوْ أنت في العَيْن أمْلَحُ

أي: بل أنت. وقيل: إنَّ "أو" في الآية الأولى للشكّ، أي: لو رأيتهم لقلت هم مائة ألف أو يزيدون، وقيل هي للتخيير، وقيل للتقريب، وقيل للتفصيل أي: بعض الناس يحزرهم كذا وبعضهم كذا، وأمّا الآية الثانية فـ "أو" تنبّه على تحريم هذه الأشياء، وإن اختلفت مواضعها أو على حلّ المستثنى، وإن اختلفت مواضعه، فـ "أو" على تفريق الأشياء على الأزمنة، وأمّا البيت فالمحفوظ فيه "أم أنت" ولو قدّر صحّة ما رَوَوْا، فهي على الشكّ أي: صورتها أو أنت أمليحُ، وقولهم: الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية. [اللباب، علل البناء والإعراب، ج١/٤٢٥]، ومنه قول أبي الأسود:

أُحِبُّ محمدًا حُبًّا شديدًا وعَبَّاسًا وحمزةَ أو عَلِيًّا

اعترضوا عليه في قوله "أو" التي تقتضي الشكَّ، وقالوا له: أشَككْتَ؟ فقال: كَلا، واستدلَّ بقولِه تعالى: ﴿أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]، وقال: أوَ كان شاكًّا مَنْ أخبر بهذا؟! [الدر المصون، ج ١/٣٣٠].

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، دار سحنون، ج ١/٥٩٨.

وقد ينصرف المضارع إلى الماضي، ومنه: دخول "لم" عليه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص]، و"لمَّا": فيما يرجى حدوثه، نحو: لمَّا يتبْ العاصي. و"إذْ": ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝١٢٧﴾ [البقرة]، فالفعل "يرفع" فعل الحال لفظًا، ولكن الظرف "إذْ" صرفه إلى الماضي، وقوله: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة:٦]، والمعنى: حين أخرجه الذين كفروا، وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران:٣٥] فيه وجهان: أنها ظرف بمعنى "حين"، والآخر أنها مفعول به، مثل: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف:٨٥]، وقد تأتي بدلًا من المفعول، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ۝١٦﴾ [مريم]. وإذا وقع المضارع حالًا، وعامله فعل ماض نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦﴾ [يوسف]، وإذا جاء الفعل المضارع للتعبير عن حكاية حال في الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ۝٤٩﴾ [البقرة]، يقصد به استحضار صورة الحدث الماضي، وكأنه أمر مشاهد بارز للعيان، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) عن "حكاية الحال" في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ۝٩﴾ [فاطر]، "فإن قلت لم جاء "فَتُثِيرُ" على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلتُ: ليحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية"[1]، وقال ابن الأثير: "واعلم أن الفعل المستقبل إذا أتي به في حالة الإخبار عن وجود الفعل، كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي؛ وذلك لأن الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة كأن السامع يشاهدها[2]، وهو إعادة تجسيد الحدث في واقعه التاريخي، فالاستحضار اجترار الصورة القديمة، وليس معالجتها في مقام استحضارها.

والمضارع بعد "ربَّما" التي تستعمل للدلالة على القليل، نحو: ربَّما تحب الفاكهة، فالحب سابق القول، وتأتي أحيانًا للكثير لما وقع.

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ج ١/٢٩٥.
(٢) المثل السائر، ج ٢/١٩٦.

وإذا قيد المضارع بظرف للماضي: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ [البقرة] بمعنى: قتلتم، وقد جاء هنا في الحال لتجديد الحدث، فهم لا يتورعون عن القتل، وقد دبروا قتْلَ النبي ﷺ.

وقد ينصرف للاستقبال بدخول ما يدل على التسويف: "السين" و"سوف"، و"لن": لن ينجح المهمل، ومنه المؤكد بالنون نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف].

والظرف الدال على الاستقبال: غدًا، والمضارع في جواب الشرط، قوله ﷻ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء]، وإن كان الفعل الأول في الحال جاء الجواب في الاستقبال، كقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾ [المائدة:٥٤].

وجاء في القسم قوله ﷻ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [ص] أي: أقسم على أنه بعد هبوطه هو وآدم وحواء عليهما السلام إلى الأرض وبعد أن تولد ذريتهما، سوف يغويهم إلا المخلصين، قوله ﷻ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام:١٠٩].

والترجي: نحو: لعلِّي أدخل الجنة، وقد يفهم المستقبل من دلالة المضارع إذا كان متعلقًا بفعل ماضٍ نحو المضارع الآتي بعد "ربَّما" نحو قوله عز وجل:

﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الحجر] "يود" بمعنى سيود يوم القيامة أنهم لو كانوا مسلمين قبل.

وقد يدل اسم الفعل على الحال المتصل بالاستقبال (وهو الذي لا يقبل علامة من علاماته، كـ "لم" الجازمة، "والسين، وسوف": مثال: "أفٍّ" بمعنى "أتضجر" قال تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء:٢٣]، "آهِ"، و"أوْهِ" بمعنى: "أتوجع"، نحو: آهِ ممن يعصون ربهم، ويخونون أوطانهم، وأوْهِ لذكرى والديّ رحمهما الله إذا ذكرتهما[1]، وهي تدل على الحدث المعنوي.

---

(١) أسماء الأفعال الدالة على المضارع: بجل، وقد، وقط، وهي بمعنى: يكفي، وقد تزاد الفاء في أول قط لتزيين اللفظ فتصبح "فقط"، كما تزاد "الكاف" في آخر "قد"، و"قط" فتصبح "قدك"، و"قطك"، وقد تزاد ياء المتكلم على "قد" فتصبح "قدي"، ومن أسماء المضارعة أيضًا: بخٍ، وبخ، وبذ، وبَهْ، وكلها بمعنى "أتعجب"، أو "أمدح".=

ثالثها: دلالة الفعل على المستقبل، وهو الفعل الذي يخلص إلى الاستقبال بلفظه ومعناه، لامة الاستقبال: السين وسوف، اللتين تدخلان على الفعل الحالي، فتنقلانه إلى الاستقبال، ، ثم اجتمع الحال والاستقبال في اسم المضارع (المشابه للاسم)، فهما يشتركان في عراب ويتصلان في الحدث الزمني، بيد أن المستقبل خالص لما يستقبل من الزمن، وقد سم بعض المتأخرين أن العربية بها زمنان فقط الماضي والمضارع، والصواب أن هذه سمية في الإعراب، فالأزمنة ثلاثة: الماضي والحال والمستقبل[1].

= وهذه نادرة الاستعمال. ومنها: "زه" بمعنى "أستحسن"، ومنها: "أو"، و"واها"، و"وَيْ" بمعنى "أتلهف"، وقد تزاد الكاف على "وي" فتصبح "ويك"، وبعضهم جعلها مختصر ويلك، ومعناها "التحريض"، قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [القصص].

ورد في "أوه" وجوه من اللفظ، جاء في اللسان: أَوْهِ من كَذَا، سَاكِنة الواوِ، إِنَّما هُو تَوَجُّعٌ، ورُبَّما قَلَبُوا الواو أَلِفًا، فَقَالُوا: آهِ منْ كَذا! وَرُبَّمَا شَدَّدُوا الوَاوَ وكَسَرُوهَا وسَكَّنُوا الهَاءَ، فَالُوا: أَوِّهْ مِنْ كَذَا، وَرُبَّمَا حَذَفُوا الهَاءَ مع التَّشْدِيد فَقَالُوا: أَوِّ مِنْ كَذَا، بِلا مَدٍّ. وبَعْضُهُم يَقُولُ: آوَّهْ بِالْمَدِّ والتَّشْدِيدِ وفَتْحِ الوَاوِ سَاكِنَةُ الهَاءِ؛ لِتَطْوِيلِ الصَّوْتِ بالشِّكَايَةِ، وقَدْ وَرَدَ الحَدِيثُ بِأَوْهِ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: "أَوْهِ عَيْنُ الرِّبَا". قَال ابنُ الأَثِيرِ: أَوْهِ كَلِمَةٌ يَقولُها الرَّجُلُ عِنْدَ الشِّكَايَةِ والتَّوَجُّعِ، وهِيَ سَاكِنَةُ الْوَاوِ مَكْسُورَةُ الهَاءِ، قَالَ: وبَعْضُهُم يَفْتَحُ الوَاوَ مع التَّشْدِيد فَيَقُول أَوَّهْ."اللسان، ابن منظور، دار صادر، ج ١/٢٠١، مادة: أوه.

(1) يأتي المضارع لكثير من المعاني:
لإعراب عن حدثٍ من قبيل الحقائق الثابتة، نحو: تشرق الشمس كلَّ يوم. وكلُّ حيٍّ يموت.
. للإعراب عن حدثٍ جرى وقوعه عند التكلم، واستمر واقعًا، وهذا ما يسمى بـ (الحال) نحو: أراكَ في حيْرة من أمرك، ونحو: أحسبُك مُدركًا أمري.
الإشارة إلى الماضي إذا كان مسبوقًا بـ (لم): فإذا قيل: لم يَكتبْ، فكأنه قيل: ما كَتب، بيد أن النفي بـ (لم والحال) أقوى، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص].
الدلالة على أن الحدث كان مستمرًّا في زمان ماضٍ، وذلك إذا سبقه (كان)، نحو: كان النبي ﷺ يوصي بمعاملة الجار بالحُسنى.
. للدلالة على الماضي، فلا يكون معناه الحال ولا الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢﴾﴾ [الأحزاب]، وقوله: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿ إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ﴾ [طه: ٤٠]. ومثله: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ [الإسراء: ٨٥]، ومثله: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة: ١٠٢].=

وله سياقات أخرى تدل عليه غير السين وسوف، كأن يقترن الفعل بما يدل على المستقبل كأدوات الشرط، وأدوات الاستفهام، أو نون التوكيد. نحو: إن تزرني أكرمْك. متى تزورنا؟ لتسمعَنّ النصيحة! واقتضاء الوعد نحو: إننا نكرِم المجتهد، أو اقتضاء الوعيد نحو: إننا نحاسِب المهمل، أي مستقبلًا، واقتضاء الدعاء بلفظ الماضي والمضارع: غفرَ الله لك ويغفرُ لك!، وهذا مستقبل عارض؛ لمجيئه بغير لفظ الاستقبال: ستسمع وسوف أزورك وسأكرمك وسوف يغفر.

والحدث المستقبلي غير منجز في الواقع، فهو بمنزلة الوعد في غير خطاب رب العالمين، وليس له "اسم فعل يدل عليه"؛ لأن اسم الفعل تقييمي معنوي يقضي في الماضي والحال، ويدل عليه في الوقوع المستقبلي فعل الأمر واسم فعله أيضًا.

رابعها: دلالة الأمر على الفعل: طلب الأعلى من الأدنى فعل الحدث على وجه الوجوب المُلزِم، وذلك بقوله "افعل" أو ما دل على معناه[1]، ويستفاد منه ما يستقبل من الحدث.

= و. للدلالة على استمرار العمل دون التقيد بماضٍ أو حاضر أو مستقبل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]

ز. للدلالة على المستقبل، إذا دخلت عليه السين أو سوف.

ح. أن يقع المضارع موقع الأمر، فيحمل على الاستقبال في المعنى، كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، أي: أقيموا الصلاة، وأنفقوا مما رزقكم الله، وقولوا التي هي أحسن. ومثله: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].

(١) للأمر صيغ كثيرة، نذكر منها:

أ. فعل الأمر "افعل" في الثلاثي: مثل: اكتب، اعمل. ومن لفظ المضارع في غير الثلاثي: دحرجْ، اختزْ، استخرجْ.

ب. الفعل المضارع المقرون بلام الأمر: مثل قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج، ٢٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة، ١٨٥].

ج. النهي: لا تفعل. وهو الأمر بالسلب.

د. اسم الفعل: اسم فعل الأمر الذي يدل على معنى فعل الأمر، ولا يقبل علامة من علاماته، كياء المخاطبة، أو نون التوكيد: مثل: "صه"، بمعنى: اسكت، و"على" بمعنى: الزم، كقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. [ارجع إلى: تفسير البغوي، ج ٢/ ١٩٣]، وآمين بمعنى استمع، وإيه بمعنى: زده وحيَّ =

وقد رأى سيبويه أن زمن الأمر مطلق مبهم معلق، وأن حدثه "ما يكون ولم يقع"، فأنك
ول آمرًا: "اخرج"، الأمر هنا مقترن بزمن مبهم مطلق معلق لا يدل على حاضر ولا
ستقبل؛ لأنه لم يقع بعد خروج، ولكنه كائن عند نفاذ الخروج، ومثله في النهي: لا تخرجْ،
من مطلق مبهم معلق، ومثله أيضًا في مثال الفعل المضارع في قولنا: "قاتل النفس يقتل"،
هو مثال مضارع ولا يدل على حاضر ولا مستقبل، وإنما هو خبر عن حكم، ولم يقع عند
لإخباريه، فهو في زمن مبهم مطلق معلق، وهو كائن لحدوث القتل من القاتل، ومثله: الزاني
لمحصن يُرجم، ويدخل في هذا الزمن أيضًا على مثال الماضي قولك "غفر الله لك"، فهو
يس إخبارًا عن غفران مضى من الله سبحانه، ولكنه غفران من الله يكون، ولكنه لم يقع
عد(1).

وأقول: إن النحاة اصطلحوا بعد سيبويه على أن فعل الطلب (الأمر والنهي والدعاء
والنداء والاستفهام) يقع في المستقبل. وقولهم: الزاني المحصن يرجم، قيد وقوع الحدث،
وهذا خبر يراد به الإنشاء، أي: ارجموا الزاني المحصن، وقولهم في النكاح: الثيب تستأمر
وتعرب، والبكر تُستأذن، فالقصد: الأمر بالرجوع إليهما في الزواج، أي: استأذنوهما، والمراد
لوجوب، ومثله: القاتل يقتل، والفاسد يؤدب تعذيرًا، وما جرى مثله من الأحكام المراد به

= بمعنى أقبل، ورويد بمعنى: أمهل، وتيد بمعنى رويد أيضا، وهلمّ بمعنى: أحضر وأقبل، وهِيْتِ (بكسر الهاء أو فتحها وتثليث التاء) لك: هَلُمّ أقبلْ [يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر]، يقال: هِيْتِ (بكسر الهاء أو فتحها وتثليث التاء) لكما، وهِيْتِ (بكسر الهاء أو فتحها وتثليث التاء) لكم، وهِيْتِ (بكسر الهاء أو فتحها وتثليث التاء) لكنّ، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣]. (وهَيْتَ: كلمةُ تعجُّب. تقول العرب: هَيْتَ للحِلْم)، واسم الفعل نحو: نزالِ: انزِلْ، دراكِ: أدرِكْ، والجار والمجرور: عليك وإليك والظروف دونك وأمامك ووراءك الدالة على الأمر، وسوف أتناولها مفصلة في حديثي عن الأمر لاحقًا.

هـ. الأمر بالمعنى: وهذا باستخدام اللفظ الدال عليه في المعنى، نحو: أمر، فرض، وجب، كتب.

و. الأمر المستفاد من معنى الجملة الخبرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: حجوا. والصلاة فرض على كل مسلم بالغ، أي: صلوا، والمرأة تُستأذن في الزواج، المراد: استئذنوها.

(١) ارجع إلى: الكتاب، تحقيق: هارون، ط الخانجي، ج ١/٢، وحديث النكاح: "لا تنكح الثيب حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، وإذنها الصموت" [رواه الترمذي، واللفظ له ومسلم].

الأمر؛ لأنه حكم، ومثله: من ميز يصلي والقادر يصوم، والمستطيع يحج، يراد منه الأمر؛ لأنها فروض وأحكام.

ويقصد بالأمر إرادة الامتثال كقولك عند العطش: أعطني مالي، فإنك لا تجد من نفسك عند التلفظ به إلا إرادة سداد المال، أي: طلبه، وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يدل على الحدث لدلالته على الطلب، وهذا مردود، فالمستفاد منه طلب حدوث الفعل في المستقبل، والمستقبل له حدث مؤجل بيد أنه غير منجز في الخارج، وحكمه الاحتمال، وفعل الله تعالى المسوف حتمي الوقوع حيث وصف، وفعله ﷻ بالقول الإرادي أمرًا "كن" دون مباشرته إنجاز، فالأحداث تقع على ما شاء، والإرادة البشرية تتحقق بالأداء العملي، والإرادة تقع على المستقبل. وهذا لا يناقض العمل المنسوب إلى الله تعالى باليدين، فقد وصف الله تعالى صنعته المنجزة بالعمل، وذكر فعله الإرادي بأنه بالفعل الإرادي القولي؛ لأن أفعال الله تعالى ليست من جنس فعلنا، وهي تشترك مع الفعل البشري في المشاكلة اللفظية فقط.

وقد يدل على الاستقبال الحاضر إذا دخلت عليه لام التوكيد، ومنه: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف:٣٢]، ويدل عليه اسم الفعل نحو: هات: أعط، وها: خذ، وحيّهل: ائتني، وبَلْه: دع، وتَرَاكِ: اترك، ومناعِ: امنع، وإيه من حديثك الطريف: زدني، وصَهْ عن بذيء القول: اسكت. وتماديت في الأذى فمَهْ: زجر للترك، وحيَّ على الصلاة: أقبل، والمصدر الدال على الأمر، نحو: صبرًا: اصبرْ، وضربًا: اضرب، واسم المصدر نحو: مَهْلًا: تَمَهَّلْ، وهي للاستدعاء في المستقبل، وتفيد الوجوب في سياقه بقرينة، وتفيد معاني أخرى لها قرائن تدل عليها: كالنصح والحض واللوم والذم، وسيأتي ذكرها لاحقًا.

وذهب بعض العلماء إلى أنه قد يعدل به عن الاستقبال بالزمن الحاضر، نحو: قُم الآنَ، والظاهر أن دلالته على أصلها غير أن الظرف عيَّنها في زمن الخطاب، فالحدوث بعد القول، ولا يختلف عن قولنا: ابق الآنَ أو غَدًا، فهما طَلَبُ حدوث الفعل، وهو يتحقق بعد قوله.

وقد رأى بعض العلماء أن المصدر المؤول "أن والفعل" لا يدل على زمن، بل يدل عليه عامله نحو: أريد أن أتحدث، وأرى أن الفعل الواقع بعد "أن" يدل على الحال والحدث، والتحدث يدل على الحدث دون زمنه. وقالوا: كان وأخواتها مفرغة من الحدث، وهذا غير

قبول؛ لتحقق الحدث والزمن منها تامة وناقصة، وللشواهد القرآنية في الصفات الإلهية حكم خاص، وكذلك الإسناد في حق الذات الإلهية له حكم خاص، فقولنا: اللهُ يعلمُ، غير ولنا: زيدٌ يعلمُ. فالأول ليس قيد الزمن، والثاني قيد زمن الحدث. ويستفاد من هذا أن الفعل ي دلالته على الزمن اثنان: فعل يدل على الزمن بصيغته الصرفية، وفعل يدل على الزمن دلالته السياقية، والمرجع في تعيين إحدى الدلالتين إلى مراد المتكم وإدراك المتلقي هذا لقصد.

وقد يدل الفعل في سياقه على غير زمنه، ومنه الدلالة على الاستمرار، ومنه الدلالة على لثوابت والأحداث المتكررة، فالمتجدد نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر:٤٥] و﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣]، المؤاخذة على ما تقدم وما تحقق، وجاء "ترك" في الماضي؛ لتبيين فضل سبق حلم الله تعالى وعفوه عن السابقين واللاحقين؛ ليعتبر السامع، وجاء في الحال؛ للدلالة على الاستمرار، وقد جاء أنزل في الماضي؛ لما يترتب عليه من حدث في الحال، فالإصباح يقتضي التحول، وهنالك ما لا يقتضي التحول، بل الاستمرار نحو: كلُّ حي يموتُ، والدال على تكرار متجدد في الزمن نحو: تشرق الشمسُ، وقد تعيِّن القرينة نهاية استمرار الحدث نحو: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم] فالحدث قيد حياته، وهذا قيد دلالة التركيب والقرائن اللفظية كالظروف وأسماء الزمن والقرائن المعنوية، والسياق الواقعي والتاريخي، أي: الحالي والتاريخ الزمني للحدث (الماضي والحال والمستقبل). والفعل "كان" تامًّا وناقصًا وزائدًا[1] يتصرف في الأزمنة؛ "كان" في المضي، و"يكون" في الحال، و"سيكون"

---

(١) أنواع كان في الاستعمال أربعة:

أولها: كان الناقصة التي تدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمانه، فيصير الخبر عوضًا من الحدث فيها، نحو "كان زيد قائمًا"، وهو بمنزلة "قام زيد" في إفادة الحدث والزمن.

ثانيها: كان التامة: التي تستعمل استعمال الأفعال اللازمة، وتكون بمعنى الحدوث، وقيل لها تامة لدلالتها على الحدث نحو: "كان الأمر" أي: حدث ووقع، وتتصرف في الأزمنة: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال:٣٩].

ثالثها: كان الزائدة: التي تخلص للدلالة على الزمان، ودخولها وخروجها واحد، ولا عمل لها في اسم ولا خبر، وتزاد في التفضيل نحو: ما كان أحسنَ زيدًا، وبين المبتدأ والخبر، نحو: قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ ... إذا تهبُّ شمألٌ بليلُ

وبين الصفة وموصوفها في قول الفرزدق:

في الاستقبال، فهو قيد قرينة الزمان، وكان المنقطع للماضي يأتي في الحكي المنقطع، ويعبر الفعل الأصلي بعده عن زمن الحدث: قد كان صلى ويصلي وسيصلي. واختلفوا في دلالتها على الحدث، والمشهور أنها تدل على زمن حدث الذي عبرت عنه، فقولنا: كان مريضًا مثل: مرِض، وتجري عليه مشتقات الفعل المتعدي: كائن ومكون، وبدلالة المصدر على الحدث: كون وكينونة مثل بينونة، والاسم لا يدل على الحدث المقيد بزمان خلاف الفعل، وكان قيد الزمن في تصرفها، فهي فعل، وليس بثابت تجرد الفعل من الحدث، والنقص فيها ليس عن فقدان الحدث بل من تقيدها بالجملة الاسمية خلاف عامة الأفعال، وكان الناقصة نوع منها، وقد أثبت ابن مالك وغيره أنها للزمن والحدث، قال الأستراباذي: "وما قاله بعضهم من أنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء، لأن كان في نحو (كان زيد قائمًا) تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي: حصوله، فجيء أولًا بلفظ دال على حصول ما، ثم عيّن الخبر ذلك الحاصل"، ورأي أن حصول الحدث من كان حصول مطلق، وحصوله من خبرها هو الحصول المقيَّد أي: أن القيد (الحدث) لم يتم إلا بالخبر، والذي أميل إليه أن مجيء المصدر (الكون) دليل الحدث فيها، ولا أدري لماذا أخرجوا التامة من حكم الأفعال الدالة على الحدث، فمعنى الحدث ظاهر في قولنا: اختلفوا؛ فكانت الفتنةُ[1].

= فكيف إذا مررتُ بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

وتزاد في مواضع أخرى [سيبويه، ج ٢/ ١٥٢، ابن عقيل: ج ١/ ٢٨٩].

رابعها: كان الدالة على الماضي المنقطع، نحو: "كان فعل" أو "قد كان فعل" فلا دلالة خاصة لكان سوى انقطاع الحدث في الزمن الماضي.

(١) ارجع إلى: شرح التسهيل، لابن مالك، ج ١/ ٣٣٨ - ٣٣٠، وشرح الكافية، الرضي الأستراباذي، ج ٢/ ٢٩٠. وقد نفى ابن جني دلالة "كان وأخوتها" على الحدث، فقال: "وما تصرّف منهن، وما كان في معناهن، مما يدل على الزمان المجرد من الحدث" اللمع، ص٥٨، وقال الجُرجاني: "وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط". المقتصد، ج ١/ ٩٣٨، ووافقه ابن الدهان [شرح اللمع، ابن الدهان، تحقيق: الدكتور فائز فارس، ١٤٠٥هـ، ج ١/ ٤٩]، والشلوبين [التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، الكويت، ١٤٠١هـ، ص ٢٢٤]، ورأى ابن يعيش أن مسألة دلالتها على الحدث خلافية، وأن تسميتها ناقصة لدلالتها على الزمان فقط، وأن ما قيل فيها من أنها أفعال عبارة، أي: أفعال لفظية لا حقيقية، وأن الأفعال ذاتها لا حدث فيها، إنما هو في الخبر، ولذا امتنع حذفه، لما صار عوضًا عن الحدث. شرح المفصل، ج ٨٩/٧، ٩٠.

وهنالك أفعال في العربية لم تدل بصيغها على زمان معين، نحو: ليس، ونعم، وبئس، وحبَّذا، وعسى، وأفعال التعجب، فهي - عند من عدَّها أفعالًا - لا زمان فيها، فلا تدل بصيغتها على المضي، ولا الحال، ولا الاستقبال، وأرى أن الحدث فيها مقدر، فالتعجب نحو: "ما أحْسَنَ زيدًا"، والمدح نحو: "نِعمَ المرءُ محمدٌ"، والذم نحو: "بِئسَ المرء زيدٌ"، ويقدر لمعنى التعجب: أتعجب من حسن زيد، وللمدح: أمدح المرء محمدًا، وللذم: أذم المرء زيدًا، فيكون وقوع الحدث من هذا المعنى المقدر في حال التكلم، أو هي مقيدة بزمن الماضي على لفظها، وأُريد بها في السياق تأكيد الرغبة في الوقوع مستقبلًا، مثل قولنا في الدعاء: رحمك الله، وهو الراجح عندي، فلا فعل دون حدث، ولم يجمع المتقدمون على انتفاء الزمن فيها.

الدلالة الأخرى .. دلالة الفعل على الحدث:

للعلماء مذاهب في تفسير دلالة الأفعال، وقد تبنى بعض المتأخرين تقسيمات غربية - سأذكرها لك - وقد رأيت أن أضع تصنيفًا واضحًا للأفعال، يقوم على منهج لساني سهل في التحليل، وهو يقسم الأفعال باعتبار اللفظ ظاهرة ومقدرة.

أولا: الأفعال الظاهرة: وهي باعتبار الحدوث أربعة:

* **أولها:** الحدث القلبي أو الباطني [الفعل التجريدي]، وبعض المتأخرين يسميه "الفعل القولي" أو "الفعل الكلامي"؛ تأثرًا بـ "نظرية الأفعال"، وهي تسمية غير دقيقة في العربية، فكل فعل ملفوظ قول، وقد أطلق عليه المتقدمون العرب "الفعل القلبي أو الباطني، يريدون الفعل القائم في النفس دون الحس، وهو باعتبار الحدث: فعل منوي في النفس، وهو المضمر في النفس دون العين، وفعل منوي في النفس ومنجز في القول، وهو المعلن، نحو: تبت عن الخيانة. وفعل غير منوي معلن وغير منجز، نحو: سأتوب مستقبلًا، وكلها أفعال تدل على المعنى التجريدي غير الحسي، والحكم البشري عليها بالظاهر، وهو ليس قطعيًّا في جوهره.

والحدث القلبي أو الباطني (القولي) الذي يقع في الكلام دون الواقع، وقد أطلق عليها العلماء أفعال القلوب التي تقوم معانيها في القلوب دون الواقع، فتدرك في النفس دون الحس، ويسمى فعلها الفعل الباطني أو القلبي، وهي من حيث الحدوث بعضها لازم فاعله، وبعضها متعدٍ إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة، فاللازم: فكَّر، وحزِن، وجبُن، والمتعدي إلى

واحد: عرف، فهم، تأمل. وإلى اثنين: علم، رأى، درى، وجد، ألفى، خال (أخال)، حسب، جعل، حَجَا، وعد، زعم، وهب. وإلى ثلاثة: أعلم، أرى، أنبأ، نبَّأ، أخبر، خبَّر، حدَّث، ومن المعلوم أن الفعل الذي يصل إلى مفعول مباشر أقوى مما يستعين بواسطة، فالأخير ضعف عن الوصول إلى المفعول بنفسه فأعانه حرف الجر، وكلما زادت المفاعيل كلما قوى الفعل.

وهذه الأفعال على درجات في التصديق، فبعضها يقيني يفيد الاعتقاد الجازم مثل: علِم، رأى، درى، وجد، ألفى، وهي بمعنى اعتقد وعلِم، قال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف] الحكم هنا يقيني مؤكد، وبعضها ظنِّي يفيد رجحان وقوع الفعل، مثل: ظن، حسب، خال، عدَّ، زعم (بمعنى: ظن، ادعى، وقد تأتي بمعنى اليقين، والمراد هنا معنى الظن)، ومرجع هذا دلالة الفعل في اللغة[1].

* ثانيها: الحدث الإنجازي، وهو أنواع أحداث عامة: منجز في التلفظ فقط دون الواقع في أزمنة الماضي والحال والاستقبال، وهذا شأن كل الكلام الدال على التجريد المعنى في المنطوق والمكتوب، نحو: تاب، أتوب، سيتوب، هي لفظ منجز في الأداء فقط دون الواقع المنجز. ومنجز في التلفظ ومسوف في وقوع الحدث خارج الخطاب، ويعبر عنه المستقبل وما يدل عليه، نحو: سأتصدق غدًا أو مستقبلًا. ومنجز في التلفظ وقائم في الإنجاز كالحال: أصلي، أتصدق، ومنجز في التلفظ وفي الزمن والخارج أو الواقع، ويعبر عنه الماضي المنقضي

---

(١) أفعال القلوب: وهي نوعان؛ أولهما: أفعال تدل على ما غلب على ظن الفاعل، وتسمى أفعال الظن، وهي: ظنّ، حسب، خال، زعم، عدّ. والآخر: أفعال تدل على ما ثبت عند الفاعل، وتسمى أفعال اليقين وهي: رأى، علِمَ، وجَدَ، ألفى، درى، وكلها أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، أي: أنها تدخل على الجملة الاسمية مصحوبة بفاعلها فتنصب المبتدأ، ويصبح مفعولًا أولًا لها، وتنصب الخبر ويصبح مفعولًا ثانيًا لها. وليس في القرآن تعلم بمعنى اعلم، ولا حجا، ولا عد، ولا هب، ولا خال. وليس في القرآن الكريم أخبر، ولا خبّر ولا حدّث من الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل، ولكن في القرآن حدث الناصبة لمفعولين. ومن خصائص الأفعال القلبية: أنه يجوز فيها أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدي المعنى، أي: مفسرهما شيء واحد كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾﴾ [العلق]، وحُمل على الأفعال القلبية رأى الحلمية في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْءَاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦]، لم يذكر المفعولان في القرآن لزعم، وإنما جاء المصدر المئول سادًّا مسدهما. وهنالك من الأفعال غير القلبية أفعال ألحقت بالقلبية فعُلقت عن العمل: آذنالك، وبلا، وبيّن، ورأى (البصرية)، وسأل، وشعر، وتفكر، واستفهم، ونظر.

الأعيان، نحو: أكلت، شربت، قمت. ونظرية أفعال الكلام لأوستين تعني النوع الأخير، دلالة الفعل العامة على الحدث.

* ثالثها: الحدث الفعلي العيني، وهو الواقع في العين، ويدرك بالحس، ويقع في الأزمنة: الماضي والحال والمستقبل، نحو: ضرب، يضرب، سيضرب، وهو باعتبار هذه الأزمنة ثلاثة:

الأول: الحدث الواقع في الخارج، ويعرف بالفعل الواقعي، كالماضي الذي يقتضي حكمًا و تقديرًا، نحو: قتل فلان فلانًا بغير حق، فهو يقتضي الحد، ويوصف بالقاتل، وهذه ينقضه قوله: لم أقتل، الذي صُرف إلى الماضي. وقولك: نذرت كذا، واقع لاستحقاق كفارة النذر بالمخالفة. وهو على وجه الوعد من قائله بيد أنه يستوجب كفارة. **الثاني:** الفعل القائم في الحدوث، نحو: يقاتل فلان فلانًا، وهو منجز في الممارسة لا الانقضاء، الذي يترتب عليه درجة الحكم: القصاص في الجراحات أو القَوَد.

الثالث: الفعل الحسي المسوف، نحو: سيقتل، وقولنا: فلان قاتلٌ فلانًا بالنصب يستوجب التعزير؛ لأنه شروع في القتل دون انقضاء، فاسم الفاعل يعمل مستقبلًا، والتسويف يقتضي عدم الوقوع في الخارج. وقولنا: فلان قاتلُ فلانٍ (بالإضافة) يستوجب الحد، فالإضافة تقتضي الحدوث.

* رابعها: الحدث الإنشائي، وفيه الطلبي وغير الطلبي، ويسمى عند الغربيين "الفعل الأدائي"، وهو الفعل المسوف في المعنى التجريدي والحسي، ولا يحتمل الحكم بالصدق أو الكذب، وتدل عليه أساليب الإنشاء، وما أفاد دلالتها من الأخبار والمقامات.

ثانيا: الحدث الطلبي الإنشائي، والإنشاء نوعان: الطلبي وغير الطلبي، فالطلبي: الذي يحصل من الأمر والنهي والوعد والتمني والدعاء والاستغاثة، وغيرُ الطَّلَبي: يكون بالتعجُّبِ، مثل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم:٣٨]، نحو: ما أحسن زيدًا، ومثل: "بأبي أنت وأمي ما أكرمك وأحلمك وأوصلك"(١)، هذا تعجب، فهو ليس إنشاءً طلبيًا، والقَسَم،

---

(١) القائل: أبوسفيان بن حرب بن أمية ﵁، قاله للنبي ﷺ قبيل دخوله مكة في الفتح. المعجم الكبير للطبراني، ج ٨ / ١٢، وقد ذكر الخبر البيهقي في دلائل النبوة، ج ٥ / ٣٤، بأسانيد عدة وابن هشام في سيرته، ج ٤ / ٤٤، والطبري في تاريخه، ج ٢ / ٣٣١، وابن كثير في البداية والنهاية، ج ٤ / ٣٣١، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ج ٢٤ /=

نحو: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾[الحجر]، هو إنشاء للقسم، وصيغ العُقود، كـ "بِعْتُ" و"اشتريتُ"، "زوجتُك"، وهو إنشاء للعقد، وصيغ الفسوخ: طلّقتُ، وأقلْتُ، وألغيتُ، ونقضتُ، وفضضتُ، بمعنى طلبت الإلغاء والنقض، ويكونُ بغيرِ ذلكَ من بعضِ أفعالِ المقاربَةِ: عسى وحَرَى (بمعنى عسى) واخلَوْلَقَ، وأفعالِ المدْحِ والذمّ كنِعْمَ وبِئْسَ، والتندم، نحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ [المائدة:٥٢]، وكأفعالِ المدحِ والذمّ، وهي: نِعْمَ وبِئْسَ، وما جَرَى مَجْرَاهُما، نحو: "حَبّذَا"، والأفعال المحوَّلة إلى "فَعُلَ"، بضَمِّ العين، نحو: طابَ مُحَمّدٌ نَفْسًا، وخَبُثَ زيدٌ أَصْلًا[1]، وظرُف: المتضمن معنى التعجب، وأفعال التندم: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦]، والتحسر: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف:٨٤].

ولا يكون الأمر أمرًا إلا على وجه استعلاء الآمر على المأمور، وما ورد في شكل بناء الأمر(افعل)، وليس القائل من ذوي المقام المستعلي على المخاطَب لا يراد به حقيقة الأمر، والمعتبر في تعيين المعنى تعيين مقامي طرفي الخطاب، وهو قرينة مقامية.

وقد تناول سيبويه صيغة الدعاء (افعل)، واستبعدها من الأمر المُلزم، فقال: "واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل دعاء؛ لأنه استُعظم أن يقال: أمر ونهي، وذلك قولك: اللّهمَّ زيدًا فاغفر ذنبه، وزيدًا فأصلح شأنه، وعمرًا لِيَجْزِهِ الله خيرًا، وتقول: زيدًا قطع الله يده؛... لأن معناه: زيدًا، ليقطع الله يده"[2]، لقد انتفى فيها معنى الوجوب، وهو القصد في الأمر الحقيقي، وأريد بالطلب التوسل والرجاء بالإجابة، وقد يراد بها غير الدعاء كالتودد والملاطفة والمدح واللوم نحو: قاتلك الله، ما أبلغك! وثكلتك أمك! وقد يراد به الذم.

= ٤٤٩ وغيرهم. الاسم بعد أفعل يرفع وينصب ويجر، نحو: (ما أحسنُ زيدٍ): ما هنا استفهامية، والمعنى حينئذٍ الاستفهام عن أحسن ما في زيد من الأجزاء. زيد: مضاف إليه مجرور. (ما أحسنَ زيدًا) ما هنا تعجبية، والمعنى شيء جعل زيدًا حسنًا. (ما بمعنى شيء)، زيدًا: مفعول به. (ما أحسنَ زيدٌ) ما هنا نافية، والمعنى نفي الإحسان عن زيد. زيد: فاعل مرفوع.

(١) طاب محمدٌ نفسًا: فعل، وفاعل، وتمييز مقلوب عن فاعل، أصله: طابت نفس محمد. وقولنا: أكرِمْ بهِ صديقًا، أكرم: فعل ماضٍ جامد مبني على السكون جاء على صيغة الأمر للتعجب. به: الباء: حرف جر زائد، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر فاعل مرفوع محلًا مجرور لفظًا، وصديقًا: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(٢) الكتاب، ج ١/١٤٢.

الدعاء في قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلۡ مِنِّيٓۖ﴾ [آل عمران:٣٥]، قالته توسلًا، والأصل فيه أن يكون الأدنى إلى الأعلى، والأمر خلافه من الأعلى إلى الأدنى، والصيغة الصرفية واحدة، مى فعل الدعاء الطلبي لا الأمر، وقد يفهم الإنشاء من سياق الجملة الخبرية، مثل: ت رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦]، قالتها اعتذارًا بدليل ما بعدها: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا ـتۡ﴾ [آل عمران:٣٦].

لالة الأمر:

عامة تختزل الأمر في الصيغة النحوية "افعل"، وهي وجه منه، والأمر – في الخطاب جه إلى متلقٍ أو من ينوب عنه – خطاب إلى من نزل به الحكم على وجه وجوب الفعل أو زام، أو إلى من يراد منه إيقاع الحدث وجوبًا بالأمر الصريح بالبنية "افعل"، أو ما يقوم ها (اسم الفعل، مثل: هات، وتعال)[1]، وقد يكون الأمر بالسلب نهيًا، وقد يكون الأمر معنى من خلال الجملة الخبرية والأمر عند البراجماتيين (التداوليين) يدخل في نظرية أفعال لام في "الأفعال الأدائية" التي لا يراد بها إنجازًا، وهذا يجافي عرف العربية، فالأمر إنشاء ي، منه ما يطلب في الشهود، ومنه ما يكون معنى مثل: اتق الله.

الأمر – من حيث زمن الإنجاز – عاجل وآجل، والأصل فيه الأمر العاجل المنجز، : اشرب الماء الآن "فإنه يدل على الفور بالقيد الزمني، وكما في إيجاب الحج على الناس ه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران:٩٧]، فإن الأمر ج على التراخي؛ لتعليق الأمر فيه على الاستطاعة، وهي دالة على التراخي. وسوف ل هذه الأنواع مفصلةً.

نواع الأمر:

لنوع الأول: الأمر الصريح بصيغة (افعل):

وهي الأصل في الأمر، أو ما ينوب عنها أو ما يعمل عملها في اللفظ والمعنى على وجه ـاب، ويراد بالأمر اصطلاحًا: وجوب الطلب على وجه الاستعلاء والاستلزام

سم الفعل صيغه ثابتة ليست من لفظ المضارع تدل عليه بمعناها: مثل: "صه"، بمعنى: اسكت، و"على"بمعنى: نزم، كقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ [المائدة:١٠٥]، ومثل: "حي على الصلاة".

والجزم[1]، بصيغة الأمر "افعل" من لفظ الفعل، كقول الآمر من ذوي السلطة لمن دونه: قمْ أو اجلِسْ. وهو قيد السياق، فلا يكون أمرًا حتى يكون صاحبه ممن يصح عنه الأمر إلى من هو دونه، وله قرينة تعينه للأمر[2]، ومنه الوجوب على النفس كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا

(1) ارجع إلى: البرهان لإمام الحرمين، ج ١/ ١٥٠، ١٧٨، قواطع الأدلة لابن السمعاني، ج ١/٥٣، المستصفى للغزالي، ج ١/٧٥، ٤١١، والمحصول للرازي، ج ٢/١٦، ١٧، ٣٠، ٢٠٩.

(2) القرينة في الخطاب الشرعي: لفظية وحالية، والقرينة اللفظية: ما يقترن بالأمر مما يدل على الوجوب، والقرينة الحالية: التي تفهم من حال الخطاب، كأن يُخاطِب الآمر المأمور بصيغة الأمر الملزم بخطاب يدل على إيجاب إنفاذ الأمر. قال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال:١]، وقوله: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ [القصص: ٧٧]، أو ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة:٤٣]، يُفيد الوجوب، قال تعالى في تأكيد هذا المعنى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور]، وحذر سبحانه وتعالى وتوَعَّد المُخالِف عن الأمر بالفتنة والعذاب الأليم، ولا يكون ذلك عقوبةً لترك المندوب أو المُباح، وإنما هو عقوبة لِمن ترَكَ الواجب، وهذا قرينة لفظية تؤكد معنى الأمر، فَدَلَّ ذلك على أن الأمر من الله سبحانه وتعالى كان مُقتضيًا للوجوب؛ لأنه لا تترتب هذه العقوبات على مُجرد المندوب أو المُستحب، كما أن الله تعالى سَمَّى هذه المُخالَفة عِصيانًا والعِصيان يُوجب العُقوبة، وقال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، قال تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه:٩٣]، فاستوجبت المعصية العقاب بالطرد والعذاب، وقوله ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات:٤٨]، ولفظ "اركع" هذا فعل أمر، فَدَلَّ هذا على أن مُخالَفة الأمر تُوجِب النار، ودُخول النار لا يكون إلا لترك واجب؛ وقد أجمع الصحابة ﷺ على امتثال الأمر ولزوم الطاعة من غير سؤال النبي ﷺ ماذا عَنِيَ من أوامره، فصيغة الأمر إذا أُطلقت، وتجردت عن القرينة دَلَّت على الوجوب، إلا إذا دَلَّ الدليل على غير ذلك، أو يُصرف هذا الأمر إلى غيره.

والقرينة اللفظية نوعان: مُتصلة ومُنفصلة. **أولها**: القرينة المُتصلة نحو: حديث النبي ﷺ: "صلوا قبل المغرب، لمن شاء" [أخرجه البُخاري من حديث عبد الله المُزني رضي الله عنه]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [المجادلة]، فالأمر الواجب لا يُعَلَّق على مشيئة العبد، والواجب لا يُعَلَّق بالمشيئة، وإنما يُعَلَّق بالاستطاعة، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقال النبي ﷺ: "ما نهيتكم عنه فانتهوا وما أمرتكم فأتوا منه ما استطعتم" [أخرجه مُسلم]، فتعليق الأمر أو الوجوب على المشيئة يدُل على أن المقصود من ذلك الندب أو الإباحة. والآخر: القرينة المنفصلة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة:٢٨٢]، طلب الله من المُسلمين أن يُشهِدوا عند البيع، ولكن النبي ﷺ باع واشترى ولم يشهد، فدل ذلك على أن الأمر بالإشهاد دون الإيجاب، وهو الندب والاستحباب. والله أعلم.

ﭐوا فِيهِ كَبُرَ ﴾ [الشورى:١٣] و﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة:٤٣] أي: أقيموها بأنفسكم، ومنه
ـر المخصوص بمن بيده سلطة الفعل مثل: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾
ـدة:٣٨] الأمر هنا لمن بيده الولاية بقرينة الحال كقوله: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ
﴾ [النور:٢]، الضمير للمخاطبين من الولاة مقيمي الحدود، وليس الضمير عائدًا إلى عامة
ـذين آمنوا "(١)، وقد يكون الأمر تبليغًا لمن قُصد منه الفعل، بلفظ قلْ أو بلغْ أو بلفظ
ـوحي، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾ [يونس:١٠٥] أن مصدرية، أي:
ـوحي إليّ أن أقم، أو قيل لي: أن أقمْ. وقال رسول الله ﷺ: "إنَّ الله تعالى أوحى إليَّ: أن
ـضعوا، حتى لا يَبغي أحدٌ على أحدٍ، ولا يفخر أحدٌ على أحدٍ" [أخرجه مسلم]، وقد
ـون الأمر تبليغًا بمعنى الفعل المضارع: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم ﴾
ـساء:٥٨]. وينوب عن صيغة الأمر الفعل المضارع المقرون بلام الأمر: مثل قوله تعالى:
ـيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الحج]، وقوله سبحانه: ﴿ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ
ـ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور: ٦٣]،
ـحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق:٧]. وقد يكون الأمر بالمصدر النائب عنْ فِعْلِ

ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٦ / ١٩٠، اختلف العلماء في معنى الفاء، وموقع الجملة بعدها، قيل الفاء زائدة، والجملة بعدها خبر السارق والسارقة، ولا أرى بالقول بالزيادة في القرآن، فالصواب أن الفاء بمنزلة الفاء التي تقع في جواب الشرط لتضمن الجملة قبلها معنى الشرط، والمعنى: وأما السارق والسارقة فوجب فيهما قطع اليد، فالجملة معطوفة على جملة: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ﴾ و﴿ وَٱلسَّارِقُ ﴾ مبتدأ، والخبر محذوف عند سيبويه، والتقدير: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، وقال المبرد: الخبر هو جملة ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾، ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط؛ لأن تقديره: والذي سرق والتي سرقت. والموصول إذا أريد منه التعميم ينزل منزلة الشرط أي: يجعل "ال" فيها اسم موصول، فيكون كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ﴾، وقوله: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾، قال سيبويه: وهذا إذا كان في الكلام ما يدل على أن المبتدأ ذكر في معرض القصص أو الحكم أو الفرائض نحو: ﴿ وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ ﴾، ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾، ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾؛ إذ التقدير في جميع ذلك: وحكم اللاتي يأتين..، أو: وجزاء السارق والسارقة، والفاء تقع في الخبر في مثل: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق:٣]، ويقدر لفظ الشرط هنا: وأما السارق والسارقة.

الأمرِ، نحو: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد:٤]، فـ"ضربٌ" هنا مصدر نائب عن فعل الأمر، فالتقدير: إذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا الرقاب، ونحو: سَعْيًا في الخيرِ، أو أن يكون الأمر باسمُ فعْلِ الأمْرِ، نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة:١٠٥] ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب:١٨]، و"حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ"[1].

وقد يكون الأمر تبليغ إلى المكلف بتبليغه على وجه الوجوب مثل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥٩﴾﴾ [الأحزاب]، أجمع العلماء على وجوب الأمر[2]، ومثله قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ

---

(١) اسم فعل الأمر: "إيهِ – صَهْ – آمين – حَيِّ –هَيَّا – هيتَ – هَلُمَّ إليَّ – مَهْ – هاكَ – إليك – إليك كذا – عليك – رويدَكَ – وراءك – أمامكَ – مكانكَ – لديكَ – دونكَ"، هَيت: اسم فعل أمر مبني على الفتح، بمعنى أسرع وأقبل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. وهو للمفرد والمثنى والجمع تأنيثًا وتذكيرًا. واختلفوا في هِيت في قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف:٢٣]، فقرأه كثيرون بفتح الهاء وإسكان الياء وفتح التاء، قال ابن عباس ومجاهد: معناه أنها تدعوه إلى نفسها، وقال البخاري: قال عكرمة: (هيت لك)، أي: هلم لك بالحورانية، هكذا ذكره معلقًا، وكان الكسائي يحكي هذه القراءة يعني (هَيْتَ لك)، ويقول: هي لغة لأهل حوران، وقعت إلى أهل الحجاز، ومعناها: تعال، وقال أبو عبيدة: سألت شيخًا عالمًا من أهل حوران، فذكر أنها لغتهم يعرفها، وقرأ آخرون: (هِئْتُ لك) بكسر الهاء والهمزة وضم التاء، بمعنى: تهيأت لك، من قول القائل: هئت بالأمر بمعنى: تهيأت لك. قال ابن جرير: "وكان أبو عمرو والكسائي ينكران هذه القراءة، وقال آخرون: (هِيتُ لك) بكسر الهاء وإسكان الياء وضم التاء. (ارجع إلى تفاسير الطبري وابن كثير وأبي حيان)، وهَيْتَ (بفتح الهاء والتاء) في العربية تقال للتعجب، نحو: هَيتَ للعلم، واللام للتبيين.

(٢) زعم بعض المتأخرين أن الحجاب لبس واجبًا، لأن الأمر للنبي ﷺ يأمر أزواجه فقط، وهو قول باطل، وزعموا أن الحجاب واللحية من مظاهر الجاهلية، وقد نهى الله تعالى النساء عن بعض مظاهر وسلوك الجاهلية، ومنها التبرج، قال تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ﴾ [الأحزاب:٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾ [النور:٣١]، وقد اعتذر بعض النساء عن الخروج لصلاة العيد بسبب عدم وجود الجلباب، ولم يرخص لهن رسول ﷺ في ترك الجلباب أو الاكتفاء بوضع الخمار، بل أمر به، فقال: "لتلبسها صاحبتها من جلبابها"، أخرجه البخاري، ج ١/١٣٩، ومسلم، ج ٢/٦٠٦، وتدنى بمعنى تمد غطاء الرأس على الخدين، ثم تغطى بفضله الجيب أو ما يبدو من العنق والصدر، وهي المواضع التي لا يجب إبداؤها للأجانب، واستدل العلماء بهذه النصوص على عدم جواز كشف بعض الوجه من غير المذكور في النص (الشعر والأذنين والجبينين والعنق والجيب، فإدناء الجلباب وضرب الخمار يشملان هذه المواضع، والله أعلم.

رِهِنَّ ﴾ [النور]، الأمر يقتضي الوجوب، والمعنى: غُضُّوا من أبصاركم، وقد حيَّد بعض
للين المتأخرين الأمر عن دلالته.

﴿ الأمر - باعتبار الحكم - صريح واضح وغير صريح:

أولًا: الأمر الصريح الجازم: مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣].

والآخر: الأمر غير الصريح: وهو الذي يحتمل وجوهًا في خطاب واحد، جاء في الحديث:
ﱠ مِمَّا أَدرَكَ النَاسُ مِن كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى إِذا لَم تَستَحْ فاصْنَعْ مَا شِئتَ"(١)، الصيغة افعلْ:
نعْ، ويحتمل وجوهًا: أولها: من لم يستح صنعَ ما شاء، على معنى الإخبار. والثاني: إذا لم
ذا حياء صنعتَ ما شئت، ومعناه التوبيخ. والثالث: يراد به الوعيد، والمعنى: إذا لم
ستحي فاصنع ما شئت، فإنك مجزيٌ به، كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾
كهف:٢٩]. والرابع: إباحة فعل ما لا يُستحى منه، والأمر فيه للإباحة، أي: إذ كان الفعل مما
يستحيى منه فلا حرج، فالمعنى حسب علاقة المتكلم بالمخاطب. والخامس:
ه للمبالغة في ذم ترك الحياء، والمعنى: اصنع ما شئت، فتركك الحياء أعظم مما ستفعله.
لمشهور في مثل هذا السياق أنها للتهديد، مثل: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:٤٠]، ومثله: ﴿ذُقْ
كَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدخان] الأمر للتوبيخ، ومثله: "اعمل ما شئت كما تدين
دان"(٢)، المراد التخويف والتهديد. وأرى أن تنوع المعنى هنا من غياب المفسر عن سياق
لخطاب، فلاشك أن من سمع الخطاب من فِي قائله يعلم وجه قصده من سياق الخطاب
المقام، وقد يحمله على وجوه في بعض النصوص التي يتعلق فعلها بقيد لغوي
و مقامي، مثل: "لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ "(٣)، له معنى ظاهر من لفظه:

---

(١) رواه البخاري وأبو داود في سننه، كتاب الأدب.

(٢) جاء في الحديث: "البر لا يبلى والذنب لا ينسى والديان لا يموت اعمل ما شئت كما تدين ندان"، روي عن أبي قلابة مرسلًا، قال الشيخ الألباني: "ضعيف". انظر: ضعيف الجامع، حديث رقم ٢٣٦٩، ورقم ٩٧٥٧، كما تدين تدان، وروي عن ابن عمر قال الشيخ الألباني: "ضعيف"، انظر حديث ضعيف الجامع رقم ٤٢٧٤، وروي: مكتوب في الإنجيل: كما تدين تدان، وبالكيل الذي تكيل تكتال، روي عن فضالة بن عبيد. قال الشيخ الألباني: "ضعيف". انظر حديث ضعيف الجامع، رقم: ٥٢٧٠.

(٣) البخاري، رقم: (٤٠٩)، مسلم، رقم: (١٧٧٠) عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: "قال النبي ﷺ يوم الأحزاب: لا يصلين أحدٌ العصر إلا في بني قريظة، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال: لا نصلي حتى نأتيهم، وقال =

الصلاة في المكان المعيَّن، ومعنى غير مباشر: الإسراع إلى المكان، وكلاهما معتبر. وقوله ﷺ: "أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللِّحَى"، وفي رواية: "اعْفُوا اللِّحَى وقُصُّوا الشَّارِبْ، وخَالِفُوا اليَهُودَ والنَّصَارَى" وجاء في الروايات: "وفروا اللحى"، "أوفوا اللحى"، "أرخوا اللحى" "حفوا الشوارب"، "جزوا الشوارب"، "خذوا من الشوارب"، "أنهكوا الشوارب"[1]، وكثير من المتقدمين ذهبوا إلى معنى الوجوب في الأمر بإطلاق اللحية، وقليل منهم حمل الأمر على الندب أو الاستحباب، ولم يرد عنهم جواز الحلق، واختلفوا في مقدار طول اللحية وما يزال من الشارب[2]، وبعض المتأخرين ممن زعموا جواز حلقها، واستدلوا بمخالفة اليهود والنصارى والمشركين والمجوس، فقيدوا الإعفاء والحلق بهم، فذهبوا إلى أن القصد مخالفتهم، والنبي ﷺ لم يحلق لحيته قط، ولم يرو أن أحدًا من أصحابه خالفه في هذا على احتمال الجواز، فالراجح في الأمر الوجوب بالرجوع إلى الواقع، فالفعل الإنجازي معين في ترك اللحية.

والأمر باعتبار الدلالة نوعان؛ أولها: قطعي صريح، والآخر: غير صريح أو ظني احتمالي، والصريح نوعان؛ الأول: الصريح بلفظه في سياقه، نحو: "صلِّ الظهرَ" في زمن الظهيرة. والآخر: الصريح بقرينته التي تمنع عنه الاحتمال، مثل: الأمر "اضربْ" مقطوعًا عن

= بعضهم: بل نصلّي لم يُرد منا ذلك، فذُكر ذلك للنبي ﷺ، فلم يعنِّف واحدًا منهم" [متفقٌ عليه، واللفظ للبخاري]، وهو من شواهد الاجتهاد.

(1) أخرجه أحمد (٢/١٦، رقم٤٦٥٤) ومسلم (١/٢٢٢، رقم٢٥٩) والترمذي (٥/٩٥، رقم: ٢٧٦٣)، وقال: صحيح. والنسائي (١/١٦، رقم: ١٥). وأخرجه أيضًا: أبو عوانة، (ج١/١٦١، رقم:٤٦٦)، ورواه مالك في الموطأ. وجاء في رواية مسلم: "خالفوا المشركين: أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى"، وروي: "جُزُّوا الشَّوَارِبَ وأَرْخُوا اللِّحَى. خَالِفُوا الْمَجُوسَ".

(2) ارجع إلى: التمهيد لابن عبد البر، (٢٤|١٤٥)، النهاية لابن الأثير،(٣/٢٦٦)، الآثار لمحمد بن الحسن، (٩٠٠)، الجامع، الخلال، كتاب الترجل(١١٣)، إحكام الأحكام، ابن دقيق العيد، (١/١٢٦)، مراتب الإجماع، ابن حزم (ص١٨٢)، شرح مسلم، النووي (٣|١٤٩)، إعانة الطالبين، الدمياطي (٢/٢٤٠). والمراد بالإعفاء تكثير شعر اللحى، وتوفيره، وإرخاؤه بإطالته، وتخليته: تركه، وقيل المراد بالحف التقصير والقص والحلق والجز، والراجح قص ما زاد عن الشفة؛ لتهذيبه، ويدل على وجوب الأخذ من الشارب قوله ﷺ: "من لم يأخذ من شاربه فليس منا"، رواه أحمد والترمذي والنسائي من حديث زيد بن أرقم ﷺ، وغير المسلمين قد لا يأخذون منه، وقد أمرنا بمخالفتهم بتهذيبه، والثابت أن النبي ﷺ لم يحلق لحيته قط، ولم يرو أن أحدًا من أصحابه رضوان الله عليهم خالفه في هذا على احتمال الجواز، وصح عنه أنه حلق شعر رأسه وأرسله ورجله، فكلها جائزة في الرأس، والفعل الخارجي يعين المعنى، فهو قرينته القطعية.

قه يحتمل معاني الضرب المعجمية، ووصله بالسياق يمنعها نحو: اضربه عَصاةً، واضرب
ثلًا، واضرب له موعدًا، واضرب له مسألةً، كلها معينة بقرينة السياق اللغوي في ضوء
ياق الاتصالي، ولا يحتمل الأمر في كل جملة منها المعاني العامة المعجمية لمعنى الضرب،
ها: اجلد الزاني غير المحصن مائة جلدة، فتعيين العدد والتمييز منع احتمال الأمر وجوهًا
ى، والقرينة والسياق يعينان المعنى الحقيقي والمجازي، نحو: "اقتله رميًا" في سياق
يث عمن وجب عليه حد القتل، وقولنا لمن نرجو له الخير: اقتل نفسك عملًا وكفاحًا،
د بذل وسع الطاقة، وقول الأب لمعلم ولده: اقتله ضربًا إن كان مقصرًا. والأصل في
غة الأمر أن تدل بالقرينة على خصوص المعنى بالوجوب، فإذا تجردت عن القرائن،
تملت معاني أخرى منها الوجوب أو الاستحباب أو غيرهما، ودلالة الاقتران تعتمد على
نة الخطاب.

* قرينة الأمر في الخطاب:

القرينة ما يصحب الخطاب من دلائل تشهد له أن هذا المعنى المراد به، أو القرينة ما
حب المعنى من دليل يقيده، ويعينه، ويتعين بها قصد الأمر: الوجوب، أو الاستحباب
ندب أو التخيير أو الإباحة. وهذا يتطلب معرفة أنواع القرينة التي يستدل بها على القصد
الأمر.

وقد اختلف العلماء في دلالة القرينة على الوجوب وغيره من المعاني، فذهب بعضهم إلى
ا تعيّن معنى الوجوب، وذهب آخرون إلى أن القرينة تصرفه عن الوجوب، وذهب بعضهم
أن بعض الأفعال صريحة وقطعية دون قرينة، والراجح أن القطعي يكون في سياق صريح
ل عليه كقولنا: "صلِّ" في سياق يدل على أداء الصلاة المعلومة، فالقرينة تعيّن المعنى
سب ما تدل عليه، وقد رأى جمهور الأصوليين أن صيغة "افعل" إذا صاحبتها قرينة تدل
الوجوب تعينت له، وإن دلت على الندب أو الإباحة تعينت لما جاءت له، فبعض الجمل
ت على الوجوب بالقرينة، وبعضها دل عليه من غير قرينة، وأرى أن الأفعال القطعية تقوم
قرائن تعينها لمعنى الوجوب، وما توهمه بعضهم من عدم القرينة قرينته الواقع أو
سياق، فقولي: اشربْ، قرينته الواقع (وجود الشراب وحاجة الشارب إليه وحضور المعنى
طرفي الخطاب قرينة عليه)، وقد يعيّن لمعنى مجازي في سياق اللوم والتبكيت، أي: ذُقْ

وبال فعلك، فالأمر بالشرب قد يحتمل معنى آخر دون حضور القرينة التي تعينه في النفس، والأفعال الصريحة في سياقها اللغوي والإنجازي قطعية، وقد استدل بعض العلماء ممن رأوا جواز تجرد الأمر الصريح من القرينة بقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النور:٥٦]، فرأوا أن الفرض فيه صريح بلفظ الفعل دون قرينة، وأرى أن هذا الشاهد من ذوي القرائن، والقرينة في سياقه ظاهرة في علاقة الفعل بالمفعول وعلاقة المفعول بالمرجعية الدينية، فإقامة الصلاة تعني أداءها على الوجه المعلوم من أفعال النبي ﷺ وأقواله فيها، وهنالك قرائن أخرى عليها، فقد ثبت وجوب الصلاة بنصوص أخرى متواترة، وثبت وجوبها بالسنة القولية والفعلية والإقرارية، وإجماع السلف والخلف عليها، وهي قرائن هذا النص، وتسمى القرائن التي يستدل بها من مواضع أخرى القرائن المنفصلة؛ لانقطاعها عن سياق اللفظ، ولمجيئها من مواضع أخر ومن خارج الخطاب المذكور، ولولا هذه القرائن لاحتمل الأمر هنا معاني النصوص غير الصريحة مما ليس لها قرينة، والقرائن المتصلة التي تذكر مصاحبة ما يستدل له، أو تأتي في سياقه النصي غير منقطعة عنه، والقرينة ضرورة لغوية في الإعراب والمعنى، والنَّحو فرع المعنى، وتركيب الجملة يقوم على المعنى، والعلاقة بين أجزائها نواة هذا المعنى. والله أعلم.

ويتبين من هذا أن الأمر بعضه قيد القرينة، وهو الصريح القطعي، وبعضه يحتمل وجوهًا؛ لغياب القرينة، وهي الأفعال غير الصريحة، وتحتاج إلى ما يعين المراد منها، وقد تناولت أنواع القرائن مفصلة سابقًا.

* الأمر المستفاد من معنى اللفظ والجملة:

وهو الذي يتحقق من معنى اللفظ والجملة التي تتحول من دلالة الخبر إلى الإنشاء:

أولًا: الأمر المستفاد من معاني بعض الألفاظ ووظيفتها في الجمل، وهو الذي يتحقق من اسم فعل الأمر والمصدر القائم مقام فعله واسم المصدر.

أ. الأمر بصيغة (أسماء الأفعال)[1]:

---

(١) شرح المفصل، ج ٤/ ٢٥، اسم الفعل ثلاثة أقسام:

أ. اسم فعل مرتجل. ب. اسم فعل منقول. ج. اسم فعل معدول.

أولًا: اسم الفعل المرتجل: كل كلمة وضعت من أول أمرها "اسم فعل"، نحو: هيهات، وأف، وصه، ومه. =

= ثانيًا: **اسم الفعل المنقول**: ما استعمل في غير اسم الفعل، ثم نقل إليه، ويكون النقل عن الآتي:

أ .المنقول عن الجار والمجرور، مثل: "عليك"، بمعنى "الزم"، نحو: أنينا عليك، فالجار والمجرور "عليك" نقلت إلى اسم فعل أمر بمعنى "الزم"، ومنه: عليك بكذا، أي: تمسك به. "إليك عني"، إليك: في الأصل جار ومجرور نقلت إلى اسم الفعل بمعنى: ابتعد، وتنح. وعليك نفسك: نقل الجار والمجرور إلى معنى اسم الفعل "الزم".

ب .المنقول عن الظرف: مثل: أمامك، بمعنى: "تقدم"، نحو: الأمل فسيح أمامك. فـ "أمامك" ظرف مكان، كما يستعمل اسم فعل أمر بمعنى "تقدم". ومنه: وراءك، بمعنى: "تأخر"، ودونك، بمعنى "خذ". نحو: دونك الكتاب.

ج .المنقول عن المصدر: نحو: رويدك أخاك. بمعنى: "أمهله". فـ "رويدك": مصدر منقول إلى اسم الفعل. وقيل: رويد: مصدر في الأصل، ثم صغر بعد الترخيم بأن حذفت منه الزوائد ثم سمي به الفعل، ورويدًا، ورويدك زيدًا: اسم فعل، والضمير فيه فاعل، والمنصوب به مفعول، نحو: رويدك زيدًا، والكاف حرف خطاب. و"بله" الجدال، بمعنى: "اترك" الجدال. و"بله" في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف "لدع، واترك" [أوضح المسالك لابن هشام، ج٣ ص١١٩]، فإذا جر ما بعد "رويد، وبله" كانت مصادر، وإذا نصب ما بعدها كانت أسماء أفعال، وكذلك الحال في كل اسم فعل أصله مصدر.

د .المنقول عن حرف تنبيه: مثل "ها"، نحو: ها الكتاب. أي: خذه. فـ "ها" من الأصوات المسمى بها الفعل في الأمر، ومسماه "خذ" و"تناول"، ونحوهما. ومنهم من يجعله ثنائيًا. مثل: "صه، ومه"، ونلحقه "كاف" الخطاب. فيقال: هاك يا رجل. وهاكما يا رجلان. وهاكم يا رجال، وهذه الأنواع الأربعة السابقة سماعية؛ لأنه لا قاعدة لها يقاس عليها.

ثالثًا: **اسم الفعل المعدول**: أي: المعدول به عن بناء آخر، وهي:

أ .أن يعدل عن الفعل، نحو: نزالِ وحذارِ، فهما معدولان عن انزل واحذر، وهذا النوع قياسي؛ لأنه يبنى على صيغة "فَعالِ" من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف، نحو: ضرابِ، ونزالِ [شرح ابن عقيل، ج٢ ص٣٠٣]، وشذ مجيؤه من مزيد الثلاثي مثل: دراك بمعنى أدرك، وبدار بمعنى بادر، وشذ صوغه من الرباعي كـ "قرقار" بمعنى: قرقر، دحراجِ بمعنى: دحرج [شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ص٦١١].

ب .أن يعدل اسم الفعل عن مصدر علم، كـ "فُجَّار، وبُدَّاد". ولا تبنى إلا إذا اجتمع فيها ما اجتمع في "نزال، وتراك" من التعريف والتأنيث والعدل، فهي محمولة عليه في البناء؛ لأنها على لفظه، ومشابهة له.

ج .أن يعدل عن صفة. نحو: يا فساقِ، ويا خباثِ. وأصلها: يا فاسقة، ويا خبيثة، وعدل إلى "فَعال"؛ لضرب من المبالغة في الفسق والخبث.

د .المرتجل من فعالِ، وهو الذي لم يكن قبل العلمية بإزاء حقيقة معدولًا، ثم نقل إلى العلمية، نحو: حزامِ وقَطامِ وسجاحِ، والفرق بين هذا النوع، والذي قبله أن هذا النوع مقطوع النظر فيه عن معنى الوصفية، والذي قبله الوصفية فيه مرادة. ومن ذلك: حَزامِ بالبناء على الكسر، وهو اسم من أسماء النساء معدول عن حازمة علمًا.

أسماء الأفعال اصطلاحًا: "ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها"[1]، وقد تابع البلاغيون النحويين في إطلاق تسمية أسماء الأفعال على هذه الأبنية المختلفة والمتنوعة كلها[2].

والأمر بها بالمعنى لا المبنى، فهي تدل عليه بمعناها لا لفظها، ومن ثم تختلف في اللفظ، وقد قسمها النحويون على الأزمنة الثلاثة: اسم الفعل الماضي، واسم الفعل المضارع، واسم الفعل الأمر [3]، وأكثرها اسم الفعل الأمر، وله أحكام كثيرة ومعانٍ في السياق[4]، وقد بقي منها مستعملًا في الخطاب: أفٍّ: أتضجر في سِياق الضيق، وهيهات: بَعُدَ، ومكانَك: اثبت، في التهديد والطلب، وعليك قولَ الحق: الزم الحقَ[5]، وهي تحتمل معاني صيغة افعل في سياقها.

---

(١) شرح ابن عقيل، ج ٢/٢٣٧، وانظر: الكتاب، سيبويه، ج ١/٢٧٧.

(٢) انظر مفتاح العلوم: ٣٨، وشرح التلخيص، ج ٢/٣٠٩-٣١١.

(٣) انظر: الكتاب، ج ١/٢٤١-٢٤٢-٢٤٨-٢٤٩.

(٤) قال ابن الخشاب: "وفي هذه الكلم المسمى بها الأفعال، أحكام كثيرة من أحكام الأفعال، منها أن فيها: الموضوع، والمنقول، والمشتق كما في الأفعال، فالموضوع: (صه، ومه)، والمنقول كـ(عليك وإليك ودونك)، والمشتق كـ(تراكِ ونزالِ). المرتجل، ابن الخشاب، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٥) أسماء الأفعال باعتبار الزمن والدلالة:

أ. اسم فعل ماضٍ، نحو: (شتانَ): تفارقَ وتباعد، و(هيهاتَ): بَعُدَ. وقيل: اسم فعل ماضٍ، أي: بعد، قال الطبري في تفسير: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون]: "وَالْعَرَب تُدْخِل اللام مَعَ "هَيْهَاتَ" فِي الاسْم الَّذِي يَصْحَبهَا، وَتَنْزِعهَا مِنْهُ، تَقُول: هَيْهَاتَ لَكَ هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتَ مَا تَبْتَغِي هَيْهَاتَ، وَإِذَا أَسْقَطْتَ اللام رَفَعْتَ الاسْم بِمَعْنَى: هَيْهَاتَ، كَأَنَّهُ قَالَ: بَعِيد مَا يَنْبَغِي لَكَ،... وَإِنَّمَا دَخَلَتْ اللام مَعَ هَيْهَاتَ فِي الاسْم لأَنَّهُمْ قَالُوا: "هَيْهَاتَ" أَدَاة غَيْر مَأْخُوذَة مِنْ فِعْل، فَأَدْخَلُوا مَعَهَا فِي الاسْم اللام. كَمَا أَدْخَلُوهَا مَعَ هَلُمَّ لَكَ، إِذْ لَمْ تَكُنْ مَأْخُوذَة مِنْ فِعْل، فَإِذَا قَالُوا أَقْبِلْ لَمْ يَقُولُوا لَكَ؛ لاحْتِمَالِ الْفِعْل ضَمِير الاسْم"، والتاء زائدة، وتفتح وتكسر وتسكن، واللام زائدة للبيان، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣]، أي: هلم وأقبل.

ب. اسم فعل مضارع، نحو: (أفٍّ): أتضجر، و(وي): أعجب، و(أوّه): أتوجع.

ج. اسم فعل الأمر، وهو الغالب فيها، والفعل المخاطب بها، نحو: (حذارِ): احذر، و(نزالِ): انزل، و(تراكِ): اترك، و(كتابِ): اكتب، و(هلمّ) بمعنى: (قرّب، واقترب وأقبل)، و(حيهل): استعجل. و(صهْ): اسكت، و(مه): الصوت المستعمل للزجر والمنع عن الشيء. و(آمين): استجب، و(حيَّ): أقبل، و(هيَّا): أسرع، وبعضها يتصل به حرف الخطاب الكاف، نحو: (إليك عني) بمعنى: اذهب عني وابتعد، (وراءك): تأخر، (أمامَك): تقدم، (مكانك): اثبت، (عندَك): خذ، (دونك): خُذ، نحو: دونك الكتاب: خذه، وبمعنى الزم: دونك زيدًا، وبمعنى ارجع: دونك إلى الباب، وبمعنى حذار: دونك المعصية، (وهو اسم أمر منقول عن الظرف)، و(رويدَ) بمعنى: (أمهل)، والفاعل ضمير مستتر حسب المخاطب به مفردًا ومثنى وجمعًا في النوعين، والمتغير منها الكاف، نحو: =

الأفعال بعضها قياسي والآخر سماعي، والقياسي ما جاء على وزن (فعالِ)[1]،
ها على تقدير محذوف نابت عنه في الكلام، وهي المكونة من الجار والمجرور، نحو:
كذا: الزمه، وإليك عني: تنح، ابتعد، اترك، وأصلها: ابتعد عني إلى كذا، وبعضها
، محذوف، وهي الظروف: أمامك ودونك، بدليل النصب على تقدير العامل: تقدم
، وارجع دونَك، وبعضها مصادر نحو: صبرًا أي: اصبر صبرًا، واسم المصدر: سبحانَ
سبح سبحان، وآمين في الدعاء (أمِّنَ آمين أو استمع أمينَ أو اللّهمَّ افعل توسلًا
)[2].

عليك كذا، عليكما، عليكم. [انظر: الكتاب،ج ١/٢٤١-٢٤٢-٢٤٨-٢٤٩]، ورأى سيبويه أن الأصل في
يغة (فعالِ) في الأمر أن تكون على صيغة (افعل)، ولكنها صيغة معدولة عن أصلها، فهذه الصيغة ليست بفعل،
ما هي اسم فعل يدل على ما يدل عليه فعل الأمر، قال سيبويه "... و يقال: (نزال)، أي: انزل .. فالحد في جميع
ا: (افعل)، ولكنه معدول عن حده" [الكتاب: ٣/ ٢٧٠-٢٧٢، وانظر شرح المفصل، ابن يعيش،٤/ ٥٠]،
أى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث يدل عن الأمر: "أما ما كان في معنى الأمر (فعال) فإنما كان حقه أن
ون موقوفًا؛ لأنه معدول عن مصدر فعل موقوف موضوع في موضعه، فإنما مجازة مجاز المصدر، إلا أنها المصادر
ي يؤمر بها نحو: ضربًا زيدًا، إلا أن المصدر مقدر مؤنثًا علمًا لهذا المعنى" [المقتضب: ٣/٤٦٨-٤٦٩]. وقال
كتور مهدي المخزومي إن الكوفيين عدوا فعال على هذه الصيغة فعلًا حقيقيًا فيقول: "أما بناء (فعال) فعند
صريين اسم فعل، وعند الكوفيين فعل حقيقي"، ورأى أن صيغة (فعال) تأتي عوضًا من صيغة (افعل)، قال: إن
ا البناء: (فعال) طلب كـ (افعل) يدل على طلب أحداث الفعل فورًا، كما يدل عليه (افعل)، وأنه يدل من صيغة
عل الساكن الأول الذي تزاد في أوله همزة وصل" [في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٦، وانظر في النحو العربي،
اعد وتطبيق، ص ٢٣ – ٢٥].
ظر: الكتاب، ج ٣/ ٢٧٠، السماعي فهو ما ورد عن العرب نحو: (صه)، و(مه) و(هبا) و(رويد) و(دونك)
عليك) و(حيهل). وبعضها ظرف أو جار ومجرور كما في (دونك) و(مكانك) و(إليك) و(عليك)، وقد تزاد مع
ضها اللام للتبيين نحو: اللام الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر، نحو قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾
وسف:٢٣]، ونحو: سعيًا لزيد.
عم قوم أن آمين غير عربية (سريانية أو مصرية قديمة من آمون اسم الإله أو غيرهما)، والصواب أن آمين بالهمزة
فتوحة والممدودة عربية من أمن، والمد للإشباع في الدعاء، وهي من الألفاظ القديمة التي بقيت في اللغة العربية
ن اللغة الأم المتقدمة التي انحدرت منها العربية وأخواتها (السريانية والأكادية واليمنية والكنعانية التي سميت
لعبرية مؤخرًا بعد أن تكلمها اليهود، بعد أن نزلوا على الكنعانيين في فلسطين)، وقد وردت في كتب أهل الكتاب
ضًا، وقد جاء في اللسان: "وآمينَ وأمينَ: كلمةٌ تقال في إثْرِ الدُّعاء؛ قال [أبو علي] الفارسي: هي جملةٌ مركَّبة من
عل واسم، معناه اللّهم استَجِبْ لي، وقيل: معنى آمينَ كذلك يكونُ...، آمينَ: فيه لغتان: تقول العرب أَمِينَ بِقَصْرِ
لألف، وآمينَ بالمد، والمدُّ أكثرُ، ومعناهما [في الدعاء] اللّهمَّ اسْتَجِبْ، وقيل: هو إيجابُ ربِّ افْعَلْ قال =

وهي للاختصار والتأكيد، والتقدير: فرض الله كتابه عليك، فالزمه، ولزم عليك المال، وابتعد إلى كذا عني، وتقدم أمامك وخُذ الكتاب دونَك[1]، وهي في الإعراب: معربة ومبنية، وبعضها منصرف و الآخر جامد[2].

و قد رأى ابن يعيش "أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به، فليس ذلك حَدَّه في الفعل؛ ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدِّه في اسم الفاعل، واسم المفعول والظرف"، وهي تعطي فائدة الأفعال من حيث الاستعمال والدلالة، ومساوية في معناها التي يعطيها مفهوم فعل الأمر، وبعضها تلحق به كاف المخاطب؛ لتفيد التخصيص والتوكيد؛ لوقوعها للعدد والنوع، كقوله سبحانه: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة:١٠٥]، معناه: احفظوا أنفسكم من المعاصي[3]، ويقال: عليك وعليكما وعليكن.

= [ثعلب]: وهما موضوعان في موضع اسْمِ الاستجابةِ، كما أنَّ صَهْ موضوعٌ موضعَ سُكوتٍ، قال: وحقُّهما من الإعراب الوقفُ؛ لأنهما بمنزلة الأصْواتِ إذا كانا غيرَ مشتقين من فعلٍ، إلا أن النون فُتِحت فيهما لالتقاء الساكنين، ولم تُكسر النونُ لثقل الكسرة بعد الياء، كما فتحوا أينَ وكيفَ، وتشديدُ الميم خطأٌ، وهو مبنيٌ على الفتح، مثل أَينَ وكيف لاجتماع الساكنين. قال ابن جني: قال أحمد ابن يحيى قولهم: آمِينَ هو على إشباع فتحةِ الهمزة، ونشأت بعدها ألفٌ، قال: فأما قول أبي العباس [ثعلب] إنَّ آمِينَ بمنزلة عاصِينَ، فإنما يريدُ به أن الميم خفيفة كصادِ عاصِينَ، لا يُرِيدُ به حقيقةَ الجمع، وكيف ذلك، وقد حكي عن الحسن [البصري]، رحمه الله، أنه قال: آمين اسمٌ من أسماء الله عز وجل، وأين لك في اعتقاد معنى الجمع مع هذا التفسير؟ وقال مجاهد: آمين اسم من أسماء الله، قال الأزهري: وليس يصح كما قاله عند أهل اللغة أنه بمنزلة يا الله وأضمر اسْتَجِبْ لي، قال: ولو كان كما قال لرُفِعَ إذا أُجْرِي، ولم يكن منصوبًا". ارجع إلى اللسان والقاموس المحيط.

(١) النحو العربي، نقد وبناء/ ١١٨، وقد رأى الدكتور إبراهيم السامرائي أنه "لا يمكن غير أن تكون هذه المواد استخدمت في جملة طلبية، فقالوا: (عليك نفسك) أي: (الزمها). و(إليك عني) أي: (تنح)، و(دونك الكتاب) أي: (خذه). وحقيقة الأمر في هذه الجملة الطلبية أن فعل الأمر الذي يدل به على الطلب قد استغني عنه لشيوع هذه الألفاظ، وهي (الجار والمجرور) و(الظرف) ووقوعها في حيزه فاستغني بها عنه".

(٢) همع الهوامع: ٢/ ١٠٥-١٠٦، هناك أفعال قديمة جامدة وفعل الأمر الغالب فيها، مثل (صه) بمعنى اسكت، و(مه) بمعنى اكْفُفْ.

(٣) اسم الفعل: "على" بمعنى: الزم، كقوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة:١٠٥]، قال الطبري: وقد كان بعض أهل العربية يزعم أن قوله: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء:٢٤]، منصوب على وجه الإغراء، بمعنى: عليكم كتابَ الله، الزموا كتاب الله. والذي قال من ذلك غير مستفيض في كلام العرب؛ وذلك أنها لا تكاد تنصب بالحرف الذي تغري به، إذا أخرت الإغراء، وقدمت المغرى به، لا تكاد تقول: "أخاك =

ب .الأمر بصيغة المصدر: هو أمر بالمعنى؛ لأنه إقامة المصدر مقام فعل الأمر، فيجري
ه ويؤدي ما يؤديه من معنى الأمر، قال ابن الأثير: "ومن حذفِ الفعل باب يسمى إقامة
صدر مقام الفعل"، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾، قوله: (فضَرْبَ الرقابِ)
له فاضربوا الرقاب ضربًا، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه"[1]، ومنه: ندلًا[2]: كأن
كلم قال: (اندلْ)[3]، قال ابن جني: "فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله، بل لأن ما ناب
ه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدٍ تأديته"[4]، ويؤتى به للتوكيد (المبين للنوع في الآية)،
لاختصار (إضمار الفعل وإنابة المصدر المنصوب عنه).

وقد وقعت صيغة المصدر بدلًا من لفظ الفعل في المعنى اختصارًا وتأكيدًا، وقيل إن
بة المصدر مقام فعله للإغراء بالفعل، وهو من معانيه، والأصل فيه أنه لمعنى الأمر على
به الإسراع، وقد دل عليه الحذف اختصارًا، وإصابة المراد كالتحذير والتنبيه، وهذا أبلغ،
: سعيًا، أي: اسع دون إرجاء، وسيرًا: سِرْ، وضربًا: اضرب، وبَلْهَ: اسم فعل منقول عن
صدر، معناه: دعْ واترك، نحو: بَلْهَ المِراء: دعه، و(تَيْد): تَيْدَكَ: اتئد وارتفق وارفُقْ وتَمَهَّلْ
يا على وجه التعجيل لا التراخي.

ومعنى التعجيل ظاهر في قوله جل ثناؤه: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[5]، لعدم احتمال الحدث
راخي في الإنجاز، أي: فور الخطاب، وأصله: (فاضربوا الرقاب ضربًا)، فحذف الفعل،

= عليك، وأباك دونك"، وإن كان جائزًا. والذي هو أولى بكتاب الله: أن يكون محمولًا على المعروف من لسان من نزل بلسانه هذا، مع ما ذكرنا من تأويل أهل التأويل، ذلك بمعنى ما قلنا، وخلاف ما وجهه إليه من زعم أنه نصب على وجه الإغراء". ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ٨/ ١٧٠، وقيل: قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء:٢٤]: نصب على المصدر، أي: كتبَ اللهُ عليكم كتابَ الله، و قيل: نصب على الإغراء، أي: الزموا كتابَ الله عليكم، أي: فرض الله تعالى. ارجع إلى: تفسير البغوي، ج ٢/ ١٩٣.

[1] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢/ ٣٠١.
[2] ارجع إلى: الخصائص، ج ١/ ١٢٠.
[3] الكتاب، سيبويه، ج ١/ ١١٥، ١١٦.
[4] الخصائص، ج ١/ ٢٦٤.
[5] الصاحبي، ص ٩٩.

وقدم المصدر، فأنيب منابه مضاف إلى المفعول، وفيه (اختصار) مع إعطاء معنى (التوكيد)؛ لأنك تذكر المصدر، وتدل على الفعل بالنصبة التي فيه[1].

اسم المصدر: اسم دال على الحدث الذي عليه المصدر الأصل، ولا يقوم على كل حروف فعله، نحو: أنبت نباتًا (والقياس: إنباتًا)، واغتسل غُسلًا (والقياس: اغتسالًا)، وصلَّى صلاة (والقياس: تصلية)، وقيل هي مصدر للفعل أيضًا، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدًا، وأرى أن اسم المصدر وقع موقعه لشهرته فيه ولخفته في الأداء، وقد أعملوه عمله في المعنى والإعراب[2]، وهذه المصادر تستعمل للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وتستعمل مع المخاطب، فالأمر له، وحكمها النصب[3].

ومن أسماء المصادر التي تعمل عمل الأمر (رُوَيْدَ) في قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾ ﴾ [الطارق]، أي: أمهلهم قليلًا، وهذا قبل الهجرة، ثم نسخها الجهاد[4]، وقال سيبويه:

---

(١) الكشاف، ج ٣/ ٥٣٠.

(٢) اسم المصدر: ما شارك فعله في معناه، وخالفه بخلوه عن بعض حروفه، ارجع إلى: شرح ابن عقيل، ج ٢/ ٩٨. ويعمل اسم المصدر (الاسم المأخوذ من مادته دون القيام على وزنه) عمل الفعل أيضًا، قال ابن عقيل: "ولاسم مصدر عمل" أي: أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل، والمراد باسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة [على معناه].

(٣) مجاز القران، ج ١/ ٣٠٣-٣٠٤. قد يأتي المصدر مرفوعًا، وهو قليل، وقد رأى أبو عبيدة أن المصدر إذا كان وحده ينصب ويؤدي معنى الأمر، وإذا كان موصوفًا يرفع ولا يؤدي معنى الأمر، قال في قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف]، مرفوعان، لأن (جميل) صفة للصبر، ولو كان (الصبر) وحده لنصبوه كقولك (صبرًا)؛ لأنه في موضع (اصبر)، وإذا وصفوه رفعوه، واستغنوا عن موصوف (اصبر). ومن ثم اشترط لعملها أن تأتي دون فعلها، نحو: مهلًا.

(٤) تفسيرها: (فمهل الكافرين) أي: أخِّرهم، ولا تسأل الله سبحانه تعجيل هلاكهم، وارض بما يدبره لك في أمورهم، وقوله: "أمهلهم" بدل، من مهل، ومهل وأمهل بمعنى مثل نزل وأنزل، والإمهال الإنظار، وتمهل في الأمر اتأد، وانتصاب "رويدًا" على أنه مصدر مؤكد للفعل المذكور أو نعت لمصدر محذوف، أي: أمهلهم إمهالًا رويدًا: أي: قريبًا أو قليلًا. قال أبو عبيدة: والرويد في كلام العرب تصغير الرود، وقيل تصغير إرواد بعد حذف زيادته، فصار رود، وصغروه تصغير الترخيم: رويدًا، ويأتي اسم فعل نحو رويد زيدًا: أي: أمهله، ويأتي حالًا نحو سار القوم رويدًا: أي: متمهلين، ذكر معنى هذا الجوهري، [ارجع إلى: الصحاح، مادة: رود، والخصائص، ج ١/ ٢٤٥]. وقيل: (فمهل) يا محمد (الكافرين أمهلهم) تأكيد حسَّنه مخالفة اللفظ أي: أنظرهم (رويدًا) قليلًا، وهو مصدر مؤكد لمعنى العمل مصغر رود أو إرواد على الترخيم، وقد أخذهم الله تعالى ببدر ونسخ الإمهال =

ول: رُوَيدَ زيدًا، وإنما نريد: أَرْوِدْ زيدًا، فقد تبيَّن لك أن (رُويدَ) في موضع الفعل، وحدثنا لا نتَّهمُ أنه سمع من العرب من يقول: رُويدَ نفسِه، جعله مصدرًا كقوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ د:٤]"[1]. وهي من المصادر التي تستعمل للواحد والجمع والمذكر والمؤنث، فقد دخلت بها (الكاف) لغرض المخاطب المخصوص والتوكيد للفعل، وبعض العلماء جعلها اسم .

والقرآن الكريم يفسر بعضه بعضًا، قال تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا ﴾ [المزمل]، "ومهلهم قليلًا" أي: مهلهم تمهيلًا قليلًا، قليلًا: نعت لمصدر محذوف، صل: أمهلهم إمهالًا رويدًا، فوقعت الصفة "رويدًا" موقع المفعول المطلق المؤكد لنوع .

ومن أسماء المصادر التي جاءت لمعنى الأمر: (مهلًا) اسم مصدر (من مهل) قام مقام الأمر: أمهل (والمصدر القياسي إمهالًا)، فهو اسم مصدر من أمهل، ويراد به معنى زم: مهل والمتعدي أمهل: اتئد وتمهل وأنظر، ولا تعجل، ويقال: مهلًا يا رجل، وكذلك نين والجمع والمؤنث، وهي موحدة بمعنى أمهل؛ وذلك لغرض التأكيد والاختصار

= بالأمر بالقتال والجهاد في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾ [التوبة]، قيل هي آية السيف، والراجح عندي أن آية الطارق منسوخة بكل الآيات التي توجب مجاهدة لمعتدين بعد الهجرة، وأولها قوله تعالى: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾ [الحج]، جمع المفسرون أنها تصريح لهم بالدفاع عن أنفسهم واسترداد حقوقهم وردع المتربصين بهم عندما توفر لهم العدد العدة والتجهيز والتدريب.

[1] الكتاب، الجزء الثاني (باب متصرف رويد)، قال سيبويه: "أما ما يتعدى فقولك: رويد زيدًا فإنما هو اسم لقولك: رود زيدًا ولا يجوز أن تقول: رويده زيدًا ودونه عمرًا، وأنت تريد غير المخاطب؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف صرفه... "، وقيل: "رويد زيد" أصله: أَرْوِدْ زيدًا إرْوَادًا، أي: أمهله إمهالًا، فصغروا الإرواد بحذف زيادتيه، هما الهمزة والألف [الكتاب، ج ٢ باب متصرف رويد]، و(رويدًا): مصدر مؤكد لمعنى العمل مصغر رود أو رواد على الترخيم. ورويد من رود وتيد من تيد. ارجع إلى: الخصائص، ج ١/٢٤٥.

والإغراء بالفعل، وذلك أن الأمر بالاسم أدوم وأثبت من الأمر بالفعل، ومثله: (صبرًا) مصدر قام مقام فعل الأمر؛ وذلك لغرض التأكيد والاختصار والإغراء بالفعل[١]، وهو يوجه في الخطاب حسب المقام، فيقال للكل: مهلًا وصبرًا التماسًا. وقد كثر إقامة المصدر مقام فعله في خطاب الأمر للسرعة والضرورة التي تطلب إنجاز الأمر.

وبعض المصادر جاء استعمالها مثنى مضافة إلى الضمير مثل: (لبيك): تلبية بعد تلبية، و(حنانيْك) بمعنى تحننًا بعد تحنن، و(حذاريْك)، بمعنى، ليكن حذر بعد حذر، فهذه المصادر مثل (حنانيك) و(حذاريك) المثناة دلت على طلب التكرير والاستمرار في الفعل، وهي أشد توكيدًا ومبالغة لمعنى الأمر فيها.

ج . الأمر بالمعنى: ويسمى الأمر غير الصريح: المستفاد من غير صيغة الأمر (افعل)، ويكون الأمر مضمنًا في معنى لفظ أو جملة خبرية، فيُستفاد الطلب من المعنى، وهو نوعان:

أولهما: معنى اللفظ بالإيجاب بمعنى "افعل" أو معناه بالنهي "لا تفعل" أو بالمنع أو بمرادفاته، ويتحقق من معنى اللفظ، أو الجملة، وهذه المعاني تستفاد من معنى اللفظ أو تستنج من قصد الخطاب:

أ . التعبير بمادة الأمر (أو الأمر بمعنى اللفظ إيجابًا): وألفاظه: أمر، وجب، أوجب، فرض عليك، فرض، قضى، كتب، شرع، أحل، ويستفاد طلب الفعل من غير صيغة الأمر بقرائن في اللفظ تصحب اللفظ الدال عليه نحو: "أمر" في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [الأعراف] أي: أمر بالعدل فأطيعوه، ففي الكلام حذف مقول القول، وعطف الجملتين الإنشائيتين على الأولى؛ لأن الأولى تضمنت معنى الإنشاء، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء:٥٨]، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة][٢]، ولفظ "فرض": ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي

---

(١) من سنن العرب (التعويض)، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة كقوله جل ثناؤه: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الروم]، فتأويل الآية: سبحوا لله جل ثناؤه، فصار في معنى الأمر والإغراء.

(٢) التفسير الكبير، الرازي، دار الكتب العلمية،ج ٩/٤٨، والتحرير والتنوير،ج ٩/٨٧،٨٨.

و وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٦٠ ﴾ [التوبة]. الأمر مستفاد من
صدر (فريضة من الله)، وقوله تعالى لما ذكر أصناف الزكاة، قال: ﴿فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ
مٌ حَكِيمٞ ﴾ [التوبة]، ورُوي أن الرسول ﷺ خَطَب فقال: "إن الله تعالى فرَض
الحج، فحُجُّوا"[1]، ورُوي عن ابن عمر – رضي الله عنهما: "فرض رسول الله ﷺ
لفطرة"، وجاء في رواية بلفظ: "أمرنا"[2]، وقول النبي ﷺ لمعاذ: "أعلمهم أن الله
عليهم خمس صلوات"[3]، ولفظ "أوجب": مثل قوله ﷺ: "الجِهَادُ وَاجِبٌ علَيكُم مع
بَرًّا كَانَ أوْ فَاجِرًا، والصَّلاةُ عَلَيْكُمْ وَاجِبَةٌ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أوْ فَاجِرًا، وإِنْ
كَبَائِرَ"[4].

ظ "أحل" مثل قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ﴾ [البقرة:١٨٧]،
له تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥].

جه أبو داود في كتاب المناسك، باب فرض الحج (١٧٢١)، والنسائي في كتاب مناسك الحج – باب وجوب
(٢٦٢٠)، وابن ماجه في كتاب المناسك – باب فرض الحج (٢٨٨٤)، وصححه الألباني «صحيح أبي داود»
١٥). وأخرجه مسلم في كتاب الحج – باب فرض الحج مرة في العمر (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة ﷺ.
في الحديث عن أبي ثعلبة الخشني جُرثُوم بن ناشر ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: "إن الله تعالى فرض فرائض
ضيعوها، وحد حدودًا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا
ا عنها" [حديث حسن، رواه الدارقطني وغيره، وحسنه النووي والسمعاني].
البخاري، رقم: ١١٥١، ومسلم، رقم: ٩٨٤، وأبو داود، رقم: ١٦٠٩، وابن ماجه، رقم: ١٨٢٧، عن ابن
ﷺ، قال: "فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعًا من شعير، أو صاعًا من تمر على الصغير والكبير، والحر
لوك"، ووجه الاستدلال بالحديث: من قوله: "فرض"، والقاعدة في الأصول: أن لفظ الفرض يدل على
ب، ومأخذ ذلك اللغة. وأجيب: بأن المراد بقول ابن عمر – رضي الله عنهما – "فرض": أي قدر، والفرض
غة يأتي بمعنى التقدير، قال تعالى: ﴿فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ﴾ [البقرة:٢٣٧] أي: قدرتم من المهر، ومعنى فرض
ظهر من وجهين: **أولهما**: الفرض في عرف الشارع نقل إلى الوجوب، فيجب الحمل عليه؛ لأن القاعدة في
ول: إذا تعارضت الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية قدمت الشرعية [انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق
، ص ٣٨٨]. **والثاني**: أنه قد جاء في رواية البخاري، رقم: ١٠٥٣، ورواية مسلم، رقم: ٢٣٣٥، بلفظ
.
ري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ومسلم، ومسند أحمد، وأبو داود، والترمذي، النسائي، وابن خزيمة،
حبان، الطبراني، والدارقطني.
أبي داود، والسنن الكبرى للبيهقي.

ب . الأمر المستفاد من الجملة الخبرية: الخبر ما تقع به الإفادة صدقًا أو كذبًا، وقيل: ما يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه، أو كاذب، فإن كان الكلام مطابقًا للواقع كان قائله صادقًا، وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذبًا، وهو "إفادة المخاطب أمرًا في ماضٍ من زمان، أو مستقبل أو دائم"[1]، ويقع الخبر بمعنى (الأمر) في الجملة الاسمية والفعلية للإخبار عن وجوب الحكم، أو طلبه على وجه الإنجاز اللازم. وهو نوع من العدول بالمعنى، قال السكاكي: "واعلم أن الطلب كثيرًا ما يخرج لأعلى مقتضى الظاهر، وكذلك الخبر فيذكر أحدها في موضع الآخر، ولا يصار إلى ذلك إلا لتوخي نكت"[2].

والأمر بالمعنى ليس حكمه حكم الإنشاء في عدم احتماله الصدق أو الكذب، فهو طلب ورد إخبارًا، والحكم عليه يجمع بين أصل معناه الخبري، والقصد منه الإنشاء، ويتحقق المعنى الطلبي من الجملة الاسمية والفعلية.

١ – الجملة الاسمية: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [آل عمران]، يثبت الخبر، ويراد به وجوب الحج على المستطيع، أي: حج البيت.

وقد أجمع العلماء على الاستدلال بهذه الآية على وجوب الحج، وأجمعوا كذلك على أن الحج واجب في العمر مرة على من ملك القدرة عليه، وإن اختلفوا في أن الوجوب هل هو على الفور أم على التراخي، ودليل معنى الوجوب، قول أبوهريرة ﷺ: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: "أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا"، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت، حتى قالها ثلاثًا، فقال رسول الله ﷺ: "لو قلت نعم لوجبت، ولما استطعتم"[3].

وقد تجيء للإخبار في الظاهر؛ لتقرير حكم، وتدل على الأمر الملزم كقوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ ﴾ [النساء:٩٢] تحمل على معنى الأمر،

---

(١) الصاحبي، ص ١٥٠، وارجع إلى: البحر المحيط، الزركشي، ج ٣/٢٥٧، والبرهان، ج ١/٢٠٣.

(٢) مفتاح العلوم، ص ٥٤٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، وسنن النسائي.

: ليحرزْ رقبة، وليدفع دية إلى أهله، وقد أتت في صورة الخبر للتقرير المستفاد من الإخبار: ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ﴾ (فَجَزَآؤُهُ)، وهو حكم لازم.

وقد يأتي الخبر مؤكدًا بصريح الأمر، كقول الداعي: الله أحد، أي: اعبده ووحده، ومنه ه تعالى على لسان عيسى عليه السلام: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [آل ران]، و: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [مريم]. وشرحها: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [يس]، فالجملة الاسمية (الله ربي وربكم) لمعنى الأمر بالتوحيد، لجملة: (هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ) بمعنى: الزموا هذا التوحيد.

ومنه في الخطاب: العلم نور، يعني: تعلمْ، ونحو: الدَّيْنُ مذلةٌ، يعني: عجلْ بسداده، حو: الزيارة انتهت، يعني: اخرج، وقد يحمل على النقيض، نحو: الفرار جُبْن، يعني: جع، والكسل مرتع الفقر، يعني: اعمل وانشط. وهذه المعاني قيد سياقها ومقامها الدالين يها. والجملة الاسمية تأويلها الحدث المستفاد من تركيبها.

٢- الجملة الفعلية، كدلالة الماضي على الأمر، كقوله ﷺ: "تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، دَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِرْهَمِهِ، تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ "[١] أي: صدق. ومنه قول عمر رضي الله عنه: "جمعَ رجل عليه ثيابه"[٢]، قوله: "جمعَ رجلٌ" هو بقية قول ، وأورده بصيغة الخبر ومراده الأمر، وقيل: يعني: ليجمع وليصل. ومثله قولهم: اتقى

رواه مسلم٢٤٦ من حديث طويل ورواه نورالدين الهيثمي في كشف الأستار – كِتَابُ الزَّكَاةِ، أبواب صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ "باب: الْحَثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ رقم: ٨٨٨ وذكره الألباني في صحيح الجامع حديث ١٣٥٤.

جاء الحديث في فتح الباري، كتاب الصلاة، باب الصَّلاةِ فِي القَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَّانِ وَالقَبَاءِ، من كلام عمر رضي الله عنه، جاء عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ الصَّلاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: "أَوَكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟!"، ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ، فَقَالَ: إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَبَاءٍ، فِي تُبَّانٍ وَقَبَاءٍ فِي تُبَّانٍ وَقَمِيصٍ، قَالَ [أي: أبو هريرة]: وَأَحْسِبُهُ قَالَ فِي تُبَّانٍ وَرِدَاءٍ"، وهي أنواع من الثياب وقد ذكره ابن مالك النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وقال: "تضمن هذا الحديث فائدتين؛ إحداهما: ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، وهو قوله ﷺ والمعنى: ليصل، ومثله قولهم: اتقى الله عبدٌ، والمعنى: ليتق. ثانيها: حذف حرف العطف، فإن الأصل: صلى رجل في إزار ورداء وفي إزار وقميص، ومثله قوله ﷺ: "تصدق امرؤ من ديناره، من درهمه، ومن صاع تمره".

الله عبدٌ والمعنى: ليتقِ، جملة خبرية أريد بها الأمر، وقولهم: "حسبك درهم"، بلفظ الخبر والمعنى الأمر، ومعناه: اكتف بدرهم [1].

ونحو قولهم لمن تكلم في صلاته: "من تكلمَ في صلاته أعادَ"، المراد الأمر: أعد صلاتَك[2]، وقول القائل: نُودي للصلاة، بمعنى صلِ، وفات وقت الصلاة: اقضِ، وقولك: لمن يتباطأ: تأخرتَ، تريد: أسرع، ولكن قول الناهي: حُرمت الخمرُ، أي: لا تشرب الخمرَ، فالتحريم من ألفاظ النهي لا الأمر، وكذلك قولك: الخمر حرام، لمن يشربها، نهي أيضًا بمعنى: لا تشربها.

ويدل الحال على الأمر أيضًا، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨]، وتقدير الكلام: تَربصنَ [3]، وقال السيرافي في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة:٢٢٣]، وفيها معنى: ينبغي لهن أن يرضعن، ويكون في ذلك معنى الأمر، وإن لم يكن لفظ الأمر كما لو قال المولى لعبده: الواجب عليك أن تفعل، أو الذي أريده منك أن تخرج إلى السوق. وجب عليه فعل ذلك، وإن لم يظهر لفظ الأمر له بذلك"[4]، وقال الرازي: "هذا الكلام وإن كان في اللفظ خبر إلا أنه في المعنى أمر، وإنما جاز ذلك لوجهين؛ الأول: تقدير الآية: والوالدات يرضعن أولادهن في حكم الله الذي أوجبه، إلا أنه حذف لدلالة الكلام عليه، والثاني: أن يكون معنى: يرضعن ليرضعن، إلا أنه حذف ذلك للتصرف

---

(١) البحر المحيط، الزركشي، دار الكتب، ج ٣/ ٢٨٥، وجاء في تفسير القرطبي لقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة:٢٢٨]، التربص: الانتظار، على ما قدمناه. وهذا خبر والمراد الأمر، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ ﴾، و"جمع رجل عليه ثيابه"، و"حسبك درهم"، أي اكتف بدرهم، هذا قول أهل اللسان من غير خلاف بينهم فيما ذكر ابن الشجري. ابن العربي: وهذا باطل، وإنما هو خبر عن حكم الشرع، فإن وجدت مطلقة لا تتربص فليس من الشرع، ولا يلزم من ذلك وقوع خبر الله تعالى على خلاف مخبره. وقيل: معناه ليتربصن، فحذف اللام. وجاء في اللسان: أي: ليتصدق، لفظه الخبر، ومعناه الأمر كقولهم: أنجز حر ما وعد، أي: لينجز.

(٢) ارجع إلى: المغني، لابن قدامة، دار إحياء التراث العربي، ج ١/ ٣٩٢، وجاء فيه: "أما من تكلم اليوم وأجابه أحد أعادَ الصلاة"، زيادة في الحديث من قول الراوي عبد الله بن مسعود في حديث النهي عن التكلم في الصلاة.

(٣) انظر: الكشاف، ج ١/ ١٧٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، دار الكتب، ج ٣/ ٥١٥. وارجع إلى اللسان، ج ٨/ ١٢٦، مادة: رضع.

الكلام مع زوال الإبهام"[1]، فاللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر كما تقول: حسْبك درهمٌ، ولفظه الخبر، ومعناه معنى الأمر كما تقول: اكتفِ بدرهم، وكذلك معنى الآية: لترضع الوالدات.

وقال سبحانه: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾ ﴾ [البقرة] أي: متعوهن، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:٢٣٦]، ومثلها في الحكم الشرعي: «يغتسل»، «يعيد الصلاة»، «يستقبل القبلة» استعملت لداعي الطلب: اغتسل، أعد، استقبل.

وقد يعبر عنه بالحال المنصرف للاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾ ﴾ [النساء]، فإنه خبر في الظاهر، ولكن المقصود منه أمر المؤمنين بألا يمكنوا الكافرين من السيطرة عليهم والتحكم فيهم على أي وجه من الوجوه، و"لن" صرفته لما يستقبل من الزمان.

ويجيء الشرط - وهو للاستقبال - لمعنى الأمر أيضًا نحو: ﴿ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر:٧]، اشكروا فالله - تعالى - يرضى الشكر لكم.

والجملة الخبرية التي تستعمل في مقام الإنشاء على الوجوب أقوى وآكد من دلالة صيغة (افعل)؛ لأنها تدل بصريح خطابها على وقوع المطلوب في الخارج في مقام الحدث، مع إيراد معنى الطلب المستفاد من تأويلها، والجملة الطلبية لا توصف بحكم (الصدق أو الكذب)، وحكم الخبرية الصدق عند وقوع المطلوب في الخارج؛ لأنّ اتصافها به إنّما يلزم فيما إذا كان استعمالها في معناها الإخباري والحكاية، وإذا كان بداعي الإنشاء والطلب، فمعناها على الإخبار وارد مع الطلب، خلاف الجملة الطلبية التي لا تحتمل الإخبار، فلا يعقل اتصافها بحكمه؛ لأنّه لا واقع للإخبار كي يعقل اتصافها به.

---

[1] التفسير الكبير، ج ٦/ ١٢٥. وقال الزركشي: "ومنها الأمر كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فإن السياق يدل على أن الله - تعالى - أمر بذلك؛ لا أنه خبر وإلا لزم الخلف في الخبر"، البرهان، دار المعرفة، ج ٢/ ٤٢٧.

وقد يأتي الأمر بالمعنى مؤكدًا للأمر بالصيغة، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام]، وقوله: (أمرت) يؤكد أن الأمر بمعنى اللفظ آكد من الصيغة؛ لأنه صريح بمعنى الأمر، ولا يحتمل غيره بدليل ثبوت الإيمان بالمتقدم.

وهذه الجمل دالة على طلب الفعل، إلا أن الدلالة على الأمر فيها ليست من صيغة الأمر، بل من دلالة الجملة الخبرية التي تضمنت معنى الأمر، وبعض العلماء حملها على معنى الخبر، فقدر المعنى خبرًا، أي: وجب عليه كذا، بيد أنّي أرجح الأمر فيها في الأحكام؛ لأنَّ الأصل فيها الأمر على وجه الوجوب اللازم، ولتعلقها بجمل إنشائية في السياق، ولعموم الأحكام بالأمر، ولأن المعصية فيها مخالفة الأمر الواجب، فالأصل فيها الأمر، وسوق الحكم طلبًا أبلغ منه خبرًا، والله أعلم.

والخلاصة، أن الأمر القصد الذي يفهم استنباطًا من اللفظ، وأنه يقوم على قرائن السياق والمقام، وهو أبلغ من التصريح؛ لما فيه من الاستنباط والإثارة، وأن الأمر يستفاد من صيغة الفعل لا غيره، فيدل بصيغته على طلب شيء في الزمن المستقبل مع قبوله ياء المخاطبة، فلابد من الأمرين معًا، أي: أن علامته مزدوجة مثل: احرص على عمل واجبك، ساعد الفقير، واحرصي على عمل واجبك، وساعدي الفقير.

وهو يختلف بدلالة صيغته عليه عن الفعل المضارع الذي يدل على الأمر بزيادة لام الأمر عليه لطلب الشيء في المستقبل، مثل: لِتذهبْ إلى المسجد. فقد استمد الفعل "تذهب" الدلالة على طلب الشيء في المستقبل بزيادة اللام عليه، كما أن المضارع يقبل ياء المخاطبة، نقول: لِتذهبي إلى الصلاة. والخلاصة أن دلالة فعل الأمر (افعل) على الأمر ذاتية، أي: مستمدة من صيغته نفسها، لا من زيادة شيء عليها.

معاني صيغة الأمر الفرعية:

ذكرت قبل أن الأصل في الأمر الوجوب، وقد تأتي صيغة الأمر المجردة من قرينة الوجوب بمعاني أخرى تفهم من قرائن السياق والمقام التي تعين المعنى المذكور، ومن هذه المعاني:

الأول: الندب والاستحباب، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة:١٠]، يندب لمن قضى الفريضة أن يسعى لطلب الرزق، ومنه التطوع بالخير، قَال تَعالَى: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج:٧٧]، وقوله: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [النور:٣٣] الكتابة وإيتاء المال مندوبان لكونهما يقتضيان الثواب مع عدم العقاب، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ [البقرة:٢٨٣]، خبر يراد به الأمر للاسترشاد، أي: اقبضوا منهم رهانًا ضمانًا، إن شئتم، فليس الحكم فيها واجبًا. وقوله ﷺ: "الخراج بالضمان"[(١)]، وقوله ﷺ: "من باع نخلًا قد أبرت، فثمرتُها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع"[(٢)]، ليأخذ البائع ثمرتها، إلا أن يشترط المشتري شراء النخل بثمره.

ومنه قوله ﷺ مؤدبًا عمر بن أبي سلمة ﷺ: "يَا غُلَامُ سَمِّ اللَّه، وكُلْ بِيَمِينِك وممَّا يَلِيك"[(٣)]، قيل الأمر على الندب، وقيل على الوجوب، والعلماء يرونه واجبًا على من بلغه الأمر.

---

(١) رواه البخاري في التاريخ الكبير، (ج ١/٢٤٣)، والترمذي في السنن، (ج ٣/٥٨٢)، وأبو داود في السنن، (ج٣/٢٨٤)، وابن حبان في صحيحه، (ج١١/٢٩٨)، والحاكم في المستدرك، (ج ٢/١٨)، والدارقطني في سننه (٣/٥٣)، وابن الجارود في المنتقى (١٥٩)، وأبو عوانة في صحيحه (٣/ ٤٠٤)، وأبو يعلى في مسنده (٨/٨٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ومعناه: ما خرج من عين ومنفعة، فهو للمشتري مقابل ما كان عليه من ضمان الملك، فإنَّه لو تلف المبيع كان عليه ضمانه، فالغلَّة له؛ ليكون الغنم مقابل الغرم. أصل هذا الحديث: أنَّ رجلًا ابتاع عبدًا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد فيه عيبًا، فخاصمه إلى النبي ﷺ فردَّه عليه، فقال الرجل: يا رسول الله قد استعمل غلامي، فقال عليه السلام: "الخراج بالضمان". قال أبو عبيد: الخراج في هذا الحديث غلَّة العبد يشتريه الرجل فيستغلَّه زمانًا، ثم يعثر منه على عيب دلَّسه البائع، فيردُّه ويأخذ جميع الثمن، ويفوز بغلَّته كلِّها؛ لأنَّه كان في ضمانه، ولو هلك هلك من ماله.

(٢) رواه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ ٧٠٧ وأحمد والدارمي وابن ماجه والترمذي والنسائي.

(٣) رواه البخاري في صحيحه - كتاب الأطعمة، باب التسمية على الأكل والأكل باليمين، عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما، وجاء في فتح الباري: "...حَمَلَهُ أكثر الشَّافِعِيَّة عَلَى النَّدْب، وبِهِ جَزَمَ الغَزَّالِي ثم النَّوَوِي، لكن نَصَّ الشَّافِعِي فِي "الرِّسَالَة" وفِي مَوْضِع آخَر مِن "الأُمّ" على الوُجُوب"، وهو مذهب السبكي الكبير (تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي) والابن (تاج الدين عبد الوهاب السبكي) وابن حجر (العسقلاني)، (وهم من أئمة الشافعية)، والندب مذهب البيضاوي في منهاجه على ما ذكره ابن حجر، ورأي شمس الدين النووي (في شرحه مسلم) أنه للاستحباب. وقد رأى الغزالي أن تفسير الأمر بغير الندب تكلف.

الثاني: الإرشاد والتوجيه، الإرشاد (نقيض الضلال) إذا أصاب وجه الأمر والطريق ... وأرشده الله: هداه إلى الأمر، ورشده: هداه[1]، وهو الطلب الذي لا تكليف ولا إلزام فيه، "وإنما هو طلب يحمل بين طياته معنى النصيحة والموعظة والإرشاد"[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، فإنه تعالى أرشد العباد عند المداينة إلى الاستشهاد لحفظ الحق: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ [البقرة:٢٨٢]، فإنه للاستحباب بدليل القرينة الصارفة له من الوجوب، وهي قوله سبحانه بعد ذلك: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ [البقرة:٢٨٢] مما يفيد رفع الإثم من عدم كتابة الدَّين، ومنه حديث: "تزوجوا الوَدُود الوَلود فإني مفاخر بكم الأمم"[3]، وحديث: "يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة؛ فليتزوج"[4] قيل على الندب والاستحباب، وقيل على الوجوب -وهو الراجح- للمستطيع مثل مستطيع الحج. ونحو: قل الحق، ولو كان مُرًّا.

الثالث: الإباحة، وهي في الخطاب القرآني مقيدة بالتوسط والاعتدال، وتأتي الإباحة - على المشهور - في مقابل حظر، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الأعراف]، فإن الأكل والشرب مباحان، بيد أن الإسراف غير مباح، وهما مقيدان بقرينة اللفظ والمقام، فاللفظ: النهي عن الإسراف، والمقام: أن المداومة على الأكل غير معقولة، وليست ممكنة على الدوام، بل المراد الإباحة والتخيير المقيد بعدم الإسراف المنهي عنه، فالجملة التي جاءت بعد الإسراف دليل تحريمه، فالتحريم فيها ضمني بالإشارة[5]، وقوله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣]، وهو للندب على إباحة التثنية

---

(١) اللسان مادة (رشد)، ج ١٧٥/٣.

(٢) أساليب الطلب في الحديث الشريف، ص ٣٤.

(٣) رواه أبو داود والنسائي والبيهقي والحاكم.

(٤) متفق عليه.

(٥) ليس للقيد حكم المقيد، فجملة (لا تسرفوا) ليس لها حكم الإباحة في كلوا واشربوا؛ لاختلاف صيغة الأمر عن النهي في اللفظ والمعنى والسياق، فالسياق ينكر الإسراف، ويبيح الأكل والشرب، وترتيب الأكل قبل الشرب في عموم الأكل، وليس بواجب، فالآكل يشرب لحاجته، والغالب في أحوال الطعام أنه يأتي في آخر الطعام المرق، وقد يقع في وسط المنيس.

والتثليث والتربيع، وليس على مجموعها "تسع" كما زعم بعض المضللين، وهي إباحة في مقابل تحريم عدم العدل في اليتيمة، والتعدد مقيد بشروط شرعية وواقعية تقتضيها المصلحة دون الإضرار، وذهب بعض أهل الظاهر إلى الوجوب عملًا بصريح الأمر، والمقاصد أولى بالنظر.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة:٢]، يفيد الإباحة بعد الحظر، فالأمر بعد المنع والنهي يفيد الإباحة إذا تحلل الإنسان من إحرامه، ومنه قول ﷺ: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها"[1]، للإباحة، وجمهور العلماء يرون أن الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة، واختلفوا في قول صاحب الدار للمستأذن: ادخُل، والراجح أنه للإباحة بعد حظر دخوله دون إذن، ومعنى الأمر اللازم فيه بعيد؛ لمخالفته عرف الناس في أدب الاستئذان والرجوع. وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ ۖ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا ۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨﴾ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [النور]، فالتحريم واجب؛ لوجود قرينة الاستئذان في البيوت الأهلية، وهنالك قرينة شرعية، جاء في الحديث: "... فإن أذن لك وإلا فارجع"[2]، والإباحة في البيوت العامة كالمؤسسات الحكومية في ضوء ضوابط عُرف دخولها.

والأمر واجب في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، فالمخالفة معصية، وقرينة الوجوب شرعية ومقامية، فالأمر من رب العزة ﷻ إلى رسوله ﷺ الذي ثبت مع ضعفاء المسلمين ﷺ.

الرابع: التَّعْجِيز الدال على التَّقْرِيع، ومنه التعجيز المطلق كقوله تعالى: ﴿ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴾ [آل عمران:١٦٨]، يراد به التعجيز حيث يقتضي الأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب، وقد يكون التعجيز في القول كَقَوْلِه: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس:٣٨]، وقَوْله

---

(1) البحر المحيط، الزركشي، ج ٣/٢٧٧.
(2) صحيح الترمذي، رقم: ٢٦٩٠.

تَعَالَى: ﴿ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ ﴾ [هود: ١٣]، وقَوْله تَعَالَى: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الطور]، أعجَزَهم في طلب المعارضة عن الإتيان بالسورة من مثله.

الخامس: التهديد أو الوعيد، ومنه: التخويف بالعقوبة المعلنة أو المضمرة؛ زيادة في التخويف، ومنه التهديد بالإنذار، وهو إبلاغ مع تخويف، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [إبراهيم]، فإنّ قوله: (قُلْ) أمر بالإبلاغ. وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن ﴾ [الكهف:٢٩] بدليل قوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا ﴾ [الكهف:٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠]، ليس المراد الإذن بالعمل بما شاءوا بل المراد بمعونة القرائن على إرادة التخويف بدليل قوله: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [إبراهيم]، ورأي بعض العلماء أن التهديد أبلغ من الوعيد، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ [الزمر:١٥]، وقوله تعالى لإبليس: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ ﴾ [الإسراء: ٦٤]، التحذير والإخبار عما يئول إليه أمرهم، كقوله تعالى: ﴿ فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [هود:٦٥][1].

السادس: الإكرام بالمأمور كقوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الحجر]، فإن قوله: "بسلامٍ آمنين" قرينة على إرادة الإكرام، ومنه حديث: "إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذْكَرُ فِيهَا القِيرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا خَيْرًا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً ورَحِمًا"[2].

السابع: السُّخرية والذل والامتهان، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ [البقرة]، أي: صيروا؛ لأنه تعالى إنما خاطبهم في معرض تذليلهم، أي: صيروا قردة، فصاروا كما أراد؛ لأنه لا يصح الأمر إلا بالمقدور عليه، وهو يدخل فيما يعرف بالتسخير بالتكوين، وهذا لا يكون

(١) البحر المحيط، الزركشي، ج ٣/٢٨٢.

(٢) رواه مسلم، من رواية جُندب بن عبد الله ﷺ، وفيه: "استوصوا بأهلها خيرًا، فإن لهم ذمة ورحمًا، فإذا رأيتم رجلين يقتتلان في موضع لبنة فاخرجوا منها"، ورواه أحمد في مسنده ورواه البيهقي في دلائل النبوة، وابن حبان في صحيحه، ولم يأت فيه ذكر القيراط، وله طرق أخرى فيها زيادات، وأطولها: "ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها فإن لهم ذمة ورحمًا، أو قال ذمة وصهرًا، فإذا رأيتم رجلين يختصمان فيها في موضع لبنة فاخرجوا منها"، قال: فرأيت عبد الرحمن بن شرحبيل بن حسنة وأخاه ربيعة يختصمان فيها في موضع لبنة فخرجت منها"، رواه البغوي في الأنوار في شمائل النبوة.

إلا من الله تعالى، والسخرية الهزء، كقوله تعالى: ﴿ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [هود]، والتسخير غير السخرية، فهو نعمة وإكرام كقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ [النحل:١٢][1].

الثامن: التأدب، ومنه قول الخادم لسيده: تفضلْ، وقول المضيف لضيفه: تفضلوا، كلوا، ومنه خطاب العرض والتخيير: كُلْ ما شئتَ، وفسَّر عليه قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [يونس]، قيل: أراد به تحقير ما أتوا به، والأرجح أنه للتأدب بعد أن خيَّروه بين التقدم والتأخر، فقدمهم تأدبًا.

التاسع: الاعتبار والتنبيه، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ ﴾ [العنكبوت:٢٠]، ومثله قوله تعالى: ﴿ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ ﴾ [الأنعام:٩٩]، و قيل يراد به تذكير النعم لهم.

العاشر: التبكيت والتحسير، نحو قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الدخان]، فإنه للإهانة بقرينة المقام، والوصف بالعزيز الكريم استهزاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ ﴾ [الإسراء]، فقد قصد به قلة المبالاة بهم، سواء أكانوا أعزّاء أم أذلاء، ولا يقصد صيرورتهم حجارة أو حديدًا، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ ﴾ [آل عمران:١١٩]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [المؤمنون]، يراد به الزجر والإهانة.

حادي عشر: التصبير والتحليم، كقوله: ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ۚ بَلَـٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الأحقاف]، و: ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الروم]، و: ﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ ءَانَآئِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ

---

(١) البحر المحيط، الزركشي، ج ٣/٢٧٧. الفرق بين التكوين والتسخير: أنّ التكوين يقصد تكون الشيء المعلوم، كقوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾، ليس المراد حقيقة الخطاب والإيجاد، بل هو كناية عن سرعة تكوينه بأمره تعالى، وأن التسخير صيرورة الشيء منتقلًا من صورة أو صفة إلى أخرى.

﴿ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرۡضَىٰ ﴿١٣٠﴾ ﴾ [طه]، و﴿ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة:٤٠]، ويراد بالمعية التصبير والمواساة.

ثاني عشر: الخبر: مجيء الأمر على معنى الإخبار لا الإنشاء نحو: ﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [التوبة]، المعنى: أنهم سيضحكون ويبكون، ومثله قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة:٢٧٩]، أي: أذنتم بحرب، أي: كنتم أهل حرب، ومنه على أحد التأويلين: إذا لم تستح فاصنع ما شئت، أي: صنعت ما شئت، وعكسه الأمر من الخبر: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة:٢٣٣] المعنى: لترضعن الوالداتُ أولادهن، وهذا أبلغ من عكسه؛ لأن الناطق بالخبر مريدًا به الأمر كأنه نزلَ المأمور به منزلة الواقع.

ثالث عشر: الاستواء: وهو مستفاد من التخيير بين اثنين متضادين، وهو نوعان:

أولهما: استواء للتيئيس والتبكيت والتقنيت، لعدم جدوى الاختيار، كقوله تعالى: ﴿ ٱصۡلَوۡهَا فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [الطور:١٦]، أي: الصبر أو عدمه سيان في عدم الجدوى، وجملة: (سواء عليكم) جملة مبينة مؤكدة لقوله: ﴿ فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ ﴾؛ لأن الاستواء لما لم يكن بالصريح أردفه مبالغة في الحسرة عليهم، ويحتمل أن يقال: إن صيغة "افعل" أو لا "لا تفعل" وحدها لا تقتضي التعجيز، ولا استعار لها بالتسوية إلا من جهة التخيير بين الشيئين. ويقتضي استواءهما فيما خير المخاطب به، أو يقال: إن صيغة "افعل" وحدها لم تقتض التسوية، لكن المجموع المركب من "افعل" أو "لا تفعل" فعلى هذا لا يصدق عليه أن المستعمل صيغة الأمر من حيث هي صيغة الأمر، فلا يصح جعلهم هذا المثال من صيغة "افعل"، وعذرهم أن المراد استعمالها حيث يراد التسوية بالكلام الذي هي فيه.

والآخر: استواء مراد به التخيير؛ لجواز الوجهين، كقوله تعالى: ﴿ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ ﴾ [المائدة:٤٢]، والتسوية فيه مستفادة أيضًا من "أو" التي وضعت للتخيير بين أحد الشيئين أو الأشياء لاستوائها في الحكم، نحو: اجلس إلى فلان أو فلان، وتزوج فلانة أو فلانة، ويجوز أن يحمل على معنى الإباحة فيهما.

رابع عشر: التحكيم والتفويض، ويسمى أيضًا التسليم، والاستبسال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، استعدوا له بالصبر، وأنهم غير تاركين لدينهم، وأنهم يستقلون بما هو فاعل في جنب ما يتوقعونه من ثواب الله[1].

خامس عشر: التمني والرجاء، قيل التمني للممتنع والصعب، أو ما كان غير خير، مثل تمني الموت، والرجاء في المأمول، مثل: أرجو الشفاعة، وقد يكونان بمعنى، وهو المشهور، والفرق بينهما قريب[2]، ومنه قول ﷺ عندما تأخر أبو ذر ﷺ في سفر غزوة تبوك: "كُنْ أَبَا ذَرٍّ"، فَلَمَّا تَأَمَّلَهُ الْقَوْمُ، قَالُوا: هُوَ وَاللَّهِ أَبُو ذَرٍّ![3]، بمعنى: أرجو أن يكون أبا ذر ﷺ فمنَّ الله تعالى عليه به، ولا يحتمل "كن" هنا معنى التكوين أو الخلق على الإيجاد السريع أو التحول، فهذا من فعل الخالق - سبحانه - المخصوص بصيغة الأمر! "كن فيكون". ومنه ما يتمنى المرء ذهابه لشيء يطلبه، نحو: انجل عنا أيها الليل الطويل المظلم، إنه إشعار بتمني انجلاء الليل؛ لطوله، وانكشاف الصبح؛ لما فيه من شيء يرجوه، والتمني والرجاء مترادفان في بعض الجمل، وقد يخص أحدهما بمعنى دون الآخر، ويرجع الاختلاف فيهما إلى أنهما استخدما بمعنى، فشق علينا تعيين معنى مخصوص لإحداهما، بيد أن التخصيص وقع لـ "ليت" بمعنى

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، الزركشي، ط دار الكتبي، ج ٣/٢٨٣.

(٢) التمني في الجائز والمحال على المشهور، وهو ما يشتهبه الإنسان حقًا وباطلًا، وجائزًا وممتنعًا، ولهذا قيل: قد تكون الأمنية في المحال، وقد تكون في الخداع، جاء في قصيدة كعب "بانت سعاد":

فَلا يَغُرَّنْكَ مَا مَنَّتْ وَمَا وَعَدَتْ   إِنَّ الأَمَانِيَّ والأَحْلامَ تَضْلِيلُ

أرجو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها   وما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وذكر ابن هشام أن الرجاء هو الأمل، وإنما عطف عليه لاختلاف اللفظ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٨٦]، وقول الشاعر: " أقوى وأقفر بعد أم الهيثم "، وأرى أن بث الكلام تحزنًا على فقد ولده، والحزن ما يكون في النفس، فجمع بين القول والشعور، والله أعلم.

(٣) رواه ابن إسحاق في "المغازي" كما في مختصرها "السيرة النبوية" لابن هشام، ج ٢/٥٢٤، ومن طريقه الحاكم في "المستدرك"، ج ٣/٥١، ومن طريقه البيهقي في "دلائل النبوة" ج٥/٢٢١-٢٢٢، عن بريدة بن سفيان الأسلمي، وفي إسناد الحاكم: يزيد بن سفيان، وهو تصحيف. عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال الحاكم رحمه الله: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وقال ابن كثير رحمه الله: "إسناده حسن، ولم يخرجوه" البداية والنهاية، ج ٥/١٣.

التمني: ليت الشباب يعود! و"لعل" للرجاء: أرجو الجنة! ويسمى هذا في نظرية "أفعال الكلام" أفعالًا أدائية؛ لأنها لا تعبر عن معنى الإنجاز.

سادس عشر: التمهيل للاستحقاق، كقوله: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾ ﴾ [الطارق]، وقوله: ﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [الزخرف].

سابع عشر: الالتماس: الطلب الصادر عن المتساويين قدرًا ومنزلة على سبيل التلطف، من دون استعلاء المعتبر في الأمر، ومن التضرع المعتبر في الدعاء[1] وقال السبكي: "وهو الطلب المساوي، كقولك بلا استعلاء لمن يساويك: اسقني "[2].

ثامن عشر: الامتنان على العباد، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [المائدة]، فإن قوله: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ قرينة على الامتنان.

تاسع عشر: التحذير مما يؤمل غيره، نحو: اعصِ الله ما شئت، فإنك محاسب، واصنع ما شئت! وهذه المعاني استنباطية من السياق والمقام[3].

ونلاحظ أن كثيرًا من هذه المعاني وردت في الأحداث القلبية أو الباطنية والمعاني المعدول بها عن وضعها (المجازية)؛ لاحتمالها التأويل على وجوه تأباها الأحداث الحسية.

النوع الثاني: الأمر بلام الأمر (ليفعل):

الأمر بصيغة (لِيفعل)[4]: الأصل في (لام الأمر) أن تستعمل في أمر الغائب، وهي لطلب حدوث الفعل المضارع الداخلة عليه، وهي خصيصي أمر الغائب مفردًا ومثنى وجمعًا في

---

(١) انظر: شروح التلخيص، ج ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٢) عروس الأفراح، شروح التلخيص، ج ٢/ ٣٢٠، وانظر: مفتاح العلوم، ص ٣١٩.

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، ج ٢/ ١٠٥.

(٤) لام الأمر: حرف جازم يدل على طلب حدوث الفعل، وتقلب معنى المضارع إلى معنى الطلب كفعل الأمر، مثال: لتسع إلى الخير، واللام تأتي بعد واو أو فاء ساكنة في المشهور مثل قوله تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ﴾ [قريش] و: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾، وما أشبه ذلك، فإن عدمت واو أو فاء كانت اللام مكسورة نحو قوله عز وجل: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾.

النوعين، قال تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧]، ويكثر مجيئها ساكنة بعد الفاء والواو، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور]. ويقل دخولها على فعل المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت:١٢]، ونحو قول القائل: "قُمْ ولأقم معك"(١)، وقال المالقي: "وأما فعل المخاطب فالغالب عليه المطرد أن يجيء بغير (لام) نحو: (اضرب) و(اخرج)، و(قم)، وقد جاء في الحديث قوله ﷺ: "لتأخذوا مصافكم"(٢)، وقرأ أُبيّ بن كعب ﷺ وغيره قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس:٥٨](٣) على المخاطبة بالتاء، وهذا نادر، والمشهور أنها للغائبين (فليفرحوا)(٤)، وقد جاء عن العرب حذف (اللام) من الفعل؛ لأن الأصل في فعل الأمر المخاطب، ويبقى عملها ودلالتها على الأمر(٥).

وقراءة: (فَلْيَفْرَحُوا): بالياء، أمر للغائب، واللام تدخل على فعل الغائب؛ لأن المواجه استغني فيه عن اللام بقولهم: (افعل)، فصار شبيهًا بالماضي، من يدع الذي استغني عنه

---

(١) المرتجل شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، ط دمشق، ١٩٧٢م، ص ٣١٥، ومعترك الأقران، السيوطي، ج ٢/٢٤١.

(٢) قال الحافظ الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٢/١٢٧): "غريب"، وقد بيّن الشيخ الألباني المقصود من قول الزيلعي "غريب" في "الضعيفة" (٢/٤٤)، والمصاف، جمع مصف، مواضع الصفوف.

(٣) روى أبي بن كعب أن رسولَ الله ﷺ، قال: "إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَعْرِضَ الْقُرْآنَ عَلَيْكَ"، فَقَالَ: أَسَمَّانِي لَكَ رَبُّكَ؟ قَالَ: "نَعَمْ". فَقَالَ أُبَيٌّ: ﴿بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس] هَكَذَا الْقِرَاءَةُ بِالتَّاءِ. قَالَ أَبُو عُبَيْد: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ الْعَرْضِ عَلَى أُبَيٍّ، أَنْ يَتَعَلَّمَ أُبِي مِنْهُ الْقِرَاءَةَ، وَيَتَثَبَّتُ فِيهَا، وَلِيَكُونَ عَرْضُ الْقُرْآنِ سُنَّةً. وَلَيْسَ هَذَا عَلَى أَنْ يَسْتَذْكِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ شَيْئًا بِذَلِكَ الْعَرْضِ. رواه أبو داود. وروى الطبري: "قال هارون: وفي حرف أبي ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾. قال النحاس: سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف جازم كما أن مع النهي حرفًا؛ إلا أنهم يحذفون، من الأمر للمخاطب استغناء بمخاطبته، وربما جاءوا به على الأصل، منه: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾، و: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ يعني في الدنيا. وقراءة العامة بالياء في الفعلين؛ وروي عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ بالياء، و﴿تجمعون﴾ بالتاء خطابًا للكافرين، وروي عن الحسن أنه قرأ بالتاء في الأول"، وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب وغيرهما، ارجع إلى: القرطبي، دار الفكر، ج ٨/٢٦٤، وارجع إلى الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٣/١٩٦، ١٩٧.

(٤) ارجع إلى: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٢٢٧.

(٥) انظر: مغني اللبيب، ج ١١/٢٢٧، وانظر المقرب، ج ١/٢٧٢، وانظر كتاب اللامات، ص ٩١ - ٩٤.

بـ"ترك"، ولو قلت (فلْتَفرحوا) بالتاء، فأنت رجعت إلى الأصل في افعل، وهو غير مشهور مع اللام، والقراءة بالتاء اعتبر فيها الخطاب المتقدم، وهو: ﴿يَجْمَعُونَ ... فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس:٥٧ .٥٨]، وروى بعضهم أن أبي بن كعب ﷺ قرأ (فافرحوا)[١]، والثابت أنه قرأ: ﴿فلتفرحوا﴾، وقولهم: لتضرب زيدًا، وأنت تخاطب قليل في العربية[٢].

وقال تعالى: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾﴾ [الحج]، وقوله سبحانه: ﴿وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقد يوجه الأمر إلى فئة مختصة بفعله، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران:١٠٤]، اللام للأمر جازمة، وهو أمر واجب على القائمين على الدعوة والمسلحين بالعلم والإقناع وأدب الدعوة بوجوب الدعوة إلى الخير، ودلالة لام الأمر الوجوب في: ﴿وَلْتَكُن﴾ وهو الأصل، وذلك على الكفاية؛ لقوله: (مِنْكُمْ)، وهذا على القول بأن (مِن) للتبعيض، أما إذا قيل إن (مِن) لبيان الجنس، فإنه يدل على أنه يجب على الأمة كلها أن تكون أمة داعية إلى الخير، بمعنى أنه لا ينتظر بعضهم بعضًا، فكلهم دعاة؛ لأنه ﷻ قال: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾ تكن أمة بمجموعها تدعو إلى الخير.

ورأى بعض العلماء أن الأمر بصيغة (افعل) أشد من الأمر بصيغة (ليفعل)؛ لأن المتكلم يلقي في الأولى بمادة الفعل إلى المخاطب آمرًا إياه بإيقاع الفعل، وليس في الثانية ما يشير إلى الأمر سوى اللام[٣]، وأرى أن العرب استعملوا صيغة (افعل) كثيرًا في كلامهم؛ لخفتها، ومعناه افعل فورًا وعدم التراخي، وهذا شأن الطلب في الجملة، وأن الأمر بافعل فيه اختصار، والأمر باللام (ليفعل) فيه تشديد، فالزيادة لمعنى المبالغة والتأكيد، فاللام تفيد

---

(١) ارجع إلى: إعراب القرآن للنحاس، ج ٦٥/٢، والبحر المحيط، ج ٥/ ١٧٢، والقرطبي، ج ٣٥٤/٨، والحجة، أبو علي الفارسي، دار الكتب العلمية، ج ١٩٦/٣.
(٢) ارجع إلى الحجة، أبو علي الفارسي، دار الكتب العلمية، ج ١٩٦/٣.
(٣) انظر: إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه، ص ٤٢.

التشديد والتغليظ في الأمر[1]، فالأمر بصيغة "لتفعل" أقوى من الأمر بالفعل وحده، فاللام تفيد التشديد في الطلب[2].

وللأمر معانٍ أخرى غير الأمر، منها:

أ- التهديد: نحو قوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [الحجر]، والتحذير يراد به النهي عن المخالفة، قال تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ [النور].

ب- الالتماس: معناه توجيه الأمر لمن يساويك، نحو: قولك: ليفعلْ أخوك ما بلغناه[3].

ج - الإباحة بعد الحظر والتحريم: لتخرج الآن، ولتأكل الآن، فقد حل الإفطار.

د - الاستغاثة: في نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [الزخرف]، للاستغاثة مما هم فيه، وذهب بعض الشراح إلى أنه بمعنى الدعاء، والراجح أنه في مقامه للاستغاثة، والدعاء بعد علمهم يقينًا بأن الله الحق، أن يقولوا: يارب اقض علينا بالموت[4]، وقد استغاثوا بغير الله ﷻ (مالك عليه السلام)، وقالوا: يا مالك! ليقض علينا ربك! على

---

(١) انظر: مفتاح العلوم، ص ١٥٣.

(٢) هناك لامات أخرى نحو: لام جواب الأمر، وهي تشبه لام الأمر في قوله عز وجل: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾، ولام الوعد، وهي تشبه لام الأمر، وتقوم مقامها في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾، ولام الوعيد، وهي تشبه لام الأمر، وتقوم مقامها، وهي في قوله عز وجل: ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾، ومثلها: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾. ولام الشفاعة: وهي مكسورة في ذاتها، في قوله عز وجل: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾. ارجع إلى كتاب اللامات للخليل بن أحمد.

(٣) ارجع إلى: البرهان في علوم القرآن للزركشي، ج ٢/ ١٠٥.

(٤) ارجع إلى: القرطبي، ج ١٦/ ١٠٧)، وتفسيرها في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [فاطر]، وروى البخاري عن صفوان بن يعلى عن أبيه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقرأ على المنبر: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ أي: يقبض أرواحنا فيريحنا مما نحن فيه فإنهم كما قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ ﴾، وقال ﷻ: ﴿ وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى ﴿١١﴾ الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى ﴿١٢﴾ =

شاكلة استغاثة فرعون: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [يونس].

وهذه المعاني تحققت من السياق والمقام، وليس هنالك اختلاف في الإعراب بل في المعنى، ولا يصرف عن دلالته الأصلية (الأمر) إلا بقرينة تعين أن المراد غير الأمر الواجب.

النوع الثالث: الأمر بصيغة النهي:

النهي في اللغة: المنع والكف، وهو خلاف الأمر، يقال: نهاه، ينهاه، نهيًا: كفَّ[1]، وقد سماه بعض الباحثين النهي بالسلب لا تفعل، وهي تسمية تقع على صنف من النهي، فالنهي نوعان: نهي بصيغة لا تفعل ونهي بالمعنى.

الأول: النهي بلا: لقد رأى سيبويه أن النهي نفي الأمر قال: لا تضرب، نفي لقوله: اضرب[2]، وقال ابن السراج: "إذا قلت: (قم) إنما تأمره بأن يكون منه قيام، فإذا نهيت، فقلت: (لا تقم)، فقد أردت منه نفي ذلك فكما أن (الأمر) يراد به الإيجاب، فكذلك (النهي) يراد به النفي"[3]، وقد عرفه ابن الشجري: "هو المنع من الفعل بقول مخصوص مع علو الرتبة، وصيغته: لا تفعل، ولا يفعل فلان"[4]، وقال الجرجاني: "قول القائل لمن دونه: لا تفعل"[5]، ولا يسمى نهيًا إلا في سياق الاستعلاء كالأمر، فهما شريكان فيه، قال السكاكي: "إن أصل استعمال (لا تفعل) أن يكون على سبيل الاستعلاء"[6]، وقال السبكي: "هو طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء"[7]، وعرفه العلوي: "هو عبارة عن قول ينبئ عن المنع من

= ﴿ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴿١٣﴾ ﴾ [الأعلى]، فلمّا سألوا أنْ يموتوا أجابهم مالك: ﴿ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾ [الزُّخرُف:٧٧]. وارجع إلى تفاسير الطبري وابن كثير والسعدي. ومثلها قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمٗا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٩﴾ ﴾ [غافر].

(١) لسان العرب: مادة (نهى)، ج ٢١٨/٢٠، وجمهرة اللغة، ج ١٨٣/٣.
(٢) الكتاب، ج ١٣٦/١.
(٣) الأصول في النحو، ج ٢/ ١٦٣.
(٤) الأمالي الشجرية، ج ٢٧١/١.
(٥) التعريفات، ص ١٣٥.
(٦) مفتاح العلوم، ص ٣٢٠، وانظر التلخيص في علوم البلاغة، ص ١٧٠.
(٧) عروس الأفراح، وشروح التلخيص، ج ٣٢٤/٢.

الفعل على وجه الاستعلاء كقوله: (لا تفعل)"[1]، والخلاصة أنه طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام[2]، وأرى أن النهي بلا أقوى من النهي بالمعنى (نهي)؛ لخصوص "لا" بالنفي المغلظ في الفعل.

وصيغة النهي (لا تفعل): (لا) الناهية هي صيغة واحدة، تستعمل للنهي، وهي الحرف الجازم الذي يدخل على الفعل المضارع، فيجزمه، قال المبرد: "فأما النهي فهو (لا)، وهو يقع على فعل الشاهد والغائب، وذلك قولك: لا يقم زيد، ولا تقم يا رجل[3]، على قصد النهي الموجه موجب الجزم، لا معنى النهي المستفاد من المعنى في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٨٣]، وقال الزمخشري في تفسيره: "﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ إخبار في معنى النهي كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له هذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سُورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه[4]، وهو خلاف النفي في حديث: "لا يقتلُ قرشي صبرًا بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة"[5]، إخبار أنهم لا يرتدون عن إسلامهم بعد فتح مكة، وهو نحو قولنا: لا يضيع حق وراءه مطالب، فمعنى النهي يتعارض مع ثبوت الحد على القاتل منهم.

وتفيد (لا) الناهية التي تختص بالدخول على الفعل المضارع مطلق النهي، وتقتضي استقباله، قال المالقي: "و(لا) هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال؛ لأنها نقيضة لـ (تفعل) المخلصة للحال، فإن قلت: (لا تفعل الآن) فعلى معنى تقريب المستقبل إلى الحال"[6]، فالحدث في النهي استقبالي، وهو غير قطعي في الحدث؛ لاحتمال عدم الاستجابة.

---

(١) الطراز، ج ٣/٢٨٤.

(٢) ارجع إلى: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج ٣/٣٤٤، وعلم المعاني، ص ٩٠.

(٣) المقتضب، ج ٢/١٣٤، وانظر: الكتاب، ج ١ / ١٣٧.

(٤) انظر: الكشاف: ١/٢٩٢، والبرهان في علوم القرآن، ج ٣/٣٩٩.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الجهاد والسير، باب لا يقتل قرشي صبرًا بعد الفتح، قال العلماء: "معناه الإعلام بأن قريشًا يسلمون كلهم، ولا يرتد أحد منهم كما ارتد غيرهم بعده ﷺ ممن حورب وقتل صبرًا، وليس المراد أنهم لا يقتلون ظلمًا صبرًا، فقد جرى على قريش بعد ذلك ما هو معلوم. والله أعلم".

(٦) رصف المباني، ص ٢٦٨، وانظر مغني اللبيب، ج ١ / ٢٤٦. وصيغة لا تفعل: حقيقة في التحريم، بمعنى أنها تفيد تحريم الفعل المنهي عنه. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، ولأن الصحابة =

وذهب أكثر النحويين إلى أن (لا) النهي تستعمل مع الفعل المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة:١]، ومن استعمالها مع فعل الغائب في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:٢٨]، ويأتي قليلًا استعمالها مع المتكلم نحو: لا أرينَّك هٰهنا [١]، وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والتقدير أي: لا تكن ههنا حتى لا أراك [٢]، فالنهي ملزم للمخاطب به، ومن ثم جاء في الخطاب في النهي الواجب الملزم للمخاطب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ ۖ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الإسراء]، ومثل: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [الأنفال]، وهو صريح في الأمر بالنهي عن الفعل، وصيغة النهي تقتضي الانتهاء الفوري عن المنهي عنه بمجرد صدور صيغة النهي، وتقتضي أيضًا الدوام على الانتهاء عن فعل المنهي عنه.

والنهي عن التفرق في قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:١٠٥]، المراد بذلك تفرق القلوب لا الآراء؛ لأن تفرق الآراء أمر لابد منه؛ لأن الناس يختلفون في العلم والحفظ والفهم والإيمان والعمل، وهذه الأمور الخمسة من أسباب اختلاف الناس، لا يمكن أن يتفق الناس في الرأي، لكن الواجب اتفاق القلوب، وهنالك أدلة على هذا المعنى.

والآخر: دلالة الخبر على النهي:

وهو النهي بالمعنى عن طريق اللفظ: طلب الكف عن الفعل، قال الراغب الأصفهاني: "النهي الزجر عن الشيء، قال تعالى ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ ﴿١٠﴾﴾ [العلق] [٣]، ويسمى الأمر بالترك: وهو المستفاد من معنى النهي، وألفاظه: نهى، حرم، منع، كف، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف:٣٣]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة:٣]، فهذه كلها من غير الصريح، وهي وإن كانت صريحة

=- رضي الله عنهم- رجعوا في التحريم إلى مجرد النهي، قال الشافعي: "و ما نهى عنه فهو على التحريم، حتى تأتي دلالة على أنها إنما أراد به غير التحريم".

(١) مغني اللبيب، ج ١ / ٢٤٦، وانظر: الكتاب، ج ٢ / ١٠١.

(٢) انظر مغني اللبيب، ج ١ / ٢٤٦.

(٣) المفردات، ص٥٠٧، والنهي بلفظ "نهى" عند الأصوليين يفيد عموم الترك، وهو أعم من أن يكون حرامًا أو مكروهًا.

في الدلالة على الحكم الشرعي، ولكنها غير صريحة في الأمر أو النهي، فـ (فرض) صريحة بالحكم الشرعي، ولكنها غير صريحة في الأمر، و(حرّم) صريحة في الحكم الشرعي، ولكنها غير صريحة في النهي، فاعتُبرت من غير الصريح.

والمشهور أن يأتي النهي بلفظ الكره والبغض وعدم الرضا، ويراد به النهي والترك، مثل: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الأعراف] بمعنى: لا تسرفوا. ومنه: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر:٧] بمعنى لا تكفروا، وعدم الحب إشارة التحريم، كقوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾ [النساء] فيها معنى تحريم التعريض بالناس، والتشهير بهم، بادعاء الكذب عنهم وإليهم إلا عن ما كان حقًّا ترتب عليه ظلم القائل، كقول المدعي بدليل: سرقني فلان، وظلمني فلان، وقد يكون بالنفي فقط نحو: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾ [النساء]، لا تجعلوا لهم سلطانًا يذلون به المسلمين، كما في قوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴿٦٥﴾﴾ [الإسراء]، أي: لا تستلموا لتسلطه على قلوبكم، وأشباه ذلك مما فيه معنى الأمر أو النهي.

وقد تأتي الجملة على معنى النهي مما يشاكله حكاية كقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [البقرة]، فالجملة هنا خبرية، بدليل ثبوت نون الفعل، والأصل: أنكم لا تعبدون إلا الله، فالميثاق يبنى على الخبر لا الإنشاء، يقال: اتفق الطرفان على أنهما لا يقتتلان مدة الهدنة، ولو كان نهيًا لحذفت النون، لكن المعنى على النهي، أي: لا تعبدوا، ويفسرها قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [النساء:٣٦]، ومثلها في قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [البقرة]، أي: أنكم لا تسفكون دماءكم، على النفي الخبري، فالميثاق يبني على الخبر لا الإنشاء، والمراد النهي: لا تسفكوا، أي: لا يَقْتُل الرَّجُل مِنْكُمْ الرَّجُل مِنكم، فَيُقَاد بِهِ

قِصَاصًا، فيكُون بذلكَ قَاتِلًا نفسه؛ لأنَّه كان الذي سَبَب لِنفْسه ما استَحَقَّتْ به القَتْل، ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ﴾،أي: لا تخرجوا، والمراد: ولا يخرج بعضكم بعضًا من داره، وقد أتت على الأصل في الحكاية عما ورد في ميثاق الله معهم، وقَوْله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ فِي المعْنى والإِعْرَاب نَظِير قَوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾، ولا للعدم المحض، وقوله عز وجل: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٧٢]، خبر يراد به الأمر بإخلاص النفقة لله، أي: أنفقوا ابتغاء وجه الله[1]، ونحوه كذلك قوله عز وجل: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [النور]، فالآية لفظها خبرٌ، ومعناها النهي، أي: لا تنكحوا. ونظير ما تقدم قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة]، (برفع مسّ)، خبر بمعنى النهي، تفيد النهي عن مسِّ القرآن حال عدم الطهارة.

قال الزركشي معقبًا على هذه الأمثلة: "كل ما تقدم لفظه لفظ الخبر، المراد به النهي، وهو أبلغ في النهي؛ لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد يقع مخالفته"، فكأن المعنى: عاملوا هذا النهي، معاملة خبر الحتم.

وقد أورد ابن عاشور من جملة أنواع النهي نوعًا أسماه (النهي المحول)، وعده من أبلغ صيغ النهي؛ وذلك بأن يُوجه النهي إلى غير المراد نهيه تنبيهًا له على تحذيره من الأمر المنهي عنه في اللفظ، ويراد به العدول عن شكل النهي، ومثَّل لهذا النوع من النهي بقوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال:٢٥]؛ وقال ابن عاشور: "أكد الأمر باتقائها (الفتنة) بنهيها هي عن إصابتها إياهم ... والمقصودُ تحذير المخاطب بطريق

---

(١) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ٥/٥٨٧، لا للنهي في نحو: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ [الحجرات:١١]، ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات:١١]، وعلى هذا النحو: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف:٢٧]، وعلى ذلك: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل:١٨]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة:٨٣] فنفي قبل تقديره: إنهم لا يعبدون، وعلى هذا: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة:٨٤] وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾ [النساء:٧٥] يصح أن يكون (لا تقاتلون) في موضع الحال. انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ج ١/٣٧٣، وإعراب القرآن للنحاس، ج ١/٤٣٤.

الكناية؛ لأن نهي ذلك المذكور في صيغة النهي يستلزم تحذير المخاطب، ومنه قول العرب: لا أعرِفَنّك تفعل كذا"، ومن هذا الباب أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الزخرف][1]، فصِيْغَ النهي عن اتباع الشيطان في صده إياهم بصيغة نهي الشيطان عن أن يصدهم؛ للإشارة إلى أن في قدرتهم التحرز من الوقوع في حبائل الشيطان، وقوله سبحانه: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الأعراف:٢٧]، النهي بطريق نفي الكون المراد من هذه الصيغة مجيء الجملة بصيغة النفي، لكن معناها يفيد النهي، ومن أمثلته قوله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾ [التوبة]، فنهى الله نبيه ﷺ، والمؤمنين معًا عن الاستغفار للمشركين، وإن رخصه للنبي ﷺ خاصة قبل في قوله: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [التوبة]، ومنه أيضًا قوله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:١٧]، أي: لا تدخلوا المسجد الحرام، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ

---

(١) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٦/٢٤٥، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الزخرف]: "لما أبلغت أسماعهم أفانين المواعظ والأوامر والنواهي، وجرى في خلال ذلك تحذيرهم من الإصرار على الإعراض عن القرآن، وإعلامهم بأن ذلك يفضي بهم إلى مقارنة الشيطان، وأخذ ذلك حظه من البيان، انتقل الكلام إلى نهيهم عن أن يحصل صد الشيطان إياهم عن هذا الدين والقرآن الذي دعوا إلى اتباعه بقوله: واتبعون هذا صراط مستقيم، تنبيهًا على أن الصدود عن هذا الدين من وسوسة الشيطان، وتذكيرًا بأن عداوة الشيطان للإنسان عداوة قوية لا يفارقها الدفع بالناس إلى مساوئ الأعمال؛ ليوقعهم في العذاب تشفيًا لعداوته. وقد صيغ النهي عن اتباع الشيطان في صده إياهم بصيغة نهي الشيطان عن أن يصدهم، للإشارة إلى أن في مكنتهم الاحتفاظ من الارتباق في شباك الشيطان، فكني بنهي الشيطان عن صدهم عن نهيهم عن الطاعة له بأبلغ من توجيه النبي – صلى الله عليه وسلم – إليهم، على طريقة قول العرب: لا أعرفنك تفعل كذا، ولا ألفينك في موضع كذا. وجملة ﴿ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ تعليل للنهي عن أن يصدهم الشيطان، فإن شأن العاقل أن يحذر من مكائد عدوه".

﴿عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة][1]، ليس المراد الاستفهام لطلب العلم، بل المراد الإقرار بقوله؛ ليكون حجة مفحمة لهم، فقد نفى عن نفسه ما ألصقوه به، وهو تكذيب قطعي.

وقد أتى النهي في تقرير الحكم أو ذمه أو ذم فاعله أو البغض والكراهية أو عدم الحب، وهو أبلغ في الخطاب من النهي الصريح بلا، كما قال الزركشي والزيلعي؛ لأن النهي يتضمن أن الحكم قد كان قارًّا قبل وروده، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [الواقعة]، وقوله: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾ ﴾ [النساء]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام:١٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ [الزمر:٧]، وحديث مسلم: "لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه، ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفئ صحفتها ولتنكح، فإنما لها ما كتب الله لها". وكقوله: "لا ضرر ولا ضرار"[2].

وقال الزركشي: يقع الخبر الموجب به موقع الأمر وبالعكس، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة:٢٣٣]. أي: ليرضعن، ولا يصح أن يكون خبرًا؛ لأن الرضاع في الواقع قد يكون أقل أو أكثر منه[3]، ومنه قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ ﴾ [الصف]. ثم قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾. والمعنى: آمنوا بالله ورسوله يغفر لكم، هكذا جعل النحاة يغفر جوابًا لـ (تؤمنون)؛ لوقوعه موقع آمنوا، ولا يصح أن يكون جوابًا لـ ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ على حد قوله: هل تأتيني أكرمك؛ لأن المغفرة لا تجب بالدلالة، وإنما تجب بالإيمان، وقوله: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة:٧٩]، وقيل: إنه نهي مجزوم، ولكن ضمت السين إتباعًا للضمير[4].

---

(١) التحرير والتنوير، ج ٣١٧/١٠.
(٢) رواه مالك وابن ماجه.
(٣) البحر المحيط، ج ٢٥٧/٣ وما بعدها.
(٤) البحر المحيط، ج ٢٥٨/٣.

الثاني: قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم:٧٥]، المعنى: مُد، وقولهم في التعجب: أحسن بزيد، كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨]، أي: ما أسمعهم وأبصرهم، وقوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة:٧٩]، قيل: إنه خبر منفي واقع موقع النهي، هذا هو المشهور. ومنع القاضي أبو بكر والسهيلي ورود الخبر مرادًا به الأمر، وقال: هو باق على خبريته، ولا يلزم الخلف بالنسبة إلى العصاة، فإنه خبر عن حكم الشرع، أي: أن حكمهن أن يجب أو يشرع رضاعهن أو عليهن الرضاعة والمشهور الأول، بل قيل: إنه أبلغ من الأمر المحض[1].

وقال الشاطبي في الموافقات: وأما الأوامر والنواهي غير الصريحة فضروب؛ أحدها: ما جاء مجيء الأخبار عن تقرير الحكم، كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣]،

---

(١) قال الزركشي أيضًا في موضع آخر من البحر: "ترد صيغة الخبر للأمر نحو ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾، وهو مجاز، والعلاقة فيه ما يشترك كل واحد منها في تحقيق ما تعلق به، وكذا الخبر بمعنى النهي نحو: "لا تنكحُ المرأة المرأة" نعم ها هنا بحث دقيق أشار إليه ابن دقيق العيد في شرح العنوان: وهو أنه إذا ورد الخبر بمعنى الأمر، فهل يترتب عليه ما يترتب على الأمر من الوجوب إذا قلنا: الأمر للوجوب، أو يكون ذلك مخصوصًا بالصيغة المعينة، وهي صيغة (افعل)؟ ولم يرجح شيئًا. وهذا البحث قد دار بين الشيخين ابن تيمية وابن الزملكاني في مسألة الزيارة، فادعى ابن تيمية أنه لا فرق، وجعل قوله ﷺ: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث". في معنى النهي، والنهي للتحريم، كما أن الأمر للوجوب، ونازعه ابن الزملكاني، وقال: هذا محمول على الأمر بصيغة (افعل) وعلى النهي بصيغة (لا تفعل)؛ إذ هو الذي يصح دعوى الحقيقة فيه، وأما ما كان موضوعًا حقيقة لغير الأمر والنهي، ويفيد معنى أحدهما كالخبر، بمعنى الأمر، والنفي بمعنى النهي فلا يدعى فيه أنه حقيقة في وجوب، ولا تحريم، لأنه يستعمل في غير موضعه إذا أريد به الأمر أو النهي، فدعوى كونه حقيقة في إيجاب أو تحريم، وهو موضوع لغيرهما مكابرة، قال: وهذا موضع يغلط كثير من الفقهاء، ويغترون بإطلاق الأصوليين، ويدخلون فيه كل ما أفاد نهيًا أو أمرًا، والمحقق الفاهم يعرف المراد، ويضع كل شيء في موضعه. قلت: صرح القفال الشاشي في كتابه بهذه المسألة وألحقه بالأمر ذي الصيغة. قال: ومن الدليل على أن معناه الأمر والنهي دخول النسخ فيه، والأخبار المحضة لا يلحقها النسخ، ولأنه لو كان خبرًا لم يوجد خلافه، قال: ومن هذا الباب عند أصحابنا قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾. وقال بعضهم: لا إذا كانت نافية أبلغ في الخطاب من النهي، لأن النهي يتضمن أن الحكم قد كان قارًّا قبل وروده، والنفي يتضمن الإخبار عن حالته، وأنها كانت منفية، فلم تكن ثابتة قبل ذلك، وها هنا فوائد إحداها في العدول عن صيغة الطلب إلى صيغة الخبر، منها: أن الحكم المخبر به يؤذن باستقرار الأمر وثبوته على حدوثه وتجدده، فإن الأمر لا يتناول إلا فعلًا حادثًا فإذا أمر بالشيء بلفظ الخبر آذن ذلك بأن هذا المطلوب في وجوب فعله ولزومه بمنزلة ما قد حصل وتحقق، فيكون ذلك أدعى إلى الامتثال، ومنها: أن صيغة الأمر - وإن دلت على الإيجاب - فقد يحتمل الاستحباب. فإذا جيء بصيغة الخبر علم أنه أمر ثابت مستقر وانتفى احتمال الاستحباب". البحر المحيط، ج٣/٢٥٨، وما بعدها.

﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة]، ﴿ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾ ﴾ [النساء]، ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة:٨٩]، وأشباه ذلك مما فيه معنى الأمر، فهذا ظاهر الحكم، وهو جار مجرى الصريح من الأمر والنهي.

والثاني: ما جاء مجيء مدحه أو مدح فاعله في الأوامر أو ذمه أو ذم فاعله في النواهي، وترتيب الثواب على الفعل في الأوامر وترتيب العقاب في النواهي أو الإخبار بمحبة الله في الأوامر والبغض والكراهية أو عدم الحب في النواهي، وأمثلة هذا الضرب ظاهرة كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٩﴾ ﴾ [الحديد]. وقوله: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ [يس]. وقوله: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾ ﴾ [النساء]، وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾. ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾، و﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾، وما أشبه ذلك، فإن هذه الأشياء دالة على طلب الفعل في المحمود وطلب الترك في المذموم من غير إشكال(١).

والفرق بين النهي وبين الأمر، أن الأمر له حد ينتهي إليه، فيقع الامتثال فيه بالمرة الواحدة، أما الانتهاء عن المنهي عنه، فلا يتحقق إلا باستيعابه في العمر، فلا يتصور فيه تكرار، بل بالاستمرار به يتحقق الكف.

المعاني المصاحبة للنهي مع إيراده:

تصحب النهي معاني يعينها السياق والمقام بالقرينة، وأشهرها عند الأصوليين ما يأتي:

الأول: كراهة الفعل، وهي درجة الكراهة دون درجة التحريم كقوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ﴾ [البقرة:٢٦٧]، المراد كراهة نفقة

---

(١) ارجع إلى: البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، ج ٢/ ١٠٥.

الرديء، والحث على إنفاق أطيب أموالهم، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء:٣٧]، فالنهي هنا نهي كراهية، لا نهي تحريم.

الثاني: الدعاء، طلب الداعي توسلًا من المدعو ﷻ الاستجابة على وجه التفضل، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾ [آل عمران:٨]، المراد التوسل والتضرع. وكقوله سبحانه: ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا ... ﴾ [البقرة:٢٨٦].

الثالث: التحقير لشأن المنهي عنه، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٣١﴾ ﴾ [طه]، المراد تحقير المذكور.

الرابع: بيان العاقبة، في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾ [آل عمران]، المراد استبعاد حكم مقدم وإحلال حكم جديد بأنهم هم الأحياء حقًّا.

الخامس: التيئيس، في قوله سبحانه: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [التوبة]، المراد تيئيس المنافقين من العفو، وقوله عز وجل: ﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [التوبة]، والمراد تيئيس المنافقين من المخادعة، ومثله قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ ﴾ [التحريم:٧].

السادس: الإهانة، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [المؤمنون]، المراد إهانتهم وحرمانهم من طلب العفو.

السابع: الإرشاد، من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ﴾ [المائدة]، المراد الإرشاد إلى ترك ما لا يفيد السؤال.

الثامن: الأدب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنسَوُا ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة:٢٣٧]، فالمراد تعليم أدب الصحبة بين الزوجين بعد الطلاق واستحضار الود والمعروف.

التاسع: التحذير، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران]، المراد التحذير من الردة إلى الكفر بعد الإيمان وموت الفجأة على الكفر.

العاشر: التصبير، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة:٤٠]، المراد التصبير وعدم تعاطي أسباب الحزن، ونظيره قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الحجر:٨٨].

الحادي عشر: التأمين والتسكين، ومثاله قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ [القصص]، المراد التأمين والتسكين وعدم تعاطي الأسباب المؤدية إلى الخوف، ونحو ذلك قوله عز وجل: ﴿لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [القصص].

الثاني عشر: الاستحالة، وتأتي من ذكر الشيء وخلافه والتسوية بينهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟ ﴾ [الطور:١٦]، المراد التسوية بين صبرهم وعدمه، وأنه غير نافعهم شيئًا في التخفيف أو الخروج. ونظير هذا قوله عز وجل: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة:٨٠]، المعنى: الأمر بالاستغفار لهم أو النهي عنه سواء، والمراد الكف عنه لاستحالة المغفرة.

وقد رأى ابن عاشور أن النهي يعني التسوية في قوله سبحانه: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل:١]، قال: "المراد من النهي هنا دقيق، لم يذكروه في موارد صيغ النهي، ويجدر أن يكون للتسوية، أي: لا جدوى في استعجاله؛ لأنه لا يُعجل قبل وقته المؤجل له"[1].

الثالث عشر: الزجر، كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [التوبة:١٢٠].

---

(١) التحرير والتنوير، ج ١٥/٩٧.

الرابع عشر: التعجيز، كقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا ﴾ [النمل:٦٠]، وقوله عز وجل: ﴿لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الرحمن].

الخامس عشر: التنزيه بالنفي، كالآيات التي نفت الأبوة والبنوة والشراكة في الألوهية، كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾﴾ [مريم]، "معناه النفي، والقصد: لا تجعلوا لله ولدًا، وهو نفي تنزيه"(١)، وهذه المعاني مستفادة من الألفاظ وتوظيفها في التركيب والخطاب.

وقد يضاف إلى النهي معاني أخرى بحسب حال المذكور فيها، والمعاني التي جاءت عليها صيغة النهي لغير التحريم قيد القرينة التي تصرفها عنه، وهي لا تُستفاد من الصيغة نفسها، بل تستفاد من السياق الذي وردت فيه، فالسياق الذي ورد فيه النهي صرف النهي عن حقيقته إلى معنى آخر، فصيغة النهي إذا وردت في سياق لا يصرفها عن الأصل الذي وُضعت له، فهي تفيد التحريم بالاتفاق، "فإن تجردت صيغة النهي عن المعاني المذكورة والقرائن، فهي للتحريم عند الأئمة الأربعة وغيرهم"(٢)، و "... النهي للتحريم قولًا واحدًا، حتى يرد ما يصرفه"(٣). و "صيغة النهي المتجردة من القرائن تقتضي التحريم"(٤).

وهذه المعاني احتمالية في مقام الاستنباط، وقد رأى الغزالي أن بعض الأصوليين تكلفوا بعض معانيهم: "وهذه الأوجه عدها الأصوليون شغفًا منهم بالتكثير، وبعضها كالمتداخل، فإن قوله ﷺ: "كل مما يليك" جعل للتأديب، وهو داخل في الندب، والآداب مندوب إليها"(٥)، ويرجع هذا إلى احتمال الخطاب أكثر من معنى.

---

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج ٢٤ / ٦٤.
(٢) شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء الفتوحي، ص ٣٣٨.
(٣) شرح الكوكب المنير، أبو البقاء الفتوحي، مطبعة السنة المحمدية، ص ٢٣٨.
(٤) أضواء البيان، الشنقيطي، ج ٢/٢٩٨.
(٥) المستصفى في علم الأصول، الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٠٥، وارجع إلى: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، دار السلام، ج١ / ٢٩٣.

فعل الدعاء[1]:

الدعاء: التوسل إلى المدعو ﷻ للتفضل بالاستجابة، أو طلب الاستجابة على وجه التفضل[2]، والعرف اللغوي والشرعي المصطلح عليه أن المخاطب به رب العالمين ﷻ، وقد أجمع العلماء على أن الدعاء ليس أمرًا، بل خطاب توسلي استعطافي من العبد إلى الرب ﷻ، وقصده الاستجابة تفضلًا، والدعاء: "كلام إنشائي دال على الطلب مع خضوع، ويسمى سؤالًا"[3]، وهو التوجه بالخطاب إلى رب العالمين؛ لطلب الحاجة وجوبًا، فالمخاطب به الله تعالى، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [غافر]، فالدعاء عبادة[4].

وله ثلاثة وجوه:

الأول: الدعاء بصريح معنى اللفظ: أدعوك، أسألك.

---

(١) الدعاء من دعوت فلانًا أدعوه دعاءً، أي: ناديته وطلبت إقباله، وأصله دُعاوٌ، إلّا أنّ الواو لما جاءت بعد الألف هُمزت [ارجع إلى: اللسان، مادة: دعو، ومقاييس اللغة، ج ٢/٢٧٩]. والدعاء اصطلاحًا: طلب الأدنى للفعل من الأعلى: على جهة الخضوع والاستكانة، وهو الرغبة إلى الله عز وجل، وقال العلامة عبد الرحمن السعدي - رحمه الله: "كل ما ورد في القرآن من الأمر بالدعاء والنهي عن دعاء غير الله، والثناء على الداعين؛ يتناول دعاء المسألة، ودعاء العبادة"، ودعاء المسألة: هو أن يطلب الداعي ما ينفعه، وما يكشف ضره. ودعاء العبادة: هو شامل لجميع القربات الظاهرة والباطنة؛ لأن المتعبد لله طالب وداع بلسان مقاله ولسان حاله يرجو ربّه قبول تلك العبادة، والإثابة عليها، فهو العبادة بمعناها الشامل [القواعد الحسان، ص١٥٤، ١٥٥].

(٢) انظر: "الدعاء" لأبي عبد الرحمن الضبي (ت ١٩٥هـ)، و"الدعاء" لأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، و"شأن الدعاء"لأبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، و"الدعوات" للبيهقي (ت ٤٨٥هـ) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصبهاني (ص٣١٥ - ٣١٦)، وفتح الباري لابن حجر (٩٤/١١)، ولسان العرب مادة (دع و)، والدعاء واجب من الأمر في قوله سبحانه: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [غافر].

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، ج ٢/٣٠٦.

(٤) جاء في الحديث: (الدعاء هو العبادة)، وقد ورد بلفظ (الدعاء أفضل العبادة)، حسنه الألباني رحمه الله تعالى، وروي: "الدعاء مخ العبادة" رواه أبو داود والترمذي، ضعفه الألباني.

والثاني: الدعاء بالأداة وإضمار الفعل[1]، وهي لتخصيص المدعو، (وللتنبيه لغير الله تعالى)، وتغني عن ذكر الفعل أدعو، نحو: يا رب، يا الله،...، وقد تحذف؛ لكون المدعو ﷻ قريبًا[2].

والثالث: إضمار الفعل والأداة والتوجه إلى المدعو، نحو: «اللّٰهم» الميم بدل من (يا)، وهي في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها[3]. وربي. وهو الأبلغ حيث يعمد الداعي إلى المدعو مباشرة لقربه ولسرعة الاستجابة والاختصار.

وله في صيغة الطلب وجهان: الطلب والاستبعاد.

أ- الطلب بفعل الدعاء إيجابًا: افعل، نحو: اغفر، ارحم.

ب- الاستبعاد بلا الاستبعادية في الدعاء (الناهية في مخاطبة البشر) ونحو قولك اقتباسًا: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾ [الأعراف:١٥٠].

وقد ذكر بعض الباحثين الدعاء في معني الأمر والنهي، فجعلوا صيغة الدعاء (افعل: اغفر) في الأمر، وجعلوا طلب الاستبعاد (لا تفعل: لا تعذبني) في النهي، والصواب أنهما على لفظي الأمر والنهي في الصيغة، بيد أنهما ليسا على معنيي الأمر والنهي، فهما في الدعاء يخالفانهما في الخطاب والقصد، فالدعاء (طلبًا واستبعادًا بافعل ولا تفعل) خطاب الداعي المستغيث توسلًا وتضرعًا إلى ربه العلي العظيم.

ولك أن تعربه فعل الدعاء أو السؤال أو التضرع (كقولك: اغفرْ: فعل دعائي مبني على السكون أو دعاء مبني على السكون)، وقد شاكل الأمرَ في البناء (في: افعلْ: اغفر)، وشاكل

(١) أوجب ابن السراج نصب أي منادى؛ لأن (يا) تنوب مناب الفعل (أنادي)، وهذه مسالةٌ مشكلةٌ وقف عندها المحدثون كثيرًا، وقد تبع ابن السراج ابنُ مالك الذي عدّ المنادى منصوبًا لفظًا أو تقديرًا بـ (أنادي) لازم الإضمار استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال، وكذا تجده عند ابن يعيش في شرح المفصل. ارجع إلى: شرح المفصّل، ج ١/ ١٢٧.

(٢) ارجع إلى: المقتضب، ج ٤/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) نقل سيبويه هذا عن الخليل، وتبعه العلماء، ارجع إلى: الكتاب (٢/ ١٩٨)، المقتضب (٤/ ٢١٦ و٤/ ٢٣٩)، وشرح الرضي (١/ ٣٧٣)، وشرح المفصل (١/ ١٣٠) و(٢/ ٧) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٦)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٩٦) وهمع الهوامع للسيوطي (١/ ١٧٨)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٩٥).

النهي في الجزم في (لا تفعلْ: لا تعذبني)؛ لأنه طلب مثلها، قال سيبويه: "اعلم أن الدعاء بمنزلة (الأمر) و(النهي)، وإنما قيل: (دعاء)؛ لأنه استعظم أن يقال: (أمر) و(نهي)، وذلك قولك: "اللَّهمَّ زيدًا فاغفر ذنبه"[(١)]، وسماه ابن قُتيبة وابن فارس "المسألة"[(٢)]. وعرفه القزويني بأنه: "طلب الفعل على سبيل التضرع"[(٣)]، وهو الطلب على وجه التضرع والخضوع، وذلك نحو قولك: رب اغفر لي. "ويكون من الأدنى إلى الأعلى"[(٤)]، ورأى بعضهم أن استعمال صيغة الأمر في مقام الدعاء، مجاز مرسل، والعلاقة بينه وبين الأمر الإطلاق والتقييد[(٥)]، فالدعاء لفظ مطلق غير ملزم للمخاطب ﷻ، والأمر واجب بقرينة تدل على الوجوب، والأفضل أن نسميها صيغة الطلب أو التضرع، والدعاء يستخدم في العرف الشرعي في سياق التوسل إلى رب العالمين دون وسيط، ومخاطبة غير رب العالمين به جهلًا وتزلفًا وممالقة غير سائغ شرعًا ولغة.

وإن كان الآمر دون من وقع به صيغة الفعل، فهو طلب، أو رجاء، أو دعاء: اغفر، ارحم، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ [آل عمران][(٦)]، وكل ما جاء في القرآن الكريم من أقوال الأنبياء عليهم السلام في مخاطبة رب العالمين على صيغة "افعل" لا يخرج عن معنى الدعاء أو طلب المضطر أو الرجاء بين النظيرين نحو: يا صديقي أعني على طاعة الله[(٧)].

---

(١) الكتاب، ج ١/١٤٢.

(٢) انظر: الصاحبي، ص ٢٩٨.

(٣) الإيضاح، ج ١/١٤٥، وانظر مفتاح العلوم، ص٣١٩.

(٤) شروح التلخيص، مواهب الفتاح، ج ٢/٣٢٠.

(٥) شروح التلخيص: حاشية الدسوقي، ج ٢/٣٢٠.

(٦) طلب الفعل أو تركه إذا كان من الأدنى إلى الأعلى سمي دعاء للتأدب، وسميت (اللام أو لا) حرفي دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، ونحو: (لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا)، وكذلك الأمر بصيغة الأمر يسمّى فعل (دعاء) نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾، وهذا الوجه من آداب التحدث وخصوصًا مع الله.

(٧) قد يدل الخبر على معنى الدعاء، خالد يحفظ القرآن، على تقدير، يارب، والأدب يقتضي الاستهلال بالثناء، وتعيين المدعو ﷻ بلفظ: يا رب، ربي، اللَّهم، ونحو: لله درُّه، فجملة: لله دره جملة خبرية لفظًا (من حيث البناء التركيبي)، وهي إنشائية دعائية من حيث المعنى، أي: أنك تدعو له بالخير، والجملة الأولى: "خالد يحفظ القرآن" جملة خبرية معنى ولفظًا.

ويأتي في زمن الماضي والحال والاستقبال بصيغة الطلب (افعل) [1]، فالماضي، نحو: الدعاء بالخير، وهو - من غير شك - يشير إلى المستقبل، نحو: رضي الله عنه، رحمه الله، غفر الله له، أحسن الله إليك (أُخْرِج الكلام في صورة الخبر ثقة بالاستجابة!)، وقد يأتي الخبر في الدعاء على العدو، نحو: شُلت يمينه، وقطع الله أثره وعقبه ودابره كلها بمعنى، ويأتي في الدعاء بالشر منفية بـ (لا)، نحو: لا ردَّه الله، لا رحِمَه الله، ولا دريت! لا استغنيت! وقد يقع بالمصدر نحو: تعسًا لك وتبًّا وهلاكًا.

والاستجابة في الدعاء مأمولة تكرمًا: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [غافر]، و﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ [البقرة].

وللفظ الدعاء وجوه من المعاني اللغوية والشرعية يتعين معناها حسب المخاطب بها والسياق والمقام، ومنها:

أ- النداء، وهو الأصل فيه، يقال: دعوت فلانًا، أي: ناديته وصحت به، قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴿٦١﴾ ﴾ [آل عمران]، أي: ننادي، وقد يستعمل كل واحد من النداء والدعاء موضع الآخر، قال تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾ [البقرة]، كما في قوله تعالى: ﴿ تَدْعُوا مَنْ أَدْبَرَ

---

(١) قد يقع لبس في الدعاء لعدم الفصل، روي عن عائذ بن عمرو أن أبا سفيان أتى على سلمان وصهيب وبلال في نفر، فقالوا: ما أخذت سيوف الله عز وجل من عنق عدو الله مأخذها، فقال أبو بكر: تقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم؟ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، فقال: يا أبا بكر لعلك أغضبتهم؟ لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك عز وجل، فأتاهم أبو بكر فقال: يا إخوتاه، أغضبتكم؟ قالوا: لا. يغفر الله لك يا أخي " [رواه مسلم]. قال القاضي عياض: روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نهى عن مثل هذه الصيغة، وقال: "قل عافاك الله، رحمك الله لا تزد"، لا تقل قبل الدعاء: لا. فتصير صورته نفيًا وقال بعضهم: قل لا، ويغفر الله لك. ارجع إلى: الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح المقدسي، عالم الكتب، بيروت، ص٢٢٣.

وَتَوَلَّىٰ (١٧) ﴾ [المعارج]: "تناديهم واحدًا واحدًا بأسمائهم"، وقال المبرد: "تدعو، أي: تعذّب"، والراجح الأول، قال السمعاني: "وهو الأظهر"(١).

ب- **طلب الاستقدام**، أقدم، ائت، تعال، كما في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [الإسراء:٥٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص:٢٥].

ج- **طلب الفعل**، كأن يطلب الداعي من المدعو القيام بالفعل وجوبًا وندبًا واختيارًا أو نهيًا، ومنه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (١٠٤)﴾ [آل عمران]. أي: يندبون الناس إلى عمل الخير والكف عن المنكر(٢).

د- **طلب الحاجة والسؤال من الله سبحانه**، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر:٦٠]، الطلب، أصل فيه أيضًا، فالقصد من الدعاء الاستدعاء، يقال: دعاه، أي: طلبه، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ ﴾ [فاطر:١٨]، أي: تطلب أن يحمل عنها.

هـ- **السؤال أو طلب الاستفهام**، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ﴾ [البقرة:٦٨]. أي: سله.

و- **القول**، فالدعاء من جنس القول، كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ (٥) ﴾ [الأعراف]، وقد عبر سبحانه عن الدعاء بلفظ القول في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران:٣٥]، أي: دعت، فأتى بلفظ القول توسعًا للإقرار بتلفظها في الطلب والنذر، وأنها جهرت به لشدة فرحها بالحمل، فعجلت بالشكر نذرًا. وقال تعالى:

---

(١) تفسير السمعاني، ج ٦/ ٤٧.

(٢) (وَلْتَكُنْ): لام الأمر مكسورة في الأصل، ولكنها إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى ﴾، وقد تسكّن بعد ثمّ، وتدخل لام الأمر على الفعل المخصوص به الغائب معلومًا ومجهولًا وعلى المخاطب غيره، فدخولها عليه أهون وأيسر، نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾؛ وذلك لأن الواحد لا يأمر نفسه، فإن كان معه غيره هان الأمر؛ لمشاركة غيره فيما يأمر به، وأقل من ذلك دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم؛ لأن له صيغة خاصة، وهي (افعل). ارجع إلى الجدول في إعراب القرآن، محمود الصافي.

نما كَانَ دَعْوَنهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [الأعراف]، أي قولهم إذ جاءهم

ـاب.

ز- التسمية، وهي من جنس القول، يقال: دعوته بكذا، سميته، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلِ

اْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾ [الإسراء:١١٠]، والتسوية مستفادة من "أو" لا لفظ الدعاء، وكما في

ه تعالى: ﴿ لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور:٦٣]، وقوله تعالى:

ل ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء:١١٠]، قال ابن القيم: "ليس

د مجرد التسمية الخالية عن العبادة والطلب، بل التسمية الواقعة في دعاء الثناء والطلب،

ى هذا المعنى يصح أن يكون في (تَدْعُواْ) معنى (تُسَمُّوا) فتأمله، والمعنى: أيًّا ما تسمّوا في

كم ودعائكم وسؤالكم"(١).

ح- التضرع والقنوت وطلب المغفرة، قال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ

ونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء:٩٠]، وقال تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا

ـمَعًا ﴾ [السجدة:١٦].

ط- الاستغاثة، وهي من جنس النداء، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ

مُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا

ونَ ﴿٤١﴾ ﴾ [الأنعام]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ

وا شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [البقرة].

ي- الاستعانة، قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ

دَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [البقرة]، أي: استعينوا واستغيثوا بهم.

ك - الحث على الشيء، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ ﴾

ف:٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس:٢٥]، وقال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى دَعَوْتُ قَوْمِى

نَهَارًا ﴿٥﴾ ﴾ [نوح]، أي: حثهم على عبادة الله سبحانه.

دائع الفوائد، ج ٣/ ٥.

ل- العبادة، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف:١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا ﴾ [الكهف:١٤]، أي: نعبد. والمراد الخضوع على وجه التعبد بالحاجة والطلب والرجاء. وجاء في الحديث: "الدعاء هو العبادة"(١).

م- رفعة القدر، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [غافر:٤٣].

ن- النسبة، قال تعالى: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ ﴾ [الأحزاب:٥] أي: انسبوهم واعزوهم، وهي معاني سياقية، والأصل الجامع بينها الطلب، وأنها جميعها تدخل في القول.

وهذه المعاني تقع في خطاب الناس، بيد أني جعلت القرآن الكريم دليلًا عليها؛ لإحكامه سَبكًا وحَبكًا في اللفظ والمعنى، وهذه المعاني استوعبت كل وجوه المقاصد، وعالجتها في ضوء سياقها ومقامها، وهي - لا شك - أوفى من نظرية أفعال الكلام، فقد استوعبت وجوهًا لم يُسبق إليها، ولم نستدركها النظريات الغربية، وأصحاب الفضل في هذا علماء الأصول الذين بحثوا علاقة اللغة بما تدل عليه في إطار المعنى النصي والمعنى المقامي، وأحيل القارئ إلى كتب علماء الأصول في بحث دلالة اللفظ والخطاب لمعرفة المزيد.

وسوف أبين ما تقدم في التطبيق على الخطاب، وأضيف عليه ما بقي من معالم نظرية أحداث الكلام تبيينًا وتطبيقًا؛ ليتسنى للباحث التعرف على هذه النظرية الأصيلة في تراثنا، وليتمكن من فهمها خلوًا من قضايا الفلسفة والمنطق المشكلة، والتصور الرياضي، وتأثيرعلم التجريب المادي، وهي العلوم التي طغت على علم اللسان الغربي، فقد تأثر بها دي سوسير في دراسة بنية اللغة دون معناها، وتأثر بها أوستين في دراسة أفعال الكلام دراسة مادية، وتأثر بها تشومسكي في معالجة اللغة معالجة ذهنية وفق علم الرياضيات.

---

(١) رواه الترمذي وأبو داود.

وقد اجتهدت في هذا الفصل في وضع تصور دلالة أحداث اللغة، مستفيدًا من المتقدمين، وفق معايير اللغة العربية وعرفها التعبيري؛ ليكون منهجًا عربيًّا خالصًا، يستخدمه الدارس في تحليل الخطاب، ولعل ما كتبته هنا يصلح بديلًا عن بعض الطرح الغربي الذي يتجافى في روافده الفلسفية والعرفية عن ثقافتنا الإسلامية وقواعد لغتنا وعرفها التعبيري المتميز، والله ﷻ الموفق.

* * *

الفصل الثالث

التحليل التطبيقي

تحليل الخطاب النِّسوي في القرآن الكريم

تقوم هذه الدراسة على تحليل الخطاب النسوي[1] في القرآن الكريم تحليلًا حِجاجيًّا في ضوء مقاصد الخطاب القرآني، والمعطيات اللغوية والبلاغية التي تفعّل اللغة في العالم الخارجي؛ للكشف عن أبعاد الوظائف اللغوية، وللتعرف على القصد من الاستعمال في ضوء التفاعل اللغوي المباشر في شكل من أشكال التواصل التفاعلي (الخطاب أو الحوار أو المحاورة أو المناقشة أو المجادلة)، والخطاب التفاعلي بما فيه من إثارة وتوجيه واستقطاب وتوليد واشتقاق وتفاعل مع العالم الخارجي خدمُ هذا القصد، وكل صيغة كلامية مقصودة فيه لتحقيق القصد، ويعد المعنى الهدف الرئيس في تحليل الحوار؛ لمعرفة الإجراء القصدي، وسوف أبحث عن ظواهر المعاني التي يربطها العقل بقصد المتكلم والقانون العام الذي يحكمها، وسأقوم برصد العلاقات بين المقدمات ونتائجها وبتعيين الوسائل الحجاجية وبتقديم الموضوع تقديمًا منطقيًّا (مقدمة، عرض، خاتمة) وبمقارنة عنصر بآخر. والحوار النسوي شكل من أشكال التفاعل المباشر في الخطاب الحِجاجي الإقناعي، فحوار المرأة يتمتع بتقنية متميزة في التأثير والإقناع، ويعلو فيها أحيانًا حوار الرجل، ويمكن التعرف على خصائص هذا الحوار في ضوء معطيات البلاغة واللغة والنحو، وقد اخترت نماذج خطابية

---

(١) النساء والنسوة: اسما جنس نوع من الإنسان، والنِّسوةُ والنُّسْوة (بالكسر والضم) والنِّساء والنِّسْوانُ والنُّسْوان: جمع المرأة من غير لفظه، فليس له مفرد من لفظه مثل: قوم، إبل، مفرده من غير جنسه وهو امرأة، قال ابن سيده: النساء جمع نسوة إذا كثرن، ولذلك قال سيبويه في الإضافة إلى نساء نِسْوِيّ، فردَّه إلى واحده، وتصغير نِسْوة: نُسَيَّةٌ، ويقال: نُسَيَّاتٌ، وهو تصغير الجمع، والنسوي منسوب إلى جمع القلة النسوة، وزن: فِعلة، وهو يوافق عدد ما ورد من خطاب النسوة في القرآن الكريم، فهن لا يتجاوزن عدد القلة (عشرة). وقد تناول الدكتور محمود عكاشة مصطلحات التحليل والخطاب والمنهج والحوار في "لغة الخطاب السياسي"، و"خطاب السلطة الإعلامي"، و"تحليل الخطاب في المنهج الإسلامي".

نسوية من القرآن الكريم؛ لعدم رقي الشك فيما جاء فيه، ولأثبت من خلاله أن المرأة تملك تقنية خطابية قد تتفوق فيها على الرجل في بعض المشاهد، وأنها في خطابها العفوي تؤثر في المتلقي أكثر من تأثير الرجل، ولأرد به على من اتهموا المرأة بأنها لا تكاد تُبين في كل الخطابات، محتجين بقول قلة من المفسرين في تفسير بعض الآيات التي سأذكرها لك لإقناعك بالحُجة، وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن المرأة المقصودة في قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ ﴾ [الزخرف]، قالوا إن المرأة التي تنشأ في الطرف تعجز عن التبيين في المخاصمة، وأرى أن هذا شأن من يحبسون عن الكلام في الغضب عامة في النوعين[1]، وقد حملوا هذا الخطاب وجوهًا كثيرة، وهو يصف فئة مُترفة تعجز عن التبيين في سياق المخاصمة التي تتطلب مهارة إقناعية، والظاهر أن الضمير (هو) للنوعين؛ فجعلوه للمرأة، وظاهر الخطاب أنه لا يستهدف المرأة وحدها بل كل من جرى عليه العجز في إقامة الحُجَّة لنفسه، ومقام النزول يعيِّنه للرجال الذين خاصموا النبي ﷺ، فعنفهم الله تعالى وبكَّتهم بما هم عليه من طرف مفسد وعَيٍّ في الخطاب، والمخاصمة العنادية هنا في سياق الغضب الذي يتعثر المتكلم فيه ويُحبس.

وقد جاء في الحديث أنها تستطيع التأثير في الرجل اللبيب الحازم: ".. وما رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ ودِينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُنَّ.."، الخطاب للنساء، ولا يقضي بغباء المرأة، فنقص العقل لا يعني الغباء، فقد تكون المرأة أذكى من الرجل وأنضج وألبّ، والخطاب قَيْد

---

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط: "﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾: أي ينتقل في عمره حالًا فحالًا في الحلية، وهو الحلي الذي لا يليق إلا بالإناث دون الفحول؛ لتزينهن بذلك لأزواجهن، وهو إن خاصم، لا يبين لضعف العقل ونقص التدبير والتأني، أشهر بها حقوقهن وشفوف البنين عليهن. وكان في ذلك إشارة إلى أن الرجل لا يناسب له التزين كالمرأة، وأن يكون مخشوشنًا. والفحل من الرجال أبى أن يكون متصفًا بصفات النساء، والظاهر أنه أراد بمن ينشأ في الحلية: النساء. وقال ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي: ويدل عليه قوله: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾: أي لا يظهر حجة، ولا يقيم دليلًا، ولا يكشف عما في نفسه كشفًا واضحًا. ويقال: فلما تجد امرأة لا تفسد الكلام، وتخلط المعاني، حتى ذكر عن بعض الناس أنه قال: إذا دخلنا على فلانة، لا نخرج حتى نعلم أن عقلها عقل امرأة. وقال ابن زيد: المراد بمن ينشأ في الحلية: الأصنام، وكانوا يتخذون كثيرًا منها من الذهب والفضة، ويجعلون الحلي على كثير منها، ويبعد هذا القول قوله: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾، إلا إن أريد بنفي الإبانة نفي الخصام، أي: لا يكون منها خصام...". البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، ج ٦:٨.

سياقه الذي أشار إلى تعلق المرأة بحُليها وكنوزها واستئثارها بما تملك، والقصد الحض على النفقة، فتصدقن من فورهن، وغلبتها الرجل محمدة ومهارة، وهو الحديث الذي يعوّل عليه في تضعيف عقل المرأة وتغبيتها، وسوف يتبين لنا بالدليل أن المرأة أكثر حنكة وفصاحة من الرجل الذي أخفق في الاحتجاج لنفسه وإقامة الحجة على خصمه في بعض المحاورات، وأحيلك إلى المواضع التي تناولت فيها هذا الموضوع للتزود بالدليل والاقتناع بالتعليل، وهو منهجي في البحث العلمي.

وسوف أتناول نماذج خِطابية نسوية من منازل مختلفة، مطبقًا رؤيتي المقاصدية في التحليل؛ لتبيين تقنية خطاب المرأة في سياقات مختلفة ومراتب متباينة، ومن هذه النماذج خطاب امرأة عمران مع ربها ﷻ في سياق التضرع، وهو حوار له مميزات خاصة في الخطاب النسوي، فالمتكلم في الخطاب امرأة، والحاكي عنها رب العزة الذي ضُمّن حواره ﷻ في الإجابة، وهذا في سياق مخاطبة رب العزة وحقيقته الدعاء، والحدث موصول في الابنة مريم التي استخدمت الحوار الخارجي مع من تحاوره، والحوار الداخلي مع نفسها، وقد حكاه الخطاب القرآني، وخطاب امرأة فرعون في سياق الاستغاثة من زوجها، وهذا النمط الأسلوبي استوعب ما في النفس وعبَّر عن القصد، ويمثل المستضعفات، وهنالك خطاب ملكة سبأ مع قومها (الملأ: من يمالئونها)، وهم رجال ملكها الذي ورثته عن أبيها، وقد نجحت بحسن سياستها الحكيمة في تقريره بعد أن كان مضطربًا بالصراع، وقد ذكر القرآن الكريم الأزمة السياسية التي واجهتها مع سليمان عليه السلام، وأسلوبها الماتع الحكيم ورزانتها في موقف يستوجب التؤدة والحنكة، وذكر تواضعها مع مستشاريها وتشريكهم في القرار السياسي، وممارستها الحوار بفطنة وحضور ذهن مع ملك أشد منها قوة، وهو سليمان عليه السلام، ولاشك أنها مثل فريد دهره يفضح أدعياء الزعامة.

وحوار امرأة العزيز مع فتاها وحوارها مع صواحبها تهدد وتتوعد فتاها عليه السلام الذي استعصى عليها، وتعوذ بربه ﷻ في مقام عصيب، وهي نموذج سُلَطِي يجسد رعونة الترف والسلطة والفساد، وهي دون ملكة سبأ حنكة وخُلُقًا، وتناولت نماذج نسويَّة أخرى، لكل واحدة منهن أسلوبها الخاص المرتبط بالسياق والقصد، ومنزلتها أمام من تحاوره، ونوع

الطرف الثاني المحاوَر. وهذه النماذج مثّلت الطبقات الاجتماعية والمواقف المختلفة في سياقات مختلفة.

ويتمتع الخطاب القرآني بظاهرة التوثيق، فيسند القول إلى صاحبه الحقيقي بلفظه، أو يسوقه محكيًّا، وسوف أتناول الأنماط الخطابية في ضوء التحليل البنيوي والدلالي والبلاغي والسياقي؛ للوقوف على مقاصد الخطاب، وسوف أبحث عن العلاقات التي تربط بين هذه الخطابات وأوجه التناص والاختلاف بينها، وأتناول بعض الظواهر النفسية والاجتماعية والحضارية التي أثرت في الخطاب، فاللغة تعبير عن قائليها وسجل تاريخهم ووعاء أفكارهم ومشاعرهم.

* * *

الخطاب الأول: خطاب امرأة عمران عليها السلام

الخطاب القول الموجه إلى متلقٍ، ويطلق على بعض أنماط القول الأخرى توسعًا، وهو هنا محكي عن قائلته "امرأة عمران" (رحمها الله) بلفظ "قالت"، والمخاطب بالحكي النبي ﷺ، على تقدير: اذكر لهم امرأة عمران: ﴿إِذْ قَالَتِ...﴾، والدليل: "إِذْ" ظرف لما مضى، متعلق بمحذوف تقديره "اذكر"، ونظيره غير المذكور في الخطاب قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾﴾ [مريم]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم]، والظرف "إِذْ"[1] هنا لتوقيت الحدث القولي وتوثيقه في الماضي السابق على حكي الخطاب، ويأتي أيضًا لتوقيت الحدث الفعلي والقلبي في الماضي، قال تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ﴾ [القصص:٤٠]، والخطاب هنا لموسى عليه السلام، أي: اذكر ... (في سياق مَنّ الله تعالى عليه)، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام:٤٣]، ونحو: عذرتك إذْ تظنُ بي الظنونَ، أي: ظننت.

وقد جاء خطابها موجهًا إلى مخاطَب مباشِر – وهو رب العالمين ﷻ – بيد أنه ﷻ لم يباشر الخطاب معها، فقد جاء الرد مُضمَّنًا في خطابها وفي التعليق عليه، وقد استهلت الخطاب باستهلال حسن (ربِّ) تأدبًا وتضرعًا، ثم أعقبته بـ"شكر الاستجابة" في صورة خطاب مباشر؛ لقصد تعيين المخاطَب ﷻ والائتناس والقرب والمناجاة.

---

(١) تضاف إذ الظرفية إلى الجملة الفعلية أكثر من الجملة الاسمية، وتأتي قبل الفعل الماضي أكثر من المضارع الذي تصيره للماضي، نحو: إذ تقول، بمعنى: قلت، ولها وجوه أخرى، ذكرها النحاة. ارجع إلى: شرح الكافية، ج٢/١٠٨، وقد أضيفت إلى الجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ﴾، وقد جعلها بعض النحاة معلقة بمقدر اسمي أو فعلي في الجملة الاسمية الخلو من الفعل.

والخطاب هنا لا يحمل على المحاورة[1]؛ لاستحالة المجاوبة المباشرة، بيد أنها طاولت فيه مناجاة وائتناسًا؛ فرحًا بالحمل، ثم استزادت فيه خوفًا وقلقًا على الابنة الوحيدة التي ولدتها في الكِبَر، وقد توفي أبوها، فتوسلت بالدعاء متعوذة به ﷻ لها ولذريتها من الشيطان الرجيم.

وقد تصدر نداء القريب "ربِّ" في أسلوب الخطاب المباشر بضمير المتكلم (أنا)؛ ابتهالًا بالشكر على الحمل، ثم انصرفت إلى نداء الاستغاثة (ربِّ) أيضًا في سياق التضرع والتذلل والتخشع، فهو قريب منها في الحالين قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ ﴾ [آل عمران]، والخطاب هنا يتضمن طرفًا مُجاوبًا مضمنًا في القول.

وقد جاء خطابها شكرًا عقب الحمل، فكافأته بالنذر الخالص لله ﷻ، ثم جاء دعاءً بعد وضعها أنثى في سياق الاعتذار والشكوى والتضرع خوفًا عليها، وقد قدمتُه هنا ترتيبًا زمنيًا، وليكون مُدخلًا للحدث المتعلق بالابنة (مريم عليها السلام) الذي يتوازى في الإنجاب بالضد مع حدث الأم، فالأم مُسِنَّة تطلب الولدَ الذكر؛ فأنجبت بنتًا، والابنة (مريم) عزَب تُوهب الولدَ الذكر عن غير طلب، فتستنكره، واعتذرت الأم؛ لكونها أنثى ضعيفة تولد لأبوين كبيرين: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾، وقد سألت الله تعالى أن يحفظها هي وذريتها، وهي لا تعلم ما يدَّخره الله – تعالى – لهذه الابنة من منزلة بلغت بها الاصطفاء والتفضيل على نساء العالمين: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [آل عمران]؛ لتكون آية كل من سأل الله – تعالى، ولم يرضَ بقسمه، وتمنى

---

(١) المحاورة: حوار بين اثنين فأكثر على المشاركة في الخطاب الذي يسمى حوارًا، وهي ثنائية وجماعية، بيد أن بعضها جاء فرديًا في الظاهر في القرآن الكريم في سياق خطاب بعض العباد من غير الأنبياء عليهم السلام مع رب العالمين؛ وهي في المضمون ثنائية، فمجاوبة رب العالمين ﷻ مضمنة في خطاب المتكلم، ومنه خطابات امرأة عمران وامرأة فرعون، وقد تكون المجاوبة وحيًا، وهي مع الأنبياء والأصفياء مثل عُزير عليه السلام، وقد باشر رب العالمين الخطاب مع موسى عليه السلام: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٣]؛ تكريمًا، وكان مع غيره – عليهم السلام – وحيًا.

خلاف ما أُعطي، قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾ [البقرة]، و﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء]، وقد جاء دعاء الأم بلفظ أعم (قالت)، وقد قيده الخطاب، فخصص "القول" لمعنى الشكر والدعاء، فهما من القول، وقد عبر عنهما بالقول لأربعة وجوه:

أولها: أن الشكر ثناء باللفظ والبذل والمكافأة، وأن الدعاء يكون سرًّا وجهرًا، والتعبير عنه بالقول أخرجه إلى حيز الواقع المسموع، الذي يتوازى مع الإخبار في الخطاب.

وثانيها: أن القول في سياق الخطاب دليل الشكر المعلن ودليل الإلحاح توسلًا، ويقابله تجاوب بالسمع والإصغاء والاستجابة، كما أنه خطاب مباشر دون وسيلة، وهو يكشف تقنية خطاب الأنثى مع من يعلوها.

وثالثها: أن القول فيه توثيق الحدث وإثبات الإسناد إلى القائل، ولا يحتمل تأويلًا، فهو أقطع دلالة من الرمز والإشارة وأوسع معنى، وهو ما يلفظ به المتكلم ويُؤخذ به، وهو من عرف خطاب القرآن الكريم في الحكي عن المتكلمين، فالحكي أو القص غير مطلق بل مَعْزو إلى صاحبه، وهذا آكد في القول، وصيغة المعلوم "قال" غير المبني للمفعول الذي أضمر فاعله "قيل"، فالأخير غير معيَّن، ولا يقام عليه عزو أو حِجاج.

ورابعها: أن النذر والدعاء من جنس القول، والنذر يقع به حُكمًا، فالقول تصديق النذر وتقريره، ويجب به الوفاء، والدعاء لا يخلو من قول بمستوياته في الأداء: الجهر والتوسط والخفوت، وجاء في حديث عائشة - رضي الله عنها، قالت: "رُبَّما خَفَتَ رسولُ الله ﷺ بقراءته وربما جَهَر"[1]، أي: جهر بها وأسمع بها نفسه فقط، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ

---

(١) الحديث: روي عن غضيف بن الحارث ﷺ قال قلت لعائشة - رضي الله عنها: أرأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يغتسل من الجنابة في أول الليل أو في آخره؟ قالت: ربما اغتسل في أول الليل وربما اغتسل في آخره. قلت: الله أكبر، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة. قلت: أرأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يوتر أول الليل أم في آخره؟ قالت: ربما أوتر في أول الليل وربما أوتر في آخره. قلت: الله أكبر، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة. قلت: أرأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يجهر بالقرآن أم يخفت به؟ =

﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾﴾ [الإسراء]، أمره الله تعالى بعدم رفع الصوت بالقراءة قبل الهجرة؛ لئلا يسمعه المشركون، فيسبوا الله ﷻ، أو أن يهموا بهﷺ وبأصحابه ﷺ، ثم جهر بعد الهجرة، وقيل المراد الدعاء، فهو صلاة، وقيل: لا تجهر بالقرآن الكريم؛ فيتأذى المشركون، فيسبوا الله تعالى، ويؤذونك أنت وأصحابك،، ولا تسر به، فلا يسمعك أصحابك ﷺ، و(لا تخافت)، أي: لا تسر به، وارفع صوتك قليلًا؛ ليسمعوك، فيتعلموه ويحفظوه، وهو الراجح[1].

التفسير المقاصدي:

التفسير الذي يستهدف قصد الخطاب الظاهر استنباطًا بالدليل الشرعي واللغوي، وهذا من خلال تحليل العناصر التركيبية والدلالية والسياقية والمقامية، والعناصر التي تساهم في تحقيق المعنى المراد، وقوته وتأثيره وإقناعه في ضوء ضوابط توظيفها في السياق والمقام[2]، وقد عُرف هذا المنهج عند العلماء المتقدمين بمقاصد الخطاب، وقد سميته تفسيرًا لا تحليلًا؛ عملًا بمصطلح أئمة التفسير المتقدمين، والتفسير والتأويل والتحليل عندهم بمعنى، ولست من أتباع المعنى الباطني الذي يستبطنه (Introspection) المُحلل على ما يقع في نفسه في ادعاء معرفة دواخل الأشياء الخفية هوًى وتعصبًا، ويزعم أن تفسيره كشف خفايا الخطاب وبواطنه التي انصرف عنها الراسخون في العلم من المتقدمين لخفائها عليهم، وعدم تكشفها لهم، وهو قصد المُنْحرِفة والدهرية الذين يجردون الخطاب الشرعي من قدسيته وضوابط تفسيره التي اعتمدها الشآبيب الراسخون في العلم من أهل الدين.

= قالت: ربما جهر به وربما خفت. قلت: الله أكبر، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة". سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الجنب يؤخر الغسل، وغريب الحديث، ابن الأثير، المكتبة العلمية، ج ٢/٥٢.

(١) تفسير ابن كثير، ج ٦/٣٦٥، والآداب الشرعية، ج ٢/٢٧٢، والحكم العام الاعتدال في القراءة، فعلو الصوت وانخفاضه يفسدان التلقي.

(٢) السياق في الخطاب القرآني أصل من أصول التفسير، وهو قيد التنزيل، وقد عمل به أوائل المفسرين من الصحابة والتابعين ﷺ، وقد سميتهم بالمتقدمين؛ عدولًا عن تسمية بعض متأخري عصري سلفنا (الأئمة المتقدمين) بالقدماء في مقابل مدح أئمتهم المتأورين بالمحدثين، وهو قول بعض أهل النقد الأدبي.

وقد قام الخطاب على أسس توثيقية تؤكده في الصدق، أهمها الإسناد إلى المتكلم، والمباشرة بالتوجه إلى المخاطَب، والقول المنجز، والاحتجاج بالواقع، والإحالة إليه.

وقد جاء خطابها محكيًّا بلفظ القول المسند إلى قائلته على هيئته في سياقه اللغوي وسياقه الخارجي، فقد جاء الفعل في زمن الماضي، وجاء الفعل موثقًا لحدثه، وهو قول منجز في الماضي، أي: قيل وانقطع قبل الحال.

وزمن لفظ الخطاب المباشر مضمر قبل "إذ"[1]، وهو ظرف لحدث ماض، وهو مضاف إلى جملة في زمن الماضي، والتقدير: اذكر يا محمد قول امرأة عمران، وقد تصدر قولها دعاء، وجاء قولًا؛ لأنه على هيئة قول، والدعاء مسند إلى داعية. وقد أصَّل القرآن الكريم مبدأ عظيمًا في منزلة المرأة الاجتماعية، فهي وعاء المجتمع وأصله، وهي والرجل سواء في الدين، بل قد تعلوه، فهي هنا الموضوع، وهي الداعية، وهي المستجاب لها، وليس زوجها الحَبْر المشهور في جماعته، وقد أضيفت إليه على سبيل ملك عقد الزواج، وليس على مِلك الرقبة، خلاف الأمم التي اتخذت الزوجَ أمةً تورثها لذوي الزوج، وتنسبها لزوجها دون أبيها؛ احتقارًا، ودليلًا على استعبادها، وقد توهم بعض مفسري الثقافة الاجتماعية أن الله تعالى كنى عن اسمها هنا، ونسبها إلى زوجها؛ مراعاة للأدب الاجتماعي الذي يتحفظ عن ذكر اسم المرأة، وهذا التفسير إسقاط لعرف المجتمع، فقد صرح سبحانه باسم الابنة، وهي أولى بالكناية على هذا المذهب؛ لصِغر سنها، وأمها شيخة! والراجح عندي أن مسئولية النوعين أمام الله سواء على حسب التكليف والاستطاعة، وأن السياق هنا لا يحتمل كناية عما يستخفي منه، فقد

---

(١) قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: "إذ" زائدة، وجاء فيما نقله الزجاج عنه: إذ: لغو، ومثله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ﴾، والمعنى عند أبي عبيدة: وقالت امرأة عمران، ورده الزجاج قائلًا: قال جميع النحويين: إن (إذ) يدل على ما مضى من الوقت، فكيف يكون الدليل على ما مضى من الوقت لغوًا، وهي اسم مع ما بعدها، وقال غير أبي عبيدة – منهم أبو الحسن الأخفش وأبو العباس محمد بن يزيد [المبرد] – المعنى: اذكروا إذ قالت امرأة عمران، وروي عن محمد بن يزيد: التقدير: اذكر إذ. وذهب الزجاج إلى أن العامل في إذ معنى الاصطفاء، والمعنى على هذا: واصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران واصطفى مريم كذلك من بين النساء .معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، دار الحديث، ٢٠٠٥هـ ١٤٢٦م، ج١/ ٣٣٨، والراجح المشهور رأي الأخفش والمبرد. وارجع إلى الكشاف، الزمخشري، مكتبة مصر، ج١/٣١٢، وقد أجاز الزمخشري أن يكون "إذ" منصوب باصطفى وبفعل مضمر تقديره: اذكر.

صرح الله تعالى باسم الابنة منسوبة إلى أبيها تكريمًا لها (مريم ابنة عمران)، وخاطبها باسمها: ﴿يَٰمَرْيَمُ﴾، فالتسمية توضع للتعريف والتواصل، وقد كرمها الله - تعالى - وابنها: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الأنبياء].

وكان النبي ﷺ يصرح بأسماء بناته ونسائه في مقام يستوجبه، ومنه التعريف بالمذكورة: "وايم اللهِ لو أنَّ فَاطِمَةَ بنتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يدها"، قاله ﷺ في الناس[1]، والثابت أن الكناية تكون في مقام يحسن فيه التكني أو تجب فيما يُستحي منه أو يؤذى صاحبه، فيكنى عن صاحبه بألفاظ: رجل أو رجال أو نفر أو امرأة أو نساء أو ما يفيد الإبهام في مقام الحرج دون التصريح بالاسم أدبًا وسترًا.

وأرى أن لفظ المرأة جاء مضافًا إلى زوجها؛ لأن مكانها في مجتمعها من قِبَله، وكان من كبار أحبار بني إسرائيل الصالحين، وقد اختص الله ﷻ آل عمران بالذكر - وهم من آل إبراهيم عليه السلام - لصلاحهم، ولدفع الشبهة عنهم، وكان عمران أثناء دعاء امرأته شيخًا، وله دور في حدث الابنة أيضًا، فالقيمة مستمدة منه، وهو عنصر الربط بين الحدث الذي وقع لزوجه والحدث الذي وقع لابنته، فكلا الحدثين بسبب منه، فالمراد بآل عمران هنا مريم وابنها عليهما السلام، ومن ثم أضيفت إليه الزوج أيضًا الذي كرمه الله تعالى وكرم ذريته، وجعله بمنزلة آل إبراهيم عليه السلام، فهي من آل هذا البيت، ويُطلق على الزوج أهل فلان وامرأة فلان وحرمه، ويسمون الابنة كريمة فلان بمعنى المكرمة.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، رقم: (٦٤٠٦)، ومسلم، رقم: (١٦٨٨)، وأبو داود، رقم: (٤٣٩٦ و٤٣٩٧)، والترمذي، رقم: (٤٨٨٧)، والنسائي في المجتبى (السنن الصغرى)، رقم: (٤٨٩٠ و٤٨٩٥)، وأحمد في المسند، رقم: (٢٥٣٣٦)، وغيرهم من طريق عائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهما، هو في رواية البخاري من حديث عائشة - رضي الله عنها: "أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتْهُمْ الْمَرْأَةُ الْمَخْزُومِيَّةُ التي سَرَقَتْ: فَقَالُوا من يُكَلِّمُ رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - وَمَنْ يَجْتَرِئُ عليه إلا أُسَامَةُ حِبُّ رسول اللهِ - صلى الله عليه وسلم، فَكَلَّمَ رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم. فقال: "أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ من حُدُودِ اللهِ؟!" ثُمَّ قام فَخَطَبَ قال: "يا أَيُّهَا الناس إنما ضَلَّ من كان قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إذا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وإذا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عليه الْحَدَّ، وايم اللهِ، لو أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يدها".

وقد استدعى حدث الثناء على عفة مريم ذكر اسمها واسم أبيها في قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم:١٢]، فهو علم من الأحبار، وذكر النسب هنا للمدح، خلافًا لذكر هارون الشريف الصالح وذكر الأب والأم في مقام توبيخ مريم عليها السلام: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾ [مريم]، فالناس يعيرون المعيَّر بخلاف ما هو عليه، فإن كان صالحًا عيروه بأسوأ ذويه، وإن كان فاسدًا عيَّروه بصالحيه، وهو ما أرادوا به مريم عليها السلام، والله أعلم.

وامرأة عمران قيد زوجها العلم صاحب المقام والسلطة، وهو المقام الذي استفادت منه الابنة مريم عليها السلام فيما بلغته من الاشتغال بخدمة المعبد والكفالة الآمنة في صغرها، وقد ابتليت بسبب منزلتها من أبيها، فقد اشتد عليها قومها؛ لنسبها من عمران الحبر الجليل في بني إسرائيل، فهي معروفة به، ولن يستر ما حل بها؛ لشهرة أبيها، وهنالك مناسبة بين ذكر عمران في شأن زوجه وابنته، فهو الرابط بينهما في الخطاب، والابنة بسبب من أبيها، ودليل هذا استنكار الإنجاب من غير مس: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾﴾ [مريم].

وقول امرأة عمران: "رَبِّ" متجانس مع عظم قدر المخاطب الذي يختص نفسه بالإتيان بما يستحيل في المألوف إلا على وجه الإعجاز، فتوجه خطابها إلى من له سلطة الفعل في هذا المقام المعجز شكرًا على جواب دعائها، ودعمت الشكر بالفعل؛ فجعلت حملها نذرًا: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾، و"ما" عامة في على المشهور في خطاب العرب، وهي على هذا بمعنى الخلق الذي في بطني، ولا أرجح أن تكون بمعنى "من" العاقل والعاقلة؛ لأن نوع الجنين مجهول عندها، ومن ثم "ما" للنوعين على دلالة العموم، ويجوز أن تكون ما لغير العاقل هنا؛ لأن الحمل في مراحل التكوين قبل نفخ الروح، وقيل أرادت الولد الذكر بتذكير الصفة "محررًا"، و"جزمت النذر على تقدير أن يكون ذكرًا، أو لرجاء منها أن يكون ذكرًا، (محررًا)، ومعناه: عتيقًا من كل شغل من أشغال الدنيا، فهو من لفظ الحرية[1]، وأرى أن هنالك معنى أبلغ منه يجانس اللفظ والسياق، وهو أنها لا تعني دلالة العتق؛ فهو حر ابن

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، م٢/٤٥٥.

تحرين بل تعني: أنها لن تتسلط عليه بحق الأمومة؛ فقد أخلصته وهبًا لربها ﷻ، وعدم الإشراك من تمام النذر، وهذا أليق بمقام المخاطَب ﷻ، ومقام الخطاب، وطبيعة النذر.

وقيل: "أتى بلفظ (ما) [الاسم الموصول] دون (مِن)؛ لأن الحمل إذ ذاك لم يتصف العقل، أو لأن (ما) مبهمة تقع على كل شيء، ونسب هذا إلى سيبويه"[1]، والذي أميل إليه الأخير، فقد جاء اللفظ بـ "ما" لعدم علمها بما في بطنها، ويحتمل أيضًا أنها كانت في بدء الحمل (مرحلة الجنين الذي لا حياة فيه)، فوقعت عليه "ما"، وهذا يعني أنها بادرت بالنذر فور علمها، وهي ترجو أن يكون ذكرًا بدليل مقامي، يتعلق بذكورية خادم المعبد، ومن يتأهلون لدرجة الحَبْر (الحاخام أو الكاهن، وهو الفقيه العالم)، ومحررًا لا يكفي قرينة؛ لأنه حال من "ما" التي تحتمل النوعين، ولم تقطع بذكوريته تأدبًا، وهي في موقف الدعاء، وهو دليل حصافتها وفقهها بالدعاء، وهو من أثر الزوج الذي أضيفت إليه، وجملة الصلة: هو كائن في بطني أو مستتر فيها، جملة ظرفية، فالبطن وعاء الطفل، كناية عن الحمل لا الأحشاء، وقرينة هذا دلالة مقام القول ودلالة القول، فموضوع الخطاب نذر الحمل.

والذين ذهبوا إلى أن ﴿مُحَرَّرًا﴾: مذكر، قدروا: غلامًا محررًا؛ لأنه مخصوص بالذكور[2]، تريد: محررًا من الاسترقاء لغير الله، ومعتقًا من سلطتها عليه، والتحرير في الأصل للغلمان، وهو في بطنها، فبنت الأمر على تقدير ما سيكون تأكيدًا على الوفاء به، وهي هنا لم تكتف بالنذر، بل أكدته بالحال والثناء زيادة وفضلًا، ورجت بعد التأكيد القبول: ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ﴾: دعت الله تعالى بأن يقبل منها ما نذرته، والتقبُّل: أخذ الشيء على الرضى به، وأصله المقابلة بالجزاء، والتقبل هنا بمعنى القبول، فهو مما تفعّل بمعنى الفعل المجرد[3].

والفعل "تقبل" ناسب علو مَقام المدعو، فجعلت الدعاء على سبيل العرض، وهو أفضل في رجاء الإجابة، وفيه إلحاح وتذلل، وليس ادعاء، والفعل "تقبل" فعل طلبي غير منجز في

---

(1) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، دار الجيل، بيروت، ج١/ ٢٥٤.
(2) التبيان في إعراب القرآن، ج١/ ٢٥٤.
(3) ارجع إلى: القرطبي، ط التوفيقية، ج ٤/ ٦٢.

القول دون العيان، فهو عرض، وقد جعل طلب التقبل بعد تعيين النذر قولًا، وقد جاء النذر عقب العلم بالحمل شكرًا.

وقد أثنت بما يؤكد نيتها في إنجاز النذر في العيان: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، وهي على يقين أنه سمع الدعاء والعليم بصدقه، فقدمت السمع على العلم؛ لأنها لفظت بالقول أولًا الذي سمعه يقينًا، ثم جاء العلم بصدقها فيه لاحقًا عليه؛ لتأكيد إخلاصها في الدعاء، وقد ناسب الخطاب بين "قالت" و"السميع"، فالقول: لفظ مسموع، والإبلاغ قصد المتكلم، والسميع أعلى درجات التلقي، والعلم الإحاطة بمقام القول وقصد القائل، والعليم أعلى درجاته، والوصف "فعيل" في هذا السياق لصيق بالموصوف في الأزمنة، وليس قيد زمن دون غيره أو عارضًا أو متغيرًا كسامع وعالم، والسياق اللغوي يستوجب تقديم اللفظ أولًا؛ ليعلمه المتلقي ثم يستدرك عليه بما يتعلق به من الصدق أو الكذب، فقدم الموضوع المشتمل في اللفظ للحكم عليه، وقيل: السميع بما يقال والعليم بالمضمر، وقد تقدم اللفظ (القول)، فذكر ما يتعلق به من السمع أولًا، ثم الحكم على مضمونه ثانيًا، وناسبت الخاتمة: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ مضمون الدعاء؛ لأنها اعتقدت النذر وعقدته بنيتها ثم تلفظت به، ودعت بقبوله، فناسب الدعاء الوصفين السميع والعليم[1]، والسميع والعليم حكمان ثابتان في الإخبار للمبتدأ، أي: أنت، أنت السميع، أنت العليم. والتعريف فيهما لتمكين الوصف كاملًا من الموصوف به، وصفات الله تعالى معرفة للتعيين والاكتمال. والجملة تعني الثناء شكرًا، وهو المعنى المقامي، وتعني أيضًا: الإشهاد على قولها مع احتمال إتيان المعنى الحقيقي، فالله سميع عليم في واقع الخطاب.

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٢/٤٥٥.

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾[1]، قالته امرأة عمران تسلية واعتذارًا لرغبتها في أن يكون ولدًا لتهبه للمعبد[2]، والجملة الأولى توطئة لقولها، وهي تفيد التحقيق في الماضي، وما بعدها قائمة على حدوثها، والفاء عاطفة في "فلمّا"، وقد جعلت الوضع في ترتيبه بعد الدعاء بالنذر، و"لمّا" فيها وجهان[3]؛ **أولها**: أنها مثل "لم"، ولكنها تأتي

---

(1) قال الفخر الرازي في التفسير الكبير في تفسيرها: فيها قولان:

القول الأول: أن مرادها تفضيل الولد على الأنثى، وسبب هذا التفضيل من وجوه:

الوجه الأول: أن شرعهم لا يجوز تحرير الذكور دون الإناث.

الوجه الثاني: أن الذكر يصح أن يستمر على خدمة موضع العبادة، ولا يصح ذلك في الأنثى؛ لما كان من الحيض وسائر عوارض النسوان.

الوجه الثالث: الذكر يصح لقوته وشدته للخدمة دون الأنثى؛ فإنها ضعيفة لا تقوى على الخدمة.

الوجه الرابع: الذكر لا يلحقه عيب في الخدمة والاختلاط بالناس، وليس كذلك الأنثى.

الوجه الخامس: أن الذكر لا يلحقه من التهم عند الاختلاط ما يلحق الأنثى، فهذه الوجوه تقتضي فضل الذكر على الأنثى في هذا المعنى.

القول الثاني: أن المقصود من هذا ترجيح هذه الأنثى على الذكر: أنها قالت الذكر مطلوبي، وهذه الأنثى موهوبة الله تعالى، وليس الذكر الذي يكون مطلوبي كالأنثى التي هي موهوبة لله، وهذا الكلام يدل على أن تلك المرأة كانت مستغرقة في معرفة جلال الله، عالمة بأن ما يفعله الرب بالعبد خير مما يريده العبد لنفسه. ارجع إلى: تفسير الفخر الرازي، ط البهية بمصر، ج ٣/ ٢٢، وارجع إلى: كتاب الأربعين في أصول الدين، الرازي، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، ج ٢ / ٢٠٢، ٢٠٣.

(2) البحر المحيط، ج ٢/ ٤٥٧.

(3) لما قد تكون نافية كلم، وتأتي على النحو الآتي:

أولًا: لما: حرف جَزْم تَدخُل عَلى المُضارع وتَختَصُّ بِهِ، تَنفِيهِ وتَقْلِبُهُ مَاضِيًا كَلَمْ، وهو يقلب زمن الحال إلى ماضٍ ممتدٌّ حتى وقت الحديث مع توقع حدوثه في المستقبل القريب، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، أي: لم يدخل الإيمان قلوبهم حتى تنزيل هذا الخطاب، ومثله: لما يأتِ أبي، أي: لم يأت حتى الآن، ويؤمل مجيئه مستقبلًا. ولما يتعاف زيد، أي: حتى الآن، ويرجى له العافية مستقبلًا.

وهي تختلف عن لم في خَمسِ حَالاتٍ:

أ- أنها لا تَقتَرِنُ بِأَدَاة شَرط، فلا يُقَالُ: "إنْ لمَّا تَقُمْ"، بل: "إِنْ لَمْ تَقُمْ".

ب- أنَّ مَنفِيَّهَا مُستَمِرُّ النَّفيِ إلى الحَالِ: "لمَّا يكُنْ وقَدْ يكُونُ".

ج- أنَّ مَنفِيَّها لا يكُونُ إلاَّ قَرِيبًا من الحال.

د- أنَّ مَنفِيّ لمَّا مُتَوَقَّعٌ ثُبُوتُهُ، قال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ۝٨﴾ [ص]. =

للنفي الممتد إلى زمن التكلم، ويتوقع حدوث فعلها. والآخر: أنها ظرف بمعنى "حين أو حينما" قبل الفعل الماضي، وهذا راجح في الآية؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة، وقيل: حرف وجوب لوجوب، وقيل: إذا ولي لمّا فعل ماض لفظًا ومعنى؛ فهي ظرف بمعنى "إذ"، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي - فيما مضى - وجوبًا لوجوب، وهي شرطية غير جازمة على معنى الظرف مثل "إذ"[1]، والخلاصة أن "لمّا" ظرف شرطي بمعنى "حينما"، وقد تحقق جوابها، وهو القول بعد تحقق الوضع.

ويترتب على ما تقدم أن تكون الولادة موجبة للوفاء بالنذر دون قيد النوع؛ لأنها قالت "ما في بطني" العامة، ومن ثم أنجزت وعدها في الأنثى، فأرسلتها للمعبد. وذكر ما هو معلوم لا يراد به الإخبار في هذا السياق، بل يراد به الاعتذار عما كانت ترجوه، وهو الولد، ولهذا جاءت الجملة التي بعدها دالة على هذا المعنى: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾: جملة اعتراضية بعد إظهار التحسر والتحزن على ما فات من رجائها بقولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾، وقرأ الجمهور "وضعتْ" (بفتح العين وسكون التاء)، فيكون الضمير راجعًا إلى امرأة عمران، وهو حينئذ من كلام الله تعالى، وليس من كلامها المحكي، وهو كلام معترض، والمقصود منه أن الله أعلم منها بنفاسة ما وضعت، وأنها خير من مطلق الذكر الذي سألته، فالكلام إعلام لأهل القرآن بتغليطها، وتعليم بأن من فوض أمره لله لا ينبغي أن يتعقب تدبيره[2]،

= هـ- أنَّ مَنفِيّها جائز الحذف لدليل: "فَجِئْتُ قُبُورَهُم بَدْءًا ولَمّا"، أي: ولمّا أكُنْ بَدْءًا قَبلَ ذَلكَ، أيْ: سَيِّدًا.

ثانيًا: أنها ظرف زمان تختص بالماضي فتقتضي جملتين وُجِدَتْ ثانيتُهما عندَ وُجُود أولاهما، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا﴾[يوسف:٢٢] و ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة:١٧]، ونحو: لما اجتهد كافأته، ونحو: لَمّا جَاءنِي أكْرَمْتُهُ.

ثالثًا: أنْ تكون حَرفَ استثناء بمعنى إلّا، فتدخل على الجملةِ الاسميَّة: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ۝٤﴾ [الطارق]، وعلى الماضي لفظًا لا معنىً: "أَنشُدُكَ اللهَ لَمّا فَعَلْتَ". أيْ: مَا أَسألُكَ إلاّ فِعلَكَ.

(١) مشكل إعراب القرآن للخراط، ج١/٤، والجنى الداني في حروف المعاني، ج١ /١٠١، ومغني اللبيب، ج١/٣٦٩.

(٢) قرأ ابن عامر وأبو بكر ويعقوب بضم التاء، والقراءة بتسكين التاء للتعظيم. ارجع إلى: البحر المحيط، م٢/٤٥٨، وتفسير النسفي، دار الكتاب العربي، ج١/١٥٥.

ويُقرأ بسكون العين وضم التاء على أن القول لها (وضعتُ) للتكلُّم[1]، وهذا الوجه أيضًا دال على معنى الاعتذار، وليس من العقل أن تخبره – سبحانه وتعالى – بما اختص به نفسه من الغيب: ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [لقمان:٣٤]، واجتهد المفسرون في تبيين علة الاعتذار في ضوء الواقع والثقافة والعرف، فقد قال القرطبي: "نذرت خدمة المسجد في ولدها، فلما رأته أنثى لا تصلح، وأنها عورة اعتذرت إلى ربها من وجودها لها على خلاف ما قصدته فيها"[2].

وقال الشيخ "محمد رشيد رضا": ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ قالوا: إن هذا خبر لا يقصد به الإخبار بالتحسر والتحزن والاعتذار، فهو بمعنى الإنشاء، وذلك أنها نذرت تحرير ما في بطنها لخدمة بيت الله والانقطاع لعبادته فيه، والأنثى لا تصلح لذلك عادة لاسيما في أيام الحيض"[3]، وحاجَّ الشيخ "رضا" الذين احتكروا شأن المرأة بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾، أي: وليس "الذكر" الذي طلبت أو تمنت "كالأنثى" التي وضعت، بل هذه الأنثى خير مما كانت ترجو من الذكر، والآية لا تشير إلى الأفضلية بل الغيرية أي: أن كل ما في الأمر اختلاف الذكر عن الأنثى[4]، ولكنها في هذا الحدث فوق مرتبة. وقال الطاهر بن عاشور: "ومن اللطائف في تركيب هذه القاعدة: أن الله تعالى قال: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ مع أنه لو قيل: "وليست الأنثى كالذكر" لحصل المقصود، ولكن لما كان الذَّكر هو المقصود قُدّم في الذِّكر؛ ولأنه هو المرجو المأمول فهو أسبق إلى لفظ المتكلم[5].

(١) قراءة أبي بكر وابن عامر ويعقوب بضم التاء وإسكان العين، وقرأ باقي السبعة بتسكين التاء، وهي الأكثر، والبحر المحيط، ج ٤٥٧/٢، والتبيان، ج ٢٥٤/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للشيخ عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط. التوفيقية، ج ٥٩/٤، ٦٠.

(٣) تفسير المنار، الشيخ رشيد رضا، طبعة دار المنار بمصر، ج ١٠٤/٣.

(٤) ارجع إلى: تفسير المنار، ج ١٠٤/٣.

(٥) الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به، وقد تدخل على المشبه؛ لوضوح الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ فإن الأصل: وليست الأنثى كالذكر، وإنما عدل عن الأصل؛ لأن المعنى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت. وقيل لمراعاة الفواصل؛ لأن قبله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾، ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج٨٦/٣. وبعض علماء الشيعة يردون الاختلاف إلى اختلاف الخلق. ارجع إلى: تفسير الميزان، الطبطبائي، موسسة الأعلمي، بيروت، ج ٢/ ٢٤٣، ٢٧٣، ٢٩١.

وما ذُكر من وجوه تفضيل الذكر ليس عن نص شرعي، بل مرجعه العرف البيئي الذي أسقطه القائل على الخطاب، وما جاء في القرآن ليس تمييزًا بل تفريقًا بين جنسين، قاله أهل العلم البدني، وقد بيّن القرآن هذا الاختلاف بين الجنسين في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء:٣٤]، وهم الرجال، و(عَلَى بَعْضٍ) هن النساء، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾، بما أعطاه الله تعالى للرجال من القدرة على القيادة والقوة والطاقة والصبر في المشقة والإعالة، فجعل - سبحانه - لهم الطاعة في المعروف، وهي لا تسقط بضعف الرجل أو بتحمل المرأة النفقة أو المساهمة فيها لعارض، فالحكم قائم على الأصل، وليس على العارض الذي يخالف الأصل وعرف المجتمع المسلم، وهنالك من يرى أن الذكورة فيها كمال خلقي، وقوة طبيعية، وشرف وجمال، والأنوثة نقص خلقي، وضعف طبيعي، كما هو محسوس مشاهد لجميع العقلاء، لا يكاد ينكره إلا مكابر في المحسوس، واستدلوا بقوله ﷻ: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾﴾ [الزخرف]، فرأوا أن المراد هنا الأنثى؛ لأنها تنشأ في الحلية، أي: الزينة - من أنواع الحلي والحُلل - لتجبر بذلك نقصها الخلقي، وأن الذكر ليس كالأنثى، وهذا حكم الأعلم بالحِكَمِ والمصالح، وهذا كلام الذي خلق الخلق، وعَلِمَ ما بينهم من التفاوت والاختلاف: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك]، وقد تفرع على ذلك: اختلاف بين الذكر والأنثى في جملة من الأحكام الشرعية، وإن كانا في الأصل سواء، انتهى[1].

أقول: إن القول بالتفضيل هنا مردود، فالآيات المذكورة ليست حجة التفضيل، وآية الزخرف عامة في كل مترف نشأ في الحلية، والضمير "هو" قيد دلالة اسم الموصول "من"، فالضمير بعد الموصول يعينه للعموم في كل من جرى عليه الحكم، وكان للتخصيص لعين الضمير النوع والعدد، نحو: من قال، ومن قالت، ومن قالا، ومن قالتا، ومن قالوا، ومن قلن، وسياق التنزيل قرينة الحال، والثابت أنها في ذم المشركين الذين ادعوا لله تعالى البنات،

(١) ارجع إلى: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار عالم الفوائد (ط. مؤسسة الراجحي)، ج ٤٩٨/٣.

أو أن الملائكة بنات الله - وهم يكرهونهن - فجاءهم الذم من حيث افتروا الكذب، والمدَّعون رجالٌ يعجزون عن المخاصمة في الحجاج، فانتفى التدليل بالنص على التفضيل، وأرى أن وجوه التفضيل في غير الدين (التقوى) لا ترجع إلى دين أو خلق أو فعل، بل سببه عرف المجتمع في معاملة المرأة وطبيعته وبيئته وبدائيته، فهي سبب تراجع المرأة في مجتمعها واحتقارها، فالعدل في الخلق متحقق بين الجنسين، فالمرأة تمتعت بأشياء لا يطيقها الرجل، وأشياء يفتقد إليها الرجل، فلها من القدرة والصبر والسياسة والحكمة ما لا يطيقه الرجل في تربية الأولاد والبيت، وتمتعت بحنو وحنان ربانيين جعلاها أكثر ارتباطًا بولدها من الرجل، والطفل أحوج إليها من أبيه؛ لما تتمتع به من صفات الأمومة: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾﴾ [يس]، و﴿هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ۚ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١١﴾﴾ [لقمان]، فهي السلطان فيما اختص الله به النساء، والرجل سلطان فيما اختصه الله به من أعباء القِوَامة (السياسة والمراعاة الواجبة والحفظ)، وليس بين السلطانين تنازع، بل تعايش في ود ورحمة وفضل، بيد أن سلطان المرأة أوسع وأولى في البيت والأولاد، وسلطان الرجل في المسئولية، فهو أقوى للخدمة والعمل والمشقة وأقدر على المواجهة والابتلاء، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء:٣٤]، فالنقص في الرجل العاجز والمعسر.

والمرأة لا تجبر كسرًا بالحلية، بل هي من نافلة لبسها الخاص، فهي محل الجمال وليس الرجل، وليس هنالك شرف وجمال في الذكورة يقابلهما نقص وذم في الأنوثة إلا في عقول مقفلة، وليس هنالك نص في اختصاص الرجل بالشرف، والقول باختصاصه بالجمال يخالف الواقع، ولو كانت أدنى من الرجل لما اختصها الله تعالى بالوصية طفلة وزوجًا وأمًّا، ولو كان الشرف في الذكر لما رفع الله تعالى لأجلها أجر والدها ومنزلته في الجنة ببره إياها، وقد اختص الله تعالى مريم عليها السلام - وهي امرأة - بالاصطفاء مرتين؛ الأولى: أنه ﷻ اصطفى آباءها من بين الناس: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران]، فهي من أصل كريم. والأخرى: أنه ﷻ اصطفاها من نساء العالمين: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [آل عمران]، واصطفاك

الأولى جعلها صفيَّة أي: مفضلة وذات منزلة كريمة، والأخرى بمعنى الاختيار من بين النساء؛ لتكون أم نبي صاحب معجزة فريدة ﷺ، والله أعلم. والدليل على المساواة في التفضيل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا (٣٢)﴾[النساء][1].

وكاف التشبيه المسبوقة بالنفي مبالغة في نفي المماثلة بينهما، وأصل التشبيه في وجوه الأعيان، واختص التفضيل غالبًا بالمعاني، وقد كان الأصل في الدلالة أن تدل على حس أو عين، ثم تحولت إلى معنى، فقولنا: زيد كعمرو في المماثلة، وقولنا: أفضل يعني المنزلة، بما لها من مؤهلات عينية، تجردت عنها إلى معان حسنة، ويكون التفضيل في شيء جامع بين طرفيه كما جاء في آية القوامة والإنفاق، وذكر النوع هنا يصرف القول بالأفضلية بين الجنسين، فلا تفاضل بين جنسين مختلفين غير متماثلين في الخلق، ويقتضي التفضيل ذكر وجه الشبه أو العلم به، وهو هنا غير معلوم، وافترضه من قال بالتفضيل، وقد رأى الشيخ الغنوشي أن الآية: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ لا علاقة لها البتة بالمعنى الذي حملت عليه تعسفًا من تفضيل الذكر على الأنثى، فهي لا تخرج في السياق الذي وردت فيه عن الدلالة على أحد المعنيين:

أولها: الاختصاص؛ فليس يصلح أحد الجنسين لكل ما يصلح له الآخر، فقد يكون أحدهما مؤهلًا لوظائف لم يؤهل لها الآخر، مما يندرج ضمن قاعدة تقسيم العمل في مرحلة من مراحل تطور المجتمع.

---

(١) جاء في سبب نزولها عن أم سلمة – رضي الله عنها – أنها قالت: يا رسول الله ! يغزو الرجال ولا يغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث! فنزلت: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾، ونزل أيضا: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]، [رواه الترمذي]. وعن ابن عباس – رضي الله عنهما، أنه قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فقالت: يا نبي الله ! للذكر مثل حظ الأنثيين، وشهادة امرأتين برجل، أفنحن في العمل هكذا، إن عملت امرأة حسنة كتبت لها نصف حسنة؟ فأنزل الله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ [رواه ابن أبي حاتم].

الثاني: التسرية على امرأة عمران، وإذهاب ما بداخلها من غم بولادة أنثى، وقد نذرت وليدها لمهمة دينية، وكانت العادة تقتضي أن يكون ذكرًا، فجاء التصحيح الإلهي لتلك المعتقدات الاجتماعية البالية، من خلال توجيه الخطاب الإلهي إلى تلك الأم الأسيفة.

وما كان لك أن تأسي ولا أن تحزني، فقد أنعم الله عليك بخير مما كنت تأملين وتتمنين، معيدًا الاعتبار لا لهذه المولودة، فحسب بل للأنثى .. كل أنثى من خلال ذلك[1].

وتحتمل الآية في هذا السياق التفضيل المخصوص بمريم وحدها دون النساء، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [آل عمران]. وقوله: ﴿وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾﴾، وإنِّي أجيرها بك، وجاء خبر إن مضارعًا للاستمرار والديمومة والتكرار[2]، وقد تحققت آية الله تعالى فيها بالرغبة في إناث، فقد دعا زكريا ربه بأن يرزقه ذرية صالحة، مثل مريم - عليها السلام - عندما سمع حسن منطقها، ورأى آيات الله تجري عليها، وهي طفلة[3].

وهذا التفسير كشف عن أنماط الحجاج الدلالي في الخطاب[4]، وقد تضافرت هنا العناصر اللغوية مع الأدلة الواقعية المعاينة، وهذا عين الحِجَاج، ولا موضع هنا لقول من رأى أن المرأة لا تجيد الحِجاج، ومن شكك في قدرتها التعبيرية؛ استدلالًا بقوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾﴾ [الزخرف]، فقد استدل بها بعض القدماء والمعاصرين على ضعف المرأة في الحِجاج، وليست بحجة عامة هنا، بل في سياق نزولها، فالمرأة أقدر على استقطاب الرجل، وإن حُمل معنى الآية على النساء؛ فهي مخصوصة بمن

---

(١) ارجع إلى: المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، الشيخ راشد الغنوشي، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص٣٥، ٣٦.

(٢) البحر المحيط، ج ٢/٤٥٨، والنسفي، دار الكتاب العربي، م١/١٥٥.

(٣) الآية: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾﴾ [آل عمران].

(٤) ارجع إلى: الحجاج والاستدلال الحجاجي، عناصر استقصاء نظري، حبيب أعراب، عالم الفكر، مجلّة دورية محكّمة، الكويت، ع١ سبتمبر، ٢٠٠١م، ص٩٧، ٩٨.

أفسدهن الترف، فلا يحسن قولًا، وليس هذا عامًّا في كل أحوالهن[1]، والترف مفسد للتربية الصحيحة في النوعين.

والحوار هنا أحدي فالمتكلم فيه امرأة، وليس هنالك تداول في الحوار؛ لعدم الوحي برسول، وقد ضُمّن جواب رب العالمين عليها في سياق الإحالات إليه - سبحانه - في الخطاب غير المباشر في: ﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ ﴾ و﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا ﴾ و﴿ وَأَنۢبَتَهَا ﴾.

وهنالك عناصر لغوية يقوم عليها الحجاج في الإقناع، وهي على النحو الآتي:

*** دلالة الجملة وأثرها في الإقناع:**

بناء الجملة مرتبط بدلالتها وبسياقيها النصي والمقامي في الخطاب، وخطاب الحوار تفاعلي في مقام المحاورة، وترتبط بنيته ودلالته بهذا المقام، وخطاب الحكي يستحضر الحدث في مقامه التاريخي، وينقل المتلقي إلى معايشة مقام تنزيله (يقابله مقام إنتاج النص البشري).

والبنية الخطابية لها نوعان من الدلالة؛ أولهما: الدلالة الثابتة التي تتعلق ببنية الخطاب اللفظية والتركيبية، وتقوم على معنى اللفظ المعجمي ومعنى التركيب. والآخر: الدلالة المتغيرة المقيدة بالمقام التواصلي، وتقوم على اختلاف تحولات الحدث في الموقف الخارجي، وقد سماهما بعض الباحثين بنية التركيب وبنية الحدث، والحقيقة أن التغيير لا يقع في البنية الشكلية الثابتة، فمعناها قيد تركيبها، بل يقع التغير في القصد، وهذا الذي لم يستوعبه بعض الباحثين، الذين زعموا أن الدلالة متغيرة في التركيب، وهو غير صحيح، فالخطاب اللغوي

---

(١) ذهب إلى هذا بعض المفسرين المعاصرين في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ ﴾ [الزخرف:١٨] قوله: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ ﴾ أي: يربى ﴿ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ ﴾ أي في الزينة، قيل كل من نشأ في ترف؛ فأفسده، وقيل البنات (وهو في الخصام) أي: في المجادلة، (غير مبين) أي: لمن خاصمه ببرهان وحجة، لعجزه وضعفه، والمعنى: أومن كان كذلك جعلتموه جزءًا لله من خلقه، وزعمتم أنه نصيبه منهم. ارجع إلى: تفسير القرطبي، دار الفكر، ج ٧ /٢٤٣، والتحرير والتنوير، ج ٧/٢٩، وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ص ٢٠: ٢٧، وأرى أن الآية مخصوصة بمن نزلت فيهم، ويحمل عليهم كل من شاكلهم، وليست بعامة في الجنسين، فقد ثبت أن المرأة أقدر على تفنية الخطاب من الرجل، وأقدر على الذهاب بلب الرجل في سياق يبيح لها الإجادة دون سياقي المخاصمة والغضب.

تختلف مقاصده في مقامات مختلفة، فقولنا: "السلام عليك" له معنى تركيبي ثابت في أصل التركيب، بيد أنه قد يتغير من قصد التحية إلى التوديع أو التهكم والسخرية في مقام لا يحتمل التحية، فالمعنى الأصلي لا يفارقه، بل يتحقق المعنى الثاني من مفارقة معناه الأصلي مقام القول والأداء الخطابي، وشاهد هذا قول امرأة عمران: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾، فهي لا تريد الإخبار المستفاد من ظاهر التركيب، (وهذا في حقها طعن واستخفاف بالمتلقي ﷻ، ويناقض القرينة التي تمنع إتيان المعنى الظاهر في هذا المقام: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾، والإخبار بالمعلوم ليس إخبارًا، فالأصل فيه إفادة غير عالم بما لا يعلمه)، بل المراد الاعتذار عما تمنته (الولد الذكر الذي وهبته لخدمة المعبد، والخدمة للذكور)، وقرينة هذا المعنى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾، قضية تامة، أي: ليست الأنثى في هذا العمل وغيره من الأعمال كالذكر، وقُدِّم الذكر؛ لأنه المنوط بهذا العمل، ومن ثم التسوية بينهما في تكبد العمل والأعباء حرام شرعًا؛ لاختلاف الخَلْق والطبيعة، وليس المراد انتفاء التسوية في الخُلُق والعقل، فهذا مردود بالتسوية في العبادات والتكليف والذمة المالية والمعاقبة في الحدود، ولو كانت في عقل لسقط عنها بعض ما يسقط عن غير البالغ الذي يكلف حسب درجات عقله، ويكتمل التكليف ويباشر ذمته بتمام عقله، وليس حديث "ناقصات عقل"[1] بدليل هنا؛ لأنه قيل في مقام تأنيب النساء على استئثارهن بكنوزهن، فجعل هذا من نقصان العقل، فحضهن على

---

(١) جاء في رواية مسلم: "يا مَعْشرَ النساء تَصَدَّقْنَ وأكْثِرْنَ الاستغفار، فإني رأيتكُنَّ أكثر أهل النار". فقالت امرأة منهن جَزْلة: "وما لنا يا رسول الله أكثرُ أهل النار؟ قال: "تُكْثِرْنَ اللَّعن، وتَكْفُرْنَ العشير، وما رأيت من ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أغلبَ لذي لبٍّ مِنْكُن". قالت: يا رسول الله وما نقصانُ العقل والدين؟ قال: "أما نُقصانُ العقل فشهادة امرأتين تعدِلُ شهادةَ رَجُل، فهذا نقصان العقل، وتمكثُ الليالي ما تُصلي، وتُفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين" [صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، (ج٢/ ٤٥٩)، رقم (٢٣٧)]. ومعنى الجَزْلة أي: ذات العقل والرأي والوقار، "وتَكْفُرْنَ العشير" أي: تُنكرن حق الزوج. والشهادة هنا تفسيرها في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهذا ليس بطعن، ونقص الدين ليس نقص الإيمان، بل ترك الصلاة دون قضاء، وهي عبادة، وليست عن تقصير، بل بأمر شرعي، والصيام فيه القضاء.

النفقة، وقد جاء في بعض مروياته أنه ﷺ فسر نقصان العقل بأن شهادة المرأتين عِدل شهادة الرجل[1]، وهي قيد المقام؛ لعلل النسيان والتعاطف والخوف، وليس هذا بمطعن فيها، فالرجل غير العذْل ليست له شهادة.

وقد رأى بعض الباحثين أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت، وهذا ليس قولًا مطلقًا، فخبرها الفعلي متجدد في الحال، وكذلك الجمل الاسمية التي دخلت عليها الأفعال الناسخة قيد زمن الفعل الناسخ، والجملة الدالة على الثبوت تُشكل من بنية اسمية أو من المبتدأ (الاسم) والخبر الماضي (الفعل الماضي) منجزة، وهي خُلو من فعلي الحال والاستقبال، فالخبر الفعلي في الماضي، بفيد القضاء، نحو: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾، فالنذر منقضٍ، بيد أنه غير منجز في المقام، وصيرته ماضيًا؛ للتدليل على الصدق في القول، ولكنه ليس واقعًا خارجًا، ومن ثم فهو بمنزلة الوعد المؤكد، والقول المنجز لفظًا وواقعًا: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ التسمية منجزة بالعلمية، والطلب المباشر يقع في الحال والاستقبال: ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾﴾ [آل عمران].

والجملة الفعلية جملة الحدث والزمن، وهي ليست متغيرة كما أطلق بعض الباحثين، فالمتجدد منها فعل الحال فقط، والزمن الماضي للتحقيق وهو منقطع الحدث، والمستقبل منقطع لما سيأتي، وليس جزءًا من حال الخطاب في الحدوث، ويدل الحال على التجدد والحدوث والتفاعل المباشر[2]، ولكل تركيب سياق بطلبه، والمقام بكشف عن المراد بالخبر.

---

(١) روى البخاري عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: خرج رسولُ الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى، فمرَّ على النساء، فقال: "يا معشر النساء، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للُبِّ الرجل الحازم من إحداكن"، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: "أليس شهادةُ المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟"، قلن: بلى. قال: "فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصلِّ ولم تصم؟"، قلن: بلى. قال: "فذلك من نقصان دينها". صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الحيض، باب: ترك الحائض الصوم (ج١/ ٤٨٣)، رقم (٣٠٤).

(٢) ارجع إلى: نهاية الإيجاز، الرازي، دار صادر، ببروت، ص٧٩. يخلط الباحثون بين الأزمنة: الماضي والحال والاستقبال، وبين تسمية الفعل بالماضي والمضارع، فالأول للدلالة على الأزمنة الثلاثة في العربية، والثاني للإعراب، فالماضي مبني والمضارع (بنوعيه: الحال والاستقبال) معرب، ومصطلح المضارع مصطلح إعرابي وليس زمنيًّا، فهو يعني المشابهة بالاسم في بعض الإعراب، وبعض الجهال زعم أن العربية تعبر عن زمنين (الماضي والمضارع) فقط خلاف اللغات الأوربية التي تعبر عن ثلاثة (الماضي والحال والاستقبال)؛ لجهله بما ذكرته آنفًا.

* **الغرض من الإخبار:**

الغرض من الإخبار أو الإفادة إفادة الحكم، فالخطاب يساق باعتبار حال المتلقي من الخبر؛ تسليمًا وترددًا وإنكارًا، والمقصود من التأكيد وعدمه مراعاة حال المخاطب في أي زمان ومكان؛ من حيث عدم علمه بالخبر وخلو ذهنه منه، أو إعلامه أن المتكلم لديه علم بما يخفيه عنه ذلك المخاطب أو مخاطبته بالطريقة التي تليق به إن كان منكرًا للخبر أو مترددًا في صدقه.

* **نوع الجملة: الجمل من حيث الإخبار: خبرية وإنشائية:**

أولًا: الجمل الخبرية: الجمل في عموم الخطاب البشري تفيد الصدق أو الكذب بمطابقة الكلام الواقع، أو علم الناس بحقيقة الخبر، والجمل في الخطاب القرآني صادقة لمطابقتها الواقع أو الحدث المحكي، وهي باعتبار المحكي عنه من البشر تحتمل الوجهين، ومنه: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ ﴾ [البقرة] الحاكي – سبحانه – صادق، وقول المخبر عن نفسه: ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾ كاذب.

* **والإخبار باعتبار علم المتلقي به أو عدمه فيه حالتان[1]:**

الأولى: أن يكون المتلقي جاهلًا بالخبر، فيفيده المخاطِب بالحكم الذي يجهله، فإذا كان المخاطَب لا يعلم، وليس بمكذب المتكلم، ألقى إليه الكلام مجردًا من المؤكد اللفظي؛ لأن حال جهله بالخبر تقتضي ذلك، مثال قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَـٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾ [يونس]، إذا كان المتلقي خالي الذهن، وتسمى هذا الإفادة فائدة الخبر، ومنه في الخطاب: (ليس الذكر كالأنثى)، جملة صادقة، وتقر حقيقة علمية، وهي تذييل مؤكد لما قبلها من الاعتذار، ولا مجال هنا للتفضيل، غير أن بعض الأعمال تختص بالنوع، وهذا وجه التفضيل المحتمل.

---

(١) ارجع إلى: نهاية الإيجاز، ص٧٤، ومفتاح العلوم، السكاكي، دار الكتب العلمية، ص١٦٩.

والأخيرة: أن يكون المتلقي عالمًا بحكم ما يقوله المتكلم، فذكر له المتكلم ما يعلمه للتأكيد أو لمعنى غير مباشر يعيِّنه السياق، وتسمى هذه إفادة لازم الفائدة، وبعض البلاغيين توهم أنه مجرد من الإفادة، والصواب أنه أفاد المخاطب علمه بما يعلمه؛ لغرض يفهم من السياق، ويشترط أن يكون الكلام مطابقًا ما يعلمه المتلقي؛ كأن يقول شخص لآخر: أنت صادق، يريد إخباره بتصديقه له، وهو يعلم ما عليه من صدق، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾ [مريم] الطرفان على علم بالإخبار، وأُريد به تبكيت المتلقية، فالمخاطبة أكثر الناس علمًا بأبيها وأمها، وهذا ما يسمى بلازم الفائدة؛ لذا جاء خاليًا من أدوات التوكيد.

وقد يراد به التذكير والإقرار: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾﴾ [فاطر] المخاطب هنا ﷺ يعلم بهذه الحقيقة، ولكنه يحتاج إلى شدة التنبيه والتأكيد على ضرورة عدم الحزن من القوم وحالة إعراضهم عنه، وكأن حاله ﷺ قد وصلت إلى حد من يعتقد أنه يملك مع الإنذار القدرة على هدايتهم.

ومنه القراءة التي وردت في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ (بضم التاء للمتكلم)، بإسناد القول إلى امرأة عمران، لإخبار المخاطَب - سبحانه وتعالى - أنها تؤمن بعلمه الذي يسبق علمها، وهذا من قبيل التسليم بقدره[1].

* درجات الإخبار:

الإخبار على ثلاث درجات تستخدم كل درجة بحسب درجة الإنكار، وحاجة كل موقف إلى درجته من التأكيد[2]:

أولها: الإخبار الابتدائي الذي يفيد الحكم، ولا يستخدم فيه التوكيد؛ لأنه في معرض الإخبار، مثل: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾، وكذلك القراءة التي وردت بضم التاء (وضعتُ)، لم يستخدم التوكيد فيهما، وقد أفادتا تقرير قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾، والخبر هنا خالٍ من

(١) البحر المحيط، ج ٢/٤٥٨.

(٢) ارجع إلى: دلالات التراكيب دراسة بلاغية، الدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة ط١/ ١٩٧٩م، ص١٠٣.

تأكيد؛ والسياق لا يطلب تأكيدًا؛ لعلم السميع العليم بحال المتكلِمة (وهي حالة خلو ذهن السامع من الإنكار)، فلا حاجة لتأكيده، وقد جيء بالجملة الابتدائية لغرض إفادة الحكم.

وثانيها: الإخبار الطلبي، ويستخدم فيه مؤكد واحد، مثل: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ الخطاب مؤكد بـ "إن"، وليس عن تكذيب المخاطب، بل تأكيد النية المضمرة، والقول هنا مؤكد بإنّ وصيغة الماضي[1]، و﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ قال الشوكاني: "سميتها مريم" عطف على وضعتها أنثى، ومقصودها من هذا الإخبار بالتسمية التقرب إلى الله سبحانه، وأن يكون فعلها مطابقًا لمعنى اسمها؛ فإن معنى مريم خادم الرب"[2]، وقول امرأة عمران في: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾، ليس المراد تأكيد الخبر لعلمها به وتحققها، ولسبق علم الله به، بل تريد أن تعبر عن إحساسها بالحزن والحسرة؛ بدليل ما جاء بعدها مباشرة، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾.

وثالثها: الإخبار الإنكاري[3]، وهو ما أكّد مضمونه بمؤكدين أو أكثر على حسب مراتب

---

(1) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص٣١٥، وما بعدها.

(2) ارجع إلى: فتح القدير، الشوكاني، ج ١ / ٣٣٥.

(3) التوكيد له حالان؛ **أولاهما**: التأكيد باعتبار حال المتكلم: أن يؤكد الخبر للدلالة على ما في نفسه من درجة الصدق، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ۝٨٧﴾ [الأنبياء]. وثانيهما: التأكيد باعتبار حال المتلقي أو حال المخاطب من المتكلم، وفيه أحوال باعتبار التلقي: التصديق والتردد والشك والإنكار، فتقتضي حال المخاطب أن يؤكد المتكلم له الكلام بأحد المؤكدات؛ ليصرف ما بنفسه؛ لئلا يكون ظانًّا في الأمر أو شاكًّا أو مترددًا أو منكرًا تمامًا، ولابد من قرينة حالية أو مقالية، يلاحظها المتكلم أو يقرؤها حتى يعلم درجة القبول؛ ليلقي إليه كلامه موافقًا حاله ومطابقًا، وهذا ما يعرف بخروج الكلام على مقتضى الظاهر. وهو على درجتين؛ **الأولى**: أن يكون المخاطب مترددًا أو شاكًّا في ثبوت ما يقال له؛ فمقتضى هذه الحال أن يُلقى إليه الكلام مؤكدًا بإحدى المؤكدات، وقد جمعت بحسب الدرجات في قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ۝١٣ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ۝١٤ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ۝١٥ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ۝١٦ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ۝١٧﴾ [يس]، فمقتضى ما هم عليه من حال الإنكار في المرة الأولى أن يأتي كلام المرسلين مؤكدًا بأحد المؤكدات، وهي "إن" – فقط – في قوله: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾، فقالوا بعد التكذيب: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾. **الثانية**: أن يقتضي حال الإنكار أن يزداد تأكيدًا، فيأتي بأكثر من مؤكد؛ لإثبات ما جاءوا به، ولإزالة تكذيب المخاطبين وإنكارهم الدعوة الراشدة – وهي أشد من الأولى – فجاءت "إن" و"لام الابتداء"، التي اقترن بها الخبر، مع ما يشعر=

الإنكار قوة وضعفًا، ويستعمل في سياق إنكار السامع الحكم، فيؤكده المتكلم؛ ليرتفع إنكاره، وما جاء في الآيات ليس للإنكار بل للتعظيم، مثل: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾ [آل عمران]، والجملة مؤكدة من وجهين: أدلة قولية، وأخرى عقلية، فالأول التأكيد اللفظي بـ "إن" وإظهار ضمير الفصل "أنت"، والتأكيد هنا للإلحاح والتعظيم، وليس لإنكار المخاطَب؛ لأن سياق الخطاب لا يستدعي الإنكار، والثاني الدليل العقلي: ثبوت صفات الله تعالى وجريان القدر.

* فهم المعنى:

يقع الفهم على ثلاثة وجوه:

أولها: التصوّر: ويسمى الإدراك الساذج، وهو الخالي من الحكم؛ لأنه لا يقترن معه الإيجاب ولا السلب (الإثبات أو النفي)، ولا يصاحبه الإذعان واليقين، وهو إدراك المفرد تصورًا في الذهن دون نسبة أو إسناد، نحو: تصور الأعيان كـ (زيد) و(عمرو) و(شجرة)، وكتصور المعاني: الشجاعة والكرم والذكاء، وهي عبارة عن أفكار وخواطر وانطباعات، وكلّها تصورات لألفاظ مفردة. أو كتصوُّر جبل من نور، أو إنسان ذي رءوسٍ ثلاثة، أو تصوُّر حرارة الجوّ، أو حسن الكرم، أو قبح البخل، وكذلك تصوّر النِسَب غير المتحقِّقة في الواقع الخارجي (تمني الممتنع والمستحيل)، كتمني الكفار العودة إلى الدنيا، وتمنيهم أن يكونوا ترابًا، وتمني الوصول إلى مقام الأنبياء، أو تمنِّي الجهاد مع الأولين، أو ترجِّي بلوغ الأسباب في قول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾﴾ [غافر].

ويدخل الإنشاء في التصور؛ لأنه لا يقتضي حكمًا؛ كالأمر أو النهي أو الاستفهام، وكذلك المضاف مهما طالت الإضافة، والصفة والموصوف مهما كثرت الصفات، والصلة والموصول، وطرفٌ من الجملة الشرطية، مثل: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ من دون ذكر جواب الشرط، فكلّ هذه الموارد تعدُّ من التصوُّرات الساذجة من غير تصديقٍ وإذعان؛ لأنَّه ليس وراءها إذعان ولا حكم، حيث لا تشتمل على نسبةٍ مطابقة للإدراك أو غير مطابقة.

=بالقسم في قوله: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٥/١٩٨٠م، ج ١/٩٣، ومن بلاغة القرآن، د. أحمد أحمد بدوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ص١٤٥.

ثانيها: التصديق: الإدراك المقترن بالإذعان بالنسبة، والحكم بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها، والإدراك المشتمل على الحكم، أي: إدراك مشتمل على الإثبات أو النفي، مضافًا إلى الإذعان واليقين بثبوت الشيء أو ثبوت شيء لشيء، والحكم بمطابقة النسبة للواقع أو عدم مطابقتها له. ويسمى إدراك النسبة، أي: نسبة الفعل إلى فاعله أو المبتدأ إلى خبره، فـ(زيد قائم) و(الله عالم) و(محمد ﷺ نبي)، ونحوها كلها نسبة أو إسناد، فهي تصديقات. والتصديق يقع في الإثبات، نحو: "محمد عادل"، ويقع في النفي، نحو: خالد فاسق.

ومثل: "الغيبة حرام"، وأذعنّا بالحكم، حرمة الغيبة، وأمّا إذا شككنا فهو من التصوُّر غير المستتبع للحكم. كذلك لو قلنا: "الحلم حسن"، و"الزهد حسن"، و"الجوُّ حارٌّ"؛ فكل هذه القضايا تصديقيّة، ونعني بالتصديق: "التصور المستتبع للحكم والإذعان".

ومتعلَّق التصديق ينحصر في شيءٍ واحد، وهو: النسبة الحُكمية بين الموضوع والمحمول عند الإذعان بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها له. فنحن حيث أذعنّا بحرمة الغيبة وبحسن الحلم وبحرارة الجوّ وصدَّقنا بها، صارت هذه التصورات المتعلِّقة بالنسبة الحكمية ملازمة للتصديق والإذعان، وكذلك لو أذعنّا بخلافها، كما لو أذعنّا بأن الجو ليس بحار، بل هو بارد، فقد صدقنا بالنسبة، ولكن في هذه المرَّة يكون التصديق متعلِّقًا بخلاف النسبة بين طرفي الخبر؛ حيث إنّها غير مطابقة للواقع.

والثالث: احتمال التصور تارة والتصديق تارة أخرى، أي: يعتد بمعنى اللفظ في الحكم أو في الإخبار، ويعتد بالإسناد، نحو قوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨]. يعتد في الفهم بمعنى لفظ القُرء: المدة الزمنية (الشهر) أو الطُّهر، ويعتد بالنسبة إلى المرأة أو الإسناد، فالعدة للمرأة، والله أعلم، وهما معتبران في فهم الخطاب.

والتصور يقع في الذهن من تحصيل صورة الشيء في الواقع، نحو صورة النخلة الذهنية، وهذا التصور صورة ذهنية منطبعة عن الواقع، ويصبح التصور في الذهن صورة لها، وما يتحصل من معلومات عن تصور طولها وطعم ثمرها تصور ما لم يقم على التجريب؛ لأنها العلم المختزن في الذهن، وهو تصور مجرد لا يستتبع جزمًا واعتقادًا، وقد يكون التصور معرفة كأن يحصل تصوره تعلمًا، وهو التصور المعرفي أو المعلوماتي.

وقد يتحول التصور إلى نسبة مجردة عن طريق عقد المقارنة بين الشيء وغيره والإسناد إليه، فتقع صورة لنسبة التساوي بينهما، وهي من التصور المجرد أيضًا.

وقد يتحول التصور إلى عين بالحس والبرهنة على صحة التصور والمقارنة في الواقع، فتحصل حالة حسية مغايرة للتصور، وهي إدراك صحة التصور كمعرفة طول النخلة بالقياس، وعقد المقارنة بقياس أطوال غيرها، ومعرفة فوائدها بالتجريب والممارسة؛ لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم النفس وإذعانها وتصديقها بالمطابقة، وهذه الحالة أيضًا صورة المطابقة للواقع الذي تصوره المتصور ثم أدركه حسًا، ويسمى هذا بـ"التصديق"؛ لأنه إدراك يستلزم تصديق النفس وإذعانها.

ومن التصديق: تسمية الشيء باسم لازمه الذي لا ينفك عنه، كالتسمية بالحار أو بالبرد، فالتسمية تزول بتغيره في الحس، وقد تقع بالإدراك الشخصي، كقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾؛ تصديق لما تأكد حدوثه بدليل الإشارة (في بطني)، وهو حكم قائم على تقديرها، وملزم لها دون غيرها؛ لأنه إدراك فردي لم يتحقق لغيرها، خلاف ما يعلمه العامة من حرارة النار وبرودة الثلج، واستخدام "ما" دليل الاحتمال فيما غاب عن التصور والإدراك، و"محررًا" تصور ذهني للواقع، وتصديقه خروجه للعيان في الواقع، وقولها: ﴿ وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ تصديق بالوضع وتعيين النوع، وقولها: ﴿ سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾، ناسبت بين التسمية والنذر، فمريم تعني خادمة الرب أو مطيعة الرب، فإدراك النسبة في الخبر أنها مطابقة أو غير مطابقة للواقع تصديق، فهذا الإدراك بالإيجاب والسلب تصديق، وقد عرف العلماء الخبر بأنه ما يحتمل الصدق أو الكذب، وهذان لا يحتملها الإنشاء.

والتصور والإدراك والعلم ألفاظ لمعنى واحد، وهو: حضور صور الأشياء في الذهن، والتصديق أيضًا تصور، ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها. وقد سمي الأول تصورًا؛ لأنه تصور محض ساذج مجرد، فيستحق إطلاق لفظ (التصور) عليه مجردًا من كل قيد، وسمي الثاني (تصديقًا)؛ لأنه يستتبع الحكم والتصديق، وهو من نوع تسمية الشيء باسم لازمه، والمخالفة؛ لأجل التمييز بين التصور المجرد، أي: غير المستتبع للحكم، وبين التصور المستتبع له، سمي الأول (تصورًا)، وهنالك نوع ثالث، وهو (التصور المطلق) يراد

به ما يساوق العلم والإدراك، فيعم كلا التصورين: التصور المجرد، والتصور المستتبع للحكم (التصديق).

* الحكم على التصديق والتصور: يحتكم في التصديق إلى مورد واحد يتعلق به، وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والإذعان بمطابقتها الواقع أو عدم مطابقتها.

ويحتكم في الحكم على التصور إلى أربعة عناصر، يتعلق بها:

الأول: (المفرد) من اسم، وفعل (كلمة)، وحرف (أداة).

الثاني: (النسبة في الخبر)، وهي نوعان؛ **أولهما:** النسبة الاحتمالية التي تحتمل الشك فيها أو التوهم في سياق عدم تصديق أو الظن حسب معتقد المتصور، كقولنا تصورًا: (المريخ مسكون)، فليس لدينا مرجع غير الخبر المذكور. أو قولنا: سيعيش الإنسان على سطح القمر. **والآخر:** النسبة اليقينية، وهي يقين المعتقد بصدق ما يعلمه دون معاينته مباشرة، وقول إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾، ومنه قول امرأة عمران: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ فإسناد السمع والعلم والبصر ... من علم المتصور اليقيني، وقد صار تصديقًا في قول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠]، فقد تحقق قوله في عالم الشهود وعاينه لطلبه التصديق.

ولكنه لم يتحصل لموسى عليه السلام لعدم طلبه التصديق؛ لقوة يقينه بوجوده ﷻ، بل طلب شرف الرؤية المستحيلة في الدنيا، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف:١٤٣].

الثالث: (النسبة في الإنشاء)؛ من أمر ونهي ونداء واستفهام وتمن...، وهي لا تحتمل التصديق؛ لأنها لا واقع لها وراء الكلام، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام، فلا تصديق ولا إذعان.

الرابع: (المركب الناقص)؛ كالمضاف والمضاف إليه، والشبيه بالمضاف، والموصول وصلته، والصفة والموصوف، وكل واحد من طرفي الجملة الشرطية...، وهي المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصورها تصديقًا وإذعانًا، فقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾، الشرط (تعدوا نعمة الله) معلوم تصوري، والجزاء (لا تحصوها) معلوم تصوري أيضًا. وإنما كانا معلومين تصورين؛ لأنهما وقعا كذلك جزاءً وشرطًا في الجملة الشرطية، وقوله (نعمة الله) معلوم تصوري مضاف، ومجموع الجملة معلوم تصديقي.

أقسام التصديق:

يقسم التصديق إلى قسمين: اليقين والظن؛ لأن التصديق هو ترجيح أحد حكمي الخبر (الوقوع وعدمه).

أولًا: التصديق اليقيني: هو القطعي الذي لا يحتمل ترجيحًا، فالترجيح مع نفي احتمال الحكم الآخر معدوم.

وأخيرًا: التصديق الظني: هو الذي يغلب عليه التصديق، ووجود الاحتمال فيه ضعيف.

والاحتمال في الخبر نوعان:

الأول: احتمال وقوع الخبر أو عدمه، أي: احتمال أحدهما فقط في الإثبات أو النفي، وهو اليقين.

الثاني: احتمال الحكمين معًا، وهو تجويز الطرفين، وفيه درجات؛ الأولى: تساوى الطرفان في الاحتمال، وهو المسمى (بالشك). والثانية: ترجح أحدهما، فإن كان الراجح وقوع الخبر، فهو (الظن) الذي هو من أقسام التصديق. وإن كان الراجح عدم وقوعه، فهو (الوهم) الذي هو من أقسام الجهل، وهو عكس الظن.

ويتبين مما تقدم أمران؛ **أولهما:** أن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق، بل هما من أقسام الجهل. **والآخر:** أن الظن والوهم دائمًا يتعاكسان، فإنك إن توهمت مضمون الخبر، فأنت تظن بعدمه، وإن توهمت عدمه؛ فإنك تظن بمضمونه، فيكون الظن لأحد الطرفين توهمًا للطرف الآخر.

وهذا من روائع معارف علماء الأصول والمناطقة في تحليل دلالة الخطاب.

الفرق بين التصور والتصديق:

الأوّل: أن التصديق لا يتعلق بالمفردات، بل يختصُّ بالنسبة الرابطة بين مفردة وأخرى كالمبتدأ والخبر، أو الموضوع والمحمول.

الثاني: أنه لابد أن يقع التصور أولًا قبل التصديق في مكون التصديق (طرفي الإسناد)؛ لأن النسبة التّي يتعلّق بها التصديق، يتوقف وجودها على طرفين رئيسين هما: (الموضوع والمحمول)، فلابدَّ إذًا من تصوُّرهما أوَّلًا، وتصوُّر النسبة ثانيًا، ثمَّ التصديق بها.

الثالث: أن التصديق يقوم على ثلاثة تصوُّرات، هي: **أولها:** تصور الموضوع. **ثانيها:** تصوُّر المحمول. **ثالثها:** تصوُّر النسبة.

الرابع: أن القيود المرتبطة بالطرفين (الموضوع والمحمول)؛ كالأوصاف والأحوال، فتصوُّرها يكون ضمنيًّا تابعًا لهما.

الخامس: أنَّ إطلاق كلمة التصديق على التصوُّر اللازم للتصديق، إطلاقٌ مجازيٌّ ليس بحقيقي، والمبرر لهذا التجوُّز هو التلازم بينهما فسمي الملزوم (التصور) باسم لازمه (التصديق).

* الحُكم في الإخبار:

إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، ويكون بالإثبات إيجابًا، أو يكون بالنفي سلبًا، نحو: زيد قائم: هنا حكمت على زيد بثبوت القيام، زيد ليس بقائم: هنا حكمت على زيد بسلب القيام عنه.

ودرجات الحكم على وقوع الخبر خمس:

أولها: (اليقين): وهو أن تصدق بمضمون الخبر، ولا تحتمل كذبه، أو تصدق بعدمه، ولا تحتمل صدقه، أي: أنك تصدق به على نحو الجزم، وهو أعلى قسمي التصديق.

ثانيها: **(الظن)**: وهو أن يرجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر، وهو أدنى قسمي التصديق.

ثالثها: **(الوهم)**: وهو أن يحتمل مضمون الخبر أو عدمه، مع ترجيح الطرف الآخر.

رابعها: **(الشك)**: وهو أن يتساوى احتمال الوقوع واحتمال العدم أو الانتفاء.

خامسها: **(الجهل)** بالحكم، فتمتنع عن البت فيه.

وأنواعه: حكم نصي، وحكم عقلي، وحكم تجريبي أو واقعي، وحكم نسبي (إسنادي) أو اصطلاحي، وحسي، وكُلي، والنصي مرجعه النص: كالحكم على الأفعال بالحل أو التحريم، استنادًا إلى الخطاب الشرعي، والعقلي مرجعه العقل، مثل: الكل أكبر من الجزء، والتجريبي مرجعه الواقع، مثل: النار حارقة، ومثله: التدخين ضار بالصحة، وهذا النوع ليس مطردًا، فما ثبت في موضع، قد يثبت خلافه في آخر، كقول المرأة المُجرِّبة في السياسة: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾، هذا قيد الملوك الظالمين من غير المؤمنين، فسليمان عليه السلام، لم يكُ مفسدًا، والنسبي مرجعه النسبة أو الاصطلاح أو الإسناد، كقولنا: حكم الفاعل الرفع، وليس النصب، وقد يقوم على قرينة لفظية وعقلية، نحو: أكل الخبزَ الجائعُ، المسند إليه الجائع، وليس الخبز، فالإسناد يقتضي هذا لفظًا ومعنى وعقلًا، والحسي مرجعه الحواس، كقولنا: الماء ساخن، وليس باردًا - بالحس، وحكم شمولي أو كُلي، وحكم الجزء فيه حكم الكل العام، وأزيد عليها: الحكم المعرفي: ومصدره المعرفة: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾: خلق الرجل ليس كخلق الأنثى. والحكم الشخصي: ومبعثه الهوى، أو الخلفية، أو القصد، ومنه قول فرعون بعد أن أجابه موسى - عليه السلام - عن سؤاله عن رب العالمين: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾﴾ [الشعراء]، قاله عن جحود، وقد ناقض قوله بقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ﴾، وأكد كلامه بحرفي التأكيد؛ لأن حالة موسى عليه السلام لا تؤذن بجنونه، فكان وصفه بالمجنون موضع التشكيك، فلذلك أكد فرعون أنه مجنون يعني أنه علم من حال موسى ما عسى أن لا يعلمه السامعون[1]، وهو دليل حمقه واستخفافه برعيته، وتابعه عليه خلفه، يسمون مخالفيهم بالجنون.

---

(١) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/١١٩.

ويرى بعض العلماء أن صدق الكلام (أو صحته العقلية أو الشرعية) يتوقف على معنى رج عن اللفظ، ويسمون الدلالة على هذا المعنى المقدر "دلالة الاقتضاء"؛ لأن استقامة لام تقتضي هذا المعنى وتستدعيه، وهذا القول يصح في يسير من المعنى الذي يقوم على اب ومقتضيات، والأصل في معرفة المعنى النظر في اللفظ والسياق.

ثانيًا: **الجملة الإنشائية**[1]: هي التي لا تحتمل الصدق أو الكذب، وقد يراد بها معنى غير ثر للتأثير والإقناع[2]، وقد جاء منها: النداء (ربِّ)، وحذفت الأداة للدلالة على القرب سي وشدة الاستعطاف، والإضافة إلى ضمير المتكلمة للتخصيص والإقرار بمدلول

هذا النوع الثاني من وضع المؤلف، وهو مستفاد من كلام علماء العربية، ولم يفرده أوستين في تقسيمه عن أفعال الكلام، بل جعله ضمن أفعال الكلام، وهو مختلف في الأسلوب والسياق والأثر عن الإخبار الخبري.
الإنشاء: لغة: الإيجاد والشروع، والفعل الإنشائي: الفعل الذي يشرع الفاعل في إيجاده أو في طلبه، ومعناه اصطلاحًا: ما لا يصح أن يقال لصاحبه إنه صادق أو كاذب (حسب اعتقاد المتلقي)، ويتحقق من بعض الأساليب منها: الأمر، النهي، الاستفهام، والنداء (بمعنى أدعو فلانًا)، والتمني: ليت، والترجي: لعل وعسى، والمدح والذم: المدح بـ "نعم وحبذا" والذم بـ "بئس" وبـ "لا حبذا". وهو نوعان؛ **أولهما**: الإنشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، كالأمر والنهي والاستفهام والنداء. والآخر: الإنشاء غير الطلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوبًا أصلًا، مثل: صيغ العقود (بعت، واشتريت)، والقسم، وأساليب المدح والذم (نعم وبئس)، والدعاء.
أشهرها الأمر والنهي والنداء والاستفهام والقسم والتعجب، وقد تناولت الأمر والنهي في المتن، والنداء: طلب المدعو باللفظ أو بالحرف، نحو: أنادي ويا وأيا...، والاستفهام: طلب فهم أمر يتعلق بشخص أو شيء ما والعلم به، وقيل طلب الفهم تصورًا أو تصديقًا، وهو نوعان؛ **أولهما**: الاستفهام الحقيقي أو الإنشائي الطلبي: وهو طلب خبر ما ليس عند المُسْتَخبِر، ويقصد به صاحبه معرفة ما يجهله، ويستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، وهو استخبار من المسئول. **والآخر**: الاستفهام المجازي، أو غير الطلبي: ما لا يستدعي مطلوبًا، لعلم صاحبه جوابه، بل يستهدف معنى آخر، يستنبطه المتلقي من الخطاب وسياقه ومقامه، كالتقرير والتعجب والاستهجان، ويقسم الاستفهام من حيث الإثبات والنفي إلى قسمين: الاستفهام المثبت، والاستفهام المنفي، والأول كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾ [البقرة:١١٤]، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ ﴾ [البقرة:٢٤٦].
والقسم: الحلف، ويكون بحروف تجر ما بعدها، والأصل فيه التأكيد والتغليظ فيه، وله أغراض تفهم من سياق الكلام. والتعجب: وأشهر صيغه "ما أفعله" و"أفعل به"، وقد يستفاد من الشكل الإنشائي، مثل: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة:٢٨]، وقد يستفاد الوجهان من الشكل الخبري، مثل: أنت نجحت ! أي: أأنت نجحت؟ ومثل: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾ ﴾ [هود] في سياق السخرية، ولله دره! في الإعجاب والمدح، وهذا في الخطاب المنطوق ويفهم من السياق.

التركيب (التوحيد)، وهذا يتضمن ادعاء غيرها آلة أخرى، وهذا الحذف يتناسب مع سياق المناجاة التي تقتضي الإسرار والاختلاء، و"الربّ" أكثر استخدامًا وشهرة في الدعاء وأيسر لفظًا، ويقدر المحذوف "يا"؛ لأن هذه الأداة الوسيلة المشهورة في النداء، وهي أكثر دورانًا عند الخاصة والعامة، ولأنها أم الباب وأخف أحرف النداء في النطق، فتبدو في خفة حركتها كأنها صوت واحد؛ لانطلاق اللسان بمدها دون أن يستأنف عملًا، وقد جرى الحذف هنا للعلم به ولشهرته في هذا الموضع، والتعجل في الطلب اقتضى الاختصار في التعبير، فقصدت إلى المنادى - سبحانه - مباشرة لتعظيمه ولقربه منها، وهو دليل الشعور بالرضا والقناعة، والمحذوف هنا ليس بأهم من المذكور الذي يدخل في عمد الدعاء، وهو المراد من قصد الداعي للتأكيد عليه والحذف مناف للتأكيد، ومن ثم ندر حذف المنادى، وامتنع حذفه عند حذف الأداة والغيبة والإبهام، فالمنادى مقصود في الدعاء.

وصيغة الأمر في الدعاء: (فتقبلْ مِنِّي)، تدخل في حكم التصور؛ لعدم احتمالها التصديق بالإثبات وعدمه، ويراد بها التوسل والرجاء، والفعل هنا ليس أمرًا بل طلبًا، والطلب في الدعاء يجري على بنية الأمر، بيد أنه ليس أمرًا، فالأصل في الأمر أن يصدر من آمر إلى مأمور، ومقام الدعاء يرتفع على هذا، فهو طلب ممن يقدر على إنجازه، والفاء للتعقيب المُسبب، فالتقبل مسبب عن النذر الخالص، وفيها معنى الترتيب أيضًا، فالدعاء يسبق طلب القبول، وقد تفيد التأكيد أيضًا على الطلب، مثل: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ ﴾ [المدثر]، وهي واقعة في جواب "أما" المقدرة لمعنى التعقيب السببي[1].

---

(١) رأي الرازي أن الفاء في (فطهر) للتعقيب المستعار من معنى السبب. نهاية الإيجاز، ص٢٣٨، وارجع إلى: التبيان في إعراب القرآن، العُكبري، دار الجيل، ج١/ ٢٥٤. ونفسير النسفي، ط دار الكتاب العربي، ج١/ ١٥٤، وقد تكون للسببية، وهي غير الناصبة، مثل: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ ﴾ [الكوثر] فَ: حرف سببي مبني على الفتح الظاهر، لا محل له من الإعراب؛ وذلك لعدم إمكانية عطف جملة إنشائية على خبرية، وفاء السببية الناصبة إذا دخلت على المضارع، وسبقت بنفي أو طلب نحو: اجتهد فتنجحَ. والفاء الرابطة لجواب الشرط، وهي للجزاء نحو: من يصبر فله أجر، وعلامة ذلك أن يكون الشرط مترتبًا على الجواب، وإلّا فيكون الجواب محذوفًا، ويقدر مناسبًا للمقام نحو: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ قَبْلَهُمْ ﴾ [فاطر:٤]، فإن التقدير: وإن يكذبوك فاصبر أو فتأس، فقد كذبت رسل من قبلك، والفاء تعرب حرف تعليل والجملة تعليلية =

وقد يستفاد الإنشاء من الشكل الخبري[1]، ويفهم المعنى غير المباشر من السياق، مع صحة الأخذ بالمعنى المباشر، فبعض الجمل الإخبارية احتملت - إلى جوار أصل دلالتها على الصدق أو الكذب - دلالة الإنشاء، وقد زعم بعض الباحثين أن الجملة الخبرية تنقل تمامًا عن أصل معناها، وهذا غير صحيح، فالصواب أنها تجمع بين الدلالتين، كقوله تعالى: ﴿ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ أفادت الخبر مع إيراد لازم معناه من المدح، فهي تعني خبرًا التصديق إيجابًا (إثبات صدق القول في هذا السياق)، وتعني كذلك الثناء والتعظيم المستفاد من المدح والثناء، وبنية الجملة تشاكل الخبر الإنكاري (المؤكد بـ"إن")، والمخاطَب - سبحانه - غير منكِر، فجاء التأكيد لمعنى الثناء عليه ﷻ والتعظيم، وقدمتِ السمع لمناسبة الدعاء، والأصل تقدم علم الغيب، والسمع في المسموع المدرك حسًّا، والعلم غالبًا في المضمر غير المدرك.

وقوله ﷻ: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾، فيها معنيان؛ أولهما: خبري، فهي في ظاهرها إخبارية، والمعنى المباشر الأصل مع جواز إيراد المعنى الإنشائي المستفاد من السياق. والآخر: المعنى الثانوي المستفاد من السياق والمقام، والجملة هنا تحتمل معنيين ثانويين: **الأول**: التحسر والتحزن والاعتذار، قالته تحسرًا على ما رأته من فوات رجائها وعكس تقديرها[2]، ومن ثم جاء التعقيب من رب العالمين: ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ فيه معنى الإخبار عن علم الله تعالى، وهو المعنى المباشر، وفيه معنى الاعتراض بالثناء على علم الله تعالى بالسابق والكائن واللاحق، وتقرر صدق الإنباء عن الولادة وأن النوع أنثى، وقوله - سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ المستفاد ثبوت علم الله بشأن المولودة، والمعنى المباشر: والله أعلم بالشيء الذي وضعتْ، وهذه الجملة قرينة إيراد المعنى الإنشائي فيما تقدمها، فالإفادة هنا بالخبر ليست مقصودة لعلم المخاطَب ﷻ بها، بل المراد المعنى الثاني المستنبط من قصد الخطاب، وهو المعنى المتغير اختلاف المقام، ودلالة البنية الخبرية ثابتة؛ لأنها قيد التركيب الثابت، وفي هذا

= والفاء الواقعة في جواب إما مذكورة أو مقدرة، نحو: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ ﴾ [المدثر]، وتقديم المفعول هنا للتأكيد، وقيل المراد بالثياب هنا القلب.

(1) ارجع إلى: مفتاح العلوم، ص١٧٠.

(2) ارجع إلى: الكشاف، مكتبة مصر، ج١/٣١٣.

رد على ما زعمه دي سوسير، ومن رأى رأيه، أن المعنى متغير ولا يمكن تقييمه أو تقديره، فاستبعد الدلالة من بحث اللغة، وجعلها من اختصاص علم النفس والاجتماع، واكتفى بدراسة البنية، وهذا يرجع إلى تأثره بالفلسفة البنيوية المادية التي تأثرت بالعلوم التجريبية.

والمعنى الثاني الثانوي: تعظيم الله ﷻ شأن المولودة بما سيكون من أمرها، وتجهيلًا لأمها التي لا تعلم بقدرها وعظم شأنها في العالمين، والمعنى على من قرأ بضم التاء: (والله أعلم بما وَضَعْتُ): لعل الله أن يجعلها خيرًا من الذكر، قالته تسليةً لنفسها وتصبيرًا، وأنها رضيت بقدر الله، ودليل هذا الوجه أن بعض المفسرين فسروا: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ أنها بيان لتعظيم شأن المولودة: وأنه ليس الذكر الذي تمنته كالأنثى التي ولدتها في الشأن[1]، وشاهد هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [آل عمران]، والله أعلم.

* **دلالة الفعل**: فيه دلالتان: دلالة الزمن ودلالة الحدث.

أولًا: دلالة الفعل على الزمن: يدل الفعل باعتبار زمنه على فعل منجز في المعنى أو في اللفظ أو في الواقع، وهو الفعل الماضي، نحو: أعاذَتها بالله من الشيطان: حصنتها بالدعاء، و"قالت"، فعل ماض واقع في اللفظ، والمنجز في الواقع: "وضعتها أنثى"، والزمن الثاني: المنجز في الحال، نحو: "أعيذها" للدلالة على تجدد الحدوث، والزمن الثالث: المسوف أو المرجأ إلى المستقبل، وهو غير منجز، ويعد بمنزلة الوعد لمن عزم الفعل، وليس موجودًا هنا بصيغته الصرفية بل بمعناه، فقد عبر عنه الفعل الماضي "نذرت"، فقد ألزمت نفسها التطوع بشيء (ما في بطنها) طاعة لله تعالى، وقد انعقد نذرها بلفظ النذر (نذرت) في الماضي الذي يفيد الالتزام، وهو ينعقد بالقصد الواقع في النية، فهي لا تريد الجنين، وهو في البطن، بل تريده مكتملًا بالوضع الطبيعي في المستقبل، وقولنا: نذرت لله، أو لله علي، أو علي لله أو نحوه، يراد به الوفاء في المستقبل القريب، ونذرها مقيد أو معلق بشرط مضمر، وهو تمام الحمل وإنجاز الوضع، فلا يعقل النذر في الجنين قبل تمامه.

---

(1) ارجع إلى: الكشاف، ج1/314.

وأخيرًا: دلالة الفعل على الحدث: الحدث نوعان: المعنوي والحسي (اللفظي والإنجازي).

الأول: دلالة الفعل على الحدث المعنوي: كالأفعال الدالة على المعاني التي تقع في الشعور والذهن، وهو قيد الأزمنة الثلاثة نحو: "علِمَ" منجز في الذهن، ويَعلم في الحال، وسيعلم في الاستقبال.

الأخير: دلالة الفعل على الحدث الحسي: المدرك بالحواس، ومنه: اللفظ المنطوق والمقروء لمعايته في الخط والسمع، والحسي المنجز في الواقع (الواقعي) كدلالة "وضع" على الفعل المنجز في الخطاب، ودليل إنجازه الوفاء به في النذر.

أ- الفعل الدال على الحدث القولي (المنجز والحالي والمستقبل في اللفظ): المنجز يقع في اللغة والواقع المُنجَز في العالم الخارجي، ومنه الإنجاز الفعلي التام، ولا يكون في الاستقبال تسويفًا. والتام مثل: وضعت المرأةُ أنثى، والحالي يمتد في المستقبل، مثل: ألد أنثى الآن، ومنه الحدث الإنجازي المقيد أو المعلق، مثل: ﴿ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾، النذر قول يستوجب الوفاء بفعله بعد تحقق قيده (الولادة)، ومنه الجمل الشرطية كقول المرأة: إن رزقت ولدًا فسأحفِّظه القرآن الكريم، أو فسأهبُه للدعوة، فالوفاء بالنذر هنا قيد حدوث جملة الشرط، وهذا التقسيم في الأفعال ليس بمطرد في كل فعل، فبعض الأفعال الخاصة برب العالمين ليست موضع التجسيد والتصوير، مثل: صنع الله، وسمع، خلاف الفعل المسند للبشر، مثل: سمع فلان، يقوم على حاسة السمع عند البشر.

ب- الفعل الدال على الحدث الواقعي: المنجز منه في الماضي، نحو: "وضعت"، والقائم في الحدوث: تضع، والمسوف: ستضع.

ويعبر عن الأحداث بالخبر أو الإنشاء، ومعيار الحكم عليها بمطابقتها بالواقع وبما تدل عليه[1].

---

(١) ارجع إلى: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، الدكتور محمود أحمد نحلة، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، م١،ع١ أبريل-يونيو ١٩٩٩م، ص ١٦٢،١٦١، والمعاني الصريحة: المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل: =

● أنواع الدلالة الأخرى: هنالك تقسيم آخر، قسمها نوعين[1]:

أولها: الأفعال الإخبارية: هي الأفعال التي تصف الوقائع الخارجية التي يحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، مثل: الجملة الوصفية والتقريرية: ﴿وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، جملة تصف حقيقة واقعية.

وثانيها: **الأفعال الأدائية**[2]: أفعال لا تصف الواقع ولا تُوصف بالصدق أو الكذب، مثل: الاعتذار والوصية والوعد والأساليب الإنشائية: النداء: (رَبِّ) ذكر المنادى دون "يا" للقرب، والتعجل في الفعل؛ لشدة الفرح بالحمل، والدعاء نحو: (تقبلْ) صيغة الطلب للتوسل، والاعتذار، مثل: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾: اعتذار عما تمنته في النذر للمعبد الذي جرى عرف الخدمة فيه للرجال، وهذا النوع يدخل عندي في الأفعال الكلامية التي تقع في الحدث الكلامي، وهي أفعال تصور لا تحتمل التصديق بالإثبات أو عدمه.

وهنالك تقسيم آخر أكثر شمولًا من سابقه، قسمها خمسة أنواع[3]:

الأول: فعل القول أو الفعل اللفظي: وهي أفعال تدل على قول أو فعل معنوي، وتسمى الأفعال القولية، وتتحقق من الجملة المفيدة التي تقوم على قواعد اللغة والمستويات اللسانية الأساسية: (المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي)، ومنها: يفكر، يعتقد،

= أ- **المحتوى القضوي**: مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

ب- **القوة الإنجازية الحرفية**: القوة الدلالية التي تستخدم العناصر التي تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية، مثل: الاستفهام، والأمر، والنهي، والتأكيد، والنداء، والإثبات، والنفي. وقد ميز أوستين (Austin) بين نوعين من الأفعال:

أولها: أفعال إخبارية تقريرية وصفية، يمكن أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب (constative). والآخر: أفعال أدائية إنجازية (performative) لا تحتمل الصدق أو الكذب، مثل: التسمية والوصية والاعتذار والرهان والنصح والوعد. ارجع إلى: التداولية عند العرب، ص١٤٨.

(١) ارجع إلى: مدخل إلى اللسانيات التداولية، جيلالي دلاش، ص٢٢.

(٢) ارجع إلى: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة، ص٤٤، ٤٥.

(٣) هذا التقسيم الثلاثي يلائم قول الأصوليين في الأفعال، وقد طور سيرل نظرية الأفعال، وجعلها أربعة أنواع: فعل القول، وفعل القضية (الخبري والمرجعي)، والفعل الإنجازي والفعل التأثيري. ارجع إلى: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة، ص٤٠، وما بعدها.

يظن، وتسمى أفعال القلب عند المتقدمين، والراجح أن أفعال القول التي تدل أفراد جنسه؛ كتلفظ ونطق ودعا وسمى وتفوه، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾: القول هنا تلفظ، ويراد به الشكر، و"نذرت": تلفظ؛ فقد جهرت به، والدليل "قالت"، وقولها: "تقبلْ"، تريد العرض دعاءً، وقولها "سمَّيتها" التسمية قول، وقولها: "أعيذها" الإعاذة والتعوذ قول، وقد دل اللفظ الأول "قالت" على أنها جهرت بما تقدم.

ودور أفعال الكلام يكمن في إقناع المتلقي بمضمون الخطاب، وهذا يرجع إلى الاستنباط العقلي، فالخطاب يحتمل وجوهًا من المعنى والتأويل، ولا يقف المعنى عند ظاهر اللفظ بل يتجاوزه إلى التفكّر والاستدلال والاستنباط، والأساليب الاستدلالية التي يقوم عليها الخطاب القرآني في جوهرها عناصر حجاجية يُقضى فيها بمقتضى العقل والفهم والاستدلال وثبوت الحجة.

الثاني: الأفعال المقدرة: تسمى عند بعض الأصوليين "الفعل غير الصريح"، وهي التي تقدر في المعنى دون اللفظ، وهي نوعان: الفعل الضمني المطلق والفعل الضمني الشرطي أو اللازم[1]:

الأول: الذي يستدعى في الخاطر بذكر اللفظ دون اقتضاء؛ لتعلقه به في الواقع أو لتعلقه بشيء في ذهن المستدعي، كم يتذكر حدثًا ارتبط بالمذكور. **الآخر**: المعنى المستفاد من دلالة غيره عليه بمقتضى الاستدعاء والتلازم والاشتراط، فاللفظ المذكور قد يستدعي ذكر غيره، فيستحضره المتلقي في التفسير لتعلقه به، وقد يكون من لوازمه أو شرط وجوده أو فهم معناه، وبعضها يفهم بمقتضى قواعد اللغة النحوية؛ كدلالة المذكور على عامله المحذوف، أو دلالة العامل على المقدر المحذوف، ومنها في الخطاب (ربِّ) على تقدير النداء (أنادي ربي أو أناجي أو يا ربي)، وبعضها يفهم بمقتضى السياق اللغوي والسياق الخارجي، وهو المسكوت عنه هنا، ودل عليه غيره إيجازًا لإصابة القصد سريعًا دون تأخير، كسرد أحداث الحمل على

---

(١) الفعل الضمني في القول وغيره، فقد يكون في الفعل غير اللفظي، ويراد به الحدث الذي يقصده المتكلم بالجملة ويفهم من السياق.

الكبر ووفاة الزوج ورد فعل المجتمع وآلام الوضع، فالخطاب القرآني يسوق من الكلام ما يكفي للشاهد دون زيادة سردية، ومن ثم جاء القصص القرآني مجتزأ للقصد ومضرب المثل والاعتبار، لا السرد القصصي الذي يستقصي الأحداث والحوارات والتفاصيل، فالهدف ليس القصص لذاته أو التأريخ والإخبار على نحو ما جاء في العهد القديم، بل التذكير والمثل والحجة والدليل والعبرة والعظة والتعزية والتصبير والمواساة والتشجيع، والتخويف، والترغيب، والتبشير، وغيرها من المقاصد، ولهذا سيق بعض القصص شاهدًا في أكثر من موضع؛ لقصد يطلبه في مقامه، ولهذا لم يتكرر بلفظه وبكل مضمونه، بل جاء منه ما يكفي الشاهد دون مطاولة.

ويعضها يفهم بمقتضى العقل مما له علة أو وجود بسبب من المحذوف، ومما له علة من الواقع، كالجمع بين قصد النذر (الخدمة في المعبد) وتسمية الابنة "مريم" بمعنى (أمة الرب، على التقريب)، وكتسمية الابن صالحًا؛ ليكون له نصيب من اسمه، وكوقوع الحمل عن المس، وهو ما نفته الابنة عن نفسها تنزيهًا وتبرئة: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۝٢٠﴾ [مريم]، التكوين غير ناشئ عن السبب المعلوم عقلًا وواقعًا، بمقتضى فعل الإعجاز الذي خرق قانون الطبيعة الذي عده البشر قانون القوة التي لا تتغير، فغيره الله تعالى؛ ليثبت لخلقه أن اطراد حركة الخلق قيد إرادته وتصرفه، وأنه المهيمن على العالم، ثم أجرى المعجزات آيات، وأجرى التبديل في الاطراد إنذارًا وتخويفًا وتذكيرًا لخلقه الذين يجأرون إليه وحده في الشدة، وقد ترك الخطاب ذكر المقدر اكتفاء بالمذكور؛ لدلالته عليه.

وبعضها يعرف بالخلفية التاريخية أو الرصيد المعرفي، كالعلم بهيئة الصلاة مما روي عن النبي ﷺ، وكشروط النذر والوفاء به، ونظيره كل معلوم يغني عن إعادة وصف فعله في حياة الناس، كالكناية عن الجماع بالمس، وهو من مقدماته، والاكتفاء بذكر الحمل دون أسبابه؛ فذكرها في خطاب الناس والخطاب الأدبي بلاهة وخَنَا، وبعض المعاني تفهم من الأداء الصوتي في المقام وما يوظف فيه من عناصر صوتية لها دلالة في الخطاب المنطوق، كالدعاء

الذي يأتي خيفة وتضرعًا ومناجاة لا صراخًا ومخادعة. وبعضها تدل عليه الإشارة كالإشارة إلى العين في الخارج[1]، والحركة كالإقبال على المدعو، والإعراض عن المتروك بالالتفات والإشاحة بالوجه، وكلها قيد السياقين اللغوي والمقامي، والجامع بينها أنها تستدعى بالمذكور في التلفظ[2]، وقد يقع الاستدعاء بسبب من الخلفية الاجتماعية، كقولها: ﴿مُحَرَّرًا﴾، قيد على نفسها بإخلاصه لله تعالى؛ لخلفيتها الاجتماعية عن بعض الأحبار ناكثي عهودهم، وقولها: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦﴾ [آل عمران]، استدعت "الشيطان" لأسباب اجتماعية تخشى عليها هي وذريتها منه. (وسوف أتناول الدلالة الضمنية موسعة لاحقًا).

الثالث: الفعل الأدائي: الأفعال التي لا تحتمل الصدق أو الكذب كالأمر: يسمى فعل الأمر الفعل المستدعَى بالقول والفعل المستدعى، ففعل الأمر يتضمن الطلب، وهو: "استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه"، والنهي: استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب، وهنالك مقاصد ثانوية في دلالة بعض الأفعال، مثل: النصيحة والسؤال وإجابة السؤال، وإصدار تأكيد أو تحذير، والوعد، ومنه: نداء القريب (ربي): أنادي ربي، وقد تكرر إلحاحًا في الطلب وتوسلًا وتضرعًا، والدعاء (تقبلْ مني) وقد أتى في صورة الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾، دعاء متضمن في جملة خبرية، وجاء المدح خبريًا: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾.

الرابع: الفعل الناتج عن القول أو الفعل التأثيري: وهو التأثير العملي للقول والاستجابة، وهذا خاص برد فعل المتلقي على القول، كقبول الدعوة، وإجابة السؤال،

---

(١) العين: ذات الشيء، ونفسه، وشخصه، وأصله، والجمع أعيان، وفي الحديث: "أَوَّهْ عَيْنُ الربا"؛ أي: ذاته ونفسه، ويقال: هو هو عينًا، وهو هو بعينه، وهذه أعيان دراهمك، ودراهمك بأعيانها، ولا يقال فيها: أعين ولا عيون، ويقال: لا أَقبل إلا درهمي بعينه، وقال الراغب: قال بعضهم العين إذا استُعمل في ذات الشيء، فيقال: كل مال عين، كاستعمال الرقبة في المماليك [المفردات للراغب الأصفهاني، مادة: عين].

(٢) ارجع إلى: شرح مختصر المنتهى الأصولي، الإيجي، ج ٢/ ١٧٢.

وامتثال الأمر[1]، وأفعال القبول: أقبل، أوافق، والقرآن الكريم عبَّرَ عن هذا الجانب لغة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران:٣٨]، وكانت الكفالة بعد وفاة الوالد وانتقالها إلى المعبد، فقد نتج عن الفعل القولي (الدعاء) فعل واقعي، وهو تحقق الدعاء، وقد يتحقق عن الفعل الواقعي فعل واقعي، مثل فعل الكفالة الذي نتج عن انتقال مريم إلى المعبد.

الخامس: **الفعل الوقائعي**[2] (ويُسمى أيضًا الفعل الواقعي): الفعل الذي يعبر عن إيقاع الحدث في العالم الخارجي (المقام)، وقد جاءت بعض الأفعال تقرر وقائع خارجية أو تصفها، مثل: (وضعتُها أُنْثى)، جملة صادقة تطابق الحدث المخبر عنه، وقد ترتب على تصديق الحدث في الواقع حكم مفيد، مثل: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ تصديق كونها أنثى، ودليل الصدق في النذر كائن في التسمية "مريم" ومتحقق في إنجاز ما اشترطته على نفسها من النذر، وما ترتب عليه من الاستعاذة، وهي دليل الرضا بالنوع، وقد مثَّل هذا النوع الجملَ التي وافقت عرف العربية في سياق الحدث.

دلالة الخطاب وأثرها في الحجاج الإقناعي:

الدلالة العامة نوعان:

الأول: دلالة الحدث الخارجي. **والآخر**: دلالة اللغة أو اللفظ.

---

(١) إنجاز أفعال اللغة يكون من خلال النطق بجملة أو عدّة جمل في سياق مناسب لها، مثل قولنا: هل تستطيع مساعدتي في دفع السيارة؟ يدخل في إنجاز فعل الطلب، والإنجاز يتضمّن معنى الحديث والحركة التي تعنى بالتغيير الدائم، وهذا التغيير يقتضي تغييرًا في العالم، والأماكن، والأزمان، والأفعال الإنجازية نوعان: أفعال تقوم في حال إيقاع الفعل مع زيادة حدث كنتيجة، مثل: فتح الباب، دفع النافذة دفعًا شديدًا، وأكل تفاحة، وأفعال تقع فيما يستقبل من الزمن، مثل: سأسافر غدًا. ارجع إلى: التداولية عند العرب، ص١٤٨، ١٤٩.

(٢) هو زيادة مني، وقد تناولت هذا في بحث مستقل تناولت فيه أفعال الوقائع (١٤٣٢هـ)، وطبقت هذه الفكرة على أحداث الخطاب السياسي، وقد سميتها "الأفعال الوقائعية"؛ لأنها تدل على أحداث واقعية أنجزت أو تنجز، وهي معيار الصدق والكذب في الخطاب السياسي. وأسأل الله العون والرشاد في تطويرها، وأسأله العفو إن كانت غير مفيدة أو إن كانت متجافية عن بعض الصواب.

أولًا: دلالة الحدث الخارجي أو المقامي: هو الأصل الذي وضعت الألفاظ للتعبير عنه، ولم ينتف بوجود اللفظ، فالمُعايِن يُدرك دلالته بوعيه المعرفي الذي يعين دلالته في الطبيعة، وتقع الدلالة عليه من وجوه: العقل، والطبيعة، والسبب، والهيئة، والاصطلاح، وتعرف الدلالة بها على النحو الآتي:

أ- الدلالة العقلية: كدلالة الفعل على الفاعل، ومنها دلالة الخلق على خالقه سبحانه، ودلالة الشيء على معناه، ومنه قولهم: كدلالة الفعل وضع على التسفل لا الترفع، ومنه: خرَّ وحطَّ ونزلَ وأنزلَ، والمعنى يستنبط بمقتضى العقل.

ب- الدلالة الطبيعية: وهي التي تتحقق من فعل طبيعي كدلالة حُمْرة الوجه على الخجل، وصُفرته على الوجل والضعف، ودلالة التجهُّم والعبوس على الغضب.

ج- دلالة الهيئة: وهي التي تفهم من ظاهر الهيئة، ومنها السلوكي والفعلي كدلالة الأناقة على الترف ودلالة الشظف والتقشف على الفقر، ودلالة المتجهز على الرحيل، ودلالة شخوص الحيوانات واضطرابها في الصحراء على شدة الحر والعطش، ومنها الظاهري والكوني: كدلالة الشحوب والضعف على المرض، ودلالة الأطلال (بقايا الديار الدارسة) على الخراب والدمار، ودلالة الرميم على الموت والفناء.

د- دلالة السبب: وهي التي تدل على حدث بسبب منها؛ كدلالة الدلوك (زوال الشمس عن كَبد السماء) على وجوب الصلاة، ودلالة أفول الشمس على دخول الليل، ودلالة المطر على النبات، فهو بسبب منه، ومنها سماع الصوت أو شم الريح أو الشعور به دليل بطلان الوضوء، والوفاة دليل فسخ العقد، ووجوب التوريث، ومنه في الخطاب دلالة الحمل على الجماع، ودلالة الشيطان على المعصية والشر والفساد.

هـ- دلالة الفعل الاصطلاحية: ما اصطلح الناس عليه من الأفعال والسلوك للدلالة على معنى مخصوص بها، وهذا النوع قد يختلف باختلاف الدين واللغة والثقافة والعرف، كدلالة الصمت على الرفض أو الموافقة أو الخجل، وكدلالة الزيّ الأسود على الحزن، وكتصويب السلاح دليل الهم بالقتل، والمعنى هنا قيد السياق. وهذه المعاني تقوم على الاستنباط العقلي من الحدث، وليس على معنى اللفظ.

وأخيرًا: الدلالة اللفظية: ما يقتضيه اللفظ عند وضعه من معنى.

الدلالة اللفظية والنصية:

أولًا: الدلالة اللفظية: معاني الألفاظ، وتقسم الدلالة اللفظية قسمين:

القسم الأول: دلالة اللفظ باعتبار الوضع والسياق: المراد المعنى الذي وضع له اللفظ في الاستعمال، والمعاني السياقية التي تتعدد باختلاف السياق، ولكلٍّ كلمة مع صاحبتها موضع مخصوص بها في التعبير، لا يحسن فيه غيرها، ومثال هذا:

النَّذْرُ: النَّحْبُ، وهو ما يَنْذُره الإنسان فيجعله على نفسه نَحْبًا واجبًا، وجمعه نُذُور، وقال أبو سعيد الضرير: إنما قيل له نَذْر؛ لأنه نُذِرَ فيه أي: أوجب، من قولك: نَذَرتُ على نفسي أي: أوجبْت[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ﴾ أي: نذرت أن أجعل، والفعل في الماضي؛ لتأكيد العزم على الوفاء، والدليل أنها عبرت بـ "لك" للتخصيص وبـ "ما" العامة الجامعة والإضافة في "بطني" والحال "محررًا" في: ﴿لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾، ويجب في النذر الوفاء، قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ۝٧﴾ [الإنسان]، وفيه وجهان: الإسراع وجواز التراخي، والراجح الأول؛ خشية الفوات، وهو في الحلال والتيسير، قال رسول الله ﷺ: "النَّذْرُ نَذْرَانِ فَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَذَلِكَ لِلَّهِ وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَذَلِكَ لِلشَّيْطَانِ وَلا وَفَاءَ فِيهِ وَيُكَفِّرُهُ مَا يُكَفِّرُ الْيَمِينَ"[2]. وقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلا يَعْصِهِ"[3]، والنذر يقتضي القدرة والوفاء، عن أنسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِي ﷺ رَأى شَيْخًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ قَالَ مَا بَالُ هَذَا قَالُوا نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ"[4]، والنذر فيما يقدر الناذر عليه؛ لقوله ﷺ

---

(١) لسان العرب، نذر.

(٢) النسائي، كتاب الأيمان والنذور، رقم: ٣٨٤٥.

(٣) سنن الدارمي، كتاب الأيمان والنذور، رقم: ٢٣٣٨.

(٤) رواه البخاري، فتح الباري، كتاب الحج، برقم: ١٨٦٥.

".. وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لا يَمْلِكُ"(١)، وفي رواية الإمام مسلم: "وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِي شَيْءٍ لا يَمْلِكُهُ"(٢).

البطن: تتضمن الخفاء، وقد جانس اللفظ عدم علمها بنوع الحمل، فجيء به في موضع الرحم لمناسبة الجهل بالنوع، والبطن تتضمن الرحم.

"مُحَرَّرًا": حال، والمعنى: عتيقًا خالصًا من شواغل الدنيا لخدمة بيتك المقدس، وهذا البناء بليغ في موضعه، فقد جاء على بناء اسم المفعول، وفيه معنيان؛ أولهما: أنها جعلته هبة خالصة للمعبد، وهو المفهوم من النذر، والثاني: معنى مجازي، أنه مُحَرَر من أثرة الدنيا، فلا يتذلل في طلبها، وهو في المعنيين خالص لعبادة الله وحده، وهذا النذر مماثل للعطاء، فالولد هبة من الله تعالى، قال تعالى: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨].

الوضع: الحط والإلقاء ويكون من حمل، وهو خلاف الحمل في الأثقال، وهو غير الخفض خلاف الرفع في المنزلة على المشهور، والحط من علٍ في ميل، بينما الوضع رأسي مثل وضع السلاح، وحط السيل الحجرَ من علٍ، والمرأة تضع حملها؛ لأنه يكون أسفل البطن، فينزل من موضعه إلى أسفله؛ ولهذا قال تعالى في شأن وضع مريم: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريم:٢٤]، كناية عن المكان الذي وضعته فيه، ومنه: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢﴾ [الشرح]، الوِزر: الحمل الثقيل، فيكون المعنى: وحططنا عنك أعباء النبوة والرسالة، وهمومها التي أثقلت ظهرك، فالوضع والحط متقاربان. وهذا الوضع يناسب نداء الطفل من تحتها، فالتي وضعتها أمها صارت في علٍ، فناداها ابنها من تحتها، وهذه إيماءة إلى أن منزلتها من قبله.

التعوذ: ﴿وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾، أتى خبر إن مضارعًا، وهو: أعيذها؛ لأن مقصودها ديمومة الاستعاذة والتكرار، بخلاف: وضعتها، وسميتها، فإنهما ماضيان قد انقطعا، وقدمتْ الابنة على ذريتها؛ لشدة تعلقها بها، ولتستنزل بها حفظ الله تعالى، وبركة الدعاء موصولة في الذرية، وهذا دليل أنها رضيت بها، والضمير في "بك"

---

(١) البخاري، الأيمان والنذور، رقم: ٦٧٠٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، برقم: ١١٠.

للاختصاص[1]، يقال: عاذ به يَعُوذُ عَوْذًا وعِياذًا ومَعاذًا: لاذ فيه ولجأ إليه واعتصم، ويقال: عذت بفلان واستعذت به؛ أي: لجأت إليه، وهو عياذي، أي: ملجئي، ومعاذَ اللهِ أي: عياذًا بالله، قال الله - عز وجل: ﴿ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ﴾ [يوسف:٧٩]، أي: نعوذ بالله معاذًا أن تأخذ غير الجاني بجنايته[2]، والتعوذ بالله تعالى، قال تعالى: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [البقرة:٦٧]، ﴿وَإِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ ۝٢٠ ﴾ [الدخان]، ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ﴾ [الفلق:١]، و﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [مريم:١٨]، وأعذته بالله أعيذه، وقوله: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ ﴾ [يوسف:٧٩] أي: نلتجئ إليه ونستنصر به أن نفعل ذلك، فإن ذلك سوء نتحاشى من تعاطيه، وقد أعاذت الأم ابنتها وذريتها بالله من الشيطان الرجيم، قال تعالى: ﴿وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ ﴾ [آل عمران:٣٦]؛ لفرط تعلقها بها، وهذا دليل رضاها وحبها لها خلاف الظاهر، أنها حزنت لكونها أنثى بل اعتذرت، وهذا لا يمنع سبب الخوف عليها لكونها أنثى لأب شيخ كبير لا أخ لها، وهي لا تأمن عليها بني إسرائيل، ومن ثم حصنتها بحفظ الله تعالى، وذكر الذرية تالي ذكرها؛ لأنها في الغيب، فدعت لما في الوجود، ودعت بظاهر الغيب لذريتها.

التقبّل: قال تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، التقبل والقبول: مصدران، أولها: تقبل، وقبل: قبول، وقد وقع العدول في الظاهر عن هذا القياس، فوقع القبول مصدر "تقبل"، وللفعل (فتقبلها)، معنيان : المعنى الأول: استقبلها، والمعنى الثاني: رضي بها، وهي على هذا المعنى: الأصل فتقبلها بتقبل حسن، ولكن قبول محمول على قبِلها قبولًا، وقال ابن عباس - رضي الله عنهما: "معناه سلك بها طريق السعداء"، وقال قوم: تكفل بتربيتها والقيام بشأنها. وقال الحسن: معناه لم يعذبها ساعة قط من ليل ولا نهار، وعلى

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، م٢/٤٥٣،٤٥٢.

(٢) ارجع إلى: البحر المحيط، م٢/٤٥٣، ولسان العرب، مادة: عوذ، والفعل المتعدي من عاذ: أعاذ: الفعل المتعدي منه، والمصدر: إعاذة، يقال: أعذت غيري به وعوذته بمعنى ألذته بالله تعالى وحصّنته به، وأعَاذَ غيره به وعَوَّذَه به تعويذًا بمعنى واحد، وقولهم معاذ الله، أي: أعوذ بالله مَعَاذًا، والاستعاذة في كلام العرب: الاستجارة والتحيز إلى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه، وأصل أعُوذ: أعْوُذ نقلت الضمة إلى العين لاستثقالها على الواو فسكنت، واسْتَعَاذَ به لجأ إليه، وهو عِيَاذُه أي: ملجؤه والعُوذة والمَعَاذَةُ والتَّعْوِيذ والاستعاذة كله بمعنى واحد، والعوَذَة: ما يعاذ به من الشيء، ومنه قيل: للتميمة والرقبة: عوذة، وعوّذه: إذا رقاه.

هذه الأقوال يكون تقبل بمعنى استقبل، فيكون تفعل بمعنى استفعل، أي: استقبلها ربها، نحو: تعجلت الشيء فاستعجلته، وتقصيت الشيء واستقصيته، من قولهم: استقبل الأمر، أي: أخذه بأوله، وقيل: المعنى فقبلها، أي: رضي بها في النذر مكان الذَّكر في النذر كما نذرت أمها، وقَبِل دعاءها في قولها: ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، ولم تقبل أنثى قبل مريم في ذلك، وقيل: معنى التقبل التكفل في التربية والقيام بشأنها، وقد استجاب الله تعالى دعاء أمها، فجعلها في كفالة نبي، وآتاها رزقها، وهي في محرابها[1].

وقد عبر القرآن الكريم عن تنشئة مريم في موضع طاهر برعاية صالحة من كفيل صالح بلفظ الإنبات الحسن: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ تعبير مجازي يدل على حسن النشأة، والجودة في الخَلْق والخُلُق، فنشَّأها على الطاعة والعبادة، وقيل المراد بالنبات الحسن عيسى ﷺ، وقيل المراد: الاستقامة على الطاعة، والراجح أن المراد التنشئة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح]، مثل النبات في التغذي على عناصر من التربة، وربط بينها وبين النبات؛ لأن الإنسان والحيوان يتغذيان عليه[2]، وهذا دليل على بشرية ابنها عيسى ﷺ الذي تغذى مما تغذت منه أمه.

---

(١) البحر المحيط، م٢/ ٤٥٣، قبول مصدر قبِلَ، وتقبُّل مصدر تقبَّلَ، يقال: قبل الشيء قبولًا، والقياس فيه الضم: كالدخول والخروج، ولكنه جاء بالفتح، وأجاز الفراء والزجاج ضم القاف، ونقلها ابن الأعرابي، فقال: قبلته قَبولًا وقُبولًا، والفعل الثلاثي المجرد "قبِل" متعد والفعل "تقبل" وزن: تفعّل، قد يكون بمعنى الفعل المجرد نحو: تعجّب وعَجِب، وتبرّأ، ومثل: تمسّك به وأمسك به فبعض الأفعال المزيدة لازمة خلاف قاعدة زيادة المبني تدل على زيادة المعنى، وعلى كلا المعنيين جاء المصدر على غير الصدر، ويجوز أن يكون على تقدير حذف مضاف، أي: بذي قبول حسن، أي: بأمر ذي قبول حسن، وهو اختصاصه تعالى لها بإقامتها مقام الذكر في النذر، وقرأ مجاهد: ﴿فَتَقَبَّلْ﴾ (بسكون اللام)، فعل على بناء الأمر لمعنى الطلب، قال قتادة: ضمها إليه، وقال أبو عبيدة ضمن القيام بها، ومن القبول الحسن والنبات الحسن أن جعل تعالى كافلها والقيم بأمرها وحفظها نبيًّا.

(٢) ارجع إلى: تفسير القرطبي، دار الفكر، ج ١٨/ ٢٨٠، مصدر أنبت: إنبات، ونبت: نبات، و" نباتًا " في الآية مصدر على غير المصدر؛ لأن مصدره أنبت إنباتًا، وقيل: نبت نباتًا، وقيل: جعل الاسم الذي هو النبات في موضع المصدر، وقد رأى الخليل والزجاج أنه مصدر محمول على المعنى؛ لأن معنى "أنبتكم": جعلكم تنبتون نباتًا=

وقد صور الخطاب التنشئة بمراحل النمو عند النبات؛ لما يحتاجه من رعاية وبيئة صالحة وتغذية، وقد تمتعت مريم بهذه الخصائص ببركة دعاء أمها وصلاح أبيها، فقد أقامت بالمعبد، وكفلها زكريا ﷺ، ورزقها الله تعالى، وهي في مُقامها فيه.

قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ أي: ضمَّها إليه، قال أبو عبيدة: ضمن القيام بها، وقرأ الكوفيون: "وكفلّها" بالتشديد، فهو يتعدى إلى مفعولين؛ والتقدير وكفلها ربها زكريا، أي: ألزمه كفالتها، وقدر ذلك عليه ويسره له. وجاء في مصحف أبي: "وأكفلها"، والهمزة كالتشديد في التعدي، وجاء قبْله "فتقبلها"، "وأنبتها" فأخبر تعالى عن نفسه بما فعل بها؛ فجاء "كفلّها" بالتشديد على ذلك، وخففه الباقون على إسناد الفعل إلى زكريا، فأخبر الله تعالى أنه هو الذي تولى كفالتها والقيام بها بدلالة قوله: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، قيل: أيهم يختار مريم، فالكفالة هنا الاختيار؛ لأن التشديد يرجع إلى التخفيف، لأن الله تعالى إذا كفلها زكريا كفلها بأمر الله، ولأن زكريا إذا كفلها فعن مشيئة الله وقدرته؛ فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان[1]، والتقبُّل يتضمن الإيجاب والاستجابة.

القسم الأخير: الدلالة باعتبار المعنى: هي أربعة أقسام – على المشهور بين اللغويين والأصوليين والمنطقيين[2]:

= وقيل: أي: أنبت لكم من الأرض النبات، فـ "نباتًا" على هذا نصب على المصدر الصريح، والأول أظهر. وقال ابن جريج: أنبتهم في الأرض بالكبر بعد الصغر وبالطول بعد القصر.

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، م٢/٤٤٢،٤٥٢، روى عمرو بن موسى عن عبد الله بن كثير وأبي عبد الله المزني "وكفِلها" بكسر الفاء. قال الأخفش: يقال: كَفَلَ يَكفُلُ وكَفِلَ يَكفَلُ ولم أسمع كَفُلَ، وقرأ مجاهد "فتقبلْها" بصيغة الأمر بإسكان اللام على المسألة والطلب، ونصب عليه "ربها" بتقدير يا النداء، فنصب رب المضافة، "وأنبتْها" بإسكان التاء "وكفلها" بإسكان اللام "زكرياء" بالمد والنصب، وقرأ الكوفيون: وكفلها، بتشديد الفاء، وباقي السبعة بتخفيفها، وقرأ أبيّ: وأكفلها، وقرأ عبد الله المزني: وكفِلها، بكسر الفاء، وهي لغة، يقال: كفِل يكفَل، كعلِم يعلَم.

(٢) ارجع إلى: "الدلالة اللفظية"، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٢٣، وارجع إلى: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن الميداني، دار القلم دمشق، وبيروت ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ص٢٣، وعلم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، عادل فاخوري، دار الطليعة،=

أ- **دلالة المطابقة**: وهي دلالة اللفظ على تمام معناه، أو على ما وضع له جميع معناه، وسميت مطابقة؛ لأن اللفظ طابق المعنى، وتَوافُقِهما في الدلالة، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، أو المفكر أو الضاحك، فالنطق جوهر فيه وكذلك التفكير والضحك من صفاته الخاصة التي تميزه عن غيره، ودلالة القول على القائل، ودلالة الكتاب على المكتوب فيه، ودلالة السحر على أثره في الناس، ودلالة لفظ "الأنثى" باعتبار ما يميزها عن "الذكر"، وقد تكون المطابقة بالترادف، كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة:٢٥٧]، حيث دلت العبارة بمنطوقها على تحليل البيع وتحريم الربا، فاللفظ "أحل" بمعنى "افعل" على الإباحة، و"حرم" : "لا تفعل" على المنع.

ب- **دلالة التضمن أو الاشتمال**: تفسير اللفظ ببعض مدلوله، أو بجزء معناه أو دلالة اللفظ على جزء ما وضع له في ضمن كل المعنى، وسميت بذلك؛ لأنها عبارة عن فهم جزء من الكل؛ فالجزء داخل ضمن الكل، وأرى أنها: استدعاء اللفظ دلالة الكل، فالأدق: دلالة اللفظ على بعض معناه، كدلالة الإنسان على الحيوان، وكدلالة البيت على السقف، أو على الجدار أو على الأرض. فلو قال قائل: "بعتك هذا البيت"، فإنه قد باعه أيضًا الأبواب والنوافذ والسقف والجدران؛ لأنها داخلة تحت لفظ البيت، فهي أجزاؤه. وكالوجه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٦]. فيدخل ضمن معنى "الوجه" الجبهة والحاجبان والعينان والخدان والأنف والشفتان والذقن واللحيان والفم. ومنه إطلاق البطن على الرحم في قول امرأة عمران: ﴿مَا فِى بَطْنِى﴾ فالبطن وعاء الرحم وغيره.

ج- **دلالة الالتزام**: وهي الاستدلال باللفظ على غيره، أو هي دلالة اللفظ على خارج معناه الذي وضع له[1]، والراجح عندي: دلالة اللفظ على لازم معناه، فلا يفهم المعنى من

= بيروت، ط١/ ١٩٨٥م، ص ١٥: ٢٩، ودلالات النصوص وطرق استنباط الأحكام في ضوء أصول الفقه الإسلامي، مصطفى الزلمي، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٨٣م، ص١٠، ١١.

(١) علاقة التلازم بين الدال والمدلول، تقوم على ثلاث علاقات:

الدلالة العقلية: التي تقوم على سبب عقلي، مثل: العلاقة بين العلة والمعلول. =

اللفظ مباشرة، ولكن من لازم له ومصاحب له، كدلالة البيت على الحائط، فالبيت يقتضي حائطًا؛ لئلا يكون عريشًا أو مظلة، ولا يسمى بيتًا إلا به، ودلالة السقف على ما يحمله كالأعمدة والحوائط، فهي من لوازمه، وكدلالة الأسد على الشجاعة، حيث ينتقل الذهن عند سماعه اللفظ منه إلى المعنى اللازم، وكدلالة الأنثى على الحمل والإنجاب، فهو لازم لها دون الرجل، ومنه دلالة لفظ "زوج" على الرجل والمرأة معًا، فكلاهما تمام الآخر، ودلالة الحمل على المواقعة، والأخير سبب الأول، وقد نفته مريم عليها السلام في دفع وقوع الحمل: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾، وقولها: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ تأكيد انتفاء سبب الحمل، فلفظ "بغِيّ" يتضمن الملامسة أو المس، فَجيء به للتأكيد.

ومثل: ﴿امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾، لهذا التركيب الإضافي دلالة خاصة تختلف عن دلالة التصريح باسمها، وفيها وجوه من المعاني: أن الإضافة تعني زوج عمران، وهي دلالة المطابقة، وهي دلالة الالتزام بمقتضى وجود الزوج ولزومه في الزواج، والإضافة هنا إضافة تكريم؛ فمنزلة الزوج من زوجها، وقيل إن الله سبحانه وتعالى لم يصرح باسمها ولا باسم غيرها من النساء عدا مريم؛ لأنه لا فائدة من ذكر أسمائهن على وجه التعيين إلا للتعريف، ومنه ذكر اسم مريم من باب التبيين لأولئك الذين قالوا إن عيسى عليه السلام ابن الله؛ ليبين لهم أنه ليس ابنًا له - سبحانه، وإنما هو ابن مريم، ولهذا تكرر نسبه إليها في سياق الحديث عن أهل الكتاب؛ لتأكيد بطلان قولهم فيه، والأرجح أن "امرأة عمران" ذكرت على عرف التسمية في المجتمع، فالشائع بين الناس أن يقولوا: "امرأة فلان" في الأزواج، وأن يقولوا "بنت فلان" في البنات، وقد ينسب الرجل لأشهر والديه أبيه أو أمه، أو قد ينسب لجده أو لعائلته، وقد ينسب لأمه بين أخواله لنسبها منهم، أو ينسب إليها للجهل بأبيه، وقد تناولت هذا من قبل في التفسير. والإضافة المعلنة هنا تقتضي الزواج، وهو يتضمن الإنجاب، فهو بسبب منه، وفيها كناية عن التسمية.

= **الدلالة الطبيعية**: ما يجد العقل فيها علاقة طبيعية بين الدال والمدلول؛ كدلالة الأصوات التي يصدرها الإنسان على دلالتها، مثل صوت آه للتوجع، وهي محصورة في الأصوات، ودلالة الأشياء على نفسها.

الدلالة الوضعية: هي العلاقة الاصطلاحية (التواضعية) كدلالة الألفاظ على المعاني، وكدلالة الإشارات على ما وضعت له.

والفرق بين دلالة الالتزام وبين الحقل الدلالي أن الأخير لا يقتضي اللزوم[1].

قال **الإمام الغزالي**: "إن الأقوال تدل على جانب من معانيها بصيغها، ومنظومها، أو بفحواها، أو باقتضائها وضروراتها.."[2]، وقد جاءت الألفاظ في موضعها من المعنى التركيبي والسياقي والنصيّ والاقتضائيّ والإشاريّ والإيمائيّ.

ثانيًا: الدلالة النصية: المتعلقة بنص الخطاب أو بلفظه:

الجملة باعتبار وضعها نوعان:

أولها: الدلالة الحقيقية: كقول المرأة: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦].

والآخر: الدلالة المجازية: كقوله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢]، والمراد: أهلها، فوقع المضاف موقع المضاف إليه، ووقع عليه الفعل، وقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، شيبًا: تمييز نسبة منقول عن فاعل للدلالة على الشمول، والأصل: اشتعل شيبُ الرأس، كقولنا: اشتعل المكان نارًا، أي: كله لا بعضه، وقد جعل الشيب بمنزلة النار التي أتت على كل الهشيم[3].

---

(١) توضيح هذا في هذا المثال: اسم "الخالق" يدل على ذات الله، وعلى صفة "الخلق" بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها بالتضمن، وعلى صفة (الخلق) وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي "العلم والقدرة" بالالتزام، أي: أن اللفظ دل على معنى خارج عن معناه الأصلي الذي وضع له، وذلك أن الخالق لا يمكن أن يخلق إلا وهو قادر، وكذلك لا يمكن أن يخلق إلا وهو عالم. ومثل: اسم "العليم" يدل على ذات الله وعلمه: أي: دلالة الاسم على المسمى، وعلى الصفة المشتقة من الاسم نفسه؛ فهذه دلالة مطابقة. ويدل على ذات الله وحدها، وعلى صفة العلم وحدها دلالة تضمنية. ويدل على صفة الحياة وغيرها بالالتزام. ارجع إلى الصفات الإلهية د. محمد أمان، ص١٧٨، ١٧٩.

(٢) المستصفى، الغزالي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١٩٩٤م، ج١/٥.

(٣) قال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ ﴾ [مريم]، وهو تفسير وبيان لقوله تعالى قبلُ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ ﴾ [مريم]؛ ولذلك ترك العاطف بينهما؛ لشدة الوصل. وقوله ﷻ: ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾، أي: ضعف العظم، ورق من الكبر. ذكر ضعف العظم؛ لأنه عمود البدن، وبه قوامه، وهو أصل بنائه، فإذا وهن العظم، دل على ضعف جميع البدن؛ لأنه أشد ما فيه وأصلبه، فوهنُه يستلزم وهن غيره من البدن. وقوله: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ أي: انتشر بياض الشيب في الرأس انتشار النار =

وهنالك تقسيم آخر يقسمها باعتبار ظهورها إلى نوعين: الدلالة الصريحة، وهي في الحقيقة والمجاز، والدلالة الضمنية.

الأول: الدلالة الصريحة في الحقيقة والمجاز (ومثالها المتقدم في الحقيقة والمجاز).

والآخر: الدلالة الضمنية: هي التي تفهم من مضمون الخطاب وملابساته السياقية والمقامية بقرائن تدل عليها، وهي دلالة اللفظ على الحكم بطريق الالتزام، أي: أنه ما لم يوضع اللفظ له بل هو لازم لما وُضع له، وصراحة هذا المنطوق تأتي من جهة أن اللفظ لا يدل عليه مباشرة، بل يدل عليه من خلال التأمل في اللفظ والاستنباط.

= في الهشيم. والشيب: بياض الشعر، والشيب كناية عن الكبر. والاشتعال يكون للنار شبه به انتشار الشيب في الرأس على سبيل الاستعارة. والاستعارة في هذه الجملة من ألطف الاستعارات وأحسنها لفظًا ومعنى، فقد جمعت بين الإيجاز والإعجاز، وفيها من البلاغة وكمال الجزالة ما لا يخفى، فالأصل أن يقال: واشتعل شيبُ الرأس)، فقلب للمبالغة، فقيل: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾، فأسند الاشتعال للرأس في اللفظ، وهو في الحقيقة مسند للشيب في المعنى، فأفاد بذلك مع لمعان الشيب في الرأس - الذي هو أصل المعنى - العموم على سبيل الاستغراق والشمول، يريد: شاع الشيب في الرأس كله، وأخذه من نواحيه، وعم جملته، حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به. وقد أسند اشتعال الشيب إلى "الرأس"، ولم يسند إلى "الشعر"، وهو المراد؛ كأن يقال مثلًا: واشتعل الشعر شيبًا؛ لأن "الرأس" مكان الشعر ومنبته، فأسند إليه الاشتعال، ولم يسند إلى الشعر؛ لأن الرأس لا يعمُه الشيب إلا بعد أن يعم اللحية والشاربين غالبًا، فعموم الشيب في الرأس أمارة التوغل في كبر السن؛ ولذلك يقال للشيب إذا كثر جدًّا: قد اشتعل رأس فلان، وشاب رأس فلان. وقد استغني عن الإضافة بالتعريف في "الرأس" (أي: رأسي) اكتفاء بقيد الإضافة في (العظم) في قوله تعالى: ﴿وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾، ولو قيل (واشتعل الرأس مني)، أو (واشتعل رأسي)، فصرح بالإضافة - لذهب بعض الحسن الذي رفعه أعلى قمم البلاغة، وهي استعارة تصريحية، فقد صرح فيه بالمشبه به.

ونظير هذا في القرآن قول الله عز وجل: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]، فالتفجير هنا للعيون في المعنى، وأسند إلى الأرض في اللفظ؛ كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس، فحصل بذلك من معنى الشمول هاهنا مثل الذي حصل هناك؛ وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد صارت عيونًا كلها، وأصبح الماء يفور من كل مكان منها. ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: وفجرنا عيون الأرض، لم يفد ذلك المعنى، ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه: أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض، وتبجس من أماكن منها. ارجع إلى: دلائل الإعجاز، عبد القاهر، ص١١٤.

الأفعال الضمنية: من مصطلحات الأصوليين، وهي لا تختلف كثيرًا عن أنواعها عند المتأخرين ممن استفادوا من نظرية "أفعال الكلام" الغربية، وقد اجتهدت في إيجاد صياغة عامة تجمع بينهما فيما يأتي:

أولًا: الفعل الضمني المطلق (implicit): يراد به القول المحذوف المتضمن في مذكور عن طريق المجاز أو الافتراض العقلي أو اللزوم، ويعرف بالقول المضمر، وهو معنى مقاصدي إجرائي، يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب[1]، والعبارة يمكن أن تفيد ما وضعت له (الحقيقة)، كما يمكن أن تفيد غير ما وضعت له (المعنى المجازي)، والعلاقة بينهما علاقة لازم بملزوم أو ملزوم بلازم[2].

والقول المضمر[3]: القول غير المذكور في اللفظ، ودل عليه غيره، ويسمى الحذف والمسكوت عنه في الخطاب، والمقدر، وتأول الأقوال المضمرة التي تمثلها جملة المعلومات

---

(١) هنالك معنى صريح يفهم من لفظ الجملة ومعنى ضمني يفهم استنتاجًا، فقد يكون الكلام دليلًا على غيره، مثل: أقلع فلان عن التدخين، نستنتج منه ضمنًا أنه كان يدخن، ومتضمنات القول باعتباره إجراءً مهمته تكمن في إبانة ما خفي من الجانب التلفظي، وهذا الإجراء فيه نمطان من متضمنات القول؛ أولهما: الافتراض المسبق. والآخر: القول المضمر.

(٢) ارجع إلى: التحرير والتنوير، م٨/١٠٦،١٠٥.

(٣) القول المضمر مصطلح إسلامي أصيل، استخدمه الأصوليون والمفسرون والبلاغيون [ارجع إلى البحر المحيط، الزركشي، دا الكتبي، ج ٥/١٢٥]، وقال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ [البقرة: ١٢٧]، قال أبو جعفر: "يعني تعالى ذكره بذلك: وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل يقولان: ربنا تقبل منا. وذكر أن ذلك كذلك في قراءة ابن مسعود – وهو قول جماعة من أهل التأويل – قال أبو جعفر: "فمن قال: رفع القواعد إبراهيم وإسماعيل، أو قال: رفعها إبراهيم وكان إسماعيل يناوله الحجارة، فالصواب في قوله أن يكون المضمر من القول لإبراهيم وإسماعيل. ويكون الكلام حينئذ: "وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل"، يقولان: "ربنا تقبل منا". وقد كان يحتمل على هذا التأويل، أن يكون المضمر من القول لإسماعيل خاصة دون إبراهيم، ولإبراهيم خاصة دون إسماعيل، لولا ما عليه عامة أهل التأويل من أن المضمر من القول لإبراهيم وإسماعيل جميعًا.

وأما على التأويل الذي روي عن علي ﷺ: أن إبراهيم هو الذي رفع القواعد دون إسماعيل – فلا يجوز أن يكون المضمر من القول عند ذلك إلا لإسماعيل خاصة. والصواب من القول عندنا في ذلك: أن المضمر من القول لإبراهيم وإسماعيل، وأن قواعد البيت رفعها إبراهيم وإسماعيل جميعًا. وذلك أن إبراهيم وإسماعيل، إن كانا هما بنياها ورفعاها فهو ما قلنا. وإن كان إبراهيم تفرد ببنائها، وكان إسماعيل يناوله، فهما أيضًا رفعاها؛ لأن رفعها =

الخطابية غير الظاهرة على السطح في ضوء سياق الخطاب، كاللفظ المضمر الذي دل عليه مقتضى النحو الذي يقيد الظرف بمتعلق، ودل عليه ظهوره في نصوص أخرى، كقوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ... إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ .. ﴾ [مريم:٤١، ٤٢]، وقد أُضمر "اذكر" في (إذْ قالت)؛ لتعلقها بذكر آل عمران قبلها.

ثانيًا: الفعل الضمني الافتراضي الشرطي: وهو الفعل المضمر الذي يقوم عليه فعل ظاهر، والمضمر شرط حدوث الظاهر، ويعرف عند الغربيين بالافتراض السابق[1]، وهو المعنى الضمني الشرطي في حدوث الفعل الذي يفهم من بعض التراكيب والسياقات، وبعض الجمل، تدل على خلاف ظاهرها الشكلي كالجمل الخبرية التي تحمل على معنى الإنشاء. ومنه قول القائل: بعتك هذه الدار، البيع لا يعقد إلا على صحة امتلاكه الدار، فالامتلاك شرط صحة البيع، وفعل البيع منصرف للماضي، وهو منجز في الاستقبال، وسوف أتناول أنواع الدلالة الضمنية لاحقًا.

ثالثًا: الفعل المقامي أو المناسبة المقامية [عند البلاغيين]، وهو الذي يقدره المقام، فيُفسّر الخطاب وظواهره البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وهو مضمن في المقام، وهو عندي فعل مقامي؛ لاعتماده على المقام في التقدير، وسماه بعض المتأخرين "الملاءمة".

ومثاله: تقدير الفعل أدعو أو أنادي بعد حرف النداء، بدليل تقديره في الإعراب، نحو: يا أبا بكر، أي: أنادي أبا بكر، ودلالة حذف حرف النداء على القرب والخضوع، في نحو: "ربِّ". ولقد ناسب الخطاب مقام المخاطَب – سبحانه – فقد ناسب الدعاء مقامه العليّ – سبحانه – فتوجه من سائلة عائذة إلى المدعوّ بحق الذي يجب أن يسأل – سبحانه – والقادر

= كان بها: من أحدهما البناء، ومن الآخر نقل الحجارة إليها، ومعونة وضع الأحجار مواضعها. ولا تمتنع العرب من نسبة البناء إلى من كان بسببه البناء ومعونته". تفسير الطبري، ج ٣/ ٦٥، وهو في علم النحو "المضمر" من اصطلاح الكوفيين.

(١) المعنى في التداولية نوعان: معنى حرفي أو صريح ومعنى ضمني أو مستلزم، وقسم جرايس الدلالة التركيبية إلى معان صريحة ومعان ضمنية، والمعاني الصريحة تشمل محتوى قضوي وقوة إنجازية حرفية، وتشير المعاني الضمنية إلى معان عرفية اقتضائية ومعان حوارية استلزامية. الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة (في اللغة والأدب)، ص١٩٢.

على الفعل المطلق، ولم تتحول عنه، ولم تتوسل بغيره، بل توجهت إليه عن قريب، فقالت: (رَبِّ) اعترافًا بعبوديته، باختصاص الضمير وبمعنى اللفظ "ربّ" الدال على السيادة والامتلاك، ودلالةً على قربه من نفس الداعية. وناسب خطابها مقامه ﷻ في الاعتذار، وقد طابق الخطاب الواقع، ولم يخرج على مقتضى العقل في قولها: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾[1].

ومثاله التحول عن دلالة الأمر (افعلْ) إلى الرجاء في الدعاء: (فتقبلْ)؛ لأنه خلو من شرط الأمر (طلب الأعلى من الأدنى) بل على العكس، فالتقدير: ألتمس منك سبحانك وأتضرع إليك أن تقبل نذري.

وقد يقع التقدير في المعنى حسب المقام، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، النصب على تقدير: وصلوا الأرحام، وكمثل: علفت الدابةَ تبنًا وماءً، أي: وسقيتها ماءً، فالماء لا يعلف، بل يسقى، فالمقام يقتضي هذا، وقد يقع الاقتضاء من الشرع، قال تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦] أي: واغسلوا أرجلكم، وهو الثابت من السنة. وكقوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾﴾ [ص]، أي: فجعل يمسح سوقها وأعناقها على ما هو معلوم في الخيل، وليس عرقب سوقها وضرب أعناقها.

---

(١) القول هنا لا يتجاوز الواقع المعلوم في شأن اختلاف الأنثى عن الذكر في التكوين الجسدي والنفسي والقدرة، وهذا ثابت بقرينة منفصلة، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء:٣٤]، والتفضيل هنا ليس مطلقًا بل فيما يتعلق بالقدرة على المسئولية والنفقة فقط، وهما لازمتان في تمام الرجولة، وليسا بنقص في الأنثى، وكل ما تجاوز هذا مرجعه العرف المنحرف عن روح الدين، وليس المراد التفضيل في الدين أو النوع كما زعم بعض الجاهلين، وكل من زعم أن قول امرأة عمران شاهد على التفضيل المطلق متجافٍ عن الثابت، فالسياق هنا صريح أنها نعني أن المولود سيكلف بأعباء خدمة المعبد الموكولة في العرف إلى الذكور، فقدرت منزلتها في العمل على ما تعلمه من العرف السائد في هذا المكان المقدس الذي يتولاه الرجال، وهي لن تتولى الموعظة أو مباشرة الرجال أو مناولتهم، بل تتولى تنظيف المكان، وهي أنسب لطبيعة هذا العمل، فقدر الله تعالى أن تكون هذه المولودة آية في خرق الأعراف الباطلة، وهي حُجة على كل من استخف بشأن المرأة في قدرتها على أداء ما يليق بها من عمل، ويزمن عليها فيه، وقد أعزَّها الله تعالى بهذا العمل العظيم، وعزَّزها بنبي كريم.

وقال الإمام الغزالي: "إن الأقوال تدل على جانب من معانيها بصيغها، ومنظومها، أو بفحواها، أو باقتضائها وضروراتها.."[1]، وقد جاءت الألفاظ في موضعها من المعنى التركيبي والسياقي والنصيّ والاقتضائيّ والإشاريّ والإيمائيّ، وعبرت عن المعنى في إحكام على النحو الآتي:

﴿ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾: لهذا التركيب الإضافي دلالة خاصة تختلف عن دلالة التصريح باسمها، وفيها وجوه من المعاني: أن الإضافة تعني زوج عمران، وهي دلالة المطابقة، وهي دلالة الالتزام بمقتضى وجود الزوج ولزومه في الزواج، والإضافة هنا إضافة تكريم؛ فمنزلة الزوج من زوجها، وقيل إن الله سبحانه وتعالى لم يصرح باسمها ولا باسم غيرها من النساء عدا مريم؛ لأنه لا فائدة من ذكر أسمائهن على وجه التعيين إلا للتعريف، ومنه ذكر اسم مريم من باب التبيين لأولئك الذين قالوا إن عيسى عليه السلام ابن الله؛ ليبين لهم أنه ليس ابنًا له – سبحانه، وإنما هو ابن مريم، ولهذا تكرر نسبه إليها في سياق الحديث عن أهل الكتاب؛ لتأكيد بطلان قولهم فيه، والأرجح أن "امرأة عمران" ذكرت على عرف التسمية في المجتمع، فالشائع بين الناس أن يقولوا: "امرأة فلان" في الأزواج، وأن يقولوا "بنت فلان" في البنات، وقد ينسب الرجل لأشهر والديه أبيه أو أمه، أو قد ينسب لجده أو لعائلته، وقد ينسب لأمه بين أخواله لنسبها منهم، أو ينسب إليها للجهل بأبيه، وقد تناولت هذا من قبل في التفسير. والإضافة المعلنة هنا تقتضي الزواج، وهو يتضمن الإنجاب، فهو بسبب منه، وفيها كناية عن التسمية.

دلالة الخطاب على الحكم:

لقد قسم العلماء دلالة اللفظ على الحكم عند الجمهور إلى قسمين، هما: منطوق ومفهوم[2].

---

(١) المستصفى، الغزالي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١٩٩٤م، ج١/٥.

(٢) قسم الأصوليون دلالة اللفظ على المعنى: إلى منطوق ومفهوم، فالمنطوق: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، وينقسم إلى منطوق صريح وغير صريح، فالصريح: ما وضع اللفظ له فيدل عليه بالمطابقة أو التضمن، فالمطابقة والتضمن: تدخل فيه دلالة اللفظ على ما وضع له بالمشاركة أو الاستقلال، ويخرج منه ما لم يوضع اللفظ له، ويلزم مما وضع له فيدل عليه بالالتزام، ويدخل في المنطوق: الأمر والنهي والمطلق والمقيد، والعام والخاص، =

القسم الأول: دلالة المنطوق:

المنطوق: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، وذلك كدلالة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات:١٢] على النهي عن الغيبة. وهو قسمان: صريح وغير صريح.

أولًا: المنطوق الصريح: هو ما وضع اللفظ له فيدل عليه بالمطابقة أو التضمن، كالمثال السابق وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥]، فإنه يدل بمنطوقه الصريح على حل البيع وحرمة الربا.

الآخر: المنطوق غير الصريح: ما لم يوضع اللفظ له، بل هو لازم لما وضع له، أي هو دلالة اللفظ على الحكم بطريق الالتزام لا بطريق المطابقة والتضمن، وقد عرف بـ "دلالة الالتزام".

= والمجمل والمبيّن، والظاهر والمؤول وغيرها. والمنطوق غير الصريح: ما لم يوضع اللفظ له، بل يلزم مما وضع له، فيدل عليه بالالتزام استنباطًا أو تأويلًا، وهو ثلاثة أقسام: إشارة النص، واقتضاء النص، وإيماء النص.

أولًا إشارة النص: لازم مقصود النص بالتبع لا بالأصل، كدلالة: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ على صحة صوم من أصبح جنبًا. واقتضاء النص: ما يقتضيه النص من معنى يقدر حتمًا حسب مقام القول؛ لدلالة بنيته الظاهرة عليه، وهو نوعان: نوع يتوقف الصدق عليه مثل: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان"، يقدر محذوف أي: رفع عنهم المؤاخذة بالخطأ والنسيان، فالخطأ غير العمد يرفع المؤاخذة. والثاني: ما توقف الصحة عليه شرعًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ أي: فأفطر فعدة من أيام أخر، فالفطر لعلة شرعية يقتضي القضاء، ومثال قوله تعالى: ﴿مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ يقدر محذوف، أي: به أذى من رأسه، فحلق شعره، فعليه فدية. فحلق المحرم قبل التحلل يوجب عليه الفدية.

وقد يقتضي المعنى نقيض حكمه، وفيه نوعان نوع ظاهر في حكمه، ونوع مقدر في المذكور، فالأول قوله تعالى في تحريم المحارم: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ..﴾، ثم صرح النص بحل من دونهن: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢٤]، والحكم المقدر، منه قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ يقتضي الحل هنا التحريم في نهار الصيام.

وإيماء النص: وتكون نحو علة الحكم وضابطها، مثاله قوله ﷺ للأعرابي الذي قال له: هلكت؛ واقعت أهلي في نهار رمضان. فقال ﷺ: "أعتق رقبة". فلو لم يكن ذلك الوقاع علة لهذا الحكم، لكان: أعتق رقبة معيبًا، فالمواقعة تقتضي العتق، والعتق يقتضي علة الحكم، وهي فعل الجماع في صوم رمضان.

أنواع المنطوق غير الصريح (دلالة الالتزام):

لقد قسم العلماء المنطوق غير الصريح اللازم المذكور إلى: دلالة الاقتضاء ودلالة الإيماء ودلالة الإشارة ودلالة اللحن ودلالة المضمون (فحوى الكلام).

أولًا: دلالة الاقتضاء: ما يقتضيه المذكور من معنى بحكم مقتضى الحقيقة والمجاز في الواقع، ويتوقف عليه صدق الكلام وصحته، أو دلالة اللفظ على لازم المعنى المقصود، ويتوقف عليه صدق الكلام أو صحته عقلًا أو شرعًا[1]، فالاقتضاء الطلب والاستدعاء والافتراض والاستلزام، وهو ما يطلبه الخطاب من حجج ودواع وأسباب وعلل، وهذا التقدير الاقتضائي لا يترتب عليه تغير في بنية الكلام الأصلي، ولا في إعرابه.

وإذا تعارضت دلالة الاقتضاء مع غيرها من الدلالات، قدمت هذه الدلالات على دلالة الاقتضاء؛ أخذًا بالأقوى دون الأضعف عند التعارض[2]، فدلالة الاقتضاء: دلالة الكلام على معنى يتوقف تقديره على صدق الكلام أو صحته لغة أو عقلًا أو شرعًا أو عرفًا.

أنواع دلالة الاقتضاء:

أ- دلالة اللفظ على لازم المعنى المقصود، وتعرف بأنها دلالة اللفظ على معنى لازم للموضوع له ومتقدم عليه، ويتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعًا ولغة عقلًا وعُرفًا، وما يستلزم لتبيين الكلام وتوضيحه، ومعرفة المراد منه، بدليل يدل عليه، ويرشد إليه.

والاقتضاء يمتاز بكونه لا يتغير بتغير ظروف استعمال العبارة، فهو ملازم لها في جميع الحالات والأحوال، والمعنى الاقتضائي حقيقي في العربية، والمجاز فرع عليه، والبراجماتية اللسانية جعلته عمادها في المعنى، وعدت المعنى الحقيقي حرفيًا أو شكليًا، وليس هذا بمقبول في عرف العربية التعبيري، فقولها: ﴿ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾، له معنى حقيقي مستفاد من

---

(١) ارجع إلى: شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م، ج٣/٤٨٦، وقيل: الاقتضاء: دلالة اللفظ على معنى لازم للموضوع له ومتقدم عليه، ويتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته عقلًا أو شرعًا.

(٢) ارجع إلى: كشف الأسرار، عبد العزيز البخاري، ج ٢/٥٥٦، وتفسير النصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب صالح، ص٥٨٢.

مسموع التركيب، وهو يعني: وهبت لخدمة بيتك من سألده خالصًا، وهذا المعنى ليس حرفيًا، ولا يجافي سياق التركيب.

ب- الدلالة بمقتضى قواعد اللغة كرفع الفاعل ونصب المفعول ....، وما يقتضيه نظام اللغة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر:٢٨]، يقتضي التقديم والتأخير والإحالة بالضمير، نصب لفظ الجلالة مفعولًا ورفع العلماء فاعلًا، ويقتضي الخطاب المسند إلى امرأة عمران: الإفراد في الضمير والتأنيث[1].

والاقتضاء قد يتحقق من الإضافة في: ﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾، تعني الزوجية، وهذا ليس حرفيًا؛ لتعدد دلالة الإضافة، فقد تأتي للملكية مثل: بيت فلان، وقد تأتي للتخصيص مثل: بيت الله ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾: بمعنى مخصصة لعبادة الله، والذي أقامها إنسان، والسياق يدل على أن الإضافة للزوجية، وأنها امرأة حرة، فلا يحتمل السياق أنها أَمَة (ملك يمين، أو سُرية)، والغربيون يجعلون التركيب النحوي ضمن بنية الاقتضاء، والنحويون يجعلون النحو فرع المعنى في العربية، وهو أساس المعنى الحقيقي والمجازي، ولا تصح الاستفادة إلا به حقيقة أو مجازًا.

ج- دلالة الكلام المذكور على محذوف في سياق لا يصح فيه المعنى إلا بتقدير محذوف، وهذا المحذوف هو المقتضى، أي: الذي تقتضيه صحة الكلام وتطلبه، وتدعو الضرورة إلى إضماره، ولا تستقيم دلالة الكلام إلا بتقديره، والمذكور دليل على المحذوف، فالحذف يكون لقرينة لفظية أو عقلية أو مرجعية يعلم المتلقي بها المحذوف، والغالب أن المذكور يستغنى به عن المحذوف، والحذف يقع بعد الذكر، وقد يكون المحذوف مستفاد من المعنى العام كقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]، أي: فمن كان منكم مريضًا، فأفطر لعذر المرض أو السفر، فيقضي بدلًا مما أفطر أيامًا أُخر، فهم معنى الفطر من نقيض معنى الصوم، فدل الصوم على الفطر بالسلب ودل عليه المرض والسفر بالعِلة، وليس هذا زيادة بل من مقتضى المذكور، الذي يجيز حذف ما دل عليه المذكور بلفظه أو بمعناه، أو بما كان بسبب منه معلوم، والفطر بسبب من المرض أو السفر، وهو أولى إن

(١) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، عبد القاهر، ص٢٦٢ وما بعدها.

اجتمعا على مسلم. ومنه قولنا: لا حرجَ عليك اليوم، نلتقي غدًا، أي: لا حرج عليك إن اعتذرت اليوم.

وقد يستغنى عن المحذوف بالمتقدم، فيكون دليلًا عليه، وقد يدل على الشيء نقيضه، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [التوبة:١٠٢]، أي: بِسَيِّئ، ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾، أي: بصالح، وقد يحذف الكلام اختصارًا في الحكي للعلم به، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف] أي: أَرْسِلُوني إلى يُوسف لأستعبِرَهُ الرؤيَا ففعَلوا، فأتاه، وقال له: يا يوسفُ، وقد تغني الصفة عن الموصوف، ومنه "محررًا" في قول امرأة عمران: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، أي: مولودًا محررًا، وقد دل الوصف على أنها تريد مولودًا ذكرًا، فالتذكير قرينة عليه.

د. الدلالة بمقتضى الشرع: هي المتحققة بمقتضى أحكام الشرع، كتسمية النذر في الشرع بشروطه التي تستوجب الوفاء أو الكفارة، وكتسمية الوضوء للصلاة، فهو وضوء بمقتضى أحكام الشرع التي توجبه بوصفه وعلى ترتيبه، وكذلك الإحرام والطواف والسعي، وقد يقدر المحذوف بمقتضى الشرع.

وقد جمع العلماء بعض الألفاظ التي تفسر في ضوء الشرع تحت تسمية "الألفاظ الإسلامية"؛ كالإسلام والإيمان والشهادة والكفر والنفاق والجهاد...، لها مفاهيم خاصة في الثقافة الإسلامية، ومن ثم لا يصح وضع اللفظ الإسلامي في غير موضعه كقولنا: الشرعية الدولية، والأصولية المسيحية واليهودية، وشهداء الشيوعية والاشتراكية والليبرالية، فهي بمقتضى الشرع فاسدة الاستخدام في هذا السياق.

هـ. الصحة العقلية: اللازم العقلي المقدر ضرورة تصحيح الكلام شرعًا عند التصريح به، بلفظ يبقي الكلام على حاله الأصلي، من حيث الهيئة أو البنية أو الإعراب، دون تغيير كما لو كان قبل التقدير[1]، فإذا قال شخص لآخر: بعني دارَك، العبارة تقتضي لصحتها شرعًا تقدير التمليك حتى يصح البيع، وخلافه لا يقتضي شيئًا كقول الرجل لغير زوجه: أنت طالق، لا

---

(١) ارجع إلى: كشف الأسرار، البخاري، ج١/١١٨، والأصول، السرخسي، ج ٢٤٨/١.

يترتب عليه حكم؛ لعدم اقتضائه ما يقع فيه الطلاق، وهو الزواج، ويقاس عليه: هدر ما يقتضيه قول كل غير ذي صفة فيما ليس له قول فيه، وهو ما نسمية "أهلية المتكلم لقوله"، وهو أصل في تحليل الخطاب؛ فبه تتحقق النسبة من عدمها، والتصديق عليها، نحو: أمر الخادمُ سيدَه بغسل ملابسه، وأصدر العامل قرارًا جمهوريًا بتعيين رئيس الوزراء، ليس فيها تصديق؛ لأن المسند إليه ليس أهلًا لهذا القول، ولا تكفي صحة الجملة شكلًا دون قبولها عقلًا، خلاف "نظرية تشومسكي" التي فرقت بين الصحة النحوية والدلالية، وقبل تشومسكي الجملة غير المفيدة وغير المقبولة منطقيًا (كسافر غدًا)؛ لأنها وافقت في البنية نظام قواعد اللغة، وقد اشترط النحاة لصحة الجملة أن تكون قولًا مفيدًا يحسن السكوت عليه، وأبطلوا ما ناقض نفسه نحو: سافر غدًا.

والاقتضاء يعيِّن قصد الخطاب وحقيقته في المجاز، فهو بمنزلة القرينة العقلية التي تمنع اعتبار معنى ظاهر اللفظ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢]، فمقتضى الحقيقة يعين المراد عقلًا، فالمعقول سؤال أهل القرية لا القرية، فالقرينة عقلية وواقعية، ومثله: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾ [العلق]، المراد أهل النادي، والمقام موضع النظر في هذا المعنى، وهو مقام تاريخي واجتماعي، فالمرجع التاريخي والاجتماعي موضع هذا المعنى[1]، ومثله: ﴿مُحَرَّرًا﴾ في خطاب امرأة عمران: تعني إخلاصه للخدمة والعلم لا العتق بمقتضى المقام.

والاقتضاء يعين معنى الإنشاء من الخبر المجازي في حديث: "العائد في هبته كالعائد في قيئه"[2]، وهو من روائع التمثيل المقتبس من البيئة، والعائد في قيئه الكلب، بمقتضى ما ورد

---

(١) ارجع إلى: أصول الفقه، السرخسي، ج١/ ٢٥١، وكشف الأسرار، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه البخاري، تحقيق: عبد الرءوف سعد، مكتبة الإيمان، ج ١/ ١٢٠، ج٢ /٣٦٢، والبحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، ج ٢/١٥٦: ١٦١.

(٢) رواه البيهقي في معرفة السنن، ج ١٠/ ٢٧١، عن ابن عباس - رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: (العائد في هبته كالعائد في قيئه)، ورواه البخاري ومسلم، ولفظ البخاري: "ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه"، ولفظ مسلم: "مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقيء ثم يعود في قيئه يأكله". والنهي عن العود في الهبة ورد عامًا في مثل حديث ابن عباس - رضي الله عنهما: "العائد في هبته كالعائد في قيئه"، وورد التخصيص في أحاديث أخرى كحديث ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم: "إلا الوالد فيما يعطي ولده"، فمن العلماء من أخذ بالعموم لصراحته وقوته؛ حيث إنه وارد في الصحيحين، ولم يعتبروا الاستثناء، ومنهم من =

في الرواية الأخرى [عند البخاري ومسلم] والعرف، والمراد تحريم الرجوع في الهبة، وهو للتنفير من الفعل تأكيدًا، وهذا وغيره حجة على من رفض الأخذ بالمجاز.

وقد يمتنع حمل اللفظ على الحقيقة، فالحقيقة هنا ممتنعة عقلًا، فالمجاز لا يصار إليه إلا عند امتناع حمل اللفظ على الحقيقة، فمتى أمكن حمل اللفظ على الحقيقة امتنع حمله على المجاز، ووجب حمله على الحقيقة، ومتى امتنع حمله على الحقيقة حُمل على المجاز مع وجود القرينة الدالة على هذا الامتناع، كالأسد في: "زيد أسد"، فإنه للحيوان المفترس حقيقة، وللرجل الشجاع مجازًا، فإذا أطلق ولا قرينة كان للحيوان المفترس؛ لأن الأصل الحقيقة، والمجاز خلاف الأصل[1].

وقال الإمام الشافعي: "باب الصنف الذي يبين سياقُه معناه: قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ [الأعراف]. فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال: ﴿ إِذْ

= خصص العموم بالاستثناء الوارد. وقال أحمد في رواية صالح وحنبل: كلمت الشافعي في هذه المسألة، يعني أن الواهب ليس له الرجوع فيما وهب، لقوله عليه السلام: العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه، فقال الشافعي - وكان يرى أن له الرجوع -: ليس بمحرم على الكلب أن يعود في قيئه. قال أحمد: فقلت له: فقد قال النبي ﷺ: (ليس لنا مثل السوء)، فسكت، يعني الشافعي. قلت - أي: الطوفي في شرح الروضة [روضة الناظر]: فالشافعي تمسك بالظاهر، وهو أن الكلب لما لم يحرم عليه الرجوع في قيئه، فالظاهر أن الواهب إذا رجع مثله في عدم التحريم؛ لأن الظاهر من التشبيه استواء المشبه والمشبه به من كل وجه، مع احتمال أن يفترقا من بعض الوجوه احتمالاً قويًا جدًا، فضعف حينئذ جانب أحمد في الاستدلال جدًا؛ لأنه لم يبق معه إلا احتمال ضعيف جدًا، فقواه بالقرينة المذكورة، وهي قوله عليه السلام في صدر الحديث المذكور: (ليس لنا مثل السوء، العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه)، وهي دليل قوي، وجعل ذلك مقدمًا على المثل المذكور، وهو دليل الاهتمام به، فأفاد ذلك لغة وعرفًا، أن الرجوع في الهبة مثل سوء، وقد نفاه صاحب الشرع، وما نفاه صاحب الشرع يحرم إثباته، فلزم من ذلك أن جواز الرجوع في الهبة يحرم إثباته، فيجب نفيه، وهو المطلوب [قاله الماوردي في الحاوي، ج ٧/ ١٣٦٦، وارجع إلى: شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، ط مؤسسة الرسالة].

(١) تناول الأصوليون القرائن الدالة على المجاز وخلافه، انظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ١٣٢، ١٣٣، ومختصر الصواعق، ص ٧٩، وشرح الكوكب المنير، ج ١/ ٢٩٤، ومجموع الفتاوي، ج ١٣/ ٣٩٧، وروضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة، ط المكتبة العصرية، ص ١٤٠.

يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ ﴾ [الآية]؛ دل على أنه إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون"[1]. وقال الخطيب البغدادي مستدلًّا لوقوع المجاز في القرآن: "....؛ لأن المجاز لغة العرب وعادتها؛ فإنها تسمى باسم الشيء إذا كان مجاورًا له، أو كان منه بسبب، وتحذف جزءًا من الكلام؛ طلبًا للاختصار إذا كان فيما أبقي دليل على ما ألقي، وتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه، وتعربه بإعرابه، وغير ذلك من أنواع المجاز، وإنما نزل القرآن بألفاظها ومذاهبها ولغاتها، وقد قال الله تعالى: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف: ٧٧]، ونحن نعلم ضرورة أن الجدار لا إرادة له"[2]، أي: الحمل على الحقيقة هنا ممتنع عقلًا.

وقد نزل القرآن الكريم باللسان العربي، وقد جمع الأعاريب في قولهم بين الحقيقة والمجاز، وقد يحسن المجاز في موضع لا تحسن فيه الحقيقة، وقد أجمع أهل الفصاحة على حسن التعبير بالمجاز وتقديمه على غيره، وهو الموضع الذي يرتقي فيه اللَّسِن على غيره.

وقد يجمع الاقتضاء بين الصحة الشرعية والعقلية، كاستبعاد التصوير والتجسيد والتشبيه فيما لا يُعرف مثاله أو يُستحال تصوره عقلًا، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾ ﴾ [الفتح]، البيعة للنبي ﷺ، تكون بالقول واليد، وهي لله ﷻ – حسب مقامه – لا تكون إلا بالقول: المعاهدة، والنكث: نقض الشيء بعد فتله وإبرامه، والانقلاب على العقب، والمراد: نقض العهد، وهذا بمقتضى: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى]، ويقتضي هذا عدم التشبيه في قول امرأة عمران: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾. ومثله قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ ﴾ [النحل:١]، والمراد بالأمر هنا المخلوق المكوَّن بالأمر، أي: ما سيقدره من أمر القيامة منجزًا في الحدوث على الحقيقة، وقد صُرف المستقبل للماضي لاقترابه ودنوه ولحتمية وقوعه في الآجل، فجمع سبحانه هذه المعاني في لفظ واحد إعجازًا.

---

(١) الرسالة، الشافعي، ص ٦٢، ٦٣.

(٢) الفقيه والمتفقه، ج ١/٦٥.

وقال ابن تيمية في الرد على الجهمية حين استدلوا [في نفي الصفات وتأويلها] بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ﴾ [النساء:١٧١]: "وتفسير روح الله إنما معناها أنها روح بكلمة الله خلقها الله، كما يقال عبد الله وسماء الله وأرض الله"[١].

---

(١) ارجع إلى: الرد على الزنادقة، ابن تيمية، ص ٣٢. الإضافة نوعان: إضافة ملك وإضافة وصف، فالملك نحو: كتاب الله للقرآن الكريم وبيت الله لتعظيمه وتشريفه، وأرض الله، وعبد الله، فالإضافة قائمة بنفسها دون وصف المضاف إليه ﷻ بها، ومنها ما رواه الطبراني: "حمزةُ أسدُ اللهِ، وأسدُ رسولِه". وإضافة الوصف نحو: علم الله ورحمة الله، فالله تعالى يوصف بها، فهو ﷻ عليم ورحيم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن المضاف إن كان شيئًا قائمًا بنفسه أو حالًا في ذلك القائم بنفسه، فهذا لا يكون صفة لله؛ لأن الصفة قائمة بالموصوف، فالأعيان التي خلقها الله قائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها تمتنع أن تكون صفات لله، فإضافتها إليه تتضمن كونها مخلوقة مملوكة، لكن أضيفت لنوع من الاختصاص المقتضي للإضافة لا لكونها صفة، والروح الذي هو جبريل من هذا الباب، كما أن الكعبة والناقة من هذا الباب، ومال الله من هذا الباب، وروح بني آدم من هذا" [مجموع الفتاوى، ج ١٧/ ١٥١]، "وأما إضافة الوصف إلى الله فتعريفها: ما كان صفة قائمة بغيرها ليس لها محل تقوم به" [رسالة العقل والروح، مطبوعة ضمن الرسائل المنيرية ٢/ ٣٨، ٣٩]، فإذا كان المضاف إليه لا يقوم بنفسه، بل لا يكون إلا صفة كالعلم، والقدرة، والكلام، والرضا، والغضب، فهذا لا يكون إلا إضافة صفة إليه فتكون قائمة به سبحانه" [مجموع الفتاوى ١٧/ ١٥٢]، ومن أمثلة هذا القسم: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، فالكلام لا يقوم بنفسه إلا بالمتكلم، فإضافته إلى المتكلم إضافة صفة إلى موصوفها، وقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٦]، فإضافة العلم إلى الله إضافة صفة إلى موصوفها. وفي الحديث: "اللَّهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك" [أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ح ١١٦٢]، فعلمه صفة قائمة به، وقدرته صفة قائمة به، وفي الحديث: "أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك" [أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٣٥٢]، فرضاه وسخطه قائم به، وكذلك عفوه وعقوبته، وأما أثر ذلك وهو ما يحصل للعبد من النعمة واندفاع النقمة، فذلك مخلوق منفصل عنه، ليس صفة له [مجموع الفتاوى ١٧/ ١٥٢].

ثانيًا: دلالة الإيماء أو التنبيه[1]: دلالة الكلام على أمر مقصود، ومنه إشارة مضمون الجملة أو الخطاب إلى معنى بسبب منه، مثل الجلد مائة في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور:٢]، الجلد بسبب الزنى، وأصل المعنى: اجلدوهما مائة جلدة؛ لأنهما زنيا، فتأخر الحد لتقدم الوصف الذي استحقا به الحد، والوصف لصيق الفعل، ولهذا لا تحمل الفاء على العطف بل السبب، والمعنى الزانيان البكران حدهما الجلد مائة، فاجلدوهما، بيد أن النص سكت عن كونهما بكرين؛ لما يعلمه المتلقي من حكم الزاني المحصن، فالمرجع الضمني هنا معرفي[2].

وقول المرأة: ﴿ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾، إيماء إلى الخوف والقلق على الابنة، وفيه إيماء إلى انتفاع الحفيد بدعاء الجد، فقد جعل ﷻ من ذريتها عيسى عليه السلام، وكقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا ﴾ [الكهف:٨٢]، إشارة إلى انتفاع الأبناء بصلاح الآباء، فقد سخر الله تعالى لهما من يحفظ مالهما عن غير علم منهما ولا أجر.

ثالثًا: دلالة الإشارة[3]: ما يوحي به الخطاب من معنى ضمني؛ تلويحًا أو تعريضًا أو إشارة عن غير قصد مباشر باللفظ[1]، ويشترط لهذا النوع وجود قرينة لفظية أو مقامية أو

---

(١) الإيماء: مصدر أومأ، أصله وَمَأ، كنفع، بمعنى الإشارة. قال ابن منظور: "وَمَأَ إليه يَمَأُ وَمْأً: أشار، مثل أومَأَ... وقال الليث: الإيماء أن تومِئَ برأسك أو بيدك كما يومِئ المريض برأسه للركوع والسجود" [اللسان: ومأ]، وقال الفيّومي: (أومأت إليه إيماءً: أشرتُ إليه بحاجب أو يد أو غير ذلك، وفي لغة: وَمَأْتُ وَمْئًا من باب نَفَع) [المصباح المنير: ومأ].

(٢) ارجع إلى القرطبي، دار الفكر، ج ١٢/١٤٨، وتفسير البغوي، دار طيبة، ج ٦/٨، وحد الزاني المحصن (المتزوج) الرجم، والرفع على الابتداء، والمعنى: فيما يتلى عليكم الزاني والزانية، وقيل الخبر: "فاجلدوهما" على تقدير معنى: الزاني والزانية مجلودون بحكم الله، وهو الأجود، وورد فيها النصب على تقديم المفعول، والأصل: اجلدوا الزاني والزانية.

(٣) الإشارة: مصدر أشار، والأصل فيه شور بمعنى الإيماء، يقال: أشار إليه بيده وشور إليه بيده، أي: أومأ، ويكون ذلك بالكفّ والعين والحاجب [اللسان]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾، أي: أومأت، وتكون حسّية ومعنوية: كالتلويح بلفظ إلى لازم معناه، فالإيماء والإشارة مترادفان لغة. والمراد التلويح بمعنى اللفظ إلى القصد.

عقلية، ولا يتوقف على هذا النوع صدق الكلام وصحته؛ لأنه يحمل على ظاهر لفظه عند استبعاد غرضه البعيد، بل يتوقف على قصده، ومن مجموع قرائنه، وهو يتطلب مهارة في عرض الإشارة في سياقها الدال على فحواها، ويعتمد على بداهة المخاطَب، وحسن التقاطه القصد، كقول القائل لامرأة يريدها: أنا خليٌّ، وأريد الزواج، فدليني، فالظاهر أنه لا يقصدها، وهو يعرض بطلب زواجها، أو قول المرأة: هل لك في الزواج؟ تُعرِّض بنفسها، وقد أطلقت القول حياءً، والمعنى الظاهر المباشر صحيح، ويعرض المتكلم بحاجته أو يلوح بها دون تصريح، فيذكر المتكلم حاجته بلفظ قريب منها، كقول الجائع لمن معه طعام: "الطعام غالٍ، وقد نفد في السوق"؛ ليعطيه فضل طعامه.

وهذا الخطاب يكون أنجع مع من يختبر، ومن يستحي منه ومن يخشى غضبه، وهو يحفظ على قائله حياءه وأدبه مع صاحب المقام. وفي هذا الباب سعة لمن أراد أن يعبر عن معنى فيه حرج دون أن يؤذي نفسه أو غيره، وهو حجة على الإباحيين ممن يؤذون الناس ويفسدون الذوق ببعض المشاهد والتعبيرات الصريحة الفجة، دون كناية أو تعريض.

وتتحقق الإشارة من دلالة اللفظ على حكم غير مقصود بالنص، ولكنه لازم للحكم الذي سيق الكلام له، في مثل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:٢٣٣]؛ فالآية سيقت أصلًا لتبين بعبارتها أن نفقة الأم واجبة على الأب، ولكنها تدل بإشارتها على أن نسب الولد لأبيه دون أمه؛ لأن في عبارة: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ﴾ قد أضيف الولد إلى المولود له (الأب) بحرف الجر اللام التي هي للاختصاص، والذي من أنواعه الاختصاص بالنسب.

ومثل قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف:١٥]، فالآية سيقت أصلًا لبيان المنة للوالدين على الولد؛ لما يلحق أمه من مشقة الحمل والإرضاع، ودلت بإشارتها على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر؛ لأنه قد ثبت

(١) ارجع إلى: المستصفى من علم الأصول، الغزالي، ص ٣٧٢، قال في دلالة الإشارة: ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه، يريد ما يفهم من معنى غير مباشر، ولا يعمد المتكلم إلى تعيين قصده.

ي آية أخرى أن مدة الفصال حولين في قوله تعالى: ﴿ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ ﴾ [لقمان:١٤]، جعله لعلماء إشارة إلى أن أقل الحمل ستة أشهر من حاصل طرح العامين من الثلاثين.

ومثاله قول امرأة عمران: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ إِنَّكَ نتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ ﴾ [آل عمران]، فيه إشارة إلى طلب الولد، والقرينة عليه لفظية ومقامية، االلفظ مذكر وخدمة المعبد من عمل الذكور، وهذا المعنى لم تجرد إليه المتكلمة قصدًا بصريح اللفظ، فلفظ "محررًا" يحتمل وصف الولد المذكر، ويحتمل وصف ما تلده ذكرًا أو أنثى دون تخصيص للإبهام، وهي تريد الذكر، ولفظ المولود يحمل على التذكير والتأنيث[1]، ونذر امرأة عمران حملها للمعبد، ولم تصرح بطلب الذَّكَر في الكبر، قرينة مقامية لطلب الذكر، فهو مستفاد من السياق الخارجي الذي وقف الخدمة على الذكور؛ فغرض الخدمة فيه إشارة إلى الرغبة في الولد.

وقد يقع الخطاب لمعنى خاص في المقام كالاستعطاف والاسترحام، ومنه قول المرأة: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾، تستعطفه ﷻ، وفيه إشارة إلى الضعف، ومن ثم دعت لها ولذريتها، وكقول امرأة فرعون: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾، تسترحمه؛ لئلا يقتله، وفيه إشارة إلى محبته التي وقعت في قلبها، وأنها تريد الإبقاء عليه. ومنه تقييد عقاب يوسف عليه السلام بالعذاب والسجن دون القتل في قول امرأة العزيز: ﴿ إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [يوسف:٢٥] إشارة ضمنية إلى إذلاله دون قتله لشغفها به، وهو مستفاد من الغرض البعيد. ومثله قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ ﴾ [القصص]، قيل هو تعريض بالإعجاب.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران:١٥٩]، إيجاب المشاورة، وهذه المشاورة تكون مع الخاصة، والفعل المقامي قرينة هذا، فالشورى كانت وقفًا على أئمتهم رضي الله عنهم،

---

(١) جاء في الحديث: قول النبي ﷺ في خديجة – رضي الله عنها: "آمنت بي إذ كفر بي الناسُ، صدقتني إذ كذبني الناسُ، واستني بمالها إذ حرمني الناس، رزقني الله – عز وجل – ولدها إذ حرمني أولاد النساء" [رواه الإمام أحمد في مسنده]، يريد الجنس أي: الأولاد، مثل قولنا: الميتُ رجلٌ، أو الميتُ امرأةٌ، نريد به الجنس.

والخطاب إليهم في قوله ﷺ: "أشيروا عليَّ أيها الناسُ"[1]، فالمقصود بها أهل الخبرة، وليست العامة، والقرينة الواقعية أنه ﷺ كان يستشير خاصة أصحابه وأهل الحِجا والخبرة، وأهل الاختصاص، فيستشير المرأة في شأن النساء أو الشأن العام، والقادة في الحرب.

وقد دل تحريم التأفيف من قوله: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء:٢٣] على تحريم الضرب، وسائر أنواع الأذى، فإن الضرب أكثر أذى من التأفيف، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ [الإسراء:٢٣]، فيه إشارة ضمنية إلى تحريم كل الإيذاء أو فعله أيضًا، وجاء التصريح بالمذكور؛ لوقوعه مبلغه من الأذى في الكبر، فالكلام رأس الإيذاء ثم الأفعال، وكقوله ﷺ في المسلمين: "يسعى بذمتهم أدناهم"، فإنه يفهم ثبوت الذمة لأعلاهم بطريق الأولى.

رابعًا: **دلالة اللحْن**: يراد لحن الخطاب ولحن الكلام[2]، والأصل في اللحن: إمالة الشيء عن جهته، وله معانٍ كالإعراب والإفصاح والتبيين واللُّسن واللهجة الخاصة، والميل عن

---

(١) رواه البخاري وأحمد والنسائي والطبراني في المعجم الكبير والبيهقي في دلائل النبوة والحاكم في المستدرك.

(٢) ورد مصطلح اللحن في كتب المتقدمين: لحن الخطاب ولحن القول، قال الزركشي: " فحوى الكلام ما يفهم منه على سبيل القطع ....، ويسمى أيضًا لحن الخطاب، لكن لحن الخطاب معناه [أي: الكلام]. قال تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾،.....، وحكى الماوردي والروياني في باب القضاء في الفرق بين الفحوى ولحن الخطاب وجهين؛ **أحدهما**: أن الفحوى ما نبه عليه اللفظ، واللحن ما لاح في أثناء اللفظ. **والثاني**: الفحوى ما دل على ما هو أقوى منه، ولحن القول ما دل على مثله. وذكر القفال في فتاويه: أن فحوى الخطاب ما دل المظهر على المسقط، ولحن القول: ما يكون محالًا على غير المراد في الأصل والوضع من الملفوظ، والمفهوم: ما يكون المراد به المظهر والمسقط كقوله ﷺ: "في سائمة الغنم الزكاة"، فالمراد به إثبات الزكاة في السائمة وإسقاطها في غيرها. ومثل فحوى الخطاب بقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. وقوله: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾. أي: فضرب فانفلق ؛ لأن الفحوى هو المعنى، وإنما يعرف المراد به بدلالة اللفظ المظهر على المضمر المحذوف. قال: وكان الشيخ أبو الحسن المقري يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾، ثم يبتدئ بقوله : ﴿فَانفَلَقَ﴾، فقلت له: إن ذلك لا يجوز؛ لأن قوله: ﴿أَنِ اضْرِب﴾، وقوله: ﴿فَانفَلَقَ﴾ بمجموعها يدلان على ذلك المسقط، فلم يجز الوقف عليه.

قال: وأما لحن القول فهو غير هذا، ويسمى به، لأن اللفظ يذكر، ويراد غيره، لكن باللحن من القول تبين أن المراد به غيره، كما قال تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾، لأنه قال قبل ذلك: ﴿حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾. كان المراد أن ما قاله عليه السلام ليس بشيء، فهذا هو لحن القول؛ لأن قولهم: ماذا قال =

الخطاب المألوف، والفطنة والبداهة في المجاوبة، والمغالبة في القول والإتيان بالحجة[1]، والمشهور فيه الآن: الانحراف عن الصواب، والخطأ في النحو.

والمراد هنا المعنى الواقع في التعبير بالترميز والتشفير في التلويح بالمعنى بين المتعارفين عليه دون التصريح؛ لضرورة أو لمعنى أو لقصد، قال الزمخشري: "... ولحنتُ له لحنًا: قلت له ما يفهمه عني، ويخفى على غيره، وعرفت ذلك من لَحْنِ كلامه: في فحواه وفيما صرف إليه من غير إفصاح به، قال الشاعر[2]:

مَنْطِقٌ واضحٌ ويَلْحَنُ أحيانًا   وأحْلى الحديثِ ما كان لَحْنًا

أي: تكالم بما يخفى على الناس، وقيل: تخلط كلامًا بغيره غير مفهوم. ويراد به أيضًا: فهم فحوى الكلام واستنباط قصده، والتورية والتعريض والإيماء، وهو ما فهمه عنك صاحبك وخفي على غيرك، ومن هذا قول الشاعر (القتال الكلابي)[3]:

ولقد لحنتُ لكمْ لكيْلا تفهموا   ولَحنتُ لحنًا ليس بالمرتابِ

وقد تناوله اللغويون القدماء في باب "الملاحن"، وهو وثيق الصلة بالألغاز وما يشبهها.

وقد جاء بمعنى الكلام وفحواه ومقصده كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴿٣٠﴾﴾ [محمد]، وفيه إخبار بأن النبي ﷺ سيعرفهم بفحوى كلامهم ومعناه وقرائنه، وهي تدل على أنهم يقولون غير الصواب وغير الحقيقة، قال عثمان بن عفان ﷺ: "ما أسرّ أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه

= محمد آنفًا؟ لم يكن غرضهم من هذا اللفظ استكشاف القول، والفحص عن معناه. وهذا اللفظ يجوز أن يراد به ذلك، لكن في لحن القول قد يراد به ما قدرناه، فهم كانوا يقولون ذلك، وكان ذلك بينًا في لحن قولهم، والله أعلم" البحر المحيط، ج ٥/١٢٦.

(١) اللحن بمعنى الفطنة والقدرة على الاحتجاج وتصريف الكلام، وشاهد هذا المعنى الحديث الذي رواه البخاري في كتاب الحِيَل عن النبي ﷺ: "إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذ، فإنما أقطع له قطعة من نار" [رواه البخاري ومسلم وأحمد والبيهقي، وارجع إلى: تفسير ابن عطية: المحرر الوجيز، ج ٦٥٧/٧].

(٢) أساس البلاغة، ص ٤٠٦.

(٣) المزهر للسيوطي ١/٥٦٧. وروي: وقد وحيت لكم.

وفلتات لسانه"، وفي الحديث :"ما أسر أحد سريرة إلا كساه الله جلبابها، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر"[1].

والمراد خطاب التورية والتعريض بالقصد دون التصريح، على اتفاق بين طرفي الخطاب؛ المتكلم والمتلقي، وهو يختلف عن التورية والتعريض في اصطلاح المتخاطبين على تشفير الخطاب؛ لئلا يفهمه غير المتصالحين عليه.

روي أن النبي ﷺ انتدب الزبير بن العوام ﷺ؛ ليأتيه بأخبار بني قريظة، فذهب الزبير، فنظر ثم رجع، فقال: يا رسول الله: رأيتهم يصلحون حصونهم ويدربون طرقهم، وقد جمعوا ماشيتهم. وبعد أن كثرت القرائن الدالة على نقض بني قريظة العهد، أرسل سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وعبد الله بن رواحة وخوات بن جبير ﷺ، وقال لهم: انطلقوا حتى تنظروا أحقٌّ ما بلغنا عن هؤلاء القوم أم لا؟ فإن كان حقًّا، فالحنوا لي لحنًا أعرفه، ولا تفتوا في أعضاد الناس، وإن كانوا على الوفاء فيما بيننا وبينهم فاجهروا به للناس. فخرجوا حتى أتوهم، فوجدوهم قد نقضوا العهد، فرجعوا فسلموا على النبي ﷺ، وقالوا: عضل والقارة، ففهم النبيﷺ - من ذكرهم هاتين القبيلتين اللتين غدرتا به من قبل - أن بني قريظة غدروا أيضًا[2]،

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ج ٢١٤٥/٤، وانظر : تفسير ابن عطية، ج ٦٥٧/٧. وحديث عثمان ﷺ رواه الطبراني وابن جرير الطبري، وهو ضعيف، قال العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة تحت رقم ٢٣٧ عن هذا الحديث ضعيف جدًا، وروي بطرق أخرى صحيحة، ليس فيها الجزء المذكور.

(٢) ارجع إلى: مغازي الواقدي، (٤٥٧/٢). السيرة النبوية، لابن كثير (١٩٩/٣)، والبداية والنهاية (٩٥/٤) .. يدربون طرقهم: يسهلون طرقهم من أجل السير إلى المسلمين. ولحنًا: أي كلام لا يفهمه أحد سواي. وعضل وقارة: قبيلتان من هذيل سبق، منهما الغدر بأصحاب النبي ﷺ في ذات الرجيع. وقد ورد فيه أيضًا: أن النبي ﷺ أرسل نُعيم بن مسعود الأشجعي ﷺ؛ لكي يتتبع خبر بني قريظة بعد غدرهم في الخندق، فأمره إذا وجد الخبر صحيحًا ألا يصرح بما أقدم عليه يهود بني قريظة من نكث العهد، فقال له: "إن كان القوم كما زعموا، فالحن لي لحنًا، ولا نفت في عضدنا"، فقوله: "فالحنْ لي لحنًا"، أي: قل لي كلامًا أفهم منه أنهم قد غدروا ونكثوا، "ولا تفت في عضدنا" ارجع إلى: شرح زاد المستنقع، باب الجهاد، الشنقيطي، ج ٤٣٩/٥، والراجح أن قصة نعيم وقعت معهم بعد أن تيقن النبي ﷺ من غدرهم، وارجع إلى: غزوة الخندق كاملة في: صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق. ولم يرد فيه أنه ﷺ طلب من نُعيم أن يلحن له بما هم عليه؛ لأن نعيمًا ذهب إليهم بعد العلم بغدرهم، وهم لا يعلمون بإسلامه. وترجمته: نُعَيم بن مَسْعُود بن عامر بن أُنَيف بن ثَعلبة بن قُنْفُذ بن خَلاَوة =

وفيه دلالة أخرى على فهم الحال من هيئة المقام، فقد استنبط الزبير ﷺ من حالهم وأفعالهم أنهم يتجهزون للحرب، وهو فهم فحوى المقام.

ويحمل عليه في التعريض بالمراد قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ ﴾ [آل عمران]، قالته تعريضًا بتحزنها على الولد، وخشيتها على الأنثى، ثم صرحت بخوفها في التعويذ.

خامسًا: **دلالة المضمون**: فحوى الخطاب ومحتواه وما يفهم منه، والمعنى الحاصل من مجموع الخطاب، ويراد به في التحليل الدلالة العامة التي يشارك فيها مجموع الخطاب، ومن قاله، والمخاطب به، وموضوعه، وسببه، وأسلوبه، وبنيته، ومقامه، ومقاصده.

ويعتد بالمضمون إذا كان المسكوت عنه أقوى في الحكم من المنطوق به، كقوله ﷻ في شأن بيان المحرمات من النساء: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ ﴾ [النساء:٢٣]، فالخطاب يدل على حرمة الزواج ممن ذكرن لعلة النسب القوي، ويدل فحواه على تحريم أخريات لم يُذكرن؛ لأنهن أقوى في النسب ممن ذُكرن؛ فيحرم الزواج من الجدات؛ لأنه ذكر من هن أقل منهن كالخالات والعمات، وكذلك يدل بفحواه على تحريم الزواج من بنت الابن وبنت البنت؛ لأنه حرم من هن أقل منهن في علة الحكم وهن بنات الأخ وبنات الأخت.

ومنه دلالة خطاب امرأة عمران العامة على أنه ليس كل ما يرجوه الإنسان خيرًا له، وأن الله تعالى قد يؤتيه بأفضل منه في خلافه، فقد تمنت المرأة ولدًا؛ ليكون خادمًا في معبد ثم حَبْرًا مثل أبيه، فرزقها الله بنتًا (مريم عليها السلام)، فتحزنت عليها، وقد طهر الله تعالى الابنة، واصطفاها على نساء العالمين، ورزقها ولدًا جعله الله تعالى نبيًا (عيسى عليه السلام)، وفي الخطاب إشارة إلى انتفاع الذرية بصلاح الآباء ودعائهم، وهذا المعنى استنباط من مجموع الخطاب.

وهذه الأنواع لم تذكرها نظرية أفعال الكلام، أو ذكرت بعضًا منها على نحو مخالف.

= ابن شُبيع بن بكر بن أشجع بن رَيث بن غَطَفَان الغَطَفَاني الأَشجعي، وقد أسلم دون أن يعلم قومه، فنجحت مكيدته لإخفائه إسلامه ولدهائه ﷺ .

القسم الثاني: دلالة المفهوم:

المفهوم: ما يُفهم من لفظ الخطاب والسياق والمقام، والمراد هنا: ما دل عليه المسكوت عنه أو غير المنطوق، وهو قسمان: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة.

أولًا: مفهوم الموافقة: دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه؛ لاشتراكهما في معنى يدرك من اللفظ بمجرد معرفة اللغة، دون الحاجة إلى بحث واجتهاد، فالموافقة الضمنية أو فحوى الخطاب: المعنى الضمني الواقعي الذي يوافق المعنى اللفظي الصريح، وقد سماه الأصوليون مصطلح "الموافقة"، وهو غير المعنى المقامي، فالمقام يوافق مقام القول في التواصل، ويقوم على توجيه الخطاب على قدر المقام للإفهام، والموافقة أن يوافق المعنى المطروح من الواقع الذي سكت عنه الخطاب ما جاء في صريح لفظه، وهو "فحوى الخطاب" [عند الشافعية خاصة]، ولحن الخطاب، وقال الغزّالي في تعريف الموافقة: "فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده"، ورأي الآمدي أنه موافقة دلالة المسكوت عنه دلالة المنطوق به(1).

وإذا كان المسكوت عنه مساويًا في الحكم للمنطوق به جرى عليه حكمه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء]، يفيد أيضًا حرمة إحراق أموال اليتيم أو إتلافها أو تبذيرها عليه أو على غيره؛ لأنها مساوية لأكلها بالباطل.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، فإنه يدل على تحريم الضرب - وهو المسكوت عنه - لاشتراك التأفف والضرب في معنى الإيذاء. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ...﴾ [آل عمران:٧٥]، والمفترض أن من يؤتمن على القنطار يؤتمن على الدينار، أي: ما يؤتمن على الكثير يؤتمن على القليل، والعكس: من لا يؤتمن على القليل لا يؤتمن على الكثير، وبعضهم لا يؤتمن على الأدنى، فكيف تأتمنونهم على الكثير؟! والمراد: لا تأتمنوهم على شيء، وهذا معنى واقعيّ.

---

(1) ارجع إلى: المستصفى، ص ٣٧٣، والإحكام للآمدي، ج ٢/ ٨٤.

ومما يستفاد به هنا في تحليل الخطاب أن النذر في خطاب امرأة عمران فيه دلالة على وفاة الزوج الذي لا يحل النذر في الولد دونه، وقد تناولت هذا.

وأخيرًا: المعنى الضمني المخالف: هو المعنى المسكوت عنه في اللفظ المستفاد من نقيض معنى اللفظ المذكور[1]، فمفهوم المخالفة: دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه، مخالف لما دل عليه المنطوق، كقوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [النساء:٢٥]، فإنه يدل على تحريم الزواج بالإماء عند استطاعة طَوْل الحرة، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق:٦]، فإنه يدل على عدم وجوب النفقة للمعتدة غير الحامل، وهذه الدلالات جميعها صحيحة ومعتبرة على تفاوت بينها في قوة الدلالة.

ومثل قوله تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء:٩٢]، فإنّ تقييد القتل بالخطأ في إيجاب الكفارة يدل على أن إيجابها في العمد أولى.

وقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾ [البقرة:١٨٧]، يدل على تحريمه قبل الحل، وقد يدل عليه ما دون المذكور، كقوله تعالى في تعيين المُحرَّمات من الزواج: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ.... ﴾ [النساء:٢٣]، يستفاد منه حل من دونهن، والقرينة: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ [النساء:٢٤]، والخطاب لا يعني أن كل الجاهليين يستبيحون زواج محارم النسب، بل كان في شواذ العرب تأثرًا بالأعاجم، وكان بعضهم يبيحون محارم غير النسب، كزوجة الأب وبنت الزوج الربيبة، ودليله: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء:٢٢] النهي وجوبًا، وقرينته تحريم حليلة الابن والربيبة التي تربت في كنفه، والعكس، وهو يتضمن المخالفة الضمنية في الجاهلية، وقرينته: ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾، فالمعنى الضمني المخالف إباحة الزواج من غير المذكورات من المحارم، وقد سكت القرآن عن المُباح لكثرته، وأظهر المحرم للتأكيد عليه ولقلته، ولهذا قال متقدمونا:

---

(١) ارجع إلى: شرح اللمع، الشيرازي، ج١/٤٢٨، والمستصفى، الغزالي، ص ٣٨٤، والإحكام للآمدي، ج٢/٨٨.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد نص في تحريمه[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾ [الحجرات:٦] يقتضي تصديق العدل، وكقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢] يتضمن أنه لا يجوز أن تكون غير مؤمنة بدليل القرينة "مؤمنة"، وليس هذا مستفادًا من كل صيغ النفي، فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء:٤٣]، النهي معلل بالوعي في الصلاة، وهو لا يقتضي خلافه، فهي منسوخة بآية: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [المائدة]، وهو يتضمن معاقرتها في الجاهلية، والنهي عن شيء لا يقتضي إباحة غيره من جنسه، فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ لا يقتضي إباحة إيذائهما بغير الكلام، فالنهي عام في جنس الإيذاء، مثل قولنا: لا تَخُنْ جارَك في غيبته، لا يعني إباحة خيانته في حضرته، والنهي عن الزنى بحليلة الجار لا يقتضي إباحته في غيره، فهو نهي للتأكيد على حفظ حرمة الجار، وكذلك النهي الزمني لا يعني الإباحة في غيره. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [الأنعام:١٥٢]، لا يعني إباحة أكل مال من كان يتيمًا بعد بلوغه الكبر، بل النهي هنا مخصوص باليتيم ولا يعني إباحة مال غيره، و"حتى" لا تعني غاية تحليل أكل ماله، بل غاية بلوغه؛ ليلي أمر ماله.

(١) القاعدة الفقهية العامة: قرر علماء الإسلام أن الأصل في الأشياء الإباحة؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩]، ولا تحريم إلا بنص صحيح صريح من كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله ﷺ، أو إجماع ثابت، فإذا لم يرد نص ولا إجماع. أو ورد نص صريح غير صحيح، أو صحيح غير صريح بتحريم شيء من الأشياء، لم يؤثر ذلك في حله، وبقي الشيء على أصله في دائرة العفو الواسعة، قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام:١١٩]، وقال رسول الله ﷺ: (ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئًا) وتلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم] [رواه الحاكم عن أبي الدرداء، وصححه وأخرجه البزّار]. وقال ﷺ: (إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودًا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء - رحمة بكم غير نسيان - فلا تبحثوا عنها) [أخرجه الدار قطني عن أبي ثعلبة الخشني، وحسّنه الحافظ أبو بكر السمعاني في أماليه، والنووي في الأربعين].

ويستفاد من هذا أن امرأة عمران ذكرت نوع المولود (أنثى) في: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، تعبيرًا عما سكتت عنه (الذكر)، وهو دال على التحزن والخوف عليها، فقد كانت تريد خلاف المذكور (وهو الذكر)، وقد فصلت هذا من قبل. وهذان النوعان لم تذكرهما نظرية الأفعال في الفعل الضمني.

* **نظرية الالتزام**: الالتزام مصطلح أصولي، وقد أعيد طرحه مقابلًا للمصطلح الغربي الحديث الاستلزام الحواري[1]، وقد نقله بعض الباحثين إلى العربية، وهو قريب مما سماه الأصوليون الدلالة الضمنية (دلالة الالتزام) التي تناولتها آنفًا، فالاستلزام مفهوم لساني قصدي يتغير بتغير ظروف إنتاج العبارة اللغوية، بيد أنه عند الغربيين لم يبلغ النضج في المفهوم والتطبيق مثلما بلغ في علم الأصول، وسوف أجتهد في تطبيقه في الخطاب.

قال تعالى على لسان امرأة عمران: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ يقتضي خلاف ما يقتضيه الموقف في قول مريم: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، فهي ليست بزوج وليست بغيًّا، وهما وجها الإنجاب، ولكن الأم كانت زوجًا بمقتضى الإضافة في (امرَأة عِمْرَان) التي أغنت عن ذكر كونها زوجًا، والأصل: قالت المرأة زوج عمران، ولا يحتمل كلامها كذبًا، ولا تحتاج إلى البرهنة على صدقه، والإضافة هنا تقتضي أنه كان على قيد الحياة زمن النذر، وليس على ما توهمه بعض المتأخرين أنها لا يسوغ لها النذر في حضور الزوج، واستدلوا خطأ بحدث الكفالة، وهذا مردود؛ لأن الجدل فيمن يكفل مريم عليها السلام نشأ عندما بلغت سن الانتقال إلى خدمة المعبد، ولم يقع في فترة الحمل، فالحوار بينها وبين زكريا ﷺ دل على رشدها، والكفالة لا تكون إلا بعد الولادة، ولا تنتقل إلى الولي إلا بعد الاستغناء عن حضانة الأم، والكفالة هنا كانت داخل المعبد، فقد اقتضى مقامها فيه أن تكون في رعاية رجل أمين من رجاله، وقد أوقعها الله ﷻ في قرعة زوج خالتها النبي زكريا ﷺ، والمرأة بعد وفاة الزوج "أرملة"، والعامة تقول: "زوج فلان" بعد وفاته باعتبار ما كان، فالعقد يسقط بعدة الوفاة.

---

(١) يعد جرايس صاحب مبادئ المحادثة، وصاحب مصطلح الاستلزام الحواري: (Implication conversationnelle) أو (Implicature conversationnelle).

والمعطى السابق المتضمن في القول المذكور، هو من بنية الاقتضاء، وهو ما يسمى عند العرب الحذف أو الاستغناء أو الإضمار لدلالة المذكور عليه، وهو جائز فيما فهم من السياق أو أغنى عنه غيره، ولا يشترط في العربية في المحذوف السبق، فالافتراض قد يكون سابقًا مثل: ﴿ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ هذا القول قائم على افتراض سابق يفسره السياق اللغوي والسياق الخارجي، فالسياق اللغوي يفترض المواقعة السابقة على حدوث الحمل، فكانت سببه، والسياق الخارجي يفترض أن زواجها شرعي، وأنها زوج صالحة، ودليله المجاهرة بالحمل ونذره للمعبد، وزواجها من رجل صالح، ويقتضي أنها تيقنت من حدوث الحمل، وهذا مستفاد من الآية: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾، ولو لم تك حاملًا لسألت الله الولد، كما سأل زكريا عليه السلام : ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران:٣٨]، وقولها: "نذرت" يقع إنجازه في المستقبل.

وهذا الحدث يقابله حدث مغاير مع الابنة التي لم تتزوج، وأخفت حملها واعتزلت الناس، وهذا سببه عدم وجود الافتراض السابق على الحمل: الزواج والمواقعة، وهما ما نفتهما الابنة عن نفسها، ومن ثم وقوع حدث الحمل غير مقبول عقلًا وعرفًا في الواقع، وقد جاء اللفظ بـ "ما" دون "من" لمعنى العموم على افتراض النوعين، مع رغبتها في الولد الذكر؛ ليناسب المقام المدعو له (خدمة المعبد)، غير أنها احترست تأدبًا وحصافة، فلم تستبق قدر الله تعالى بتحديد النوع، ولم تضيق واسعًا كأن تقول: فإن لم تجعله ذكرًا فلا نذر، ومن ثم جعل الله تعالى ابنتها آية في إبطال العرف الفاسد واحتقار الأنثى.

وقد يكون المفترض نقيضًا مثل الحال (محررًا) يفترض وجود آخرين قيد الاستعباد وقيد سلطة الوالدين والأسرة والسلطان العام. وقولها (تقبل) يفترض نذرًا آخر غير متقبل، ودليله: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [آل عمران:٣٧]، ويُفترض لهما نقيضان: عدم القبول والمنبت السوء، وهي خُلوٌّ منهما. وقولها: ﴿وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ في مقابل أخرى تضع ذكرًا، وهذا التقابل يقوي المعنى الأول ويوضحه، وتعد المقابلة بين الأشياء من دعائم التمييز والتقوية والتبيين في المعنى.

وقد يكون ملازمًا مثل تسمية المرأة زوجًا، على افتراض وجود زوج حيّ، والزوج واحد في العدد له ملازم، فإن انتفي التلازم فهو واحد في العدد، وإن أُريد به اثنين قيل: زوجان اثنان (المرء وزوجه)، وقد جاء في الخطاب (امرأة عمران) والإضافة هنا لازمة؛ للدلالة على الزواج، وفيه احتمالان؛ أولهما: أن الزوج كان حيًّا أثناء النذر؛ فلو كان ميتًا زمن النذر لقيل أرملة، فالوصف بالزوجية في حياة الزوج، وهذا يشير إلى أن وفاة عمران كانت بعد العلم بالحمل، وهذه يرده أن النذر هنا يلزم الزوج لا المرأة، فلا تتولاه دونه. والآخر: أن الإضافة في (امرأة عمران) باعتبار ما كان، أي: التي كانت امرأة عمران، وأرى أنه قد مات قبل زمن النذر بدليل إسناد النذر إليها، وبمقتضى صحته وقبوله في المقام، والوصف بـ "امرأة عمران"؛ لأنها بالحمل مازالت في عدته وتنتهي بالوضع، وتحل للزواج، وتوصف المرأة بأرملة فلان، المتوفى في عدة الوفاء حتى تنتهي، فتوصف بالأرملة دون الإضافة وبالأيِّم أيضًا.

ونظرية الاستلزام عند الغربيين تجاهلت العكس الاستلزامي في فرضها المستلزم الإيجابي أو غير الإيجابي الذي يسبق الشيء، وليس هذا مطردًا في العربية وفي الحدث، فقد يكون المستلزم معاصرًا الشيء، وليس مضمرًا في القول، بل مذكورًا؛ للتأكيد عليه، وهذا من خصائص العربية التي تظهر المضمر للتأكيد والتنبيه، مثل قول زوج إبراهيم عليه السلام: ﴿وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الذاريات]، والسؤال للاستنكار والتعجب، ويعني أنها لم تلد من قبل، وقولها عجوز ملازم للبُشرى بالولد، وعقيم من قبْل البشارة وزمنها واستنكار الولادة يدل على أنها عقيم، ورد فعلها دليل شدة تعجبها، فقد ضحكت وصكت وجهها اندهاشًا وذهولًا، وقد يكون الاستلزام عكسيًّا، ومنه قولها: (مُحررًا) يستلزم العكس "مستعبدًا"، وقولها "تقبل" يستلزم وجود العكس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [المائدة]، والسميع لا يسبقه الأصم بل يقابله، والرجيم (المطرود والمهان) يقتضي خلافه: المقرب والمكرم.

وقد تجاهلوا الاستدعاء الملازم للمذكور، فبعض الكلمات تستدعي النقيض، مثل: التقبل والرفض، وحر وعبد، ورجيم ومقرب، وولود وعقيم، والبكر والثيب، وزوج وأيِّم

(المرأة بلا زوج بكرًا كانت أو ثيبًا)، والكفر والإيمان. وقد لا يقتضي المذكور الضد في العالم، نحو: ﴿ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾، فهو لا يقتضي وجود حمل خارج البطن، وهذا يعني أنه غير مطرد.

وبعض الأحداث تستلزم حدثًا مستقبلًا مضمرًا في القول أو معلنًا، وهذا يفهم مما يستقبل من وضع امرأة عمران أنثى: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾، وسأوفي بنذري – وإن كان المولود أنثى، وهذا مستفاد من قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ... وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران:٣٧]. وقد يستلزم القول حدثًا مستقبلًا، كإعواذ المرأة ابنتها وذريتها بالله ﷻ من الشيطان، ويستلزم هذا القول وجود خطر في المستقبل من الجهة التي تعوذت منها.

وأرى أن الذين قالوا بالاستلزام من الغربيين ومن تبعهم من العرب استلزموا وجوهًا إيجابية للحدث دون ما يخالفها وافتراضات سابقة دون الافتراضات اللاحقة، ومنه قول الكافر مستغيثًا ونادمًا: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ [المؤمنون]، فطلبه الرجوع مردود يقينًا، ولا يفترض له إجابة، وهو نفسه على غير يقين من عمله الصالح، ولو رُد لعاد لكفره، وعمله اللاحق في علم الله يقين وفي تقديرنا احتمال، فقد يؤمن وقد يكفر، وهذا افتراض لاحق أو مستقبل، بيد أن الغربيين تأثروا بالواقعية الإنجازية.

ويتبين لنا مما تقدم أن اللغة والأحداث تتسعان لأكثر مما جاء في هذه الدراسات، وأن بعض ما جاء فيها محتمل في بعض المواضع، ولا يصح العمل به اطرادًا، ومن ثم لا يصل إلى درجة النظرية.

❁ نظرية الافتراض:

"نظرية الافتراض" متداخلة مع دلالة الالتزام، والمراد ما يسلتزمه الحدث من وجود سبب له يستوجبه في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وقد أطلق عليه الغربيون "نظرية

الافتراض السابق"[1]، والثابت مما تقدم أن الافتراض في الماضي والحاضر والمستقبل، نحو: غدًا ألقاك، على افتراض أننا سنعيش غدًا، وأنه سيتيسر لنا الفعل، وهذا حدث قولي غير منجز.

والافتراض لا يستدعي نظرية، فهو من المسلمات العقلية والواقعية، وقد جعلوه فيما مضى، والصواب أنه مطلق في الزمن، ويعينه الخطاب والمقام، فالافتراض السابق نحو قول المرأة في قوله تعالى: ﴿ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾، على افتراض أنها كانت خلوًا من الحمل قبل علمها به، وقد جاء في الخطاب ذكر ما كان بعد انتفائه في الحال، والنذر قائم على افتراض مؤجل، وهو تمامه مستقبلًا وسلامته. وقولها: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾ على افتراض أنها كانت ترجو ولدًا قبل الوضع.

وقد يذكر الشيء السابق في الخطاب، كقول زوج إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾، فالعجوز وصف في الحال، وعقيم وصف في الحال السابق على تحقق البشرى، فالحمل

---

(١) الافتراض السابق (Pre–supposition) أو الإضمار القصدي، ويترجمونه خطأ بالمسبق، وهو غير مسبوق بشيء، بل سابق على المذكور، ويعني: انطلاق المتخاطبين من معطيات معرفية قاعدية لتحقيق الفهم في كل تواصل لساني، ويشترط أن تكون هذه المعطيات والافتراضات معترفًا بها ومتفقًا عليها بينهم، وتشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في التواصل، وهي ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة. ويعد الفعل الكلامي أهم عنصر في التداولية، إضافة إلى متضمنات القول التي تفهم بالقرائن السياقية من الخطاب المنجز. والافتراض السابق مثل: هل أنجبت زوجتك؟ فالافتراض السابق أن للمسئول زوجًا، ويرى البراجماتيون (التداوليون) أن "الافتراضات السابقة" ذات أهمية كبيرة في عملية التواصل والإبلاغ، والأقوال المضمرة (Les sous - entendus) النمط الثاني من متضمنات القول، وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه، على عكس الافتراض السابق الذي يُحدد على أساس معطيات لغوية، قالت أوركيوني: القول المضمر (L'implicite) كتلة المعلومات التي يحتويها الخطاب، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سباق الحديث، مثل: "إن السماء مُمطرة" يفهم المتلقي منه معاني منها: المكوث في بيته، أو الإسراع إلى عمله؛ حتى لا يفوته الموعد، أو الانتظار والتريُّث حتى يتوقف المطر، أو أن يصطحب مظلته عند خروجه، وهذه التأويلات مفتوحة في ضوء تعدد السياقات والطبقات المقامية التي يُنجز ضمنها الخطاب، والفرق بينه وبين الافتراض السابق أن الأول وليد السياق الكلامي، والثاني وليد ملابسات الخطاب. ارجع إلى: اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، جورج لايكوف، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق،١٩٩١م، ص٣٣، والاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة (في اللغة والأدب)، ص ١٩٢.

للاستقبال المنجز، ودليل هذا قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١ ﴾ [هود]، فالبشرى هنا فيما سيحدث لا شك.

والحال نحو قولي: أغلق الباب، فأمر طلب الفعل في الاستقبال، ويقتضي أنه مفتوح حال التلفظ في الأمر، وخذ مظلتك يقتضي نزول المطر أو شدة الحر، وكُلْ يقتضي وجود الطعام في العرض، وقد زعم الغربيون أن هذا النوع افتراض سابق، والصواب أن الأمر يوجه في الحال للاستقبال. ومنه قولي: اخرج، أو لا تخرج، والخمر حرام، خبر يراد به النهي، أي: لا تشربْ الخمر لمن يشربها في الحال، أو لتقرير تحريمها في حال الإخبار.

وقد يأتي المفترض لاحقًا، مثل: ﴿ نَذَرۡتُ ﴾، النذر على اعتبار الوفاء به في الاستقبال، والدعاء في المعنى يكون فيما سيتحقق على افتراض الإجابة، ومثل: ﴿ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا ﴾ على افتراض أنها ستعيش وتتزوج أولًا ثم تنجب، وهذا كله مفترض في الذهن متروك في اللفظ.

* دلالة الإحالة[1]:

الإحالة أو الإشارة - والأدق الأول - التي تتحدد من خلال العنصر اللغوي والسياق الوجودي أو الخارجي، ومن ثم تمثل دراسة البعد المرجعي للعلامة اللغوية، فالإحالة في: أنا، أنت، هنا، تفهم في سياقها الخارجي، ولا تتحقق إلا من خلال الاستعمال، وهي تستحضر المحال إليه إلى طرفي الخطاب، ووظيفتها المقاصدية تتصل بالسياق المخصوص بها؛ لتوضيح غاية المتكلم، وهي من العناصر التي يفسرها السياق اللفظي والسياق الخارجي، وهي من ناحية الدلالة مؤكدات؛ لأنها مدعمة بالواقع المادي الخارجي وبالمؤكد اللفظي أيضًا، وهي تفيد التأكيد والاختصار في اللفظ؛ لإغنائها عن ذكر المشار إليه واستحضاره في اللفظ،

---

(١) تسمى إشارة إذا كان مرجعها العالم الخارجي، وتسمى إحالة إذا كان مرجعها السياق اللغوي. ارجع إلى: الاتجاه التداولي في البحث اللغوي، الدكتور محمود نحلة، في اللغة والأدب، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٣م، ص ١٧٤، ١٧٥. وبعض الباحثين يخرجون الإحالة اللغوية من التداولية؛ لأنها ليست من السياق الخارجي، فالبراجماتية تبحث وجوه الاستعمال، وهذا من عيوبها، واللغة في كل وجوهها تعبير عن واقعها، ومنه الضمير: إنه في يوم كذا. ارجع إلى: مدخل إلى اللسانيات التداولية، الجيلالي دلاش، ص٢٤.

وأنواعها: الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة والظروف ودلالات الأزمنة وألفاظ الأمكنة.

والإحالة باعتبار المشار إليه نوعان؛ أولهما: الإحالة الخِطابية أو النصية: التي يُرجع فيها إلى شيء في الخطاب متقدم أو متأخر، المتقدم نحو: زيدٌ أكرمته. والمتأخر نحو: هو الله. والآخر: الإحالة المقامية: التي يرجع فيها إلى شيء في محيط الخطاب الخارجي، كقول امرأة عمران: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ الضمير في الفعل "وضعتها" يحيل إلى عين المولودة.

وأنواع الإحالة باعتبار اللفظ المُشِير ما يأتي:

أ- الإحالة الضميرية: الضمائر الشخصية (personal pronouns)[1] للمتكلمين والمخاطبين، والضمير هنا المتكلم المفرد الظاهر في سياق المخاطبة في "نذرتُ" و"وضعتها" و"مِنِّي" والمضمر في "أُعيذها"، وهي تحدد شخص المتكلم وتعينه في الواقع، وليس فيها لبس لعدم تداخلها مع إحالات أخرى، والمخاطب المظهر في "ربِّي" و"إنَّك" و"أنت" و"بك"، وهي تفيد التخصيص والتعظيم، وقد وقع الإضمار بعد الإظهار في "ربِّي"، ثم عدلت عن الإضمار، فأظهرت في: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾؛ لتعظيم ذات المخاطب ﷻ وللاعتذار، وهذا الإظهار يلائم سياق الاعتذار الذي يستحب فيه إظهار لفظ المعتذر إليه وتكراره رجاءً وتلذذًا واستمالة واستعطافًا[2].

---

(١) الضمائر الشخصية لفظ يحيل إلى شخص أو لفظ، ويدل على شخص، ويغني عن الاسم الظاهر؛ لعدم تكرار الاسم في الكلام وللاختصار، والضمير المتكلم (أنا ونحن) يشير إلى الذات المتكلمة أو العين في العالم، ولا يتطلب ذكر تسمية العين في الخطاب المنطوق المباشر؛ لمعاينة ما يشير إليه، ويستوجب ذكر التسمية في صدر الخطاب المكتوب ثم الإضمار، والمخاطب (أنتَ، أنتِ، أنتم، أنتن) مرجعها العالم الخارجي، وتسمى ضمائر الإشارات الشخصية.

(٢) ارجع إلى: شرح بانت سعاد، لابن هشام، دار سعد الدين، سوريا، ص ٥٢،٥٣، ويدخل إظهار المضمر فيما يسمى العدول عن مقتضى الظاهر، وهو إيراد اسم الظاهر موضع الضمير، والعدول عن مقتضى الظاهر هو ما كان كلامك مطابقًا لمقتضى الحال، ولم يكن مطابقًا لمقتضى ظاهر الحال ومن موارد العدول وضع الاسم الظاهر موضع الضمير، وهو أن يكون مقتضى الظاهر إيراد الضمير في مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة، ولكن المتكلم يعدل عن هذا، ويأتي بالاسم الظاهر أو يكرره، والأصل الإضمار بعد الإظهار.

والضمير في (وضعتُها) معين في المولودة الأنثى، وهو من إخبار رب العالمين الذي علم ما في بطنها، ومن ثم اعتذرت بقولها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ بعد أن رأتها؛ لأنها كانت ترجو ولدًا ذكرًا متضمنًا في النذر المخصوص بالذكور.

والضمير الغائب معيَّن في العالم الخارجي بعد أن ولدت، وهو معين في علم الله قبل الولادة، وقد رأى الزمخشري أن الضمير في: ﴿مَا فِي بَطْنِي﴾، مؤنث على المعنى؛ لأن ما في بطنها كان أنثى في علم الله، أو على تأويل الحَبَلَة (الحمل) أو النفس أو النسمة[1]، فالضمير مُؤول على وجهين: أنه للأنثى التي علم الله نوعها بعلمه الغيب، أو أن الضمير يعود على مقدر أنثى في اللفظ: النفس النسمة.

والأرجح أن الكلام في: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾ لرب العالمين فأخبر عن الوضع، وجاز الإضمار هنا للعلم بالمشار إليه من السياق والمؤكد بعده: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، والأصل في الضمير الغائب أن يحيل إلى متقدم أو شيء في العالم الخارجي أو على مفهوم من الكلام، ويجوز أن يعود على متأخر في اللفظ[2].

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ١/٣١٣، الإشارة المأخوذة فيها ليس مفهومها الكلي، وإلّا لكان معنى اسميًا غير مشابه بالحروف، فلابد أن يكون القيد مصداق الإشارة، وحينئذ فإن كان مصداقها الذهني، فيكون كالحروف ناشئًا من قبل الاستعمال؛ لأنّ الاشارة الذهنية لا تكون إلّا مجرد اللحاظ، ولا يتأتى أن تؤخذ في المستعمل فيه طابق النعل بالنعل، وإن كان مصداقها الحسّي، فلابد أن يكون بآلة من حركة يد ونحوه، ولا يحصل باللفظ.

(٢) رأى الكوفيون أن الضمير لا يعود على متأخر في اللفظ أو الرتبة إلا في باب "نِعم"، وتنازع العمل وضمير الشأن، و"رب"، والبدل، وخالفهم البصريون، واستشهدوا ببعض الأمثلة التي يعود فيها الضمير إلى متأخر في اللفظ أو الرتبة في غير هذه الحالات، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، وقول العرب: في أكفانه لُفّ الميتُ"، وجاء في المثل: "في بيته يُؤتى الحَكَمُ"، ويتبين مما تقدم أن الضمير يعود إلى متأخر عنه في اللفظ، متقدم إليه في الرتبة، مثل قولك: "قرأ كتابَه محمدٌ"، حيث يعود الضمير "الهاء" في "كتابه" إلى محمد المتأخر لفظًا، لكنه في نية التقديم، باعتبار رتبته؛ كونه الفاعل الذي يستحق التقديم رتبة في العربية، وقد يعود إلى مُصرَّح به قبله في المعنى دون اللفظ، مثل قولك: "اقرأ تكن خيرًا لك"، فالضمير يعود إلى القراءة المفهومة من الفعل "اقرأ"، وقد يعود إلى غير مُصرَّح به، لا لفظًا، ولا معنًى، في حال كان السياق يحدّده، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤] يعود الضمير إلى سفينة نوح عليه السلام التي ورد ذكرها في سياق سابق مستقل ومقطوع عن الجملة المثال، لكنها ظلت معلومة من المقام السردي للآيات. ارجع إلى: الإنصاف في مسائل =

ويدخل في الإشارة المقاصدية النداء للاستدعاء، وهو يعين المنادى في العالم الخارجي
فع اللبس، والمنادى هنا "رَبِّ" معلوم ومقصود، وهو خارج التجسيد والتعيين في
شياء.

وهو سبحانه منادَى مقصود، ومعين في اللفظ، ومعين في نفس المتكلمة عن يقين،
ريب منها، وتعين هذا في حذف أداة النداء، وإضافة ياء المتكلم.

ب- **الإحالة الموصولية**: الاسم الموصول مبهم يستوجب صلة تعرّفه، مثل: ﴿مَا فِي بَطْنِي﴾،
اسم مبهم يتسع لكثير من المعاني، والمشهور أن تكون لغير العاقل وما اختلط، وللدلالة
العموم، والراجح هنا أن (مَا) للعاقل المجهول، ولم تستخدم (مَن) في بطني؛ لأنه جُنّ في
ن أمه، مجهول حاله، وغيب عند الناس، لا يعلمه إلا الله، وهو قريب مما سبق في مجيئها
أنواع، أي: إنِّي نذرت لك جنس ما في بطني، وهو الحمل دون تعيين النوع، كقوله تعالى:
﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان:٣٤]، وكقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ
لَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾﴾ [الرعد]، ما
ني العموم في النوعين عند البشر، وهو معين عند رب العالمين في أحدهما فقط، ومجيء
أرحام جمعًا دال على العموم، وهو في السياق الخارجي معيَّن بالحمل، وليس في الأحشاء،
لا يحتمل الإخبار طعنًا[1]، والعلم بما في الأرحام لا ينتفي عن كونه غيبًا بعد علم الإنسان
وع الحمل، فالمراد الإخبار عما في الرحم قبل حدوث علم الإنسان به، فعلم المرأة بحملها لا
عد غيبًا، فالغيب يسبق الأسباب والمنجز، وقد توهم العوام أن المراد معرفة النوع بعد ظهور
حمل.

ج- **الإحالة الظرفية**: يمثل المكانُ بُعدًا واقعيًّا يعيش داخله الإنسان، ويؤثر في وجوده
تكوينه، وإحساسه بالمكان أسبق من إحساسه بالزمان، فالعمل بالحس أسبق من الإدراك

= الخلاف، الإنصاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، مكتبة الخانجي، ص ٢٥٢.

(1) ارجع إلى: بدائع الفوائد، ابن القيم، دار الكتاب العربي، ج ١/١٣٨، وخزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، "حروف الجر"، ج ٩/٥٨٦.

العقلي المعنوي، غير أنَّ إدراكه للمكان يقترن بأبعاد حسية مادية، ويقترن إحساسه بالزمان بأبعاد ذهنية شعورية، والإحالة الظرفية يعين دلالتها الواقع، والإشارات المكانية مثل الظروف المكانية الإشارية: هنا، هناك، هنالك ...، والأسماء الدالة على المكان، مثل: شمال، جنوب، شرق، غرب، وهي لتعيين المكان، والظروف الزمانية: الآن، غدًا، أمس، حين، ضحى ...، (وهي زمن الفعل اللغوي أيضًا)، والأسماء الدالة على الزمان: ساعة، يوم، لحظة...، وبعض الحروف تدل في التركيب على المكان، مثل حرف الجر "في" ﴿مَا فِي بَطْنِي﴾، وهو في السياق اللغوي إشارة مكانية، وقد دل المكان هنا على تحقق حدث الحمل، وأنه صار واقعًا معلومًا، وليس غيبًا، وهذا دليل أن حصول الحمل في الرحم معلوم، وأن ما يسبقه، هو الغيب الذي اختص الله تعالى به نفسه، فقد ثبت أن الأرحام الكاملة بها وحدات الحمل التي لا يتحدد نوعها إلا بعد أن تلتقي بمثلها بعد حدوث التخصيب، ولعل العلم يخبرنا بما هو أسبق من هذا، والله أعلم، والبطن هنا تدل على الرحم دلالة الاشتمال، فالرحم جزء من البطن، والرحم بيت الحمل، وهو بعد نضجه يشغل حيزًا كبيرًا من البطن، فأطلقت البطن عليه باعتبار ما سيكون، فقد نذرت بعد علمها بالحمل. و"لمَّا" دلت على أن النذر حدث قبل الولادة بمدة، فقد بادرت به شكرًا لله تعالى.

والظرف الزماني "إذ"، والتقدير: واذكر إذ قالت امرأة عمران...، والإشارة هنا إلى الزمن الماضي بمعنى "حين"، فقد وقع الحدث قبل زمن الوحي، وهذا يفيد في التأريخ السردي للأحداث(1)، وقد يستفاد معنى المكان أو الزمان من الجملة، نحو: النداء (رَبِّ) دليل قرب المسافة، فحذفت أداة النداء؛ لتكون دليلًا على القرب، وهو دليل إيمانها، والزمن في الحال (أُعيذُها) دعاء بملازمة الإعاذة في الحياة، فليس الإعاذة قيد زمن منقطع، بل جعلته مستمرًّا في الواقع، وقد تتحقق الدلالة الظرفية من معنى الاسم والفعل كدلالة البطن على الجوف والباطن، ودلالة الفعل "وضع" على الهبوط ناحية الأرض أو التسفل، خلاف "رفع"، الذي

(1) ارجع إلى: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، ط الخانجي، ج 1/ 90، وإعراب القرآن، النحاس، دار الضياء، دار إحياء التراث العربي، ج 1/ 157، والبلاغة العربية أصولها وامتداداتها، محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب، لبنان، ط، 1999م، ص: 206، 205.

تدل على العلو والسمو، وهذا التفسير من واقع الاستعمال، ومن تفاعل اللغة مع عالمها الخارجي.

د- **الإحالة الإشارية**: استخدام أسماء الإشارة في الإحالة إلى السياق الخارجي (الإشارة المقامية)، وهو الأصل فيها، ثم أشير بها إلى متقدم في الكلام (الإشارة النصية)، وتعيين الإشارة الخارجية يطلب الرجوع إلى العالم الخارجي؛ لتعيين المشار إليه، ولم تستخدم في الخطاب؛ لأن المتكلمة تحدثت عن حمل في بطنها في سياق الشكر.

وسائل الإقناع:

أولا: الوسائل اللغوية والبلاغية:

أ- **الجملة الاسمية**: تدل على حكم الثبوت بالخبر الاسمي والفعلي الماضي، وتدل على الدوام بالخبر الحالي (الفعل الحاضر)، ومثال الجملة الدالة على الوصف الثابت: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، وقع الثبوت بالإسناد الخبري الاسمي والصفة (فعيل)، وقد استُهل الخطاب بالجملة الاسمية المؤكدة: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾، الخبر فعلي في الماضي المنقطع، والخبر بمنزلة الحكم النازل بالمبتدأ، والخبر الفعلي هنا في زمن الماضي الدال على تحقق الحدث وثبوت حكمه، والجملة مؤكدة بمؤكد لفظي "إنَّ"، بيد أنها لم تؤكد لإنكار المخاطب سبحانه، بل للتأكيد من قبل المتكلمة، التي حرصت على تأكيد قولها؛ فالشك لا يكون من المتلقي فقط، فقد يقع في نفس القائل خشية شك المتلقي في قوله، أو لكونه كاذبًا كما جاء في خطاب أخوة يوسف عليه السلام.

والجملة المجردة من المؤكدات اللفظية حكمها ابتدائي في غير سياق الإنكار، الذي يتطلب الرد عليه تعزيزًا وتأكيدًا، والمخاطب هنا ليس منكرًا، بل المتكلمة في موقف يستحب فيه التعزيز والتأكيد، وقد دعمّت الجملة بالتأكيد بـ "إن" وصيغة الماضي "نذر"، وجعلت فعلها نذرًا يستوجب الوفاء، وجعلته مخصوصًا بالمخاطب "لك"، ومن ثم جاءت اللام متصلة بالمخصوص به مباشرة، وقال أبو حيان: "(لك): اللام فيه لام السبب، وهو على حذف، التقدير: لخدمة بيتك أو للاحتباس على طاعتك"، فحُذف المضاف؛ فوقع الكلام على عين المقصود، قال أبوحيان: "لم تكتف حَنَّة بنيَّة النذر حتى أظهرته باللفظ، وخاطبت به

الرب تعالى، وقدمت قبل التلفظ بذلك نداءها له تعالى بلفظ الرب، الذي هو مالكها ومالك كل شيء"[1].

ب- التكرار: رأي السيوطي أن التكرار (التكرير) أبلغ من التأكيد[2]، وهو من محاسن الفصاحة، ويفيد التأكيد والإفهام وإرادة التخفيف والإيجاز؛ لأن خروج الخطيب والمتكلم من شيء إلى شيء أولى من اقتصاره في المقام على شيء واحد[3]، ومنه: تكرار الحرف العامل المؤكد بـ "إنَّ"، وتكرار اللفظ "ربِّ" في سياق التضرع في: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ﴾ و ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، وتكرار "أنثى" في سياق الاعتذار: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾، والتكرار يوحي بخوفها الشديد على الأنثى، وهو منبعث من طبيعة علاقة المجتمع بالمرأة، وهو ما أكده دعاء الأم هنا ودعاء زكريا عليه السلام، بأن يرزق ولدًا صالحًا، يتعزز به في شيخوخته، ويكون خلفًا [آل عمران:٣٨ :٤٠، مريم:٥، ٦].

وقد تكرر نمط الجملة الاسمية مثل: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾، ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾؛ للتأكيد، والتكرار دلالة صدق المتكلم، وتكرار "قالتْ" الذي يؤكد إسناد القول إلى قائلته، فلا يحتمل شكًا، وهو في الأصل دعاء فجاء بلفظ القول لإثبات تحققه، وتكرار النداء (ربِّ) للإلحاح ولتأكيد الرغبة.

ج- توظيف زمن الماضي للتأكيد والتحقق؛ لدلالته على الحدث المنقطع في زمن الحكي المتأخر عن زمن أحداث الجمل: نذرتُ، وضعتُ، سميتُ.

د- إظهار المضمر وتكرار الظاهر للتأكيد، واستخدام الضمير المخاطَب، مثل: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

هـ- التقديم والتأخير: ومنه هنا تقديم العنصر اللفظي للتأكيد عليه ولتخصيصه، مثل تقديم الذكر على الأنثى؛ لأنه موضع الطلب والقصد في الخدمة الدينية، وقدمت الابنة على الذرية في: ﴿أُعِيذُهَا بِكَ﴾؛ لأنها محط الدعاء الأول ثم الذرية.

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، م٢/٤٥٣، ٤٥٢.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، طبعة مؤسسة النداء، ج ٣ / ٢٨٠.

(٣) تفسير القرطبي، ج ٢٠ / ٢٢٦.

و- **ضرب الأمثال**: المثل وسيلة إيضاح وتأكيد وتبيين، ويأتي في الخطاب القرآني للاعتبار والتسرية والتصبير والإرشاد والتذكير والتمثيل التوضيحي والتفهيم، والمثل المذكور هنا للنبي ﷺ، ولمن يُوعظ به: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ والعامل محذوف تقديره: اذكرْ.

ز- **أسلوب الشرح والتوضيح**: استخدمته في عرض الموضوع، فذكرت موضع الحمل في البطن، وهو معلوم، ووصفت النذر بالمحرر، وأومأت إلى الولد بالوصف (محررًا)، والتخصيص للمعبد، ثم اعتذرت عن الأنثى بذكر وضعها ونوعها عندما ولدتها، وذكرت اختلاف النوعين، وهو معلوم، ثم عوَّذتها وذريتها بالتعيين، لا التعميم في الولد.

ح- **أسلوب الاسترحام والاستثارة**: وذلك بالاستعطاف في سياق الخطاب والتضرع والتوسل، وقد استهلت به خطابها بدعائها (رَبِّ)، وتحسرها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾، والدعاء لها ولذريتها.

ط- **أسلوب التقرير**: وهو تعزيز المضمون بتأكيده، مثل: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾ جاء بعد اعتذارها، عندما قالت: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾، في إشارة إلى الاختلاف بين النوعين، فجاءت الجملة تقر هذا المعنى لتعزيزه.

ي- **أسلوب التعيين**: النص على المراد باللفظ أو الجملة للتخصيص والتأكيد، وقد ذكرت نوع المولود: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾، ثم قالت: ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾، وقد استدعى ذكرها ما جاء بعدها من دعاء وهبة للمعبد وتعويذها هي وذريتها من الشيطان.

ك- **طريقة العرض**: جاء الحدث حكاية سردية ملائمة لطبيعة الحدث التاريخية والقصصية للموقف وللتلقي، والراوي هنا رب العزة ﷻ، وهو - سبحانه - مؤتمن في الرواية، وقد جعل الحدث مسندًا لفاعلته على هيئته في القول، وهذا من دعائم صدق الخبر المروي.

ل- **الأسلوب المباشر**، وهو أجود في التأثير والإقناع والحدث، فقد أسندت القول والفعل إلى نفسها، وخاطبت ربها ﷻ مباشرة بالنداء والضمير المخاطب (أنت) وكاف المخاطَب، والمخاطب المضمر في الدعاء (تقبلْ).

م- **أسلوب الالتفات**: التحول عن المخاطب إلى غيره لمعنى، كحكي رب العالمين عن ذاته بلفظ الغائب: (ربِّي) و(فتقبَّلها ربُّها) للتعظيم والإثارة، فوقوع المدح على ذات القائل ﷻ من غيره أنجع وأبلغ، وجعل المَن على لسان غيره كذلك، والغالب في الخطاب أن يُساق الثناء على الذات بضمير غيرها، وفيه نكتة التواضع، كقول القائل عن نفسه: عبد الله الضعيف الذي كتب هذا القليل - وهو يريد نفسه - والله تعالى يمدح ذاته بما فيها، وهو أهل الثناء بيد أنه لا يسند الصفة أو الثناء إلى ذاته في مقام المدح بل للغائب: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ﴿ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾.

ثانيا: الوسائل المنطقية:

أ- **الأدلة العقلية**، ومنها: الاحتجاج بالمعايَن، وهو الحمل: ﴿ مَا فِى بَطْنِى ﴾ نذرته بعد أن تحققت منه؛ ليكون دليل الصدق، والإقرار بما رأته في الواقع: ﴿ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ والإقرار بجوهر الشيء وحقيقته بمُسلَّمة: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ وتسمية الشيء بعد وجوده: ﴿ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾، والتسمية تلزم وجود المسمَّى.

ب- **توجيه الخطاب إلى المنوط به**، وقد توجهت مباشرة بالدعاء إليه سبحانه دون وسيلة، وهو دليل الإيمان وصدق اليقين، ولا يقصد سواه في مثل حالتها، وهو دليل علم المرأة الذي حصلته من زوجها الحَبْر.

ج- **العمل بالمسلمات**، مثل: الحمل عن سببه المعلوم، وهو مستفاد من (امرأة عمران) الذي يعني أنها زوج بشر، واختلاف الذكر عن الأنثى، وبعض المسلمات التي تلزم المؤمن دون غيره كعلم الله تعالى الغيب، وسمعه الداعي، وإحقاق الحق بتغيير المعتقد الفاسد في الأنثى.

د- **ترتيب الأحداث في حدوثها وتسلسلها والتدرج السببي في تطور الحدث**، وقد رتبت الأحداث تصاعديًا، فقد حملَت أولًا، ثم نذرت حملها، ثم وضعته أنثى، ثم أطلقت التسمية عليها بعد أن تحققت من نوعها، ثم عوَّذتها بالله - تعالى - هي وذريتها على الترتيب في الوجود، ثم أرسلت بها إلى المعبد، بعد أن بلغت سن الخدمة، ويمكن تفسير الأحداث في ضوء "السُّلم الحِجَاجي"، الذي يعلل الأحداث تصاعديًا، فقد وقع الحمل عن المسّ (الجماع)

شرعي، وهو سبب له، فليس بمعقول ادعاؤه عن غير سببه، وهو ما احتجت به مريم –
ليها السلام – لنفسها في استنكار حدوثه دون جماع بين أفراد النوع: ﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾،
قد وقع النذر بسبب من معجزة الحمل التي وقعت على غير العادة في سن متأخرة بعد يأس،
م وضعت حملها بعد تمامه، ثم تحققت من النوع، فسمَّته حسب نوعه، وقد جاء اعتذارها
سبب من النوع، وجاء التعوذ بسبب من النوع؛ لاعتقادها بضعف الأنثى، وهي في هذا
لاعتقاد على وعي بطبيعة النوعين، وهو دليل على أن المراد بقولها: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ في
لخِلقة والقدرة والطاقة والتكوين والطبيعة، وليس اختلاف منزلة، ومنه قولها: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ
لسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾، فالسمع في الوعي البشري يسبق العلم، ويستفاد منه تقديم السمع على
لقول، فهو أنجع في الفهم والمحاورة، وقد تجاهلت نظرية "السُّلَّم الحِجَاجي" السلم التنازلي،
نحو قولنا: كبِر عمرانٌ، فضعُف، فمرِض، فهلَك، فترملت زوجه، ثم كفل ابنته زكريا عليه السلام،
وليس في هذه النظرية من جديد غير التسمية.

* الأثر النفسي في الخطاب:

وهو من العوامل التي تؤثر في الخطاب وظواهره اللغوية، وله أثره أيضًا في توجيه عمليات الفهم والتأويل والتحليل، والمرأة أكثر تفاعلًا واستجابة لانفعالاتها ونوازعها، ومنها الرغبة في الأمومة التي كانت السبب المباشر في هذا الحدث، فاستهلت متضرعة بقولها: "ربِّ" دون أداة النداء تذللًا وخشوعًا، وبإضافة ياء المتكلم للاعتراف الخالص بالربوبية وللتعظيم، والرب السيد المنعم والمهيمن غير المنازع، وقد عجلت بالنذر شكرًا، وقد حرصت على جعله للمعبد؛ لخوفها عليه، فلاذت بالله تعالى، وجعلته (نوع الحمل) في جواره؛ لكبر سنها وموت الزوج، وقد تأثرت بمجتمعها، فتمنت ولدًا في شيبة أبيه وكبرها، ونذرته للمعبد، والعرف أن يليه الذكور، والمضمر أن يكون عونًا في الكبر وللتعزز به، وهو ما صرح به زكريا في صدر سورة مريم، ثم أعربت عن تحزنها وأسفها؛ لكونها أنثى، ثم ضمنت خوفها على الأنثى في الدعاء؛ لضعفها، فتعوذت لها ولذريتها بالله تعالى من الشيطان، وهي تضمر خوفها من المجهول، فيما يستقبل من الزمان، وهذه الانفعالات والمشاعر تعبير عن واقعها، وانعكاس له على الألفاظ والأساليب.

* **الأثر الاجتماعي في الخطاب:**

الخطاب هنا يكشف عن طبيعة العلاقة بين المتكلم والمتلقي ومنزلة المتكلم ونوعه، وكذلك المتلقي، من خلال معطيات اللغة، وأثر المجتمع في اختيار اللفظ، ومنه هنا لفظ المرأة الذي يدل على مقابله الرجل، والمرأة هنا قيد الزوج (امرأة عمران)، وتكرر في "امرأة لوط" و"امرأة العزيز" و"امرأة فرعون"، بينما يذكر اسم مريم مع أبيها؛ لأنها محور الحدث ومناط المعجزة وموضع الشاهد، وعادة الناس أن تضيف المرأة إلى من تستمد سلطتها وقيمتها منه، ومن ثم عرّض الموبخون بمريم بقولهم: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم:٢٨]، وهو أحد أعيان الصالحين[1]، ولا حجة هنا لمن قال إن عادة العرب أن تضيف نساءها لأزواجهن، بل يرجع إلى منزلة المرأة؛ فقد عرف بعض مشاهير العرب بأمهاتهم، وتسمت بعض القبائل بأسماء الأمهات لشهرتهن، مثل بجُيلة (بجلة بنت هناءة) ومزينة وخِندف، وبُنانة (أم بني سعيد)، وسلول (بنت جندل)، وعُكل، وبعض الأسماء تسمى بها رجال: جُهينة بن زيد، وخُزاعة، وربيعة، وزُهْرة[2]، ومن قال نسبت إلى الزوج في مقام المخالفة ليس بعام فيما جاء في القرآن وكلام العرب؛ فامرأة عمران في عقد زوجها، وأراه يجيء لمعنى مرتبط بسياق القول على نحو ما ذكرت قبل، والله أعلم، وقد تكرر ذكر عمران مع الابنه؛ تعريفًا بها وتكريمًا لنسبها، وفيه إشارة إلى بشرية الابن عيسى عليه السلام ، فقد نسبت أمه إلى أبيها الحقيقي، ونسب هو عليه السلام إلى أمه.

ولفظ امرأة في الدلالة عام، ويكتسب تخصيصه الاجتماعي من إضافته التي تحدد منزلته في المجتمع نحو: امرأة فرعون (زوج ملك مصر)، امرأة العزيز (زوج الوزير)، فإن كان المضاف إليه من العامة أُضيف إليه مباشرة دون لقب نحو: امرأة زيد، وإن كان الخطاب موجهًا إلى

---

(١) ارجع إلى: تفسير القرطبي، ط التوفيقية، ج١١/٨٦، قيل: إن هارون أخو موسى عليهما السلام مثل قول العرب يا أخا العرب، وهي من نسله، وقيل أحد قرابتها، والأرجح الأول، والأخوة هنا ليست بمعنى الرحم المباشرة أو القرابة القريبة.

(٢) بعض العرب نسبوا إلى أمهاتهم مثل: عمرو بن النعمان بن المنذر، المعروف بعمرو ابن هند أمه، وبعض الشعراء مثل: ابن الدمينة، وارجع إلى: عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، أبو بكر الهمداني، مجمع اللغة العربية، ط٢/١٣٩٣هـ، ١٩٧٣، وقد تناول هذه القبائل ونسبها.

طبيعة العلاقة بينهما استخدم لفظ زوج، وهو لفظ عام فيهما للرجل والمرأة[1]، ويستوجب زواجًا، فالزوج بمعنى الرجل يستوجب وجود أنثى زوجًا له، ومن ثم ارتبط اللفظ بالعلاقة الزوجية فقط نحو: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب:٣٨]، فالدلالة فيه دلالة التزام بين كل اثنين متلازمين من إنسان أو حيوان أو جماد، وقد يكون العلَم نفسه موضع الاعتبار، مثل أسماء الأنبياء – عليهم السلام، فتقع الإضافة إليها، نحو: امرأة نوح، امرأة إبراهيم، امرأة لوط.

وقد جعلت حملها للمعبد والعلم؛ لما لهما من منزلة اجتماعية في اليهود، فالأحبار سدنة المعبد (الهيكل) وسادة الرعية، وقد كان عمران أحد علماء المعبد وكذلك زكريا ﷺ، وقد كان المعبد المركز الروحي للرعية، فتقربت المرأة إلى ربها ﷺ بقربانها مُخْلَصًا، وقد كانت خدمة المرأة فيه خرقًا للعادة الذكورية؛ فخرقتها مريم عليها السلام مرتين؛ **الأولى**: بالخدمة في المعبد. **والأخرى**: بالإنجاب عن غير سبب من الرجل على غير ثوابت العلم ونظام الطبيعة وجريان العرف، ومن ثم ترتب على خرق العادة فزع مريم من حملها وتمنيها الموت؛ استنكارًا لخرق قانون الحمل عن غير سببه الطبيعي، وخشية المجتمع، خلاف أمها التي طلبت الولد أمومة وتعززًا في المجتمع. والله أعلم.

* * *

---

(١) زوج الأصل فيه أنه للمذكر والمؤنث؛ لدلالته على الشيئين المتلازمين، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾﴾ [النجم]، وهو في لغة الحجازيين دون التاء (زوج)، وسُمع في لهجة بعض تميم (زوجة)، والأفصح: زوج قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، و﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب:٣٧]، ارجع إلى: تدميث التأنيث، الجعبري، دار النشر، ص٨٨.

الخطاب الثاني

خطاب مريم بنت عمران عليها السلام

* التفسير المقاصدي:

الحدث هنا امتداد ما سبقه ونتيجة له، فالأم زوج عمران ادخرت دعاءها للابنة وذريتها، وقد نشأت مريم نشأة صالحة في كفالة أصلح رجل في قومه (زكريا عليه السلام) في مكان مبارك (المعبد = الهيكل)، وقد جعل الله تعالى لها آيات تبشر باصطفائها وتطهيرها من كل ريبة من بين نساء العالمين؛ لتكون مؤهلة لعمل عظيم، وهو حمل معجزة دهره عيسى عليه السلام، وميلاده لغير أب في ظاهره فتنة أسقطت النفوس الضعيفة، التي اتهمت مريم - واتهامها يمثل مفارقة عجيبة لدعاء أمها التي عوَّذتها هي وذريتها بالله من الشيطان - وقد فتنت معجزة ولادة المسيح من أسرفوا فيه وغالوا في أمره.

وقد أتت الأحداث مرتبة حسب الحدوث وحسب الترتيب الزمني، فقد جاء ذكر حمل الأم بمريم أولًا، ثم خبرها مع زكريا والمعبد، ثم تناولت الآيات تمني زكريا عليه السلام الولد على كبره؛ تيمنًا بولادة مريم وصلاحها، فرزق بيحيى عليه السلام، وقد تناول القرآن الكريم تنشئة مريم لعلاقتها بالأحداث.

قال تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [آل عمران].

لقد جاءت الفاء لسرعة الاستجابة بعد الدعاء، وهي عاطفة، وهي تعقيب على الدعاء وما بعدها سبب لما قبلها، فهي تفيد الترتيب أيضًا، ومعنى التقبل التكفل في التربية والقيام بشأنها، ﴿ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾: يعني سوى خلقها من غير زيادة ولا نقصان[1]، والواو هنا

---

(١) القبول والنبات مصدران على غير المصدر، والأصل تقبلًا وإنباتًا، وأنبتها دل على نبت؛ ومثل: ذل بمعنى أذل، ومثل: مصدر ذَلَّت ذُلًّ، ولكنه رده على معنى أذللتُ؛ وكذلك كل ما يرد في هذا الباب، فمعنى تقبل وقبل واحد، فالمعنى فقبلها ربها بقبول حسن، ومثل: تتبعت واتبعت واحد، وفي قراءة ابن مسعود: ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾؛ =

جمعت شكلًا بين أحداث، منها حدث معنوي (التقبُّل)، ومنها حدثان حسيان: التنشئة والكفالة، والأصل في المعنى ترتيب الأحداث حسب الحدوث: التقبل ثم التنشئة الحسنة، غير أن كفالة زكريا عليه السلام تأخرت؛ لأن الله تعالى صرح أولًا باستجابة دعاء الأم، فظهرت بشائر صلاحها التي أثارت فضول كافلها: ﴿ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [آل عمران]، قيل: هو من قول مريم، ويجوز أن يكون مستأنفًا؛ فكان ذلك سبب دعاء زكريا وسؤاله الولد، فتمنى زكريا في الولد، والمعنى: هو من عند الله؛ لأنه يرزق من يشاء بغير حساب، والفاء على هذا التفسير مضمرة(1).

وصوّر الخطاب حدث معجزة الابنة، قال الله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا.. ﴾ [مريم] هذا الخطاب فيه تحولات سردية، فقد أظهر سبحانه ما أضمره في سرد خطاب امرأة عمران: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ ﴾ مخاطبًا نبيه ﷺ للتأكيد والتنبيه، وقد أضمر الفعل مع امرأة عمران؛ لتعلقها بذكر آل عمران قبلها، ثم ذكر الاسم بعد إضمار الفعل تعريفًا وتأكيدًا، وأضمر اسم مريم بعد ذكره أول الكلام: ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ ﴾، و﴿ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا ﴾ أي: جعلت بينها وبينهم سترًا(2)، وهذا الشكل يحتمل قراءة متضمنة في الشكل المذكور، وهي التواري من المجتمع استحياءً، ومدلول الحجاب الستر، وهو في الخطاب يحتمل قراءتين؛ **أولاهما**: الستر والإخفاء. والأخرى: تأويلية، وهي أن الحجاب في غير هذا السياق ملازم للتواصل الخارجي، ولا يقتضي عزلة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ [الأحزاب:٥٣]، فالحجاب

= لأن معنى نزل وأنزل واحد، وقال المفضل: معناه: وأنبتها؛ فنبتت نباتًا حسنًا، ومراعاة المعنى أولى كما ذكرنا، والأصل في القبول الضم؛ لأنه مصدر مثل الدخول والخروج، والفتح جاء في حروف قليلة؛ مثل الوَلوع والوزوع؛ هذه الثلاثة لا غير، قاله أبو عمر والكسائي والأئمة وأجاز الزجاج: «بقُبُولٍ» بضم القاف على الأصل. ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ١/٣٤٠، وتفسير القرطبي، ج ٤/٥٩، والبحر المحيط، م٢/٤٦١.

(1) ارجع إلى: القرطبي، ط التوفيقية، ج ١١/٧٧، والبحر المحيط، م ٦/١٦٩.

(2) ارجع إلى: تفسير الطبري، ط التوفيقية، ج ١٦/١٤، ومجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المعرفة، بيروت، ج ٦/٧٨٥.

للمخالطة وليس للعزلة، بيد أن بعض موجبيه يحمله على العزلة التامة، على نحو ما فرضته مريم على نفسها، ومن ثم اختارت مكانًا قصيًّا؛ لئلا يعلم شأنها، وهذا التخفي قيد الريبة والمصلحة، ومن ثم لا تعد العزلة أصلًا في العرف العام الذي تأمن فيه على نفسها، فالمصالح تقتضي التواصل والاختبار في أعباء الحياة، ويؤجر المرء على قدر صبره وبلائه، لا على عزلته التي حجبته عن السعي والتعاون في المعاش، وقد فرض لبس الحجاب في التواصل، وليس في العزلة التي لا تقتضي حجابًا، ومن هذا أرى أن الاقتضاء في لبس الحجاب يستوجب التواصل والجهاد في الحياة، وليس الجلوس في البيوت عالة على العائل المُقدَّر عليه في الرزق في زمن يدفع المرء فيه قيمة كل شيء، ووطن يخربه المؤتمنون عليه، وآيات الحجاب تعلقت بسياق المخالطة في المعيشة، والقصد منه حفظ المرأة، ولم يحرم كلامها، بل المحرم فيه الصوت الذي تعرف به في غير ضرورة، أو الميل فيه تحنانًا أو إثارة[1].

وقد انتقل النص السردي من الحكي إلى الحوار، فقد أرسل الله ﷻ إليها الملك جبريل ﷺ في صورة بشر سوي، فلما رأته بادرته قبل أن يكلمها بقولها - إنكارًا عليه مجيئه لها في ذلك المكان وموعظة له وتخويفًا له من الله ﷻ: ﴿ قَالَتۡ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّٗا ﴿١٨﴾ ﴾ [مريم]. أي: إني أتحصن بالله تعالى منك وأستجير به منك أن تنال مني ما حرم الله تعالى، وناشدته بالتقوى، فأجاب: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا ﴿١٩﴾ قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ﴿٢٠﴾ ﴾ [مريم]، وجاء الخطاب بلفظ آخر: ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ ﴾ [آل عمران].

وقد جاء الخطاب في الأول لجبريل ﷺ، والظاهر أنه كان على رأس وفد من الملائكة للبشارة، وتعظيمًا لقدر المولود موضوع البشارة، ودليله إسناد الخطاب إليه لفظ "رسول"،

---

(١) المراد بالصوت الظواهر الثانوية التي تصاحب القول، أو السمات التعبيرية في القول، ومنه الغنة والتأوه والتحنن واللحن والتقحب، مما يأثر القلوب ويثير الغرائز، ويغري الأنفس المريضة.

وأنه أسند في الثاني إلى الملائكة[1]، ثم عدل عن الجمع إلى المفرد، وجرى الحوار بين مريم وروح الله ﷺ تبادليًا، خلاف خطاب الأم التي ناجت ربها منفردة بالخطاب، والمراد بالكلمة: أن ابتداء أمر الله تعالى كان كلمة[2]، واستكمل الحكي السردي أبعاد الحدث: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم]، وتحول الخطاب من الحكي غير المباشر إلى مشهد حواري ذاتي، وهو حوار النجوى، فقد تحولت إلى مخاطبة النفس أو الذات: ﴿... قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا ﴿٢٣﴾﴾ [مريم]، هذا حوار محكي موجز يجسد رد فعل فتاة عذراء على نبأ حملها، وقد صور أثر الصدمة التي نزلت بها، فتمنت الموت، وكأنها تنزل العقاب بنفسها على شيء لم تفعله باختيارها، وهو أقسى ما يتمناه الإنسان لنفسه، وقد ترتب على عقاب النفس الفرَج والسلوى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم]، قال القرطبي: قول الله تعالى: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ﴾، هذا جواب الشرط، وفيه إضمار، أي: فسألك عن وَلَدك: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ أي: صمتًا[3]، وقد أجابت بصومها من أجل أن يتولى الوليد الجواب عنها، وكلامه ﷺ في المهد من دلائل نبوته، والمعنى أن الله تعالى أمرها على لسان جبريل ﷺ - وقيل ابنها على الخلاف المتقدم - بأن تمسك عن مخاطبة البشر، وتحيل إلى ابنها في ذلك؛ ليرتفع عنها خجلها، وتتبين الآية، فيقوم عذرها.

وقد رأى بعض العلماء أنها أُبيح لها أن تقول هذه الألفاظ التي في الآية.

---

(١) ارجع إلى: الطبري، ط التوفيقية، ج ١٦/١٤، والبحر المحيط، م ٢/٤٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه الزجاج، ج ٣/٢٦٤.

(٢) معاني القرآن، الزجاج، ج ١/٣٥٨، ج ٣/٢٦٤.

(٣) ارجع إلى: تفسير القرطبي، ج ١١/٨٣.

وقال آخرون: معنى "قُولي" بالإشارة لا بالكلام[1]، أي: أن القول هنا كان تعبيرًا بالإشارة، قال ابن كثير: "المراد بهذا القول الإشارة إليه بذلك، لا أن المراد به القول اللفظي؛ لئلا ينافي: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[2]"، والراجح أن قولها كان لفظًا لا إشارة. وقد فهم بعض الباحثين المتأخرين أنها تكلمت فيما نذرته من صوم فناقضت قولها، وهذا بعيد، وهو دليل جهلهم بالعربية، فحرف النفي "لن" يصرف الفعل المضارع عن الحال إلى الاستقبال[3]، أي: لن أكلم مستقبلًا أحدًا في شأنه، وهي موضع السؤال، وأحالتهم إلى استفهامه، فأنكروا كلامه في المهد، وقيل: إن المتكلم هنا الوليد، وقيل جبريل عليه السلام يرشدها، ففعلت كما قال ولم تتكلم، ودليله استغرابهم من إشارتها، وليس من قولها، وقيل: إنها ما تكلمت معهم بذلك؛ لأنها كانت مأمورة بأن تأتي بهذا النذر عند رؤيتهم، وليس لها أن تكلمهم بعد أن أخبرتهم بهذا النذر، فلو تكلمت معهم بعد ذلك لوقعت في المناقضة، ولكنها أمسكت وأومأت برأسها[4]، وأرى أن العمل بالوظيفة النحوية والدلالية لحرف النفي "لن" في إفادة معنى الاستقبال يدفع هذا الخلاف، أي: سأمسك عن الكلام صيامًا بأمر من ربي، وسيترتب على صومها معجزة كلام الطفل في المهد؛ خرقًا لناموس الطبيعة.

وقد تناول الخطاب رد فعل قومها: ﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ﴾، واستلم الحوار قومُها: ﴿ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾، ولم تجعل حجتها في الكلام بل في الصمت (الصوم عن الكلام)، وهو خلاف المعهود في الحجاج الذي أداته اللغة، والمشهور في هذا السياق أن يكون الخطاب دفاعًا، ولكنها أجابت بالإشارة عن صومها صمتًا، ثم أحالتهم إلى الوليد – عليه السلام؛ ليسألوه ليجيب عن نفسه وعنها، فأثارت استغراب المحاجين، وجاء التعبير بالإشارة: ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾ [مريم]، والمراد

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٦/١٧٦،١٧٥.

(٢) ارجع إلى: تفسير ابن كثير، ط التوفيقية، ج ٣/١١٥.

(٣) "لن" تصرف الفعل المضارع إلى المستقبل كقول التائب: لن أعصي الله بعد الآن، وكقول الواعد: لن أهجرك، أي: مستقبلًا.

(٤) ارجع إلى: القرطبي، ج ١١/٨٤،٨٣.

بالكلام الحجاج في أمره، فكان كلام الصبي في المهد عين الحجة التي ألزمتهم الكف عنه وعن الطعن في أمه[1]، ولفظ الصبي هنا يحمل على معنى الطفل لا البالغ، وقد ذكروا الصبا باعتبار ما سيكون، فالطفل يدرك المعاني، ويميز بينها بعد بلوغه الصبا، كأنما يريدون كيف نكلم ما لا يعقل حمل أمّه فيه إلا ببلوغه سن الصبا؟!

وقد تميز الحكي هنا بتوثيق الحوار بإسناده إلى صاحبه بـ "قالت" و"قال"، والحوار هنا ثنائي بين طرفين يتداولانه تناوبًا.

الجملة وأثرها في الإقناع:

أولها: الجمل الإخبارية: الخبر الابتدائي والإنشائي والإنكاري:

أ- الخبر الابتدائي: وهو الخالي من المؤكدات في سياق الإخبار: ﴿ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ ﴾، وأجابت مريم عن مصدر الطعام: ﴿ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾. والمتلقي زكريا عليه السلام، ولم يرد أنه أنكر عليها المصدر بل كان مصدقًا، فقد سأل ربه الولد الصالح - على كبر سنه مثل عمران - عندما رأى بركتها.

ب- الخبر الإنشائي: هو ما كان فيه مؤكد واحد يؤكد الخبر: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ أكدت يقينها، وقالت: ﴿ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ ﴾ في سياق التوسل، وقالت: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾، وليس هذا بموضع استنكار، بل تؤكد عزمها.

ج- الخبر الإنكاري: ما كان فيه أكثر من مؤكد: لم يستخدم في الحوار؛ لأنه لم يرتفع إلى درجة الشك العالية؛ فزكريا عليه السلام لم يكذبها عندما أخبرته عن مصدر ما يأتيها من طعام، وأغنى عنها ولدها عليه السلام في دفع التهمة عنها في محاجة قومها.

ثانيها: الجمل الإنشائية وأثرها في الإقناع:

الاستفهام أبرز الأساليب في الخطاب، ويؤدي دورًا كبيرًا في الإقناع وفي العملية الحجاجية؛ نظرًا لما يعمله من جلب المتلقي إلى فعل الاستدلال؛ لأنّه يشركه بحكم قوته

(1) ارجع إلى: القرطبي، ١١/٨٧، وجاء في لوقا: أن الله أسكت زكريا لعدم تصديقه الرؤيا، [الإصحاح: ١/٣٠].

وخصائصه التي تخدم مقاصد الخطاب، ويوظف أساسًا في الإقناع بالحجة، وهو نوعان؛ **أولهما**: الاستفهام الطلبي، الذي يطلب جوابًا. **والآخر**: الاستفهام البلاغي، أو غير الطلبي، الذي يدل على أغراض يقتضيها حال المنكرين وسياق الحديث، والاستفهام من الناحية الحجاجية مضمن في الجواب على أنه نتيجة مصحوبة بحجة، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۝٢٠﴾ [مريم]، وهو للتعجب الاستنكاري، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران]، قال السَّخاوي: بالغت في البعد عن الريبة، وهو أبلغ من أن تقول: ولم يطئني أو لم يضاجعني[1]، وفيه كناية وتأدب في الخطاب، والسؤال هنا له وجهان؛ **الأول**: السؤال عن الإنجاب دون نكاح. **والآخر**: الاستنكار. وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ۝٢٣﴾ [مريم] إنشاء طلبي، يدل على التحسر والخوف، وقوله: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾، قالوه تعجبًا وسخرية، والفعل "كان" لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ مبهم يصلح لقريبه وبعيده، وهو هنا لقريبه، وقد أرادوا استبعاد كلام الصبيان في المهد، ومنهم المسيح عليه السلام[2].

الدلالة الفعلية:

أولًا: دلالة الأفعال القولية، التي تدل على قول: قال، نادى. وهي منجزة قولًا في الزمن لا الفعل. والمنجز في الحاضر: (أعوذ)، مثل قول الأم: ﴿أُعِيذُهَا بِكَ﴾، فالتعوذ بالله دائم في القول لحسن المعتقد والسلوك، فالأقوال المتمكنة من الباطن تخرج عفوًا عن غير تكلف.

ثانيًا: دلالة الأفعال المعنوية، التي تدل على معان غير حسية، نحو: نسي، خاف، حزن، وهي تقع في النفس في الأزمنة دون الإنجاز الواقعي.

---

(1) تفسير القرآن العظيم، علي بن محمد السخاوي، دار النشر للجامعات، ج ١/٥٠٩، أنّى: اسم استفهام يدل على الحال والمكان، يحمل على معنى كيف، وهذه المعاني، حكمها للسياق، وهي هنا اسم استفهام بمعنى كيف، في محل نصب حال، "يكون" فعل مضارع ناقص، والجار والمجرور "لي" متعلقان بخبر "يكون"، "ولد": اسم يكون مرفوع. جملة "ولم يمسسني" حالية، وجملة "ولم أك بغيًا": معطوفة على الحالية في محل نصب.

(2) الكشاف، ط مكتبة مصر، ج ٣/١٠٣، (قالت يا) للتنبيه (ليتني مت قبل هذا) الأمر (وكنت نسيًا منسيًّا) شيئًا متروكًا لا يعرف ولا يذكر.

ثالثًا: **الأفعال الحسية التي تقع في الحس**، نحو: انتبذت، اتخذت حجابًا، تمثل بشرًا، حملت، جاءها المخاض، أشارت، وهي أكثر من الفعل المعنوي؛ لأن الخطاب يعبر عن حدث واقعي.

والأفعال باعتبار الإنجاز نوعان:

أولها: الأفعال الطلبية أو الأدائية: التي تتحقق من الجمل التي لا تفيد صدقًا أو كذبًا؛ لأنها في مرحلة الطلب، وبعضها يتضمن طلبًا صريحًا كالأمر والنداء والدعاء والنهي، مثل: ﴿أَلَّا تَحْزَنِي﴾ يراد به المواساة، أو تعبر عن طلب ضمني، مثل: ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾﴾، نادى فعل يدل على النداء المنجز في الماضي، وقوله ﷻ: ﴿أَلَّا تَحْزَنِي﴾ تفسير النداء، و"أن": مفسِّرة بمعنى أي، والمعنى: فلا تحزني بولادتك.

وقد عبر الخبر عن الإنشاء في التعوذ: ﴿أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ﴾ أي: إن كنت تقيًّا، فلا تؤذني.

والإنشاء غير الطلبي، نحو: الاستفهام غير الطلبي: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ تفيد الاستبعاد، فأنى للسؤال عن المستبعد. والقسم المضمر في: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾. والتمني في قولها تحسرًا وتندمًا: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾، فليت تعني: أتمنى، والمعايرة في قول قومها: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ﴾، والتوبيخ والاستنكار في قولهم: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾، وقد تضمنت هذه الجمل معاني أفعال أدائية كأسأل وأطلب وأتمنى وأعير وأوبخ وأستنكر.

والآخر: الأفعال الإنجازية التي تقرر وقائع خارجية أو تصفها، وتسمى الأفعال الواقعية، مثل: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ أي: تجسد بشرًا في الواقع، فلم تُنكر بشريته، بل خشيت أذاه، ومثل: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، وهو مس حسي، ومن فطنتها ودقتها في التعبير أنها جعلت الفاعل "بشر"؛ ليشمل كل الجنس؛ ولأن الحمل يقع من النوع، وليس من خارجه، ولم تسنده إلى "رجل"؛ لاحتماله سن الرجولة دون الشباب، ولم تسنده إلى "أحد" أيضًا؛ لاحتمال دلالته على الواحد والجنس كله، ولاحتماله الحصر في واحد دون من فوقه،

وقوله تعالى على لسانها: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم:٢٠] لا يراد بها النفي المنقطع في الماضي، بل الوصف اللازم فـ "لم" صرفت زمن المضارع "أكون" إلى الماضي، مثل: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾، وقد نفت عن نفسها البغاء بعد نفي المس؛ تأكيدًا على ملازمة العفة والموت عليها، وهي تفيد الثبوت والدوام، والدليل قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿ وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ ﴾ [آل عمران: ٤٠] جملة اسمية تفيد الثبوت والدوام، وقد عبر سبحانه عن المعنى ذاته بقوله: ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا ﴾ [مريم:٥] في شكوى الضعف، وقدم الهدف من الإنجاب قبل طلبه، وهو خلافة النبوة: ﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى ﴾ خاف على عقيدتهم، وأن امرأته كانت عاقرًا، يريد أنه لم ينجب في الماضي، ثم أعاد الجملة: ﴿ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا ﴾ [مريم:٨] في سياق التعجب، أي: لازمها الوصف عاقر هذا دون انقطاع، وقيل جاء في الماضي تحسرًا على زمن الشباب، وقد بشر بالولد، وهو شيخ، ومن ثم قال: ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا ﴾، ولذلك أردف قائلًا: ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾، فاستدعى الماضي في مواجهة الحال الذي ضعف فيه، ولم يستدعه في: ﴿وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ ﴾ [آل عمران:٤٠]، هنا للتعجب من قدرة الله تعالى بدليل التعقيب الذي جاء بعده: ﴿ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾ [آل عمران:٤٠][١].

والفعل "جعل"، فعل إنجازي زمنًا وفعلًا: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾، واختلفوا في المراد بالسَّرِي: فقيل: عيسى عليه السلام، وهو المراد بالوصف الذي حل محل العَلَم للتعزيز، والسَّرِيّ من الرجال العظيم الخصال السيد، وفائدة الوصف هنا التسرية عن الأم لاحتمال الموقف الذي تخشاه[٢]، والسَّري بمعنى السيد الحر أو المُحرر، وقيل النهر في بعض اللغات السامية، والأول الأرجح.

---

(١) يجوز حذف النون إذا كان الفعل مجزومًا بالسكون، ولم يله حرف ساكن أو ضمير متصل.

(٢) تفسير القرطبي، ج ١١/٨١، قال الحسن: "كان والله سريًّا من الرجال، ويقال: سري فلان على فلان: تكرم. وفلان سري من قوم سراه. وقيل المراد بالسري النهر: أشار لها إلى الجدول الذي كان قريب جذع النخلة. قال ابن عباس: كان ذلك نهرًا قد انقطع ماؤه فأجراه الله تعالى لمريم. والنهر يسمى سريًّا؛ لأن الماء يسري، وقيل: السري: السيد الحر، وقيل الجدول، النهر الصغير. القرآن ولغة السريان، د. أحمد محمد علي الجمل (قسم اللغة العبرية)، بحث منشور في مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، عدد ٤٢ لسنة ٢٠٠٧م، ص٨٤.

وقد جاء الفعل الواقعي لمريم مضمرًا، ودل عليه الأمر النافذ في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾، قيل أمرها بهز الجذع اليابس لترى آية أخرى في إحياء موات الجذع، والباء في قوله: "بجذع "زائدة مؤكدة، كما يقال: خذ بالزمام، وأعط بيدك، قال الله تعالى: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:١٥] أي: فليمدد سببًا[1]، وقيل: المعنى، وهُزِّي إليك رطبًا على جذع النخلة، وفعل مريم - عليها السلام - هنا مضمر، تقديره: فهزت جذع النخلة. و﴿تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾: الفعل "تساقط": السقوط من علٍ[2]، و"رطبًا" نصب بالهز، أي: إذا هزرت الجذع هززت بهزه "رطبًا جنيًّا"، واختلف في نصب "رطبًا" بحسب معاني القراءات، فقيل يستند الفعل إلى الجذع، وقيل: الهز، وقيل: النخلة[3]، وجاء الفعل الإنجازي مضمرًا في قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗا﴾، والتقدير: فأكلت وشربت.

وجاءت الإشارة في موضع القول في قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتۡ إِلَيۡهِۖ قَالُواْ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ﴿٢٩﴾﴾ [مريم]، وهي إشارة فعلية، وكان الداعي إلى الإشارة هو التزام الأمر الصادر إليها من قبل، وذلك قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم]. امتثلت الأمر، قال القرطبي: "التزمت مريم عليها السلام

---

(١) القول بالزيادة في إعراب الآيات لا يعني أن حرف الجر الزائد جاء زيادة عن حاجة النص إليه، بل الزيادة تعني أنه جاء لمعنى مخصوص به، مع العلم بالاستغناء عنه في موضع آخر كمعاني الملازمة والتمكين والاختصاص في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ بمعنى يكفيك الله تعالى وحده شهيدًا في كل أمرك، فوقع الحرف ملابسًا للمفعول الموصول إليه بالحرف في قولنا: مررت بالدار، أي: ملاصقًا، ومثل: خذ بيد فلان، لمعنى مخصوص من السياق، وهو الإعانة والمساعدة، غير قولنا: خذ يد فلان، والأبلغ المجيء بحرف لتوطين المعنى وتأكيده، والله أعلم، وقولهم "ما" زائدة في إنما وغيرها كلام مطلق، فإلصاق "ما" بإنَّ لمعنى الحصر في مثل: "إنما أنت رسول"، أي: ما أنت إلا رسول؛ لتأكيد نبوته، ولرفع الحرج عنه في كفرهم، مع صحة احتماله معاني أخرى في غيره، وهذا يتطلب توسعًا ويحتاج بحثًا، أسأل الله تعالى أن يشرح صدري إليه، وأن يهديني إلى عمله.

(٢) ذكرها الزمخشري رحمة الله تعالى عليه في الكشاف، ج ٣/١٠١، أن "تسَّاقط"، أي: تتساقط، فأدغم التاء في السين، وقرأ حمزة "تساقط" مخففًا فحذف التي أدغمها غيره، وقرأ عاصم في رواية حفص "تُساقِط" بضم التاء مخففًا وكسر القاف، وقرئ تتساقط بإظهار التاءين، ويساقط بالياء وإدغام التاء وتسقط ويسقط بالتاء للنخلة وبالياء للجذع، فهذه تسع قراءات.

(٣) تفسير القرطبي، ج ١١/٨١.

ما أمرت به من ترك الكلام، ولم يرد في هذه الآية أنها نطقت بـ: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾، وإنما ورد أنها أشارت، فيقوى بهذا القول من قال: إن أمرها بـ "قُولي" إنما أريد به الإشارة، وقيل إنها لما أشارت إلى الطفل قالوا: استخفافها بنا أشد علينا من زناها، ثم قالوا لها على جهة التقريع: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1]، والاستهزاء من إشارتها دليل على أنهم فهموا عين المراد منها (الكلام)، قال القرطبي: "الإشارة بمنزلة الكلام، وتُفهم ما يُفهم القول، وكيف لا، وقد أخبر الله تعالى عن مريم، فقال: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾، وفهم منها القوم مقصودها وغرضها، فقالوا: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ﴾[2] والعلم بدلالة الإشارة مبحث قديم في الفقه والبلاغة والتفسير، وقد اختصه البحث الغربي حديثًا بـ"علم الإشارة أو العلامات"، والمسلمون المتقدمون رواد هذا العلم، وهو جزء من علم الدلالة، الذي يبحث دلالة اللفظ والإشارة والسياق، والدلالة أعم من المعنى الذي يتعلق باللفظ، فهو فرع فيها.

دلالة الخطاب:

أولًا: الدلالة اللفظية:

معنى اللفظ المؤثر في سياقه اللغوي والخارجي، والذي يطابق الواقع، وأصل المواضعة، وعرف المعنى المجازي، نحو:

النبذ: أصله الطرح والانتباذ افتعال منه، ومنه قوله: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ أي: ألقوه، وانتبذ فلان ناحية أي: تنحى ناحية وجلس فلان نبذة من الناس، ونبذة بفتح النون وضمها أي: ناحية، وإنما يقال ذلك إذا جلس قريبًا منهم، حتى لو نبذوا إليه شيئًا لوصل إليه، فالانتباذ اتخاذ الشيء بإلقاء غيره عنه، والأصل أن يستخدم فيما لا يستحب، وهو دليل حبها الخلوة، وقد ترتب عليها فزعها من الملك (جبريل عليه السلام) الذي أتاها في صورة إنسان؛ تأليفًا وتطمينًا؛ لئلا تروّع في سياق البشارة بغير المألوف مما لا تألفه في محيطها[3].

---

(١) نفسه، ج ١١/٨٢.

(٢) نفسه.

(٣) ارجع إلى: الطبري، ج ٦ / ٧٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٢٦٣.

"البِشارة": ما يُبشر به الإنسان غيره من أمر، وهي مقرونة بالمبشر به، وأكثر مجيئها في الخير، وقيل الأصل فيها أن تكون في الخير، وهي في سياق الولد تعني الخير، قال تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾ [الصافات]، وقال سبحانه: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ ﴾ [هود]، وقد بشرت مريم بكلمة من الله في إطار هذا السياق المألوف، بيد أنها بكر لا زوج لها، ومن ثم لم تعتد بالبشارة، بل بعواقبها التي تخوفتها، وتمنت الموت والنسيان أو انقطاع الذكر، وأول المخبرين بها بشير، فهو وصف أول ناقل عن المصدر - وهو الوحي في التنزيل - والبشارة في سياق الشر قليلة، وقد تكون في سياق التقريع على المخالفة، وهذا يتطلب قيدًا يعين المراد؛ لأن المخالفة تقتضي التبيين للإفهام، وإذا استعملت في الشر اقترنت بقيد يُبيّن المذكور المخالف للمعهود من البشارة: بشَّرَ بعذاب ونحو ذلك، ولا يقال: بشر فقط بدون أن يذكر المبشر به، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾ [آل عمران].

وقد استخدمت خمسة ألفاظ في سياق الحديث عن المولود؛ للتعبير عن مراحله العمرية ومستوى نضجه، وهي الوليد والطفل والغلام والصبي والولد، الوليد تخص المولود لحظة ولادته، والطفل الوليد أو المولود منذ أن يولد إلى أن يبلغ، والغلام يُطلق على الطفل منذ لحظة ولادته إلى أن يشبّ، والصبي تطلق على الذكر من الولادة حتى بلوغ الشباب قال تعالى في شأن يحيى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾﴾ [مريم] العقل والفهم والحكمة، وقيل النبوة، وهي لا تكون إلا عن بلوغ وعقل، وقيل: تُطلق من الولادة إلى ما قبل الفطام مباشرة، والأرجح أن يكون معناها بحسب السياق، فقولنا: أنجبت فلانة صبيًّا بمعنى طفلًا ذكرًا، وهي في شأن يحيى عليه السلام بمعنى الشاب اليافع، وقد جاء على لسان مريم ولد وغلام: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ﴾ [آل عمران:٤٧] جاء لفظ "ولد"؛ ليجانس بشارة الملائكة قبله: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [آل عمران] لم تستخدم كلمة "غلام"؛ لأن الكلام عن

المولود الذي بُشّرت به[1]، وقد جاء لفظ غلام في سياق العقل والنضج بعد: ﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا ﴾ [مريم]، فجانسه غلام في قولها: ﴿ قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ ﴾ [مريم:٢٠]؛ لما سيكون في بلوغه من علو شأنه، وجاء لفظ صبي في استنكار قومها: ﴿ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ﴾ [مريم]، والأصل أن يكون في المهد طفلًا، فحمل على معنى الطفولة، وقد جيء بلفظ صبي؛ لأن ملكة الكلام تكتمل في الصِّبَا؛ فجيء به للملابسة، وهذا أبلغ في السخرية والاستنكار[2]، وقد ناسب هذا السياق مجيء الدعاء بلفظ (رَبّ)، فمن أسماء الله سبحانه وتعالى الربّ والمربي بكل ما فيه من صفات الحنو والرعاية.

و﴿ قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ﴾: المسّ في الأصل في اللغة هو اللمس باليد كأنه لمس بالأطراف، ثم توسع العرب في استعماله؛ فقالوا: مسّه المطر بمعنى أصابه المطر، ومسّه طائف من الجن بمعنى أصابه، وانتقل إلى التعبير عن معنى مجازي، فعبرت به العرب عن المعاشرة الجنسية، فقالوا: مسّ المرأة بمعنى عاشرها، وهو ألطف من التصريح بالمعنى، وهو أبلغ هنا في الخطاب؛ لنفي المس حقيقة ومجازًا، وهو من تلطيف المعنى وتحسينه، ولفظ "بشَر" يجانس المس لفظًا ومعنى فالمس بلمس الجلد، وهو البشرة أو سطح الجلد، والبشر خاص بالإنسان دون الجان، وهو هنا أبلغ من أحد أو رجل لعموم الدلالة فيه، وهو يجانس قوله تعالى: ﴿ بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾، وقولها: ﴿ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ ﴾، وبشر هنا خاصة بالإنسان، و"أحد" كلمة عامة في الجنس، وهي لا تقع موقع بشر، وهي تريد معنى المعاشرة وكذلك إنسان؛ لأن (بشر) تناسب المباشرة و"يمسس"، والسياقات التي وردت فيها كلمة بشر تفيد تمام الخلق وكماله وقوته، ومنه: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف:٣١]، و﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾، وبشر نكرة هنا للعموم، ويستوجب سياق التبرئة النفي العام. والهز: التحريك الشديد، يقال: هززت الرمح فاهتز وهززت فلانًا للعطاء، قال تعالى: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ

(١) ارجع إلى: معاني القرآن إعرابه، ج ٢٦٦/٣.

(٢) ارجع إلى: الكشاف، ج ١٠٢/٣.

بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ [مريم:٢٥]، ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ ﴾ [النمل: ١٠]، واهتز النبات: إذا تحرك لنضارته، قال تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ﴾ [الحج:٥]، واهتز الكوكب في انقضاضه، وسيف هزهاز، وماء هزهز ورجل هزهز: خفيف[1]، وقد أمرها بهز الجذع اليابس لترى آية أخرى في إحياء موات الجذع، والباء في قوله: "بجذع" زائدة مؤكدة كما يقال: خذ بالزمام، وأعط بيدك قال الله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج:١٥] أي: فليمدد سببًا. وقيل: المعنى: وهزي إليك رطبًا على جذع النخلة، و"رطبًا " نصب بالهز، والمعنى: إذا هززت الجذع هززت بهزه "رطبًا جنيًّا"، و"جنيًّا": قد طابت وصلحت للاجتناء، وهي من جنيت الثمرة[2].

و﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ ﴾: جاء يجيء ومجيئًا، والمجيء كالإتيان، لكن المجيء أعم؛ لأن الإتيان مجيء بسهولة، والإتيان قد يقال باعتبار القصد، وإن لم يكن منه الحصول، والمجيء يقال اعتبارًا بالحصول[3]، ولما يكون مجيئه بذاته وبأمره، ولمن قصد مكانًا أو عملًا أو زمانًا، قال الله عز وجل: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾ [يس:٢٠]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [غافر:٣٤]، يقال: جاءه بكذا وأجاءه: جاء بها، ألجأها، فاضطرها وألجأها الطلق إلى جذع نخلة في المكان الذي تنحت إليه، و(المخاض): وجع الولادة، (إلى جذع النخلة) لتعتمد عليه، فولدت، وقيل: "ألجأها" معدى عن جاء، وألجأ: اضطر، وجاء على هذا المثل: "شر ما أجاءك إلى مُخَّة عرقوب"[4]، يضرب للمضطر جدًّا، وقيل: ألجأ في معنى

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٢٦٦/٣، وتفسير ابن كثير، ج ١١٦/٣.

(٢) ارجع إلى: القرطبي، ج ٨١/١١، والبحر المحيط، ج ١٧٠/٦.

(٣) بصائر ذوي التمييز، الفيروز آبادي، ج ١١٢/١.

(٤) جمهرة الأمثال للعسكري، دار الكتب العلمية، ج ٤٤٩/١، ومجمع الأمثال، للميداني، ج ٣٥٨/١، ولسان العرب، دار الحديث، م ٢٧٥/٢ (جاء) و(مخخ)، وروي: "شَرٌّ ما يُجيئُكَ إلى مُخَّةِ عُرقوبٍ". يضرب مثلًا لكل مضطر إلى ما لا خير فيه، والعرقوب لا مخ فيه. أي: اضطره إلى مُخة عرقوب، والمعنى: ما ألجأك إليها إلا شيء، أي: فاقة وفقر، وذلك أن العرقوب لا مخ له، وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شيء، وعراقيب الأمور: عظامها، وصعابها وما دخل من اللبس فيها، والعرقوب عضل لحمي شديد، ويصعب طحنه، والأصل في المخ أن يكون في العظم، ويسمى النخاع.

أجاء، وجاء بكذا: استحضره، نحو: ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ [النور:١٣] ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [النمل]، وجاء بكذا يختلف معناه بحسب اختلاف المجيء به.

نسي في قوله تعالى: ﴿ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾ [مريم:٢٣]، أي: جاريًا مجرى النسي القليل الاعتداد به، وإن لم ينس، ولهذا عقبه بقوله: (منسيًا)؛ لأن النسي قد يقال لما يقل الاعتداد به، وإن لم ينس، والنسي في كلام العرب: الشيء المطروح لا يؤبه له[1].

"سقط": السقوط: طرح الشيء؛ إما من مكان عال إلى مكان منخفض كسقوط الإنسان من السطح، قال تعالى: ﴿ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ [التوبة:٤٩]، أو سقوط منتصب القامة إذا شاخ وكبر، قال تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا ﴾ [الطور:٤٤]، وقال: ﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [الشعراء:١٨٧]، والسقط والسقاط: لما يقل الاعتداد به، ومنه قيل: رجل ساقط: لئيم في حسبه، وقد أسقطه كذا، وأسقطت المرأة فيه المعنيان: السقوط من عال، والرداءة جميعًا، فإنه لا يقال: أسقطت المرأة إلا في الولد الذي تلقيه قبل التمام، ومنه قيل لذلك الولد: سقط، وبه شبه سقط الزند[2].

الرطَب: خلاف اليابس، قال تعالى: ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام:٥٩]، وخص الرطب بالرطب من التمر، قال تعالى: ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ [مريم:٢٥]، و"الرطب": البلح الناضج، وقيل: العجوة، وهما أنسب لطعام النفساء، واختار سبحانه الرطب؛ لأنه أفضل حالات التمر وأشهاها للمريض والصحيح، وأرطب النخل: حان أوان رطبه، نحو: أتمر وأجن، ورطبت الفرس ورطبته: أطعمته الرطب، فرطب الفرس: أكله. ورطب الرجل رطبًا: إذا تكلم بما عنّ له من خطأ وصواب؛ تشبيهًا برطب الفرس، والرطيب عبارة عن الناعم.

و"جنيًا": قد طابت وصلحت للاجتناء، وهي من جنيت الثمرة، الجني في الأصل: ما يجنى منها، أي يقطع ويؤخذ، وقال عباس بن الفضل: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قوله:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٢٦٧.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٢٦٧، والبحر المحيط، م ٦/١٧١، والمجمل، ج ٢/٣٨٢.

﴿رُطَبًا جَنِيًّا﴾، فقال: لم يذو. قال: وتفسيره: لم يجف ولم ييبس ولم يبعد عن يدي مجتنيه، وهذا هو الصحيح. قال الفراء: الجني والمجني واحد، يذهب إلى أنهما بمنزلة القتيل والمقتول والجريح والمجروح. وقال غير الفراء: الجني المقطوع من نخلة واحدة، وقيل الجني من التمر ما طاب من غير استعجال يفسده.

﴿ فَأَشَارَتْ ﴾ [مريم:٢٩]، أشار: أومأ بالكف والعين والحاجب[1]، وجاء تفسيرها في توجيه زكريا إلى التعبير بالرمز دون الكلام في قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران:٤١]، الرمز في اللغة: الإشارة والتعبير عن المعنى بحركة اليد أو الرأس أو بحركة الجسد أو الإيماء بالشفتين أو بالحاجبين والعينين، وأصله الحركة، في هذه الآية دليل على أن الإشارة تنزل منزلة الكلام، وهو ينوب عن الكلام: ﴿ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾ [مريم:١٠][2]، وتعني الإشارة الإحالة التي تربط السياق الخارجي، وهي في الخطاب تحيل إلى المشار إليه في الواقع (المسيح عليه السلام).

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ٢٦٨/٣، ولسان العرب، م٥/٢٢٧ (شور).

(٢) ارجع إلى: الكشاف، ٣١٨/١، تطور دلالة الإشارة حيث تقترن بالكلام، ويطلق على الكلام إشارة، "الإشارة بمنزلة الكلام؛ وتُفهم ما يُفهم القول، وكيف لا، وقد أخبر الله تعالى عن مريم فقال: "فأشارت إليه"؟ وفهم منها القوم مقصودها وغرضها، فقالوا: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ﴾، وقد ورد ذكر الإشارة في سورة آل عمران، لكنها جاءت في صورة الرمز، وذلك قوله تعالى لزكريا عليه السلام: ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٤١﴾ ﴾ [آل عمران]، فقوله "إلا رمزًا" أي: "إلا إشارة بيد أو رأس أو غيرهما" ارجع إلى: مفاتيح الغيب للفخر الرازي، دار الفكر العربي، القاهرة، ج٧/٢٠٤، قال: الجاحظ: "والإشارة واللفظ شريكان ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تُغني عن الخط، ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص، ولجهلوا هذا الباب ألبتة"، البيان والتبيين، للجاحظ دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١/ ٣٩، ووردت **الإشارة في القرآن على ما يأتي:**

الأول: لفظها الصريح، كما في: ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾ [مريم].

الثاني: الرمز، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران:٤١].

الثالث: الوحي، كما في قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾ ﴾ [مريم]، وقد تناوله قدامة بن جعفر في نقد النثر، في: باب من الوحي، وقال فيه: "وأما الوحي فإنه الإبانة عما في النفس بغير المشافهة، على أي معنى وقعت؛ من إيماء، ورسالة، وإشارة ومكاتبة .ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ عَلِيٌّ=

ولاشك أنه قرب النخلة، فهي دليل الحياة ودليل الماء، وقد ناسب الفعل "هز" النخلة لا الجذع؛ لأن القريب منه إلى الأرض لا تقدر على هزه، فهو من باب جريان المعجزة على يدي امرأة في المخاض، والشرب ليس بسبب من الهز، بل من مصدر آخر يسره الله ﷻ، والترتيب بمقتضى العادة في التغذية: الأكل ثم الشرب؛ لأنه من مستلزمات الأكل.

ومنه دلالة الفعل انتبذ على اللفظ والنأي والترك والابتعاد، ودلالة الأهل على الزوج والوالدين والإخوة والأسرة والقرابة والعشيرة، وهي هنا لمعنى القرابة، وهذا مستفاد دلالة الإشارة في دعاء الأم لها: ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا..﴾ فيه إشارة إلى دنو أجل أمها، وقد أشار الخطاب المتعلق بالأم إلى أنها صارت في كفالة زوج خالتها زكريا عليه السلام، وقد سكت الخطاب عن دور الأم في الحدث الحالي لمفارقتها الحياة.

ثانيها: دلالة المفهوم أو الدلالة المضمرة المسكوت عنها: وتعرف بمقتضى دلالة المذكور عليها، فالمضمر أو المسكوت عنه أو المحذوف للعلم به أو لتضمنه في المذكور، يفهم من الظاهر والسياق والمقام، وهو للإيجاز وللإثارة ولإعمال الذهن، وقد يكون أبلغ من الذكر؛ فالسكوت في بعض السياقات بلاغة، والمسكوت عنه نوعان:

الأول: المفهوم الموافق: الذي يوافق المحذوف فيه دلالة المذكور، وقد وقع إضمار في الجمل؛ للاختصار في المعلوم من المذكور، كحذف جواب الشرط للعلم به في قوله ﷻ: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾﴾ [مريم] قالته في غاية عفافها، وقوله: ﴿إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ قيل: جواب الاستعاذة، وإما مستأنفة، **قال الزمخشري**: "أرادت إن كان يُرجى منك أن تتقي الله وتخشاه وتحفل بالاستعاذة، فإني عائذة به منك"[1]، الراجح أن جواب الشرط مقدر، والجملة الشرطية على الاستئناف، **قال البيضاوي**: "إن كنت تقيًّا: مستأنف، وجواب الشرط محذوف دل على ما قبله"[2]، وجواب الشرط تقديره: فاتركني أو فانته عنّي، وقيل: حُذف الجواب؛ لأن الملاك قاطعها؛ ليثبت تقواه بأنه رسول الله ﷻ، وهذا لا يمنع وقوع الحذف

---

(١) تفسير الكشاف، ج ٢/٥٠٥.

(٢) تفسير البيضاوي، ج ٤/٩.

للعلم به، وهو كثير في الخطاب. ومثله: حذف القسم اكتفاء بجوابه في: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾، وهذا المعنى مقدر بمقتضى نظام اللغة والدلالة.

والبشارة تكون في الخير، في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران:٤٥]، وقد طهرها الله تعالى واصطفاها وشرفها بنسب المسيح عليه السلام إلى أمه، وهو يقتضي في عرف الناس أنه مجهول الأب، وهو ما أثار تعجب الأم واستنكارها على ما علمته من الوحي.

وقوله ﷻ: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ...﴾ يقتضي الحدث التغذية والراحة والنقاهة والإعراض عن المجادلة المثيرة بعد الوضع، وهي لاشك مقبلة على أزمة. وقولها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَـٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾، الصوم: الصمت، ثم ضُمن فيها بعده (فلنْ أكلمَ)، و(إنسيًّا) للتأكيد، فالكلام خطاب البشر لا غيرهم، فمقتضى المعنى أنه يقع مع البشر، فذكر لفظ إنسي لتأكيد النفي في الجنس، واليوم: ظرف زمن مقيد بمدة، وهو خلاف: "لن أكلمَ مستقبلًا" الذي يشمل المستقبل.

والآخر: المفهوم المخالف: وقد أشار اعتزالها قومها في الملاهي على صلاح طبعها النافر من الموبقات، وهذا شأن من نشأ على الصلاح ينفر من المعاصي، خلاف الذين يستبشرون بها؛ لأنهم استمرأوها حتى نفروا من الصلاح ومن الصالحين، واعتزال ذوي القرابة؛ إما عن سوء في المعتزِل أو فيهم، والمعين للثاني الخطاب، وقد يكون رغبة في الاختلاء، وفيه إشارة إلى انطواء مريم اليتيمة على نفسها، و﴿مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ يقتضي وجود خلافه (مكانًا غربيًّا).

و﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾، التمثل في العيان يقتضي أنه خلاف الظاهر، ويقتضي أنه على هيئة مغايرة التجسيد البشري، والوصف ﴿سَوِيًّا﴾ يقتضي وجود النقيض (العِوَج)، والغرض منه طمأنة مريم بحسن الهيئة، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَـٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ ناشدته بالله تعالى وألزمته العمل بالتقوى، وهذا يقتضي أنها تعرف أن الداخل عليها خلوتها يؤمن بالله، ويستفاد منه أنها كانت في خلوة خاصة وحدها، لا يدخلها الرجال، وأن الداخل ظهر

دون إيذان ينذر بمجيئه، وهذا مستفاد من استنكارها وجوده وخوفها منه، و﴿إِن كُنتَ
﴾ يقتضي وجود نقيضه في السلوك (الخبيث الداعر).

ولها: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، الحمل يقتضي العكس، ويقتضي ون المواقعة من بشر، وليس من خلاف الجنس؛ ليصرف قول من ادعت الحمل من آخر كالجان[1]، ولا سبيل إليه دون تلاقح، وما حدث لها من خوارق المعجزات ية، فالحمل يستلزم المعاشرة، وهو ما تعلقت به في استنكار الحمل بقولها: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي لَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾. والتقوى تستلزم الامتناع عن الأذى.

قولها: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ يقتضي أنها لم تتمن الموت قبل؛ لعدم اكتنافها هذه المعصية، ى قومها: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ يريدون: أنت بغي بمقتضى المخالفة : ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ التنكير لاستبشاع الفعل وتهويله، وقد استخدموا التعريض التصريح، وفيه إشارة إلى التزامهم الحذر؛ لسوابق أصلها وورعها وحسن سيرتها.

والصوم عندهم يستلزم الصمت، قال تعالى في شأن صمت زكريا بعدما رزق الولد: خَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾ ﴾ [مريم] أوحى بالإشارة لحركة، وهو ما يرجح تعبير مريم بالإشارة في: ﴿فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ إِنسِيًّا﴾، ويؤيد هذا المعنى قوله ﷻ: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم]، يستلزم الكلام القدرة عليه، وهو الأصل الذي انطلق منه قومها في سخريتهم إحالة القول إليه؛ ليرد عنها، فمن كان في المهد لا يتكلم، أو من يكن في المهد لا يتكلم، معنى من ولد لساعته لا يتكلم[2]، لقد وصف الحاضر بالماضي؛ لتأكيد الوصف، و"كان" ا لوصف الحدث بمعنى الكائن، وقد تأتي في الماضي للدلالة على الماضي والحال لاستقبال بحسب السياق الخارجي، مثل: من كان منكم مسافرًا فليَقصر، أي: من يك منكم على سفر، فالقصر أثناء السفر وليس قبله، ومنه حديث: "إذا كان يومُ

---

(1) ارجع إلى: القرطبي، ج ١١/٧٨.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٣/٢٦٨.

صومِ أحدكم..."(1) بمعنى: إن يكن يوم صوم أحدكم، ومثل: من كان منكم مرتحلًا، فلينهض معي، أي: ينوي الرحيل مستقبلًا(2).

و"كان" في وصف الله ﷻ والإخبار عنه تدل على الأزمنة كلها (كان ولم يزل، وسيظل)، نحو: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾، وهي في الماضي للتحقيق(3).

---

(1) رواه البخاري (عن أبي هريرة ﷺ في كتاب الصوم) ومسلم وأحمد وابن ماجه والنسائي، ولفظ البخاري عن أبي هريرة ﷺ: قال رسول الله ﷺ: "قال الله: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام، فإنه لي وأنا أجزي به، والصيام جنة، وإذا كان يوم صوم أحدكم، فلا يرفث ولا يصخب، فإن سابه أحد أو قاتله، فليقل إني امرؤ صائم، والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، للصائم فرحتان يفرحهما، إذا أفطر فرح، وإذا لقي ربه فرح بصومه".

(2) الزجاج، ج ٣/٢٦٤، والحديث رواه النسائي في السنن الكبرى، رقم: ٣٢٤١.

(3) رأى بعض الباحثين أن "كان" مسلوبة الزمن في بعض السياقات، منها وصف الله بها في الماضي، وهذا مجافٍ للاستعمال العربي، فالفعل دال على الزمن لا محالة، بيد أن الزمن يأتي لمعان في السياق، منها دلالة الماضي على ثبات الوصف، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنسَانُ عَجُولًا ﴿١١﴾﴾ [الإسراء]، الماضي لتحقق الوصف في الطبع، وتمكنه منه قديمًا، ولم يزل، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿٥٣﴾﴾ [الإسراء]. وهو عدو دائم. وروى البخاري في صحيحه (ج ٦/١٢٧): عن سَعِيد بنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لابنِ عَبَّاسٍ: "إِنِّي أَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَيَّ ...، وقَالَ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] فَكَأَنَّهُ كَانَ ثُمَّ مَضَى"، فقال ابن عباس: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] سَمَّى نَفْسَهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ؛ أَيْ: لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا إلا أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ، فَلاَ يَخْتَلِفْ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ، فَإِنَّ كُلا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ". وقال أبو حيان الأندلسي - رحمه الله: "﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾، فـ"كان" تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وهو تعالى متصف بهذا الوصف ماضيًا وحالًا ومستقبلًا، وتقييد الفعل بالزمن لا يدل على نفيه عن غير ذلك الزمن" [تفسير البحر المحيط، ج ٥ / ٤٨٧]. وقال السيوطي - رحمه الله: "تختص كان بمرادفة (لم يزل) كثيرًا، أي: أنها تأتي دالة على الدوام، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى، مع انقطاعه عند قوم، وعليه الأكثر - كما قال أبو حيان - أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين، وجزم به ابن مالك، ومن الدالّة على الدوام: الواردة في صفات الله تعالى نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، أي: لم يزل متصفًا بذلك" [همع الهوامع، السيوطي، ج ١ / ٤٣٧، ٤٣٨]. وقد جمع محيي الدين درويش - رحمه الله - دلالات "كان" في القرآن في خمسة معانٍ:

الأول: معنى الأزل والأبد، نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، وغيرها.

الثاني: معنى المضيِّ المنقطع، نحو: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل: ٤٨]. =

ـة الإحالة:

ـحالة الضميرية: الضمير إحالة إلى متقدم في اللفظ أو في العالم الخارجي، والأصل أن ـفظ المحال إليه أولًا ثم تقع الإحالة، قال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ ...كَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ ﴾ [مريم] أُضمر اللفظ (مريم) في الأفعال؛ لتقدمه في الخطاب، وأُظهر ـلخطاب المباشر في النداء؛ لما يقتضيه من ذكر المنادى وتعيينه في اللفظ: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰمَرْيَمُ ...ـ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾ ﴾ [مريم]، ومنه ضمير المخاطب الكاف قال تعالى: ﴿ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ ... ﴾ [مريم:٢١]، والكاف هنا لمريم عليها السلام، للدلالة على الخطاب المباشر[1]، ...ـ الضمير في الحوار بين طرفي الحوار، وقد بادرت مريم بالخطاب: ﴿ إِنِّىٓ أَعُوذُ .. ﴾، وقد ... المخاطب (روح القدس): ﴿ إنَّما أنا رسولُ ربِّك ﴾، والحصر هنا لتأكيد التعريف

...: معنى الحال نحو: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران: ١١٠].
...معنى الاستقبال نحو: ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧].
...: معنى صار نحو: ﴿ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤، ص: ٧٤] [إعراب القرآن وبيانه، د. درويش، ج ١٠ / ...٣١]. والخلاصة عندي أن وصف الله تعالى لا يتغير، وهو ما غفل عنه من قال: "كان مسلوبة الزمن في ...صف الله"، والزمن فيها للماضي – لا شك – بيد أن العرب تستخدمه لمعانٍ، لم يعتد بها الباحثون في قولهم هذا، ...وصف الله في القدم لا يتغير في الأزمنة، وكان في وصف الشيطان والإنسان للدلالة على تمكن الفعل والطبع في ...الأصل الأول، فالعداوة من الشيطان منذ خلق آدم، والعجلة كانت في آدم عليه السلام وفي بنيه – والله أعلم.

...الك، ذا الإشارة وكاف الخطاب، والكاف تتغير بحسب الخطاب، وفيها لهجتان؛ **اللهجة الأولى**: أن تأتي الإشارة ...بلفظ المفرد المذكر أيًا كان المخاطَب، كقولك: ذلك رجل، وذلك امرأة، وكما جاء في الآية: (كذلك)، و﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ﴾ [يوسف] يريد الحدثين، وقوله ﷻ: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف] (ذلك) إشارة ليوسف، و(كُنّ) حرف خطاب للنسوة، وذلك رجلان وامرأتان، ورجال ونساء، سواء أكان المخاطب واحدًا أو اثنين أو جمعًا، والكاف خطاب المفرد، ويقال في خطاب المثنى والجمع: ذلكما، ذلكم، وذلكن.

واللهجة الثانية: أن تتغير الإشارة تبع النوع، وأن تجعل ضمير الخطاب تبع المخاطَب، فلو كان رجلًا، تقول: ذلك رجل، ولو كانت امرأة، تقول: تلكِ امرأة، وقوله ﷻ : ﴿ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الأعراف]، (تلك) للشجرة و(كما) للمخاطَب أي: لآدم وحواء، ويجوز التثنية، وقوله تعالى: ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [القصص] برهانان اثنان "ذان" للبرهانين، و"ك" للمخاطب، ويجوز أن نقول فيما تقدم: ذلكَ على اللهجة الأولى.

بالمتكلم، وهو تعريف جامع مانع، وجاء في موضع آخر: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [آل عمران] ثم جاء قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران:٤٥]، وهذا متمم لما تقدم، فقد كان جبريل عليه السلام على رأس الملائكة، وقد استهلوا خطابها بما حباها الله تعالى به، ثم بشروها بأنها صارت أمًّا لرسول عظيم عليه السلام، والدليل على هذا أن الحوار تحول من الملائكة إلى جبريل ثانية في: ﴿ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ [آل عمران:٤٧]، واستمر الحوار مسندًا إلى المفرد، وقد وقع الإضمار بعد الإظهار في حوار جبريل عليه السلام معها وحوار الملائكة معها.

ب- اسم الموصول: كقوله تعالى: ﴿فناداها مَن تحتها﴾ (بفتح ميم من)، اختلف المفسرون في الفاعل "من" وتحديد إشارة الظرف "تحت"، وقد ذهب ابن عباس إلى أن المنادِي جبريل عليه السلام، وروي عنه أنه قرأ: (فناداها مَلَكٌ مِنْ تحتها) وذهب فريق آخر إلى أن المنادي عيسى عليه السلام، وسوف أتناول حجج الرأيين من خلال القراءتين اللتين وردتا في "من"، ودلالة الإشارة في الظرف "تحت"، وقد ورد في "من" قراءتان؛ أولاهما: أن "من" بكسر الميم حرف جر، وهي على هذه القراءة تشير إلى الجهة السفلية، وهو موضع الولد من الأم بعد الولادة، والمنادي هنا المسيح عليه السلام، وهي قراءة متواترة، وقرأ: «مِن تحتها» بكسر الميم أهل المدينة والكوفة غير أبي بكر وسهل، والباقون من تحتها[1]، وهي قراءة الأخوين (حمزة والكسائي) ونافع وحفص، والفاعل هنا الضمير المستتر في الفعل نادى، ودليل هذا الرأي: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ أن لفظ "تحت" يشير إلى جهة تليق بالابن، وقيل: (تحت) بمعنى بطن في اللغة النبطية، وعلى هذا يكون المعنى: (فَنَادَاهَا مِنْ بَطْنِهَا)، و(تحت) على هذا يراد بها أسفل منها، أي: من تحت ثيابها، ويرجح هذا الرأي قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾[2]. والقراءة الأخرى أن "مَن" بفتح الميم اسم موصول بمعنى "الذي"، وجاء في القراءة المتواترة: (فَنَادَاهَا مَنْ تَحْتَهَا)، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وابن عامر وأبي بكر، والفاعل هنا الاسم الموصول،

---

(١) الطبري، ط التوفيقية، م ٩/ ٨٠، ٨١، الكشاف، ج ٣/ ١٠٠.

(٢) ارجع إلى: القرطبي، ج ١١/ ٨١.

والاسم الموصول يحيل إلى المسيح عليه السلام أو إلى جبريل عليه السلام، وهو رأي ابن عباس - رضي الله عنهما، قال: المراد بـ "من" جبريل، ولم يتكلم عيسى عليه السلام حتى أتت به قومها؛ فذهب ابن عباس وقتادة والضحاك والسدي إلى أنَّ مَنْ ناداها هو جبريل عليه السلام وذهب مجاهد والحسن وسعيد بن جبير ووهب بن منبه إلى أنَّ مَنْ ناداها هو عيسى عليه السلام وقراءةُ ابنِ عباس: (فناداها مَلَكٌ مِنْ تحتها)(1)، والكاف (الضمير) في كذلك حرف خطاب، قال تعالى: ﴿ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ﴾ عليه السلام، وقوله: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف:٣٢] (ذلك) إشارة ليوسف و(كُنّ) خطاب للنسوة، والكاف للخطاب، وأرى أن من ناداها ابنها، ولو كان جبريل عليه السلام المتكلم لانتفى الظرف تحت، فهبوطه من فوق، أو يكون خطابه على مستوى الأفق، والخطاب يأتي من تحت من الأدنى إلى الأعلى، والولد موضعه تحت أمه، وهذا مستفاد من الفعل: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا ﴾ أي: أم مريم، والوضع من علٍ، وأن الظرف تحت: الموضع الذي ولد فيه، وتؤيده قراءة "مَن تحتها"أي: الذي تحتها، ومقام الولادة قرينة هذا المعنى، والكلام موصول، فالخطاب بعد أن ألجأها المخاض إلى جذع النخلة، وكلام الابن طمأنة للأم، والإشارة إلى موضع اتجاه الخطاب: ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى ﴾، وتكرار الظرف تحت يؤكد أنه المتكلم: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾، وهو موضع الولد من أمه، والالتفات عن الخطاب المباشر في سياق المدح عرف متبع في الخطاب على نحو ما جاء في فاتحة الكتاب: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ... إِيَّاكَ نَعْبُدُ ... ﴾ [الفاتحة]، جُعل الخطاب في المدح للغائب على أنه ثناء العباد على ربهم، ثم تحول الخطاب إلى المخاطب في التخصيص بالعبادة والاستعانة والدعاء، وهذا أبلغ في المعنى وأنجع في التأثير.

ج- الإحالة الإشارية: تعددت الإشارات هنا؛ لأن الخطاب عن حدث خارجي تفاعلي، والإحالة رمز التفاعل مع المقام الواقعي والاختصار، وتتميز الإشارة هنا بتعيين المشار إليه في اللفظ؛ لأن الحدث محكي عن حقبة سالفة، وليس حدثًا حيًا في المقام يعاينه المتلقي.

---

(1) القرطبي، ج١١/٨١، البحر المحيط، ج م٦/١٦٩، والكشاف، ج ٣/١٠٠.

هذا: إشارة للقريب في الواقع ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾، إشارة إلى الطعام (الرزق) الذي شاهده، و"هذا" في قولها: ﴿ مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا ﴾ إشارة إلى الحدث. و(كذلكِ)، الكاف بمعنى: مثل، أي: الأمر كذلك، والتقدير: قال ربك مثل ذلك، إشارة للبعيد، وإذا كانت في سياق ذكر الخير، فالبعد للتعظيم والتفخيم، و"ذا" إشارة دون "هاء" التنبيه لقرب المشار إليه، ولقرب المخاطب ومباشرته التلقي، واللام للبعد، والكاف للخطاب [1]، والأصل أن يعبر عن المعنى باللفظ، ثم وقع الاختصار بما يرمز إليه من الحروف، وقد عبر باللفظ عن الإشارة في قوله تعالى (فأشارت إليه) في سياق الوصف السردي؛ لتبيين التفاصيل التي تخدم الحدث، ولغياب المتلقي عن الحدث، ولعدم المعاينة في زمن الحدث، وقد دل جوابهم على إشارتها أنهم فهموا مدلول الإشارة، والإشارة هنا ليست لفظية بل يدوية أو رأسية أو إيماءة بالعين، والتعبير الإشاري الجسدي جزء من التعبير التواصلي في الخطاب المنطوق، والإشارة هنا من عناصر الحوار، وهي أبلغ في سياقها من التعبير اللفظي الذي يحتمل النقض والجدل، بيد أن الإشارة ترتب عليها دليل قطعي لا يحتمل المراجعة، وهو أن الوليد تولى الدفاع عن أمه وعن نفسه، وقد جاءهم الرد ممن لا يتوقعون منه جوابًا، وهذا يكشف بعدًا حواريًّا أن المحاوَر يزور خطابه في ضوء معرفته بمن يحاوِرُه، وأن محاورَة المجهول لا ترقى إلى درجة المعلوم في المُحاجة.

د – الإحالة الظرفية:

أولًا: الظرف المكاني: الذي يرصد الأمكنة في الخطاب، نحو:

"كلما" منصوب بـ "وجد"، أي: كل دخلة، وكلما أفادت معنى الظرف الزمني، وهي متصلة (كل + ما): ظرف بمعنى كل وقت، ومعنى "كل ما" منفصلتين: كل دخول دخله عليها، والظرف منصوب بوجد، وهو يدل على تكرر الدخول، أي: أصبح وجود الرزق دائمًا.

---

(١) التبيان للعكبري، ج ٢/٨٧١، ٨٧٠.

هنالك: ظرف يقع من المكان والأحوال وأحوال الزمان في موضع نصب، والمعنى: في المكان – من الزمان والحال – دعا، كما تقول: من هنا قلت كذا وكذا، ومن هناك قلت وكذا، أي من ذلك الوجه وتلك الجهة[1].

"مكانًا شرقيًا": جهة الشرق، ومكانًا: نصب على الظرف، وقد توجهت إليه بعد أن ت أفعال أهلها، والمراد بالأهل قرابتها، فهي وحيدة ويتيمة فلا ذكر للأم هنا، وفيه رة إلى صلاحها ونفورها من بعض ملاهيهم، فالعزلة الاختلاء، وهذا قبل الحمل، وهو ضع الذي جاءها جبريل عليه السلام فيه. وقد انتصب "مكانًا" على الظرف، ووصف بالشرقي؛ مما يلي بيت المقدس، أو كان شرقي مقام أهلها، وقيل: اختارت الشرق لتعظيم جهته التي ع منها الشمس عندهم، وقيل: شرقيًا: مكانًا شاسعًا بعيدًا، وبيت لحم من المنطقة حيطة بالقدس، وجاء في القرآن الكريم أنها اعتزلتهم، وأشار الخطاب إلى أنها جلست إلى ع نخلة، وجاء في العهد الجديد أنها كانت في مزود الحيوانات ببيت لحم [لوقا: ٢/١٦]، والسياق الخارجي يقرب هذه المعاني، فلعلها حملت وليدها ووضعته في المزود؛ كون في مأمن، والحظائر تكون في جهة تلاصق المقام أو قريبة منه في كنف الشجر والنخل، هذا يدل على أنها اختارت مكانًا تتوارى فيه من جهة الشرق من مقام أهله[2].

ومثله: ﴿مَكَانًا قَصِيًّا﴾ [مريم:٢٢]، ذكر المكان وصفته، وذلك في سياق إخبار الغائب عن الحدث، وهي هذه المرة نحت نفسها (انتبذت من نفسها لا أهلها)، ومفهوم المخالفة يقتضي نها انتبذت من أهلها؛ لأنهم أتوا ما تنفر منه، ثم اعتزلت أهلها؛ لما علمته سابقًا من سوء نهم بها.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ١/٣٤٠.

(٢) ارجع إلى: البحر المحيط، ٦/١٦٩، الراجح أن "شرقيًا" يعني جهة الشرق، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ [الشعراء: ٦٠] قال أبو عبيدة : معنى ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ ناحية المشرق. وقرأ الحسن وعمرو ابن ميمون: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ بالتشديد وألف الوصل؛ أي: نحو المشرق، مأخوذ من قولهم: شرق وغرب إذا سار نحو المشرق والمغرب .

و"تحت": يشير إلى موضع أو جهة في الواقع الخارجي الذي تعبر عنه اللغة، وضده: فوق، وهو ظرف مكاني متضمن لمن نادى، وأهميته تكمن في تحديد الدلالة الواقعية، والواقع في تحديد الجهات يقتضي أن يكون الولد أسفل أمه بعد نزوله، وهو هنا بمعنى "ناداها مِن أسفلها"؛ فيكون المحال إليه المسيح ابنها وليس جبريل عليه السلام، ويؤيد هذا الوجه القراءة التي كسرت فيها ميم "مِن" على أنه حرف جر يفيد الظرفية ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ﴾، و(تحت) على هذا يراد بها أسفل منها، أي: من تحت ثيابها، وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن لفظ (تحت) بمعنى بطن في اللغة النبطية، وعلى هذا يكون المعنى: فَنَادَاهَا مِنْ بَطْنِهَا، و"تحت" على هذا يراد بها الجهة المحاذية للشيء، فيكون جبريل عليه السلام، كلمها من الجهة المحاذية لها، لا من أسفل منها، وهذا الرأي بعيد نصًّا ومقامًا وعقلًا، فقد أشار الخطاب إلى النداء بعد المخاض، والترتيب يقتضي نسب الخطاب إليه؛ لانقطاع خطاب الوحي بعد تبليغها بأنها ستحمل غلامًا بشرًا زكيًّا، والمقام في النداء يقتضي أن المتكلم الابن لا الوحي الذي يعلو المخاطبة، أو يحاذيها، ويتبين أن المنادي المسيح عليه السلام من دلالة السياق اللغوي المتصل، ومن دلالة "تحت" التي تحدد جهة النداء، والعرف والعادة أن المرأة لا تنادى مِن مَن يعلوها أو من صنوها من أسفلها؛ فهذا لا يليق هنا إلا بمقام المولود الذي أنطقه الله ﷻ فور ولادته، واتصال الخطاب والإحالات الضميرية له أيضًا، والحديث بعد المخاض (فجاءَها المخاضُ ... فناداها من تحتها)، ويدعمه القراءة التي فيها "مَن" اسم موصول: فناداها الذي تحتها، وقد أعلنت عن استنكارها مجيء الحمل بعد حديث الوحي، وتمنت الموت في المخاض: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾، بيد أنها اطمأنت لجريان الخطاب على لسان الابن عليه السلام، وذهب خوفها، وواجهت قومها بعد أن تولى الحديث عنها، والله أعلم.

وقد يدل الاستفهام على الظرف، نحو: "أَنَّى"؟ من أين؛ قاله أبو عبيدة. وقال النحاس: وهذا فيه تساهل؛ لأن "أين" سؤال عن المواضع، و" أَنَّى" سؤال عن المذاهب والجهات، والمعنى من أي المذاهب ومن أي الجهات لك هذا، وأرى أن "أَنَّى" تأتي للسؤال عن الكيفية الظرفية غير المألوفة، نحو قولي لمن يستحيل عليه المال: أَنَّى لك المال؟ في المستبعد حدوثه في

ة والمستنكر، وقد قالت مريم عليها السلام استبعادًا: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٠].

وبعض الأسماء دلت على المكان لا الظرف نحو: "المحراب": (وزن مِفعال، مثل: ناص وميزاب) اسم مكان مخصص للعبادة كالصومعة والمصلى والمعبد والخلوة والخنقاة سجد، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ [مريم:١١]. وسمي محرابًا في الأصل؛ ربه في الشكل، أي: تقوس سقفه المقبب، وقيل لحرب الشيطان، والأرجح أنه للمكان ب (تعلوه قبة)، ويقع في صدر المعبد غالبًا أو جنبه أو آخره أو مفردًا للاختلاء، وقيل: بدر المعبد في العلالي، والمراد هنا المكان الذي خصص لإقامتها وعبادتها، وهو دليل ف المكان كمحراب العلم، وهو مخصوص بالمكان العالي الشريف، وقد انتقل إلى الدلالة القصر والبهو، وجمعه: محاريب، وقد اشتهر في بني إسرائيل. وقد يدل التركيب على جهة، نحو: ﴿ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ ... فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾﴾، انتبذ مكانًا احية ومكانًا قصيًّا: اعتزل جهة الشرق، واعتزل ناحية، وتنحى بعيدًا نحو جهة. والمراد: حت جهة الشرق وانفردت، وتحديد الجهة من دقائق الوصف.

ثانيًا: **الظرف الزماني**: الذي يرصد الأزمنة في الخطاب المقاصدي ويوثقها ويدعم بها دلالة بربطها بالواقع وتفعيلها في الخطاب، ومثاله:

"إذ" بدل اشتمال من مريم، يدل على الوقت المتقدم عن زمن الإخبار، وهي ظرف للزمان لماضي، بمعنى "حين"[1]، وهي مضافة إلى الجملة بعدها: ﴿ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾[2].

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، م ٦/١٦٩.

(٢) لقد اختلف العلماء في تعيين مكان الميلاد: قال السدي كان شرقي محرابها الذي تصلي فيه من بيت المقدس، وقال وهب بن منبه ذهبت هاربة، فلما كانت بين الشام وبلاد مصر ضربها الطلق، وفي رواية عن وهب كان ذلك على ثمانية أميال من بيت المقدس في قرية هناك يقال لها بيت لحم، قلت [ابن كثير]: وقد تقدم في أحاديث الإسراء من رواية النسائي عن أنس - رضي الله عنه - والبيهقي عن شداد بن أوس - رضي الله عنه - أن ذلك ببيت لحم فالله أعلم، وهذا هو المشهور الذي تلقاه الناس بعضهم عن بعض، ولا يشك فيه النصارى أنه بيت لحم وقد تلقاه الناس، وقد ورد به الحديث إن صح. ارجع إلى: تفسير ابن كثير، ط التوفيقية،ج ٣/١١٥.

"اليومَ" في: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ زمن خطابها قومها، واليوم ظرف طويل الزمن خلاف التو واللحظة والآن، وهذا يقتضي أنها قالت لهم هذا في أوله؛ لأنها ستمتنع عن الكلام في بقيته، وهو حجة على من زعم أنها نقضت صومها الذي يقتضي الصمت، فاليوم يتسع للحاضر والمستقبل من الزمن كقولي: أفطرت اليوم في بيتي، وسأتناول الغداء في بيت أخي، فقد كلمتهم أول اليوم، ثم أمسكت عن الكلام، وقد أثبت خطاب زكريا صدر السورة أنه دل على مراده بالرمز والإشارة، وقد أثبت الخطاب أنه كلمهم رمزًا: ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ [آل عمران:٤١].

وقد دلت بعض الحروف في السياق على الظرف، ودل بعضها على تحديد الجهات الواقعية، مثل: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾[1] أي: ناحيتك لتقريبه إليك، وتساقط الرطب ليس عن فعل الهز، فهي أضعف من أن تحركَ جذع النخلة، والمراد أن تعاين هي نفسها قدرة الله تعالى في تطويعها لها؛ لتكون على يقين أنها في حفظه تعالى، وهذا المعنى مستفاد من معاينة الواقع والتعويل عليه في الفهم. لقد أدت الإشارة هنا دورها في تحديد الدلالة، فهي بمنزلة التوثيق المادي الواقعي للحدث، وقد تكون الإشارة بالمعنى كالفعل سقط، والسقوط: طرح الشيء من مكان عال إلى مكان منخفض، ومنه قوله تعالى: ﴿ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ ﴾ بمعنى "تسقط"، وليست فيه مشاركة مثل سافر وباعد، ولكن "تساقط" أبلغ؛ لإيهام الفعل منها (الهز سبب سقوط الرطب) كأنها تسقطه مع النخلة، والفعل تسقط يتوازى في الدلالة ناحية التسفل.

وسائل الحجاج الإقناعي: لغوية ومنطقية:

أولا: وسائل الإقناع اللغوية والبلاغية:

أ- التأكيد: وأنواعه:

١- التأكيد اللفظي: وهو نوعان؛ أولها: التأكيد بالمؤكد الحرفي نحو: "إن": ﴿ إِنِّيٓ أَعُوذُ

(١) الجار "إليك" متعلق بفعل محذوف تقديره: أعني إليك، ولا يجوز تعليقه بـ "هُزِّي"؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد، فلا يقال: فرحتُ بي أو ضربتُني، والجار "بجذع" متعلق بحال من مفعول "هُزِّي"، أي: هزِّي الرطب كائنًا بجذع، والفعل "تساقط" مجزوم؛ لأنه واقع في جواب شرط مقدر.

﴿ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ ﴾، فقولها بسبب رؤيتها الملاك في صورة بشر وهي وحدها، فتعوذت بالله منه، و"قد" التحقيقية: ﴿ قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا ﴾. والآخر: التأكيد بالتكرار اللفظي، كالمفعول المطلق في ﴿ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا ﴾ قيل منسيًا بمعنى: كنت شيئًا غفلًا لا أُعرف، وهو الشيء المطروح لا يؤبه له [(١)].

وتكرار "غلام" للتأكيد عليه والتشريف؛ وجاء بلفظ غلام، ولم يجئ بلفظ طفل تكريمًا؛ لأنه تكلم كالغلمان: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا ١٩ ﴾ [مريم]، وجاء بلفظ الولد في قوله تعالى: ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ٤٥ ... قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٧ ﴾ [آل عمران]، جاء لفظ الولد هنا في سياق الإنجاب الذي يناسبه ولد، وجاء في سياق الحديث أو التكلم بلفظ صبي؛ لأن التكلم في الصِّبا، وليس في المهد، ولهذا قال قومها على المشاكلة: ﴿ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ٢٩ ﴾، والمراد: كيف نكلم طفلًا؟ وقد جاء لفظ الغلام في مخاطبة زكريا تكريمًا؛ لأنه نبي عليه السلام: ﴿ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ لَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ مِن قَبۡلُ سَمِيّٗا ٧ ﴾ [مريم]، وقد جاء لفظ الغلام في جوابه: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ٤٠ ﴾ [مريم] جاء بلفظ الغلام في سياق شكوى الضعف والشيب، وليكون خلفه في دعوة قومه، فاختيار اللفظ يواقع الظروف، وهذا يشير من بعيد إلى سن مريم الصبية التي رزقها الله تعالى الطعام، وهي في خلوتها لا تقدر على الإتيان به، فهنالك دعا ربه؛ ليهبه غلامًا صالحًا مثلها، وهو في سن الشيب، لم ينقطع به الأمل مثلما رزق عمران مريم، وهو على الكبر.

ب - **التأكيد المعنوي**: نوعان؛ **أولها**: التوكيد بالألفاظ المشهور فيه: النفس والعين وكلا وكلتا وجميع وأجمعون...، ولم يأت منها شيء في الخطاب. والآخر: التوكيد بالمعنى كالترادف، وسماه بعض العلماء التكرار في المعنى، نحو: ﴿ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا ﴾ و﴿ قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا ﴾: زكي، وسري: شريف مكرم، و﴿ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ﴾، و﴿ فَٱنتَبَذَتۡ بِهِۦ مَكَانٗا

---

(١) الطبري، المكتبة التوفيقية، ج ١٦/١٦، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٣/٢٦٥.

﴿قَصِيًّا﴾ نأت بنفسها واعتزلت، والمكان نكرة للبعد وأُكِّد بالصفة، بيد أنها تباعدت في الثاني خوفًا، ومثل: امرؤ سوء، وامرأة جني، أي: ذات جناية أو رذيلة.

ج – التقرير بالجملة، كالجملة التي تثبت حكمًا تقريريًّا أو تعزيزيًّا، نحو: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾، ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾، كلها تقرير وصفي لمعنى النبوة.

وقوله ﷻ: ﴿فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ الجملة الثانية بمعنى الأولى، فالمراد بالصوم في الأولى الصمت، وقد أكدته الثانية، ففسرته، وقولها: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾﴾ [مريم] الجملتان تأكيد على استنكار الحمل في قولها: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾، والثانية: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ تأكيد على عدم المس مطلقًا، وهو الجماع، والنداء في: ﴿يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ ...﴾ المنادى فيه مقصود، وقد جيء به في مواجهتهم، وهي أمامهم؛ للتأكيد على تخصيص الخطاب لها تعنيتًا وتوبيخًا، وهو أوجع في مقام الاتهام.

د – التأكيد بالجملة الشرطية، وهي تقوم على القضية المنطقية: ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ الجملة الشرطية دعمًا لمعنى الأولى، وبسبب منها، فالمعنى: إن كنت تقيًّا، فسوف تنصرف بتعوذي بالله ﷻ، جعلت صلاحه شرط عدم إيذائها: ﴿إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾، والأصل: فقالت: إن كنت تتقي الله تعالى وتخافه في استعاذتي به واستجارتي به منك، فستنصرف عني دون إيذائي. وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم]، الفاء عاطفة، وإمّا: شرطية [1]، والفاء الرابطة لجواب الشرط في: ﴿فَقُولِيٓ...﴾[2].

(١) "إمّا" في الآية مركبة من حرفين هما: إنْ الشرطية وما الزائدة، وليست هي "إمّا" التي للتفصيل والتخيير، ودليل هذا النون المؤكّدة في ﴿تخافنّ﴾، فإنها تلحق فعل الشرط إذا كانت "ما" زائدة داخلة على "إنْ" الشرطية، ولا تأتي بعد "إمّا" التي للتفصيل والتخيير، وهذه الفاء الرابطة لجواب الشرط في (فانبذْ)، فإنّها لا تصحب (إمّا) التفصيلية. فضلًا على أنها في الآية غير مكررة، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ﴾ مرَكَّبة من حرفين هما "إنْ" الشرطية الجازمة، و"ما" الزائدة. ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٢٦٣، والتبيان،ج ٢/٨٧٢.

(٢) الفاء عاطفة، إمَّا: شرطية، وما زائدة داخلة على "إنْ" الشرطية، والفاء الرابطة لجواب الشرط في (فقولي)، قوله: "فإما تَرَيِنَّ"، والفعل المضارع مجزوم بحذف النون، أصله تَرْأَيِين قبل التوكيد، استثقلت الكسرة على الياء، =

والشرط يفيد التخصيص مثل الاستثناء، نحو: اقتلوا الصهيونيين إلا أن يخرجوا من فلسطين، اقتلوا الصهيونيين إن لم يخرجوا من فلسطين، والتخصيص مستفاد من: ﴿ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴾، فإنه إن كان على هذا التخصيص لم يؤذها[1].

هـ- **التأكيد بجملة القسم:** لقد حذف القسم في: ﴿لَقَدْ جِئْتِ ﴾ جوازًا لوقوع "لقد" في جوابه، وهو من الإضمار الذي دل عليه غيره.

و- **التأكيد بالجملة المفسرة التي تأتي في معنى المفسر:** ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾، "أن" تفسيرية، والجملة بعدها تفسيرية، وجملة "قد جعل" مستأنفة في حيز التفسير[2].

ز- **التأكيد بالتمثيل:** ﴿ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ ﴾ [مريم] "كذلك": الكاف حرف للتشبيه بمعنى مثل، خبر لمبتدأ محذوف تقديره: الأمر الجاري لك مثل ذلك الذي ذكرتيه، وهو هين على الله تعالى، وليس بمعجزه.

ح- **توظيف المعنى المجازي**، وهو للإثارة والتأثير وإعمال الذهن والتخيل والتصوير، وله أثره القوي في تجسيد المعنى وتبيينه، مثل: ﴿ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ أنشأها إنشاء صالحًا،

= فحذفت؛ فالتقى ساكنان، فحذفت لام الكلمة فصار تَرْأَيْن، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة للتخفيف، فصار تَرَيْن، ثم دخل الجازم فحذفت نون الرفع، فصار تَرَيْ، ثم أكد بالنون، فالتقى ساكنان، فحركت الياء بحركة تجانسها، وهي الكسرة، فصار تَرَيِنَّ، فهو مضارع مجزوم بحذف النون، والياء فاعل، والنون للتوكيد، والجار "من البشر" متعلق بحال من "أحدًا". ارجع إلى: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، دار ابن خلدون، ص ١٠٦، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٢٦٨.

(١) ارجع إلى: الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ج ١/٣٨٢، وشرح اللمع، الشيرازي، ج١/ ٤٠٧، ٤٠٨.

(٢) ارجع إلى: البحر المحيط، م٣/١٧١، ١٧٠، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٢٦٦، والتبيان للعكبري، ج ٢/ ٨٧١، وارجع إلى معنى "أن" في شرح الكافية، ابن جماعة، ص ٣٦٢، وأن مختصة بمعنى القول، وتأتي بعدها جملة.

وذلك في الخلق ونزاهة الباطن، فشُبه تنشئتها وشبابها بإنبات النبات الغض على طريق الاستعارة، وهو أبلغ وأقوى من المعنى الصريح.

ط- القصر: تتجلى بلاغة القصر في كونه من طرق الإيجاز والتخصيص، وأنه يحدد المعنى تحديدًا كاملًا، وقد جاء قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴾ إنما: لإفادة معنى الحصر[1]، إنما أداة رابطة، وهي للتّأكيد؛ لأنّها تدخل على جملة اسميّة أو فعليّة بسيطة، فتحوّل طرفيْها إلى مقصور ومقصورٍ عليه الحكمُ، أو محصور ومحصورٍ فيه، فتربط إنّما بين الجزأين برابط دلالي القيد الحصري أو القصري[2]، وقد أفادت معنى الحصر والتّخصيص، فقد حصر شخصه بتخصيص مهمته في النفخ في الرحم بروح مولود سيولد لها، وأصل المعنى: لا تخافي فإنما أنا رسول، فحذف وأتى بعين القصد لإزالة الخوف.

ي- تعميم المعنى للشمول، مثل: "أحدًا" الذي يشمل كل أحد من البشر في: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا.. ﴾ في سياق الصوم صمتًا؛ ليكون صمتها أنجع في إثبات عفتها، خلافًا للمعهود في سياق الاتهام الذي يستوجب الدفاع بالكلام والإتيان بالدليل لنفي التهمة، و"أحد" هنا تشمل النوعين تغليبًا، والتنكير للتعميم الذي يجري على المفرد، والفائدة من ذكر الواحد هنا التشديد في النهي عن الكلام، وعدم التجوز ببعضه مع قريب أو صفي، ومثله: (إنسيًّا) يراد به الواحد من الجنس الذي يجري على إنسي.

---

(١) إنما: مكوَّنَةٌ من "إنّ" المكفوفة عن العَمَلِ و"ما" الكافّة لـ"إنّ"، وما تكفّ إنّ عن العملِ في الاسم، فيُرفَع على الابتداء، وهي عند البلاغيين؛ لإفادة معنى الحصر عندما تدخل على الاسم؛ مثل: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) حصر حصول الأعمال في النيّات وقصرُها عليها، والمعنى: ما الأعمال إلا بالنّيّات، فهذا التركيب يفيد الحصر عند أهل البلاغة، والحصر مُفادٌ من جهة أنّ الأعمالَ جمع محلى بالألف، واللام مفيد للاستغراق، وهو مستلزم للقصر؛ لأن معناه كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية، ومثله: "إنّما الماءُ من الماء"، و"إنما" للمبالغة والتأكيد، ويصلح مع ذلك للحصر. ارجع إلى: رصف المباني، ص١٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٢٦٨.

(٢) ارجع إلى: رصف المباني، ص ١٣٠.

ك- تخصيص المعنى: ومنه تخصيص العام والتخصيص بالأداة، والأول، نحو: لفظ "بشر" عام في النوعين وفي كل سن، وأريد به الخصوص في الخطاب في النوع الذكوري، وهم رجال قومها الذين تصدوا لاتهامها؛ ليقيموا عليها الحجة والعقاب، وهم على الأرجح رجال المعبد.

ل- الروابط اللفظية:

الربط بالفاء[١]: وهي تفيد الترتيب والتعقيب دون فصل خلاف، ثم التي تفيد التراخي، فالفاء تفيد تعقيب الأحداث نحو: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ ... فَأَجَاءَهَا﴾، و﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾، وهي تدل على تعلق الثانية بالأولى والترتيب، وأنها بسبب منها: ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾، الفاء للترتيب، فأتت به من مكان قصي، فأضمرت الفاء في حال الخطاب: (قالوا)، أي: فقالوا، وجملة "فلن أكلم" معطوفة على جملة "نذرتُ" واللام للتعليل في "لأهب" والمعنى: أرسلت إليك لأهب لك[٢]، و"إنما" بمعنى "بل" تفيد أن ما بعدها استدراك على ما قبلها؛ لإزالة خوفها ولتسكينها[٣]، وأضمر حرف الربط التعليلي: في: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾، (تساقط..)، والأصل: "هزي إليك بجذع النخلة، فتساقط عليك رطبًا"، والفاء هنا بمعنى اللام: لتساقط، وحذفت اللام، وهي مقدرة لتساقط عليك، وهنالك كلام محذوف: فهزتها فسقط الرطب فأكلته، فحذفت اكتفاء بالمذكور الذي دل على حدوثها[٤].

م- دلالة الحذف: التي تقع للعلم بالمحذوف اختصارًا وإيجازًا وإثارة لإعمال الذهن، وقد يقع لضرورة، والخطاب القرآني يذكر ما يستفاد منه في تبيين الحدث دون الحشو والزيادة،

---

(١) فاء السببية التي يكون ما قبلها سببًا فيما بعدها، نحو: اجتهد فتنجح، وفاء التعليل التي يكون ما بعدها علة لما قبلها، وهي بمعنى اللام غالبًا نحو: اخرج منها؛ فإنك رجيم.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٢٦٤.

(٣) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٦/٧٤.

(٤) ارجع إلى: الكشاف، ج ٣/١٠١.

ويرتفع عن السرد القصصي إلى موضع الاعتبار والقصد، ويمكن استرجاع المسكوت عنه المكمل للحبكة القصصية على هذا النحو: اعتزلت مريم أهلها؛ نفورًا مما هم عليه من الملاهي، واختارت الخلوة في مكانها المفضل؛ لتسبح في عالمها الروحي، وتحلق فيه، وقد ظهر لها فجأة غريب لا تعرفه، قطع عليها وحدتها وائتناسها بعالمها الروحي الباطني، فهلعت من هذا الغريب الذي اغتال حرمها الخاص، وتوجست خيفة، فحدث حوار بينهما، بادرته فيه: قالت: ...، قال: وقد عرف نفسه، وذكر سبب مجيئه تسكينًا وتطمينًا، بيد أنها استنكرت الحمل لعدم وجود سببه، فقال: كذا ما قلته ما أمرني الله بقوله وفعله، وليس بمعجز الله ﷻ، وقد خلقك على هذا النحو ...، ولم يصرفها هذا عما أصابها، ولم يذهب ما بنفسها من خوف من ذويها ورد فعل المجتمع ...، وجلست في خلوتها حزينة تفكر في عواقب ما بلغت به ....، فجاءتها بشائر الوضع ...، فازدادت هلعًا، وقالت: ...، وجرى حدث الوضع، فسمعت نداء من تحتها: ....، فهزت جذع النخلة فسقط الرطب الناضج الحلو، فأكلت وشربت. وقد اختصر الخطاب هذه التفاصيل والمكملات؛ اكتفاء بالمراد والمعتبر في المثل؛ لتضمنه في المذكور وتحصيله منه ومما شابهه في الواقع والتقاء العادة والعرف عليه.

ثانيا: وسائل الإقناع المنطقية ، ومنها:

أ- السبب والعلة: وقد اعتمدت عليه مريم في استحالة الحمل دون سببه (الجماع)، فسبب الحمل مفقود، وهو المس الذي نفته من وجهين أنها غير متزوجة، وأنها ليست ببغي، وهو حجاج بالنقيض كقولنا: إن لم يجامع الرجل المرأة لن تحمل، وهو سبب طبيعي، وهو من الأدلة الواقعية، ومن الأخذ بالسبب: تحقق سقوط الرطب بهزها الضعيف، في غير زمنه على ما قيل، وفيه إشارة إلى معاينة الحدث وجريان المعجزة؛ لتثق بالله ﷻ، وهذا دفعها إلى مواجهة قومها ومحاجتهم، وهي في وهن الولادة.

ب- القضية المنطقية: التي تبدأ بمقدمة، فالمحمول، فالنتيجة، ونقضها يتطلب حجة أقوى من النتيجة، نحو: الحمل من غير زواج معلن = الاتهام بالزنى. مريم غير المتزوجة حامل. إذن النتيجة: مريم غير المتزوجة زانية. وهو حكم قومها، وقد نقضها خطاب الطفل في المهد.

ودخول الرجل الأجنبي على المرأة خلوتها = الشك والريبة. ظهر الملاك في هيئة البشر لمريم. النتيجة: مريم ارتابت منه. وقد نقضها إخبار الوحي عن نفسه: ﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ ... ﴾.

ج- السلم الحِجاجي: تطور السلم الحجاجي للأحداث، فقد اعتزلت في خلوتها فجاءها المَلَك وظهر لها، ونفخ الله تعالى الروح في الرحم فحملت فأنجبت، وعلمت بالحمل فاختفت عن الأعين، فلما ولدت تمنت الموت، فتكلم مطمئنًا لها، وطلب منها أن تهز النخلة؛ فهزتها فسقط الرطب فأكلت. ويمكن رصد هذا الحدث في القضايا الآتية: الاختلاء في مكان ناءٍ، فالهلع من رجل أجنبي، والبشارة بالحمل، والمس، فالحمل، فالوضع .. الحمل من غير زواج، فالخوف من القوم، فالتخفي، ثم المواجهة.

د- **الشرط القائم على تحقق المقدمة**، وهو عنصر لغوي يقوم على الحكم المنطقي، مثل التركيب الشرطي: ﴿إِن كُنتَ تَقِيًّا ..﴾ حذف جوابه استغناء بما تقدم (أعوذ)، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله، والمعنى: ﴿ قَالَتۡ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ۝١٨ ﴾، فتنتهي عني بتعوذي[1].

وقال ابن كثير قال: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدًا ﴾، أي: مهما رأيت من أحد[2]، ﴿ فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ ﴾، هذا جواب الشرط وفيه إضمار، ومثله: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيًّا ﴾ ذهب الزجاج إلى ترجيح معنى الشرط في "من"[3]، أي: من كان في المهد لا يتكلم، فمَنْ تدل على الشرط، نحو: من يأتني، فهو مكرم، يجوز حذف فعل الشرط وأداته إذا دل عليه دليل، نحو: أتعفو عن فلان وإن سبّك؟! نعم، وإنْ - أي: وإن سبني أعف عنه - ويفهم المحذوف من فحوى سياق الآيات الكريمة.

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٣/ ١٠١، والبحر المحيط، م ٦/ ١٧٠.

(٢) تفسير ابن كثير، ج ٣/ ١١٦.

(٣) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ٢٦٦، وتفسير ابن كثير، ج ٣/ ١١٥، والكشاف، ج ١/ ٣١٨.

هـ- **الاستدلال بالواقع**: وذلك بالإحالة إليه، فقد عبرت عن قولها بالإشارة: ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴾، والإشارة إلى المشار إليه في العلم الخارجي بمنزلة التأكيد عليه، ومن ثم جاء الرد باستنكار سماع الجواب منه، وهو في المهد، وبعض البراجماتيين (التداوليين) العرب يستدلون بقوله تعالى: ﴿ فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ في حديثهم عن المغالطة المنطقية؛ لأنها على ما يرون ناقضت نفسها بردها عليهم، والقول هنا من كلام الوحي معها وليس من قولها، والجواب: أن "لن" تنقل دلالة فعل الحال إلى الاستقبال، أي: لن أكلم أحدًا مستقبلًا في شأنه؛ ليتولى الرد عن نفسه وأمه، وقيل: إنها عبرت عن قولها بالإشارة، والدليل عليه قولهم: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾، وهذا قول قومها بعد أن دخلت في الصمت، وأرى أن الأول الأرجح؛ لأنها أخبرت أنها عزمت الصمت إخبارًا بالكلام بدليل: (فقُولي) لمن ترينه من البشر في طريق عودتك، وهو إعداد لوقوع المحاجة مع الطفل في المهد، فقد أثارهم عدم دفاعها عن نفسها، ثم دخلت في الصيام، فلما سألها قومها، أحالتهم بالإشارة إليه، فقالوا: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ استنكروا حصول الرد منه، ولم يستنكروا صومها الذي يستوجب الصمت[1]، وفي هذا فائدة الكف عن المجادلة مع العامة فيما لا يستوعبونه، وعرض القضية على الخاصة من أولي الفهم.

و- **التمثيل المنطقي**: قوله ﷻ: ﴿ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾ أي: ربك يفعل ما يشاء فِعْلًا مثل ذلك الفعل.

ز- **الحجاج العقلي**: لقد احتجت مريم بالمنطق السليم المدعم بالواقع، وليس الجدل المفضي إلى الاختلاف، ومن ثم جاوبها المتلقي، ومناط البلاغة فيه والنضج أنه جاء عفوًا من امرأة مكروبة، ليست في حال يهيئ لها تزوير القول وسبكه، فاستدلت لنفسها بما يلزم الطرف الثاني الإتيان بالدليل على خلافه، والطريف أنها عولت على مخاطبة العقل لا المشاعر، وهذا يكشف عن قوة شخصيتها وجلاء همتها في موقف الريبة الذي يوهن النساء ويخوّرهن.

---

(١) الزجاج، ج ٣/٢٦٨.

وأجد نفسي ضئيلًا أمام استنكارها الحمل ودفعها إياه: ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ ﴾، وهذا شأن المرأة العفيفة التي تجادل عن عرضها، فدفعته من وجهين؛ أولهما: أنها ليست زوجًا. والآخر: أنها ليست بغيًّا. والمس هنا له وجهان؛ أولهما: المس الظاهر بمعنى التحرش، وقد نفته عن جنس البشر، فلا يعني الجماع دون عقد بدليل مجيء البغاء بعده؛ ودليل هذا المعنى أنها نشأت في معبد في كفالة نبي صالح، فلم تصل إليها أيادي العابثين تحرشًا، وكانت تنتبذ الملاهي. والآخر: المس: المعاشرة المشروعة مع بشر، وفيه إشارة إلى وقوع الحمل من الجنس الواحد (البشر) حسب علمها، نفيًا لمن زعمت الحمل من الجن، والحمل من النوع متحقق شرعًا وبغاء، فالعقد تسويغ المشروعية بضوابط دينية واجتماعية يحكم بها العرف. ونفي الحمل من غير سببه حجاج عقلي يقوم على حجة واقعية لا تقبل الطعن، فالحمل نتيجة المس، وقد نفته من وجهيه الحلال والحرام عن نفسها؛ ليتفي الحمل. ونفي البغاء عن نفسها يقتضي أن المراد بقولها: (لم يمسسني بشر) يراد به الزواج الشرعي. وترجيح معنى المعاشرة في المس يدعمه السياق، فهي تنفي سبب الحمل، وهو الجماع، ولفظ المس كناية لطيفة في خطاب امرأة حيية، والحياء سجية فيها، بدليل أنها لم تخرج عنه في انفعالها.

* **الأثر النفسي**: عبَّر القرآن الكريم عن رد فعل مريم تجاه البشارة بسلوك يخالف العرف في البشارة بالولد، وقد سُمي الحمل من غير زواج هنا بشارة؛ لما يعلمه الله تعالى من الخير في شأنه، والمنزلة العظيمة له ولأمه عليهما السلام، وهو في عرف المجتمع المسلم سوء، ورد فعلها هنا متوقع؛ ليكون متوازيًا مع ما أخبرت به من نبأ الحمل، وقد انعكس هذا على لغة الخطاب بالاستنكار وبتدعيمه بنفي أسباب الحمل، وبتمنيها الموت: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾، وهذا الرد ينسجم مع ما قاله الوحي، وهو يكشف عن الطبيعة النقية التي تتنزه عن السوء والريبة، فهي حَصان رَزان، وقد انعكس موقفها من الخبر على سلوكها باختيار العزلة والترقب والقلق والتخفي، وهذا مستفاد من السياق المعلن والمضمر، وقانون الاستلزام الذي يقتضي وجود أشياء مضمرة تسبق الحدث وتصاحبه وتترتب عليه، ورد الفعل هنا يختلف عن رد فعل زوج إبراهيم عليه السلام؛ فالأول مبعثه الخوف، والثاني مبعثه

السرور مصحوبًا بدهشة[1]، ويختلف عن موقف امرأة العزيز التي لم تتورع، ولم تخجل من شيوع خبرها في المدينة، بل ازدادت فجورًا، فاختبرت صواحبها فيه، ثم جهرت بطلب المعصية ثانية أمامهن والانتقام منه.

والخطاب يحمل في مضمونه إجابة عن عجز المرأة عن أعمال النبوة - وقد زعم قوم أن نزول الوحي عليها يجعلها في منزلة النبوة - وقد تنكرت لما أبلغها الوحي به من إرادة الله، وبدا ضعفها أمام التكليف بالحدث، فاستحضرت رد فعل الناس، وتمنت الموت على المواجهة بما كُلفت به، ورضخت بعد تمام الحدث، وقد ابتلي الأنبياء - عليهم السلام - بأكثر من هذا، فسمعوا، وصبروا، وأكثرهم امتحانًا النبي ﷺ، وهذا إشارة إلى وضعها فيما هي أقدر عليه.

* **الأثر الاجتماعي**: يتمثل في: الخوف من مواجهة المجتمع الذي لا يبيح السِّفاح، والمعايرة بالفاحشة التي يتأفف منها المجتمع. وهذا الحدث يستدعي إتباعه بحدث زوج إبراهيم عليه السلام، والجامع بينهما البشارة بالولد، والاختلاف في رد الفعل تجاه الحديثين.

وقد كشف الخطاب عن رد فعل المجتمع الذي استنكر الفاحشة واستبشعها في فتاة نشأت في كنف النبوة، ومن أصل طيب صالح يعف عن الفاحشة، قال ﷻ: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾ [مريم].

* * *

(١) قال تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الذاريات]، و﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾﴾ [هود]. ارجع إلى: الكشاف، ج ٤/ ٢٨٤.

الخطاب الثالث

خطاب امرأة إبراهيم عليه السلام

* التفسير المقاصدي:

الخطاب هنا تعبير عن رد فعل مباشر لزوج إبراهيم عليه السلام؛ توجسًا من الضيف المنكرين، وخوفًا من نزول العذاب بها وزوجها، وما سمعته من نبأ هلاك قوم لوط، فرد فعلها على البشارة بالولد في حوار إبراهيم عليه السلام مع الملائكة، وقد جاء هذا في خطابين:

الخطاب الأول: جاء بعد أن قدم لهم عجلًا نضيجًا، فوجد أيديهم لا تصل إليه، فأوجس منهم خيفة، فطمأنوه أنهم أُرسلوا إلى قوم لوط، ثم جاء رد فعل زوجه في قوله تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ ﴾ [هود]، وجاء رد الملائكة: ﴿ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ [هود][1]، ولمّا ذهب عن إبراهيم عليه السلام

---

(١) هذه الآية شاهد قوي في إثبات دخول نساء النبي ﷺ في آل البيت، وقد أخرجهن منهم بعض أهل الفرق ممن رأوا أنهم علي وفاطمة وأولادهما - رضي الله عنهم - فقط، والمشهور أنهم من حُرِّمت عليهم الزكاة أو الصدقة: الذرية وبنو هاشم وبنو عبد المطلب، ودليل دخول أزواجه - رضي الله عنهن - في آله - صلى الله عليه وسلم، قول الله - عز وجل: ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾ ﴾ [الأحزاب]. هذه الآية تدل على دخولهن حتمًا؛ لأن سياق الآيات قبلها وبعدها خطاب لهن، ولا ينافي ذلك ما جاء في "صحيح مسلم": (٢٤٢٤) عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: "خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - غداة وعليه مِرطٌ مُرَحَّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ " التخصيص هنا لا ينفي عموم الحكم فيمن ذكرت من قرابته ﷺ وأزواجه؛ فالآية صريحة فيهن، وآية زوج إبراهيم عليه السلام، وقد توجهت إليها الملائكة بالخطاب، ﴿ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ [هود]، فزوج النبي من أهل بيته، وقد رويت أحاديث أخرى تؤكد هذا: "اللّهم اجعل رزق آل محمد قوتًا"، وقوله في الأضحية: "اللّهم هذا عن محمد وآل محمد"، وفي قول عائشة - رضي الله عنها -: "ما شبع =

الروع، جادلهم في قوم لوط، والظاهر - عندي - أنها ضحكت فرحًا عندما أخبروهما أنهما لن يؤذوهما بسوء بعد أن توجسا منهم، بل جاءوا لخير لتبشيرهما، وقيل إنها ضحكت لعدم أكلهم بعد أن خدمهم إبراهيم عليه السلام نفسه - وهذا بعيد - وقيل ضحكت استبشارًا بهلاك قوم لوط الفاسدين، وقيل ضحكت اندهاشًا من هلاكهم، وهم في غفلة - وهذا بعيد لمناقضته الموقف وخُلق صاحبته - وقيل ضحكت سرورًا بالبشرى، وهذا قريب من السياق الذي جاء فيه الضحك مرتبًا بعد أن أخبروا إبراهيم عليه السلام أنهم ما جاءوا بشر له بل جاءوا لهلاك قوم لوط، فجاءت البشرى تسكينًا بعد الترويع، فالفاء تفيد الترتيب: ﴿ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ۝ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ۝ ﴾ [هود][(1)]، والضحك هنا انفعالي؛ استجابة لرد فعلها على الموقف. وقيل جعل في الكلام تقديم، وأصله: وامرأته قائمة، فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، فضحكت، وقالت: ياويلتى أألد وأنا عجوز! فلما رأى أيديهم لا تصل إليه، فنوجس منهم، وزوجه تسمع، قالوا: لا تخف إنا نبشرك بغلام عليم، فبشر به امرأته، فضحكت وعجبت: كيف ألد وأنا عجوز؟! وهنالك رأي يرى أن (ضَحِكَتْ) هنا بمعنى: حاضت[(2)]، والراجح أنها ضحكت سرورًا بالعافية من

= آل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من خبز بر"، المراد النبي ﷺ وأزواجه، وفي قوله: "اللّهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد"، وقوله: "إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد"، وما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢١٤/٣) بإسناد صحيح عن ابن أبي ملبكة: "أن خالد بن سعيد بعث إلى عائشة ببقرة من الصدقة فردتها، وقالت: إنا آل محمد - صلى الله عليه وسلم - لا تحل لنا الصدقة، وقد ثبت من عرف المجتمع العربي في استخدام آل بيت الرجل وأهله أن المراد الزوج والولد والأسرة.

ويدل على دخول بني أعمامه في أهل بيته ما أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٠٧٢): عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب: أنه ذهب هو والفضل بن عباس إلى رسول الله ﷺ يطلبان منه أن يوليهما على الصدقة ليصيبا من المال ما يتزوجان به، فقال لهما - صلى الله عليه وسلم: "إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس". ثم أمر بتزويجهما وإصداقهما من الخمس، والحديث الذي رواه البخاري في "صحيحه" (٣١٤٠): عن جبير بن مطعم، الذي فيه أن إعطاء النبي ﷺ لبني هاشم وبني المطلب من الخمس دون إخوانهم من بني عبد شمس ونوفل؛ لكون بني هاشم وبني المطلب شيئًا واحدًا.

(١) ارجع إلى: تفسير ابن كثير، ج ٤٥٣/٣.

(٢) جامع البيان، المعروف بتفسير الطبري، ط التوفيقية، ج ٧٧/١٢، ٧٨.

العقاب، وليس سخرية من هلاك قوم لوط ﷺ، والضحك انفراج الشفتين حتى تبدو النواجذ دون القهقهة، وهو الدرجة الثانية في السرور بعد التبسم.

وسياق الكلام يدل على أنها كانت في مكان المحاورة بين الزوج والملائكة، والكلام فيه ما يدل على أنها باشرت التلقي، وليس عن طريق الزوج أنها ستلد، والدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ ﴾ [هود]. والثاني: أن رد فعلها جاء مباشرًا. والثالث: خطاب الملائكة المباشر الموجه إليها: ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ... ﴾ [هود:٧٣]. والرابع: قوله ﷻ: ﴿ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ ﴾، الإِقْبَال هنا ليس إقبال نَقْلة من مَوْضِع إِلَى مَوْضِع، ولا تحوُّل من مكان إِلَى مكان، بل هو كقول القائل: أَقْبَلَ يَشتمُني، بِمعنى: أخذ في شتمي، والإقبال هنا نحو مصدر الخبر[1].

والخطاب الآخر جاء بعد أن قدم لهم عجلًا مطهيًا، فأوجس منهم خيفة، وبشروه بغلام عليم، فجاء رد فعل زوجه، قال ﷻ: ﴿ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الذاريات]، ورد الملائكة: ﴿ قَالُوا كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الذاريات]، وسألهم عن خطبهم (الأمر الجلل)، فأخبروه عن أمر قوم لوط، والرابط هنا بيْن خوفه منهم والبشرى "الواو". والتفسير يستوجب معرفة ترتيب الحدثين (البشرى وإهلاك قوم لوط)؛ للوقوف على معنى (ضَحِكَتْ) والمثير له. والبشرى في الخير، وتستوجب تقديم الإخبار بالغلام على إهلاك قوم لوط، ويؤيد هذا أنه سألهم عن خطبهم بعد أن ذهب ما به من خوف، والسؤال عن الخطب يدل على الأمر الخطير، وأن رد فعل امرأته قدم على جداله في أمر قوم لوط يستشفع لهم[2].

---

(١) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٢/٧٨، ٧٩.

(٢) ارجع إلى: تفسير ابن كثير، ج ٣/٤٥١.

دلالة الجملة:

دلالة الجملة على المعنى، وهي قيد التركيب والسياق والمقام، نحو: ﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ ﴾ إخبار عن ماض منجز في الواقع لوصف واقع خارجي، أي: أقبلت تمشي، وقيل: الإقبال هنا للشروع في الحدث، نحو: أقبل يحدثني، أي: أخذ يحدث، أي: شرعت في الخطاب، ويحتمل أنها أقبلت نقلة نحو قائل البشرى فرحًا، أو أنها أقبلت بوجهها نحو المتكلم بدليل الحال (في صرة)، وهذا لا يخرج عن أدب بيت النبوة، والله أعلم.

وجملة: ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبُ ﴿٧١﴾ ﴾ برفع يعقوب بنية ابتداء الكلام[1]: إخبار عن مستقبل، وهو يفيد الثبوت في الإخبار عن رب العالمين.

والجملة الخبرية الإنكارية: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ مؤكدة بمؤكدين؛ ليرتفع الإنكار، وهي للدلالة على شدة التعجب، وليس استنكارًا عن شك في قدرة الله ﷻ؛ لاستبعاده عن مؤمنة، والتعجب لاستبعاد وقوعه في العادة، ودليله: قول الملائكة: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[2]، والإنكار هنا من قبل المتكلم لا المخاطب، وهو للتعجب لا الإنكار الاستبعادي الصريح بدليل ﴿ أَتَعْجَبِينَ ﴾.

الجملة الإنشائية: النهي المراد به النصح والتسكين: ﴿ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴾، والاستنكار الاستفهامي غير الطلبي: (أَأَلِدُ ...)!: يراد به التعجب، و﴿ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ .. ﴾ يراد به الاستنكار عليها، ولا يراد بالاستفهام هنا الطلب (الجواب)، ومن ثم لم تعقب بجواب.

والإنشاء المستفاد من الخبر: نحو قولها: ﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ و﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ خبرية ابتدائية، واسم الإشارة يحيل إلى الزوج في العالم الخارجي، وهو للقريب المشاهَد، والجملة للتعجب، و﴿ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ خبرية ابتدائية في سياق التعجب، بدليل:

---

(1) ارجع إلى: الطبري، ج ٧٩/١٢، الرفع قراءة عامة قراء العراق والحجاز.

(2) ارجع إلى: تفسير النسفي، ج ١٩٧/٢.

﴿ قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ ..﴾، وقد حذف المبتدأ؛ تأثرًا بسرعة رد الفعل المباشر وشدة الانفعال، والمحذوف (أنا) يحيل إلى المتكلمة.

الدلالة الفعلية:

أ- الفعل الإنجازي: (أقبلت) و(ضحكتْ)، و(صكت).

ب- الفعل القولي: ﴿فقالت﴾ و﴿ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ ﴾، البشرى: فعل قولي.

ج- الفعل الأدائي: تعجب ﴿أَتَعۡجَبِينَ ﴾: فعل أدائي، وقد تحقق المعنى الأدائي من بعض الجمل الإنشائية، نحو: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ﴾ تدل على شدة الدهشة: أدهش، و﴿ ءَأَلِدُ ﴾ تدل على شدة التعجب: أتعجب، وهما لا تفيدان الصدق أو الكذب، وجملة التعجب الخبرية: ﴿عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ أي: كيف ألد، وأنا عجوز عقيم؟!

دلالة الخطاب:

أولًا: الدلالة اللفظية: ألفاظ الخطاب مباشرة وواضحة في سياقها، كدلالة البشارة على الخير في السياق، ودلالة أقبل على الدخول في الفعل والشروع فيه: أقبل يفعل كذا، أو الإقبال بالوجه، وهو الأصل باعتبار جهة القُبل، ومنه التقدم جهة القبل، نحو: أقبل نحو الهدف، ودلالة صَرة على شدة الدهشة، ودلالة عجوز على كبر السن الذي يصحبه العجز، وعجوز يوصف به النوعان؛ لدلالته على الفاعل، فرجل عجوز، وامرأة عجوز، بمعنى عاجز وعاجزة، أي: عاجزان عن الإتيان بالشيء المذكور، ووصف "عقيم" مخصوص بالمؤنث، فحذفت منها تاء التأنيث التي تأتي للتفريق بين النوعين، ومثلها: حائض وطامث وطالق ومرضع وولود وحلوب. ودلالة "شيخ" على الشيخوخةَ (بداية سن الضعف)، وهي غالبًا عند الخمسين، وهو فوق الكهل ودون الهرَم الذي بلغ منتهى الكبر، وسمي هرَمًا لتسنم ظهره مثل الهرم.

ثانيًا: الدلالة النصية:

أ- دلالة الالتزام في المعنى النصي: دلالة اللفظ على لازم ما وضع له، كدلالة أقبل على المجيء في العيان ناحية المخاطب، أو الإقبال بالوجه، ودلالة صك على الصوت، ودلالة ولد على الوضع والمؤنث، ودلالة عقيم على المؤنث والانقطاع، فولد وعقم من صفات المؤنث.

وقد جاء في خطاب الملائكة: ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ .. ﴾ دل الخطاب أن المراد هنا بأَهْلَ الْبَيْتِ إبراهيم وزوجه، وقد ثبت أن الزوج تسمى في عرف العرب اللغوي الأهل، فأزواج النبي ﷺ من أهل بيته؛ التزامًا بما صح شرعًا ولغة، وقد ثبت من عرف المجتمع العربي في استخدام الأهل وآل بيت الرجل وأهله: الزوج والأقارب والعشيرة، وتأهل تزوج وصار ذا أهل، والخطاب معين هنا للزوجين، والخطاب موصول في أزواج النبي ﷺ في قوله ﷻ: ﴿ يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأحزاب] الحصر بإنما يفيد تخصيص الطهارة، والتذكير بواو الجماعة لشمول الحكم في كل أهل بيته ﷺ، ويجوز أن يحمل على معنى المدح المستفاد من واو الجمع، مثل قوله تعالى في خطاب مريم: ﴿ يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [آل عمران]، أي: مع زمرة الراكعين للتعميم في الجنسين، ومثله: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴾ [التحريم:12]، قال: وكانت مع القوم المطيعين، ومثله: ﴿ وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٢﴾ ﴾ [النور]، فجاء بلفظ الذكور تكثيرًا ومدحًا لهن - رضي الله عنهن.

ب- **الدلالة الضمنية**: المضمنة في اللفظ المذكور، وهي نوعان؛ **أولها**: دلالة الموافقة: ما يقتضيه الخطاب من معان موافقة للمذكور، ومنه دلالة الحمل على المواقعة، ودلالة الحمل والولادة على النوع (الأنثى).

والآخر: دلالة المفهوم: ما يفهم من المذكور من معنى المسكوت عنه، كقولها: ﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾، المسكوت عنه: أن حدوث الحمل من الشيخين في سن متأخرة ممتنع، وقد أقرت المرأة بما عليه الطبيعة؛ لتقر أن حملها خرقًا للعادة بفعل الله تعالى، ويقتضي

خلافه أن غير العجوز تحمل، وهذا المعنى قرينته الواقع الطبيعي، فالمرأة التي لا تحيض (اليائسة أو العجوز) ينقطع حملها أو عقمت لكبرها: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ ﴾، ويعرف هذا بدلالة المخالفة، كقول مريم: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ ﴾، يقتضي بالمخالفة أن حدوث المس سبب الحمل، ولا يقتضيه؛ لوجود العقيم غير المؤهلة للحمل، فليس كل مس يقتضي حملًا، وسبب الحمل الجماع، بيد أنه وقع خرقًا للعادة لمريم، وكذلك وقع للمرأة المسنة التي يأست من الحيض، والجواب: ﴿ قَالُواْ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ ٣٠ ﴾ [الذاريات]، وجاء في خطاب موجه إلى مريم: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ...﴾، وقد عبر الخطاب عن شدة استنكارها: ﴿ فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٖ ﴾ [الذاريات: ٢٩] الصَّرَّةُ: تَقْطِيبُ الوجْهِ من الكراهَةِ، وقيل: الصياح والضجة، والراجح شدة الدهشة.

دلالة الإحالة:

أ- **الضمير**: أغنى عن اللفظ في الإضافة (امرأته) أي: امرأة إبراهيم عليه السلام، وأعيد اللفظ (إسحاق) دون الإضمار في: ﴿ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾؛ لتعيينه وللتأكيد عليه ولتكريمه. وقد حذف الضمير في: ﴿ وَقَالَتۡ عَجُوزٌ عَقِيمٞ ﴾ أي: كيف أَلِد وأنا عَجُوز، وقَد كنت في حال الصِّبا عقيمًا لا أحبَل؟ فحذف الضمير للعلم به؛ ولأن الخطاب موجه إليها، وحذفت عبارة: كيف ألد؟ للاستغناء عنها بعبارة: ﴿ فَصَكَّتۡ وَجۡهَهَا ﴾ التي تفيد الدهشة إلى جانب سياق الموقف، وحكي القول والفعل كما جرت عادة النساء في أقوالهن وأفعالهن في الواقع، وحذف "أنا" لدلالة المضمر عليها قبلها في (قالت)، وقيل التقدير: أتلد عجوز عقيم؟! فيكون المضمر "هي"، جعلت الخطاب لغير المباشرة؛ لتجعلها حكمًا عامًّا، وليس مخصوصًا بها، وهي هنا تحيل إلى المسلمات التي ألفها المجتمع، وقد قدمت دليلين: أنها عجوز، وأن زوجها شيخ، ومن ثم يصبح حملها خرقًا للعادة الحياتية[1].

ب- **الإشارة**: ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾ إشارة إلى أنه حاضر في الواقع، والإشارة هنا لتعظيمه، وللتأكيد عليه، و﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ﴾ تشير إلى الحدث القريب (البشارة).

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٥/ ٤٥.

ج- الظرف: ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾، وراء: تفيد الترتيب في السياق، ووراء غير بعد وخلف، فوراء توحي بأن ما وراء الشيء مجهول، نقول: ما وراء فلان؟ للاستفهام؛ لجهلنا بما يحمله، وخلافه قدام، ووراء أنسب لسياق الجهل بما في الرحم، والإخبار هنا إخبار عن غيب، وفيه إشارة إلى أن العلم بما في الأرحام يعني ما سوف تحمله، وليس وصف حال الرحم بعد الحمل الذي تمكن العلم الحديث من تعيينه بعد أن صار وجودًا في الرحم، وهو حجة على من جادل في كونه غيبًا.

وسائل الحجاج الإقناعي: الخطاب هنا لا يتطلب إقناعًا؛ لأنه ليس موجهًا إلى منكرين، بيد أنه جاء في سياق استدعى بعض الأساليب التي عبرت عن مقاصده:

أولًا: الوسائل اللغوية والبلاغية:

أ- التأكيد بإن واللام ولقد والجملة الخبرية والأساليب البلاغية.

ب- الدلالة الواقعية التي تصف الواقع، وقد حكى سبحانه فعلها: ﴿يا يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ ﴾! و﴿ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ [هود٧٢]: البعل هو الذكر من الزوجين، وجمعه بعول، وفيه دلالة الاستعلاء؛ لما يتكبده من المشقة والولاية، والألفاظ تعبير عن واقع الحدث، فلفظ "بعل" مستخدم في الشام والعراق، وله دلالة تاريخية، وهو اسم أحد الآلهة، قال تعالى: ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [الصافات]، وقد انتقلت عبادته إلى بعض بلاد العرب. ويقال لمن طعن في السن: الشيخ، ويقال: شيخ بين الشيخوخة، والشيخ والتشييخ. قال الله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ [هود:٧٢]، ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص:٢٣]، وأطلق على العالم والإمام والمجرب والعريف، ويراد من طال عهده بالعلم والخبرة.

ثانيًا: الأساليب المنطقية:

أ- الترتيب: الاستهلال بالتحية ثم الموضوع: النتيجة فيها استفتاح قناة الاتصال وتوطئة وتسكين للمنكر وتعيين لموضوع الخطاب، فالاستهلال بالسلام مؤشر لما بعده من هوية المتكلم وقصده، والرغبة في التحاور والاقتناع والتسليم بالصواب.

ب- التفاعل المباشر مع الحدث، فقد جاء رد الفعل عفويًا من قبل إبراهيم ﵇، فقد خاف رد فعل على امتناعهم، وخافت زوجه، وضحكت، وصكت، وقالت: يا ويلتي، أألد وأنا عجوز عقيم؟!

ج- المجاوبة المنطقية التعليلية في الحوار: ﴿فَلَمَّا رَءَا أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٠]، الامتناع عن طعام الضيافة نذير شر، وقد فهم المضمر من الحدث، فجاوبوه بعين قصدهم، وهو قوم لوط، والأصل أن يوجه الخطاب إلى ما يخص المتكلم من البشارة، بيد أنهم عينوا وجهتهم الثانية؛ مجاوبة لما وقع في نفسه لإزالة الخوف عن نفسه وأهله تسكينًا ورحمة. وفي الخطاب إشارة إلى كرم إبراهيم ﵇ الذي يعد مضرب المثل في الكرم، فقد أسرع في إكرام ضيفه بأفضل الضيافة.

وجاء رد فعل الزوجة معللًا بأسباب التعجب: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾﴾ [هود] سبب التعجب: الحمل في سن الشيخوخة. وكان جوابهم إقناعيًا كافيًا: ﴿قَالُوا كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿٣٠﴾﴾ [الذاريات].

* **الأثر النفسي**: دلّ رد فعل زوج إبراهيم ﵇ على اندهاشها بالفعل أولًا بصكّ الوجه وبالقول: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الذاريات] أي: أقبلت صائحة، وقد ضربت وجهها ببطن يديها متعجبة، وقالت: كيف ألد في هذه السن وأنا عجوز! والصك هنا ليس اللطم جزعًا، بل الضرب الخفيف الذي يعبر عن شدة الدهشة، ويفسره قولها في موضع آخر: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾﴾ [هود]، والأول جاء بعد البشارة: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات:٢٨]، والثاني جاء بعد الحديث عن إهلاك قوم لوط ﵇، وأن إبراهيم ليس مضارًا، فاستطارت فرحًا بهذا، وبما بشر به؛ إبراهيم ﵇ من الولد، فاستنكرت ما بشرت به؛ لخرقه العادة وما اعتقدته مسبقًا، فحكمت على القول بمقتضى الخلفية السابقة، وجاء قبله: ﴿وَامْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا..﴾ [هود:٧١] سرورًا وتعبيرًا عن الدهشة، وقيل: ضحكت:

حاضت، وقد عبَّر الملائكة عن رد فعلها بالتعجب: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٧٣][١]، وليس الضحك هنا لهلاك قوم لوط، فالضحك في المصيبة، ليس سلوكًا طبيعيًا، الضحك والصك تعبيران عن الفرح الشديد لما بشرت به، ولهذا جاء رد فعل الملائكة تجاه استنكارها الولد، وليس استنكار ضحكها من هلاك قوم لوط، فهذا لا يليق بالعقلاء أن يسروا من سماع عقاب الله تعالى، بل يزدادون خوفًا من ربهم، ورد فعل امرأة إبراهيم عليه السلام هنا على البشرى بالولد خلاف رد فعل مريم عليها السلام، التي تمنت الموت قبل البشارة؛ لما وراء الولد من التهمة، فالأولى زوج والثانية بكر بلا زوج، والخوف رد فعل طبيعي تجاه موقف المجتمع المتدين، ولهذا بعد أخلاقي، فالمجتمع الذي ينكر الفاحشة مجتمع طبيعي، والمجتمع الذي تستشري فيه ظواهر المنكر، ويألفها، ويستنكر ظواهر التدين وينفر منه، مجتمع غير طبيعي[٢].

* * *

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٤/ ٢٨٤، وقد جاءت كلمة (شيخًا) منصوبة على الحال؛ لأن المقصود هو التعريف بحالة سيدنا إبراهيم عليه السلام الخاصة، وهي الشيخوخة، وقرئ بالرفع خبر لمحذوف، أي: هذا بعلي شيخ، وهذا من لطائف النحو وغامضه فإن "هذا" للإشارة، فكان قوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ قائم مقام أن يقال أشير إلى بعلي حال كونه شيخًا، والمقصود تعريف هذه الحالة المخصوصة وهي الشيخوخة، وقد وقع رد الفعل مباشرًا بالقول والفعل، فقالت (يا ويلتى) وبصك الوجه، واعترفت بأنها يئست من الحمل، فقدمت عجزها عن الولادة، وإظهار العجب من ولادتها في هذا السن أبلغ منه في حالة بعلها، والبعل هو الزوج وسمي بذلك؛ لأنه قيِّم أمرها، كما سموا مالك الشيء بعله، وكما قالوا للنخل التي تستغني بماء السماء عن سقي ماء الأنهار والعيون البعل؛ لأن مالك الشيء القيم به. ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ٤١٦، وقد أخرت زوجها وقدمت نفسها في أسباب امتناع الحمل تأدبًا، وفيه إقرار منها أن حملها وقع معجزة.

(٢) لقد تعالت ظواهر الفساد في ظل الحماية السلطية حتى صار الصالح غريبًا مستنكرًا في دولة تدين بالإسلام، وقد استيقظت الشعوب الإسلامية في فجر جديد انقشعت فيه عتمة الحكومات الفاسدة التي أضرت بشعوبها ضررًا عجز عنه الاستعمار.

الخطاب الرابع

خطاب امرأة فرعون عليها السلام

التفسير المقاصدي:

هنالك خطابان؛ أحدهما: خطاب خاطبت فيه امرأة فرعون زوجها متأثرة بمحبة الطفل التي ألقاها الله في قلبها، فقالت مخاطبة زوجها: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾﴾ [القصص]، والخطاب الآخر: قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾﴾ [التحريم][1]. قيل إن القائلة هنا ليست الأولى التي استخلصت الطفل من الموت.

والخطاب الأول موجه من الزوج إلى فرعون (لقب الملك) تربطها به علاقة زوجية، ومن ثم استخدمت أسلوب الاستمالة، ولم تتكلف خطاب الملوك، ولم تتحرر من كل القيود الرسمية؛ لأنها خاطبته أمام حاشيته، فقد استأذنت فرعون واستمالته قبل نهيها: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾، وقد أسرعت إلى منعهم قبل أن تقدم حجيتها في استبقائه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾؛ لضرورة الموقف، وعسى تفيد الاحتمال المأمول[2].

---

(١) روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "إن فرعون أوتد لامرأته أربعة أوتاد في يديها ورجليها، فكان إذا تفرقوا عنها ظللتها الملائكة، فقالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾﴾، فكشف لها عن بيتها في الجنة"؛ حديث صحيح. وله شاهد من حديث سلمان قال: "كانت امرأة فرعون تعذب بالشمس، فإذا انصرفوا عنها أظلتها الملائكة بأجنحتها، وكانت ترى بيتها في الجنة"، وروي عن أبي رافع قال: "وتد فرعون لامرأته أربعة أوتاد. ثم حمل على بطنها رحى عظيمة حتى ماتت"، وهو صحيح، لكنه مع وقفه مرسل، ورواه الطبري في تفسيره، ج ١٢/ ٥٧٠، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. المستدرك، ج ٢/ ٥٦٨، رقم: ٣٩٢٩ وجاء في تعليق الذهبي في التلخيص: صحيح وصححه الألباني، انظر السلسلة الصحيحة، ج ٦/ ٣٥، رقم: ٢٥٠٨.

(٢) ارجع إلى: القرطبي، ج ١٣/ ٢٠٤.

وقولها: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ يحتمل أيضًا أنها وجهت الخطاب لجنود فرعون بعدما أمرهم بقتله، ثم تحولت إليه مبررة النهي عن قتله بسببين؛ الانتفاع به خادمًا، واتخاذه ولدًا، وهما مقبولان عقلًا ومن ثم أجابها فرعون، فأبقى عليه. قال ابن كثير: "يعني: أن فرعون لما رآه هم بقتله؛ خوفًا من أن يكون من بني إسرائيل، فجعلت امرأته آسية بنت مزاحم تحاجّ عنه وتذب دونه، وتحببه إلى فرعون، فقالت: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾، فقال: أمّا لكِ فنعم، وأما لي فلا. فكان كذلك، وهداها الله به، وأهلكه الله على يديه"(١)، وقولها: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾، قد حصل لها ذلك، وقولها: ﴿نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ أي: أرادت أن تتخذه ولدًا وتتبناه، وذلك أنه لم يكن لها ولد من فرعون.

واختلف المتأوّلون في الوقت الذي قالت فيه: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾، فقالت فرقة: كان ذلك عند التقاطه التابوت، لما أشعرت فرعون به، ولما أعلمته سبق إلى فهمه أنه من بني إسرائيل، وقالت فرقة: بل ربّته حتى درج، وتوجس فرعون منه، وظنه من بني إسرائيل، وهم بقتله، وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أي : لا يدرون ما أراد الله منه بالتقاطهم إياه، من الحكمة العظيمة البالغة، والحجة القاطعة(٢).

دلالة الجملة:

أ- الجملة الخبرية: لقد استُخدم الخبر الابتدائي في الإخبار، ومنه قول أخت موسى عليه السلام: ﴿وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، وقول امرأة فرعون: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ وارتفع (قرةُ عينٍ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا الطفل، وحذفه؛ لأنه دل عليه حضوره بين أيديهم، وهو على حذف مضاف، أي: هو سبب قرة عين لي ولك(٣)، والجملة الوصفية التي تصف باطنًا، مثل: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القصص:١٠].

ب- الجملة الإنشائية: الأمر: قال تعالى على لسان أم موسى عليه السلام: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ﴾ [القصص:١١] أمر حقيقي يراد منه الطلب، أي: تتبعي أثره وخبره، والنهي: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾،

---

(١) ابن كثير، ج ٣/٣٨١، وارجع إلى: النسفي، ج ٤/٢٧٢.
(٢) ارجع إلى: ابن كثير، ج ٣/٣٨٢.
(٣) ارجع إلى: تفسير الكشاف، ج ٣/٤٣٥، ٤٣٧.

الخطاب لفرعون يراد به التوسل والاسترحام، وضمير الجمع هنا للتعظيم، وهو لعمّال فرعون: أمر حقيقي، وقال الفراء: سمعت محمد بن مرْوان الذي يقال له السُّدي يذكر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه قال: إنما قالت: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ ﴾، ثم قالت: ﴿تقتلوه﴾ قال الفراء: وهو لحن، قال ابن الأنباري: وإنما حكم عليه باللحن؛ لأنه لو كان كذلك لكان (تقتلونه) بالنون [بعد قطعه عن لا]؛ لأن الفعل المستقبل مرفوع حتى يدخل عليه الناصب أو الجازم، فالنون فيه علامة الرفع، قال الفراء: ويقويك على رده قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ ﴾ بتقديم ﴿ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾[1]، والرفع في "تقتلونه" يستفاد منه استنكار القتل لمحبتها إياه: تقتلونه! وقد أجاز ابن عاشور أن يكون قوله "قرة عين" قسمًا كما يقال: ايمن الله. فإن العرب يقسمون بذلك، أي: أقسم بما تقر به عيني، فتكون امرأة فرعون أقسمت على فرعون بما فيه قرة عينها وقرة عينه أن لا يقتل موسى عليه السلام، ويكون رفع (قرة عين) على الابتداء وخبره محذوفًا[2]. وجملة العرض والإرشاد: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ ﴾.

وقد جاء الأمر في سياق الدعاء بمعنى الرجاء والتوسل: ﴿ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ ﴾؛ لعلمها بأنها ستقتل فكانت جلدة صادقة، ولم تفزع من مصيرها بل ازدادت ثباتًا[3]، وجاء الاستفهام للعرض في قول أخت موسى عليه السلام: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[القصص].

---

(١) معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ج ٢/٣٠٣، والقرطبي، ج ١٣/٢٠٥، وارجع إلى: الكشاف، ج ٣/٤٣٥، والقرطبي، ج ١٣/٢٠٤، والبحر المحيط، م٧/١٠٣،١٠٢، يرجح أن ما نسب من لفظ القراءات التي خالفت الرسم المصحفي والقراءات المتواترة والزيادات، إلى ابن مسعود تفسير أو توضيح، وأن ما وجد من زيادات في مصحف ابن مسعود كان تفسيرًا، فتوهمه الناقل قراءة، ولعل هذا سبب نهي النبي ﷺ عن أن يكتب عنه شيء في المصحف؛ لئلا يلتبس بالقرآن، والله أعلم.

(٢) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/٧٩،٧٨.

(٣) ارجع إلى: الكشاف، ج ٣/٤٣٥، وابن كثير، ج ٣/٣٣٢.

الدلالة الفعلية:

أ- الفعل الإنجازي: ﴿ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾، الفعل الإنجازي في المنفعة والتبني، فقدمت مبررين نافعين لبقائه؛ لتغري المخاطب بالاستجابة، وهو طلب مصحوب بحجتين، والحجة الأولى نفعية والثانية لاستمالة المخاطب واستعطافه بإثارة شعور الأبوة، وقوله تعالى: ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ ﴾ [القصص:١١]، ترقبه وتتبع مواضعه، وهي تتناول الوقائع والأشياء.

ب- الأفعال الأدائية: الترجي في: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ ﴾(١)، والرجاء في المأمول الغائب على المشهور، كما هو مستفاد من الآية. والرجاء المستفاد من صيغة الأمر: ﴿ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [التحريم]، و﴿ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ ﴾، تبرأت من فعله ومن سلطانه، وسألت في دعائها بيتًا في الجنة، في مقابل بيت فرعون الظالم في الدنيا، و﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ ﴾.

دلالة الخطاب: دلالة اللفظ على وضعه وضعًا والتزامًا، والافتراض هنا سابق في التقدير ومتأخر في الحدوث، ومثاله هنا افتراض فرعون وامرأته الخير والمنفعة من تبني موسى عليه السلام، ولكن النتيجة المفترضة آلت إلى الضد، ولم تحصل الغاية، فقد حدث ضد ما رجوه وأملوه، وهو العداوة والحزن، فناظر النفع والتبني العداوة والحزَن، وهذا خلاف المأمول من علة الالتقاط الغائية، فالعلة الغائية تقتضي تحقيق القصد المرجو من الفعل، فتبنيهم موسى عليه السلام ومحبته ترتب عليهما خلاف المفترض، فشكلت اللام المفضية إلى الترتب الحصولي الفعلي الذي لا رجاء فيه في (ليكون) اللام الدالة على العلة الغائية، المشعرة بالترتب الرجائي في مثل: كفلت طفلًا؛ ليكون عونًا لي في الدنيا وزخرًا في الآخرة، ويتبين من هذا أن اللام هنا جاءت لمشاكلة اللام الغائية التي تفضي إلى القصد، وذلك أن ترتب الحزن والعداوة على الالتقاط أشبه ترتب المحبة والتبني على الالتقاط، فأطلقت لام العلة الغائية، في الحزن والعداوة؛ لمشابهتها للتبني والمحبة في الترتب، كما أطلق لفظ الأسد على الرجل الشجاع؛

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٣/ ٤٣٥.

لمشابهتهما في الشجاعة، وقد جاء التعقيب على الفعل بسوء التقدير: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ۝٨﴾ [القصص] وهذا من خصوص بلاغة القرآن الكريم[1].

الدلالة الضمنية في الجمل نوعان: دلالة التركيب الظاهر التزامًا، ودلالة المفهوم المسكوت عنه في الخطاب من المذكور.

أولًا: دلالة الالتزام الظاهرة: ومنه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ يستلزم تعلقها به، بيد أن التبني لا يعني أنه بلا ولد، فعلة دفاعها عنه المحبة التي ألقاها الله تعالى في قلبها.

ثانيًا: دلالة المفهوم، ومنها: دلالة الموافقة: نحو: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾، يقتضي حدوث النقيض، وهذا ما قاومه فرعون، وقد أرادت إزالة ما خامر نفس فرعون من خشية فساد ملكه على يد فتى إسرائيلي، بأن هذا الطفل لا يكون هو المخوف منه؛ لأنه لما انضم في أهلهم وسيكون ربيبهم؛ فإنه يرجى منه نفعهم، وأن يكون لهم كالولد، فأقنعت فرعون بالقياس على الأحوال المجربة في علاقة التربية والمعاشرة والتبني والإحسان، وأن الخير لا يأتي بالشر، ولذلك وقع بعده الاعتراض بقوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أي: وفرعون وقومه لا يعلمون خفي إرادة الله، واختير: ﴿يَشْعُرُونَ﴾ هنا؛ لأنه من العلم الخفي، أي: لا يعلمون هذا الأمر الخفي[2]، وعرضها تبنيه يتضمن كونهما بلا ولد على الأرجح، وقولها: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ﴾ يتضمن ما وقع في قلبها من محبته بأمر من الله تعالى، وقوله: ﴿وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ﴾ يتضمن استبراء من ظلم فرعون وأعوانه؛ ففرعون لا يظلم وحده بل رجاله بأمر منه[3].

---

(1) ارجع إلى: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، ج ٢/ ١٣٥، وارجع إلى: الكشاف، ج ٣/ ٤٣٤، قال الزمخشري: "اللام في (ليكون) هي لام "كي"، التي معناها التعليل، كقولك: جئتك لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد فيها على طريق المجاز دون الحقيقة...".

(2) التحرير والتنوير، ج ٢٠/ ٨٠.

(3) ارجع إلى: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجنكي الشنقيطي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار الفكر، ج ٦/ ١٥٢، وقد جاء ذكرها في الحديث: "أفضل نساء أهل الجنة: خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، ومريم بنت عمران، وآسية"، وحديث "كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم ابنة عمران، وآسية امرأة فرعون" رواه البخاري.

وقوله ﷺ: ﴿إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، يقتضي أنها على خلاف ما هو عليه، ويستلزم أنها لم تشاركه في إفراطه في المعصية، وأنها عجزت عن منعه، وقول أخت موسى ﷺ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ﴾ يستلزم حاجتهم إلى من ترضعه.

دلالة الإحالة:

أ- الإحالة الضميرية (الشخصية): ضمير الحاضر المتكلم، وهو مضمر في خطاب المتكلمة والمخاطبين: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ الفاعل المأمور أنتم، ثم تحولت من الحديث الفردي إلى الجماعي ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾، والسياق يفسرها على أن "نا" المتكلمين تعني اثنين؛ فرعون وزوجه، وليس فرقها، وقيل أرادت بضمير الجمع في (لا تقتلوه) فرعون تعظيمًا، وهذا مشهور في مخاطبة ذوي السلطان، ويناسب ما ترجوه، وقيل: فيه التفات عن خطاب فرعون إلى خطاب الموكلين بقتل أطفال بني إسرائيل؛ كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ﴾ [يوسف:٢٩][1].

و﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ظهر الضمير هنا للتخصيص والتأكيد، والضمير يعني (آل فرعون)، وعليه يكون المعنى: وهم لا يشعرون بأن موسى ﷺ هو الذي يسلبهم ملكهم، وقيل: وهم لا يشعرون بأخته، وقيل هم بنو إسرائيل، لم يشعروا بتتبع أخته له؛ لئلا يخبروا فرعون عنه، والأول الأرجح لتقدم الحديث عن آل فرعون[2]، وحذف الضمير للعلم به في: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ ۖ لَا تَقْتُلُوهُ﴾، وقد سقط الضمير المبتدأ لقصد الإسراع بالخبر لمنع القتل، فعمدت إلى المراد مباشرة. وقولها: "لي" و"لك"، قدمت نفسها؛ لفرط المحبة التي ألقاها الله

(١) التحرير والتنوير، ج ٢٠/٧٩.

(٢) معاني القرآن، الفراء، ج ٢/٣٠٣.

تعالى في قلبها له، ولحرصها عليه، ولاستمالة الزوج، وقد أفاد الضميران التخصيص في "لي" و"لك"(١).

ب- الإحالة المكانية: الإشارة: الظرف "عندك": ﴿ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ ﴾؛ للتمكين في الموضع المشار إليه: ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ ﴾ [القصص: ١١] أي: عن بُعْد، ودليله ما بعده: ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ بوجودها.

* الروابط المقاصدية: الروابط الحرفية: ومنها "أو" التخييرية: ﴿ يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾، وتفيد اختيار أحد الوجهين، والقصد واحد من وراء الخيارين، وهو الإبقاء عليه حيًّا، ومثله في قول امرأة العزيز: ﴿ إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٢٥ ﴾ [يوسف]، وجمعت الواو بين وجهين في قولها: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢ ﴾ [يوسف] و﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص:٨]، قال ابن كثير: "ولكن إذا نظر إلى معنى السياق، فإنه تبقى اللام للتعليل؛ لأن معناه: أن الله تعالى قيضهم لالتقاطه؛ ليجعله عدوًّا لهم وحزنًا، فيكون أبلغ في إبطال حذرهم منه(٢). وهنالك ربط مقدر في (لا تقتلوه)، والأصل: هو قرة عين لي ولك فلا تقتلوه، و(عسى)، المعنى: فعسى، وهي فاء السببية(٣).

وسائل الحجاج الإقناعي:

أولًا: الوسائل اللغوية: قوله تعالى: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ ﴾ كناية عن السرور، وهي كناية ناشئة عن ضدها، وهو سُخْنَة العين التي هي أثر البكاء اللازم للأسف والحزن، فلما كنى عن الحزن

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٤/١٠١، ومعاني القرآن، الفراء، ج ٢/٣٠٢، والكشاف ج٣/٤٣٧.

(٢) تفسير ابن كثير، ج ٣/٣٨٣، واللام أصلها موضوعة للدلالة على العلة الغائية، وعلة الشيء الغائية هي ما يحمل على تحصيله ليحصل بعد حصوله، قالوا: والعلة الغائية للالتقاط في قوله تعالى (فالتقطه)، هي المحبة والنفع والتبني، أي: اتخاذهم موسى ولدًا، كما صرحوا بأن هذا هو الباعث لهم على التقاطه وتربيته، في قوله تعالى عنه: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾، فهذه العلة الغائية عندهم هي التي حملتهم على التقاطه؛ لتحصل لهم هذه العلة بعد الالتقاط، قالت بنت الشيخ الكبير لموسى: ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ أرفقت مبرر الدعوة بها؛ لئلا يتوجس خيفة. ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/٧٦.

(٣) ارجع إلى: معاني القرآن، ج ٢/٣٠٣، والنسفي، دار الكتاب العربي، ج ٣/٢٢٧.

بسخنة العين في قولهم في الدعاء بالسوء: "أسخن الله عينه"، وجعلوا العكس، وهو السرور بضد هذه الكناية، فقالوا: قُرّة عين، وأقر الله عينَه، فحكى القرآن الكريم ما في لغة امرأة فرعون من دلالة على معنى المسرة الحاصلة للنفس ببليغ ما كنى به العرب عن ذلك، وهو ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ ﴾، و"ابتدأت بنفسها في: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي ﴾ قبل ذكر فرعون؛ إدلالًا عليه لمكانتها عنده، أرادت أن تبتدره بذلك حتى لا يصدر عنه الأمر بقتل الطفل"[(1)]، والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والحال هنا حال استعطاف من آسية لزوجها وتبرير لعدم القتل، فالأصل أن تقول له: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي ﴾ مستعطفة زوجها ومقنعة له بعدم قتل الطفل تحقيقًا لميلها إليه، وهذا ليس كافيًا في هذا المقام الذي تلتمس فيه إعفاءه من القتل، ومن ثم أتبعته بـ (لك)؛ لترغبه في بقائه.

ومراعاة المقام الاجتماعي في المخاطبة، مثل: ضمير الجمع في مخاطبتها فرعون عند بعض المفسرين: ﴿ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾، أنزلته منزلة الجماعة على وجه التعظيم، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ ﴾ [المؤمنون][(2)]، قالها على نحو ما كان يقول في الدنيا تعاليًا، وليس بموقف تعالٍ بل مزلة، وقصد به الاستهزاء بكِبْره في الدنيا، وهذا أشد في الذم، ويجوز أن يشمل الضمير فرعون ورجال دولته هامان والكهنة الذين ألقوا في نفس فرعون أن فتى من إسرائيل يفسد عليه مملكته، وهذا أبلغ؛ ليكون سبيلًا إلى استمالته، فليس في خطابها تعريض به وحده بأنه وراء هذه المذبحة، بل جعلته من تدبير حاشيته، وجعلت لفرعون منه حظ الواحد من الجماعة، فكأنها تعرّض بأن القتل ينبغي أن لا يكون عن رأيه؛ فتهون عليه عدوله في هذا الطفل عما تقرر من قتل الأطفال؛ لتستخلصه منه، وقيل: ﴿ لا تقتلوه ﴾ التفات عن خطاب فرعون إلى خطاب الموكلين بقتل أطفال إسرائيل كقوله: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ﴾ [يوسف:٣٠]، فالضمير لرجاله، وهذا أبلغ في إقناعه؛ لتجعل عدوله عن القتل أيسر

---

(١) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/٧٩،٧٨.

(٢) الصاحبي، دار إحياء الكتب العربية، ص٣٥٣، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، دار إحياء الكتب العربية، ص ٢٦٦. من سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجميع، وهذا مخصوص بذوي الشأن، يقال: انظروا في أمري، مشاكلة لقول الواحد منهم: نحن فعلنا كذا، فجاء الخطاب القرآني على لفظه سخرية: ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون:٩٩].

من الرجوع في قراره، وقيل: قالت: لا تقتلوه، ولم تقل: لا تقتله مراعاة لمخاطبة الجبارين، فصرفت الخطاب عن المفرد إلى الجمع، ولم تجعل لنفسها فيه نصيبًا تبرؤًا من الفعل[1].

بلاغة الحذف: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾، وقع الحذف هنا بلاغة واختصارًا، قال القرطبي: "..... فقالت لفرعون: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ أي: هو قرة عين لي ولك، والحذف هنا لشدة الخوف عليه والتعلق به، فأسرعت بالخبر للكف عنه[2]، وتم الكلام عند قوله (ولك)، قال الزجاج: "وهذا وقف الكلام"[3]، وقال النحاس: "والدليل على هذا أن في قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي﴾[4] بتقديم (لا تقتلوه)، وهذا أبلغ في إقناعه؛ فقد أشركته في المنفعة، وأجاز بعضهم النصب بمعنى: لا تقتلوا قرةَ عين لي ولك. وقالت: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾، ولم تقل: لا تقتله، فهي تخاطب فرعون كما يخاطب الجبارون، وكما يخبرون عن أنفسهم، وقيل: قالت: لا تقتلوه فإن الله أتى به من أرض أخرى، وليس من بني إسرائيل. وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَنفَعَنَا﴾، فنصيب منه خيرًا، أو نتخذه ولدًا، وكانت لا تلد[5]، وقد أضمرت الفاء، والأصل: "فعسى..". وقوله

---

(1) ارجع إلى: إعراب القرآن ٣/١٨٢، والتحرير والتنوير، ج ٢٠/٧٩، "قرة" مرفوعة خبر ابتداء مضمر، قاله الكسائي، وقال النحاس: وفيه وجه آخر بعيد ذكره أبو إسحاق: "قال: يكون رفعًا بالابتداء والخبر (لا تقتلوه)، وإنما بعد؛ لأنه يصير المعنى أنه معروف بأنه قرة عين، وجوازه أن يكون المعنى: إذا كان قرة عين لي ولك فلا تقتلوه، والكلام الذي ذكره الزجاج نصه: "ويقبح رفعه على الابتداء وأن يكون الخبر (لا تقتلوه)، فيكون كأنه قد عرف أنه قرة، إنه قرة عين له، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٤/١٠١، وقد قدر مبتدأ في الرفع، ورويت بالنصب على معنى: لا تقتلوا قرة عين لي ولك، لا تقتلوه مثل زيدًا لا تضربه.

(2) وقال القرطبي، ج ١٣/٢٠٤: يروى أن آسية امرأة فرعون رأت التابوت يعوم في البحر، فأمرت بسوقه إليها وفتحه، فرأت فيه صبيًّا صغيرًا فرحمته وأحبته.

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٤/١٠١.

(4) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، دار الضياء، لبنان، ج ٣/١٨٢.

(5) قال القرطبي: "...فاستوهبت موسى من فرعون فوهبه لها، وكان فرعون لما رأى الرؤيا وقصها على كهنته وعلمائه على ما تقدم – قالوا له إن غلامًا من بني إسرائيل يفسد ملكك، فأخذ بني إسرائيل بذبح الأطفال، فرأى أنه يقطع نسلهم فعاد يذبح عامًا، ويستحيي عامًا، فولد هارون في عام الاستحياء، وولد موسى في عام الذبح. تفسير القرطبي، ج ١٣/٢٠٤.

تعالى: ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾: هذا ابتداء كلام من الله تعالى، أي: وهم لا يشعرون أن هلاكهم بسببه، وقيل: هو من كلام المرأة، أي: وبنو إسرائيل لا يدرون أنا التقطناه، ولا يشعرون إلا أنه ولدنا، والأرجح الأول؛ لتقدمه عليه في الخطاب، فوقعت الإحالة عليه[1].

ثانيًا: الوسائل المنطقية:

أ- حسن الترتيب، نحو جملة: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ ﴾ موقع التمهيد والمقدمة للعرض، وموقع جملة: ﴿ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾ موقع التفريع عن المقدمة، ولذلك فصلت عنها[2]، ثم ذكرت سبب استبقائه ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ ﴾.

ب- حسن التعليل، نحو جملة: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ ﴾ في موقع العلة لمضمون (لا تقتلوه)، والمعنى: لا تقتلوه لينفعنا، وهو بسبب من قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي ﴾ [طه:٣٩]، وقيل: جملة: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ ﴾ سبب مقدم لقولها: ﴿ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾، أي: لا تقتلوه؛ ليكون قرة عين لي، فقدمته لاستمالته.

ج- أسلوب العرض والإرشاد المعزز في: ﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [القصص]، الغاية منه تضليل المتلقي عن علاقتها به، وعلاقة من يكفلونه به، وقد عززت العرض بقولها: ﴿ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴾، للإغراء بحسن التنشئة والتأديب.

الأثر النفسي: لقد اقتضت المحبة الشديدة التي ألقاها الله تعالى في قلبها أن تقدم تسكين القلب أو قرار العين التي استنزفها حزن أمه عليه، على الانتفاع به واتخاذه ولدًا؛ فجعل وازع المحبة مقدمة على غيرها؛ لشدة تعلقها به، وقد بادرت باستعطافه في ضوء علاقتها به؛ لاستخلاص قرار سريع منه، ثم بادرت بوقف قرار القتل قبل ذكر وجه المنفعة؛ لئلا يؤذى، وتستمهله تمهيدًا لإعمال العقل في وجه المنفعة الذي يتطلب وقتًا؛ فلا يخشى فوات القصد[3].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٣.

(٢) التحرير والتنوير ٢٠/٧٩.

(٣) التحرير والتنوير، ج ٢٠/٧٩.

وليس في الطوائف الإسلامية من يدعي خلافة الله تعالى والإنابة عنه في العباد؛ فهذا ادعاء كنسي غربي في حقبة غابرة، وليس في تاريخ الإسلام المتقدم ما يعرف بالعصور الوسطى المظلمة، وأرى أن الظلام ما نعيشه اليوم من التغريب والتضبيب والتضليل وإسقاط مساوئ الأمم على حضارتنا الإسلامية، التي استلهمت قيمها من الدين الإسلامي.

* * *

الخطاب الخامس

خطاب ابنتي الشيخ الكبير

التفسير المقاصدي:

الخطاب النِّسْوِي للمرأتين اللتين سقى لهما موسى ﷺ، وتزوج موسى ﷺ إحداهما، وهي على الأرجح التي استرسل القرآن الكريم في حوارها مع أبيها ومع موسى ﷺ، وقد وضعتها عقب امرأة فرعون؛ لتعلقها بموسى ﷺ، وهي تجسد الصورة المضادة لامرأة العزيز، فقد عبرت عن إعجابها تعريضًا في استئجار موسى ﷺ لصلاحه، وقد وصف الخطاب بعض سلوكها[1].

قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا... ﴾ [القصص: ٢٣-٢٦][2].

دلالة الجملة:

الإقناع الخبري:

أ- الخبر الابتدائي: جاء في سياق الإخبار: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[3] لا يستطيع من الكبر والضعف أن يسقي ماشيته، وهذه الجملة سبب لمحذوف مقدر: ونحن نسقي؛ لأن أبانا شيخ كبير، وهو حجة في تبرير خروجهما للسقي، وأنه لا ولد ذكر له يتولى هذا، والغرض منه رفع الحرج والاستعطاف، وفيه معنى ضمني: أي: لا يمكنه أن يرد ويسقي.

---

(١) سيأتي تبيين هذا في تناولي خطاب امرأة العزيز.

(٢) التحرير والتنوير، ج ٢٠/ ١٠٦،١٠٥.

(٣) تفسير ابن كثير، ج ٣/ ٣٨٥، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ١٠٥.

ب- الخبر الطلبي: يأتي في الكلام لإزالة الإبهام أو التأكيد: ﴿ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ
زِيكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَا ﴾، أكدت قولها؛ لئلا يشك في قولها، و﴿ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ
مِينُ ﴾، أكدت لأبيها إحدى المسلمات تذكيرًا، لا درءًا لشكه، والقصد يفهم من السياق
غوي أو الخارجي، ولم يستخدم الخبر الإنشائي؛ لأن السياق لا يحتمل التشكيك.

الدلالة الفعلية:

أ- الفعل الطلبي: قولها: ﴿ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَا ﴾، أسندت
طلب أو الدعوة إلى أبيها تأدبًا واحترامًا؛ لئلا يرتاب فيها، قال الألوسي: "وأسندت الدعوة
لى أبيها وعللتها بالجزاء؛ لئلا يوهم كلامها ريبة، وفيه من الدلالة على كمال العقل والحياء
العفة ما لا يخفى"(١)، وقولها: ﴿ لِيَجۡزِيَكَ ﴾ وعد بالإحسان إليه مستقبلًا، وليس إنجازًا،
فالإنجاز تحقيق يقع في الماضي، والفعل في المستقبل وعد.

ب- الفعل الإنجازي: وهو الذي يدل على إنجاز الفعل: ﴿ لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾،
وفي قراءة: ﴿ نُسقى ﴾ بالبناء للمفعول(٢).

ج. الفعل الأدائي: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ ﴾، والمراد بفعل الطلب الالتماس، وليس أمرًا، ولا
يستفاد منه صدق أو كذب.

دلالة الخطاب: دلالة الوضع كتسمية الأشياء والأحداث بمسميات، كدلالة الشيخ على
الرجل المسن، ودلالة الذود على المنع والحجز، و﴿ تَذُودَانِۖ ﴾، أي: تمنعان ما معهما من
الأغنام عن التقدم إلى البئر؛ كيلا تختلط بالأغنام الأخرى، وهو مخصوص بالحيوان دون
الإنسان(٣)، وفيه دلالة على الدفع والمقاومة. والخطب: مخصوص بالأشياء غير الطبيعية وغير

---

(١) روح المعاني، الألوسي، مكتبة المنار، ج ٢٠ /٥٩.
(٢) ارجع إلى: معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٣، الكشاف ج ٣/١٧٢. وارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج٤/١٠٥.
(٣) ارجع إلى: النسفي ٣/٢٣١، والبحر المحيط، م٧/١٠٨، ومفاتيح الغيب، ج ١٢/ ٢٣٩ ، احتمل علة ذودهما الغنم وجوهًا؛ أحدها: قال الزجاج: لأن على الماء من كان أقوى منهما، فلا يتمكنان من السقي. ثانيها: كانتا =

المألوفة، قال ابن عطية: "استعمال السؤال بالخطب إنما هو في مصاب، أو مضطهد، أو من يشفق عليه، أو يأتي بمنكر من الأمر، فكأنه بالجملة في شر"[1]، والخطب الشأن، وحقيقته: ما مخطوبكما، أي: ما مطلوبكما من الذياد، فسمي المخطوب خطبًا[2]. وهذا الخطاب نموذج العفة والمروءة والود لكل من طلب القدوة.

ودلالة الالتزام: دلالة السقي على الماء ومصدره، ودلالة الراعي على وجود رعية، ودلالة الأب على وجود أبناء، ودلالة القوة على الشباب، ودلالة الأمانة على العفة، ودلالة الدعوة على الترحيب والضيافة، ودلالة الأجر على مقابله، ودلالة النكاح على خلو الابنة من الزوج.

* الدلالة الضمنية: ما يستلزمه الخطاب من معاني المسكوت عنه في المذكور:

أولًا: مفهوم دلالة الموافقة، ومنه المضمر في قولها: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ﴾ يتضمن معنيين؛ **أولهما**: تعففهما وحياؤهما من مزاحمة الرعاء. **والثاني**: ضعفهما وعجزهما عن مغالبة الرجال على السقي، فتولى موسى عليه السلام السقي لهما، وفي قولهما تعريض بطلب المساعدة، ففهم موسى عليه السلام ما تضمنه القول، ودليله: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ زيدت للاسترحام والاستغاثة والاعتذار عن سبب غيابه، وليست ضمن الإجابة التي سأل عنها موسى عليه السلام، وهي تتضمن سؤالًا تقديره: لماذا لم يخرج رجل للسقي؟ أو لماذا خرجتما للسقي دون رجل؟

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ﴾: تضمن أنه سقى لهما في شمس وحر[3]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴿٢٦﴾﴾ [القصص] جاء لفظ "استأجرت" بصيغة الماضي

= تكرهان المزاحمة على الماء. **ثالثها**: لئلا تختلط أغنامهما بأغنامهم. **رابعها**: لئلا تختلطا بالرجال. ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٠٥.

(١) ارجع إلى: القرطبي، ج ٢٠/٥٧، ٥٨، والمحرر الوجيز، ج ١٢/ ١٥٨. وقد رويت أخبار عنها لا تخلو من الوضع، وبعضها أقرب إلى الخرافة، فقد زاد القصاص في أخبارها بعض الخرافات الخيالية؛ للسرد والإمتاع القصصي.

(٢) النسفي، ج ٣/٢٣١.

(٣) تفسير القران العظيم، ابن كثير، ج ٣/ ٣٨٤.

للدلالة على حكم ضمني قد جرب وعرف[1]، وأنه كان ضعيفًا، وأنه لا ولد ذكر له، وقد صار هذا القول من الأقوال السيَّارة، وقد وقع فيه تحول من المستقبل إلى الماضي، والأصل: إن خير من ستستأجره أن يكون قويًا أمينًا، وقولها: ﴿ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾، تضمن قولها إعجابها بخلقه، ودليله وجهان؛ أولهما: أنها طلبت من والدها استئجاره. والآخر: الهيئة التي أقبلت عليه فيها: ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾، قال أبو حيان: إن القائلة هي التي ذهبت إلى موسى والتي تزوجها[2].

ثانيًا: دلالة المخالفة، نحو: ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾، يقتضي العكس خروج الأب القادر للسقي في العرف. وقوله ﷻ: ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾، يقتضي خلافه: إن استأجرت غيره فسد أمرك، فذكرت الخير، وسكتت عن الشر؛ لدلالة المذكور عليه بالمخالفة.

* الدلالة الإحالية:

أ- الضمير: ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ المتكلمة واحدة، وأسند الخطاب لها معًا؛ لاصطلاحهما على الخطاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى (٢٤) ﴾ [طه]، وجاء جواب فرعون موجهًا إليهما، ثم خص موسى عليه السلام الذي زاول الحوار معه: ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى (٤٩) ﴾ [طه]، وقد جاء "أبونا" جمعًا، واستدل به بعض العلماء على وجود غير البنتين، ودليلهم قوله ﷻ: ﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ و﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا ﴾ أي: إحدى الساقيتين[3]، وقوله: ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾، تضمن قولها أنها رأت منه قوة كبيرة وصفته بها أمام والدها فعرضت عليه استئجاره، وأنه أمين لما رأته من سلوكه، وكشف قولها عن إعجابها بهاتين الخصلتين فيه، فكنتْ عن الإعجاب بعرضها على أبيها، وقد فهمت المرأة حاجته إلى الأجر لما رأته من حاله، وذكر الطبري أنه قال: ﴿ إِنِّي لِمَا

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٣/ ١٧٢.
(٢) البحر المحيط، ج ١١/ ١٠٨.
(٣) تفسير النسفي، ج ٣/ ٢٣٣.

﴿أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾، وهو محتاج، وهو بجهد شديد، وعرّض بذلك للمرأتين تعريضًا لهما؛ لعلهما أن تطعماه مما به من شدة الجوع[1]، والراجح أنه ﷺ ناجى ربه، وشكره على إعانته في قضاء حاجة المرأتين، وأنه وجه قوته في طاعته ﷻ؛ لعله ﷻ يقضي حاجته ﷺ.

ب- الإشارة: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾، قد يفهم من قوله: ﴿هَاتَيْنِ﴾ على أنه كان له غيرهما، فالجمع دليل وجود غير البنتين، ويؤيده ضمير الجمع في قوله تعالى: ﴿لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ وهذا له توجيه آخر، فالإشارة للتأكيد؛ ليقع الاختيار على إحداهما، والجمع في "أبونا" محمول على المثنى، فالمتكلمتان تستخدمان المثنى والجمع عند من يرى أنه ليس له غيرهما، والمقصود من الجمع هنا الاستعطاف، وهو في الرجال للتكثير والغلبة، والقوة خلاف التكثير في عدد البنات، يكون للاسترحام والاستعطاف، فقد استعطف أبو عزة النبيَّ ﷺ بعدد بناته، فعفى عنه يوم بدر[2].

وقول الأب: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ﴾، أراد بهاتين الحاضرتين اللتين سقى لهما ليتأملها، فينظر من يقع اختياره عليها منها ليعقد له عليها، فالإشارة مثناة للتأكيد، وقيل: هو دليل على وجود غيرهما، وجعل الطلب عرضًا غير معين في إحداهما، وجعل لموسى ﷺ حق اختيار

---

(١) ارجع إلى: جامع البيان، ط التوفيقية، ج ٢٠/ ٥٦، ٥٧.

(٢) قيل كان له خمس بنات، وقد أسر يوم بدر، فاستعطف النبي ﷺ بهما، فعفا عنه، فأخبر أهل مكة أنه خدع محمدًا، وعاد لما كان عليه، ثم عاد يوم أحد، فوقع في الأسر، فطلب العفو، فقال النبي ﷺ: "لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ"، وفيه وجوه أخرى، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَانَ مِنَ الْمَمْنُونِ عَلَيْهِمْ بِلاَ فِدْيَةٍ أَبُو عَزَّةَ الْجُمَحِيُّ، تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبَنَاتِهِ وَأَخَذَ عَلَيْهِ عَهْدًا أَنْ لاَ يُقَاتِلَهُ فَأَخْفَرَهُ، وَقَاتَلَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لاَ يَفْلِتَ، فَمَا أُسِرَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَجُلٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ امْنُنْ عَلَيَّ وَدَعْنِي لِبَنَاتِي وَأُعْطِيكَ عَهْدًا أَنْ لاَ أَعُودَ لِقِتَالِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لاَ تَمْسَحُ عَلَى عَارِضَيْكَ بِمَكَّةَ تَقُولُ: قَدْ خَدَعْتُ مُحَمَّدًا مَرَّتَيْنِ). فَأَمَرَ بِهِ فَضُرِبَتْ عُنُقُهُ. رواه البيهقي (٩/٦٥)، وابن إسحاق في السيرة وذكره عنه ابن هشام، وذكره العجلوني في كشف الخفاء، ج ٢/ ٥٠٥ برقم ٣١٣٢، وفيه: "لا يلدغ المؤمن من جُحْر مرتين"، وجاء اللفظ الأخير عند الشيخين وابن ماجه وأحمد وأبي داود، بلفظ: "لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ".

إحداهما، ولم يعين التي دعته تأدبًا؛ لأنه قد عرفها، وكانت التي اختارها موسى ﷺ دون أختها؛ لأنها التي عرف أخلاقها باستحيائها وكلامها، فكان ذلك ترجيحًا لها عنده[1].

ج- الظرف:

الظرف المكاني، وظيفته تعيين المكان: ﴿تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾ أي: جهتها وقبْل الوصول إلى الماء[2]. (من دونهم)، أي: من مكان أسفل من مكانهم[3]، ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ﴾، قال النسفي: "في مكان أسفل من مكانهم"[4]، وقال القرطبي: "معناه ناحية إلى الجهة التي جاء منها، فوصل إلى المرأتين قبل وصوله إلى الأمة"[5]، وأرى أن دون تفيد الاستبعاد، وهي لمعنى التسفل، للدلالة على الاستضعاف، وهو ما فهمه موسى ﷺ من حالهما، وقال ابن عاشور: "في مكان غير المكان الذي حل فيه الماء، أي: في جانب مباعد للأمة من الناس؛ لأن حقيقة كلمة (دون) أنها وصف للشيء الأسفل من غيره"[6]، وتعيين الجهة يفيد في تعيين المعنى، وقد ذكر الخطاب أنهما كانتا بعيدتين عن السقي.

وسائل الحجاج الإقناعي:

أولًا: الوسائل اللغوية والبلاغية:

الأساليب البلاغية الحجاجية: قال ابن عطية: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾: ما أمركما وشأنكما، وكان استعمال السؤال بالخطب إنما هو في مصاب، أو مضطهد، أو من يشفق عليه، أو يأتي بمنكر من الأمر، فكأنه بالجملة في شر، فأخبرتاه بخبرهما، وأن

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/١٠٥، والقرطبي، ج ١٣/٢١٧، والبحر المحيط، م٧/١٠٩.

(٢) ارجع إلى: الكشّاف، ج ٣/١٧٠، البحر المحيط، ج ٧/١٠٧، التلقاء: ناحية وجهة، استعمل المصدر استعمال الظرف.

(٣) ارجع إلى: الكشاف، ج ٣/ ١٦٩، البحر المحيط، ج ٧/١٠٧، والدر المصون، السمين الحلبي، ج ٥/ ٣٣٨.

(٤) تفسير النسفي، ج ٣/٢٣٠.

(٥) تفسير القرطبي، ج ١٣/٢١٦.

(٦) التحرير والتنوير، ج ٢٠/٩٩.

أباهما شيخ كبير"[1]، وتعيين البنتين في عرض الزواج بـ "هاتين" لتعزيزهما، ولجعلهما سواء في الحب والخلق. وقد جاء اللفظ بـ "إحداهما" مبهمًا دون تعيينها؛ ليجانس طبيعة الاستحياء التي جاءت عليها؛ ولقول الأب: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ أبهم لعدم علمه بجواب موسى ﷺ، والسياق في مثل هذا الموقف يتطلب الإشارة والتلميح دون التعيين لتحسس رأيه.

والجملة الحالية: ﴿تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، جعل مشيها على استحياء، فعدل بالمشي على الأرض إلى مشي على استحياء، وهو في الأصل حال الماشية سبالغة في الحياء، قال ابن عاشور: "فإن المتبع لقوله تعالى: ﴿تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ لا يجد له نظيرًا في كافة التعبيرات الإنشائية البلاغية، وما ذلك إلا لأن استعارة المشي الحقيقي لمجازية الاستحياء مشعرة بالتصوير البياني، الخاص بالصورة الفنية بكل أوجهها من حقائق السير إلى مجازات الحياء بأنواعه، فالآية قمة من قمم الإعجاز التصويري القرآني"[2]. لقد وصف القرآن الكريم السياق الذي أتت فيه المرأة ﴿تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾؛ لما له من أثر في المتلقي (موسى ﷺ) الذي استجاب لدعوة أبيها، وهو مطارد يتوجس الطلب، والفعل (تَمْشِي) جيء به؛ ليبني عليه قوله: ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، ولا يغني عنه ﴿فَجَآءَتۡهُ﴾، و﴿عَلَى﴾ للاستعلاء المجازي مستعارة للتمكن من الوصف؛ للدلالة على شدة الاستحياء في مشيها[3].

وتنكير "استحياء" للتفخيم، والمراد بكون مشيها على استحياء ظهور التعفف من مشيتها، وإطلاق "الاستئجار" يفيد أن المراد استخدامه لمطلق حوائجه التي تستدعي من يقوم مقامه، وإن كانت العهدة باقتضاء المقام رعي الغنم.

---

(1) جامع البيان، ج ١٠ /٦١، ٦٢، والمحرر الوجيز، ج ١٢/ ١٥٨، وتفسير القران العظيم، ج ٣/ ٣٨٤، والدر المنثور، ج ٦/ ٤٠٧، ٤٠٨.

(2) التحرير والتنوير، ج ٢٠/ ١٠٣.

(3) ارجع إلى: الكشاف، ج ٣/ ١٧٠، وتفسير ابن كثير، ج ٦/ ٢٢٨، ومفاتيح الغيب، الرازي، ج ١٢/ ٢٣٩.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴾، يكشف عن فراسة هذه المرأة، ومن حسن بيان المرأة أنها ساقت الحكمة عامة؛ فقالت (من) الذي يجري على كل من يتمتع بهذا الوصف، ولم تخص بها موسى عليه السلام تأدبًا وحياءً، وقد تأكد أدبها من مشيتها، وقد جاء قولها بعد أن قص خبره على أبيها، ورأت رد فعله وسمعت تعقيبه: ﴿ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾؛ ليقع القول موقعه من الإقناع، وهو تعريض بالاستبقاء عليه قريبًا؛ لعله يكون زوجًا، وهذا ما فهمه الأب من وراء قولها، فعرض عليه التزوج من إحدى ابنتيه، والغرض من التخيير عدم الإكراه، وهذا أليق بأدب العرض في الزواج، والحياء هنا طبع موروث، وهو في خطاب امرأة العزيز مصطنع: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، تعريض باتهام يوسف عليه السلام عن غير توجيه مباشر، لتصرِفَ المتلقي عن تكذيبها أو النظر في حقيقة قولها، فجعلته بـ "من"؛ ليصدر حكمه العام من حكمين حددتهما قبل تحديد المتهم، وهو نوع من المغالطة يفتقد إلى الدليل، ولكن خطاب المرأة هنا وظف حجة واقعية تتمثل في قوته، وحجة أخلاقية تتمثل في مروءته وتعففه[1].

وأسلوب الاستعطاف في قوله ﷻ: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾، الجملة الأولى جواب عن سؤال فيه استعطاف، قال ابن عطية: "السؤال بالخطب إنما هو في مصاب، أو مضطهد، أو من يشفق عليه، أو يأتي بمنكر من الأمر، وقال الزمخشري: أصله ما مخطوبكما؟ أي : ما مطلوبكما؟[2] والجملة: ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ فضلة؛ للاستعطاف، وهو تعريض بحاجتيهما، وتضمن طلب المساعدة باستعطاف موسى عليه السلام لإعانتهما على السقي، وتضمن اعتذارًا لموسى عن مباشرتهما السقي بنفسيهما، وتضمن رفع الحرج عن والدهما والدفاع عنه؛ لكبر سنه ولعجزه عن مزاولة السقي بنفسه، وهذا دليل

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ط مكتبة مصر ٣/٤٤٥، والكشاف، وبهامشه الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، ج ٣/ ١٧٢، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت)، ج ٣/ ١٧٢.

(٢) ارجع إلى البحر المحيط، م٧/١٠٨، والكشاف، ج ٣/ ٤٠٠.

تفوق المرأة في الحجاج، وأنها تستطيع أن تبين في المحاورة، وأن تأتي بالحجة الملزمة لمن تحاوره، ودليله أن موسى عليه السلام اقتنع بقولها، وسقى لهما، وردهما سالمتين دون مزاحمة الرعاء.

وبلاغة الحذف: الاستغناء بالمذكور عن ذكر التفاصيل؛ اختصارًا، ولإبراز قيمة المذكور وتسليط الحوار عليه لأهميته، وقد وقع الاستغناء عن أحداث تكميلية تفهم من السياق، فقد ذكر القرآن وصول موسى عليه السلام إلى مدين، ومساعدة المرأتين، ثم سكت عن سرد العودة إلى البيت وحديث المرأتين إلى أبيهما فحدثتاه بخبرهما وبإحسانه إليهما وإعجاب الأب به، وتشوقه إلى معرفة خبره المثير، وعلمه بدينه، فأرسل يطلبه، مكتفيًا بالجملة المركزية التي اختزل فيها الأحداث: ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ [القصص:٢٦]، فواقع قولها رغبة الأب في لقائه، فأمر بدعائه ليكافئه، قال أبو حيان: "في الكلام حذف، والتقدير: فذهبتا إلى أبيهما من غير إبطاء في السقي، وقصتا عليه أمر الذي سقى لهما، و(على استحياء) في موضع الحال، أي: مستحيية متحفزة"[1]، وتضمن الخطاب حذفًا في: ﴿ فَسَقَىٰ لَهُمَا ﴾، أي: سقى غنمهما لأجلهما[2]، وقع الحذف لدلالة المذكور عليه.

ثانيًا: وسائل الحجاج الإقناعي اللغوية والمنطقية:

أ- التعليل، وقد استخدم من أدوات التعليل: لام التعليل: ﴿ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص:٢٥]، وقوله: ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ ما مصدرية أي: ليعطيك جزاء سقيك لنا، عللت سبب الدعوة؛ لتدفع عن نفسه الظنون، وقد أضمر التعليل في ذكرهما سبب الوجود في محل السقي: ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ أي: أتينا للسقي...، وقد خرجنا له؛ لأن أبانا شيخ كبير، جواب ما خطبكما؟ وقوله: ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ﴾ في مقام التعليل لقوله: ﴿ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ﴾، وهو من وضع السبب موضع المسبب، والتقدير: استأجره؛ لأنه قوي أمين.

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٧/١٠٩،١٠٨.

(٢) ارجع إلى: مفاتيح الغيب، ج ١٢/ ٢٣٩.

ب- حسن الترتيب: نحو: ثُمَّ: التي تفيد الترتيب والتراخي بعد عناء السفر والقيظ، وفاء التعقيب التي تفيد السرعة والترتيب في: ﴿ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ.. ﴾، والرابط: الفاء في: ﴿ فَجَآءَتۡهُ ﴾، فاء التعقيب، أي: فجاءت بسبب قول الأب وعلى الفور قبل أن ينصرف[1].

ج- الاحتجاج بالواقع: ودليله سؤال موسى عليه السلام عن الخطب (الشأن المنكر والحال الضيق)، هو منبعث عن معاينة تكشف حال المرأتين العاجزتين عن نيل حصتهما في السقي أسوة بغيرهما في الواقع، وقد تضمن الجواب وضعًا مشينًا للمرأة الضعيفة وغياب المروءة في مجتمع الرعاة، لقد طابق جوابهما الواقع، فقد أعلنتا ضعفهما وعجزهما عن مزاحمة الرعاء على الماء، وقد عاين موسى عليه السلام هذا عندما رآهما تحجزان غنمهما خوفًا من السقاة الأقوياء، وتمنعان الناس عنها؛ لئلا تختلط بغنمهم، وتمتنعان عن المزاحمة استحياء، وهذا أقوى تأكيدًا على الصدق في القول.

وفي قولها: "قوي أمين" دلالة على أنها شاهدت من فعله ما استدلت به على قوته، وهو مستفاد من سياق: ﴿ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾، و﴿ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ﴾، وقد تضمنت حاجتهما إلى قوته وقدرته على مغالبة الرعاء، ودلت على اقتناعه واستجابته (فسقى لهما)، ولاحظت مروءته من سقيه لهما، ودل سلوكه على عفته (ثم تولى إلى الظل)، وفي تكليمه إياها وفي صحبته لها عندما انطلق معها إلى أبيها حتى أتاه، فتأكدت من أمانته، فالحكم عليه منبعث من المعايشة[2].

* **أثر البيئة**: صور الخطاب البيئة البدوية القاسية والشحيحة التي أثرت في طبائع سكانها، فتصارعوا على أسباب الحياة، واستقووا على الضعفاء، وغفلوا عن المروءة بسبب الفقر وسوء الحال. وذكر مصدر الدخل الوحيد "الدواب: الإبل والأغنام والبقر"، ومصدر الماء الشحيح "البئر" أو "العين" أو "المَخْنية" (منخفض به ماء).

(١) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/ ١٠٣.

(٢) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/ ١٠٣، الميزان في تفسير القرآن، الطبطبائي، ج ٦/ ٢٦.

* أثر الدين: أشار الخطاب إلى قيم دينية في سلوك موسى عليه السلام وسلوك الشيخ وابنتيه، كأدب الخطاب والتواصل والصلاح والمروءة والنجدة وإعانة المحتاج وإيواء العائذ ونصرة المستغيث في الحق، وشكر المنعم والعفة والأمانة، وتوجيه ما من الله ﷻ به على العبد في خدمة عباده تطوعًا والكف عن الأذى، وإجابة الداعي إلى الخير، والتفطن لحوائج المتعففين وحفظ العرض وسد حاجة المحتاج وإجزاء المحسن على معروفه، وحسن الضيافة والإرشاد إلى الخير، وحسن اختيار الأجير والزوج والرفيق، وسد حاجة النساء، والإرشاد إلى الصالحات منهن، وإغنائهن عن الحاجة ومشقة العمل والمزاحمة.

* * *

الخطاب السادس

خطاب ملكة سبأ

* التفسير المقاصدي:

يمثل خطاب ملكة سبأ خطابًا مميزًا، يكشف شخصية فريدة في ممارسة العمل السياسي، وهي حجة على غيرها، وهذا خطاب سياسي في شكل محاورة تامة بين طرفين، وللمرأة هنا حواران؛ **أولهما**: حوارها مع أهل مشورتها، قال الله تعالى: ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ (٢٩) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (٣٠) أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (٣١) قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ (٣٢) قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ (٣٣) قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ (٣٤) وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ (٣٥) ﴾ [النمل].

والحوار الآخر: حوارها مع سليمان عليه السلام بعد أن أتى بها إلى بلاطه، واختبرها، قال تعالى: ﴿ قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنْظُرْ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ (٤١) فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ (٤٢) وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ۖ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ (٤٣) قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ ۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا ۚ قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ ۗ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٤) ﴾ [النمل][1].

لقد ابتدأ الخطاب بالفعل (قال) للحكي عن حدث سالف ومنقطع، ولإسناد القول إلى قائله، والقول هنا يتضمن حوارًا، فالقول يستلزم جوابًا، والحوار هنا بين ملكة سَبأ ومَلئها من قَومها (الذين يمالئونها من حاشيتها)، قالت: قد جاءتني رسالة من رجل ذي حكمة وشأن عظيم، وقيمتها من صاحبها سليمان عليه السلام، وأنها متوجة بعبارة غير مألوفة في عرف الملوك: ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (٣٠) ﴾، وظاهر العبارة أنها تعليل لكون الكتاب كريمًا: أنه من سليمان، ويستفاد من الخطاب أنها كانت تعلم شأن سليمان وما أوتيه من الملك العظيم والشوكة العجيبة، ويؤكده رد فعلها السريع وانتداب أهل مشورتها، وهذا

(١) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٩/ ١٤٧، وتفسير القرطبي، ج ١٣/ ١٥٥.

مستفاد من سياق: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ ﴾[1]، وأنه متوج بالبسملة، وبينت المكتوب؛ فقالت: ﴿ أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ ﴾، وكما اعترفت بذلك في قولها على ما حكاه الله بعد: ﴿ وَأُوتِينَا ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهَا وَكُنَّا مُسۡلِمِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [النمل]، ومفادها الاستسلام والدخول في طاعته، وقد طرحت القضية للشورى؛ حيث إن مشورتهم أساس سياستها.

وقد فسر بعض المتأخرين قولها على أنها ضعفت في المحنة عن التصدي له بردع قوي، وربطوا هذا بضعف شخصية المرأة وعدم صلاحيتها للسلطة، وهذا تفسير ينأى عن دلالة النص التي تؤكد أنها غير مستبدة، وأنها لا تأخذ قرارًا دون رجال دولتها، فالسلطة قائمة على المشاركة، ويؤكد هذا قولها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ أَفۡتُونِي فِيٓ أَمۡرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ ﴿٣٢﴾ ﴾ [النمل]، والجملة مستأنفة استئنافًا بيانيًّا، مثل التي قبلها، وليس قولها عرضًا عارضًا، وقد أفادت إضافة (أَمْرِي) تعريفًا، أي: في الحادثة المعينة، ومعنى ﴿ قَاطِعَةً أَمۡرًا ﴾ عاملة عملًا لا تردد فيه بالعزم على ما تجيب به سليمان عليه السلام، وصيغة ﴿ كُنتُ قَاطِعَةً ﴾ تؤذن بأن ذلك دأبها وعادتها معهم، فكانت عاقلة حكيمة مستشيرة، لا تخاطر بالاستبداد بمصالح قومها، وأنها لا تعرض ملكها لمهاوي أخطاء المستبدين.

وكان جوابهم حازمًا وانفعاليًّا، فاختاروا الحرب: ﴿ نَحۡنُ أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ \[النمل]، جواب بأسلوب المحاورة، فلذلك فصل ولم يعطف كما هي طريقة المحاورات، وعَرَضُوا عَلَيْهَا أنفُسَهم لقتال سليمان عليه السلام، وفوضوا لها القرار إنْ أمرَتْهم بذلك، فكانت أكثر حنكة في معالجة الأزمة؛ لما رأته من غرابة شأن الرسالة، ووصولها إليها ملقاة من غير رسول، فاختارت أن تختبر الشخص المجهول لتسبر غَورَه، ثم تتخذ قرارها، وهو ما أساء فهمه بعض من لا خبرة لهم بالعمل السياسي، فهذا سلوك حكيم، يكشف عن مهارتها السياسية في معالجة الأزمات الحرجة، فلم تبادر بمواجهة حاسمة دون أن تختبر قدرة الخصم، فكانت أرشدهم رأيًا: ﴿ قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً ﴾، و(قَالَتْ) جواب محاورة، وفيه حذف: إن الملوك الجبابرة إذا دخلوا بلدًا عَنْوَة وغَلَبَةً (أَفْسَدُوهَا): خرّبوها، ﴿ وَجَعَلُوٓاْ

(١) ارجع إلى: القرطبي، ج ١٣/١٥٦،١٥٥.

أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾، والتخريب في المعالم الحضارية، وذكرت إذلال الأعزة؛ لتردعهم به عن التسرع في القرار، وهما نتيجتان مألوفتان من الغزو، وجاء التصديق على ملوك عصرها من غير المؤمنين: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾[1]، ولجأت إلى المصانعة والمخادعة؛ لتختبره، فقالت: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [النمل]، وهو دليل وعيها بتقدير الموقف دون ضعف، ودليل رجاحة عقلها على ما سيأتي من اختبار سليمان عليه السلام لها: ﴿ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ﴾، ولكن سليمان عليه السلام لم يُخدع بهديتها، فأتى بعرشها إلى بلاطه، وآمنت بين يديه[2].

وبعض المفسرين امتدحوها هنا؛ لأنها لم تواجه نبي الله بالقوة، ودخلت في دعوته طوعًا، وبعضهم تناول سياستها التي لا تقل وعيًا عن دخولها عن يقين في دين سليمان عليه السلام، عندما استوعبت جوهر دعوته، وقد رأى بعضهم مما فهمه من الخطاب أن المرأة تضعف عن تولي أعباء السلطة، وذهب بعضهم إلى الاحتجاج بالخطاب في تحريم توليها، وليس هذا الخطاب صريح في التحريم، وليس بموضع الشاهد، فالحدث في غير سياق التحريم، ولبعض القدماء آراء في هذا الموضوع ليس مصدرها الخطاب، بل العرف وعلاقة المرأة بالواقع السياسي، وقد ورد في تفسير هذا الحدث إسقاطات سياسية وواقعية وثقافية من أزمنة المفسرين، وليست من زمن الحدث، والخطاب حمّال أوجه، وقد رصد الحدث التاريخي رصدًا أمينًا دون نقص أو مزايدة يضران بحقيقته، التي كشفت عن نموذج سياسي نسائي متقدم في حقبة تاريخية، تؤكد رقي حضارة العرب الجنوبيين ونضجهم السياسي، وهذا النموذج يفضح السياسيين المتأخرين الذين فعلوا بشعوبهم ما عجز الاحتلال عن فعله.

---

(١) روى الطبري، حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾، قال ابن عباس: يقول الله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (جامع البيان، ج ١٩/١٥٣)، وقيل هو من قولها، والأرجح الأول في فعل ملوك الجاهلية، وهو أبلغ لتصديق رب العالمين قولها، وعلى الوجه الثاني أكدت هي نفسها قولها، والأبلغ أن يؤكده غيرها؛ دعمًا لها وزيادة في الإقناع.

(٢) ارجع إلى: تفسير ابن كثير، ج ٣/٣٦٥.

* دلالة الجملة:

أولًا: الجملة الإخبارية:

أ- **الخبر الابتدائي:** السياق هنا سياق إقناعي، ومن ثَمَّ غلب على الخبر التأكيد، وقد جاء الخبر الابتدائي في جواب أهل مشورتها: ﴿ نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾، والغرض منه الإخبار عن الوضع العسكري، واستخدموا الخبر الابتدائي في مقام التفويض: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾.

ب- **الخبر الطلبي:** ﴿ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴾ للتأكيد على أهميته، واستحقاقه النظر، و﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ ﴾ مستأنفة في حيز القول، والجملة تفسير لما قبلها، وهي من كلام الملكة حكاية لمقالها، وابتدأت به مخاطبة أهل مشورتها لإيقاظ أفهامهم إلى التدبر في مغزاه؛ لأن اللائق بسليمان عليه السلام أن لا يقدم في كتابه شيئًا قبل اسم الله تعالى، وأن معرفة اسم سليمان عليه السلام تؤخذ من ختمه، وهو خارج الكتاب، فلذلك ابتدأت به أيضًا، وجملة: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ معطوفة على المستأنفة، بيان لمضمون الكتاب، والجار "بسم" جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، أي: ابتدائي كائن، وجملة "ابتدائي باسم الله" خبر "إنَّ"، وفسرها ابن عاشور في ضوء السياق الثقافي: "والتأكيد بـ (إنَّ) في موضع لا يحتمل التشكيك، وتكرير حرف (إنَّ) بعد واو العطف، إيماء إلى اختلاف المعطوف والمعطوف عليه، بأن المراد بالمعطوف عليه ذات الكتابة، والمراد بالمعطوف معناه وما اشتمل عليه، كما تقول: إن فلانًا لحسن الطلعة وإنه لزكي. وهذا من خصوصيات إعادة العامل بعد حرف العطف، مع إغناء حرف العطف عن ذكر العامل"(١). وقولها محكيًا: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾، و﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾، تأكيد في موضع يحتمل المراجعة؛ لاستبعاد الشك في هذه المسلمة التي طرحتها، وتعلموها من واقعهم السياسي، والمراد تحذيرهم من مسير سليمان عليه السلام إليهم ودخوله بلادهم، وقيل إن قوله: ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ هو من كلام الله تعالى تقريرًا وتأييدًا لمقولة ملكة سبأ، ورفضه بعضهم؛ لأن الله تعالى لا يُقِرُّ حكمًا جائرًا من

(١) التحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٥٩.

ملكة، والأمر الثاني أن نسبة هذا القول - وهو قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ - إلى الله عز وجل يتنافى مع بلاغة القرآن؛ من حيث إنه قطع لكلام متصل في سياق واحد من غير حاجة؛ فقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً... ﴾، وقوله: ﴿ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾، و﴿ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى ﴾ قائلتها واحدة، وهي ملكة سبأ[1]، والسياق لا يحتمل إنكارًا، بل أكدت ما يحتمل الشك لتقطع الشك عنه. وجملة: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى ﴾ جواب عن قول سليمان عليه السلام: ﴿ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ﴾، ولذلك لم تعطف، وهذا التأكيد جاء بعد القول.

ج- **الخبر الإنكاري:** المؤكد بمؤكدين في سياق الإنكار، ولم يستخدم هنا؛ لأن الخطاب هنا بين الملكة وأهل مشورتها، ثم سليمان عليه السلام.

ثانيًا: الجملة الإنشائية: النداء للاستدعاء والدعوة للمشورة، وهو على تقدير معنى: أدعو، أو أنادي[2]، وقد دلت عليه "يا": ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾، وجاء لطلب النصح والرأي في: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى .... ﴾، وهو دليل حكمتها ورجاحة عقلها في الاسترشاد بالرأي الجماعي في الخطب الجلل المحدق، و"يا" ينادى بها البعيد، وهي في سياق الخطاب للتنبيه والتأكيد والتدرج من الإبهام إلى التوضيح بتعيين المنادين، وقد جاء النداء هنا قبل الجملة الخبرية: ﴿ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾، وجاء بعد الثانية طلب النصح: ﴿ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى ﴾. وقد حذفت يا النداء للقرب والتوسل: ﴿ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى ﴾ حذفت الأداة للقرب النفسي، وظلم النفس: الشرك. والنهي: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾ النهي حسن في هذا

---

(1) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٩/ ١٥٣، والقرطبي، ج ١٣/ ١٦٧، ١٦٨.

(2) أَصْلُ النِّدَاءِ بِـ(يا) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنْ تَكُونَ لِلْبَعِيدِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، وَقَدْ يُنَادَى بِهَا الْقَرِيبُ للأغراض الآتية:

أ- التأكيد عَلَى إِقْبَالِ الْمَدْعُوِّ، نحو: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ ﴾ [الْقَصَص: ٤١].

ب- الاعتناء بما دُعي من أجله المنادى، نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾ [الْبَقَرَة: ٢١].

ج- تَعْظِيم شَأْن الْمَدْعُوّ، نحو: (يا رَبِّ) في الدعاء، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦].

د- تحقير المدعو والسخرية منه، كَقَوْلِ فِرْعَوْن: ﴿ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ ﴾ [الإِسْرَاء].

هـ- التنبيه والتأكيد.

السياق؛ لمشاكلة عطف الأمر عليه[1]، ويراد به التهديد، وقد استجابت له، وأتته. والاستفهام: طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل بأداة خاصة، كقوله تعالى: ﴿أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾ سؤال حقيقي له جواب، والهمزة للاستفهام الإنكاري الذي ناسب سياق الاستفهام بعد تنكير عرشها، وكذلك: ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[2] لا جواب له هنا؛ لعدم علمها برده.

* **الدلالة الفعلية**: الأفعال الكلامية موضوع فعل الصّورة الحجاجية، ويحقق هذا الفعل قوة أفعال الكلام المنجزة من خلال العبارات، وما تحقّقه من آثار ونتائج في الحوار والتواصل مع المتلقي، وقوة أفعال الكلام تكمن في الأثر الذي يتولّد من القول، ويتحقّق بأمرين؛ **أولها**: مطابقة الكلام حال السامعين، والمواطن التي يقال فيها. **والآخر**: المعاني المستفادة من الكلام ضمنًا بمعونة القرائن[3]، **وأنواع الأفعال**:

أ- **الفعل الإنجازي**، نحو: ﴿أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾، فعل منجز في الزمن والحدوث، وقد أضمرت الفاعل؛ لعدم علمها به، ولإظهار خطر الكتاب، فحامله مجهول، ثم أعلنت عن صاحبه، وظاهر قولها: ﴿أُلْقِيَ إِلَيَّ﴾ أن الكتاب ألقي إليها دون حضور أهل مجلسها، وذلك أن

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ٩٠، والبحر المحيط، ج ٧/ ٦٩.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، م ٢/ ١٠٠٨، الهمزة للاستفهام الاستنكاري، و"هكذا" الهاء حرف تنبيه والكاف حرف دال على البعد، "ذا" اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وعرشك: عرش خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، والجملة "أهكذا عرشك" في معنى لفظ مفرد نائب فاعل للفعل (قيل)، وقولهم: ماذا تأمرين؟ ما للاستفهام مبتدأ، وذا اسم موصول بمعنى الذي، وتأمرين صلته، والعائد محذوف تقديره: ما الأمر الذي تأمرين به؟ وقيل: ماذا اسم واحد للاستفهام في موضع نصب بأراد، والتقدير: أي شيء تأمرين؟ وجملة "وإني مرسلة" معطوفة على مقول القول، الجارّان "إليهم بهدية" متعلقان بـ"مرسلة"، قوله "بم": الباء جارة، "ما": اسم استفهام في محل جر متعلق بـ"يرجع"، والأصل: يرجع المرسلون بماذا، وحذفت ألف "ما" الاستفهامية؛ لأنها مجرورة، وقوله "فناظرة": اسم معطوف على "مرسلة"، وجملة "يرجع" مفعول به لاسم الفاعل "ناظرة" المعلّق بالاستفهام المضمن معنى العلم: لقد تعلق الاستفهام بمقامات القول وسياقاته المرتبطة بموضوع الخطاب وطبيعة المخاطبين من منكرين ومصدقين .. ارجع إلى: التبيان في إعراب القرآن، العُكبري، م١/ ٤٥.

(٣) لقد تناولت دلالة الأفعال في نظرية أحداث الكلام، وقد تناولها أوستين، ارجع إلى: نظرية أفعال الكلام، أوستين، ترجمة: عبد القادر قينيني، ط أفريقيا الشرق، ص١٣١.

يكون نظام بلاطها أن تسلم الرسائل إليها رأسًا. والفعل التمثيلي مؤكد الحدث: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾، و﴿ أَفْسَدُوهَا ﴾ بمعنى خرّبوها: ﴿ وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾: استعبدوهم، و﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾[1].

ب- **الفعل القولي**: قولها: ﴿ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى ﴾ إقرار بخطئها بما كانت تعبد، والمراد بظلم النفس الشرك، ودليله ما جاء على لسان الهدهد: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [النمل]، و﴿ حَسِبَتْهُ لُجَّةً ﴾ إخبار عن اعتقداها الذي أقامت عليه فعلها، والحسَب في الظن، وليس في اليقين، وقد صحح سليمان عليه السلام ظنها فيما حسبته ماء، فقال: ﴿ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ﴾، وقولها: ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ ﴾ إخبار عن اقتناعها بما سمعت وما رأت.

ج- **الأفعال الأدائية**: النداء في: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ ﴾ طلب استدعاء المنادين، وهو لتعظيم شأنهم.

والنهي: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ ﴾ نهي مستعمل في التهديد، ومن ثم جاء قول الملكة بعدها بسبب منه.

والأمر: ﴿ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾، وهو طلب حصول الأمر على وجه الوجوب، أي: ائتوا منقادين طائعين، وجاء على سبيل العرض دون الوجوب في: ﴿ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾؛ لأنه من الأدنى إلى الأعلى، والاستفهام: ﴿ مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[2].

دلالة الخطاب:

أولًا: الدلالة اللفظية: دلالة اللفظ في الاستعمال السياقي، مثل:

(الْمَلأ): الجماعة من أشراف القوم، وهم أهل مجلسها ومشورتها، ولفظ ملأ يدل على المالأة: المناصرة والمعاونة، وخُصّ الملأ بأشراف القوم ورؤسائهم وسادتهم وأهل الزعامة والقيادة والرئاسة[3].

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٦٩/٧.

(٢) ارجع إلى: الكشاف، ج ٤٠٧/٣، والبحر المحيط، م٦٩/٧.

(٣) ارجع إلى: لسان العرب، دار الحديث، م٣٤٥/٨.

والإفتاء: الإخبار بالفتوى، وهي إزالة مشكل يعرض، أي: بينوا لي ما أفعل، وأشيروا عليّ، قال الفراء: جعلت المشورة فتيا، وذلك جائز لسعة اللغة[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [يوسف:٤١]، والأمر: ﴿ مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا ﴾ الحال المهم، والمهم الذي يؤتمر له، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران:١٥٩] ومنه قولهم: أَمِر أَمْر، وقال أبو سفيان لأصحابه - في حديث هِرَقْل: لقد أَمِر أَمْر ابن أبي كبشة، إنه يخافه ملك بني الأصفر..."[2]، والأمر القاطع العمل الذي لا تردد فيه بالعزم على ما تجيب به سليمان، وصيغة (كنت قاطعة) تؤذن بأن ذلك دأبها وعادتها معهم، فكانت عاقلة حكيمة مستشيرة، لا تخاطر بالاستبداد بمصالح قومها، ولا تعرض ملكها لمهاوي أخطاء المستبدين، فهي لا تقضي في المهمات إلا عن استشارتهم، وقد وظفت "الأمر" لمعنيين أحدهما خاص في الإضافة (أمري)، والثاني عام مستفاد من التنكير (أمرًا)، وأضافته إلى ضميرها؛ لأنها المخاطبة بكتاب سليمان عليه السلام، ولأنها المضطلعة بما يجب إجراؤه من شئون المملكة، وعليها تبعة الخطأ في القرار السياسي الذي تتخذه، والقائم بالأمر ولي الأمر، ولذلك يقال للخليفة وللملك وللأمير ولعالم الدين: ولي الأمر، وبهذه الثلاثة فسر قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء:٥٩]، والتنكير في "أمر" للتعميم، وفيه دلالة عدم استبدادها به، و"حتى" بمعنى "إلا" فحصرت كل أمرها في مشورتهم، والمعنى: إلا بحضوركم ومشورتكم[3].

---

(١) معاني القرآن، الفراء، ج ٢/ ٢٩٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، رقم٨، ورواه مسلم. والمراد بابن أبي كبشة: النبي ﷺ، قاله استغرابًا.

(٣) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/ ٢٦٣، ما: نافية لا عمل لها، حرف نفي مبني على السكون لا محل له في الإعراب، وحتى: حرف غاية وجر، مبني على السكون لا محل له في الإعراب، وتشهدون: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة (بعد حتى) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: نون الوقاية حرف لا محل له في الإعراب، والياء المحذوفة: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والأصل: تشهدونني، فحذفت النون الأولى والياء. والمصدر المؤول من أن المضمرة وما بعدها في محل جر بحرف الجر حتى.

و(تَشۡهَدُونِ): مضارع شهد، المستعمل بمعنى حضر، كقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ ﴾ [البقرة:١٨٥]، أي: حتى تحضرون، أو وأنتم شهود، وشهودهم غاية مقصودة وليس عرضًا، وقد جعلته هدفًا؛ لأهميته، والهدف الرئيس "الأمر"، أي: تشهدوا الأمر، وشهد هذا يتعدى بنفسه إلى كل ما يحضر فاعل الفعل عنده من مكان وزمان واسم ذات، وذلك تعد على التوسع لكثرته، وحق الفعل أن يعدى بحرف الجر أو يعلق به ظرف. يقال: شهد عند فلان وشهد مجلس فلان. ويقال: شهد الجمعة. وفعل: ﴿تَشۡهَدُونَ ﴾ هنا مستعمل كناية عن المشاورة؛ لأنها يلزمها الحضور غالبًا؛ إذ لا تقع مشاورة مع غائب، والنون في ﴿تَشۡهَدُونَ ﴾ نون الوقاية وحذفت ياء المتكلم تخفيفًا، ونون الوقاية دالة على المحذوف، وأصل الفعل مستخدم فيما يعاين ويحس، ومنه: شهد كذا بمعنى: حضر ورأى؛ فجعلت أمرها مما يشهد، وفيه دلالة على اليقين والإقرار والمعاينة، وهي تريد: ما كنت قاطعة أمرًا إلا بعد أن تقروا به، ودليله قولها: ﴿أَفۡتُونِي فِيٓ أَمۡرِي ﴾[1].

الإرسال: الإرسال يقتضي رسولًا، والرسول لفظه مفرد، ويصدق بالواحد والجماعة، كما في قصة موسى: ﴿ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ ﴾ [طه:٤٧]، قيل: رسول مصدر، بمعنى رسالة ومؤوّله: ذوو رسالة، والمصدر يخبر عن الواحد فما فوقه، وقيل المعنى: كل واحد منا رسول ربك إليك، وجاء: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾ [طه:٤٧]. وهدايا الملوك يحملها ركب، فيجوز أن يكون فاعل (جَاءَ) الركب المعهود في إرسال هدايا أمثال الملوك، وقد تأوّلتُ هذا بأنه خاطب رئيس الوفد بالأفراد، وجاء الجمع في خطاب الملكة لجميع الوفد ﴿ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾[2].

الهدية: اسم المهدَى، كما أن العَطية اسم المعطى، فتضاف إلى المهدي والمهدى إليه، تقول هذه هدية فلان تريد هي التي أهداها، أو أهديت إليه، والمضاف إليه في قوله: ﴿ بَلۡ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ﴾ هو المهدَى إليه.

---

(١) لسان العرب: شهد، والتحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٥٧.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/٦٦، وقد ذكر الزجاج أن رسول ربك بمعنى: رسالة، وارجع إلى: البحر المحيط م٧/٩، والتحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٦٦.

(نَاظِرَةٌ): اسم فاعل من نظر بمعنى متنظِرة، أي: مترقبة، وهو المراد هنا، والنظر: تقليب البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورؤيته، وقد يراد به التأمل والفحص، وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص، وهو الرويّة. يقال: نظرت فلم تنظر. أي: لم تتأمل ولم تترو[1]، فتكون جملة: ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ مبيّنة لجملة (فَنَاظِرَةٌ)، أو مستأنفة، وأصل النظم: فناظرة ما يرجع المرسلون به، فغير النظم لما أريد أنها مترددة فيما يرجع به المرسلون. فالباء في قوله: ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ متعلقة بفعل (يَرْجِعُ) قدمت على متعلقها؛ لاقترانها بحرف (ما) الاستفهامية؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام[2]، وقيل: (نَاظِرَةٌ) من النظر العقلي، أي: عالمة، وتعلق الباء بفعل (يَرْجِعُ)، وعلى كلا الوجهين (فَنَاظِرَةٌ) معلق عن العمل في مفعوله أو مفعوليه لوجود الاستفهام، ولا يجوز تعلق الباء بـ(نَاظِرَةٌ)؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده[3].

الرجوع: العود إلى ما كان منه البدء، أو تقدير البدء مكانًا كان أو فعلًا، أو قولًا، وبذاته كان رجوعه، أو بجزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله، فالرجوع: العود، والرجع: الإعادة، والرجعة في الطلاق، وفي العود إلى الدنيا بعد المات، ويقال: فلان يؤمن بالرجعة، والمراد في الخطاب: النتيجة أو ما يعود به الوفد[4].

(الصَّرْحَ): القصر، وقيل صحن الدار وأصله من التصريح وهو الكشف، وكذب صراح أي ظاهر مكشوف، ولؤم صراح، ولبن صريح أي: ذهبت رغوته وخلص، وعربي صريح من عرب صرحاء: غير هجناء، وكأس صراح: لم تمزج، وصرحت الخمرة: ذهب عنها الزبد، ولقيته مصارحة: مجاهرة، وصرح النهار: ذهب سحابه وأضاءت شمسه، والصرح في الخطاب البهو الواسع؛ بدليل أنها حسبت أرضه ماء.

مُّمَرَّدٌ: الممرّد: المملّس، ومنه الأمرد لملاسة وجهه، أي: نعومته لعدم وجود الشعر به، والتمريد في البناء التمليس والتسوية، وبناء ممرد: مطول، والمارد المرتفع والعاتي.

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن، ج ٢/٢٩٢.
(٢) ارجع إلى:معاني القرآن، الفراء، ج ٢/٢٩٢.
(٣) ارجع إلى:التحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٦٧.
(٤) ارجع إلى: معاني القرآن، ج ٢/٢٩٣، والمجمل، ج ٢/٤٢٢.

قوارِيرَ: في المصباح: القارورة إناء من زجاج، والجمع القوارير، والقارورة أيضًا وعاء الرطب والتمر، وهي القوصرة، وتطلق القارورة على المرأة؛ تشبيهًا بآنية الزجاج لضعفها، والعرب تكني عن المرأة بالقارورة والقوصرة، وجاء في الحديث: "رفقًا بالقوارير" قاله ﷺ لحادي الإبل ليترفق بالنسوة القارات في الهوادج على الإبل، يطلب منه الإبطاء؛ لئلا يؤذين أو يتكشفن، والقارورة حدقة العين وما قر فيه الشراب أو نحوه أو يخصّ بالزجاج، وقوارير من فضة، أي: من زجاج في بياض الفضة وصفاء الزجاج.

دلالة ألقي: على الوضع والطرح جهة الأرض، كألقي الكتاب وألقت حملها، وهذا يقتضي أن الهدهد ألقاه من عالٍ على غير العادة في إيصال الرسائل. ودلالة الكتاب (الرسالة) على فعل الكتابة، فلا يكون الكتاب مشافهة، ويقال: نقل إليه رسالة شفوية، ولا يقال: نقل إليه كتابًا شفويًا لدلالة الأخير على الكتابة والخط، ودلالة الاسم على المسمى، ودلالة علا على الارتفاع خلاف ألقي، فقد ألقي الكتاب، وأمرهم بالتواضع والتسليم.

ثانيًا: الدلالة النصية: قوله: ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ يتبعه تقديرًا: وإن كنتم ملوكًا، وقولها: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ يقتضي عدم حدوث خلافه، وهو كناية عن مفهوم الشورى والمشاركة السياسية، والمعنى: حتى توافقوني فيما أقطعه.

و﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾، فيه تعريض بما سيحدث لهم إن غزاهم سليمان عليه السلام عنوة، فأرادت تخويفهم من المواجهة السريعة أو استفزاز الخصم، وقد ساقت قولها عامًّا؛ لئلا يجبّنوها؛ ولئلا تروّعهم، فجعلت قولها حكمًا يمكن القياس عليه، ولم تعرض بهزيمتها؛ حفاظًا على روح القتال.

﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ القصد محذوف ومعلوم من الخطاب والتقدير: أهانوا أشرافها وكبراءها؛ كي يستقيم لهم الأمر، وأعزة القوم أعيان الوطن، وكسرهم قصد الخصم لإسقاط الوطن وتخريبه(١).

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٣/٤٠٧، ٤٠٨.

بنية الاقتضاء: وهي ما يستلزمه القول، ومنه: ﴿ أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾، يستلزم فاعلًا، وكون الملقي في مكانٍ عالٍ، وهو الموضع الذي دخل منه الهدهد، وأنه لم يدخل من الباب، وقولها: ﴿ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ﴾ جعل الإفساد قيد الدخول عنوة، وقولها: ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ الرجوع يقتضي الذهاب أولًا، ﴿ قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرْحَ ﴾، أمر الدخول يستوجب أنها خارج الصرح، فلا يقال لمن دخل ادخل بل اخرج، وذكر الدخول يقتضي أن الصرح مكان له باب على رجال، وهم الذين أسند إليهم (قيل)[1]، و(كشفت) يستلزم الإدناء، و﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ يقتضي أنها كانت غير مسلمة.

* دلالة الإحالة:

الضمير (وَإِنَّهُ) العائد إلى (كِتَابٌ)، وأن في أول الكلام يقدر بعدها ضمير الشأن أو الأمر، وتتعين "أن" لمعنى أي: التفسيرية للضمير، وهي مختصة بما في معنى القول، أي: لا تعلو عليّ[2]، والإشارة بالضمير إلى الكتاب الكريم؛ لتعظيم شأن الكتاب، ولإجلال سليمان عليه السلام، وأعادته في ﴿ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ زيادة في تعظيم شأنه؛ لتلفت انتباه من تخاطبهم إلى أهميته، ويؤكده قولها: ﴿ أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾، وقيل عظمته لاستهلاله بالبسملة، والأرجح اجتماع الاثنين فيه، فقد جمعت الواو بين مصدره واستهلاله، ورأى الأخفش أن البسملة مقدمة في المعنى على الجملة التي قبلها، فموقعها مبتدأ الكلام[3].

[illegible] في القائل [illegible] فقيل: هم الذين كانوا في رفقتها، وقيل: عمّال [illegible] وهذا يناسب بناء الأمر

(1) [illegible] الأصل: ادخلي إلى الصرح، وقيل الفعل دخل [illegible]

(2) [illegible] ص [illegible].

(3) معاني القرآن، الأخفش الأوسط، مكتبة [illegible]، ج ٢/٤٦٦، وارجع إلى: القرطبي ١٣/١٥٨، والبحر المحيط ٧/٦٨، ٦٩.

للمجهول في الأفعال المسندة إلى العمال، والقائل: ﴿إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَ﴾، سليمان عليه السلام كان في انتظارها أو كان يترقبها[1].

* أساليب الحجاج الإقناعي:

أولا: الوسائل اللغوية والبلاغية:

أ- المؤكد اللفظي: التأكيد بالحرف "إن": تكرر في شأن الكتاب للتأكيد الذي يدل على الاهتمام في مقام لا شك فيه، وتكرير حرف "إن" بعد واو العطف دليل اختلاف المعطوف والمعطوف عليه، بأن المراد بالمعطوف عليه ذات الكتابة، والمراد بالمعطوف معناه وما اشتمل عليه[2]، وقول سليمان عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَ﴾ في مقام التأكيد على كشف حقيقة في الواقع.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا﴾ افتتحت الجملة بحرف التأكيد للاهتمام بالخبر وتحقيقه، ومنه التصديق على القول: ﴿كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٣٤﴾ [النمل]، وهي على الأرجح من كلام رب العالمين؛ لتعزيز المضمون[3]، والتعزيز بالمدح مثل: ﴿كِتَٰبٞ كَرِيمٌ﴾، واختلف أهل العلم في سبب وصفها الكتاب بالكريم، فقال بعضهم: وصفته بذلك؛ لأنه كان مختومًا، وقال آخرون: وصفته بذلك؛ لأنه كان من ملك، فوصفته بالكرم لكرم صاحبه، وقيل مدحته لحسن استهلاله[4].

---

(1) ارجع إلى: القرطبي، ج ١٣/١٦٩، الصرح: الصحن القصر، وهو قاعة الاستقبال، الممرد: المحكك حتى صار أملس، القوارير: قارورة: زجاجة، سميت قارورة لصفائها.

(2) التحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٥٩، ونظير المخالفة: إن فلانًا لحسن الطلعة وإنه لزكي، وهذا من خصوصيات إعادة العامل بعد حرف العطف مع إغناء حرف العطف عن ذكر العامل، ونظيره قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]، أعيد (أطيعوا) لاختلاف معنى الطاعتين؛ لأن طاعة الله تنصرف إلى الأعمال الدينية، وطاعة الرسول مراد بها طاعته في التصرفات الدنيوية، ولذلك عطف على الرسول ﷺ (أولو الأمر) من الأمة.

(3) روى الطبري بسنده عن ابنِ جُرَيْجٍ، قَال: قَال ابن عباس – رضي الله عنهما: ﴿قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗ﴾ قال ابن عباس: قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ تفسير القرطبي، ج ١٣/ ١٦٩، ١٦٨.

(4) ارجع إلى: القرطبي، ج ١٣/١٥٨، والبحر المحيط، ج ٧/٦٨، ٦٩.

ب- الروابط اللغوية:

الواو التي تفيد الجمع: ﴿ قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾، والفاء في (فناظرة) للعطف، مثل: ﴿... قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ ﴾، قيل: أضمرت الفاء التي تدل على أن الجملة سبب لما قبلها، والأصل: فقالت، وقد أضمرت للعلم بها، وهي سبب لما رأته من معالم حضارية لم تشهد مثلها، ولما رأته من معجزات خارقة، وقيل: الجملة جواب ما قبلها: ﴿إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ﴾، ولم يستخدم العطف؛ لكونها جوابًا. وجملة ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ ﴾ تأكيد بالمخالفة، والمعنى: ظلمت نفسي بعبادتي غيرك، ولكني خلعت هذا، ودخلت فيما دعاني إليه نبيك سليمان ﷺ، فالواو لا تعني الجمع بين ظلم النفس والإسلام، فما قبلها مغاير لما بعدها، والثاني بعد الأول[1].

ج- **الأساليب البلاغية**: قوله عز وجل على لسان الملكة: ﴿كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾: أرادت بالوصف المدح، المراد بالكتاب هنا الرسالة، والكتاب أبلغ؛ لأنه عام في جنس المكتوب، وعُبِّر عنها بالكتاب لقدرها؛ تعظيمًا وتخويفًا مما تضمنته، ووصف الكتاب بالكريم للدلالة على قيمة مضمونه ونفاسته في جنسه؛ بدليل ذكرها مضمونه، وقد وصف القرآن بالكريم، وهو وصف محتواه قبل أن يجمع في صحف، وفيه دلالة على أنه حاكى مراسيم الرسائل بين الدول، وقيل يدل على نفاسة كتاب سليمان ﷺ في جنسه، بأن كان نفيسَ الصحيفة، نفيس التخطيط، بهيج الشكل، مستوفيًا كل ما جرت عادة أمثالهم بالتأنق فيه، ومن ذلك أن يكون مختومًا؛ ليكون ما في ضمنه خاصًا باطلاع من أرسل إليه، وهو يُطلع عليه من يشاء، ويكتمه عمن يشاء[2]، والأول عندي أرجح لما ذكرت، وهو لا يمنع الاعتناء بشكله وتنميقه، وقال ابن العربي: "الوصف بالكرم في الكتاب غاية الوصف؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [الواقعة]، وأهل الزمان يصفون الكتاب بالخطير، والأثير، والمبرور، فإن كان لملك قالوا: العزيز، وأسقطوا الكريم غفلة، وهو أفضلها خصلة"[3]. ورأي ابن عاشور: أن الكريم كل

---

(١) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٧٧.

(٢) التحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٥٩.

(٣) أحكام القرآن، ابن العربي، دار الفكر العربي، ج ٣/١٤٦٠.

نفيس الصحيفة، نفيس التخطيط، بهيج الشكل، مستوفيًا كل ما جرت عادة أمثالهم بالتأنق فيه، ومن ذلك أن يكون مختومًا، وقد قيل كرم الكتاب ختمه؛ ليكون ما في ضمنه خاصًا باطلاع من أرسل إليه، وهو يطلع عليه من يشاء ويكتمه عمن يشاء[1]، وأرى أن الكرم مدح لما استهل به من البسملة وما به من مظاهر الجمال في الشكل والمضمون وغرابة الإيصال على غير العادة المألوفة، ودليل هذا رد فعلها وسلوكها السياسي الحكيم.

وقوله: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ...﴾ [النمل]، جاء اللفظ (الْمُرْسَلُونَ) جمعًا، والمراد به رسول واحد، أرسلته إلى سليمان النبي عليه السلام، والدليل على أنه رجل واحد مستفاد من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ﴾ يراد به فلما جاء الرسول سليمان عليه السلام، واستدل قائلو هذا على صحة ما قالوا بقول سليمان عليه السلام للرسول: ﴿ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾[2]، قال الطبري: "إن قال قائل: وكيف قيل: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ﴾، فجعل الخبر في مجيء سليمان عليه السلام عن واحد، وقد قال قبل ذلك: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾، فإن كان الرسول واحدًا، فكيف قيل ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾، وإن كانوا جماعة، فكيف قيل: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ﴾؟، وقد قيل: "هذا نظير ما قد بينا قبل من إظهار العرب الخبر في أمر كان من واحد على وجه الخبر عن جماعة، إذا لم يقصد قصد الخبر عن شخص واحد بعينه، يشار إليه بعينه، فسمي في الخبر"[3]، وأرى أن الخطاب يحتمل الجمع والإفراد، فالسياق يدل على أنها أرسلت هدايا كثيرة، وأن المخاطب كان على رأس حامليها أو على رأس الوفد، وليس بمقبول أن ترسل رجلًا واحدًا بل رجالًا في مثل هذا الموقف، والدليل قولها: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ أي: المرسلون بالهدايا، وقد ذكر القرطبي أنها أرسلت رسولها على رأس وفد بهداياها[4]، والعرف السياسي يقتضي إرسال

---

(١) التحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٦٢، وارجع إلى: معاني القرآن، الفراء، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ج٢/٢٩٢، ٢٩١.

(٢) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٩/١٦٣، والقرطبي، ج ١٣/١٦٢، والتحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٦٧.

(٣) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٩/١٥٥.

(٤) ارجع إلى: القرطبي ١٣/١٦٩.

مبعوث رسمي على رأس الوفد يكون متحدثًا عنه، وهو الذي خاطبه سليمان عليه السلام: ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ ﴾، والكلام على هذا التأويل السياقي حقيقة، وليس محمولًا على المجاز في العدول عن المفرد إلى الجمع، والكلام لا يحتمل حمل المفرد على الجمع في مخاطبة الملوك الرسل (المبعوثين السياسيين)، وليس بمقبول في عرف الخطاب السياسي أن تخاطب الملكة مبعوثها بضمير الجمع (أنتم)، ولا أن تتحدث عنه بصيغة الجمع ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾، ولا أن تعظمه بضمير الجمع للغائبين (هم)، والعكس المعمول به تعظّم بالجمع نفسها: قررنا نحن إرسال هدية..، ويعظمها مخاطبوها، وقد تواضعت الملكة تأثرًا بالموقف، فقالت، وهي ليست في حضرة سليمان: ﴿وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم ﴾، ولم تقل: نحن مرسلون إليه بهدية، ضمير الجمع "نحن" لها، وضمير المفرد للمتحدث عنه الغائب (سليمان) بيد أنها تواضعت، وعظّمت سليمان عليه السلام في غيبته ﴿مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم ﴾، والجمع في (إليهم) – وهي تريد سليمان – مشاكلًا الجمع في حديثها عن الملوك، ويحمل الجمع على الملك وحاشيته، ومنه قول سليمان عليه السلام: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم ﴾ [النمل:٣٦] عدل عن خطاب الرسول إلى الحديث عن الغائب بضمير المخاطبين (أتمدونني بمال) يريد مخاطبة الملكة وملئها، وليس في خطابه عدول عن مخاطبة الواحد بالجمع[1]، والله أعلم.

و"هدية" نكرة للتضخيم، والتقدير: هدية عظيمة وقيمة، ولم تذكر قدرها وهيئتها؛ لتترك للعقل تقديرها في مخادعة سليمان عليه السلام، وقد عينها سليمان عليه السلام بقوله: ﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ ﴾، والمال من جنس الهدية، والمال هنا المعادن النفيسة (التي يتداولونها في المعاملات والتي استبدلت بالأوراق) والحُلي، وقد جعلها سليمان عليه السلام من قبيل المد للدلالة على الوصل والزيادة، فاستنقصها أمام عطاء الله ﷻ، وما آتاه من الهبات العجيبة التي لم يؤتها غيره.

والسؤال: ﴿أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِ﴾ سؤال عن الهيئة بأداة التشبيه؛ لئلا يكون السؤال المباشر: أهذا عرشك؟ تلقينًا لها، وقد أجابت: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ ﴾، ولم تجب بجواب قاطع عن يقين؛ لسببين؛

(١) ارجع إلى: الصاحبي، دار إحياء الكتب العربية، ص٣٥٣، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، دار إحياء الكتب العربية، ص٢٦٦.

أولهما: أن سليمان عليه السلام أمرهم أن يحدثوا فيه تغييرًا؛ ليختبر فطنتها. والآخر: أنها رأته في غير مكانه، فلم تجزم بأنه هو، فقابلت تشبيهه بتشبيهها مشاكلة، فجعلت جوابها احتمالًا على سؤال التلبيس، فجاء الجواب من جنس السؤال[1].

وقد جاء الإيجاز للاختصار، ولدلالة المذكور على المحذوف، أو لدلالة السياق الخارجي عليه، وقد وقع هنا اكتفاء بالمذكور لدلالته عليه، قال تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ ۝٢٩ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣٠ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ۝٣١﴾، طويت أخبار كثيرة، دل عليها ما بين الخبرين المذكورين من اقتضاء عدة أحداث؛ إذ التقدير: فذهب الهدهد إلى سبأ، فألقى الرسالة إليها، فتناولتها، واستدعت أهل مشورتها، وقالت يا أيها الملأ، لقد ألقيت إليّ رسالة موجزة، تأمرنا بالدخول في طاعة سليمان دون مكابرة[2]، والرسائل التي تحمل تهديدًا تجري على الإيجاز الشديد، وقد وقع حذف في ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٖ﴾: الباء في (بِهَدِيَّةٍ) باء المصاحبة، ومفعول (مُرْسِلَةٌ) محذوف دل عليه وصف (مُرْسِلَةٌ)، وكون التشاور فيما تضمنه كتاب سليمان، فالتقدير: مرسلة إليهم كتابًا ووفدًا مصحوبًا بهدية؛ إذ لابد أن يكون الوفد مصحوبًا بكتاب، تجيب به كتاب سليمان عليه السلام، فإن الجواب عن الكتاب عادة قديمة، وجملة (قَالَتِ) مستأنفة استئنافًا بيانيًا؛ لأن غرابة قصة إلقاء الكتاب إليها يثير سؤالًا عن شأنها حين بلغها الكتاب[3]، وجملة ﴿قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ﴾ استئناف ابتدائي، وطوي ذكر ترحلها إلى وصولها؛ لدلالة ما بعده عليه في ذكر حلولها في بلاط سليمان عليه السلام، وقد تجاوبت إيجابًا عن قناعة عقلية بما رأته وبما عايشته، بقولها: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾، لم يستخدم العطف؛ لأنه جواب عن قول سليمان: ﴿إِنَّهُۥ صَرْحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَ﴾ [النمل:٤٤]، وقد جاء قول سليمان عليه السلام تعقيبًا على فعلها عندما قيل لها: ﴿ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةٗ وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ [النمل:٤٤]، والظلم هنا ليس بمعناه المعجمي (الجور ونقص الحق والاعتداء)، بل المراد:

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/٩٣، والبحر المحيط، م٧/٧٤.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن، الفراء، ج ٤/٨٩.

(٣) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/٢٦٦.

عبادة غير الله تعالى: ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعۡبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [النمل:٤٣]، وأُسند الصد إلى ما كانت تعبد(١).

ومن بلاغة الحذف قوله ﷻ: ﴿ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾؟ السؤال يثير توقع الذهن إلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ ﴾، وقد وقع حذف هنا ما لو أظهر لظهر الكلام غثًا لا يناسب ما كان عليه من الطلاوة والحسن؛ لأن الخاطر قد يذهب كل مذهب في تقدير المحذوف، وتصور الهدية التي أعدتها، والرحلة ما بين اليمن وبيت المقدس.

ثانيًا: الأساليب المنطقية:

الخطاب البرهاني أو الحجاجي يهدف إلى التأثير في مواقف وسلوك مخاطبين أو جمهور، وهذا يجعله يتقبّل ملفوظًا معيّنًا أو نتيجة معيّنة بالارتكاز على ملفوظ أو ملفوظات أخرى (معطاة، سبب، برهان)، والشكل النموذجي القاعدي للبرهنة، أو الحجاج يتمثّل في الربط بين المعطيات والنتيجة، كما أن هذا الربط يمكن أن يكون مؤسّسًا صراحة أو ضمنيًا بواسطة ضامن أو سند، وتكون المعطاة هي الظاهرة، والسند هو المضمر في أغلب الأحيان، أما العناصر الأخرى المكوّنة للمقطع الحجاجي، فهي تتأرجح بين الظهور والإضمار(٢).

وأهم معالمه في هذا الخطاب:

أ- **الإقناع الشرطي**: المقيد بقضية، لها مقدمة وجواب متعلق بالمقدمة، نحو: ﴿ قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗ ﴾، جعلت الجواب قيد الغزو؛ لتصرف أهل

---

(١) جاء الظلم بمعنى الشرك في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام]، روى مسلم وغيره: عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾ شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينا لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ: "ليس هو كما تظنون إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان]، رواه البخاري ومسلم، والترمذي، وأحمد، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وارجع إلى: تفسير الطبري، ج ٢١/٩٠.

(٢) ارجع إلى: نموذج المقطع البرهاني (الحجاجي)، عبد القادر بوزيدة، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد ١٢، ١٩٩٧م، ص ٣٠٦-٣٠٧.

مشورتها عن استفزازه والتعجل في ملاقاته قبل النظر في مساومته وصرفه دون غزو، وقولها: ﴿ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ﴾ استدلال بأحداث واقعية، وشواهد التاريخ الماضي، و"إذا" ظرف للماضي بقرينة المقام، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١]، وقوله: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا ﴾ [التوبة: ٩٢].

ب- **الجواب المتسق مع مقام السؤال:** ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾، قال مقاتل: عرفته لكنها شبهت عليهم كما شبهوا عليها، وقال عكرمة: كانت حكيمة لم تقل: نعم، خوفًا من أن تكذب، ولم تقل: لا، خوفًا من التكذيب، قالت: كأنه هو، فعرف سليمان كمال عقلها حيث لم تقر ولم تنكر[1]؛ وذلك أنها وجدته في غير مكانه على بعض هيئته، والقصد من تنكير العرش وسؤالها عنه اختبار فطنتها، وهذا الاختبار دليل كفاءتها السياسية ومهارتها في الخطاب، فخطاب رجل السلطة دليل عليه، وبعض السياسيين الدهاة أنجزوا بقولهم ما لم تنجزه القوة العسكرية.

ج- **القياس المنطقي المعرفي:** قياس يقوم على مسلمة معرفية، مثل: ﴿ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾ علمت بقياس شواهد التاريخ وبخبرة طبائع الملوك الظالمين إذا غزوا غيرهم عنوة، خربوا وطنهم واستعبدوهم، وجاء التصديق على صحة القضية: ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ استدلال على المستقبل بحكم الماضي على طريقة الاستصحاب، وهو كالنتيجة المنطقية، والإشارة إلى المذكور من الإفساد، وجعل الأعزة أذلة، وقد رجّح الزجاج أنه من قول رب العالمين، تصديقًا لها، وفيه فائدة عظيمة، ولا تتحقق هذه الفائدة من نسبه إليها؛ لأنه سيكون تكرار لقولها، وليس فيه فائدة[2].

د- **التسليم بالحجة والإذعان للحكم وعدم المكابرة والمجادلة بالباطل:** لقد اختبرها سليمان عليه السلام؛ ليعرف مستوى دهائها من الجواب، فاللسان دليل صاحبه: ﴿ قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا

(١) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٩/ ١٦٦، والكشاف، ج ٣/ ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، وتفسير القرطبي، ج ١٣/ ١٦٨، ١٦٩.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٤/ ٩١.

نَنظُرْ أَتَهْتَدِيٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٤١﴾ ﴾، وقد علمت أنها موضع اختبار من السؤال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِۖ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ﴾، شاكلت الجواب؛ ليماثل السؤال في التشبيه، فقد أدركته أنه هو في غير بعض وضعه وغير موضعه. وقد أذعنت لما رأته من مظاهر تعلو قدرة البشر: ﴿ قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَۗ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾، أدركت الصواب وسلمت به، وقولها يستدعي قول فرعون الذي غلبته طبيعته، فقال وقد أدركه الغرق: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ [يونس].

هـ- **السلم الحِجاجي**: الذي يمثل تطور الحدث تصاعديًّا، كقولها: ﴿ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ﴾، يترتب عليه: ﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾، والسلم الحجاجي يستوجب أن يذكر المضمون بعد ذكر مصدر الرسالة: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ ﴾، ثم الاستهلال ثم المضمون أو المطلوب: ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾، ثم رد الفعل، ثم الشورى ثم القرار أو النتيجة. وجاء خبر إسلامها مرتبًا. لقد طوي ذكر ترحلها إلى وصولها؛ لدلالة ما بعده عليه في ذكر حلولها في بلاط سليمان، ﴿ قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ﴾ [النمل:٤٤]، فقال سليمان عليه السلام: ﴿ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ﴾ [النمل: ٤٤]، وقد جاء قول سليمان تعقيبًا على فعلها، وقد تجاوبت إيجابًا عن قناعة عقلية بما رأته وما عايشته، فـ: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [النمل]، والظلم هنا ليس بمعناه المعجمي (الجور ونقص الحق والاعتداء)، بل المراد: عبادة غير الله تعالى: ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النمل]، وأُسند الصد إلى ما كانت تعبد، وفي قولها اعتراف بصدق إيمانها عن إقناع. فقد علمت أن سليمان مؤيد من الله تعالى، وأنه صادق فيما دعاها إليه، وعلمت أن

دينها ودين قومها باطل، فاعترفت بأنها ظلمت نفسها بعبادة الشمس، وهذه درجة أولى في الاعتقاد، وهي درجة التخلية، ثم صعدت إلى الدرجة التي فوقها، وهي درجة التحلي بالإيمان الصحيح، فاعترفت بأن الله هو رب العالمين، وقولها: ﴿مَعَ سُلَيْمَٰنَ﴾ إيمان بالدين الذي تقلده سليمان، وقد أرادت جمع معاني الدين في هذه الكلمة؛ ليكون تفصيلها فيما تتلقاه من سليمان من الشرائع والأحكام[1].

و- **الاحتجاج بالواقع**: وهو أقوى حجة من الحجة العقلية؛ لأنه شاهد في الواقع، ويمثله في الخطاب السياق الخارجي، الذي ارتبط به الحدث والخطاب الذي عبر عنه، وقد وصف الهدهد مملكة سبأ، فقال: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾، والواقع يؤكد أن ما شاهدته الملكة في ملك سليمان عليه السلام تجاوز ما أحاط به علمها؛ فاقتنعت أن ما فيه سليمان فوق قدرة البشر، وأن ربه رب العالمين، واستدل الهدهد على ضلالهم بما شاهده من سجودهم للشمس، واحتج عليهم بالسجود لله رب العالمين، فأمره بأن يلقي رسالته إليها، والإلقاء يكون من عالٍ، واستدل العلماء به على أن الهدهد ألقى رسالته من شرفة أو كوة، ثم راقبهم واستدل سليمان عليه السلام على صدقه برد فعلهم العملي على رسالته.

* **الأثر النفسي**: يكشف النص عن بُعد نفسي، يكمن وراء الخطاب في استحضار عواقب الغزو، ويتمثل في الحذر الشديد والتريث وعدم الاندفاع وعدم الأخذ برأي الحرب، والخوف من بطش الملوك، وقد تأثر به أسلوب الحوار في عملية الإقناع، وقد تظاهرت بالسكينة والهدوء؛ لئلا تزعزع ثقة رجالها فيها وفي قدرتهم على الصمود.

* **الأثر السياسي**: كشف الخطاب عن تقنية مميزة في الخطاب السياسي، تقوم على التدبر والحكمة والمصلحة، فالخطاب ليس وجدانيًا بل عقليًا، والطريف فيه أن قائلته امرأة، تمتعت

---

(١) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٢٠/ ٢٦٠.

بدهاء سياسي وعقلانية حكيمة، فاقت فيها رجال مشورتها، وقد كشف الخطاب عن شخصية قوية ذات كفاءة سياسية وعقل راجح، سبر شخصية المخاطب، وأدرك قدره السياسي وصدق دعوته. وفي الخطاب إشارة إلى التطور السياسي المتمثل في ولاية المرأة السلطة ووعيها السياسي بإدارة دولتها، وتبنيها المشاورة والمشاركة السياسية في حقبة سالفة، تقدمت التراجع السياسي والحضاري في المجتمع العربي.

وقد كشف الخطاب فساد الحياة السياسية في الأمم الوثنية على لسان الملكة المجربة في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [النمل:٣٤]، إشارة إلى ما يعايشونه وما عرفوه، وتناولت الملكة الواقع السياسي العالمي الفاسد الذي يقوم على فرض القوة والاستعباد والتخريب. ودل جواب الملكة على أن العرش الذي شاهدته في بلاط سليمان فيه اختلاف عما عليه عرشها، لعدم المطابقة التامة، وأنها خلفت عرشها في بلاطها بسبأ، فقد أمر سليمان عليه السلام بإحداث تغيير فيه: ﴿ نَكِّرُوا۟ لَهَا عَرْشَهَا ﴾ [النمل:٤١]، فناسب قولها الواقع الخارجي، وقد تناول الخطاب هيئة الرسالة السياسية التي بعث بها سليمان عليه السلام ومضمونها الموجز.

* **الأثر الحضاري**: مظاهر الحياة المتقدمة والرخاء الاقتصادي في سكن القصور وامتلاك الثروة الهائلة.

وقد جاء في الخطاب ذكر بعض مظاهر مقر ملكه في وصف هيئة القصر: ﴿ قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرْحَ ۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ﴾، أراها سليمان عظمة ملكه[1]، وهذا من بديع الصناعة والفنون التي اختُصت بها قصور سليمان عليه السلام في ذلك الزمان، التي لم تكن معروفة في اليمن على ما بلغته من حضارة وعظمة بناء.

---

(١) الصرح يطلق على صحن الدار وعرصتها (اللسان: صرح)، وجاء صرح القصر في سفر الملوك الأول في الإصحاح السابع، وهو بيت له بابان كان يجلس فيه سليمان عليه السلام للقضاء بين الناس، وجاء في سفر الملوك الأول في الإصحاح العاشر: "فلما رأت البيت الذي بناه"، والقوارير: جمع قارورة، وهي اسم لإناء من الزجاج كانوا يجعلونه للخمر؛ ليظهر للرائي ما قر في قعر الإناء من نفث الخمر، فيظهر المقدار الصافي منها، فسمي هذا الإناء قارورة؛ لأنه يظهر منه ما يقر في قعره، وجمعت على قوارير، ثم أطلق هذا الجمع على الرمل الذي تتخذ منه=

وقد دل سياق الخطاب على أن مقر حكمه كان له مدخل ينتهي إلى البهو أو الصرح (قبة لها صحن واسع تعلو القاعة الكبرى)، وأن أرضه كانت من زجاج نقي وقوي يجري تحته الماء، ولم تدرك أن أعلاه زجاجًا؛ لشدة نقاء الزجاج، فرفعت ثوبها، وقد أعد هذا في مقابل عرشها العظيم؛ ليكون دليلًا على أنه نبي مؤيد من رب العالمين، والعالم الخارجي هنا يمثل السياق الذي ارتبط به الحوار وتأثر به، وهو حجة لا تحتمل تشكيكًا، والمعلوم أن مظاهر الحضارة في مُلك سليمان عليه السلام كانت هبة ربانية، تجاوزت إمكانات الحضارات التي سبقتها.

* **الأثر الديني**: الدين له أثر مباشر في حدث الخطاب، فسليمان عليه السلام نبي دعا إلى التوحيد، وهدفه ديني، وهو الإسلام والقضاء على الكفر، وحدث الخطاب بسبب ما أخبره الهدهد عن عبادة شعب سبأ الشمس، وليس له بواعث سياسية [1].

لقد جسد هذا الحوار الواقع الخارجي الذي تفاعل معه، وتأثر استعمال اللغة به، وقد تعرفنا من خلاله على مقاصد الخطاب، وقد تميز الحوار هنا بالإقناع العقلي المدعم بالحجج الواقعية والعناصر اللغوية المؤكدة والمبينة، وقد نجحت المرأة هنا في إقناع أهل مشورتها بتقديم الحكمة والمفاوضة على المواجهة، فاستجابوا لها.

* * *

= القارورة، وهو الزجاج، فالقوارير من أسماء الزجاج، والسياق يقضي أن الصرح أول ما بدا لها بعد المدخل، فحسبته لجة (ماء)، وهي ساحة معبنة للتنزهة، فرشت بزجاج شفاف، وأجري تحته الماء؛ حتى يخاله الناظر لجة ماء. ارجع إلى: القرطبي، ج ١٣/١٦٩، ١٧٠.

(١) كانت عبادة الكواكب في بعض الديانات القديمة، وقد انتقلت إلى بعض العرب، وكانت عبادة الشمس في مصر القديمة ودولة الفرس والروم. وكان سليمان عليه السلام معاصرًا فراعنة مصر الوثنيين، ودخل في صراع معهم، ولم تذكر المصادر التاريخية امتداد ملكه في الأرض، فقد ورد في العهد القديم أن مملكة سليمان الموحدة كانت جنوب الشام في جزء من فلسطين والأردن، وقد تفككت بعد وفاته، ويتبين مما جاء في العهد القديم أن بعض بني إسرائيل نواة شعبه كانوا يبغضونه، ومن ثم تمردوا على سلطان ابنه رحبعام، وناصروا يربعام بن ناباط الوثني عدو سليمان، الذي لاذ بالفراعنة ضده حتى مات، فعاد إلى المملكة؛ لينازع رحبعام بن سليمان الملك، فقسم المملكة بمعاونة بعض بني إسرائيل، وأباح لهم وثنية الشعوب التي عاشت معهم ومفاسدهم التي كرهوا سليمان بسببها، واليهود يعدون سليمان ملكًا، وهو عليه السلام في الإسلام ملك نبي.

الخطاب السابع

خطاب امرأة العزيز

الخطاب هنا مع زوج رجل السلطة، ولكنها ليست في درجة ملكة سبأ في الدهاء والحنكة، فقد أقيمت الحُجّة عليها، وسلمت منهزمة، بينما أقنعت سابقتها رجالها، واقتنعت بما رأته من من آيات، قال تعالى: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [يوسف]، ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٥﴾ ﴾ [يوسف]. ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [يوسف]. ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [يوسف]، و﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ [يوسف].

* التفسير المقاصدي:

لقد رصَد الخطاب الأحداث الرئيسة موضع الاعتبار في سيرة يوسف عليه السلام، وغلب عليه الحوار، فقد أتى الحكي غير المباشر قليلًا، فبدأ بدور المرأة في الحدث - وهي مركزه في الحوار - واستهل الحوار بجملة فعلية منقطعة الحدوث: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾، وهي الجملة المفتاحية التي حددت الحدث أو موضوع الحوار وطرفي الحوار (التي هو في بيتها) و(هو)، وعُيّن بالتسمية (يوسف عليه السلام)، وعُيّن اسم المرأة في كلام لاحق على لسان نسوة قلن: ﴿ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ دون

اسمها الحقيقي (زليخا) الذي أثبته بعض المفسرين، ومصدرهم أهل الكتاب، وقد أضفن المرأة إلى زوجها؛ لموقعه السياسي؛ زيادة في التعريض بها، والكيد لها وسخرية منها، ويماثله في القول والسياق قول قوم مريم: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾ [مريم]، ويستدعى لمثل هذا المعنى في الذهن ما يناقضه للمفارقة والمقارنة الذهنية، ولتعرية الفعل وللزيادة في التبكيت، وجيء بالموصول وصلته في موضع الاسم في مستهل الحوار للتعريف بالمشار إليه، ولتحديد علاقة الطرف الثاني به، وهذا أبلغ وأقصر للقول، وفيه اعتمال الذهن والإثارة؛ لتهيئة المتلقي وإعداده لما يستقبل، وحددت الجملة علاقة الطرف الأول (المرأة) بالطرف الثاني المحال إليه في كلام سابق، وهي الاسترقاق، ولهذه العلاقة أثر رئيس في الحدث، وما ترتب عليه من مفارقة، فالطرف الأول صاحب سلطة والثاني مملوك، والعبد ولاؤه وطاعته لسيده.

وهنالك مفارقة في النوع (امرأة زوج، فتى يافع) ومفارقة في المبادرة، فالمرأة صاحبة السلطة صاحبة المبادرة، وهنالك مفارقة في رد الفعل؛ فالعلاقة السلطية تستوجب الطاعة، بيد أن المملوك يأبى، ولم يوصف يوسف عليه السلام بالعبودية؛ تكريمًا، بل وصف بالفتى في: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾، وكان يوسف وفيًّا أمينًا، وهو مملوك، وكان كذلك، وهو وزير، وهو شاهد أن الطبائع الصالحة لا تتبدل في المحنة والفرج، وأن التحول طبع النفوس الضعيفة، جاء في الحديث: "النَّاس مَعَادِن كمَعَادِن الذَّهَب وَالفِضَّة، خِيَارُهم في الجَاهِلِيَّة خِيَارُهُم في الإِسْلام إِذَا فَقِهُوا"، وخبر يوسف عليه السلام شاهد يفسر طبائع رجال السلطة في عصرنا، وحجة عليهم، ويفضح عجزهم وعدم كفاءتهم، والأصل في ولاية الأمر الكفاءة والأمانة، قال تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [يوسف]، طلب يوسف هذا العمل لعلمه به ولخبرته فيه، عندما أخبره الملك أنه سيجعله من خلصائه أو مستشاره العام، فكان أمينًا على عادته، فاختار ما يصلحه، وهو أمر تدبير المال أو الاقتصاد، وأبى أن يكون رجل الدولة الثاني من بعد الملك، وليس بصحيح أنه كان يتطلع إلى السلطة.

وقد بدأ الحدث بالمروادة، التي تحمل في طيّها قولًا مائلًا وإثارة واستهواء، وهو يدل ضمنًا على وقوع الفعل على مفعوله المباشر المشار إليه بضمير (يوسف ﷺ)، وقد أثبت الخطاب أنها الفاعلة، وأن الفعل واقع به بقرائن؛ أولها: أنها بادرت بمراودته بعد تدبير، ثم تهيئة المكان وتغليقه بالمزاليج: ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا ﴾، والثانية: أن محل الفعل (بيتها)، والثالثة: أنه استبقها إلى الباب للهروب، فوجدا سيدها، وحاولت استباقه لمنعه، الرابعة: (ولقد همتْ به) محققة (وهمَّ بها)، وهما لا يستويان في الفعل، نحو قولنا: ضربني وضربته، فالأول معتدٍ، والثاني مكافئ بالرد، مثل ضربه آخذ بحقه، فالهم منها قد يكون الضرب لرفضه أو همها بقوة الفعل، والهم منه ممتنع في الأول لرؤية برهان ربه أو أنه الدفع الذي أغضبها عليه، وهو ممتنع بمعنى الفاحشة بدلائل وقرائن أذكرها لاحقًا.

وقد تولى الحوار طرفاه الرئيسان، فبدأ بمبادرة المرأة وتعفف يوسف ﷺ، وتصعد هنا ذروة الحدث التي أغنت الحوار في سياق الاتهام والإصرار على الانتقام منه، وإذلاله بالسجن، ودفاعه عن نفسه، وقد استبقته باتهامه بجملة إنشائية لإثارة الزوج، ولاستقطابه، فضمنت جملتها اتهام الطرف الآخر، وضمنتها العقاب الذي تريده، وهو السجن أو التعذيب، ولم تطرح القتل؛ لأنها تريد أن تستبقي عليه حيًا لتعلقها به ولتبرئ غيظ نفسها بإذلاله لتأبّيه عليها، وهي تتخذ من عقابه أداة لترهيبه ليخضع لها، وقد لقّنت زوجها العقاب الذي تريده بيوسف: ﴿ مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢٥﴾ ﴾ [يوسف]، ولتصرفه عن النظر في التحقق من الحدث قبل الطرف الثاني الذي وقف موقف الدفاع: ﴿ قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي ﴾[1]، التفت عن مخاطبة المرأة إلى خطاب الغائبة؛ تأدبًا في المقام أمام زوجها وقريبها واستحياء، ولم يواجهها بما همت به؛ لفرط أدبه مع زوج سيده، ولئلا يثير سيده عليه، وهذا التلطف يحسن في خطاب ذوي السلطان في مقام الغضب.

ولم تطرح الأدلة من قبل الطرفين غير اتهام الزوج (المرأة) يوسف ﷺ بالسوء (الزنى)، وهذا اعتراف ضمني بقصدها من غوايته، فبادر أحد قرابتها بتعيين الدليل المادي ليدينه؛

---

(١) ارجع إلى: تفسير ابن كثير، ج ٢/٤٧٦.

ظانًّا به السوء؛ لتبرئة الزوج لقرابتها منه أولًا، فقال: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ... فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ... ﴾، بدليل أنه لم يدن المرأة، واكتفي بالتأنيب أن أدانها الدليل، وبرأ يوسف عليه السلام، وشهادة القريب على قريبه أقوى من شهادة البعيد على القريب، والمحاكمة هنا غير متعادلة، والحكم المترتب عليها ليس عدلًا، فقد اكتفت بحكم مائع: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [يوسف] الحكم: أن يعرض يوسف عما حدث، وأن تعتذر المرأة عن فعلها، وقد أثبت الخطاب أن يوسف عليه السلام ظل في خدمة المرأة حتى تطاير خبر الحدث في المدينة، وهذا يثير التعجب من شخصية الزوج الذي استبقى يوسف عليه السلام في خدمة زوجه!

وقد اختلف المفسرون في تأويله، فمعظمهم - وهم القدماء - اتهموا زوجها بعدم النخوة، وقليلون - وأكثرهم من المتأخرين - التمسوا له العذر السياسي، فالموقف يقتضي عدم تعجله بعقاب يؤثر في وضعه السياسي، وهذا وجه مستبعد؛ لأنه لم يعاقب زوجه لاحقًا، بل عاودت مراودته علنًا، واعترفت بالمراودة ورفضه لصواحبها، وقد وقع ما خشي منه من إذاعة الخبر، وأرى أن السلوك السديد لا يحمله على التغاضي عن فعلها المشين؛ لأسباب سياسية أو نفعية، فاستبقاؤه يوسف عليه السلام في خدمتها دون إبعاده دليل عدم النخوة أو الحنكة السياسية[1].

وقد تطفل نسوة (في المدينة) على الحدث، فشاركن في الحوار غيبة: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [يوسف]، بدأ الخطاب بالتعريف بالنسوة بالصفة (في المدينة)، وصدر عنهن خبر وتقييم؛ الخبر في قولهن: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [يوسف]، والتقييم في قولهن: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾، وهو تعليق منهن على الفعل.

(١) ارجع إلى: الطبري، ج ١٢/٢٠٨، الكشاف، ج ٢/٤٦١، والقرطبي، ج ٩/١٤٤، والبحر المحيط، م٥/٢٩٨.

وهن جماعة من النساء في المدينة (العاصمة)[1]، وقد تحمل يوسف عليه السلام عاقبة تفشي الخبر، فقد اتخذوا قرارًا سياسيًّا بوضعه في السجن؛ ليجعلوه مذنبًا أمام الرأي العام، مناقضين ما ثبت لهم من عفته وأمانته: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يوسف]، وإيقاع العقوبة على صاحب الحق وإقصاء الصالحين مألوفان في الوسط السياسي الفاسد، بيد أنهم لم يقصوا يوسف عليه السلام عن محل الحدث الذي يستوجب إبعاده، مخالفين السلوك العام والضرورة والسلامة، وقد جاءت معالجتهم الأزمة متأخرة على عادة السياسيين. فقد بدا لهم رأي مخالف لما ثبت، أن يسجنوا يوسف عليه السلام، وهو رأي يشير إلى تغلغل الفساد وولاية غير الأكفاء في المؤسسة السياسية، فقد حزبهم إليه تفشي الخبر من حديث النسوة[2]، وهو غير مقبول عدلًا لدلالة دليل الشاهد على براءته: ﴿ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّۖ إِنَّ كَيۡدَكُنَّ عَظِيمٞ ﴿٢٨﴾ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [يوسف]، وهو حل سياسي يحتمل المراجعة؛ لأجل المصلحة الشخصية، فقد رأوا أن يسجنوه حتى يُنسى الأمر، وهو إجراء فاسد؛ لتركهم المعالجة الفورية الرشيدة بإبعاد يوسف عليه السلام عن مسرح الحدث.

وقد وقع العقاب في غير محله متأخرًا، والظاهر أنهم تجاهلوا يوسف عليه السلام عمدًا؛ لئلا تستدعي عودته الحدث، فيتذكره الناس، والظروف السياسية التي استدعت أن يسجن فوق ثلاث سنين وازتها ظروف سياسية قاسية، استوجبت خروجه بقرار من سلطة أعلى من سلطة العزيز، فاشترطت لنفسه أن تعترف النسوة ببراءته.

---

(١) ارجع إلى: القرطبي، ج ٩/١٤٤، اختلفوا في النسوة اللائي أشعن الخبر؛ فقيل: إنهن خمس نسوة: امرأة ساقي العزيز، وامرأة الحاجب، وامرأة الخباز، وامرأة صاحب الدواب، وامرأة صاحب السجن، قاله ابن عباس وغيره، والأظهر أن تلك الواقعة شاعت في البلد، واشتهرت وتحدث بها النساء، ومضمون الإشاعة: ﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ أي: امرأة عزيز مصر تطلب من خادمها وعبدها أن يواقعها وتساومه وتتوسل إليه لقضاء وطرها منه. ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٦١، والبحر المحيط، م٥/ ٣٠١.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه ٣/٨١، والتحرير والتنوير، ج ١٢/٢٥١.

فسألهن الملك: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ [يوسف]، لقد اعترفت النسوة بعفته، واستبعدن السوء عنه، واعترفت هي أيضًا، والخطاب هنا متصل في حديث امرأة العزيز، وهي تعترف، وأكدت عفته؛ لتؤكد له أنها لم تخن غيبته بالكذب عليه، ثم التمست لنفسها العذر؛ لضعفها[1]، وقد جاء هذا الاعتراف في موضعه، وهو في السجن؛ ليعز شأنه في العامة والخاصة؛ ليكون مؤهلًا لدعوتهم إلى الإيمان، فالعمل السياسي ليس كافيًا في الإقناع دون الاقتناع بشخص الداعي المبرأ من كل سوء، فمن عناصر الاقتناع أن يقتنع المتلقي بشخص المتكلم، وأن لا يناقض المتكلم نفسه بسلوك يخالف ما يقوله، وقد ارتقى يوسف عليه السلام من سجنه سلم السلطة دون تبعات أو ملفات مؤجلة يساوم عليها.

والحوار هنا مدعم في سياق الاتهام والدفاع بالحجج والبراهين، ووظفت الأساليب البلاغية في سياق التهكم والسخرية، ووظفت أيضًا للتأثير والاستقطاب، وهو خطاب غني بالعناصر الحجاجية الحوارية.

دلالة الجملة:

أولًا: التركيب الخبري: الأسلوب الخبري يفيد التقرير والتوضيح:

أ- جاء الخبر الابتدائي في سياق الإخبار: ﴿ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾، أظهر الضمير المبتدأ (أنا) لقصر الفعل عليها وللتخصيص، ومثله الضمير (هي) في قول يوسف عليه السلام: ﴿ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾؛ لقصر المراودة عليها دونه، و﴿ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾، و﴿ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ إخبار عنه بالحكم في الإدانة والبراءة.

وهذا مستفاد من وزن "فاعل" الذي يقتضي مفعولًا خلاف "تفاعل" اللازم في مثل: تعاون الطرفان وتواعدا[2]، وجملة مقول القول في: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا

---

(١) ارجع إلى: الطبري ٢٥١/١٢، الكشاف، ج ٤٦١/٢، والقرطبي، ج ٤٦١/٩ والبحر المحيط، م٥ /٣١٦.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٨١/٣، والتحرير والتنوير، ج ٢٥١/١٢.

عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ إخبار عن حدث، والمراد التشنيع عليها، الجمل الإخبارية خالية من أدوات التوكيد في المواضع التي لا تحتمل تشكيكًا، وأنّ المتلقي خالي الذهن من الحكم.

ويسمى هذا الضرب من الخبر ابتدائيًا، وهو ينسجم مع منطق التلقي؛ حيث تقتضي إقامة الحجة على المنكر أن يعرف أولًا، وهنا يتحقّق قانون الإفادة، الوسيلة المنطقية التي تسبق الأوامر والنواهي أو التوبيخ والتقريع.

ب- الخبر الطلبي الذي يتطلب زيادة اليقين بمؤكد واحد، مثل: ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ جعلته المرأة في خاتمة الاعتذار؛ طلبًا للعفو، وقول الرجل للمرأة: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّۖ إِنَّ كَيۡدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾[1]؛ للدلالة على تأكده من براءة يوسف عليه السلام، وضمير المتكلم يجعله من سياق كلام الملك، والجمع لاستعظام كيد النساء.

ج- الخبر الإنكاري في خطاب النسوة، الذي استخدم فيه مؤكدان للمبالغة في التأكيد، مثل قول النسوة نكاية في زوج العزيز: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾، جاء قولهن مؤكدًا بمؤكدين؛ زيادة في استنكارهن فعلها، وأنه بعيد كل البعد عن الصواب والرأي السديد وتنزههن عنه. وقد جاء اعترافها أمام الملك عاريًا من المؤكدات حياءً: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن

(1) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ٤٦٠، لقد رد الشيخ الغنوشي اتهام عموم النساء بالكيد بأدلة حجاجية: "ليس في ما ورد في سورة يوسف عليه السلام: ﴿إِنَّ كَيۡدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ حكمًا إلهيًا قاطعًا محددًا للطبيعة الخاصة بالنساء في كل زمان ومكان، ولم يأت في الكتاب والسنة ما يميز شخصية كل النساء بالخبث والدهاء والإغواء والادعاء بالباطل، فالآيات التي تحدثت عن الطبيعة الإنسانية لا تميز بين الذكر والأنثى، فالاستعداد للخير والشر بشكل خاصية في النوع الإنساني عامة؛ ذكورًا كانوا أو إناثًا". ويستدل الشيخ باتهام المرأة بالحيلة في إثبات النقيض: "على فرض التسليم بأن كيد النساء (أي: براعتهن في التوصل إلى أهدافهن) هو أعظم مما لدى الرجال، فليس ذلك نقيصة، بل هي خصلة لصالحها، تمكنها من التوصل بذكاء إلى الهدف الذي تحدده لنفسها لا يصرفها عنه شيء، ويبقى منهاج استخدام طاقة الكيد تابعًا لنمط وطبيعة تربية المرأة؛ فإما أن تنير به المجتمع وتدفعه نحو التطور والبذل والفداء، وإما أن تدفع به وراء كل تافه خسيس، شأنها شأن طبيعة تربيتها وطبيعة المجتمع الذي نعيش فيه". ارجع إلى: المرأة بين القرآن وواقع المسلمين للشيخ الغنوشي، ص٤٤، ٤٥، والقول في الآية يراد به التفاضل بين كيد الرجال وكيد النساء، فقضى المتكلم برجحان كيد النساء، فهن لاشك أشد كيدًا وأنفذ حيلة. ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ٤٦٠.

نَّفْسِهِۦ﴾، فاعترافها لا يحتمل المماراة، فلا شهود على واقعة الاتهام غير اعترافها في سياق حصحص فيه الحق، وهي صاحبة الدعوى، وجعلت التأكيد في الإخبار عنه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾، أكد قولها بمؤكدين "إنّ"، واللام في (لمن) زيادة في تأكيد براءة يوسف عليه السلام وصدقه، لنفي التهمة واحتمال الشك فيه، وهذا الحكم المؤكد يقتضي ضمنًا أنها كانت كاذبة.

وقولها: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾، الجملة الأولى عارية من المؤكدات في حديثها عن نفسها، بيد أنها التمست العذر لنفسها بما يجري على كل نفس، وأكدت قولها في العام بمؤكدين (إنّ، اللام في لأمّارة) لنفي الشك في هذا الحكم، وهي جزء من العام، وفيه حُسْن اعتذار وتبرير لفعل شائن صدر عنها؛ إذ أكدت أن الأمر خارج عن إرادتها، وضمته في سياق الاعتذار، عما بدر منها من مراودة واتهام، وقد أرادت أن تلتمس العذر بما يعتري كل نفس، والمراد بالنَّفْسِ النفسُ البشرية عامة، فلم تتحدث عن نفسها وحدها بل كل نفس[1]، وفيه التماس العذر في أمر يعتري كل بني جنسها، وهذا القول مناقض لما كانت عليه من كِبْر واجتراء في قولها علنًا للنسوة في بيتها: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف]، وهذا الاختلاف يكشف عن صدق اعتذارها، وجعلت ختام قولها: ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2]، جملة مؤكدة، وفيها خبران، أولهما عفو والثاني رحمة، والعفو مصحوب بالرحمة، وهي تعني بربها الله تعالى، الذي دعاهم إليه يوسف عليه السلام، ودليله ما قبله، فهي تتكلم عن طبائع الخلق، ومن يعصمهم الله تعالى من المعصية برحمته.

ثانيًا: الجملة الإنشائية[3]: ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، الاستفهام حقيقي، وهو مصحوب [illegible] في [illegible] للعفو، وقد استخدمت الاستفهام؛ لئلا تثير الشك في اتهام يوسف فجعلته [illegible]

(١) ارجع إلى: القرطبي، ج ٩/ ١٧١.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ٨١، والتحرير والتنوير، ج [illegible]

(٣) **الأسلوب الإنشائي الطلبي**: هو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، ومن أساليبه: الأمر، النهي، الاستفهام، التمني، النداء.

لتشغل المتلقي بالجواب عن النظر في صحة المستفسر عنه (أركان القضية)، ولتجعل من جوابه حجة لها، وقد جعلت منه مقدمة للحكم: من يرد السوء بامرأة سيده جزاؤه السجن أو التعذيب، يوسف أراد بها السوء، إذن يوسف يسجن أو يعذب، ولكن يوسف لم يخدع بما عرضته من عقاب، بل نقض مقدمات القضية، فاعترض علىَ المقدمة: ﴿ قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ﴾، والاعتراض بـ "بل" محذوف لدلالة الجملة عليه، والمعنى: بل هي التي أرادت السوء، ولم يصرح بغير الفعل دون إرفاقه بشيء عن المرأة يثير سيده عليه؛ تأدبًا واحترازًا وكياسة، فبعض الذين يدفعون عن أنفسهم يعددون مساوئ خصومهم؛ للوضع منهم، بيد أن يوسف عليه السلام تعفف عن ذكر بعض سلوكها معه، وما شعر به من التودد والتلطف والمساومة، ولم تصدر إجابة مباشرة على السؤال من المتلقي، والظاهر أنه تريث بعد سماع دفاع يوسف عليه السلام، أو أن تعليقه لا يحتمل إدانة لأحدهما؛ لعدم الدليل، فطرح أحد قرابتها قضية أخرى لا تحتمل الطعن: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ... ﴾، ولكن الحكم المستنبط من النتيجة المسلم بها غير مكافئ للموضوع: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ (٢٩) ﴾، ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ (٢٧) ﴾، وهذا الطرح يلزمه عدم اشتراك الطرفين في الفعل، بل أحدهما، ومن ثم وضع الطرح وجهًا واحدًا، وهو بمنزلة الإجابة المؤجلة، حتى تقام الحجة على المدان، بيد أن القضية الشرطية المحكمة التي وضعها الشاهد من أهلها أدانت المرأة، وقضي بإدانتها: ﴿ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ ۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ (٢٨) ﴾، ومن المروءة ألا يناقض حكمه، وطلب الزوج من يوسف عليه السلام أن يتجاهل ما حدث، وألا يحدث به، واكتفى بتأنيب زوجه وتخطيئها: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ (٢٩) ﴾، وقد أثار قوله هذا بعض المفسرين والمتأخرين، وتجاوز بعضهم في القول، فاتهم عموم المصريين بضعف الغيرة؛ استدلالًا بهذا الشاهد، وببعض ما لاحظه في سلوك بعض أهل المدن، وما تفتريه وسائل الإعلام من الإباحية[1]. وقول الملك: ﴿ قَالَ مَا

---

(١) لقد ساهمت وسائل الإعلام المنحرفة في إشاعة الفاحشة عن المصريات ببعض محترفات التشخيص والغناء والرقص والمعازف، ولسن بعدد أمام العفيفات المغيبات من وسائل الإعلام، وهو عمل مقصود من بعض =

خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ استفهام حقيقي، وقد أجبن بتبرئته: ﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾.

الأمر: ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ أمر مباشر يقتضي الطاعة من الخادم، وقد خرج بدليل: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ ... ﴾، وقول الزوج – وقيل الشاهد: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴿٢٩﴾ ﴾، وقد دل الخطاب أن يوسف أطاع العزيز، فقد كان كتومًا، فلم يبادر باتهام امرأة العزيز حتى اتهمته، ولم يأت في الخطاب ما يستدل به على المخالفة، ولكن امرأة العزيز لم تطع أمر زوجها؛ فعاودت مراودته وتوعدته بالسجن والإذلال إن لم يفعل[1].

النداء: طلب استدعاء المنادى من قريب أو بعيد، وقد جاء النداء دون أداة في قول العزيز، بعد أن استوثق من براءة يوسف عليه السلام: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾، حذف منه حرف النداء؛ لأنه منادى قريب مباشر للخطاب، وفيه تقريب وتلطيف وتصنع من رجل يخشى الإضرار بمكانته في السلطة[2].

الجملة الإنشائية غير الطلبية[3]: التي لا تتطلب جوابًا، ومنه القسم: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾، أي: ولئن لم يطاوعني ليعاقبنَّ بالسجن أو الحبس وليكونَنَّ من الأذلاء المهانين، وفيه تهديد صريح دل عليه جواب القسم، قال القرطبي: "عاودته المراودة بمحضرٍ منهنَّ، وتوعدتْ بالسجن إن لم يفعل، ولم تعد تخشى لومًا ولا

= رجال السلطة وذيول التغريب، وما عرفت عن عامة المصريات غير العفة والدين وتنشئة العلماء، وإعداد خير أجناد الأرض في الريف والمدن، وليست ربيبات الحانات والتشخيص بحجة على الصالحات؛ لشذوذهن عنهن، وقاتل الله من افترى وضل وأضل وطعن في الأعراض واتجر بها.

(١) ارجع إلى: القرطبي، ج ١٤٧/٩.

(٢) ارجع إلى: الكشاف، ج ٤٦٠/٢.

(٣) الأسلوب الإنشائي غير الطلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوبًا، ومن أساليبه وصيغه: التعجب: وأشهر صيغة "ما أفعله" و"أفعل به"، والمدح والذم: المدح بـ "نعم وحبذا" والذم بـ "بئس ولا حبذا"، والترجي: "لعل وعسى"، والقسم: ويكون بحروف تجر ما بعدها، وللقسم أغراض تتضح من سياق الكلام.

مقالًا، خلاف أول أمرها إذ كان ذلك سرًّا بينها وبينه"[1]، ولم يأت رده إيجابيًا مكافئًا، فكان أكثر إغاظة لهن، وترتب عليه ظلمه، ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾: الجملة مؤكدة بـ (لقد) التي تدل على قسم محذوف قبلها، وهذا التوكيد المؤيد بالقسم دليل على أن الأمر قد حدث دون شك، وأنّ امرأة العزيز قد همّت بيوسف عليه السلام، فحقيقة الواو عاطفة، واللام واقعة في جواب القسم، و"قد" للتحقيق، وجملة "والله لقد همت" معطوفة على جملة "راودته"، وجملة "لقد همت" جواب القسم، وقد حذف القسم لدلالة لقد عليه. التعجب: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ أي: ليس هذا من البشر، نافين عنه البشرية لغرابة جماله ولمباعدة حسنه محاسن الصور[2]، وجاء التعجب بالمعنى: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[3] في سياق الدهشة، يتعجبن من فرط جماله، فنزهنه عن صفة البشرية؛ لتناهي جماله، قياسًا إلى محاسن صور البشر، وقولهن: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ في سياق التبرئة ينزهنه عن السوء، وفيه مدح لخلقه واعتلاء عفته، وفي (أكبرنه): أعظمنه ودُهشن لفرط جماله[4].

*** الدلالة الفعلية:**

أ- الأفعال الإنجازية: قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ الجملة مؤكدة بـ (لقد) التي تدل على قسم محذوف قبلها، وهذا التوكيد المؤيد بالقسم دليل على أن الأمر قد حدث دون شك، وأنّ

---

(١) ارجع إلى القرطبي، ج ٩/ ١٥٠.

(٢) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ٤٦٣.

(٣) قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ أي: معاذ الله. وروى الأصمعي عن نافع أنه قرأ كما قرأ أبو عمر بن العلاء: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ بإثبات الألف وهو الأصل، ومن حذفها جعل اللام في (لله) عوضًا منها. وفيها أربع لهجات، يقال: حاشاك وحاشا لك وحاش لك وحشا لك. ويقال: حاشا زيد وحاشا زيدًا. قال النحاس: وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن بزيد يقول: النصب أولى؛ لأنه قد صح أنها فعل لقولهم حاش لزيد، والحرف لا يحذف منه [إعراب القرآن، النحاس، دار الضياء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢/ ٢٩٣]، وقال بعضهم: حاش حرف، وأحاشي فعل. ويدل على كون حاشا فعلًا وقوع حرف الجر بعدها. وحكى أبو زيد عن أعرابي: اللّهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ، فنصب بها. وقرأ الحسن: ﴿وَقُلْنَ حَٰشْ لِلَّهِ ﴾ بإسكان الشين، وعنه أيضًا: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾. وروي أن ابن مسعود وأُبي قرآ: ﴿ حَٰشَ اللَّهِ ﴾ بغير لام.

(٤) ارجع إلى الكشاف، ج ٢/ ٤٦٣.

امرأة العزيز قد همّت بيوسف عليه السلام حقيقة، والهمّ: ما هم به من أمر ليفعله في النفس أو خارجها، والهِمّة الهوى أو الإرادة، ومن الهم الفعلي قوله تعالى: ﴿وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْ﴾ [التوبة: ٧٤]، وهو اغتيال النبي ﷺ، أو إخراجه من المدينة ذليلًا، وهو لا يخرج عن الهم الفعلي، وقد فسر به همّ يوسف عليه السلام، أي: هم بالرد على ضربها إياه لامتناعه عن السوء؛ لولا أنه أحس بقدوم زوجها، فامتنع، وهذا مستفاد من سياق اندفاعها بالمبادرة باتهامه، وبرد فعل يوسف عليه السلام على مراودتها بالتعوذ والامتناع وبالهروب، ومن اعترافها أمام النسوة في بيتها، ثم أمام الملك، واعتراف النسوة بعفته، ولو كان هم بالمعصية لهرب عند قدوم زوجها، بل أقبل لائذًا بقدومه[1]، والخلاصة أن هم المتعدي بالباء يقع لمعنى قصد الفعل في النفس وفعل الحدث الحسي، ويقع للشروع في شيء، مثل: هم بدفعه، مثل: أقبل يدفعه، وهم بفعل الشيء: عزم فعله في نفسه فعله أو قصده، ومنه حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه عز وجل، قال: إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله له

(١) ارجع إلى معنى "هم" في لسان العرب، م ١٣٩/٩، وقد جاء في بعض كتب التفاسير القديمة، مرويات تذكر أنه جلس منها جلوس الزوج من زوجه، وأنه تجرد من ملابسه، وأن الغريزة استبدت به، وأنه رأى منها ورأت منه، وذلك وغيره لا دليل عليه غير أقوال منسوبة لبعض التابعين ومن وراءهم من المفسرين، ولم تصح في نص قطعي ولا حديث صحيح، ولا يليق هذا الحكي وغيره بنبي صرف الله عنه السوء والفحشاء، ووصف بأنه من العباد الصالحين، وقد برأته المرأة مرتين؛ أولهما: أمام النسوة في بيتها: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ اعتراف صريح ومؤكد بالمراودة وبامتناعه عنها، ومن ثم توعدته أمامهن، والثانية: أمام الملك: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، ولم يأت في نص أنه خضع لإغرائها وأنه استجاب لها، وقول النسوة: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ بتنكير سوء للعموم، سواء أكان كبيرًا أو صغيرًا، يراد جنس كل سوء، ومنه الهم بالمعصية، وهذا مستفاد من رد فعل يوسف عليه السلام المباشر عليها: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾، وقوله بعد أن علم شأن النسوة: ﴿ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ﴾ [يوسف: ٣٣]، وسوف أثبت من خلال الخطاب أن هذه الأول من فرط الخيال الذي ماثل بين ما حدث ليوسف وما يحدث لعامة الناس. وما جاء في بعض كتب التفسير من مرويات وآراء من غير القرآن أو الحديث، تذكر همه بالمعصية يحتاج مراجعة وتمحيصًا، والله وأعلم. ارجع إلى ما رواه الطبري في هذا الموضع، وما تناقله المفسرون من أخبار. ارجع إلى: الطبري، ج ١٢/ ١٩٣: ٢٠٢.

عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة"، فالهم نوعان: هم في النفس، وهم بالعمل، وهو لم ينجز فعل السيئة بدليل عدم ثبوت العقاب، قال ابن حجر في شرحه:" قوله باب من هم بحسنة أو بسيئة، الهم ترجيح قصد الفعل، تقول هممت بكذا، أي قصدته بهمتي، وهو فوق مجرد خطور الشيء بالقلب"(١).

وقوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ ﴾: تعاديا، والاستباق طلب السبق، ويكون على الأقدام. وقوله ﴿ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ ﴾، والقد القطع الطولي، والقط القطع العرضي، والصفة لتعيين الجهة(٢). وقوله تعالى: ﴿ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا ﴾، لقد هيأت لهن مناخًا لا يصرفهن عن الحدث، فهيأتْ لهنَّ ما يتكئن عليه من الفرش والوسائد. و﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ في الكلام محذوف، أي: قدمت لهن الطعام وأنواع الفاكهة، ثم أعطت كل واحدةٍ منهنَّ سكينًا لتقطع به: ﴿ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾ أي: جرحن أيديهن بالسكاكين؛ لفرط الدهشة المفاجئة(٣).

ب- **الأفعال القولية**: قولها: (هئت لك) رويت عن ابن عباس - رضي الله عنهما، وبالتخفيف: (هِيتُ لكَ)، من الهيئة، كأنها قالت: تهيَّأت لك(٤)، وهِيتَ: تدعوه: أقبل. واعترافها بالمراودة للنسوة: ﴿ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾، ورد فعله: ﴿ فَٱسْتَعْصَمَ ﴾، فامتنع. واعترافها أمام الملك: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ في سياق الاعتراف والإقرار بالفعل، وجاءت الجملة هنا دون توكيد؛ لمجيئها في سياق الاعتراف بذنب يدعو للخجل أمام الملك، فجاء اعترافها مبطنًا بالحياء(٥)، وقول النسوة: ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾﴾ [يوسف] قولهم تعبير عن موقفهن الجماعي من أمرها، وهو للتبرؤ منه وللذم وللاستنكار.

---

(١) فتح الباري، ط الريان، كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة، ص٣١٣.

(٢) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٢٩٨/٥.

(٣) ارجع إلى: الكشاف، ج ٤٧٥/٢، والبحر المحيط، ج ٣١٦/٥، هَيْتَ: بفتح الهاء وتسكين الياء وفتح التاء: تَعَجُّبٌ؛ تقول العرب: هَيْتَ للحِلْم، وهَيْتَ لك، وهِيتَ لكَ، أي: أَقبِلْ.

(٤) ارجع إلى: معاني القرآن، الفراء، ج ٤٢/٢، الطبري ١٨٩/١٢، ١٩٠.

(٥) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٨١/٣، والتحرير والتنوير، ج ٢٥١/١٢.

ج- **الأفعال الأدائية**[1]: الدالة على حدث معنوي:

- الإغراء، في قولها تدعوه: "هَيْتَ لكَ"، قيل: اسم فعل أمر عند فتح التاء أو كسرها بمعنى: هلمَّ لكَ، أي: أقبل إلى ما أدعوك إليه، وتعالَ، وقيل: يحتمل أن يكون فعلًا واقعًا، والضمير للمتكلم من: هاءَ الرجل يهيء، إذا أحسن هيئته على مثال: جاء يجيء، أو بمعنى تهيأت، ويقال: هيت وتهيأت بمعنى واحد، و"لك" للتخصيص[2].

- التعوذ في ﴿ مَعَاذَ ٱللَّهِ ﴾ مصدر منصوب: عياذًا بالله من فعل السوء، والضمير في (إنه)، الأصح أنه يعود إلى الله تعالى؛ أي: إن الله ربي أحسن مثواي إذ نجاني من الجُبّ، وأقامني في أحسن مقام، ويصلح أن يكون ضمير الشأن، وعنى بربه سيده العزيز، فلا يصلح لي أن أخونه، وقد أكرم مثواي وائتمنني.

- التنزيه، في قول النسوة: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾: نزَّهه الله أن يكون بشرًا، والمراد شدة التعجب من جماله[3]. ومثله في سياق التبرؤ: ﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾، و﴿ مَا

---

(1) **الفعل الأدائي**: الاعتذار والوصية والوعد والموافقة والتصديق والتهنئة والشكر والترحيب والرفض، وبعض الجمل الخبرية تؤدي معنى الفعل الأدائي، مثل: أنا جائع بمعنى الطلب: أريد طعامًا وتعريض الرجل بالخطبة: أنا خَلي.

(2) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٣/٨١، والطبري ١١/١٨٩، ١٨٠. وقيل: هيت اسم فعل ماض بمعنى تهيَّأتُ، وقيل: هيت بمعنى أقبل وهلمّ، فيها لهجات: بفتح الهاء وكسرها، وبهمز الياء: هئت، وتخفيف الهمزة: هيت، وبفتح التاء للمخاطب، وبضمها للمتكلمة، واختلف في معناه، فقيل: بادرْ وأقبل، وقيل من التهيؤ، واللام في (لك) لزيادة بيان المقصود من الخطاب، وأصله: هيتك، مثل: سقيًا لك وشكرًا لك: شكرتك وسقيتك، والمستفاد أنه المقصود وحده، وقولها: (لك) لتخصيص الخطاب له. البحر المحيط، م٥/٢٩٥.

(3) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٦٣، حاش: من العرب من يتمها: حاشا، حاشى، وجاء فيه: حشى، وفي لغة الحجاز: حاشَ لك، وبعض العرب: حشى زيد كأنه أراد حشى لزيد، وهي في أهل الحجاز، انتهى. وقال الزمخشري: حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في الاستثناء، تقول: أساء القوم حاشا زيد، وهي حرف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى حاش الله: براءة الله، وتنزيه الله [الكشاف، ج ٢، م ٤٦٣]. =

هَٰذَا بَشَرًا ﴾: جملة خبرية يراد بها التعجب[1].

- التعظيم المستفاد من معنى: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ ﴾ أي: فلما رأين يوسف أعظمْنه وأجللْنه، وبُهتن من جماله ودُهشن[2].

- الاعتذار، قول المرأة: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ ﴾ أي: بعد أن سمعت مقالتهن بتبرئته، فقالته معتذرة إليه، وقولها: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾، وتوكيدها بمؤكدين (إنّ، واللام في لأمّارة)، حُسْن اعتذار وتبرير لفعل شائن صدر عنها، إذ أكدت أن الأمر خارج عن إرادتها. وجاء الاعتراف صريحًا ومقرونًا بالتوكيد دون حياء بعد رد فعل النسوة عند رؤيتهن يوسف؛ فرأت فيه ما يبرر فعلها، وقد راودنه أيضًا فرفض، وهذا التأكيد في غير سياق الاعتذار، بل كان تحديًا، وجاء اعترافها أمام الملك دون توكيد؛ ليكون مبطنًا بالحياء في موقف الخزي: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾[3].

- السُّخْرية: ﴿ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا ﴾، تركيب اسمي يراد به السخرية والتهكم والاستهجان، والجملة بعده بسبب منه: ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾، والمعنى: لأن حبها إياه قد بلغ منها مبلغه الذي سوغ لها مراودته، وحذف التعليل من الجملة السببة؛ لأنها بمنزلة التأكيد لما قبلها.

- الإقرار: قالت المرأة بعد أن سمعت اعتراف النسوة: ﴿ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾، فاعترفت: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ الفعل في الماضي للتأكيد، وقُرئ: (حُصْحِصَ) ضم الحاء للمجهول للإقرار على النفس بالمراودة، وهي مقدمة الفعل أو

= قيل: إنها تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء، وهو غير معروف عند النحويين، لا فرق بين قولك: قام القوم إلا زيدًا، وقام القوم حاشى زيد، ولما مثل بقوله أساء القوم حاشى زيد ، وفهم من هذا التمثيل براءة زيد من الإساءة، جعل ذلك مستفادًا منها في كل موضع [ارجع إلى: البحر المحيط، م ٥/٣٠٤].

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٣/٨١.

(٢) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٦٢.

(٣) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٦٤.

التهيئة، وليست الفعل، وهي التبرئة التامة بعد تبرئة النسوة، وأكدت التبرئة بأنها صدقته (في الحديث عنه)، وهو غائب: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾، وأكدت القول بقولها: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ﴾ لا ينفذه ولا يسدده[1].

*** دلالة الخطاب:**

أولا: الدلالة اللفظية:

دلالة اللفظ أو الدلالة المعجمية، هي مجموع معاني اللفظ الحاصلة من أصل وضعه ومعانيه السياقية، وقد أتت ألفاظ الخطاب دالة في موضعها على وظيفتها النحوية والخطابية والمعاني المقاصدية التي تحققت من قصد القائل والمعنى النصي والسياقي والمقامي.

أ- **الدلالة باعتبار الوضع والسياق:** وهي الدلالة المعجمية، نحو:

الهمّ: ما هممت به في نفسك، وهو الأصل، ومنه معنى "الهم": ما أهم صاحبه من حزن، ومنه "الهم" من الهِمَّة والعزم في الأمر أو المعقود في النية ولم يبلغ الإنجاز، قال الله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا ﴾ [المائدة:١١]، و﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [يوسف:٢٤]، و﴿ إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ ﴾ [آل عمران:١٢٢]، و﴿ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء:١١٣]، و﴿ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا ﴾ [التوبة:٧٤]، و﴿ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ﴾ [التوبة:١٣]، و﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾ [غافر:٥]، وأهمني كذا. أي: حملني على أن أهم به[2]، قال الله تعالى: ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. قال ابن عاشور: "والهمّ: العزم، وحقه أن يعدّى بالباء إلى المعاني؛ لأن العزم فعل نفسي لا يتعلق إلا بالمعاني، كقوله تعالى: ﴿ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا ﴾ [التوبة:٧٤]، ولا يتعدّى إلى الذوات، فإذا عدّي إلى اسم ذات تعينّ تقدير معنى من المعاني التي تلابس الذات التي يدل عليها المقام، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ [يوسف: ٢٤]، أي:

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٧٥، والبحر المحيط، ج ٥/٣١٦.

(٢) ارجع إلى: المجمل ٤/٨٩٢، ويقال: هذا رجل همك من رجل، وهمتك من رجل، كما تقول: ناهيك من رجل. والهوام: حشرات الأرض، ورجل هم، وامرأة همة. أي: كبير، قد همه العمر، أي: أذابه.

همّت بمضاجعته عند من رأى هذا، وقيل همت بضربه؛ لتعوذه منها ولتأبيه عليها، ورد بالمثل نخوة، وقيل الهم منها بالفاحشة، والهم منه بالدفع والمقاومة، ووقعت المشاكلة في اللفظ[1].

---

(١) المشاكلة استخدام اللفظ نفسه ثانية في غير معناه الذي جاء به في الأولى؛ ليكون مقابلًا له وإيهامًا لمعناه، وفائدته إثارة المتلقي وإعمال ذهنه في المفارقة والمقابلة بين المعنيين في لفظ واحد، ليكتشف اختلاف المعنيين في إسنادين مختلفين، وهو أبلغ في المعنى، وأنشط لإعمال الذهن، وهو أنسب لأسلوب القرآن الذي يستوجب الاستماع والإنصات والنظر، ويشترط لهذا النوع أن يكون فاعل الثاني غير فاعل الأول، فالفعل المسند إلى الثاني ليس في معنى الأول. وقال أبو بكر ابن حجة البغدادي في تعريف المشاكلة: "المشاكلة في اللغة هي المماثلة، والذي تحرر في المصطلح عند علماء هذا الفن أن المشاكلة هي ذكر الشيء بغير لفظه لوقوعه في صحبته" [خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، ج ٢/٢٥٢]، **وقال ابن عاشور المشاكلة**: "استعارة لفظ لغير معناه مع مزيد مناسبة مع لفظ آخر مثل اللفظ المستعار، فالمشاكلة ترجع إلى التلميح، أي: إذا لم تكن لإطلاق اللفظ على المعنى المراد علاقةٌ بين معنى اللفظ والمعنى المراد إلّا محاكاة اللفظ، سميّت مشاكلة"، وذلك في مثل قول الله ﷻ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء: ١٤٢]، إمهال الله لهم في الدنيا حتى اطمأنوا، وحسبوا أن حيلتهم وكيدهم واقعين على المسلمين، وأنّ الله ليس ناصرهم، فإطلاق الخداع على استدراج الله إيّاهم استعارة تمثيلية، وحسّنتْها المشاكلة"، والخداع: إرادة الشر بالمخدوع وهو لا يعلم، أو الكتمان والإخفاء، والحكم عليه جائز ومحرم، فمخادعة العدو الظالم لنيل الحقوق المشروعة لا يستقبح، فالله جازى الكافرين شرًّا على أفعالهم، وهم لا يدرون، فقابل الله خداع الكافرين المشين بخداع ممدوح. والمخادعة والمكر بمن أراد الاعتداء على العرض والمال والنفس جائزة، فمخادعة المعتدي والمكر به طلبًا للإنجاء منه وللإيقاع به على وجه خفي من محاسن الأمور وفاضل الأفعال. التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٥/٢٣٩ ، وقوله: ﴿وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنفال:٣٠]، أي: وقد قدر الله تعالى عقابهم، وهم لايدرون، ومنه مكر الله بقوم صالح هو إهلاكهم لكفرهم: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ۝٤٩ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ۝٥٠ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ أَنَّا دَمَّرۡنَٰهُمۡ وَقَوۡمَهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥١﴾ [النمل]، المكر الإلهي عذاب الله الذي أتاهم وهم لا يشعرون، ولما أراد اليهود بالمسيح السوء، وحاكوا مؤامرتهم للقبض عليه مكر الله بهم، فأنجى المسيح بأسلوب خفي عليهم، ولذلك قال الله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ۝٥٤﴾ [آل عمران]، فمكر الله هو إنجاء المسيح منهم، وعدم تحقيق أهدافهم، وهو غاية نبيلة ومقصد كريم. ومثله إنجاء الله نبيه محمدًا من مؤامرة قريش حين اجتمعوا على بابه يريدون قتله يوم الهجرة، فقال الله: ﴿وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثۡبِتُوكَ أَوۡ يَقۡتُلُوكَ أَوۡ يُخۡرِجُوكَۚ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ۝٣٠﴾ [الأنفال]، فإن الله عز وجل يقابل مكر الكافرين السيئ (أي: سعيهم للإيقاع بالأنبياء على وجه خفي) بالمكر الحسن (إنجاء الأنبياء بوجه محكم خفي عليهم)، فإنجاء النبي ليس فيه ما يستقبح، ولأجل ذلك قال الله معقبًا على ما نجى به نبيه: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾[الأنفال:٣٠]، أي: هذا فعل حسن؛ لأنه =

وقد يذكر بعد اسم الذات ما يدل على المعنى الذي يُهَمّ به، كما في قوله هنا: ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر:٥] إن الهمّ بأخذه، وارتكابُ هذا الأسلوب لقصد الإجمال الذي يعقبه التفصيل، ومثله تعلق أفعال القلوب بالأسماء في ظننتك جائيًا، أي: ظننت مجيئك"[١].

والهمّ في قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ موضع خلاف، وقد ورد في هذا الموضع بعض أخبار لا تخلو من وضع أو تلفيق تتجاوز سياق اللفظ وسياق الحدث[٢]، ومرجعها الوهم واتساع الخيال أو سوء القصد، وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن هَمّ بها: جلس منها مجلس الرجل من امرأته، وتورع بعضهم عن نسب الهم الفعلي الإنجازي؛ فقال: هم في نفسه أو حدثته نفسه، أو خطر بباله ثم صرفه الله عنه، وهذا الرأي لا دليل عليه غير ما فهم من معنى هم العام في اللغة، وهو يتناقض مع المعنى النصي، الذي تشارك فيه النصوص

= ليس من جنس سابقه، فقال خير الماكرين، ولبس أمكر الماكرين، فالتفضيل هنا لبس في درجة المكر بل في أفضل الفاعلين، فهو الأفضل سبحانه. وكذلك قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق]، تدبير الله المحكم لرد كيدهم ولإفشالهم، والكيد: إرادة مضرة الغير خفية، وهو جائز في دفع الضر، واستخلاص الحق، وإبطال الباطل، قال الله تعالى على لسان إبراهيم: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[الأنبياء:٥٧]، عزم على أن يكيد مكيدة يعترفون إثرها بفساد معتقدهم، فحطم أصنامهم، فـ :﴿قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنبياء] إلى كبيرهم ليستفهموه، ومثله قول الله: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف:٧٦]، أي: دبر أمرًا محكمًا، فضيق عليهم ليتوبوا وليأتي بوالديه وإخوته إلى مصر، وقوله: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة:٦٧] الله عز وجل لا ينسى، بل وكلهم إلى أنفسهم، فحُرموا من فضله، ومثله قوله: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة:٧٩] فالإسناد الواقع في الفعل الأول غير الثاني، ولا يقبل معنى الفعل الأول مسندًا إلى رب العالمين فالخداع، والمكر، والكيد لا تسند إلى الله تعالى؛ إنما أتت في باب مقابلة فعل الكافرين من غير أن تكون معانيها مُرادة على الحقيقة، وكذلك النسيان لا يكون من الله تعالى، وذكر أهل اللغة، أن هذه الألفاظ (المكر والكيد والخداع) لا تُستقبَح معانيها في لغة العرب ابتداء، إنما تستقبح باعتبار ما أضيفت إليه، فمكر الله تعالى حسن، ومكر غيره فيه الحسن والقبيح، فتوصل المرء إلى حقه بدهائه مكر ممدوح، واعتداؤه على حقوق الناس مكر مذموم، ولم يقل إنه: أمكر الماكرين؛ لأنه لا يمكر إلا بخير، فهو يمكر بالماكرين، ومكره الخير فعل جميل يقابل مكرهم السيئ.

(١) التحرير والتنوير، ج ١٢/٢٥٢، ٢٥٣.

(٢) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٢/١٩٣: ٢٠٢، وقد جمع الطبري آراء العلماء في هذه المسألة في تفسير معنى الهم والبرهان.

الأخرى، من أنه تعوذ بالله وحفظ حرمة سيده الذي أحسن مقامه، وأن الله تعالى صرف السوء عنه، ولم يأت أن الله تعالى صرف يوسف عليه السلام عن فعل السوء، بل جاء أنه سبحانه صرف السوء من قبل المرأة عنه، بمعنى أنه تعالى أبعد السوء عنه بـ "برهان ربه" (قدوم زوجها أو بعلامة أبداها له)، وقوله: (استعصم): رفض، وأن النسوة لم يعلمن عليه سوءًا، وقد جربنه معه، ومما حدثتهن به امرأة العزيز عنه، وقد أعلنت النسوة هذا أمام الملك، وأن زوج المرأة العزيز ورجلًا من قرابتها شهدا بعفته وأنها غوته، واعترفت هي بذلك أمام الملك[1]، وقد تناولت هذا سابقًا، وقد أتى الفعل الإنجازي من بعد الهم في النفس، فالهم مرحلتان؛ أولاهما: تقع في النفس قصدًا بالنية والإعداد والتجهز، والأخيرة الإنجاز في الواقع أو التنفيذ، وقد وقعت المرحلتان للمرأة، ووقعت الثانية ليوسف عليه السلام يدفعها ثم الهروب.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ٩٤، وتفسير السخاوي ١/ ٤٠٢، السياق اللغوي والسياق الخارجي لا يحتملان أنه هم بفعل السوء، فالنصوص التي وردت في الحدث تؤكد على لسان من اتهموه فيها أنه ليس بصاحب سوء، والقميص الدليل المادي، الذي يدل على أنه حاول الفرار فجذبته، وقد ثبت أن التمزيق من الخلف، وأرجح أن المراد ببرهان الرب الشعور بقدوم الزوج، فهرع يوسف نحو الباب، فالاستباق نحو الباب يرجح أن المراد بالرب الزوج في (برهان ربه) والخطاب المباشر إليه، وكذلك اعتراف النسوة: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾، واعتراف امرأة العزيز: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٥١﴾ [يوسف]، والسياق الخارجي يستبعد الاتهام، فقد حاول أن يستبقها إلى الباب عندما شعر بقدوم سيده فأقبل عليه يلوذ به، ولو كان مذنبًا لولى هاربًا، وهو ما يقتضيه الخطأ، والفعل النفسي هنا عفوي، ويتبين معنى الهم بمقارنته بمعنى الإرادة في: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾، ولم تقل: همَّ بأهلك سوءًا، والراجح أن الهم هنا بمعنى الضرب أو الدفع بقوة؛ لوقوعه بعد: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٢٣﴾ [يوسف]، فالمراودة نسبت إليها، أي: راودته إغراء بالزنى، فتعوذ بالله إثر التصريح بالمراودة، ودليله في اعترافها: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾، والاستعصام مستفاد من (معاذ الله)، ومن أدلة عفته أيضًا أن النسوة نسبن المراودة إليها: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٣٠﴾ [يوسف]، وأنها أكدت هذا بالقسم: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢﴾ [يوسف]، وقد اعترف النسوة بعفته عندما سألهن الملك، وهذا كله يدحض الرأي الذي يزعم أن يوسف عليه السلام هم بالمعصية.

الاستباق: ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ [يوسف:٢١] صيغة افتعل (استبقا) تدل على تكلّف الفعل وبذل المشقة في سبيله، إنها تحمل دلالة بيانية أعمق، ففيها أن امرأة العزيز أسرعت إلى الباب باذلة في ذلك جهدًا مقترنًا بعزيمة وإصرار على ارتكاب الفاحشة دون أن تنثني، ولكن يوسف عليه السلام بذل وسعه في سبيل الوصول إلى الباب، وفي هذا دلالة قاطعة على أن ثمة عزمًا شديدًا منه على تجنب ارتكاب الفاحشة دون تراخٍ أو تهاون. والاستباق هنا دليل على أن "برهان ربه" الذي رآه إنها هو إشارات حضور سيده زوج المرأة في رفقة رجل من أهلها، وقدر الله تعالى له هذا ليصرف عنه سوء فعل المرأة، ولم ينسب السوء إلى يوسف عليه السلام، والاستباق يقتضي نفسيًا الإقبال نحو القصد جريًا، ويقتضي المشاركة، وهذا يعني أن يوسف عليه السلام كان لائذًا وليس هاربًا من الذنب.

دلالة المراودة تقتضي تكرير المحاولة بصيغة المفاعلة، والمفاعلة مستعملة في التكرير، وقيل المفاعلة تقديرية، بأن اعتبر العمل من جانب، والممانعة من الجانب الآخر من العمل بمنزلة مقابلة العمل بمثله.

والتغليق أعلى إحكامًا من الإغلاق الذي يعلو الغلق، وفي التفعيل معنى التشديد، والمبالغة عنصر تأثيري.

﴿ بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ ﴾: "السُّوء" بضم السين في الآية: الاسم من السَّوء، وكلاهما في الأصل مصدر، والمشهور من معانيه: الشر، والذنب، والعيب، والفاحشة، والفحش، والزنى، والضر، والخيانة، وكل ما يستاء منه من عيب في الخَلْق والخُلُق، وكل ما ينفر ويهجر من المكاره، قال تعالى: ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ﴾ [النحل:٢٨]، بمعنى الشر، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾ [النساء:١٧]، بمعنى: الذنب. وقوله تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾ [النمل:٦٢] بمعنى: الضر، و(السَّوء) بالفتح: الزنى.

ومنه قوله تعالى، مخاطبًا مريم عليها السلام: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴾ [مريم:٢٨]، ولا يصح بحال ضم السين في الآية، ولا في قوله تعالى: ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح:١٢]؛ لأن السُّوء لا

يضاف إلى الرجل، ولا إلى الظن، وإنما يضاف إلى الأفعال، فتقول: عَمِل عَمَل سُوء، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾ ﴾ [الإسراء].

السُّوء في قوله تعالى: ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [البقرة:٤٩]، كل ما تفننوا فيه من وسائل التعذيب، وهو أعلى درجات العذاب، وله معان أخرى سياقية[(١)]، ومنها قوله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ﴾ [النساء:١٤٨]، بمعنى: الشتم والكلام القبيح، ومنها: العقر، والبرص، والهزيمة والقتل[(٢)]

الفحشاء: أصل الفحش القبح والخروج عن الحد والمقدار في كل شيء، والفاحشة: القبيحة، وكل شيء جاوز قدره فهو فاحش، ومعنى الفاحشة في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ ﴾ [آل عمران]، قال الطبري: "ومعنى الفاحشة الفعلة القبيحة الخارجة عما أذن الله – عز وجل – فيه، وقيل: إن الفاحشة في هذا الموضع بمعنى الزنى"[(٣)]، وقال السُّدي: "أما الفاحشة الزنى"[(٤)]، وقيل: والمراد بها هاهنا قولان أحدهما: أنها الزنى،

---

(١) السوء بالفتح والضم، و"السَّوء" بالفتح: الزنى، ومنه قوله تعالى، مخاطبًا مريم عليها السلام: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴾ [مريم:٢٨]، ولا يصح بحال ضم السين في الآية، ولا في قوله تعالى: ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح:١٢]؛ لأن السُّوء لا يضاف إلى الرجل، ولا إلى الظن، وإنما يضاف إلى الأفعال، فتقول: عَمِل عَمَل سُوء. وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ [التوبة: ٩٨]، قال: قرأ القُراء بفتح السين (السَّوء) والمراد بالسوء المصدر، من سُؤْته سَوْءًا، ومساءة؛ فهذه مصادر؛ قال: ومن قرأ بضم السين: (السُّوء)، جعله اسمًا، كقولك: عليهم دائرة البلاء والعذاب، والمعنى هنا: عليهم الهزيمة والشر. ويقع الاشتقاق منه تقول: استاء فلان في الصنيع، كما تقول في الغم: اغتم.

(٢) السُّوء بالضم: بمعنى العَقر، وهو الجرح للبعير، ومنه قوله تعالى في شأن ناقة صالح ﷺ: ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ ﴾ [هود:٦٤]، ويطلق على البرص، قال تعالى: ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾ [طه: ٢٢] ويأتي بمعنى ما يصيب المرء من أذى كالقتل والهزيمة، قال تعالى: ﴿ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وبمعنى المنزلة غير الحميدة وسوء العقاب، قال تعالى في عقاب الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل، ويفسدون في الأرض: ﴿ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الرعد]، وهي النار.

(٣) تفسير الطبري، ج ٣/٤٣٩.

(٤) روح المعاني، الألوسي، ج ٢/٤/٦٠.

قاله جابر بن زيد والسُّدي ومقاتل[1]. والثاني: أنها كل كبيرة: قاله جماعة من المفسرين[2].

وقيل الفاحشة كل ما يشتد قبحه من المعاصي والذنوب، وتقال لكل خصلة قبيحة من الأقوال والأفعال، وقد ترد بمعنى الزنى، وأصل الفحش مجاوزة الحد في السوء، وإن حملت على معنى الزنى، فالمراد المعصية البالغة في القبح[3]. والظاهر أن معنى الفاحشة العام: كل ما يستقبح فعله أو قوله، وهي هنا تحتمل الخصوص بمعنى الزنى والفجور.

وقد جمع الخطاب بين السوء والفحشاء تطهيرًا ليوسف ﷺ ومدحًا فهو عبد صالح، وقدم العام ثم الخاص، لنفي العام والخاص المتعلق بالحدث، وأرى أن السوء والفحشاء وصفان للزنى، ففيه ما يسوء الناس وفاعله، وهو عند أهل الدين فحش، أو من جملة الفواحش. وقوله تعالى: "تراود" دلالة على الاستمرار، وهو أفحش المراودة، وقال السخاوي: "(وراودته) مفاعلة من الواحد؛ لأنه لم يشاركها في المراودة"[4]، وهو في الإسناد بمنزلة سافر، ولكن الأفعال: استبقا وألفيا، للمشاركة في الحدث، وقال أبو حيان: "وتصريحهن بإضافتها إلى العزيز مبالغة في التشنيع؛ لأن النفوس أميل لسماع أخبار ذوي الجاه، وعبَّرن بـ ﴿ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦ ﴾؛ للدلالة على أن ذلك صار سجيّةً لها، فهي دائمًا تخادعه عن نفسه؛ لأن المضارع يفيد التجدد والاستمرار". كما تقول: زيد يعطي ويمنع، ولم يقلن: راودت فتاها، ثم نبهن على علة ديمومة المراودة الحب، والفتى: الغلام الشاب والمؤنث فتاة، وقد شاع تسمية العبد فتى، وكأنه بهذه العناية أضيف إلى ضميرها، فقيل: (فتاها) للدلالة على الملكية، ولفظ الفتى هنا مقصود للاستصغار وهو الشاب اليافع[5]، وجيء بلفظ الفتى هنا مبالغة في التبكيت والسخرية، وهن يضمرن الحسد لها والغيرة، على

---

(١) زاد المسير، ابن الجوزي، ج ١/ ٤٦٢.

(٢) روح المعاني، الألوسي، ج ٢/٤/٦٠.

(٣) روح المعاني، الألوسي، ج ٢/٤/٦٠.

(٤) تفسير القرآن العظيم، علم الدين السخاوي، دار النشر للجامعات ١/ ٤٠٢.

(٥) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/ ٨٦، والبحر المحيط، م٥/ ٣٠٠.

عادة ما يكون بين نسوة رجال السلطة، وقد وقع هنا استبدال، فالأصل تراود عبدها، فعُدل عنه تكريمًا وتأدبًا في الحديث عن نبي الله يوسف عليه السلام[1].

ثم ذكرن علة المراودة: ﴿ قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾، وهذا أدعى إلى تثبيت الخبر؛ فذكرن سببه؛ لإقناع السامع، والشغف في الحب، والشعف في البغض، الشغف والمشغوف في الحب، والشغف الجنون، والمشعوف المجنون، والمراد: بلغ حبُّه شَغَاف قلبها - وهو حجابه - وشقَّه حتى وصل إلى فؤادها، وهو علة المراودة، وانتصب (حبًّا) على التمييز المنقول من الفاعل كقوله: ملأت الإناء ماء، وأصله: ملأ الماء الإناء، وأصل هذا: شغفها حبُّه، وجاء على لسان النسوة: ﴿ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا ﴾، وهو هنا ليس للحكي على ما تقدم، بل للتعريض من قبل نسوة يحسدنها ويغرن منها، فالمعنى مختلف باختلاف المتكلم، ومن ثم سخرن منها: ﴿ قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾، وجاء تقييمهن سلبيًّا: ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾، وهو يكشف عن مكر سيئ وحسد[2].

الكيد: التدبير والتخطيط والاحتيال، ويغلب في الشر[3]، وما أُسند إلى الله تعالى من الكيد يراد به التدبير الإلهي المحكم؛ لإحقاق الحق، في مقابل الكيد الفاسد، والكيد إخفاء ما يضمر الإنسان للآخر من فعل، وينصرف الكيد إلى فعل الشر غالبًا، وأكد هذا المعنى ابن عاشور: إنَّ الكيد "يرادف المكر والحيلة ... إنَّ الكيد أخص من الاحتيال؛ وما ذلك إلاّ لأنه

---

(1) كان أبو هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: "لا يقل أحدكم: أطعمْ ربك وضئْ ربك، اسقِ ربك، وليقلْ: سيدي مولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي أمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي"، رواه البخاري في صحيحه، رقم ٢٤٣٤، ومسلم في صحيحه رقم ٤٧٢، ٤٢٧٥، والسنن الكبرى للبيهقي، رقم ١٤٧٣٢، وشعب الإيمان للبيهقي، رقم ٨٣٤، وجاء في رواية أخرى لمسلم: "وَلا يَقُلِ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ مَوْلايَ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: فَإِنَّ مَوْلاكُم اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ"، والمراد بالمولى هنا الإسراف في التعظيم، وهو منهي عنه، ويجوز قوله في غير إسراف، وفي أخرى لمسلم: لا يقل أحدكم: عبدي أو أمتي، كلكم عباد الله، ونساؤكم إماء الله، ولكن ليقل: غلامي وجاريتي وفتاي وفتاتي.

(2) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ٤٦١.

(3) ارجع إلى: التحرير والتنوير، ج ٩ / ١٩٢، ولسان العرب، مادة: كيد.

غلب استعماله في الاحتيال على تحصيل ما لو اطلع عليه المكيد لاحترز منه، فهو احتيال فيه مضرة ما على المفعول به"، فالكيد فعل شيء في صورة غير المقصودة للتوصل إلى مقصود، وكيد امرأة العزيز كيد شر في مقابل كيد الخير، وهو كيد يوسف لإخوته، ولا ريب أنَّ لكل كيد دوافعه، ودوافع امرأة العزيز الإعجاب والحب، وكان الكيد على مراحل: التخطيط بالاختلاء وتهيئة المكان، والتنفيذ، قال تعالى: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [يوسف].

القَدّ: الشق والقطع والتمزيق، وقد استخدم قميص يوسف في الإضرار به مرتين؛ **الأولى**: أن إخوته استخدموه دليلًا كاذبًا بالدم دون إشارة إلى تمزيقه. والثانية: أنه استخدم دليلًا، وهو مقدود في كيد امرأة العزيز، ويتحدد تمزيقه من الخلف لتأكيد براءة يوسف عليه السلام: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ ﴾، ودلالة القميص الممزق لها بعدان: اتهام يوسف بالمراودة أو العكس، وتحديد جهة التمزيق من القبل أو الدبر تحدد إن كان يوسف عليه السلام متهمًا أو بريئًا، فأصبح القميص الحجة التي لا تقبل مغالطة، وقد أدانها قدّ القميص من الخلف، بيد أنها لم تعاقب، واكتفى القاضي بقرار لوم!

الاستعصام: بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، واستعصم للدلالة على طلب الزيادة من العصمة، وهو مثل: استوثق الكلام، واستجمع الرأي[1].

أمّارة: وزن فعالة للمبالغة والاستمرار والمداومة والتجدد: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ﴾ [يوسف: ٥٣]، والمراد بالنَّفْسِ النفسُ البشرية عامة. وأمّارة: كثيرة الأمر بِالسُّوء، أي: بجنسه، والمراد: أنها كثيرة الميل إلى الشهوات، والمعنى: أن كل نفس أمارة بالسوء، إلا نفسًا رحمها الله تعالى بالعصمة[2].

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ٤٦٤.

(٢) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٥/٣١٦.

وهنالك بعض الألفاظ التي احتملت معاني حددها السياق، مثل: رب، وسيد ﴿إِنَّ رَبِّي﴾: رب العالمين خالقي، وقيل المراد سيده ومالكه الذي اشتراه وحفظ غيبته، والبرهان على الوجه الأول بمعنى الوحي وعصمة الله تعالى، وعلى المعنى الأخير علمه بحضور زوجها، وسماعه أو الخشية من عقابه، وقوله: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ جاء الضمير في سيدها للمفرد؛ لتخصيصه لمعنى الزوج[1].

ودلالة اللفظ باعتبار المعنى دلالة المطابقة والتضمن والالتزام؛ فالمطابقة دلالة اللفظ على كامل معناه، كدلالة لفظ "سيدها" على ذات العزيز، أو على تمام معناه، ودلالة امرأة العزيز على الزوج. ودلالة التضمن: دلالة اللفظ على جزء معناه، كدلالة الباب على جزء من قصر العزيز، فهو من محتوياته، ودلالة المدينة على الدولة. ودلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه بالالتزام، كدلالة الزوج على وجود زوج له، ودلالة "سيدها" على امرأة العزيز، فالزوج سيد امرأته، ودلالة الملك على الرعية.

وصفات الله تجمعها: كدلالة "الخالق" على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، وقد دل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، وقد دل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام، ودلالة (السّميع) على الذات، ودل السمع عليه بالتضمن، فقد نسب إليه ﷻ السمع والبصر على الوجه الذي وصف به ذاته، على غير تشبيه بحواس الخلق سبحانه، ودل السميع عليه بالالتزام؛ لأنه من صفاته ﷻ اللازمة.

ثانياً: الدلالة النصية:

الدلالة النصية باعتبار التلفظ نوعان: الصريحة والمضمرة.

أولًا: الدلالة النصية الصريحة، المستفادة من النص المذكور في الخطاب، وقد تناولتها في دلالة الجملة.

ثانيًا: الدلالة الضمنية: الأقوال المضمرة أو متضمّنات القول، ومنها: المعاني الضمنية التي ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه، وهي وليدة السياق الكلامي، وتفهم من كتلة المعلومات

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٥٩، ٤٦٠.

التي يحتويها الخطاب وتفسر في ضوء الواقع، وتكمن في المعنى الضمني الذي لا تدل عليه صيغة الجملة المباشرة، بل يدل عليه السياق، ويفهم من وراء اللفظ المباشر، ومنه: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ يشير إلى التدبير السابق منها، وقول امرأة العزيز: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ يؤكد أنها التي بادرت دون إقبال. وقولها للنسوة: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ ....﴾، يراد به التهديد، والمراد بـ "ما" هنا ليس العموم بل خصوص الفعل، وهو ما طلبته منه (فعل السوء)، فعدلت عنه إلى التعريض به لشناعته، وهو اعتراف يدل على براءته بالمخالفة.

وقوله تعالى على لسان النسوة: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾﴾، الجملة الاسمية تستهدف التعريض بالوضع الاجتماعي للمرأة أولًا، بذكر موقعها من السلطة وعلاقة الزوجية؛ ليحمل عليها الفعل المشين ثانيًا، فيتحقق بذلك مقصد التشنيع، وهي تتضمن الغيرة والحسد والسخرية لمنزلتها من أحد رجال السلطة، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا ..﴾، والمكر هنا يتضمن التدبير السيّئ، وقد جاء رد فعلها مُسيّئًا على غير ما توقعته النسوة نكاية فيهن، فقد استدعتهن، وأقرت بفعلها، بعد أن أقنعتهم بأنه جدير بشغفها، فزادتهن غيظًا[1]. ومثل: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾: لا يراد نفي البشرية عنه، بل الإشادة بشدة جماله، فليس المعنى العرفي المباشر بمقبول عقلًا[2].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ ۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ يتضمن المؤامرة والتدبير لا العفوية، والدليل: ﴿ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾، وفيه إشارة إلى أنه لم يدخل السجن بعد المراودة الأولى، وأنه بقي في القصر حتى انتشر الخبر، واختبرت النسوة فيه، وأنه دخل السجن بأمرها: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ بعد هذا الحدث، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ على لسان الرجل المتكلم يتضمن استعظام مهارة النساء في الكيد، فهن ألطف كيدًا وأنفذ حيلة[3]، وقد جعل الحكم

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٦١.

(٢) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٧٥، والبحر المحيط، ج ٥/٣١٦.

(٣) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٦٠.

عامًّا في النساء، ولا يتضمن ذم عموم النساء، بل امتداح قدرتهن في المكر بالرجال اللُّبباء الحازمين[1].

وقولها: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ (٥٣)﴾ [يوسف:٥٣]، تستعطف به الملك والجمع، وتلتمس العذر لنفسها الضعيفة التي تستجيب لرغباتها[2]، وقيل هو من قول العزيز: وما أبرئ نفسي من سوء الظن بيوسف عليه السلام[3].

وقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، اعتراف يتضمن اعتذارًا على لسان امرأة العزيز، و﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ ...﴾، قيل من قول المرأة تعليلًا وتبريرًا لصدقها عنه، وتأكيدًا على اعتذارها، وقيل هو من قول يوسف عليه السلام يوبخ زوجها الذي قضى بسجنه، وقوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾: لا يوفقهم إلى سداده، هذه الجملة عند من رأى أنها ليوسف عليه السلام تعريض بالمرأة التي تخون غيبة زوجها، وقيل تعريض بمن حبسه بعد أن تبينت براءته، وهذا يقتضي أنه لو كان خائنًا لما هدى الله كيده ولا سدده إلى مغالبتهن، ثم تواضع في القول فجعل نفسه في عرض نفوس الناس من الضعف والخطيئة: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[4]، وهي على لسان يوسف عليه السلام لا تتضمن اعترافًا منه بالهم بالمعصية، بل

---

(١) له شاهد في الحديث، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو في فطر إلى المصلى فمر على النساء، فقال: "يا معشر النساء تصدقن؛ فإني أريتكن أكثر أهل النار. فقلن: وبِمَ يا رسول الله؟ قال: تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للُبّ الرجل الحازم من إحداكن". قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: "أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ "قلن: بلى. قال: "فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟" قلن: بلى. قال: "فذلك من نقصان دينها"، فالمرأة على ضعفها تستطيع مغالبة الرجل اللبيب الشديد بما أوتيت من مهارات في التأثير والإقناع. والحديث مشهور، ورواه البخاري، عن أبي سعيد رضي الله عنه، رقم: ١٤٦٢، ورواه مسلم عن ابن عمر، رقم ٧٩، ورواه أحمد عن ابن عمر ١٧٦/٧، وابن ماجه عن ابن عمر، والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولا يحتمل الحديث تحقيرًا أو ذمًّا لعقولهن، بل ذم العمل المخالف والقول المنهي عنه.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٨١/٣، والطبري ٣/١٣، والقرطبي، ج ١٧٠/٩، والتحرير والتنوير، ج٢٥١/١٢.

(٣) ارجع إلى: القرطبي، ج ١٧١/٩.

(٤) ارجع إلى: الكشاف، ج ٤٧٥/٢، والبحر المحيط، ج ٣١٦/٥.

جعل نفسه مثل عموم النفس؛ لأنه بشر تحدثه بما يعرض لها من نوازع، بيد أن الله تعالى يعصمه، والمعنى: وما أبرئ نفسي من الزلل، وما أشهد لها بالبراءة الكلية، ولا أزكيها على جنسها، وأرجو أن تدركني رحمة ربي، فيعصمني من الزلل[1].

وقد استلزم الخطاب المباشر وجود متلق مباشر، فالسؤال: ﴿ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا ﴾ استلزم مخاطَبًا يطلب منه الجواب، وكذلك الأمر: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾، وكذلك اسم الإشارة يستلزم حدوث الحدث في زمن الخطاب أو قريبًا منه، ويشير إلى شيء معايَن في العالم الخارجي.

دلالة المفهوم: دلالة المنطوق على المحذوف:

أ- دلالة الموافقة: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ المراودة تقتضي إيجاب الطرف الثاني المفعول، وتقتضي كذلك صغر سن المراوَد عمن يراوده، بدليل قول النسوة: ﴿ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ الفتى الشاب اليافع، ومجيء الوصف (التي هو في بيتها) بدل الاسم يقتضي أنه يعمل في خدمتها، وأن طاعتها لازمة، و"فتاها" تقتضي أنه خادم، وقيل عبر عنه بالفتى تنزيهًا عن العبودية، وتقتضي حداثة السن والفتوة، وهما يناسبان القصد. وقد القبل لا يقتضي أنه الفاعل وحده، ولكن شق الدبر يقتضي أنها الفاعلة وحدها؛ لاستحالة تمكنه منها في هذا المقام، والقبل يستدعي الدبر.

ومن الموافقة: موافقة القد من دبر قول يوسف عليه السلام: ﴿ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾، وهو دليل أنها أرادت منه السوء. وقول الملك: ﴿ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾، يقتضي أنه على يقين من براءة يوسف عليه السلام، بدليل (إذْ راودتن) في الماضي، ومن ثم جاء جوابهن تصديقًا لا إنكارًا: ﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾، و﴿ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ﴾ قلة تقتضي وجود كثيرات، لم يخضن في أمرها.

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٧٥، والبحر المحيط، ج ٥/٣١٦.

ب- دلالة المخالفة: كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ يقتضي على التحقيق بقد بأنها همت بشيء لم يكن عليه، وقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ بإعادته من غير "قد" يقتضي أنه هم بشيء غير الذي همت به؛ بدليل هم تحقيقه لعدم إضمار الهم في القصد، فلو كان الفعل واحد؛ لأسند لهما (ولقد هما بالفاحشة) على المشاركة، ولو استجاب لقال: (فهمَّ بها) على السرعة أو (ثم هم بها) على التراخي بعد أن أثارته، فليس من عرف القرآن الكريم تكرار اللفظ هو هو بمعنى دون زيادة في المعنى أو التأكيد أو المخالفة، والزيادة لا تحتمل بعد إنقاص "لقد"، ودليل المخالفة وذكر المراودة في استهلال الحدث: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ المراودة المساومة على شيء، فجسد الخطاب النفس كناية عن الفعل الحسي، والترويد: التهذيب، كتهذيب الدابة: تمرينها على غير ما تعرفه، ومراودة يوسف ﷺ تقتضي توطئته لغير ما شب عليه، وقد جاءت على وزن المفاعلة للدلالة على الاستهواء والحث، بدليل: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾، وقوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾، يقتضي العكس: أنها كاذبة. والمخالفة في قد القميص من القُبل تقتضي إدانة الرجل والعكس، وقد صرح الرجل الحاكم بهذا، فقضى ليوسف ﷺ بالبراءة. وقولها: (استعصم) يقتضي أنها التي همت به، وأنه كان على خلافها.

* **الافتراض السابق**: المقدمات السابقة التي يقوم قولنا عليها، ويُحدد على أساس معطيات لغوية، يفترض في قول الشاهد: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ ... ﴾، أنه لم يعاين حدث المراودة، ولم ير المتخاصمين، فالاحتجاج بالقميص يقتضي أنه لم ير الشق في ظهر قميص يوسف ﷺ، ولم يعاين ملابس المرأة، فقد كان يريد الانتصاف السريع لقريبته؛ فأدانها بحكمه.

ويُفترض في قولي: أغلقتُ الباب، أنه كان مفتوحًا، وقوله تعالى: ﴿ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ ﴾، مبالغة في "غلّق" أو إحكام الغلق بتغليظ الإغلاق وإحكامه بوضع المغاليق والمتاريس. وقولها: ﴿ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ يستوجب أنه كان غائبًا بالداخل عن مجلسهن؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾، ويفترض في قولها: ﴿ إِلَّآ أَن يُسْجَنَ ﴾ أن عقوبة السجن كانت مشروعة في العقاب، وأن طلبها كان نافذًا على زوجها؛ لحبه إياها، ومن ثم اكتفى بقوله: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ﴾، والمفترض أن الذي قال هذا القول

سيدها (زوجها)، وليس قريبها، فالعرف يقتضي أنه صاحب هذا العفو، وقد يقتضي الحكم العكس في سياق الاتهام، مثل قول المرأة أمام الملك: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ يعني أنها كانت كاذبة في اتهامه، بيد أنها لم تخبر بالكذب عن نفسها؛ لأنه مضمن في صدق يوسف ﷺ، تعني قوله السابق أمام زوجها: ﴿هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾، وتهديدها ووعيدها بالقسم: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ ...﴾ يقتضي أنه عصاها فيه من قبل، وقولها: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ يعني أنه كان ملتبسًا عليهم قبل اعتراف النسوة، وأنهم اتهموه، ومن ثم اشترطه لخروجه؛ ليكون في خدمة الملك، والوارد إلى الذهن أن يخرج أولًا، وأن يسأل الملك عن طبيعة العمل، بيد أنه خالف المألوف عند الناس؛ لأهمية ما أُلصق به، فخالف افتراض الناس إلى ما تفترضه عليه النبوة من الطهارة والعفة[1].

*** دلالة الإحالة:**

أ- دلالة الاسم الموصول: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ التي موصول ناب مناب الاسم الظاهر، وهو مفسر بصلته التي تضمنت المكان الذي وقع فيه الحدث أول الدخول فيه، فالموصول وصلته، والتعبير عنها بالضمير لقصد ما تؤذن به الصلة من تقرير عصمة يوسف ﷺ، وذكر المكان بيتها من دواعي استسلامه لها، ومجاوبتها، وقد أوجز الموصول، والضمير عبارة طويلة تضمنها الموصول وصلته، وبيتها: مخدعها أو سكنها الخاص داخل القصر، ودليله أن البيت أضيف إليها، وأن المراودة كانت تلي الباب، وأنها أفصحت مباشرة له، ومجيء الأبواب جمعًا يعني أنها خلصت إلى باب حجرتها، ويجوز أن يراد به البيت الكبير هنا، مثل ربة البيت، أي: زوج صاحب البيت، وقد تحول الخطاب من الحكي إلى التكلم، "تراود" مضارع: يدل على التجدد والاستمرار، أي: كان هذا، وما يزال دأبها وديدنها حتى

---

(١) جاء في الحديث عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: "لو لبثت في السجن ما لبث يوسف؛ لأجبت الداعي"؛ رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٧٢، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، رقم١٥١، ورواه الترمذي وأحمد وحسنه الألباني، وجاء في رواية "يرحم الله يوسف إن كان ذا أناة، لو كنت أنا المحبوس ثم أرسل إلي لخرجت سريعًا، وإن كان لحليمًا ذا أناة": وفي إسناده مجهول. ضعيف الجامع، رقم٣١١٩.

لحظة قولهن، فهي تفعل ذلك بإصرار واستمرار. "فتاها": عبدها أو مملوكها، وهذا أكثر تشنيعًا وتشهيرًا، فسميت بـ(امرأة العزيز) أي: ذات النفوذ والسلطان، وسمي من تراوده عن نفسه بـ(فتاها)؛ تذكيرًا بتبعيته لها، وكلمة "عبد" فيها امتهان، فعُدَل عنها تكريمًا ليوسف عليه السلام إلى "فتى"، وهو في الأصل عبد اشتراه العزيز، وقيل إنه وهبه لها، فصار مملوكها، أو أنه صار فتاها باعتبار ملكية الزوج، فلها حق الانتفاع به في الخدمة، وهذا شائع في عرف الناس[1].

ولم تصرح بذكر يوسف عليه السلام في قولها السابق بل استخدمت (من) الدال على العموم؛ لإقناع المخاطب بما تريده أولًا من وضع حكم عام، ثم تخصيصه ليوسف عليه السلام؛ لئلا يحتمل قولها الإنكار، فلعل ذكر الاسم أولًا يشكك في القول، ففي مثل هذا السياق لا يعيَن المُدانَ أولًا، بل الحكم ثم يحمل على المُدان[2]؛ لتُجَرِّدِه من عواطفه في الحكم؛ فلعله يستنكر قولها، أو أن يتعاطف مع يوسف عليه السلام، وقولها (من أراد) في الماضي؛ لتجعله محققًا؛ لتستصدر منه حكمًا محققًا وثابتًا، ونسبت نفسها إليه بقولها: ﴿ مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا ﴾؛ لتستثير حميته ولتستزيد غضبه، لم تقل: من أراد بي سوءًا، أو من أرادني بسوء. التفتت إلى الغائبة تستقطبه وتستميله، ولتجانسه مع وقوع الحدث في غيبته؛ كأنها تستغيثه لامرأة ضعيفة.

و"ما" في: ﴿ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ بمعنى الذي، وجعلته عامًّا؛ للتعمية عن القصد الحقيقي، وهي تعني بالتعميم نكوصه عن تمرده، فهو في حكم "العبد الآبق"، و"ما" في ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ﴾ بمعنى "من"، وهي للدلالة على الكثير؛ للتعميم في كل الخلق، وقد يراد بها الإبهام؛ ليجتهد العباد في تحصيل الرحمة، ولم تصرح باسم يوسف

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه ٣/٨١، والتحرير والتنوير، ج ١٢/٢٥١.

(٢) جاء في الحديث أن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال: ... يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بُهُتٌ، وَإِنَّهُمْ إِنْ يَعْلَمُوا بِإِسْلاَمِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ يَبْهَتُونِي. فَجَاءَتِ الْيَهُودُ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: "أَيُّ رَجُلٍ عَبْدُ اللَّهِ فِيكُمْ؟". قَالُوا خَيْرُنَا وَابْنُ خَيْرِنَا، وَسَيِّدُنَا وَابْنُ سَيِّدِنَا. قَالَ: "أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلاَمٍ". فَقَالُوا أَعَاذَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ. فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالُوا شَرُّنَا وَابْنُ شَرِّنَا. وَانْتَقَصُوهُ. قَالَ فَهَذَا الَّذِي كُنْتُ أَخَافُ يَا رَسُولَ اللَّهِ [صحيح البخاري، كتاب التفسير، حديث رقم: ٤٥٢٠، ورواه أحمد والنسائي، وارجع إلى: الطبقات الكبرى، ج ٢/٤١٦].

عليه السلام، بل أتت بلفظ عام (ما) في قولها: ﴿مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ﴾، وهو أبلغ في صرفه عن التعاطف معه، وعن الشك في قولها، و"من" يراد بها العاقلين، وهي هنا تعرض بواحد فقط (يوسف عليه السلام)[1].

ب- **دلالة الضمير**: يحيل إلى مذكور في الخطاب أو في العالم الخارجي[2]، وقد أحال إلى الطرف الثاني المخاطب في الحوار في (هيتُ لكَ) - بالفتح والضم: خطاب مباشر يدل على التصريح والمواجهة، واختُلف في معناه، فقيل: بادرْ وأقبل، وقيل من التهيؤ، واللام في (لك) لزيادة بيان المقصود من الخطاب، والمستفاد أنه المقصود وحده، وقولها: (لك) لتخصيص الخطاب له[3]، ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، وقد تكون الإحالة إلى سابق: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، والضمير في (إنَّه رَبِّي) يعود إلى اسم الجلالة على معنى إنه خالقي، وقيل يعود إلى معلوم من المقام، فأشار به إلى مالكه زوج المرأة الذي حفظ بيته، ولا يرضى بهذا، وهذا من العرف، و"ربِّي" على المعنى الأخير بمعنى سيدي ومالكي، والضمير في: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ضمير الشأن يفيد أهمية الجملة المجعولة خبرًا عنه؛ لأنها موعظة جامعة، وهذا التعقيب قرينة أن المراد بلفظ "رب" الله عز وجل، وأنه استعظم معصيته في الموقف. وأشار إلى أن إجابتها لما راودته ظلم، وكذا جملة ﴿إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا﴾[4].

والضمير في (استبقا) فاعل في فعل يتوازى فيه طرفان، والظاهر أنها التي سبقت إلى الباب، والدليل أنها بادرت بالحديث أولًا، والإحالة إلى اثنين سابقين متكلمين، وقد تحول الخطاب من المتكلمين إلى الغائبين في الحكي[5]، ثم استأنفا طرفا الحوار، فاستبقته في الحديث.

---

(1) ارجع إلى: البحر المحيط، م ٢٩٦/٥، و٣٠٥، و"ما" الظاهر أنها نافية، ويجوز أن تكون استفهامية، أي: أي شيء جزاؤه إلا السجن؟

(2) ارجع إلى: شرح الكافية، ابن جماعة، ص١٩٤، المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، تقدم ذكره لفظًا أو معنى أو حكمًا.

(3) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٨١/٣، والتحرير والتنوير، ج ٢٥١/١٢.

(4) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٢١٦/٥.

(5) ارجع إلى: الكشاف، ج ٤٥٩/٢.

والضمير الموحد في: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ يراد به زوجها، وقد جاء للمفردة؛ لتخصيصها به مجانسة لتحريم فعل الحدث على غيره، فهي ملك عقده لا تحل نفسها لغيره، ويحتمل أنه أفرد لها تنزيهًا عن إضافة يوسف ﷺ إلى لفظ سيد، ومثل استبدال لفظ "فتى" بلفظ "عبد" في قول النسوة: ﴿ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا ﴾، فلم يصفه الطِّيلا الله ﷻ بعبد غيره؛ إخلاصًا لذاته ﷻ: ﴿ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾.

وجاء ضمير المتكلم المفرد في سياق الاعتراف في قولها: ﴿ أَنَا رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ أسندت الفعل إلى نفسها إقرارًا؛ لتصدق قوله السابق: ﴿ قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾، وقد أُظهر الضمير المتقدم في قولها وفي قول يوسف الطِّيلا؛ للتخصيص أو قصر الفعل على المقدم (أنا) و(هي)، وقد قصر يوسف الطِّيلا المراودة عليها عندما دخل العزيز دفاعًا عن نفسه، فقال: ﴿ قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾، وقد أقرت بهذا لاحقًا، ولم يذكر يوسف الطِّيلا اسمها، فلم يقل: أنت راودتيني عن نفسي، ولم يستخدم اسم الإشارة أيضًا حياءً وتأدبًا ومراعاة للمقام، فالتفت عنها إلى الغائبة، والانتقال في الكلام من لفظ الغيبة إلى لفظ الحضور، يدل على مزيد التقرب والإكرام، وأما ضده وهو الانتقال من لفظ الحضور إلى لفظ الغيبة، يدل على المقت والتبعيد.

وقد انبرى يوسف الطِّيلا لإزالة التهمة لمّا أغرت زوجها به الطِّيلا، وأظهرت تهمته، فاحتاج إلى إزالة التهمة عن نفسه، فقال: ﴿ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾، ولم يسبق إلى القول أولًا سترًا عليها، فلما خاف على نفسه وعلى عرضه قال: (هي)، وأتى بضمير الغيبة، ولم يشر إليها بالإحالة المباشرة: هذه راودتني، أو تلك راودتني، فاستخدم الغيبة تأدبًا، وهي حاضرة دون مواجهة؛ تأدبًا في حضرة الزوج، ولدفع الضرر عنها، وقد ألجأته المرأة لهذا عندما ابتدرته بالاتهام، ولو سكتت لستر عليها الطِّيلا[1].

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، م ٥/٢٩٦، التحول من المتكلم إلى الغائب للحكي، له معان منها: الإعراض، وقد يدل على التأدب، مثل: ﴿ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾، لم يوجه لها الخطاب تأدبًا، ورفقًا بزوجها، والانتقال في الكلام من لفظ الغيبة إلى لفظ الحضور يدل على مزيد التقرب والإكرام، وأما ضده وهو الانتقال من لفظ الحضور إلى لفظ الغيبة، يدل على المقت والتبعيد.

واختلف المعنى باختلاف تفسير الضمير، فالضمير في قوله ﷻ ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾، قيل: يريد رب العالمين الذي نجّاه من قبل من كيد إخوته وأحسن خلقه، وقيل ضمير الشأن، يريد سيده الذي أحسن وِفادته ومقامه عنده وائتمنه، فامتنع عن خيانته في غيبته[1]، ودليل تصديق الزوج أنه استبقاه في خدمتها بدليل قولها: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ﴾، والضمير في: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾، الضمير في (يعلم) له ثلاثة وجوه؛ أولها: أن المتكلمة زوج العزيز، وهي تتحدث عن يوسف عليه السلام في غيبته. والثاني: أن المتكلم يوسف عليه السلام، وقد أشار إلى زوج المرأة الذي حفظ غيبته في عرضه[2]. والثالث: أنه من قول العزيز: وما أبرئ نفسي من سوء الظن بيوسف وسجنه[3]، والراجح أنه من قول المرأة التي تقدمت في الخطاب: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾؛ لاتصال الخطاب بها في المقام.

وقد يعاد إظهار الاسم بعد إضماره، مثل: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾؛ تقريبًا له وتأليفًا له وتلطيفًا في سياق يتطلب التودد. وحذفت أداة النداء؛ لأنه منادى قريب مُفَاطن للحديث، وقد أقر بخطئها ليوسف عليه السلام، بيد أنه أوقع العقاب به في غير محله عندما ذاع خبرها، وفيه إشارة التحذير إلى كل من جاور السُّلطين، ومن استفزهم أو عاداهم، أن لا يأمنوا تقلبهم، وغدرهم[4].

ج- **دلالة الإشارة**: "ذلكن"، ذلك: مبتدأ، وهو بمعنى هذا في هذا السياق، واللام: للبعد، و"كنَّ" للخطاب، وقد اختلفت الإحالة إليه باختلاف العلاقة بينهما، فقد استخدمت "من" للإحالة إلى يوسف عليه السلام في سياق الاتهام للتقليل من شأنه، ولكنها عدلت عن التقليل إلى التعظيم، بعد أن أقنعت النسوة بأنه أهل لمراودتها، وأظهرت عذر نفسها، فقالت: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ بحبه، واللوم الوصف بالقبيح، ولم تقل: فهذا - وهو حاضر - رفعًا

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، م٥/٢٩٤.
(٢) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٥/٣١٦.
(٣) ارجع إلى: القرطبي، ج ٩/١٧١.
(٤) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ٤٦٠، البحر المحيط، ج ٥/٢٩٨.

لمنزلته في الحسن، واستحقاق أن يحب وأن يفتتن به، واستبعادًا لمحله. ويجوز أن تكون الإشارة إلى المعنى: ذلك العبد الذي لمتنني فيه قبل أن تعاين جماله، فتعذرنني فيه[1].

وقوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ﴾ الإشارة في قوله (كذلك) إلى شيء مفهوم مما قبله يتضمنه ﴿ رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾، أي: أريناه كذلك الرأي لنصرف عنه السوء، فتعود على الحجة أو البرهان الذي يدل على تعظيم جريمة الزنى، أو تعود الإشارة إلى لازم هذا البرهان، وهو تثبيت الله ليوسف عليه السلام في هذا الموقف وربطه على قلبه، والسوء مفعول به، وهو دليل عدم همّ يوسف به، فالله تعالى صرف السوء عنه، ولو كان يوسف فاعلًا لكان القول: لنصرفه عن السوء الذي هم به، فالسوء من قبل المرأة، وبرهان الرب – على الأرجح عندي – مؤشر قدوم زوجها، فالرب هنا "السيد"، بدليل ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ ﴾، فقد توقفت عن مراودته لقدوم زوجها، فصرف الله ﷻ فعلها السوء عنه، بأن قدر مجيء الزوج، فلو كان المراد بالبرهان الوحي؛ لما صرف الضمير للغائب في (ربه)، فلما فتح عليه السلام الباب، وهي في عقبه ألفياه أمامها، فبادرت باتهامه؛ لما كانت عليه من هيئة مريبة، وقد جاء التعقب بضمير المتكلم: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾، أي: كذلك الذي حدث، وصرف عنه السوء: أي سوء المرأة؛ تنزيهًا له وتطهيرًا عن فعلها الفاحشة، وقد اختلف المفسرون الذين رأوا أن "ربه" رب العالمين ﷻ في تقدير معنى البرهان، ولهم فيه وجوه، ولو كان المنع بالوحي أو بشيء من قِبله لما كان ليوسف ﷺ فضل المدح بالعفة والاصطفاء والصدق، فقد أثنى عليه ربه ﷻ وجعله من المخلصين، وأثنى عليه النسوة بالعفة: ﴿ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ﴾، و﴿ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ و﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ ﴾، والذي أراه من ظاهر الخطاب أن البرهان مؤشر قدوم العزيز، وهذا الوجه يؤكد تعفف يوسف عليه السلام عن المعصية، وقد تقدمت القرائن عليه.

وقولها: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ الكلام للمرأة: هذا الفعل الذي فعلته واعترفت به؛ ليعلم يوسف عليه السلام أني لم أدعي عليه زورًا، وقيل الكلام ليوسف عليه السلام: هذا الأمر الذي

---

(١) ارجع إلى: الطبري، ج ١٢/ ٢٥٣ الكشاف، ج ٢/ ٤٦٤، والقرطبي، ج ٩/ ١٥٠.

اتهمت؛ ليعلم سيدي أنّي لم أخنه في أهله، فالمشار إليه مختلف في السياقين بحسب المتكلم[1]، وأرى أن الخطاب لامرأة العزيز؛ لأنه متصل بخطابها السابق: ﴿ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾، قالته وفاء بحقه، وفيه إشارة إلى أنها مازالت توده. و"ذلك" إشارة إلى البعد؛ لاستبعاد الفاحشة عن شخص يوسف عليه السلام تنزيهًا وتبرئة، والقول ليوسف: لتعظيم حق العزيز عليه في الأمانة والوفاء، ولاحتقار الفعل المشين من لدن امرأته.

د- دلالة الظرف:

الظرف الزمني: "الآن" ظرف للزمن الحاضر، نقل الفعل الماضي (حصحص) إلى زمن الحاضر، والماضي لتأكيد وقوع الحق في الحال، والعامل فيه ما بعده، والأصل: حَصْحَص الحق الآن، فتقدم الظرف لأهميته في تحديد زمن الاعتراف الذي جاء متأخرًا بعد سنين من سجن يوسف عليه السلام، وللإحالة إلى زمن حدث الاعتراف، أي: الزمن الذي يستوجب الصدق بعد أن اعترف النسوة قبلها، ويتضمن معنى الإشارة، فمعناه هذا الوقت المباشر للخطاب[2].

الظرف المكاني: ﴿لَدَا ٱلۡبَابِ﴾: عند الباب[3] قيل كان زوجها أمامه أو قريبًا منه، فسمع ما يريبه، فاستفهم عنه، فبادرت باتهام يوسف؛ لنفيها عن نفسها، وجاء في سياق حديث النسوة: ﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ المدينة مكان مفتوح يتسع لانتشار خبر المراودة في مقابل المكان

---

(١) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ٢٥١/١٢، وارجع إلى: البحر المحيط، م ٣١٥/٥، وقد تحيل الإشارة إلى أكثر من عنصر، ومنها "ذلك" في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴾ [الفرقان:٦٨]. قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري – رحمه الله تعالى: "ومن يفعل ذلك، يقول: ومن يأتي هذه الأفعال، فدعا مع الله إلها آخر، وقتل النفس التي حرم الله بغير الحق وزنى: ﴿يَلۡقَ أَثَامٗا ...﴾ [تفسير الطبري، ج ٤١٤/٩]، وقال العلامة الألوسي: "أي: ومن يفعل ما ذكر يلق في الآخرة عقابًا لا يقادر قدره" روح المعاني، ج ٤٨/١٩/١٠.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، المكتبة التوفيقية، ج ٣٠٩/٣، ٣١٠، ارجع إلى: الطبري، ج ٢٥٠/١٢.

(٣) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ٢٠٣/١١.

الداخلي ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا ﴾، وهذا يدل على خروج الخبر عن سيطرة السلطة واحتوائه، واستدعى هذا إصدار قرار سياسي غير منطقي بسجن المجني عليه دون الجاني.

وهنالك مماثلة بين مكانين مختلفين، فالجب له كوة علوية تطلع على العالم الخارجي، قد حاول يوسف عليه السلام الصعود إليها، وباب بيت العزيز - في لحظة المراودة- المخرج إلى النور من محل المعصية، ومن الضيق إلى الفرج، وقد لاذ يوسف به، فولى نحوه للهروب، فاستبقته المرأة تستوقفه، فأدركته من دبره، فقدته، فوجدا العزيز أمامهما، فقد نجا يوسف من البئر؛ ليقع في بئر أوسع منه (القصر)، بيد أنه خرج من الأول الضيق إلى سعة الحياة، ومن الثاني الواسع إلى ضيق السجن، وخرج من السجن الضيق إلى سعة الملك. وهنالك مماثلة بين البيت والسجن، فتغليق الأبواب جعلت البيت سجنًا ابتدرها في الخروج منه، فصار بيت العزيز سجنًا، وصار السجن الحقيقي معتكفًا، وهذا شأن الأخيار.

وسائل الحجاج الإقناعي: اللغوي والمنطقي:

أولا: الإقناع اللغوي والبلاغي، بالوسائل الآتية:

أ- التأكيد بـ"إن واللام"، نحو: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾، ولا تقع اللام هنا في الماضي؛ لدلالتها على زمن القول المؤكد[1]، وقد جاء الاعتراف بالذنب مجردًا من التوكيد في قولها: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ﴾، جاءت الجملة هنا دون توكيد؛ لكونها جاءت في سياق الاعتراف بذنب يُستحيى منه أمام الملك وحاشيته، فلم يكن من الأدب أن يأتي اعترافها هذا مؤكدًا، وأضمرته في تأكيدها صدق يوسف عليه السلام بقولها: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ أتت بمؤكدين (إنّ، واللام في لمن)؛ زيادة في تأكيد براءة يوسف وصدقه، وتأكيدها صدقه منبعث من تعاطفها معه، في موقف يستوجب أن تعزه فيه بعد أن حرمته حريته، ولإيمانها بما دعاها إليه؛ لتضعه في مكانه اللائق، ويستنبط من موقفها الحالي ما يدحض لصق المعصية به في تأويل قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾.

---

(١) ارجع إلى: إعراب القرآن، النحاس ٢/٢٩٣، وأجاز الأخفش: إن زيدًا لنعم الرجل؛ لأن نعم لا تتصرف.

ب- التأكيد بقد: قد قبل الفعل الماضي، نحو: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾، وقد دخلت على الماضي للتأكيد والتحقيق نحو: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾، والجملة سبب لما قبلها[1]، والتقدير: راودته لشغفها به، وجاء الفعل شغف معبرًا عن شعورها الذي دفعها إلى الخطأ، فالأفعال تطور في تسلسلها إلى أعلى السلم الحجاجي، بيد أن الحجاج ابتدأ معكوسًا، فقدم النتيجة على السبب؛ لأنها عين القصد من الخطاب، والأصل أحبته؛ فراودته عن نفسه، وهو التشهير بها غيرة منها، فقابلت مكرهن بما يزيدهن حسدًا؛ لئلا تشفي كيد صدورهن، وهو عين الكيد فلم تلجأ إلى الدفاع عن نفسها، بل بررت فعلها بإقناعهن بما فعلت: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾، صدقت على قولهن مخالفة لتوقعهن إنكارها نكاية فيهن.

ج- التأكيد بالتغليظ: هو مؤكد صرفي، نحو: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ تغليظ فعل الإغلاق؛ احتراسًا من الداخل، وهذا الفعل في المقام مثار الشك في سلوكها، والفعل راود مبالغة في التلطف واللين والإغراء، وأصل المراودة الإرادة والطلب برفق ولين. والرود والرياد طلب الكلأ؛ وقيل: هي من رويد، يقال: فلان يمشي رويدًا، أي: مترفقًا؛ فالمراودة الرفق في الطلب، يقال في الرجل: راودها عن نفسها، وفي المرأة راودته عن نفسه. والرود: التأني؛ ويقال: أرودني: أمهلني. وقد تقدمت المراودة تغليق الأبواب؛ لتستطلع ما عنده ولتهيئه، ثم غلقت الأبواب؛ لتسكن روعه، ولتخليه مما يشغله عنها؛ ليسكن إليها، وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ أي: أعوذ بالله وأستجير به مما دعوتني إليه، وهو مصدر، أي: أعوذ بالله معاذًا؛ فيحذف المفعول، وينتصب المصدر بالفعل المحذوف، ويضاف المصدر إلى اسم الله كما يضاف المصدر إلى المفعول، والمصدر ونائبه يؤكدان الفعل.

د- الروابط النصية[2]: يأتي الوصل بين الجمل للجمع أو الترتيب أو التشابه، ولتحقيق الانسجام والمناسبة بينها، ولتبيين العلاقات بينها؛ كالسببية أو التعليلية أو المفارقة، والعطف

---

(١) ارجع إلى: شرح الكافية، ابن جماعة، ص٣٦٥، تفيد قد التحقيق إن دخلت على الماضي أو المضارع، قال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام:٥٩].

(٢) ارجع إلى: الربط في اللفظ والمعنى، في ضوء علم اللغة النصي، الدكتور محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. وقد تناول المؤلف الروابط النصية مفصلة وتطبيقًا.

يقتضي اتفاق الجملتين خبرًا وإنشاء، ولفظًا ومعنى، أو معنى فقط؛ أولها: اتفاق الجملتين بالإنشاء لفظًا ومعنى، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾[1] عطفت جملة الأمر بـ (الاستغفار) على جملة الأمر بـ (الإعراض) لإنشائيتهما لفظًا ومعنى في فعل الأمر. ومنه: ﴿إِلَّا أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، عطف (عذاب أليم) على (أن يسجن)؛ لأن الأخير بمنزلة الاسم "السجن"، وحق العطف أن يعطف الاسم على الاسم[2]، وحروف العطف أشهر الروابط في العربية، وهي ظاهرة بارزة في مقام السرد في وصف حال المتحدث عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾، والواو تدل على الجمع والاشتراك، والترتيب مستفاد من وضع الكلمات وتسلسل الأحداث، وليس من الواو، وهذا السرد لتبيين الحدث[3].

وجاء الربط بالعطف للوصل بين الجمل؛ فالمسند إليه فيها الضمير العائد على امرأة العزيز[4]، والجملة الثانية موصولة بالأولى؛ استكمالًا لوصف حالهن، وكذلك الأخيرة موصولة بما قبلها، والمناسبة واضحة بين الجمل في السياق واشتراكها في المسند إليه، وجيء بالواو دون إضمارها للدلالة على تنوع الجمل في الدلالة، فكل جملة عبرت عن حدث غير لآخر، وليست بينها علاقة ترادف أو تأكيد أو تفسير، والجامع بينها العطف والسياق العام، وجملة ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ﴾ معطوفة على جملة ﴿وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ﴾ التي تصدرت بـ "لقد"، وجملة "ليسجنن" جواب القسم، وجملة "وليكونَنْ" معطوفة على جواب القسم، والفعل "ليكونَنْ"،

---

(١) ارجع إلى:تفسير الطبري، ج ١١/٢٠٨، العطف بالواو يقتضي المغايرة، ويستغنى عنها في الترادف والتأكيد ومقام المدح والذم، قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة]، ليس هنالك مغايرة، بل تعظيم وتأكيد.

(٢) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١١/٢٠٤.

(٣) ارجع إلى: أسرار البلاغة، ص ٢٤٠، الأصل في حروف العطف الإظهار في سياق المغايرة والتعدد، ويشترك هذا النوع في الحكم الإعرابي، فيكون للجملة الأولى محلّ من الإعراب، وقصد إشراك الجملة الثانية لها في الحكم الإعرابي، وهذا كعطف المفرد على المفرد؛ لأنَّ الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد.

(٤) ارجع إلى: الكشاف ٢/٣١٦، والهدف من الوصل توضيح المناسبة أو الصلة الرابطة للجمل الموصولة، كتوضيح صلة ارتباط جملة السبب بالمسبب، أو للتبيين والتفصيل والتفسير والحكي.

وجاء الفاء للتعقيب والترتيب في قول المرأة: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾، تعقيب على قول النسوة السابق عن جمال يوسف، وقولها لهن: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾، والاستعصام بعد المراودة، وقولها "فذلكن"، الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، أي: إن كنتن قد لمتنني فذلكن، والأصل: فهذا المشار إليه الذي لمتنني في مراودته[1].

و"أو" التي تفيد إجراء الحكم بأحد الخيارين دون الآخر[2]، أو الحكم لأحد الوجهين، ومنه: ﴿إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، والتخيير بين السجن والتعذيب تضييق يمنع العفو أو خيارًا أخف؛ ولتستبعد عنه ما هو أشد (القتل)؛ استبقاء عليه، وقد بدأت بالسجن لشدته، فالمرء يستعجل العذاب؛ لقسوة الانتظار، وقيل: عطف (عذاب أليم) على (أن يسجن)؛ لأن الأخير بمنزلة الاسم "السجن" والأرجح الأول، وقولها: ﴿مَا جَزَآءُ﴾، أي: إن الذنب ثابت متقرر في حقه[3]، وقولها (فذلكن): الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، أي: إن كنتن قد لمتنني فذلكن، وقدرت الفاء في: ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾ أي: فقال، وقدرت "بل" في: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، بل هو ملك[4].

وقد يترك العطف تأثرًا بالموقف الانفعالي، فالمتكلم قد يسقط حرف الوصل خوفًا أو غضبًا أو استعجالًا أو استغرابًا أو تعجبًا [5]، ومنه قول يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾، أضمر الرابط في سياق الخوف والسرعة، والأصل: بل هي راودتني عن نفسي[6]، ويستغنى عن حرف الوصل عندما تكون الجملة الثانية مؤكّدة الأولى أو مبينة لها ومفسّرة[7]،

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، م٥/٣٠٥.

(٢) ارجع إلى: رصف حروف المعاني، المالقي، دار ابن خلدون، ص١٤٠،١٣٩.

(٣) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١١/ ٢٠٤، وحق العطف أن يعطف الاسم على الاسم.

(٤) ارجع إلى: التبيان، العكبري، ج ٢/٧٣٥.

(٥) ارجع إلى: البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٠م، ج ١ /١١٢.

(٦) ارجع إلى: تفسير الطبري، ج ١٢/٢٠٣.

(٧) البلاغة العربية، أحمد مطلوب، المكتبة الوطنية بغداد، ١٩٨٨م، ص١٣٩.

ومنه: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾: أسقط حرف العطف؛ لمجيء الثانية في معنى الأولى[1]، وهي بمنزلة التأكيد لمضمونها[2]، وجاء هذا في مقامي التعظيم والتنزيه ليوسف عليه السلام على لسان النسوة: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، فالمقام مقام تعظيم له عليه السلام، وتعجب من خلقه وأخلاقه، فوجب فيها ترك العطف؛ لأن الجملة الثانية: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ مشتملة على معنى الجملة الأولى، فجملة: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ تنفي أنه من البشر، واستدركت الجملة بأنه ملك: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، فبينت مضمون الأولى وأكدته، وأثبتت ما نفي عنه[3].

---

(١) ارجع إلى: مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ص١١٩، وطبعة دار الكتب العلمية، ص٢٧١، قال السكاكي: (إنَّ الجملة متى نزلت في كلام المتكلم منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها كما إذا أريد بها القطع عمّا قبلها، وأريد بها، البدل عن سابقة عليها - لم تكن موضعًا لدخول الواو، وكذا متى نزلت من الأولى نفسها لكمال اتّصالها بها مثل "ما" إذا كانت موضحة لها ومبينة أو مؤكدة لها ومقرّرة - لم تكن موضعًا لدخول الواو، وإنّما يكون موضعًا لدخوله إذا توسطت بين كمال الاتصال وبين كمال الانقطاع، ولكلّ من هذه الأنواع حالة تقتضيه، فإذا طابق ورودها تلك الأحوال وطبق المفصل هناك رقي الكلام من البلاغة عند أربابها).

(٢) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: هلموت ريتر، مطبعة وزارة المعارف إستانبول، ١٩٧٥، ص٢٤٣، وذكر الجرجاني ثلاثة أنواع للجمل، على أساسها يتّم الفصل بين الجمل؛ **الأولى**: جملة حالها مع التي قبلها، حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكّد، فلا يكون فيها العطف البتة؛ لشبه العطف فيها، لو عطفت بعطف الشيء على نفسه. **الثانية**: جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلّا أنّه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلًا أو مفعولًا أو مضافًا إليه، فيكون حقّها العطف. **الثالثة**: جملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه شيء، فلا يكون إيّاه ولا مشاركًا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلّا بأمر ينفرد به، ويكون الذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حالة؛ لعدم التعلق بينه وبينه رأسًا، وحق هذا ترك العطف البتة. ومواضع الفصل ثلاثة هي: **الأولى**: **كمال الاتصال**: ذلك أن يكون بين الجملتين اتّحاد تامّ، كأن تكون الثانية توكيدًا للأولى أو بدلًا منها أو بيانًا لها. **الثاني**: **كمال الانقطاع**: وذلك أن تنقطع الصلة بين الجملتين انقطاعًا تامًّا، كاختلافهما في الخبر والإنشاء. **الثالث**: **شبه كمال الاتصال**: ويسمى "الاستئناف"، وبه يتم الفصل بين الجملتين لتنزيل الثانية منزلة الأولى؛ باعتبارها جوابًا عن سؤال يستنتج أنَّ السامع سيسأله بينه وبين نفسه عند سامع الجملة الأولى، والجمل التي جاءت جوابًا أو بمنزلة الجواب. ارجع إلى: مفتاح العلوم، ط دار الكتب العلمية، ص٢٧٠.

(٣) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٦٤.

* **البلاغة الحجاجية:**

أ- التكرار: فيه نوعان: تكرار لفظي، وتكرار معنوي؛ أولًا: اللفظي، وهو من المعنوي؛ لأنه تكرار في اللفظ والمعنى معًا، وقال الدكتور تمام حسان: "الأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ؛ لأنها أدعى للتذكير وأقوى ضمانًا للوصول إليه"[(1)]، ومنه تكرار لفظ "ربّ" في الخطاب، ففي: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾ يفسره القول السابق: ﴿أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا﴾ [يوسف:٢١] أي: أحسني معاملته وإقامته، لما وقع في نفسه من حبه، وهو بهذا مدح في خلق يوسف الذي حفظ عهد من أحسن إليه، فلم يخن غيبته وفاءً، والمثوى الإيواء والإقامة والنُّزل، وقد عززه بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف:٢٢]، وضده: ﴿لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقد جاء لفظ "رب" في خطاب يوسف عليه السلام بمعنى السيد في حديثه مع صاحبي السجن. والإضافة إلى ياء المتكلم للولاء والوفاء. وكلمة "الفتى" في الخطاب تدل على الخادم حرًّا أو عبدًا، مثل الفتيين اللذين دخلا معه السجن، وفتى موسى عليه السلام، والمراد الغلام القائم على شأن سيده، وكان يوسف عليه السلام بمنزلة الابن لسيده، ﴿أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا﴾، ومن ثم لم يخرجه من قصره بعد المراودة، وهذا يدفع عنه تهمة عدم النخوة.

وتكرار "امرأة العزيز" للتأكيد عليها في سياق الذم، ولتعدد الشخوص والتأكيد عليها، وقد أحال إليها الاسم الموصول للاستبعاد في المعصية، فلم يصرح باسمها أو لقبها، ومنه تكرار المراودة في التخاصم (راودته) و(راودتني).

ثانيًا: التكرار في المعنى: قد تأتي الجملة مؤكدة مضمون جملة قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦۚ كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ﴾، والمعنى: لولا أن رأى برهان ربه لاستحال خلاصه منها؛ بدليل الفعل "صرف"، وهي جملة امتناعية تفيد أنه لم يفعل، أي: وقد عصمه الله كذلك على نحو ما ذكرنا من أمر البرهان، أو: قدرنا ذلك (البرهان)؛ لصَرْف السوء عنه، وهذا يعني أنه لم يهم بسوء، بل السوء الذي اعترضه، وجملة "قدرنا" مستأنفة،

(١) ارجع إلى: البيان في روائع القرآن، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ج ١ /١٢٨.

وكذا جملة: ﴿ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ﴾. وقوله: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ الجملة الثانية تأكيد لما تعوذ منه. وقول النسوة في تبرئته: ﴿ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾ الثانية مؤكدة معنى الاستبعاد في الأولى، وقولهن تعجبًا: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾، فجملة: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ توكيدٌ معنوي لجملة ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾؛ لأنّ إثبات كونه ملكًا كريمًا مبالغة، وكذلك نفي كونه بشرًا. والتكرار المعنوي بين المراودة والزنى والسوء في: ﴿أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا ﴾، و﴿ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾، و﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾، و﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾، أي: حاشاه الزنى وما علمناه يفعله.

ب- الجملة الشرطية[1]: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾، اشترط لإدانة يوسف عليه السلام وجود الدليل جهة الفعل، واشترط لإدانتها العكس، فلا يعقل أن يحدث القدّ في ظهره: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾، والجواب في الشرطين حكم للمرأة؛ لرغبته في تبرئتها، فالقياس في الثانية أن يقول: فصدق، وهي من الكاذبين، بيد أنه جعلها موضع الحكم. وقوله ﷻ: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ ﴾، لمّا الشرطية الزمانية الوجودية، وقد اقتضى الإكبار رؤيته[2]، و﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾، تحقق عن امتناع دخوله السجن.

---

(١) يشترط في دلالة الجملة الشرطية ما يأتي:

أ- دلالة الجملة الشرطية على الملازمة بين الشرط وجوابه.

ب- دلالة الجملة الشرطية على تبعية الجواب للشرط وترتبه عليه.

ج- دلالة الجملة الشرطية على انحصار السببية بالشرط للجواب، بمعنى أنه ليس هناك سبب آخر يترتب عليه الجواب.

د- عدم وجود قرينة تصرف الجملة عن دلالتها على المفهوم.

(٢) لمّا الوجودية أو لمّا الرابطة تختص بالدخول على الفعل الماضي على الأصح، ماضي اللفظ، والمعنى وحينئذٍ تقتضي جملتين، وُجدت الثانية لوجود الأولى. إذًا لما الوجودية هذه، نحو: لَمّا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌ، ولا يصح أن يقال: لَمّا يَقُومُ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرٌ؛ فهي تختص بالفعل الماضي لفظًا ومعنًى.

ج- القسم: جاء القسم مصحوبًا بإن واللام والنون، وهو أعلى درجات التوكيد في الحوار: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ لقد حمل كلامها تهديدًا ووعيدًا، وجاء بثلاثة مؤكدات، تصور عزمها على إنفاذ تهديدها، فأكدت بـ (لئن) الدالة على قسم محذوف قبلها، وباللام ونون التوكيد الثقيلة في: (ليُسجننّ)، واللام ونون التوكيد الخفيفة في: (ليكونًا)[1]، وقد كان لها ما أرادت: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾، وجاء القسم مقدرًا في اعتراف امرأة العزيز أمام النسوة: ﴿ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾، والواو مستأنفة في حيز القول، واللام واقعة في جواب القسم المقدر، وجاء الاعتراف مقترنًا بالتوكيد، بعدما رأت في موقف النسوة عند رؤيتهم يوسف ما يبرر فعلها[2]، ومثله قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾، الواو عاطفة، واللام واقعة في جواب القسم، و"قد" للتحقيق، وجملة "ولقد همت" معطوفة على جملة "راودته"، وجملة "لقد همت" جواب القسم.

د- الحصر للتأكيد: يفيد قصر الحكم على المقصور عليه، قوله: ﴿ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ "ما جزاء": "ما" نافية مهملة. "جزاء" مبتدأ، "من" اسم موصول مضاف إليه، الجار "بأهلك" متعلق بحال من "سوءًا"، "إلا" للحصر، والمصدر المؤوَّل "أن يسجن": خبر المبتدأ "جزاء"، وقوله "أو عذاب": اسم معطوف على المصدر، وقد حصرت ما أرادته في حكمين؛ لئلا يكون ثالث، وقدمت سجنه على تعذيبه؛ حرصًا على إذلاله[3].

وقولهن: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ أي: ما هو إلا مَلَك من الملائكة، نفين البشرية وحصرنه في كونه ملكًا، وهو لتأكيد شدة حسنه.

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، م٥/٣٠٥، والواو للقسم، وليسجنن: جواب القسم، وجملة "وليكونًا" معطوفة على جواب القسم، والفعل "ليكونًا" مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بالنون الخفيفة، والنون للتوكيد لا محل لها، ورسمت ألفًا مراعاة للوقف عليها. واللام في "ليكونًا"، واقعة في جواب القسم السابق، وهي واجبة في الفعل المعطوف والفعل المعطوف عليه.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، ج ٣/٨١، والتحرير والتنوير، ج ١٢/٢٥١.

(٣) ارجع إلى: البحر المحيط، م ٥/٣٠٥.

هـ- **التأكيد بالتمثيل**: إيجاد النظير، ومنه "كذلك": الكاف نائب مفعول مطلق، أي: فعلنا به ذلك لنصرف عنه السوء صَرْفًا مثل ذلك الصرف، أو البرهان كذلك، أو الأمر كذلك المذكور على الحقيقة.

و- **المعاني البلاغية التأثيرية**: لقد جاء فعل المراودة خبرًا في موضعين؛ **الأول**: في سياق الحكي: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا﴾، للإخبار عن الحدث، والثاني: على لسان نسوة في المدينة: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾، والمعنى في إطار العلاقة بينهن وبين امرأة العزيز ليس إخبارًا، بل تعريضًا بها وتهكمًا واستنكارًا، ومن ثم علقن بقولهن: ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾! ورأي ابن عاشور أن قوله تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا﴾ تجديد في الأسلوب: راودته عن نفسه، قيل "عن" للمجاوزة: راودته مباعدة له عن نفسه، فيخلص نفسه لها، قال ابن عاشور: "والظاهر أن هذا التركيب من مبتكرات القرآن، فالنفس هنا كناية عن غرض المواقعة، قاله ابن عطية: أي فالنفس أريد بها عفافه وتمكينها منه لما تريد، فكأنها تراوده عن أن يسلم إليها إرادته وحكمه في نفسه"[1]، وعن هنا للمجافاة؛ للدلالة على الرغبة في عدم حصول الشيء، وسمع فيه التعدية بعلى للشيء المطلوب حصوله، مثل رغب عن ورغب في. ومثله: ﴿وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ﴾، وكان الظاهر أن يتعدى الفعل (استبق) إلى المفعول بحرف الجر "إلى"، فيقال: واستبقا إلى الباب، ولكن تعدى الفعل إلى مفعوله من دون "إلى"؛ للدلالة على أن كلًّا منهما بذل أقصى جهده في السبق، وقيل استبق حمل على معنى.

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾، الشاهد من الشهادة والمشاهدة بمعنى المعاينة والحضور، وهو لم يشاهد المراودة بدليل الطرح الذي طرحه، فلو كان معاينًا الحدث لقضى دون الإتيان بالدليل، وشهادته هنا تعني رأيه المحكم الذي استبان به الحكم، وهذه الملابسة في اللفظ لتعظيم دوره في الحكم، ولفظ شاهد، أي: شاهد واحد، دلت عليه الصيغة، والتنكير قيل

---

(١) التحرير والتنوير، ج ٢٥١/١٢.

لتعظيم دوره، والصفة (من أهلها) لتحديد الهوية، وشهادة القريب أوجب للحجة عليها وأوثق لنفي التهمة عن يوسف عليه السلام[1].

وقوله تعالى: ﴿ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ﴾، وهو في المعنى غير لنصرفه عن السوء والفحشاء، فالأول يدل على أنه ليس من طلبه بل اعترضه السوء والفحشاء، فحفظه الله تعالى منه، والثاني يعني أنه أقبل على فعل السوء والفحشاء، وهو ما لم يأت في الخطاب، والأول أبلغ، فالسوء فاعل في المعنى ويوسف عليه السلام المفعول به، والسوء عام في المعصية، فهو كل ما يسوء المرء، والفاحشة كل قبيح، والزنى عند الناس سيئ قبيح، وقد يراد بهما التخصيص للزنى، والجمع بينهما هنا للتخويف والتقذيذ.

﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [يوسف]، ﴿ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ﴾، لفظ "نسوة" للقلة من ثلاثة وجوه؛ **أولها**: البناء فِعْلَة، مثل: فتية الكهف، وهم دون العشرة. **والثاني**: التذكير في الفعل للدلالة على القلة[2]. **والثالث**: التنكير في الاسم للتقليل والتحقير، فلفظ "نسوة" نكرة يدل على القلة؛ تقليلًا لشأنهن؛ لسوء حديثهن، وهو عكس ما أردن من قولهم: ﴿ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ عرّفنها بذكر الزوج مبالغة في التشنيع، فعزيز مصر مشهور؛ وهذا يدل على أنهن دونها شأنًا ومكانةً، وأنهن كُن يغرن منها ويحسدنها، وهو دليل على أن القائلات ممن يتصلن بالسلطة، ولسن الخادمات من

---

(١) ارجع إلى الكشاف، ج ٢/٤٥٩، ورأى ابن عاشور أن سبب تسمية قول بالشهادة؛ ذلك لأنه يؤول إلى إظهار الحق في إثبات اعتداء يوسف عليه السلام على سيدته أو دحضه، وهذا من القضاء بالقرينة البينة؛ لأنها لو كانت أمسكت ثوبه لأجل القبض عليه لعقابه لكان ذلك في حال استقباله لها، فإذا أراد الانفلات منها تمزق قميصه من قبل، وبالعكس إن كان إمساكه في حال فرار وإعراض. التحرير والتنوير، ج ١٢/٢٥٤.

(٢) التذكير يدل على القِلّة، والتأنيث يدل على الكثرة على المشهور، وتذكير الفعل يستعمل مع جمع التكسير؛ ليفيد القِلّة، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]؛ لأن النسوة كانوا قِلّة، وهذا بخلاف تأنيث الفعل، فإنه يفيد الكثرة، قال تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾ [الحجرات: ١٤]، (قالت) تفيد الكثرة هنا؛ لأن الأعراب كثرة، وفيهم قبائل متعددة، وحذف التاء في (قال) أبلغ وأحسن من إثباتها؛ لدلالة التذكير في هذا الموضع على القلة، فتاء التأنيث في الفعل تفيد التكثير. ارجع إلى: البحر المحيط، م ٥/٣٠١، والتبيان، ج ٢/٧٣٠. ارجع إلى: معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، ط. جامعة بغداد، ١٩٨٠م، ١٩٨١م، ص ١٣٥، وما بعدها.

أربعة وجوه؛ أولها: أن امرأة العزيز استدعت صواحبها وعاتبتهن وأغاظتهن، واعترفت لهن بعد أن افتتن به أيضًا، والضمير في: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾ لصواحبها، وقالت لهن: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ واللوم: التوبيخ على الفعل القبيح[1]، وهو من الكبير للصغير والنظير والحميم، ولا يكون من خادم لسيده، وهذا يؤكد أنهن المشنعات عليها في المجالس والمحافل والأندية، ولم تتهم الخادمات.

الثاني: أن النسوة كن من خارج القصر من غير العاملات فيه؛ فاللائي استدعتهن لا يعرفنه، والعاملات أو الخادمات في القصر يعرفنه، وهن كثيرات، والنسوة عدد القلة، ولا يتضمن الخطاب ما يفيد بأنهن خادمات، أو أنهن تعرضن للعقوبة بعد إشاعة الحدث مثلما وضع يوسف عليه السلام في السجن؛ لهوان قدره عليهم، فاتخذوه فداء لامرأة العزيز، وقد طلب يوسف من الملك أن يستفهم النسوة عنه عليه السلام، ولا يليق به أن يستعلم من الجواري أو الخدم.

الثالث: أن ما تحدثن به شاع في المدينة، وصار حديث الناس لقوة مصدره، وقول الخادمات قد لا يؤبه له، وقد لا يؤخذ به، ويخشى الناس تداوله، والصفة (في المدينة) قرينة على أنهن من نساء البلاط، والخادمات من الجواري ومن المجلوبات من الأقاليم والأحياء.

الرابع: أن لفظ "نسوة" لغة يدل على الحرائر[2]، فغير الحرائر إماء وجوارٍ، ويدل السياق على أنهن حرائر، فمستوى الخطاب دليل أنهن نظيرات امرأة العزيز، وقد تأففن من علاقة السيدة بفتاها أو خادمها، وهذا شأن السيدات، يترفعن عن الدنايا، وقد وبخنها لمراودتها خادمها، وقد تراجعن بعد أن شاهدنه، فأكبرنه بعد أن احتقرنه، وهذا دليل على أنهن من خارج عاملات القصر، والاحتقار لا يكون من الخادمات، ورد فعلهن يدل على أنهن شاهدنه أول

---

(١) ارجع إلى: البحر المحيط، م٥/٣٠٥.

(٢) ذكر بعض المفسرين أنهن عاملات عند العزيز، قال الزمخشري: "وكنّ خمسًا: امرأة الساقي، وامرأة الخباز، وامرأة صاحب الدواب، وامرأة صاحب السجن، وامرأة الحاجب"، الكشاف ٢/٤٦١، وقال أبو حيان: "ونسوة كما ذكرنا جمع قلة، وكنّ على ما نقل خمسًا: امرأة خبّازه، وامرأة ساقيه، وامرأة بوّابه، وامرأة سجّانه، وامرأة صاحب دوابه"، البحر المحيط، ج ٥/٣٠١، وهذا عندي بعيد؛ فلو كن هؤلاء لما تعجبن، فهن يعرفنه، فهو معهن في القصر، ومقام المخاطبات يستبعد هذا، وليس هنالك دليل ثابت في المذكورات غير الأخبار.

مرة، وكان من جملة العاملين في خدمة العزيز، فهو معروف بينهم في الخدمة، وأن احتفاء امرأة العزيز بمن دعتهن يدل على أنهن من طبقتها، ومستوى الحوار والمعاتبة والمعايرة إشارات إلى تكافؤ المنازل.

وقولها: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ عدلت عن "هذا" في حضرته، وقالت "ذلك" إشارة لرفع منزلته، وللدلالة على أنه أهل لرعايتها وتوددها ومراودتها، وذكرت أن خطابهن كان لومًا، واللوم لا يكون من الأدنى، ولا يخاطب بهذا العاملات بل يعاقبن على قولهن[1].

وقولهن: ﴿ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ مقصود لتستهدفن الوضع الاجتماعي للزوج لموقع زوجه منه، ويحتمل الإضرار به وبزوجه معًا حسدًا، وهذه الإضافة موظفة في سياق التشنيع، فسرعة الخبر ووقعه يتأثران بقيمة الشخص وموقعه من الناس، و"امرأة العزيز" تستحضر في الذهن منزلة صاحبة التهمة، وتستدعي الخلفيات السابقة عنها وعن زوجها، ويعقد الذهن مقارنات بينها وبين غيرها، ويترتب على هذا عواقب سياسية، منها زعزعة الثقة، وهذا يؤكد أن التشهير كان مقصودًا، ولكن الذي تحمل العاقبة الضحية[2].

قوله: ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾: وصل حبه سويداء قلبها وتمكّن منه، أي: دخل حبه تحت الشغاف، أو في شغافها، والشغاف: شغاف القلب، غلافه أو جلده، أي: أصاب جلده، وهو للمبالغة في تمكنه من قلبها[3]، الملك الكريم: مبالغة لفرط جماله وكماله، واللوم: الوصف بالقبيح، وهو للتقريع: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾، والصاغر: الحقير الذليل[4]، والسماع يقتضي أنها لم تباشر التلقي عنهن، وأن خبرها قد شاع في الناس، والمكر ما يبيت من سوء على غير المرجو، ويدل على أنهن أردن فضحها والتشهير بها.

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ٤٦٤.

(٢) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/ ١٦١.

(٣) ارجع إلى: نفسير الطبري، ج ١٢/ ٢١٠.

(٤) ارجع إلى القرطبي، ج ٩/ ١٤٩، ١٥٠.

قوله تعالى: ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا ﴾ العتاد: المتكأ: اسم آلة، وهو ما يتكأ عليه، وهو مخصوص بما يستند إليه في المجلس، وقد توسع معناه، فصار كل ما جعلته عدة لشيء. ﴿مُتَّكَـًٔا﴾، وقيل: كل ما اتكئ عليه عند طعام أو شراب أو حديث، وهذا هو المعروف عند أهل اللغة، ثم أُطلق مجازًا على الطعام، يقال: اتكأنا عند فلان، أي: أكلنا، وقال النحاس: "وأما قول جماعة من أهل التفسير إنه الطعام، فيجوز على تقدير: طعام متكأ، مثل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢]، ودل على هذا الحذف: ﴿ وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾؛ لأن حضور النساء معهن سكاكين إنما هو لطعام يقطع بالسكاكين"[1]، والراجح عندي أنها استضافتهن، وأعدت لهن مجلسًا، والطعام والفاكهة والشراب من محتوياته، والمقصود تهيئة المناخ الذي يجعلهن على سجيتهن؛ ليعبّرن عن مشاعرهن وانفعالاتهن.

﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾: مجاز مرسل علاقته الجزئية، والمراد أنهم جرحوا أيديهن، يقال: قطعت يدي: جرحتها[2]، وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: حزًّا بالسكين، قال النحاس: "يريد مجاهد أنه ليس قطعًا تبين منه اليد، إنما هو خدش وحز، وذلك معروف في اللغة أن يقال إذا خدش الإنسان يد صاحبه: قطع يده. وقال عكرمة: (أيديهن) أكمامهن، وفيه بعد. وقيل: أناملهن، أي: ما وجدن ألمًا في القطع والجرح؛ لشغل قلوبهن بيوسف عليه السلام، بعضهم حمله على الحقيقة، فقال قطعن أيديهن حتى العظم، وهذا منافٍ للواقع ومقتضى العقل؛ لأنهن راودن يوسف عليه السلام، وقطع اليد أو جرحها جرحًا عميقًا يصرفهن عن المراودة، والمقبول عقلًا أن المشدوه ينتبه لحز الجلد عند شعوره بالألم، وتفعيل يدل على الكثرة والمبالغة، والتقطيع حدث سهوًا وليس عمدًا، وبعضهم أرجع الكثرة إلى واحدة جرحت يدها في مواضع، ويمكن أن

---

(١) ارجع إلى: إعراب القرآن، النحاس، ط. دار الضياء، دار إحياء التراث العربي، ج ٢/٢٩٣، والأصل في ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ موتكأ، ومثله: متزن ومتعد؛ لأنه من وزنت ووعدت ووكأت، ويقال: اتكأ بتكئ اتكاء. ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ مفعولان، وحكى الكسائي والفراء أن السكين يذكر ويؤنث. وأصح ما قيل فيه ما رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: مجلسًا، وقال قتادة: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ الطعام.

(٢) ارجع إلى: الطبري، ج ١٢/٢١٧، ٢١٨، والتحرير والتنوير، ج ١٢/٢٥١.

يرجع إلى عددهن، والسياق الخارجي يدل على أنهن تجاوزن الفاكهة إلى حز الأيدي، والضمير لهن أجمعهن[1].

﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾: مبالغة في تنزيهه عن أن يكون له نظير من البشر في الجمال، وهن معتقدات أن الملائكة أعلى صور الجمال، وجاء مرة ثانية على لسانهن تبرئة ليوسف عليه السلام عما رمته به امرأة العزيز من المراودة، أي: بَعُد يوسف عليه السلام عن هذا، وقولهن: (لله) أي: لخوفه، أي: براءة لله من هذا، أي: قدر نجاء يوسف عليه السلام من ذلك، وقولهن: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ مبالغة في تفضيله في جنس الملائكة تعظيمًا لشأنه[2]، وقد جاء التشبيه مفهومًا من السياق، ولم يصرح به تصريحًا، بل ضُمِّن في الخطاب[3]، والمعنى: شبهناه بالملك الكريم، ولم يصرحن بذلك على ادّعاء أنّ المشبه هو المشبه به نفسه؛ تقوية للصفة التي يشترك بها مع المشبه به (الملك)، فيبدو المشبه كأنّه المشبه به نفسه للصفة في المشبه، ووجه الشبه المحذوف يتضح بذكر المشبه به: ﴿مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾؛ لقوة الصفة فيه التي تدل على وجه الشبه المحذوف، وهو الجمال وحسن الخلق.

---

(١) ارجع إلى: إعراب القرآن، النحاس، ج ٢/٢٩٣.

(٢) ارجع إلى: إعراب القرآن، النحاس، ج ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤، قال الزجاج: وأصل الكلمة من الحاشية، والحشا بمعنى الناحية، تقول: كنا في حشا فلان، أي: في ناحيته، فقولك: حاشا لزيد، أي: تنحى زيد من هذا وتباعد عنه، والاستثناء إخراج وتنحية عن جملة المذكورين. وقال أبو علي: هو فاعل من المحاشاة، أي: حاشا يوسف عليه السلام، وصار في حاشية وناحية مما قرف به، أو من أن يكون بشرًا، فحاشا وحاش في الاستثناء حرف جر عند سيبويه، وعلى ما قاله المبرد وأبو علي فعل. وقد رأى بعض المفسرين أن البشر هم أعلى صور الجمال، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين: ٤]، والمراد هنا خلقه على أحسن صورته التي خلقه عليها تامًّا، ولا يعني أنه أجمل من غيره.

(٣) **التشبيه الضمني**: تشبيه لا يوضع فيه المشبه والمشبه به في صورة من صور التشبيه المعروفة، بل بلمح المشبه والمشبه به، ويفهمان من المعنى، ويكون المشبه به دائمًا برهانًا على إمكان ما أسند إلى المشبه، والتشبيه بأن خاليًا من الأداة ووجه الشبه، وهذا النوع من التشبيه الذي تحذف فيه الأداة، ووجه الشبه ما هو إلّا التشبيه البليغ، وهو أعلى مراتب التشبيه في البلاغة وقوة المبالغة؛ لما فيه من ادعاء للمشبه به، ولما فيه من الإيجاز الناشئ عن حذف الأداة والوجه معًا، هذا الإيجاز الذي يجعل نفس السامع تذهب كل مذهب، ويوحي لها بصور شتى من وجوه التشبيه. ارجع إلى: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار الطباعة الميزية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج ١٢/٢١٦، ج ١٣/٢٧.

﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ :الصاغر أبلغ من صغير، فالأول أبلغ في الإذلال النفسي، وفيه الدلالة على الشعور بالحقارة، فالصاغر الراضي بالمنزلة الدنية، والصغير في الحجم[1]، ولم تذكر العذاب الأليم الذي طلبته له من العزيز: ﴿إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾؛ لأنها إذ ذاك كانت منفعلة، فجاء عقابها مجانسًا غضبها، بينما هي في حضرة صواحبها أقل ثورة عما كانت عليه، وقد أقنعتهن، وأقامت عذرها فيه[2]. ومن أوجه البلاغة الإقناعية هنا التساوي بين شيئين أو المماثلة بينهما[3]، ومنه التساوي بين حكمي الشاهد: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [يوسف]، والأصل: وكذلك إن كان قميصه.....، وقد جاءت التاء التي تفيد التشبيه بين الشيئين في: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ ﴾، أي: أمر البراهين كذلك، أو أريناه البراهين كذلك[4]. قد يكون الحذف بلاغة للإثارة والاختصار، ومنه حذف ما يفهم من سياق الكلام، وما دل عليه غيره اختصارًا وإعمالًا للعقل، وقد وقع الحذف في مقام السرد فيما فهم من السياق، ومنه: ﴿ وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ ﴾ أي: استبقا إلى الباب، فتعدى إليه الفعل بنفسه للسرعة، وقد يكون لتضمنه معنى فعل متعد يدل على معناه، واستبق فيه دلالة على التكلف، وقوله: ﴿أَرۡسَلَتۡ إِلَيۡهِنَّ ﴾ في الكلام حذف، أي: أرسلت إليهن تدعوهن إلى وليمة لتوقعهن فيما وقعت فيه، ﴿ فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ ﴾ بالسكاكين المذكورة أول الكلام، فحذفت استغناء بالمتقدم ولدلالة الفعل

(١) ارجع إلى: المفردات في غريب القرآن، مكتبة الأنجلو، ص٤١٥، صغُر صغَرًا وصغارًا في الذلة.

(٢) ارجع إلى: البحر المحيط، ج ٣٠٦/٥.

(٣) يسميه السكاكي بالتشابه: "وهو إذا تساوى الطرفان المشبه والمشبه به من جهة التشبيه، فالأحسن ترك التشبيه إلى التشابه؛ ليكون كلّ واحد من الطرفين مشبهًا ومشبهًا به؛ تفاديًا من ترجيح أحد المتساويين. مفتاح العلوم، أبو يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، ص١٦٤، ويرى القزويني أنه إذا أريد مجرد الجمع بين شيئين في أمر، فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه....، الإيضاح، القزويني، ص٢٤٢، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴿٥﴾ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ ... ﴾ [يوسف]، وذكرت الكاف للتمثيل في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [يوسف]، وفي قوله: ﴿قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ ﴾ [يوسف:٦٤].

(٤) ارجع إلى: إعراب القرآن، النحاس، ج ٢٩١/٢.

(قطّع) عليها، وقد وقع حذف في تفاصيل السرد، وقد فهم المحذوف من المذكور، وكتب التفسير استوعبت التفاصيل وزادت عليها بعض الإسرائيليات في بعض المواضع، تستكمل بها المشاهد، وتتأول بها المعاني، وبعضها لا يحتمله النص على نحو ما بينت في بعض المواضع.

ثانيا: الحجاج الإقناعي المنطقي:

العلاقات التي تبنى على أساس منطقي، أو علاقات سببية تربط بين الجمل، أو تقوم على مقدمات تؤدي إلى نتائج، أو تقوم على العلاقات الاستنتاجية.

أ- القيام على المقدمة المفضية إلى النتيجة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ ﴾، الاستباق سبب قد القميص، فجاءت الثانية نتيجة لها، والأصل: فاستبقا نحو الباب، فسبقها؛ فجذبته من قميصه، فشقته، فقد جاءت بعض الجمل في شكل مقدمة ونتيجة؛ لتعبر عن قضية منطقية تامة.

ب- التعليل: لتبيين العلة في الحدث وتبريره، **ومن أدوات التعليل**:

لام التعليل التي تجعل الجملة تعليلًا، مثل "لنصرفَ" متعلق بفعل مقدر، أي: فَعَلْنا به ذلك لِصَرْف، واللام لام لكي[1]، وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾، أي: ذلك الأمر، واللام متعلقة بمحذوف تقديره: أظهر الله ذلك ليعلم[2]، وقد تترك الأداة، ويبقى التعليل، مثل: ﴿ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾، تقدر اللام في المعنى بين الجملتين، فالثانية بسبب من الأولى، والمعنى: لأنه قد شغفها، وقدر السبب في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾؛ لأن النفس أمارة، وقيل: إن قوله تعالى على لسان امرأة العزيز: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ استئنافًا دون عطف على افتراض سؤال مقدر: لماذا لا تبرأ

---

(١) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٣/٨٣، وإعراب القرآن، النحاس، ج ٢/٢٩١، قوله "كذلك": الكاف نائب مفعول مطلق، أي: فعلنا به ذلك لنصرف عنه السوء صَرْفًا مثل ذلك الصرف. والمصدر المجرور، واللام لام لكي والناصب مقدر إنّ.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٣/٨٣، قوله "كذلك": الكاف نائب مفعول مطلق، أي: فعلنا به ذلك لنصرف عنه السوء صَرْفًا، مثل ذلك الصرف.

النفس؟ فكان الجواب: ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾، وجملة: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ تعليل ثان للامتناع، وقد حذفت أداة التعليل في قول يوسف عليه السلام معترضًا على مراودتها: ﴿ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ ﴾، والأصل: لأنه ربِّي، وجاءت الجملة في عقبها دون عطف ﴿ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ﴾، أي: مأواي وتنشئتي، والكلام تعليل لامتناعه، وتعريض بها في خيانة عهدها، وهذا الفصل البلاغي قد يتأثر بالموقف الخارجي[1].

ج- **استنباط الحكم من المقدمة أو الاستنتاج**: ما يؤخذ من المسلمة أو المقدمة المعترف بها أو الافتراض المقدم، مثل: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾، المقدمة: أنا لا أخون من أحسن إلي؛ لأن من يفعل هذا لا يفلحه الله، المحمول: أنا لم أخن غيبته، النتيجة: إذن سينجيني الله. المقدمة مؤكدة والمحمول مؤكد، والنتيجة ستكون مؤكدة أيضًا، وهو إقناع عقلي.

(١) ارجع إلى: الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت) ص١٧٥، ومعجم المصطلحات البلاغية، ج ٣٧٩/٣. وقد أطلق البلاغيون على الكلام المنقطع عما قبله المدرج، وهو "أن تجيء الكلمة إلى جنب أخرى كأنها في الظاهر معها، وهي في الحقيقة غير متعلقة بها. [الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، (د.ت)،ج ١ / ٣٥٢]، وقال ابن الجوزي: "وقد تأتي العرب بكلمة إلى جانب كلمة أخرى كأنها معها، وهي غير متصلة بها. وفي القرآن: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٥١﴾ [يوسف] انتهى قولها، فقال يوسف: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [يوسف: ٥٢]، وهذا التعليل من أشد التعليلات بعدًا عن فهم الخطاب القرآني ومجافٍ له ولفهم السياق، هذا الرأي أتاه من قبل أن القائل يوسف عليه السلام والسياق موصول بحديث المرأة السابق عليه، والقول في نسبه إلى يوسف تعقيب على قولهن على تقدير محذوف تقديره: أردت ذلك الاعتراف ليعلم سيدي أني لم أخنه بالغيب، ولكن هذا الوجه يقتضي أنه اعترف ضمنًا بالهم بالسوء بقوله: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف:٥٣]، وهذا وجه بعيد؛ لأن اعترافهن جرى وهو في السجن، ولم يباشر هذا الخطاب أمام الملك، وليس في الخطاب ما يدل على أنه خاطب به رسول الملك إليه، وهذا يعزز نسب الكلام إلى امرأة العزيز التي قالت قبله: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٥١ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [يوسف].

ومثل الجملة الشرطية، وهي تقوم على قضية منطقية إلزامية، أو مشروطة، ويقوم الجواب فيها على المقدمة (جملة الشرط)، والاستنباط يكون من الفعل، مثل ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾، وقد توصلن من هذا إلى أنها مولعة به: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾. أو من الدليل، مثل استنباط إدانة المرأة من القميص، فقال: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ ﴾. أو من مقدمة القضية التي تفضي إلى نتيجة معلومة، كقولها: ﴿مَا جَزَآءُ ..إِلَّآ أَن يُسْجَنَ ﴾، قضية: من اعتدى جزاؤه السجن. أو من فعل الشرط الذي يقوم عليه الجواب، مثل: إن كان قميصه شق من قُبله، فهو مدان، وإن كان من دبره، فهي مدانة. وقد أثبت الدليل والمعادلة المنطقية إدانتها، بيد أن العقاب وقع على البريء؛ ليكشف لنا الخطاب عن إهدار كرامة العامة، وتغلغل الظلم وقدمه في السلطة الدنيوية.

د- المعادلة الشرطية: التي تشترط شرطًا يحكم بمقتضاه، كالتي طرحها الشاهد للحكم بين طرفي الاختصام، والشرط صريح بـ "إن" في: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ....﴾[1].

ويرجع هذا التفصيل إلى طبيعة الموقف والقصد، وقد جاء قوله في الاحتمالين متساويًا؛ إيهامًا من المتكلم بأن يكون دقيقًا في قوله، منطقيًّا في رأيه، حياديًّا في سبيل الوصول إلى الحكم الذي يضمره، ولاشك أنه يريد الانتصاف لقريبته، وقوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا ...﴾: حرف امتناع لوجود، و"أن" مصدرية، والمصدر مبتدأ وخبره محذوف، تقديره موجود، وجواب الشرط محذوف، أي: لولا رؤية برهان ربه لهمَّ بها، والهمُّ منفي لرؤية البرهان، وجملة: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا ...﴾ مستأنفة، والاستنتاج من هذه الجملة أنه لم يهم بها، وقيل: فيها تقديم وتأخير، والمعنى: لولا أن رأى برهان ربه لشق عليه الأمر[2].

---

(١) يصلح الشرط تقديرًا بـ (إذا) الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، نحو: زيد فاضل فأكرمه، أي: إذا كان كذا فأكرمه.

(٢) ارجع إلى: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٨٢/٣، وقد رفضه النحاس، إعراب القرآن، ج ٢٩٠/٢، هذا الرأي لا يستقيم على مذهب البصريين، الذين لا يجيزون تقديم جواب لولا، والهم بالسوء مردود؛ لثبوت خلافه في النص.

هـ- الاحتجاج بالدليل: ومنه الاحتجاج بقد القميص، وقد احتُج بالقميص مرتين في سياق الكذب؛ أولاهما: احتجاج إخوة يوسف به في اتهام الذئب بدمه، والأخرى: الاستدلال بالقميص في قضية اتهامه بهتك العرض: ﴿ قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [يوسف]، والشق يدل على قوة الجذب، وجهة الخلف تدل على أنه سبقها هاربًا؛ فحاولت رده، وهو دليل إدانتها الذي قام على بناءين شرطيين: إن كان كذا فالحكم كذا، وإن كان كذا فالحكم كذا، وهما لا يقبلان النقض(١).

وقد أثبتت الأدلة أنه لم يهم بالفاحشة، ومنها: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [يوسف]، فالمراودة نسبت إليها، أي: راودته إغراء بالزنى، فتعوذ بالله إثر التصريح بالمراودة، ودليله في اعترافها: ﴿ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ﴾، والاستعصام مستفاد من (معاذ الله)، ومن أدلة عفته أيضًا أن النسوة نسبن المراودة إليها: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [يوسف]، وأنها أكدت هذا بالقسم: ﴿ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف:٣٢]، وقد اعترف النسوة بعفته عندما سألهن الملك، وهذا كله يدحض الرأي الذي يزعم أن يوسف عليه السلام هم بالمعصية.

---

(١) التحرير والتنوير، ج ١٢/ ٢٥٤، ذهب ابن عاشور إلى أن الاستدلال بالقميص في القضية كان من طرح امرأة العزيز، وهي لا تدري أن هذا الاستدلال ضدها عندما تمسك به أحد أقاربها؛ ظنًا منه أن يوسف عليه السلام المعتدي، "ولا شك أن الاستدلال بكيفية تمزيق القميص نشأ عن ذكر امرأة العزيز وقوع تمزيق القميص ... ولولا ذلك ما خطر ببال الشاهد أن تمزيقًا قد وقع ... والظاهر أن الشاهد كان يظن صدقها، فأراد أن يقيم دليلًا على صدقها، فوقع عكس ذلك؛ كرامة ليوسف عليه السلام... ". ودليل ترجيح قول ابن عاشور أن رد فعل الزوج على ثبوت إدانتها كان فاترًا، ولم يكن عن غيرة، قال: ﴿ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ ﴾، وهو " الذي رأى قميصه قد من دبر ... هو العزيز لا محالة، وقد استبان لديه براءة يوسف عليه السلام من الاعتداء على امرأته، فاكتفى بلوم زوجه بأن ادعاءها عليه من كيد النساء ... ثم أمر يوسف عليه السلام بالإعراض عما رمته به، أي: عدم مؤاخذتها بذلك ...".

ز- **التسليم بالدليل والحجة والإذعان للنتيجة**: لقد أقر الملك والنسوة بالحق ليوسف عليه السلام، وقد اشترط يوسف تبرئته قبل الخروج من السجن: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ (٥١)﴾ [يوسف].

ح- **السلم الحجاجي**: نوعان؛ سلم صاعد أو هابط، الصاعد مثل: المراودة تمهيد الفعل، وهي التوطئة والتهيئة المسبقة، ومنه ترتيب القضية: الموضوع ثم المحمول ثم النتيجة .. المراودة، ثم الإدانة، ثم النتيجة، وتقدم الجريمة على العقاب، فقدمت إرادة السوء بها على العقاب في إدانة يوسف عليه السلام؛ طلبًا لإيقاع العقاب السريع دون تباطؤ أو نظر في سلامة الأدلة؛ للتعمية على سلامتها؛ بغية إذلاله، وهو من قِبل شعوره بالظلم وعدم قناعته بسجنه، والتدرّج في الأغراض يوحي بالمنطقية في التعامل مع النفس البشرية من أجل إقناعها؛ حيث إنّه لا يجب إعطاء معلومات دفعة واحدة، إذا كان المخاطب خالي الذهن، ومن ثم كان رد فعل يوسف عليه السلام على المراودة الرفض والاستنكار المباشر، قال تعالى: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ (٢٣)﴾ [يوسف]، والوارد إلى الذهن أنها لم تهيئه نفسيًا لما يستقبل ولم تختبره، والدليل على عدم الإعداد والتهيئة قدوم الزوج والقريب لحظة المراودة أو قربهما من الحدث، وهذا الرأي محتمل؛ بدليل أنها استخدمت التهيئة في إقناع النسوة بما عاتبنها فيه، فأعدت لهن مجلسًا وطعامًا، وأخرجته عليهن، فأسرهن جماله: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، فقالت مبررة فعلها: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾، وقد سبق قولها إعداد منظم ومتسلسل؛ لتصل منهما إلى إقناعهن، والمرجح في امتناعه عن السوء أنه منافٍ للنبوة ومنافٍ لطبيعته التي لا يمازجها اكتناف السوء.

ط- **التعزيز**: تعزيز الحكم لتأكيده، وقد عززت بعض الجمل الحجاجية بتقييم قول الرجل: ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾، ومثل قول النسوة: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

ي- **الملاءمة**: رصد وقائع الحياة الذهنية، وتفسير طرق جريان المعالجة الإخبارية، وقد تكافأ الحوار مع مستويات المتكلمين، ووافق مقتضى العقل عند من استخدمه وتلقاه، وواقع

عالمه الخارجي، فطابق الحدث في التعبير، وقد تولاه في المخاطبة من قام به، ولم يتجاوز المتكلم حدود سلطته ولا مستوى الخطاب، فجاء الخطاب مجانسًا طبقته ومعبرًا عنها، ولم يختلط القول، فلم يتكلم الخادم حديث سيده وليس العكس، ولم يتجاوز المتكلم حدود خدمته ومقامه، ولم يخرج القول عن مقتضى اللفظ، وقد جاء الخطاب محايدًا في عرض حوار الشخصيات.

ك- الاحتجاج الواقعي: القائم على الأدلة الواقعية العينية، وهو أصدق أنواع الحجاج وأقواها؛ لمواقعته الحدث الحقيقي، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّۖ إِنَّ كَيۡدَكُنَّ عَظِيمٞ ﴾، التهمة تفترض أن القميص كان صحيحًا، وأن ما اعتراه بفعل الجذب الشديد، فالقد يتضمن الشق العمودي أو الرأسي، وهذا يتجانس مع فعل هتك العرض، وحُمل عليه الدبر؛ لأنه كان يعتقد أن الجاني الرجل، والتمزيق من الخلف من الجذب الشديد، وهو يقتضي مطاردة الجاني وهروب المجني عليه، ويتضمن أن يوسف عليه السلام سبقها إلى الباب؛ فجذبته من الخلف، وهو خلاف ما رآه بعض المفسرين أنها السابقة، ودليلهم سبقها إياه بالاتهام، وهذا ليس دليلًا قاطعًا، فالسبق بالكلام لا يتطلب التقدم في المكان، وتأخر يوسف عليه السلام بالقول يعني أنه أراد الستر لها، ولكنها بادرت وهتكت سترها باتهام ثبت عليها، وجاء الحكم بإدانتها صريحًا في قوله: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [يوسف]، لم يتضمن عقابًا قاصمًا لمكان زوجها عزيز مصر (كبير الوزراء)، ولتمكنها من قلبه، وهذا مستفاد من السياق اللغوي والموقف السياقي، وقد تأوله بعض المفسرين لضعف نخوته أو لعجزه[1]، ويبقى موقف العزيز مثيرًا للخلاف، فقد بقي يوسف عليه السلام في خدمتها دون إقصاء، والعرف في ثقافتنا يقتضي إبعاده، ومن الحنكة السياسية أن يستبعد عن مكان الحدث بعد أن علم شغف زوجه بيوسف عليه السلام.

﴿ وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ ﴾ أمر مباشر يقتضي الطاعة من الخادم، وقد خرج بدليل: ﴿ فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ .... ﴾، وقد أقنعت صواحبها بما فعلت، وجعلت رد فعلهن على مشاهدة يوسف مبررًا

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٥٩، ٤٦٠، والبحر المحيط، م ٥/٢٩٧، ٢٩٨.

حجاجيًا يلزمهن قبول فعلها، واعترفت: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾، وقد جاء هذا التأكيد بعد إدراكها أن النسوة قد رأين في حُسْنِ يوسف عليه السلام عذرًا مقبولًا لما أقدمت على فعله، ولم تجد حرجًا في تأكيده، بل اجتمعن على مراودته، وهذا دليل على أن يوسف لم يبعد عن موطن الحدث، وهذا الاستبقاء لم يلتفت إلى سببه معظم المفسرين الذين انشغلوا بما ترتب على خروجه، وله عندي أربعة وجوه؛ أولها: أن الزوج لم يستبعده عقب الحادث؛ لئلا يثير الشبهة ويؤكدها على زوجه، فأرجأ إبعاده عن القصر. والثاني: أنه وثق في عفة يوسف عليه السلام بعد أن تأكد له الدليل. والثالث: أن ما قيل في نخوته أو ضعفه وارد. والرابع: أنه جعل يوسف عليه السلام بمنزلة الابن، فقد أمر زوجه أن تحسن معاملته وتنشئته عندما اشتراه، ومن ثم لم يستبعده، وزاد تعلقه به بعد ثبوت وفائه وعفته، وهذا ما أميل إليه بيد أنني لا أجد تفسيرًا يبرر عفوه عن زوجه، مكتفيًا باعتذارها.

ولهذه الوجوه أبعاد سياسية وتبعات وإسقاطات، فقد احتمل موقف الزوج من فعل زوجه تأويلات، تجاوزت شخصه السياسي إلى إدانة أهل مصر بضعف النخوة زمن تفسير المفسر، ولاشك أن الحكم العام هنا متخذ من معاشرة أهل المدن أو رجال السياسة الذين يقضون بمقتضى المصلحة السياسية والوضع الخارجي، والفساد الذي غط فيه بعضهم(1).

* **المغالطة المنطقية**: التي تخالف القياس المنطقي والأدلة والبراهين الصحيحة التي تقتضي بناء الحكم عليها، وليس على نقيضها، وقد أثبتت الأدلة والبراهين أن يوسف مبرًأ مما اتهم به من سوء، استنادًا إلى ما يأتي:

أ- الشاهد من أهلها الذي أثبت وقوع الحدث بتمزيق القميص، وحدد دليل إدانة المذنب في جهة تمزيقه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [يوسف]، فوقع دليل الإدانة على امرأة العزيز.

---

(1) ارجع إلى القرطبي، ج ٩/ ١٤٤.

ب- اعتراف الزوج (العزيز نفسه) أو الشاهد الذي برأ يوسف عليه السلام، حين رأى قميص يوسف مقدودًا من دبر: ﴿ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ ۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ ﴾ [يوسف].

ج- قول نسوة المدينة: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [يوسف].

د- أن امرأة العزيز اعترفت مرتين؛ **الأولى**: اعترافها أمام النسوة أنها أغوته، وأنه استعصم، وإصرارها على ذلك ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾. والأخرى: اعترافها ثانية أمام الملك بعد اعتراف صواحبها: ﴿ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ [يوسف]، هذا اعتراف صراح، وهنالك اعتراف ضمني أمام الزوج بالإبقاء على يوسف حيًّا، فقد خيرته بين أن يسجنه أو أن يعذبه، ولم تشر إلى قتله؛ استبقاء عليه، وهو العقاب المألوف من أصحاب السلطة في هذا الموقف، والسجن والتعذيب لإذلاله.

والمغالطة الثانية أن المرأة ساقت الاتهام في صيغة الاستفهام: ﴿ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، والعرف أن يكون إخبارًا مباشرًا ومؤكدًا في اللفظ، والكلام المؤكد يراد منه إزالة التردد أو الإنكار من نفس المخاطب، ثم تدعمه بالدليل وتعززه ببعض المؤثرات الصوتية والنفسية، وقد جاء الرد من المتهم إخبارًا: ﴿ قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾، هذا الدفاع خالٍ من الشك، ويعبر عن ثقته بقوله، فلم يؤكد لفظه؛ لئلا يضع نفسه موضع الشك، ولم ينف قولها: لم أراودها، بل أخبر عن موقفه مباشرًا دون تردد، فالتفت عن مخاطبتها إلى الغيبة؛ تأدبًا في حضرة الزوج، وقدم الضمير الظاهر "هي"؛ ليخصها بالفعل، فكان قوله مقنعًا، ولم يعتد باتهامها؛ بدليل تدخل قريبها بالبحث عن دليل مادي يدين الفاعل، وقد ماثل اعترافها الأخير: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ إخبار يوسف عليه السلام، فهو خبر ابتدائي لا يحتمل تشكيكًا، بيد أن السياقين مختلفين، فالأول دافع فيه أمامها وأمام زوجها وقريبها، فأنكرت. والآخر اعترفت فيه على نفسها في غيبته أمام الملك، بعد أن اعترفت النسوة قبلها،

ولا مجال للكذب، وقولها هنا إذعان وتسليم بعد ثبوت مُحاجة يوسف عليه السلام، فانتصرت له على نفسها في غيبته.

* **الأثر النفسي في الخطاب:** له أثر مباشر في الأحداث وصياغة البراهين واختيار الأدلة، وقد رصد الخطاب التطور الطبيعي لمشاعر امرأة العزيز، حين أعربت عن رغبتها في غلام زوجها ومراودته عن نفسه: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾[1] للإغراء، وحبها لنفسها بتبرئتها وانتقامها لكبرها وخوفها على يوسف عليه السلام، ثم اعترافها ببراءته في آخر الأحداث: ﴿ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ ﴾، معللة اعترافها بوفائها له بقولها: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾، وجاء خطاب النسوة غيرة وحسدًا: ﴿ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [يوسف]، جاء قولهن مؤكدًا في استنكارهن فعلها، وأنه تجاوز الصواب والرأي السديد، وتنزههن عنه. وقد ساهمت طبيعة الحدث في تفعيل الحوار وتصعيده، بتوظيف مزيد من المؤثرات والوسائل الإقناعية، فقد انتقلت من العرض والإغراء إلى التهديد؛ استجابة لمشاعر الغضب، وجاء رد فعلها كيدًا في أوله، فقد أحسنت وفادتهن على غير المألوف، ثم عمدت إلى إقناعهن ثانيًا، ثم أعربت عما في نفسها من الرغبة في إذلاله: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [يوسف]، هذا العقاب تشفي به نفسها.

* **الأثر الاجتماعي:** لقد أشار الخطاب إلى المراتب الاجتماعية؛ (العزيز): منصب يلي منصب الملك كالوزير[2]، (فتاها): خادمها، وقد قيل إنه من الهكسوس الذين حكموا مصر

---

(١) فيها وجوه من القراءات: بفتح التاء وضمها وكسرها، وبهمز الياء، وهي بمعنى: هلم إلى ما دعونك له، تعال للتحفيز، إعراب القرآن، النحاس، ج ٢/ ٢٩٠.

(٢) ارجع إلى: القرطبي، ج ٩/ ١٣٠، وقد جاء خبر العزيز في تفسير: ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ ﴾ [يوسف: ٢١]، وذكر القرطبي أن العزيز ملك مصر، وقيل فرعون، والراجح أنه كان من الوزراء، والدليل أن الملك الذي استخرجه من السجن كان لا يعرفه، وقد استجوب امرأة العزيز عن مراودة يوسف، وزوجها كان يعلم براءته، وذكر القرطبي أن يوسف عليه السلام لم يكن مملوكًا بل خادمًا، وقد جاء في الآية: ﴿ عَسَىٰ أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ [يوسف:٢١]، وهو يتناص مع قول امرأة فرعون: ﴿ عَسَىٰ أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ [القصص:٩]. ارجع إلى القرطبي، ج ٩/ ١٣٢.

أو من العماليق، وهو يدل على معنى مباشر يراد من السياق: احتقار شأن الخادم واستهجان أمر امرأة العزيز التي راودت خادمًا من الطبقة الدنيا، وهي صاحبة المبادرة، والمعنى المتضمن، أنها امرأة مترفة، فهي لا تخدم نفسها كالعامة، وشأن بعض المترفات من نساء البلاط الفساد، و(سيدها): زوجها، وسمي سيدًا لإعالته إياها، وسمي كذلك "ربًا" لإعالته أهل بيته جميعهم، ولعلاقة الرحم، فالرب القيّم الحاني[1]، (أهلك): أسرة الرجل وخصص هنا لزوج (المرأة)؛ لكونها الأصل، و﴿ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾ قيل من سيدات الخاصة، ودليله دعوتهن للمأدبة، ولكونهن عاتبنها في مراودته، واللوم لا يكون لمثلها إلا من نظيرات لها، وهن اللائي أذعن خبرها في المجالس، وخوادم البلاط يكتمن، ولا يفشين إلا بمأمن، وقد اطلع على الحدث من كان في رفقة العزيز[2].

* **أثر المكان في الخطاب:** لقد وقع الحدث في المدينة، فامرأة العزيز تسكن المدينة، وللمدينة مظاهرها الحضارية في الخطاب: الترف داخل البيت، ومنه الخدم في البيوت، والجلوس على الأسِرّة والاستناد إلى المتكآت، والموائد، واستخدام أدوات الطعام، ورفاهية نساء البلاط وتحررهن في المخالطة والتواصل، وقد اختلف إجراء حدث الكيد في المدينة عن حدث كيد إخوته في البادية التي كادوا له فيها، وقد ظهرت ملامح البيئتين في الخطاب، فالمكان في المدن محدود والمكان في البادية مفتوح، ومجتمع المدينة في مساحات محدودة، وقيد أبواب تغلق، ومجتمع البادية قبلي وأبوي، ولكنه غير مقيد بالمكان، وقد رصد الخطاب حركة أسرة يعقوب عليه السلام في أماكن ممتدة، ولكن المكان عند يوسف عليه السلام محصور في البئر، ثم في بيت العزيز، ثم السجن، ثم قصر الملك، ثم في العمل السياسي، فلم يعش حياة عامة إلا قليلًا، وهذا الضيق في المكان يتوازى مع المحن التي ابتلي بها منذ الطفولة، فصار في ضيق نفسي حتى خرج من السجن، وقد تأثر الكيد بالبيئة، فكيد أهل البادية اتسم بعدم الإحكام في التدبير، وصَاحَبَه جفوة الطبع، وهو منبعث من غيرة الإخوة المفرطة التي تحولت إلى عداوة، ويقابله كيد مدبر، فيه رفق وتدلل، منبعث عن وَلَه وتيم، ثم انقلب إلى انتقام قصد الإذلال، والنتيجة في الكيدين واحدة مكان ضيق (البئر وسجن الدولة).

---

(١) ارجع إلى: الكشاف، ج ٢/٤٥٩، والبحر المحيط، م ٥/٢٩٧.

(٢) ارجع إلى القرطبي، ج ٩/١٤٤.

* **الأثر السياسي في الخطاب**: الإقامة في القصور، والحاشية، والنظام الملكي، والمؤسسات الإدارية كالوزارة والخزانة (الاقتصاد والمال)، والعلاقات التجارية مع خارج القطر، والعمل بالموازين في التجارة، وبالمقاييس في الأرض، ومناسيب المياه، وهذا مستفاد من دلالة نص قصة يوسف عليه السلام.

وقد تجلت في هذا الخطاب الأخير أنماط الخطاب الحجاجي المتأثر بالسلطة السياسية غير الدينية، فالبُعد السياسي فرض نفسه على مستوى الأسلوب والدلالة والإقناع والممارسة، فالحكم المنطقي على حدث المراودة يقتضي أن تعاقب امرأة العزيز، وأن يكافأ يوسف عليه السلام، ولكن السلطة تتجاوز المنطق وتنحاز إلى نفسها على عادة السلطات الدهرية، وتغالي في تقديس سلطانها المطلق، وتصنع حدثًا آخر يناقض الأول، وقد تغالي في الحدث غير المنطقي؛ استجابة لنوازعها ومصالحها: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يوسف][1]، و"حين": وقت من الدهر مبهم طال أم قصر؛ للدلالة على الأجل المفتوح، والحكم أشبه بقانون الاعتقال الذي لا يعرف محاكمة أو أجلًا، فحدث المراودة لم يُعقد له تحقيق محايد، ولم تضرب لسجن المجني عليه مدة غير ما يراه رجل السلطة من إجراء سياسي، يتطلب الإبقاء عليه سجينًا؛ لدواعي أمنية تقدرها السلطة[2]، وهذا الخطاب يكشف عن الواقع السياسي الذي توارثه الخلف عن السلف؛ ليؤكد أن التغيير والتجديد في تعاقب الأفراد، وليس في الفعل أو الممارسة.

والسياسة العنصر المحرك لأحداث الخطاب، فهي وراء أزمة يوسف عليه السلام مع امرأة العزيز – الذي أذلته امرأته بمراودة فتى من عمالها، وهي وراء الاستبقاء عليه في محله؛ لئلا

---

(١) استدل الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾. وتأول البصريون فاعل بدا: ما دل عليه ليسجننه، أي: ظهر لهم أن يسجنوه. الفاعل مصدر مقدر: ثم بدا لهم بداء الفاعل محذوف، يجوز أن تكون فاعلًا أو نائبًا على الحكاية. ارجع إلى: البحر المحيط، م٥/ ٣٠٠.

(٢) قسم العلماء السياسة إلى نوعين – بناء على ما فهموه من نصوص دينية، تتناول الأحكام، واعتمادًا على الواقع السياسي: سياسة شرعية تقوم على مبادئ الشرع، وسياسة دنيوية تعتمد على ما يراه صاحب القرار من أحكام تخضع للمصلحة الشخصية والهوى دون مرجعية عادلة، ومن شواهدها الحكم السياسي في قضية المراودة الذي قضى بسجن المجني عليه واستغفار الجانية. ارجع إلى: تاريخ الحكم في الإسلام، الدكتور محمود عكاشة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٢م، ص٤٧ وما بعدها، وقد تناول الفقهاء هذا تحت عنوان "السياسة الشرعية".

يثير استبعاده الشبهة وتأكيدها، وهي وراء غرور المرأة وتسلطها على عاملها علنًا وكبرًا أمام صواحبها، وهي وراء محنة دخوله السجن بأمر منها، وتجاهله فيه، ثم خروجه منه.

لقد رصدت هذه المعالجة النصية الواقعية في ضوء الاستعمال اللغوي علاقة اللغة بالواقع في نماذج مختلفة من الخطاب في مواقف مختلفة، وقصد مختلف، ومرجعية مختلفة، وقد عبر كل خطاب عن قائله وقصده بأساليب خاصة. واللغة هنا سلطة أخرى تفرض معطياتها على المفسر الذي ينطلق في فهمه من بواعث لغوية وثقافية واجتماعية ونفسية، وهي جميعها من عناصر المنهج المقاصدي الذي اعتمدته في معالجة هذه الأنماط الخطابية.

والخطاب هنا مسند إلى القائل الحقيقي، وقد جاء على قدره، وتوفر فيه عنصر الأهلية، فقد صدر قرار العفو عن المرأة من الزوج، وهو أهله، وكذلك الأمر الذي وُجّه إلى يوسف ﷺ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾، وهو طلب الكف عن الحديث عما بدر من الزوج، والمقصود التعتيم على الحدث، وجاء الكلام معبرًا عن مقاصد المتكلمين وموجهًا إلى المخاطبين المقصودين، وليس فيه استرسال لموافقة طبيعة الأحداث التي تطورت سريعًا، وتتابعت دون تباطؤ، فلا مساحة للاسترسال في الحكي إلا في الوصل بين الأحداث، وتبيين ما بينها، وهنالك مسكوت عنه، دل عليه السياق، أو فهم من معطيات الخطاب، وليس في الخطاب القرآني مسكوت عنه حظرًا أو خوفًا؛ فالحذف يقع إيجازًا وبلاغة وللعلم به ولدلالة المذكور عليه.

وقد وُظفت عناصر الإقناع في مواضعها، فقد حاول أطراف الحوار أن يقنعوا المتلقين بما طرحوه، مدعمًا بالأدلة والبراهين؛ لإقناعهم بصدقهم، ووازنوا بين قولهم وأقدارهم. وقد ابتعد الحوار عن اللبس، وهو مرتب ومنطقي ودقيق ومتناسق مع طبيعة الحدث السريع، ومباشر ومكثف في الحدث.

خصائص الخطاب النسائي:

يتميز الخطاب النسائي بتقنية لغوية عالية، قوامها السرد الوصفي التفصيلي والأدلة المدعمة بالحجج اللغوية والمنطقية، والاستناد إلى الواقع، والاستشهاد بالوقائع والأمثلة. ويعد من خصائصه التكرار، وكثرة التفاصيل، وإعادة طرح الموضوع، والتجديد في الصياغة

والأسلوب، وتوليد الفكرة من الفكرة، والاستعانة بالعالم الخارجي، والتنويع الصوتي، والتعبير الجسدي، وتجسيد المعنى بالتعبير التمثيلي. **وأهم ما يميز خطاب المرأة:**

أ- أنه استجابة مباشرة لانفعالاتها وسرعة تفاعلها مع الحدث وتأثرها به، وأن الانفعال يغلب العقل أحيانًا.

ب- أنها تملك مهارة خاصة في الأداء، تتفاعل بها مع خطابها، فتصور المعنى تصويرًا دقيقًا؛ تعبيرًا وتمثيلًا.

ج- أنها تهتم بالتفاصيل الدقيقة وجوانب المشهد ومكملاته وخلفيته.

د- أنها تستدعي متعلقات المشهد وأبعاده في تفسيره، والحكم عليه.

هـ- أنها تقيم الحدث وتحكم فيه في سياقه الحي المباشر؛ استجابة لمعطياته، وتأثرًا به، واستجابة عفوية لمقاصده.

و- أنها تحرص على تأكيد المعنى باللفظ والحركة والانفعال.

ز- أنها تستجيب لمشاعرها دون توجيه أو توظيف، فتتفاعل مع الحدث، وتعبر عنه عفوًا، خاليًا من التكلف، وممارسة التوجيه المصطنع، ووسائل الضغط السلطية.

ح- أنها تخاطب الوجدان والوعي ثم العقل والقيم العامة.

ط- أن خطابها أكثر تأثيرًا من خطاب الرجل الذي يتكلم عن قصد وإعداد، ويتجاهل التفاصيل أحيانًا والمؤثرات النفسية، وقد لا يبالي بعناصر الإقناع كثيرًا؛ ثقة بقوله.

خصائص الخطاب القرآني:

أ- أنه خطاب محكم البنية والأسلوب والدلالة، ولا يحتمل المغالطة أو التلبيس، أو الطعن في العرض، وبناء القضية، وإقامة الحجة.

ب- أن معظم الحِجَاج فيه بدليل واقعي ملزم بإيجاد المثيل أو البديل أو النقيض، وأنه يجمع بين الحجاج اللغوي والحجاج المنطقي.

ج- أنه متنوع: خطاب موجه أو حوار أو حديث أو شكوى أو مناجاة أو دعاء.

د- أنه متعلق بالسياق اللغوي، ومتفاعل مع السياق الخارجي الذي أنتج فيه.

هـ- أنه يستدعي الحدث القديم، فيعرضه في الحال حيًّا مجسدًا بالحركة والصوت والصورة في مقامه الذي حدث فيه.

و- أن المكان والزمان من عناصره التوثيقية التي تؤرخ الحدث المحكي.

ز- أنه يسند القول والحدث إلى صاحبهما دون إضمار أو إبهام.

ح- أنه يحمل على وجوه لغوية وسياقية ومقاصدية.

ط- أنه يعتمد على مسلمات عقلية مقبولة وأدلة واقعية ثابتة.

ي- أن المثال فيه مطابق للمضروب له، ومكافئ له، أو بسبب منه.

ك- أنه يوظف المؤثرات الصوتية والمجازية والنفسية.

ل- أنه يستدعي من الحدث ما يسد حاجة الشاهد دون زيادة، ولا يسترسل في الحكي.

م- أنه موجز اللفظ في غير خلل، وغزير المعنى من غير زلل، ومؤنس في وحشة، ومُعرِّض في سُؤْلة، وصادق في مُدْحة، ومُكْنٍ في الفحاشة، ومتجافٍ عن الإباحة.

خصائص المنهج المقاصدي:

لقد توصلت إلى النتائج الآتية في تطبيق المنهج المقاصدي:

أ- أنه منهج أصيل في التراثين الفقهي والبلاغي، وأن الفقهاء توصلوا إلى ضوابط تعيين المقاصد، باعتبار اللغة والسياق والمقام والعقل والعرف والدليل والحجة، وأنهم بحثوا الألفاظ باعتبار الوضع والسياق، وحدود دلالتها على المعنى بالمطابقة والالتزام والتضمن، وبحثوا دلالة الخطاب باعتبار المنطوق والمسكوت عنه، وعينوا للأخير قرائن معرفته، وأنهم عالجوا القواعد في ضوء المعاني والوظائف الخطابية، ومن ثم صار منهجهم اللغوي مستوفيًا وظائف اللغة.

ب- أنه استطاع الوقوف على أغراض المتحدثين، واستيعاب أثر السياق في الخطاب، والوقوف على الأسباب الرئيسة المؤثرة في الخطاب، والجوانب غير اللغوية التي أسهمت في دلالته وشكله.

ج- أنه استفاد من التراث العربي اللغوي والبلاغي، واستوعبه في معالجة النصوص الشرعية وتفسيرها، وتأويل المتشابه، وتفسير النص البلاغي الشعري والنثري.

د- أنه اهتم بمطابقة الكلام للواقع أو عدمه، وسلامة الحجة، وصحة الدليل في موضعه، واهتم بالاستعمال والتأويل.

هـ- أنه استعان ببعض المجالات العلمية التي تساعد في التحليل والفهم ومعالجة عناصر الخطاب؛ كعلوم المنطق والفلسفة والاجتماع والنفس والاتصال، وهي تتعلق بالخطاب والمتكلمين وتعالج قضايا إنسانية، واستفاد كذلك من العلوم التجريبية في التقييم والتعرف على الظاهرة ودقة البحث وتطويره، والبحث عن الأسباب، ومعالجة الحدث الواقعي.

وأنه اعتد بالبنية اللغوية وظروف إنتاجها وعلاقتها بالمحيط الخارجي، خلاف المذاهب الدخيلة التي اعتدت بالنص أو المؤلف أو المتلقي أو الاستعمال السياقي.

* * *

هذه تجربة متواضعة في استخدام منهج جديد يجمع بين معطيات الخطاب اللغوي والواقع الخارجي، ومقاصد الخطاب في التفسير، وقد لبثت فيها سنوات أنظر فيها وأنقحها، ومازال في نفسي أنها تحتاج مزيد النظر والبحث، وحسبي أنني طرحتها، وذكرت بعض معالمها، وهي تتسع لغيري للإضافة والضبط والمراجعة، وأستغفر الله ﷻ من كل ذنبي.

وأحمد الله تعالى على أن وفقني إلى تمام هذا الكتاب وإنجازه على وجه يوافي جُل ما اجتهدت في عمله، وأسأله سبحانه العفو والمغفرة عن عثراتي وهفواتي وتقصيري وهناتي، إنه سبحانه غفور رحيم، والحمد لله رب العالمين[1].

أبو إياد

محمود أبو المعاطي عكاشة

---

(١) بدأت العمل فيه بتقدير من الله ﷻ في ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، وانتهيت منه بعد عام بعون الله تعالى، وقد زدت فيه وأعدت مراجعته وضبطه في رمضان ١٤٣٢هـ، ثم نظرت فيه عام ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، وقد واكب الانتهاء من تنقيحه الأخير ميلاد ابني إياد الذي رزقنيه الله ﷻ (عند مطلع الخيط الأبيض من فجر الأربعاء، الثامن من جمادى الأولى ١٤٣٤هـ، والعشرين من مارس ٢٠١٣م)، ولله الحمد والمنة، وإني أعيذه وأخنيه وذريتهم بالله ﷻ من الشيطان الرجيم.

المراجع

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١/ ٢٠٠٢م.
- إستراتيجيات الخطاب؛ مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، توزيع دار أويا، طرابلس، ليبيا، ط١/ ٢٠٠٤م.
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، دار الضياء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢٠٠٧م.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. الخانجي، ط ١٩٦٨/٣م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- تحليل الخطاب: ج. ب. براون وج. يول، ترجمة: د.محمد لطفي الزليطني، ود.منير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧م.
- التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، د.صلاح إسماعيل، دار التنوير، بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٤م.
- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، ترجمة: د. سعيد بحيري، المختار للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، الدكتور مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- التداولية والحجاج - مداخل ونصوص، صابر الحباشة، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٨.
- التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.
- التداولية من أوستن إلى غوفمان، بلانشيه، ترجمة: د.صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ٢٠٠٧م.
- التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، آن روبول، وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، توزيع: دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث (د، ت).
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، المكتبة التوفيقية بمصر (د.ت).
- التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣ (د.ت).
- جامع البيان في تأويل القرآن، جعفر بن جرير الطبري، ط التوفيقية (د.ت).
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، ط التوفيقية (د.ت).
- الحجاج، مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم الدكتور حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٠م.
- الخطابة، أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٥٩م.
- الخطابة، أرسطو طاليس، تلخيص وشرح: أبو علي بن سينا، تحقيق: الدكتور محمد سليم، ط. الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩م.
- الدلالة اللفظية، د. محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو، ٢٠٠٢م.
- الربط بين اللفظ والمعنى في ضوء علم اللغة النصي، الدكتور محمود عكاشة، ٢٠٠٧م.

- علـم التخاطـب الإسـلامي، دراسـة لـسانية لمنـاهج علـماء الأصـول في فهـم الـنص، د. محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، توزيع دار أويا، طرابلس، ليبيا، ط١، ٢٠٠٦م.
- في بلاغـة الخطـاب الإقنـاعي، محمـد العمـري، الـدار البيـضاء، آفريقيـا الـشرق، ط ٢/ ٢٠٠٢م.
- الكشّاف عـن حقـائق التنزيـل وعيـون الأقاويـل في وجـوه التأويـل، الزمخشري، تحقيـق: يوسف الحمادي، مكتبة مصر (د.ت).
- كيف نصنع أشياء بالكلمات؟، جون أوستين، ترجمة ودراسة: محمد الحبيب المنصوري، كلية الآداب، منوبة، تونس ١٩٩٣م.
- لغة الخطاب السياسي، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٢م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ٢٠٠٠م.
- المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- مدخل إلى اللسانيات التداولية، الجيلالي دلاش، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات، الجزائر، ١٩٩٢.
- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانقونو، ترجمة: د.محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٥م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
- مفتـاح العلـوم، الـسكاكي، تحقيـق: نعـيم زرزور، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط ٢/ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- المقاربـة التداوليـة، فرانـسواز أرمينكـو، ترجمة. سـعيد علـوش، منشورات مركـز الإنـماء القومي، ط١، ١٩٨٧.

- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، د. محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، توزيع دار أويا طرابلس ليبيا، ط١/ ٢٠٠٤.
- الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة د. قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨م.
- نظريّة اللغة الأدبيّة، إيفانوكس، ترجمة: حامد أبو حمد، القاهرة، مكتبة غريب، ط١/ ١٩٨٨م.
- النظريات اللسانيّة والبلاغيّة والأدبيّة عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، محمد الصغير البناني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م.
- النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، (د.ت).
- نظرية أفعال الكلام، كيف ننجز الأشياء بالكلام؟، جون أوستين، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ١٩٩١م.
- نظرية اللغة الأدبية، إيفانوكس، ترجمة: حامد أبو حمد، القاهرة، مكتبة غريب، ط ١/ ١٩٨٨م.
- نظرية المعنى في فلسفة جرايس، د. صلاح إسماعيل، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ط١/ ٢٠٠٥م.
- النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، محمد الصغير البناني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣م.
- النكت في إعجاز القرآن، الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، مصر، دار المعارف، ط ٢/١٩٦٨م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، د.أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

هذا الكتاب

تحليل الخطاب وأنواعه وعناصره وأساليبه في الإقناع الحجاجي، في ضوء "نظرية أحداث اللغة"، وهي نظرية تعرّف عليها في علوم الأصول والتفسير واللغة والبلاغة والمنطق، وهي اجتهاد من المؤلف في تدشين أسس نظرية تحليلية عربية خالصة، مرجعيتها التراث الأثير، العبق، الفياض على المعارف الإنسانية، المربى في كنف الثقافة الإسلامية، التي ساهمت فيها بعض الأعراق البشرية، وانصهرت فيها الحضارات.

وقد تناول المؤلف أساليب التأثر اللغوية وغير اللغوية، التي يستميل بها المتكلم المتلقي، ويوظفها في إقناعه بمقصده، وتناول كذلك عناصر الحِجاج اللغوية وغير اللغوية، والحجج والبراهين، وتوظيف هذه العناصر في المُحاجَّة.

وقد اختار المؤلف نماذج خطابية نِسوية تطبيقية من القرآن الكريم؛ لتميزها عن أشكال الخطابات الأخرى، في أساليب التعبير والتأثير والإقناع والمحاجة والاتصال.

وهذه النماذج النسوية من منازل ومشاربِ وأزمنة مختلفة، وهي بهذا تغطي حاجة المؤلف، وتستوفي جوانب التحليل، وتصلح نموذجًا تعليميًا؛ للتدريب على تحليل أشكال الخطابات الأخرى.

وقد تخصص هذا الكتابِ للتطبيق فقط؛ توطيبًا للتحليل التطبيقي في الدرس العربي، وتلبية لطلب الباحث، وسدًّا لحاجته إلى مناهج تطبيقية نافعة.

دار النشر للجامعات
الإدارة: ٤١ ش رشدي (برج جوهر) - تليفاكس: [illegible]
المكتبة والتسويق: ١٤ أ ش الجمهورية - عابدين - ت: [illegible]
ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨
E-mail:darannshr@yahoo.com - web: www.darannshr.com